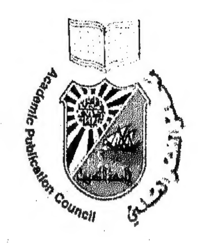




المنوع من الصرف في اللغة العربية

د. عبد العزيز علي سفر
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة الكويت

٢٠٠٠

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات كلية الآداب ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١



المنوع من الصرف في اللغة العربيــة

د. عبد العزيز علي سفر
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة الكويت

لجنة التأليف والتعريب والنشر
مجلس النشر العلمي

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية

سفر، عبدالعزيز علي

الممنوع من الصرف في اللغة العربية/عبدالعزيز علي سفر - الطبعة الأولى - الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٠م.

٦٩١ ص؛ ٢٤ × ١٧سم.

البيبليوجرافيا: ص ص ٦٨٧-٦٩١

ردمك: ٣-٠٣٦-١-٩٩٩٠٦

١ - اللغة العربية. ٢ - النحو. ٣ - الصرف. ٤ - قواعد اللغة العربية.

ديوي ٥، ٤١٥

ردمك: ٣-٠٣٦-١-٩٩٩٠٦

ردمك ٣-٠٣٦-١-٩٩٩٠٦



الممنوع من الصرف
في
اللغــــة العربيــــة

المقدمة

الممنوع من الصرف قضية من قضايا النحو، اهتم بها القدماء من كتاب سيبويه حتى السيوطي ومن بعده، ولهم في بحثها مصطلحات اتفقت كثيراً، واختلفت أحياناً، وأثاروا في هذا الموضوع جملًا من القضايا، وحاولوا تفسير هذا الأمر وتعليل هذه الظاهرة، كما حاولوا أيضاً الإفادة من عدد من الشواهد الشعرية والقرآنية في عرضهم للممنوع من الصرف.

وهذه الرسالة لا تهدف إلى هذه الجهود وحدها وإنما تهدف أيضاً إلى النظر في النصوص العربية الموثقة في محاولة لإثراء البحث تأكيداً لما ورد عند النحاة أو تعديلًا لبعض هذه الآراء، ولهذا كله تقوم هذه الرسالة على أساس الرجوع إلى آراء النحاة المتعلقة بهذا الموضوع وربطها ومناقشة ما جاء فيها، ثم الرجوع إلى كتب التفسير والقراءات للوقوف على آراء المفسرين والقراء بالنسبة للآيات التي يرد فيها أسماء ممنوعة من الصرف، وأخيراً الرجوع إلى الواقع اللغوي عند شعراء معتمدين كشعراء الجاهلية وصدر الإسلام والأمويين.

والمصادر الشعرية التي عدت إليها لأخذ الشواهد الشعرية هي

«جمهرة أشعار العرب، المفضليات، الأصمعيات، شرح أشعار الهذليين، شرح القصائد السبع الطوال»، بالإضافة إلى «ديوان امرئ القيس» و «ديوان عنترة» و «ديوان طرفة بن العبد» و«ديوان النابغة الذبياني» و«ديوان زهير بن أبي سلمى». وقد اتضح من خلال المقارنة بين آراء النحاة والواقع اللغوي مجموعة أمور ذكرتها في نهاية الخاتمة.

وأما بالنسبة لتوزيع الرسالة، فقد قمت بتقسيمها إلى «تمهيد» اختص بذكر المصطلحات الواردة في هذا الموضوع من مثل «ما ينصرف وما لا ينصرف، والمتمكن وغير المتمكن، والمتمكن الأمكن والمتمكن غير الأمكن» وأبدأ بذكر أقدم الآراء قدر الإمكان.

ثم قسمت الرسالة إلى أربعة أبواب: حيث اختص الباب الأول بالأعلام الممنوعة من الصرف، وقد قسم الباب إلى ستة فصول، فالفصل الأول للأعلام المؤنثة والثاني للأعلام المعدولة والثالث للأعلام الأعجمية والرابع للأعلام المزيدة بالألف والنون. والخامس للأعلام التي على وزن الفعل، وأما الفصل السادس فللأعلام المركبة تركيباً مزجياً.

وجعلت الباب الثاني للصفات الممنوعة من الصرف وقد قسمته إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول : الصفات المعدولة.**
- **الفصل الثاني : الصفات المزيدة بالألف والنون.**
- **الفصل الثالث : الصفات التي على وزن الفعل.**

وأما **الباب الثالث** فقد خصصت للأسماء الممدودة والأسماء المقصورة ومن هنا فقد قُسم إلى فصلين:

- الأول للأسماء الممدودة.

- الثاني للأسماء المقصورة.

والباب الرابع خصصت للجموع، وأعني بها صيغ منتهى الجموع.

وأذكر في كل فصل من الفصول آراء النحاة ثم الواقع اللغوي.

وأما المقارنة والنتائج فقد ذكرتها في الخاتمة التي اشتملت على جزأين:

الجزء الأول للمقارنة بينا ما جاء عند النحاة وما جاء عند الشعراء بشكل موجز مركز.

والجزء الثاني يتعلق ببعض القضايا التي ذكرتها موجزة كالتنكر والتصغير وتأثيرها في الصرف وعدم.

ثم الإشارة إلى التناسب والضرورة الشعرية وهما نقطتان مؤثرتان كذلك في صرف الممنوع من الصرف.

وأخيراً فإنها لا يسعني إلا أن أقدم شكري الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور محمود فهمي حجازي الذي وقف معي كثيراً واتسع صدره لكل صغيرة وكبيرة، وكان أخاً وأستاذاً جليلًا فجزاه اللّه عني خير الجزاء.

كما أقدم موفور الشكر للأستاذين الجليلين اللذين تفضلا فقبلا مشكورين المشاركة في مناقشة هذا البحث المتواضع راجياً من اللّه سبحانه وتعالى التوفيق وأن يجوز برضى أساتذتي الأفاضل.

واللّه ولي التوفيق.

تمهيد

المتمكن - غير المتمكن:

هناك كلمات لها مدلولات خاصة أراد بها النحاة معنى معيناً، وهو المقصود بالاصطلاح شأن هذا الباب شأن بقية أبواب النحو والصرف واللغة وغيرها من أبواب العلوم المختلفة، التي يتفق علماؤها على وضع ألفاظ يريدون بها معاني خاصة، غير ما يرد أحياناً بالذهن، وأول هذه المصطلحات تقسيم النحاة الاسم إلى معرب مبني كما هو معروف. ثم أعطوا كل قسم منهم: صفة خاصة به، فسموا المعرب «متمكناً»، والمبني «غير متمكن»، و«المتمكن» هو الاسم الذي عنده قدرة الانتقال من صورة إلى أخرى، وهذا معنى يتفق مع المعنى اللغوي المقصود من المتمكن الذي هو مشتق من «التمكن» بمعنى المقدرة والاستطاعة. و«غير متمكن» أي غير قادر أو غير مستطيع لكي يتصرف بحرية ولذا يبقى على حاله دون تغيير، وهو معنى يتفق كذلك مع المعنى المصطلح عليه للمبني، أي الذي يلزم صورة واحدة دون تغيير مهما تغيرت العوامل الداخلة عليه.

وقد ورد اصطلاح «المتمكن» بالمعنى الذي يقصد به عند سيبويه كما ورد في قوله وهي «أي النون» علامة توكيد، كما أن التنوين علامة المتمكن[1] أي أن التنوين علامة للاسم المعرب المنصرف، ويقول في

(١) سيبويه ٥٢١/٣ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

موضع آخر «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة»[1] أي الأسماء المبينة، وكما هو معروف أننا نقول في المبني إنه مبني على الفتح أو الكسر أو الضم أو السكون ولا نقول: مبني على النصب أو الجر أو الرفع أو الجزم، وقد قال ابن يعيش في معرض كلامه عن الممنوع من الصرف ذاكراً معنى التمكن بقوله: «والتمكن رسوخ القدم في الاسمية، وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية، وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الأبواب»[2]. وبعد أن ذكر معنى التمكن بيّن صلته بما ينصرف وما لا ينصرف، قال: (والاسم المتمكن يجمعهما يريد أن «ما لا ينصرف» متمكن لأن التمكن هو استحقاق الاسم الإعراب بحكم الاسمية، وما لا ينصرف معرب، فهو متمكن لذلك وإن كان غيره أمكن منه)[3]. ويقول أيضاً (والمتمكن وصف راجع إلى جملة المعرب)[4]، وهكذا نلاحظ أن المتمكن وغير المتمكن مرادفان للمعرب المبني كما وردا عند سيبويه، من صفات هي خاصة بالمبينات التي وصفها بأنها أسماء غير متمكنة.

وقد جاء مصطلح المتمكن وغير المتمكن عند ابن هاشم فيقول في كتابه أوضح المسالك: (الاسم إن أشبه الحرف بُني كما مر، وسُمي غيرَ متمكن وإلا أعرب)[5] أي إذا كان متمكناً ليكون مقابلًا لقوله (غير متمكن)

---

(١) سيبويه ٣/١ طبعة بولاق.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ١: ٥٧.

(٣) شرح المفصل ج١ : ٥٨.

(٤) شرح المفصل ج ١: ٥٧.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ١٤٠/٣.

وقد علق صاحب التصريح على التوضيح خالد الأزهري على قول ابن هاشم «غير متمكن» بقوله: «لعدم تمكنه في باب الاسمية»[1] حيث أشبه الحروف في بعض صفاتها فبني كما مر سابقاً.

وقد سار هذان المصطلحان عند أكثر النحاة بل كلهم إلا النزر اليسير والمتأخرين خاصة، وكما لاحظنا عند ابن يعيش وابن هشام، كذلك نلاحظ نفس المعنى عند ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك فيقول (الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنيًا وغير متمكن وإن لم يشبه الحرف سمي معرباً ومتمكناً)[2]. وهذا المعنى واضح على أن هنالك ترادفاً بين الإعراب والتمكن، وبين البناء وغير التمكن من جهة أخرى.

بينما لم أجد هذا المصطلح عند المبرد في كتابه «المقتضب» الذي سَمّى فيه هذا الباب تسمية أخرى، إلا أنها تدل على نفس المعنى المقصود، بأن سماه «هذا باب ما يجري وما لا يجري» وبدأ الباب بقوله (اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأنه ليس للسائل أن يسأل: لم انصرف الاسم؟ فإنما المسألة عما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله، إذ كانا في الاسمية سواء؟)[3]

هذا هو مدخل المبرد للممنوع من الصرف، فلم يبدأ البداية التقليدية بأن يقسم الاسم إلى معرب (متمكن) وإلى (مبني) غير متمكن، وإنما ذكر

(١) التصريح على التوضيح لأزهري ج ٢: ٢٠٩.

(٢) ابن عقيل ٧/١.

(٣) المقتضب ج ٣: ٣٠٩.

أن الأصل هو صرف الاسم وتنوين، والأصل لا يسأل عنه كما يقول الأصوليون: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته. وإنما يسأل عن سبب عدول الأصل إلى الفرع وهو الممنوع من الصرف. لم مُنع من الصرف؟.

متمكن أمكن - متمكن غير أمكن:

وبعد تقسيم الاسم إلى معرب (متمكن) وإلى مبني (غير متمكن) يأتي تقسيم المعرب إلى معرب له كامل الحرية والقدرة على الانتقال من حركة إلى أخرى دونما قيد، وهو الاسم المصروف، الذي وضع له النحاة اصطلاحاً خاصاً وهو «المتمكن الأمكن» أي الأقوى والأقدر على التحرر من حركة إلى حركة مع التنوين، ونجد هذا المصطلح عند سيبويه عند بيانه وتقسيمه المعرب إلى مصروف (فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون)[1]، والذي هو الممنوع من الصرف لعلة من العلل المعروفة التي تُخرج الاسم عن أصله وتضعفه فتقل درجة اسميته، وتبعاً لذلك يُحرم من بعض الحركات الخاصة بالأسماء وهي الجر والتنوين؛ إذ ليس له والحال هذه تمكن وقدرة الاسم الباقي على أصالته (فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل، لأنه إنما فعل ذلك به، لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم)[2] وهكذا نجد وضوح رؤية سيبويه حول هذين المصطلحين، بحيث صارت قاعدة لمن أتى بعده من العلماء.

---

(١) سيبويه ٢٢/١ تحقيق عبد السلام هارون.

(٢) سيبويه ٢٣/١ تحقيق عبد السلام هارون.

وممن ورد ذكرهما عنده أبو إسحاق الزجاج (٢٣٠ - ٣١١هـ) في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» الذي حققته هدى قراعة.

وأسلوب الزجاج في كتابه هذا قريب جداً من أسلوب سيبويه يعتمد عليه في كثير من الأحكام النحوية التي يبحثها وذلك بأخذه الكثير من نصوص سيبويه، حتى لينقل النص عينه كما يفعل المؤلفون المعاصرون في هذا يأخذون نصوص المصادر والمراجع مع الإشارة إلى ذلك المصدر وذكر مؤلفه. كما في قوله (التنوين علامة الأمكن عندهم والأخف عليهم)[١] وهذا نص سيبويه في ص٧ من الجزء الأول طبعة بولاق.

ويقول أيضاً مشيراً إلى هذين النوعين: (إلا أن بعض الأسماء المتمكنة أشد تمكناً من بعض، فأعلمك أن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم)[٢] ويقصد بذلك ما ينصرف ويتابع قوله (وقد يكون متمكن لا تنوين فيه فيترك في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون ليفصل بين المستوفي التمكن، وبين الناقص التمكن)[٣].

وبعد إشارته إلى حقيقة هذين المصطلحين يشير إلى علامات المنصرف لتكون صورته أكثر وضوحاً فيقول (ومعنى التمام أن يدخله مع الرفع والنصب الخفض ومع الحركات التنوين)[٤] وبهذا اكتملت صورة الاسم المنصرف ووضحت معالمه، وأن معيار الصرف وتركه هو وجود الجر مع التنوين وهذا ما يدعم كلامنا الذي ذكرناه في تعريف

---

(١) ما ينصرف ص ١ تحقيق هدى قراعة.

(٢) ما ينصرف ص ١ هدى قراعة.

(٣) ما ينصرف ص ١ تحقيق هدى قراعة.

(٤) ما ينصرف ص ١.

المنصرف وغير المنصرف وهو أن الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا يدخله جر ولا تنوين وأنه لا داعي للاختلاف في التعريف، وهل يدخل التنوين مع الجر في التعريف؟ أم لا؟ لأنهما متلازمان في هذا الباب وهما أيضاً من خصائص الاسم القوي المتمكن في اسميته.

ومن الكتب النحوية التي ورد فيها ذكر لها التقسيم شرح ابن يعيش على المفصل (وأصل الصرف التنوين وحده على ما سنذكر في موضعه، وهذا الضرب من الأسماء سُمي المتمكن الأمكن)[1] ويعقّب على هذا بقوله: (والأمكن على زنة «أفعل» التي للتفصيل أي هو أتم تمكنا من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل فينقض تمكنه، ويُمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجر، ويُمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الأسماء، فكان بذلك أمكن من غيره، أي أرسخ قدماً في مكانه من الاسمية)[2]. وهذا النص فيه توضيح جلي لأضرب الاسم المعنية في هذا الموضوع، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن ابن يعيش من المتأخرين الذين وضحت عندهم صور كثير من المعاني والأبحاث بعد أن تناولها الأوائل وأعطوها ما تحتاج إليه من بحث ونقاش ليأتي غيرهم من المتأخرين فيضيفوا إليها من بصمات عصرهم وما وصل إليه العلم من الوضوح والدقة. وهذه طبيعة كل العلوم في كل العصور وليس معنى ذلك أن القدماء الأوائل تركوا الأمور سدى دون بحث أو تدقيق في المفاهيم، بل تعبوا ليطلوا إلى الحقيقة وكثير من القواعد النحوية والصرفية واللغوية بحثوها بصورة

(١) شرح المفصل ٥٧/١.
(٢) شرح المفصل ٥٧/١.

دقيقة علمية كما نجد مثلًا عند سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم من علماء القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة وهي فترة البحث والتعقيد، حتى إذا جاءت القرون اللاحقة وعقد كثير من العلماء الأمور بالمتون والحواشي والتكرار مع إضافات قليلة لبعض العلماء كابن هشام مثلًا الذي ألف كتباً كثير في النحو والصرف متتبعاً أسلوباً جديداً في التأليف كما هو واضح في كتابيه «شذور الذهب»، و «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» اللذين ظهر فيهما جهده وعلمه في كيفية تناوله للموضوع، وطريقة عرضه لمفاهيم الأبواب والجمل والمفردات، وتقصي معاني الحروف للوصول إليها، وذلك جلي في «المغني». إذن فالقدماء من العلماء قد تعبوا للوصول إلى حقائق الأمور، ولا ننسى جهود العالم الجليل الخليل بن أحمد في النحو واللغة والصرف وعبقريته العظيمة التي استطاعت اكتشاف بحور الشعر الخمسة عشر إلا بحراً واحداً هو المتدارك الذي اكتشفه الأخفش، هذه التعقيبة وإن طالت إلا أننا رأينا ضرورة ذكرها لبيان فضل القدماء الأوائل، وعدم إهدار حقهم.

وتظهر طبيعة العصر في ما ظهر فيه من الفلسفة والمنطق في شرح المفصل حيث يقول (فالمتمكن أعم من الأمكن، فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن)[1] وهنا تظهر قاعدة العموم والخصوص المنطقية فقد يكون الاسم متمكناً أي معرباً ولكنه لا يكون أمكن أي لا يكون منصرفاً، ولكن إذا كان الاسم أمكن أي مصروفاً فإنه بطبيعة الحال يكون متمكناً أي معرباً؛ لأن الأمكن لا يصل إلى هذه الدرجة إلا إذا كان متمكناً. وذلك كقول المناطقة «كل إنسان حيوان» ولكن لا

(١) شرح المفصل ٥٧/١.

يترتب على هذه القضية أن كل حيوان إنسان، لأن «حيوان» أعم من «إنسان» فبينهما عموم وخصوص.

ويأتي علماء القرون المتأخرة (الخامس والسادس والسابع) الهجرية فنجد عندهم هذا المعنى كما يقول ابن هشام (المتوفي ٧٦١هـ): (ثم المعرب إن أشبه الفعل مُنع الصرفَ كما سيأتي، وسُمي غيرَ أمكن وإلا صُرف، وسُمي أمكنَ)[١]. ويقول في معرض بيانه معنى الصرف وعدمه (والصرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل كـ. «زيد» و «فرس» وقد علم أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين)[٢].

فقد بيّن معنى المنصرف بأنه الاسم المنون المتمكن من اسميته، وأن الممنوع هو الفاقد لهذا التنوين، كما ربط بين هذا المعنى وبين مصطلح المتمكن وغير المتمكن دون إضافة على المعنى الذي بيّنه من قبل. وهذا المعنى واضح كذلك في حاشية الصبان على الأشموني (والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، أي زائداً في التمكن بقاؤه على أصله، أي أنه لم يشبه الحرف فيُبنى، ولا الفعل فيُمنع الصرفَ)[٣] فبقاء الاسم على أصالته يعني كونه منصرفاً ومتمكناً أمكن، وخروجه عن أصالته يعني بناءه إن شابه الحرف في إحدى صفاته التي بيّنا بعضها، أو منعه الصرف إن شابه الفعل في أحد أوجه الشبه بوجود علة تقوم مقامهما، وذلك واضح في النص الذي يقول فيه (الأصل في الاسم أن يكون

(١) أوضح المسالك /٣/١٤٠.
(٢) أوضح المسالك ١٤٠/٣.
(٣) حاشية الصبان ٢٢٨/٣.

معرباً منصرفاً، وإنما يُخرجه عن أصله شبهُه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند بُني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية من الصرف)[1]. والحقيقة أن العلل التي توجب منع الاسم من الصرف تعمل عملها هذا من جهتين، اللفظ والمعنى فمثلًا: «أحمد» ممنوع من الصرف للعملية وهذا جانب خاص بالمعنى، ووزن الفعل وهذا مرجع خاص باللفظ. وكذلك كلمة «معد يكرب» فهي ممنوعة من الصرف للعملية التي تخص المعنى، والتركيب المزجي الذي يخص اللفظ. أو أنِ تكون العلة واحدة تقوم مقام العلتين كما في «ألفي التأنيث» الممدودة والمقصورة «حمراء، ليلى» «صيغة منتهى الجموع مساجد، مصابيح، عصافير» وسنوضح هذه الأمور حين ورود فصولها إن شاء اللّٰه تعالى.

ما ينصرف وما لا ينصرف:

ونلاحظ أيضاً أن المصطلح الخاص بتسمية هذا الباب قد اختلف فيه، وإن كان المدلول واحداً، وهو خلو الاسم وتجرده من الجر والتنوين للعلل المعروفة. فقد سماه سيبويه (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)[2] وهي التسمية التي سار عليها أغلب النحاة فيما بعد من مثل أوضح المسالك[3]، وابن عقيل[4]، وهمع الهوامع[5]، وحاشية الصبان[6]

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٢٧.

(٢) سيبويه ٢/٢ بولاق.

(٣) ١٢/١٤٠.

(٤) ٢/٢٤٩.

(٥) ١/٢٤.

(٦) ٣/٢٢٨.

وسماه السيوطي في الأشباه والنظائر تسمية قريبة من تلك وهي «المنصر وغير المنصرف»[١].

وقد أفرد أبو إسحاق الزجاج لهذا الباب كتاباً خاصاً سماه: «ما ينصرف وما لا ينصرف»[٢]، وقال ابن يعيش في شرح المفصل «مبحث الاسم الذي يمنع الصرف»[٣]، وفي شرح الكافية «غير منصرف»[٤]. ونلاحظ أن التسمية في كل تلك الكتب السابقة لم تختلف عن تسمية سيبويه له إلا في اختيار الألفاظ عند بعضهم.

ولكن المبرد في كتابه «المقتضب» اختار له تسمية أخرى وإن كانت متفقة مع التسميات السابقة في المعنى المقصود منها، وهي: «ما يجري وما لا يجري» (الجزء الثالث: ص ٣٠٩) الذي بدأه كما قلنا سابقاً بداية بيّن فيها أن أساس هذا الباب هو التنوين بوجوده وعدمه. ثم اتضح أننا لا يجب أن نسأل عن الاسم المنصرف لأنه الأصل والأساس، بل يجب أن نسأل عن سبب العدول عن هذا الأصل إلى الفرع وهو امتناع الاسم عن الصرف.

مما سبق يتضح لنا أن المصطلح «ما ينصرف» مرادف لمصطلح «متمكن أمكن» و «ما لا ينصرف» مرادف لمصطلح «متمكن غير أمكن» وأن المغير للأسماء من الانصراف وعدمه هو وجود الأسباب والعلل التي سنبينها فيما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) ج ١: ٣٠١.

(٢) تحقيق هدى قراعة.

(٣) ج ١: ٥٧.

(٤) ج ١: ٣٥.

وفي الحقيقة فهناك مصطلحات أخرى في هذا الموضوع وهي مصطلحات خاصة بجوانب معينة في هذا الباب «كالعدل» مثلًا وما المقصود منه و «التركيب المزجي» و «صيغة منتهى الجموع» وسنبين القصد منها حين الكلام عن الموضوعات التي تخصها.

* * *

الباب الأول

الأعـــلام

الفصل الأول : الأعلام المؤنث.
الفصل الثاني : الأعلام المعدولة.
الفصل الثالث : الأعلام الأعجمية.
الفصل الرابع : الأعلام المزيد بالألف والنون.
الفصل الخامس : الأعلام التي على وزن الفعل.
الفصل السادس : لأعلام المركبة.



الفصل الأول

« الأعلام المؤنثة »

آراء النحاة:

يقول النحاء إن الاسم يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث وفي ذلك يقول سيبويه موضحاً أن النكرة هي الأصل ثم يدخل عليها ما يعرفها: (واعلم أن النكرة أخف من المعرفة، وهي أشد تمكناً لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ماتعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكر)[1] وبيّن كذلك أن التذكير هو الأساسي ثم يدخل عليه مايجعله مؤمنثاً ليعطيه حكماً مختلفاً (واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأءن المذكر وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكر) ويتابع كلامه معللًا (ألا ترى أن الشيئ يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء مذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون)[2].

ويقول ابن السراج في الأصول: « والمؤنث على ضربين : ضرب بعلامة وضرب بغير علامة، فأما المؤنث الذي بالعلامة ، فالعلامة، للتأنيث علامتان الهاء والألف»[3].

---

(١) سيبويه ٢٢/١ عبد السلام هارون.

(٢) سيبويه ٢٢/١ عبد السلام هارون.

(٣) الأصول لابن السراج (٨٣/٢). تحقيق عبد الحسين الفتلي.

ثم إن موضوع العلمية والتأنيث فيه قضايا كثيرة من مثل: وجود تاء التأنيث أو هاء التأنيث كما يسميها البعض[1]، وتأثيرها في صرف الاسم وعدم صرفه. وعدد الأحرف المكونة للكلمة أيضاً يلعب دوراً كبيراً في هذا المجال ولهذا اختلفت الأحكام النحوية تبعاً لذلك، فحكم العلم الثلاثي يختلف عن الرباعي، وهذا راجع بالطبع إلى إحساس العرب بالثقل في النطق، وهذا يتضح في العلم المؤنث الثلاثي فإنهم أعطوا لساكن الوسط حكماً يختلف عن متحركه. ثم هناك قضية التسمية، تسمية المذكر باسم المؤنث وتسمية المؤنث باسم المذكر وما يترتب على ذلك من أحكام وأسماء البلدان والقبائل، والسور والحروف. وكذلك تصغير الأعلام المؤنثة ومدى تأثير هذه الظاهرة في منع الاسم وصرفه.

وعَلَم المؤنث إما واجب المنع من الصرف أو جائزه. فالواجب في أحوال نوجزها بما يلي:

الممنوع من الصرف وجوباً:

ورد عن النحاة في هذا الصدد ما يلي:

١) **إذا كان العلم مختوماً بتاء التأنيث**، سواء كان العلم خاصاً بالمؤنث كخديجة وصفية وفاطمة، أو كان علماً لمذكر كطلحة ومعاوية وعنترة، وسواء أكان أكثر من ثلاثة كما مر أم كان ثلاثياً كهبة وعظة إذا جعلناها اسماً لمؤنث، وقد عبّر الزجاج عن هذا بقوله: (كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف، فإن كان نكرة انصرف وذلك نحو

---

(١) ما لا ينصرف ٣٨.

«حمزة وطلحة وجمرة» إذا كان واحدٌ من هذه أسماءً لمذكر أو مؤنث معروف فإنه لا ينصرف)[1] إذن فوجحود تاء التأنيث عامل قوي في المنع من الصرف. (فأما ما كانت فيه هاء التأنيث، جمعاً كان أو واحداً نحو طلحة ونسّابة، وأجربة، وصياقلة فقد أجملنا القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة واحداً كان أو جمعاً، قليل العدد كان أو كثيراً، عربياً كان أو أعجمياً)[2] وتظهر هنا أهمية العلمية بجانب أهمية وجود تاء التأنيث للوصول إلى المنع من الصرف.

٢) **العلم المؤنث** حقيقة بشرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد ومريم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾[3] فهذه الأعلام ممنوعة من الصرف لأنها مؤنثة زائدة على ثلاثة أحرف. وقد بين ابن الأنباري أن «مريم» ممنوع للعلمية والعجمية وقيل للتعريف والتأنيث[4]. وإنما منع من الصرف والحالة هذه لثقله بوجود أربعة أحرف ولهذا يختلف الحكم إذا كان العلم ثلاثياً كما سنذكر.

ويقول المبرد (فإن كان على أربعة أحرف فصاعداً، ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وذلك نحو رجل سميته «عقربا أو عناقا أو عقابا» فإنه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة. وإنما انصرف في الثلاثة لخفته؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء)[5].

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢٨.

(٢) المقتضب ٣/٣٤٤.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٥٧.

(٤) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/٣٥٤.

(٥) المقتضب ٣/٣٢٠.

وفي «حاشية الصبان على الأشموني» كلام لطيف في بيان علة منع الرباعي المؤنث، والثلاثي متحرك الوسط بتنزيل الحرف وحركة الأوسط من الثلاثي منزلة تاء التأنيث (وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث، أو محركَ الوسط، كَسَقر ولظى؛ لأن الحركة قامت مقامَ الرابع)[1]، فالمؤنث الزائد على ثلاثة أحرف ممنوع من الصرف لأن التنوين - وهو عبارة عن نون زائدة، مع الأحرف الأربعة في الرباعي، ومع حركة الوسط في الثلاثي، كل ذلك يؤدي إلى ثقل في اللفظ؛ ولذلك حرم من التنوين والجر وأعطى الفتحةَ لأنها أخف الحركات.

٣) **العلم الثلاثي** إذا تحرك وسطه كَقَمَر وأَمَل وفَخِذ ورَجُل أعلاماً لإناث فإنها تمنع من الصرف لقيام حركة الوسط مقامَ تاء التأنيث (فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كجَبَل وحَسَن أو زائداً على الثلاثة كجعفر، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع سادٌ مسدَّ التاء أو سادٌ مسدَّ السادّ)[2] والسادُّ مسدَّ التأنيث هو الحرف الرابع في جعفر، والحركة في الثلاثي متحرك الوسط. (وإن كان «أي الاسم» ثلاثياً، فإما أن يكون متحرك الأوسط أو لا. والأول إن سميت به مؤنثاً حقيقياً كَقَدَم في اسم امرأة، أو غير حقيقي كَسَقَر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقامَ الحرف الرابع

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٥٣.

(٢) شرح الكافية ١/٥١.

القائم مقام التاء.. وإن سميت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقي، فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته بسَقَر وكتاب سميته بقدم)[1] إذن فعامل التأنيث عامل قوي مؤثر في المنع من الصرف. كما أن حركة الحرف الأوسط لها دور كبير في هذا الحكم (وأما سَقَر، وما كان مثله، فإن حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع)[2].

٤) أن يكون الاسم في الأصل علماً لمذكر اشتُهر به ثم ينتقل إلى المؤنث كأن تُسمّى امرأةٌ بسعد أو زيد أو قيس، فإن هذه الأسماء تمتنع عن الصرف وإن كانت ساكنة الوسط ومخالفة لكل الشروط السابقة. وهذا مذهب سيبويه وكثير من العلماء إلا عيسى بن عمر والجرمي والمبرد (وأجمعوا إلا عيسى وحدَه على أنهم: إن سموا امرأة بـ «زيد» أو «عمرو» لم يصرفوهما، وذلك أنهم سموا المؤنث بالمذكر فكان عندهم أثقل لأن المذكر لا يجانس المؤنث. وكان عيسى يذهب إلى أن السكون الذي في وسطه قد خففه فحطه عن الثقل)[3] كما أن السكون في نحو «هند - دعد» قد خفف من ثقلهما فجوّز فيهما الصرف للخفة، والمنعَ من الصرف حملاً على أخواتهما المؤنثات. ولهذا نجد سؤالاً مطروحاً ونجد فيه جانباً من الصواب (لي ههنا بحث، وهو أنه: كيف يتحتم منع نحو «زيد» إذا سمي به مؤنث عند «سيبويه» والجمهور، ولا يتحتم عندهم منع نحو «هند» مع عروض تأنيث الأول، وأصالة تأنيث الثاني،

---

(١) شرح الكافية ٥٠/١.

(٢) شرح المفصل ٦٩/١.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥١.

ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة، وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني، أو تحتيم منع الثاني كالأول، ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتأمل[1] هذا تساؤل في محله، فكيف يجب منع «زيد» من الصرف إذا سمي به مؤنث مع أنه في الأصل علم لمذكر بينما يجوز المنع والصرف في نحو «هند» مع أنه وضع أصلًا علماً لمؤنث. فإن كان ينظر إلى المنع باعتبار المؤنث «فهند» في هذه النقطة أرجح لأن التإنيث أصل فيه، وإن كان الضابط عدد الحروف والحركات فهما متساويان إذ كلاهما ثلاثي وساكن الوسط، بل ربما «هند» أقوى من «زيد» لأن أصوله كلها صحيحة بينما عين «زيد» حرف علة. فلماذا إذن يمنع زيد من الصرف وجوباً حالة كونه علماً لمؤنث بينما يجوز الأمران في «هند»؟.

٥) ومن الأحوال التي يجب فيها منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث إذا كان الاسم الثلاثي الساكن الوسط علماً لمؤنث أعجمي وذلك نحو «ماه، وجُور، وحِمْص، وبَلْخ) وهي أسماء لبلدان ونحو «رام» علم امرأة، و «سِيب» علم على التفاح. فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف وجوباً. وإن كانت الأسماء الأربعة الأولى (ماه، جُور، حِمْص، بَلْخ) من أسماء البلدان التي يجوز فيها المنع من الصرف إذا اعتبرنا أن معناها مؤنث وهو البقعة، ويجوز فيها الصرف على اعتبار أن المعنى مكان وهو مذكر، ولكن هذه الأسماء الأعجمية انضمت إليها علة أخرى مع التأنيث والعلمية وهي العجمة مما أدى إلى تقوية الحكم ووجوب المنع. (أو يكون أعجسياً كجُور وماه اسمي بلدين؛ لأن

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٥٣.

العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة، لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع)[1] فانضمام علة العجمة مع العلمية والتأنيث قوّت حكم المنع كما هو واضح من النص التالي: (أما «ماه وجور» إذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما؛ لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب، التعريف، والتأنيث، والعجمة)[2].

٦) ومن الصور التي يجب ذكرها عند حديثنا عن وجوب التأنيث هي ما إذا سمي المذكر باسم مؤنث خالٍ من التاء، فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً وفي هذا يقول أبو إسحاق الزجاج (اعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف، مذكراً كان أو مؤنثاً عربياً كان أو أعجمياً سميت به مذكراً فإنه ينصرف في المعرفة والنكرة)[3] ويوضح هذه القاعدة بصورة أكثر في النص التالي: (فأما ما كان على ثلاثة أحرف سميت به مذكراً فذلك مصروف كائناً ما كان عجمياً كان أو مؤنثاً، إلا ما ذكرنا من المعدول نحو «عمر» أو «فُعِل» نحو «دُئِل» فإن هذا النحو لا ينصرف)[4] والحقيقة أن هذه النقطة فيها خلاف بين النحاة (إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء، فإن كان ثلاثياً صُرف مطلقاً خلافاً للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو «فَخِذ» أم سكن نحو «حَرْب»، ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو:

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٥٣.

(٢) شرح المفصل ١/٧١.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٩.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٦.

(٥) حاشية الصبان ٣/٢٥٤ – ٢٥٥.

سعاد، أو تقديراً كاللفظ نحو جَيَل مخفف جَيْأَل للضبُع بالنقل منع من الصرف)[1]. والجزء الأخير من هذا النص يجرنا إلى الحالة التي نحن بصددها والتي يجب فيها منع الاسم من الصرف وذلك إذا سمي المذكر بعلم وضع أصلًا للمؤنث بشرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف، وهي في الحقيقة حالة مشروطة (ولو سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين: أحدهما: زيادة على ثلاثة لفظاً، كزينب وعناق اسم رجل أو تقديراً كَجَيَل مخفف جَيْأَل اسم رجل، فإن الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثي، فإنه يصرف على الأصح مطلقاً سواء تحرك وسطه أم لا ككَتِف وشَمْس اسم رجل، وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً.. الشرط الثاني: أن لا يسبقه تذكير انفرد به كدَلال ووِصال اسمي رجل، فإنه كثرت التسمية بهما في النساء، وهما في الأصل مصدران مذكران، أو غلب فيه كذراع فإنه في الأصل مؤنث ثمّ غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم: هذا ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل فإذا سُمي به رجل صُرف لغلبة تذكيره قبل العلمية)[2]، فشرط منع الاسم الزائد على ثلاثة أحرف المسمى به مذكر كونه أصلًا في التأنيث محققاً فكلمة «دلال» على الرغم من أنه تستعمل الآن علماً للمؤنث إلا أن أصلها مذكر لأنه مصدر، وكذلك كلمة «حائض»، ولو سُمّي مذكر بوصف المؤنث كحائض وطامث وظلوم وجريح، فالبصريون تصرف رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير أن تلك أسماء مذكرة، وصف بها المؤنث لأمن اللبس، وحملًا على المعنى فقولهم: (مررت بامرأة حائض بمعنى شخص

---

(١) الهمع ٣٤/١.

(٢) الهمع ٣٤/١.

حائض)[1]. والدليل على ذلك أن العرب لم يأتوا بتاء التأنيث عند تصغيرها فلم يقولوا: حويضة بل قالوا: حويض. (والكوفيون تمنع بناءً على مذهبهم في أن نحو «حائض» لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخل للفرق)[2] وزاد بعضهم شرطاً آخر لوجوب منع الاسم المسمى به مذكر وهو: أن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم فمثلًا إذا سُمي «مذكر بكلمة «رجال» فإنها تُصرف وإن أولت «رجال» إلى جماعة، لأن هذا التأويل لا يلزم الجواز أن يكون تأويلها بمعنى الجمع وهو مذكر. فجواز التأويل (بالمؤنث والمذكر)[3] أدى إلى صرف «رجال» إذا سمي به مذكر لعدم ثبات التأويل ولزومه.

ويتلخص لنا شروط وجوب منع المؤنث الخالي من التاء إذا سمي به مذكر بما يلي:

١) أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف.

٢) أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققاً أو مقداراً.

٣) أن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم.

٤) أن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر كما بينا ذلك في كلمة «ذراع» التي هي في الأصل مؤنث، إلا أنها غلب عليها التذكير فقالوا: هذا ثوب ذراع أي قصير.

* * *

---

(١) الهمع ١/٣٤.

(٢) الهمع ١/٣٤.

الممنوع من الصرف جوازاً

وورد عن النحاة كذلك أن هناك حالات يجوز فيه صرف الاسم ومنعه من الصرف وذلك لوجود أسباب للمنع، وأسباب أخرى للصرف، وتلك الحالات هي:

١) إذا كان الاسم علماً لمؤنث خالياً من التاء وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر إلى مؤنث احترازاً من حالات الوجوب. وبعد ذلك يشترط في الاسم الجائز المنع والصرف أن يكون ثلاثياً ساكن الوسط وذلك نحو «هِنْد»، «ودَعْد»، فمن منع صرف أمثالهما نظر إلى وجود علتي المنع وهما العلمية والتأنيث، ومن صرف ذهب إلى الخفة بسكون الوسط، والاسم إنما يمنع من الصرف أساساً للثقل الذي يقربه إلى الفعل، فلما خف ثقله بسكون الوسط قل شبهه بالفعل فصُرف تبعاً لذلك. ويبيّن سيبويه ذلك بقوله: (اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو قِدْر، وعَنْز وَدَعْد وجُمْل ونُعْم، وهِنْد)[1]. ويقول صاحب شرح المفصل: (اعلم أن ما كان

(١) سيبويه ٢/٢٢.

ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة، فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسط فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف)[1] وهناك شواهد لهذا الحكم مثل:

لــم تَـتَـلَفَّعْ بـفـضـلِ مِـئْزَرِهـا دَعْدٌ ولـم تُـغْـذَ دَعْـدُ فـي الـعُـلَبِ

فصرف (دَعْد الأولى) ولم يصرف (دَعْد الثاني)[2] فالشاهد هو صرف «دعد» ومنع صرفه؛ وذلك لسكون الحرف الأوسط مع كونه ثلاثياً.

ومثله قول الآخر:

ألا حـبـذا هـنـدٌ وأرضٌ بـهـا هـنـدُ وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبُعدُ

وصرف «هنداً» في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه لو يصرف لم ينكسر وزن البيت[3].

وكان الزجاج لا يرى صرف نحو «هند ودعد وجمل» ولا صرف شيء من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط. ولذلك فهو يقول: «وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن»، وأنشد سيبويه:

لـم تـتـلـفـع بـفـضـل مـئـزرهـا دَعْدٌ ولـم تُـغْـذَ دَعْـدُ فـي الـعـلب

فصرفها في البيت ومنعها الصرفَ فيه أيضاً[4].

---

(١) شرح المفصل ٧٠/١ لابن يعيش.

(٢) سيبويه ٢٢/٢، ديوان جرير ٨٢. شرح المفصل ٧٠/١، الكامل ٣١٤/١.

(٣) شرح المفصل ٧٠/١.

(٤) ما ينصرف/٥٠، ديوان جرير، ٨٢ ديوان عبدالله، ١٧٨ شرح المفصل ٧٠/١، الكامل ٣١٤/١.

ويقول المبرد إذا كان متحركَ الوسط فإنه ممنوع من الصرف نحو «قَدَم وقَمَر» أما إذا كان الساكنَ الوسط فالأمر بالخيار المنعُ وعدمُه. وملخص رأيه هو أن المؤنث الثلاثي ممنوع من الصرف إذا كان متحرك الوسط، وذلك نحو قَدَم - وقَمَر وفَخِذ ورَجُل، أعلاماً لإناث. أما إذا كان ساكن الوسط فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت منعته من الصرف. وذلك نحو دَعْد وهِنْد وجُمْل. وحجة من صرفها أنها قد خفّت لقلة أصولها، فكان ما فيها من خفة معادلًا ثقلَ التأنيث، وحجة المانع من الصرف قوله: «المانعُ من الصرف لِمَا كَثُر عِدّته موجود فيما قيل عدده. كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواءً»[1]. هذا إذا كان الثلاثي علماً للمؤنث، أما إذا كان المؤنث الثلاثي الذي لا علامة فيه علماً لمذكر فإنه ينصرف سواء تحرك وسطه أو سكن «وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سمّيتَ به مذكراً وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث، تحركت حروفِه أو سكن ثانيها نحو دَعْد وشَمْس، وقَدَم، وقفا، فيمن أنثها إن سميت بشيء من هذا رجلًا انصرف»[2].

فالرأي إذن جواز الأمرين في العلم الثلاثي ساكن الوسط «فإن كان الثلاثي ساكن والأوسط نحو: هند ودعد وجمل، فمن العرب من يصرف لخفة الاسم، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف»[3] وجاء في حاشية

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٥٠.

(٢) المقتضب ٣/٣٢٠.

(٣) الأصول ٢/٨٥.

الصبان على الأشموني قوله: «الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولًا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة»[1].

وقد أورد الزجاج رأي النحاة في ذلك فقال: «وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضاً وينصرف في النكرة. وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفته»[2].

أما الزجاج فكان يرى منعَ «هِنْد ودَعْد وجُمْل» من الصرف وكذلك منعَ أي شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن يقول: «أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب. وأما إجازتُهم صرفَه فاحتجوا فيه بأنه: لما سكن الأوسط كان مؤنثاً لمؤنث خَفّ فصُرِف وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجب الصرفَ لم يجز ترك الصرف. فهم مُجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف وإذا بيّنوا وجب ألا يكون تركُ الصرف»[3].

ورد على الاستشهاد بجواز الصرف والمنع كما هو في البيت السابق:

لم تتلفع بفضل مئزرها ... دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعلب

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٥٤.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص/٥٠.

حيث جاءت «دعد» منونةً مرة وغيرَ منونة مرة أخرى. فبين أن ترك الصرف فيه جيد وهو الوجهُ. أما الصرف فعلى جهة الاضطرار.

ومسألة العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهِنْد ودَعْد، وجواز الصرف والمنع فيهما، والمنع أقوى عند البعض، هذه المسألة تذكرنا بالعلم الأعجمي الثلاثي نحو «لوط ونوح» وتبين لنا كذلك أن التأنيث أقوى في المنع من العجمة في ذلك يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «واعلم أن اعتمادهم في نحو «هند ودعد» وما كان مثلَهما الصرفَ ومنعَه، واعتمادَهم في نحو نوح ولوط الصرفَ ألبتة مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليلٌ على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة»[1].

ويقول ابن يعيش معقباً على صاحب الكتاب وهو الزمخشري في مسألة أن نحو هند ودعد أقوى في المنع من نحو «لوط ونوح» ويستدل بذلك على أن التأنيث أقوى من العجمة في المنع: «وصاحب الكتاب (وهو الزمخشري) لم يفرق بين «هند وجمل» وبين «لوط ونوح»، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس إلا أن المسموع ما ذكرناه»[2].

انضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث:

يقول العلماء إنه عندما تنضم العجمة إلى العلمية والتأنيث فإن هذا الانضمام يحتم منع الاسم من الصرف لاجتماع ثلاث علل في اسم

---

(١) شرح المفصل ٧١/١.

(٢) شرح المفصل ٧١/١.

واحد وهي العلمية + التأنيث + العجمة «أما «ماه وجور» إذا سمى بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لأنه قد اجتمع ثلاثة أسباب: التعريف والتأنيث والعجمة»[١].

جاء في شرح الكافية «وإن كان في العجمة كماه وجور فإن سميت مذكراً حقيقياً أوْ لا فالصرفُ لا غير، إذ هما كنوح ولوط كما يجيء، وإن سميت به مؤنثاً حقيقياً أو لا فترك الصرف لا غير»[٢].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني أن انضمام العجمة إلى المؤنث الثلاثي الساكن الوسط لا يؤثر في المنع وعدمه، وإنما يؤثر في حتمية المنع وتوكيده «أو يكون أعجمياً كجور وماه اسمي بلدين، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع»[٣].

فانضمام العجمة إلى العلتين السابقتين يقوي منعه من الصرف ويحتمه لأنه بانضمام العجمة فقد قل تمكنُ الاسم وقرُب شبهُه بالفعل. إلا أن العجمة وحدَها مع العلمية والحالة هذه لا تؤثر في المنع، وإلا فلِم صُرف نحو «نوح ولوط» مع أن الاسم قد اجتمع فيه التعريف والعجمة وهو بعد ذلك ثلاثي ساكنُ الوسط، فهو إذن شبيه بنحو «هند ودعد» في عدد حروفه وفي حركاته ومع ذلك فقد جاز في نحو «هند ودعد». الأمران الصرف والمنع مع رجحان كفة المنع. بينما كان في نحو «لوط ونوح» الصرف.

---

(١) شرح المفصل ٧١/١.

(٢) شرح الكافية ٥٠/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٥٣/٣.

٢) ومن الصور التي يجوز فيها الأمران المنع والصرف أن يكون العلم المؤنث ثنائيَّ الحروف كـ «يد، وفم» علماً لمؤنث، جاء في حاشية الصبان على الأشموني « قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه ما هو على حرفين جاز فيه ما جاء في «هند»، ذكر ذلك سيبويه هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل[1]: «وإن علق على مؤنث وهو مجرد من الهاء، فإن كان ثنائياً كيد مسمى به ففيه المنع والصرف وقيل بصرف بلا خلاف»[2].

٣) ويجوز الصرف والمنع إذا كان الاسم من أسماء الأَرَضين كـ « واسط ودابق» وغيرهما، فإنه يجوز فيه الصرف والمنع «إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة، وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث كعُمان فهو بمنزلة قِدْر وشَمْس ودَعْد»[3]. وقد تطرق سيبويه في معرض كلامه عن أسماء الأرضيين إلى أنه إذا كان الاسم ثلاثياً أعجمياً وقد سميتَ به امرأة فإنه لا ينصرف لانضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث التي قد بيناها فيما سبق، وذلك نحو: «حِمْص وجور وماه» إذا سمينا بأحدها امرأة لم ينصرف «فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف، وإن كان خفيفاً؛ لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجمياً بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً، ألا ترى أنك لو سميت مؤنثاً بمذكر خفيف

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٥٤.

(٢) الارتشاف ١/٦٦.

(٣) سيبويه ٢/٢٣.

لم تصرفه كما لم تصرف المذكر إذا سميته بعناق ونحوها»[1] فاسم الأرض إذا كان جائز التذكير والتأنيث فإنه يجوز فيه الصرف والمنع تبعاً للمعنى المقصود ما لم ترجح العجمة جانبَ المنع فتؤكده، يقول الزجاج: «اعلم أنك إذا سميت أرضاً باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم مؤنثاً أو اسماً الغالبُ عليه التأنيثُ، فالاختيارُ تركُ الصرف، وإن شئت صرفت على مذهب البصريين»[2]. ويقول بعد ذلك إن ترك الصرف مذهبي الذي أسير عليه، وضرب أمثلة لهذا «وذلك الاسم نحو «قِدْر وشَمْس وعَنْز» لو سميت بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها»[3] ومن شواهد سيبويه على منع صرف «هَجَر» ما جاء من قول بعضهم «كجالب التمر إلى هجر» فأنّث ولم يصرف وفتح في موضع الجر»[4].

وقد تطرق ابن السراج إلى هذه النقطة مبيناً أن منع الاسم من الصرف على أساس تفسيره بالبقعة وما شابه ذلك من الصفات المؤنثة، وأما صرفه فعلى البلد أو المكان أو أي معنى مذكر آخر قريب من المقصود، «واعلم أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها ما لا ينصرف فإنما يراد به البلد والمكان ووقع هذا في المواضع لأن تأنيثه ليس بحقيقي، وإنما المؤنث في الحقيقة هو الذي له فرج من الحيوان فمن ذلك: «واسط» وهو اسم قصر، و«دابق» وهو نهر، و«هجر» ذكر، و«منى» ذكر، و«الشام» ذكر، و«العراق» ذكر»[5] ولم ينسَ جانب العجمة وتأثيرَها في رجحان كفة

---

(١) سيبويه ٢٣/١.

(٢) ما ينصرف ٥٢.

(٣) نفس المصدر ٥٢.

(٤) ما ينصرف ص ٥٣.

(٥) الأصول لابن السراج ٩٩/٢ - ١٠٠.

المنع فقال «وأما ما يذكر ويؤنث فنحو: «مصر وأضاخ وقباء». وحِراء وحجر وحنين وبدر ماء، وحمص وجور وماه لا ينصرف، لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف إن كان أعجمياً لم ينصرف، لأن العجمة قد زادته ثقلًا، وإنما صرفته، ومن صرفه فلأنه معرفة مؤنث فقط لخفته في الوزن، فعادل في خفة أحد الثقلين، فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة»[1] فعلّل كيف أن العجمة تُحدث ثقلًا في الاسم يُضاف إلى العلمية والتأنيث مما يجعل كفة المنع أرجح.

وقد جاء هذا المعنى عند المبرد وبنفس التفسير حيث قال «فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: هذا بلد، وهي بلدة وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما عنيتَ به من هذا بلداً ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه، وكل ما عنيتَ به من هذا بلدة منَعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز، والأصل ما ذكرت لك. وذلك نحو «فلج» (اسم بلد وقيل واد معجم البلدان ٤/ ٢٧٢). و«حجر» (مدينة باليمامة وأم قراها) و«قباء»، و«حِراء» »[2]، أو أن التأنيث معنوي فإن كان التأنيث حقيقياً فهو ممنوع ما لم يكن ثلاثياً ساكنَ الوسط كهند، وقد تطرقنا لهذا الموضوع. وأما إذا كان التأنيث معنوياً كالتأنيث في الأسماء السالفة الذكر، ففيها الصرف والمنع حسب المقصود؛ لأن التأنيث المعنوي ضعيف فيما يرتبه من أحكام وقضايا ولهذا أوجبوا التأنيث في نحو قولنا: «جاءت فاطمة»

(١) نفس المصدر ٢/ ١٠٠.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٥٧.

بينما جوّزوا في نحو قولنا: «طلعت الشمس أو طلع الشمس» هذا ما لم يُضف إلى التأنيث أمور أخرى تُقوّي جانبَ المنع فيها، وذلك نحو «بغداد» فالعجمة تمنعها[1]. « فأما المدينة والبصرة والكوفة ومكة فحرف التأنيث يمنعها»[2]. فأمور كالعجمة، وتاء التأنيث رجحت كفة المنع لأن لها تأثيراً في الأسماء، وإلا فلم مُنع من الصرف نحو «حمزة وطلحة وعطية» إذا لم يكن لتاء التأنيث حيث إنها أعلام الذكور؟.

ولكن هناك اختلافاً بين بعض العلماء حول تأنيث بعض هذه الأسماء وتذكيرها وما يترتب عليه من صرفها أو منعها من الصرف، فبينما نجد سيبويه يقول «ومنها ما لا يكون إلا على التأنيث نحو عمان والزاب وإراب»[3] وأيده أبو إسحق الزجاج «فمن أسمائها (أي أسماء الأرضين) ما لا تقول فيه إلا هذه ولا يستعمل إلا مؤنثاً»[4] وبناءً على ذلك فإنه يتحتم منعها من الصرف. وقد أشار إلى هذا الأمر الإمام السيوطي «وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبدر صرف، أو البقعة كفارس وعمان مُنع»[5] نرى المبرد في المقتضب يذهب إلى جواز التذكير والتأنيث فيقول: «وعمان ودمشق فالأكثر فيهما التأنيث يراد البلدتان والتذكير جائز يراد البلدان»[6] وأرى أن الخلاف هنا ليس خلافاً جذرياً بل هو في تغليب جانب على آخر

(١) المقتضب ٣/٣٥٨.
(٢) نفس المصدر ٣/٣٥٨.
(٣) سيبويه ٢/٢٤.
(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٢.
(٥) الهمع ١/٣٤.
(٦) المقتضب ٣/٣٥٨.

أو تساويهما، وقد ينجلي هذا الأمر بوضوح حين نقرأ هذا النص الوارد عند السيوطي حيث يقول «وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء وذلك ثلاثة أقسام: قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف ومنى وهجر وواسط وحنين، وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كجذام وسدوس وفارس وعمان، وقسم استوى فيه الأمران كثمود وسبأ وحراء وقباء وبغداد»[1] فقد قسم الأسماء حسب التذكير والتأنيث مع ترجيح أحد الطرفين على الآخر أو تساويهما معاً، وقد اتضح أن التأنيث غالب على عمان، فمنَعْهُ من الصرف أكثرُ بناءً عليه.

كما ينبغي أن نلتفت إلى لفظ آخر وهو «بغداد» الذي أشار السيوطي إلى استواء التذكير والتأنيث. بينما أشار المبرد كما ذكرنا إلى رجحان منعه من الصرف لانضمام العجمة إليه.

ومن أسماء الأرضين التي يجوز فيها الصرف والمنع مع رجحان كفة الصرف «دابق» لغلبة التذكير عليها «و «دابق» الصرف والتذكير فيه أجود، قال الراجز: «ودابق وأين مني دابق» وقد يؤنث فلا يُصرف»[2]. يقول الزجاج: «ومن الأسماء التي غلب عليها التذكير «دابق» قال الشاعر:

ودابق وأين مني دابق

فصرف وإن شئت جعلته اسماً للبلدة فلم تصرف»[3].

وجاء في الكتاب: «وكذلك «منى» الصرف والتذكير أجود وإن شئت

---

(١) الهمع ٣٤/١ - ٣٥.

(٢) سيبويه ٢٢/٢ البيت لغيلان بن حريث.

(٣) ما ينصرف ص ٥٤.

أنثت ولم تصرفه»[1] فمثل هذه الأسماء الغلبة فيها للتذكير والصرف، وكذلك «هجر» يؤنث ويذكر. قال الفرزدق:

منهن أيامُ صدقٍ قد عرفت بها: أيـامُ فـارسَ والأيـامُ مِـنْ هَـجَـرا

فهذا أنث»[2]

وفي ذلك يقول أبو إسحاق الزجاج «ومنها ما استعمل على التأنيث والتذكير فالذي استعمل على التذكير والتأنيث، والأكثر فيه التذكير «منى» أكثرهم يقول «هذا منى» فيذكر ويصرف، وبعضهم يقول: «هذه منى» فيترك التنوين ولا يصرف. وكذلك «هجر» الأكثر فيه التذكير والصرف وبعضهم يقول: «هذه هجر» ولا ينون ولا يصرف»[3].

وأما «حجر اليمامة» فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيُجريه مجرى امرأة سميت بعمرو، لأن حجراً شيء مذكر سُمّي به المذكر»[4].

ومن الأسماء التي يغلب فيها جانب التذكير والصرف كلمة «واسط» التي هي اسم مكان وسط البصرة والكوفة «وأما «واسط» فالتذكير والصرف أكثر، وإنما سُمي واسطاً، لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا «واسطة»، ومن العرب من يجعلها اسم الأرض فلا يصرف»[5] فمن جعلها اسم مكان وهو الغالب صرفها لأنه ذكر، ومن أراد البلدة لم يصرف حيث أنث. ويقول المبرد في هذا: «كما أن

---

(١) سيبويه ٢/٢٣.

(٢) سيبويه ٢/٢٣. البيت للفردزق وقيل للأخطل.

(٣) ما ينصرف ٢٥ - ٣٥.

(٤) سيبويه ٢/٢٤.

(٥) سيبويه ٢/٢٣.

واسطاً الأغلب عليه التذكير، لأنه اسم مكان وسط البصرة والكوفة، فإنما هو نعت سُمي به. ومن أراد البلدة لم يصرفها، وجعلها كامرأة سُمّيت ضارباً»[1].

ويوضح الزجاج هذه الكلمة معلقاً على كلام سيبويه: «ومن أسماء البلدان ما يكون مذكراً صفة يسمى به المكان، فذلك مصروف، وذلك نحو: «واسط» تقول «دخلت واسطاً» و «واسط طيب» وزعم سيبويه: أنه سُمي «واسطاً» لأنه مكان وسط الكوفة والبصرة أي توسطهما، يقال: «وسط يسط فهو واسط» يعني متوسط. وبعضهم وهو قليل جداً: يجعله اسماً للبلدة فلا يصرفه ويكون صفة سُميت به البلدة كما أن «نابغة» نبغ، فقيل له «نابغة» فوُصف بذلك وجُعلت صفتُه اسماً له»[2]. فبينما رأينا عند سيبويه أن المقصود من «واسط» هو اسم مكان وسط البصرة والكوفة ذهب ابن السراج في الأصول إلى أن «واسط» هو اسم قصر ويقول «فمن ذلك: واسط وهو اسم قصر، ودابق وهو نهر، وهجر ذكر، والشام ذكر، والعراق ذكر»[3].

ويتلخص لنا أن أسماء الأرضين ثلاثة أقسام كما بينها السيوطي فيما ذكرنا وتأتي هذه القسمة حسب وجود التأنيث والتذكير وقوة ترجيح أحد الطرفين على الآخر أو تساويهما، ويتبع ذلك الصرف والمنع مع قوة أحدهما، ففي الأسماء التي يغلب عليها التذكير مثل واسط، ومنى، وهجر، فإنه يجوز فيها الأمران مع ترجيح كفة الصرف، وقسم يغلب

(١) المقتضب ٢/٣٥٨.
(٢) ما ينصرف ص ٥٣.
(٣) الأصول ٢/١٠٢.

عليه جانب التأنيث كفارس وعمان ودمشق، فهذه الأسماء الغالب فيها منعُ الصرف مع جواز الصرف. وإلى جانب هذين القسمين فهناك قسم ثالث يستوي فيه الطرفان التذكير والتأنيث كثمود وحراء وقباء. هذا ما لم ترجح العجمة جانب التأنيث ومنع الصرف كما في بغداد. أو تاء التأنيث كما في نحو: المدينة والبصرة والكوفة ومكة. فحرف التأنيث وهو التاء يرجح تأنيثها ومن ثَمّ منعَها من الصرف.

ومن الشواهد الواردة في هذا المجال قول الراجز[1]:

ودابــقٌ وأيــن مــنــى دابــقُ

والشاهد في صرف «دابق» حيث جعله اسماً للمكان والبلد وهو مذكر ويجوز فيه كذلك تأنيثه ومنعه من الصرف إذا أردناه بمعنى البقعة والبلدة لكن التذكير هو الغالب. وقد سبق ذكر هذا البيت وأنه لغيلان بن حريث.

ومن الشواهد الدالة على تأنيث «هجر» ومنعها من الصرف مع غلبة التذكير عليها قول الفرزدق[2]:

مـنـهـن أيـام صـدق قـد عـرفـت بها أيام فارس والأيام من هجرا

ففي البيت شاهدان، الأول تأنيث «هجر» ومنعه من الصرف مع جواز تذكيره وصرفه وهو الغالب، والثاني: تأنيث «فارس» ومنعه من الصرف مع جواز تذكير وصرفه لكن الغالب هو التأنيث عكس «هجر». ومنها قول جرير في منع حراء من الصرف لتأنيثها:

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٣.

(٢) سيبوزيه ٣/٢٣.

ستعلمُ أيُّنا خيرٌ قديماً   وأعظمُنا ببطنِ حِراءَ نارا

الشاهد في هذا البيت هو قوله «حراء» حيث منعه من الصرف للعلمية والتأنيث فالعملية لأنه علم على جبل قرب مكة وكثيراً ما يسير الحجاج إليه ويوقدون به النيران لإطعام المساكين[1]، والتأنيث لأنه أراد بها معنى البقعة، ولو أراد معنى المكان لجاز وصُرف تبعاً لذلك.

ومن الشواهد الواردة في هذا الموضع قول الحجاج: «ورب وجه من حراءٍ «مِنحن» «الشاهد فيه صرف حراء حملًا على المكان، ولو حمله على معنى البقعة ولم يصرف لجاز والوجه الناحية»[2].

٤) أسماء القبائل والأحياء:

هي من الأسماء التي يجوز فيها الصرف وعدمه، وذلك حسب التأويل الذي تريده فإن أولته بالأب صُرف، وإن أولته بالقبيلة مُنع من الصرف وذلك بعد حذف المضاف منها، فإما أن يقوم مقام المضاف فيُصرف إذا نظرت غلبة نظرة المذكر. كقولنا مثلًا: «هذه بنو تميم» فإذا حذف «بنو» قلت هذه تميم بالتنوين والصرف. ويجوز أن تقول «هذه تميم» بمعنى القبيلة فتمنعه الصرف. يقول سيبويه «فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه فصرفتَ «تميما وأسداً لأنك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف»[3] ويتابع

---

(١) البيت لجرير انظر: حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/٢٤، والمقتضب ٣/٣٥٩.

(٢) حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/٢٤.

(٣) سيبويه ٢/٢٥.

كلامه في هذا الموضوع فيذكر التأويل الثاني المقصود «وإن شئت جعلت «تميماً وأسداً» اسم قبيلة في الموضوعين جميعاً فلم تصرفه والدليل على ذلك قول الشاعر:

نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنكر جِلْدَهُ   وَعَجَّتْ عَجيجًا من جُذامَ المطارُف[1]

فالشاهد في هذا البيت هو قوله «جذام» حيث منعه من الصرف لأنه أوّله بمعنى «قبيلة»، ويجوز صرفه كذلك حملًا على معنى «الحي».

ومن الكلمات التي يجوز فيها الأمران كلمة «سدوس». قال سيبويه: «وسمعنا من العرب من يقول «للأخطل»:

فإنْ تبخلْ سدوسُ بِدَرْهَمَيْها   فإن الريحَ طيبةٌ قبولُ»[2]

والشاهد في البيت قوله «سدوس» فلقد منعها من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه أراد معنى القبيلة، ويجوز فيها الصرف حملًا على معنى الحي فإن قلت: «هذه سدوس» فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة، وإذا قلت: «هذه تميم» فأكثرهم يجعله اسماً للأب. وإذا قلت: «هذه جذام» فهي كسدوس، فإذا قلت: «من بنى سدوس»، فالصرف، لأنك قصدت قصد الأب»[3].

والقاعدة هذه وردت أيضاً عند المبرد في كتابه المقتضب وبنفس التأويلين السابقين عند سيبويه: «تقول: «هذه تميم» و «هذه أسد» إذا أردت هذه قبيلة «تميم» أو «جماعة تميم» فتصرف لأنك تقصد قصد

(١) البيت للنابغة الجعدي، انظر سيبويه ٢/٢٥، والمقتضب ٣/٣٦٤، وجمل الزجاجي/٢٣٠.
(٢) البيت للأخطل، انظر سيبويه ٢/٢٦، جمل الزجاجي/٢٢٩، ديوانه/١٢٦.
(٣) سيبويه ٢/٢٦.

تميم نفسه، وكذلك إذ قلت: «أنا أحب تميما، أو أنت تهجو أسدا» إذا أردت ما ذكرنا، أو جعلت كل واحد منهما اسماً للحي، فإن جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قبلُ، تقول: «هذه تميمُ فاعلم»، و «هذه عامرُ قد أقبلت»[1]. ويتابع بحثه للموضوع وعلى هذا تقول: هذه تميم بنة مر، وإنما تريد القبيلة كما قال:

لولا فوارسُ تغلِبَ بنةِ وائلٍ   نَزَلَ العدوُّ عليكَ كُلَّ مكانِ

وكما قال اللّه عز وجل: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[2] لأن المعنى: الجماعة وعلى هذا: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ﴾[3] و ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾[4] لأنه عنى القبيلة والجماعة[5] فلما أراد معنى القبيلة والجماعة ألحق بالفعل تاء التأنيث. هذا إذا كان الاسم مما يقع عليه «بنو كذا» فأما ما كان من هذا اسماً لا يقع عليه بنو كذا، فإن التذكير فيه على وجهين: على أن تقصد قصد الحي، أو تعمد للأب الذي سمي به القبيل وذلك نحو: «قريش وثقيف»، تقول: جاء قريش يا فتى، إنما تريد: حي قريش وجماعة قريش. فهي بمنزلة ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول: «بنو قريش» كما تقول «بنو تميم»، لأنه اسم للجماعة، وإن كانوا سموا بذلك لرجل منهم[6]. أما تأنيث نحو: قريش وثقيف فعلى معنى القبيلة

---

(١) المقتضب ٣/٣٦٠.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٠٥.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٢٣.

(٤) سورة القمر، الآية: ٢٣.

(٥) المقتضب ٣/٣٦١ - ٣٦٢ البيت للفرزدق يمدح الأخطل ويهجو جريراً ٨٨٢ - ٨٨٣ من ديوانه.

(٦) المقتضب ٣/٢٦٢.

والجماعة كالأسماء السابقة. ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات لم يصرف، كما قال:

غَلَبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً ... وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها[1]

جعله اسماً للقبيلة، كما قال الأعشى:

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بأقِلّةٍ ... وإن مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذَليلُها[2]

جعل (معد) اسماً للقبيلة يدلك على ذلك قوله: مُودٍ ذليلُها على أنه قد يجوز أن يقول (مود ذليلها) لو أراد أبا القبيلة، لأنه يريد: جماعة معد، ولكن ترك الصرف قد أعلمك أنه يريد القبيلة، وأن ذليلها على ذلك جاء»[3] والشاهد في البيت الأول هو قوله: «قريش» فقد منعه من الصرف للعلمية والتأنيث حملًا على معنى القبيلة، ويجوز فيه الصرف أيضاً وهو الأكثر إذا قصد به معنى الحي. أما الشاهد في البيت الآخر المنسوب للأعشى فهو قوله: «معد» حيث منع من الصرف حملًا على معنى القبيلة، وقد يجوز فيه الصرف على معنى الحي كذلك. «فإذا قلت: ولد كلاب كذا، وولد تميم كذا. فالتذكير والصرف لا غير، لأنك الآن إنما تقصد الآباء. وأما قوله:

بَكَى الخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ ... وَعَجَّتْ عَجيجاً مِن جُذامَ المطارِفُ

فإنه جعله اسماً للقبيلة»[4] بخلاف نحو سلول وسدوس فالغالب فيها منع الصرف لتأنيثهما ومعرفتهما إلا في حالة النكرة فتصرف «وكذلك

---

(١) البيت لعدي بن الرقاع العاملي من قصيدة في مدح الوليد بن عبدالملك.
(٢) انظر سيبويه ٢/٢٦.
(٣) المقتضب ٣/٣٦٢ - ٣٦٣.
(٤) المقتضب ٣/٣٦٣ - ٣٦٤.

سدوس فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة، وإنما ذلك بمنزلة «باهلة وخندف» وإن كان في باهلة علامة التأنيث»[1].

فالأسماء التي لا يجوز فيها أن نقول: «من بني فلان» فإنها تصرف يقول سيبويه: «وأما أسماء الأحياء فنحو معد قريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان ولا هؤلاء بنو فلان فإنما جعله اسم حي»[2] ومن ذلك «معد بن عدنان» إنما يقال «فلان من معد» ولا يستعمل فيقال من «بني معد» وكذلك قريش[3] وقد قال سيبويه عن هذه المسألة بما معناه «إنك إن شئت جعلتها اسماً للقبيلة كالحي فلم تصرفها والأكثر فيها الصرف تقول «فلان من قريش يا هذا» و «من معد» و «من ثقيف» فأما قولك «من باهلة ياهذا» فلا ينصرف لأن فيه هاء التأنيث[4] وإن شئت جعلت هذه الأسماء أسماء للقبيلة فلم تصرفها كلها وقلت: «فلان من قريش يا هذا» و «من معد يا هذا». فهذه الأسماء «قريش، ثقيف، معد، وباهلة» لا تستعملها العرب إلا أسماء للحي، بمعنى أنها مذكرة في الغالب وهي التي لا تقول فيها «من بني فلان» كما مر، لأنها لا تصلح أن تكون آباء أو أمهات، فكلمةٌ مثل «باهلة» لم يرد عن العرب أنهم قالوا «فلان من بني باهلة» وكذلك لم يقولوا «فلان من بني قريش أو من بني معد» وإنما قالوا «فلان من باهلة أو من قريش أو من معد». وهذه عكس «تميم وأسد، وسلول» التي نقول فيها «فلان من بني تميم أو من بني أسد أو من بني سلول» وهذه الأسماء مصروفة إذا كانت للحي،

---

(١) المقتضب ٣/٣٩٤. البيت لحميد بنت النعمان بن بشير الأنصاري.

(٢) سيبويه ٢/٢٦.

(٣) ما ينصرف ٥٨.

(٤) سيبويه ٢/٢٦.

وغير مصروفة إذا قُدِّرت بمعنى القبيلة، وقال ابن السراج عن أسماء الأحياء «فأما أسماء الأحياء فمعد وقريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان، وإذا قالوا: هذه ثقيف فإنما أرادوا جماعة ثقيف ويتابع كلامه: فإن جعلت «قريش» وأخواتها أسماء للقبائل جاز.. فما جعلته اسماً للقبيلة لم تصرفه[1] وملخص ما جاء في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج حول أحوال «تميم وأسد» ما يلي: «فإذا قلنا: «هذه تميم» وأردنا «جماعة تميم» أو «هذه بنو تميم» و «أسد» وما أشبههما مصروف ذلك كله لأننا لما قلنا «هذه تميم» وأردنا «هذه بنو تميم أو جماعة تميم» ثم حذفنا المضاف «بَني وجماعة» وأقمنا المضاف إليه مقامه وهو «تميم» الذي يجوز فيه والحالة هذه لصرف حملًا على معنى «الحي» وعدم الصرف حملًا على معنى «القبيلة». «فهذه أربعة أوجه في تميم» وما أشبهه: ثلاثة منها تنصرف فيها، لأنك أردت في وجهين من الثلاثة «بني تميم» و «جماعة تميم» وأردت في الثالث أن تجعله اسماً للحي، فصار مذكراً سميت به مذكراً، والوجه الذي لا ينصرف فيه أن تجعله اسماً للمؤنث، فلم ينصرف، لأنه معرفة وأنه لمؤنث»[2]، وجاء في الارتشاف أنه قد تسمى القبيلة باسم الأب والحي باسم الأم فيوصفان بابن وبنت، قالوا في اسم الأب: تميم بن مر وتميم بنت مر. وقالوا في اسم الأم باهلة بن أعصر، وباهلة بنت أعصر «أنّثوا فيهما على معنى القبيلة وذكّروا على معنى الحي»[3].

---

(١) الأصول ١٠٣/٢.
(٢) ما ينصرف ٥٨.
(٣) الارتشاف ٤٤٤/١.

ومن الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، «ثمود وسبأ» فهما تارة منصرفان كما في قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾[1] فثمود هنا منصرف، لأنه بمعنى الحي، وقال تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2] «سبأ» هنا منصرف، بينما وردا ممنوعين من الصرف في صور أخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾[3] فقد جاء «ثمود» غير منصرف لأنه بمعنى القبيلة. قال الشاعر:

مِنْ سَبَأَ الحاضِرينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُون مِنْ دونِ سَيْلِهِ العَرِما[4]

والشاهد في البيت هو قوله «سبأ» حيث جاءت غير مصروفة حملًا على معنى القبيلة ولو صرفت على معنى الحي الجاز كما مر في الآية الكريمة السابقة. وكما جاءت أيضاً في الشاهد الذي أورده سيبويه بهذا الخصوص:

أَضْحَت ينفرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَإٍ كأنهم تحت دَفَّيْهادَحاريجُ[5]

والشاهد في البيت هو مجيء «سبأ» مصروفاً، لأنه بمعنى الحي وهو مذكر. وكان أبو عمرو «كما ورد عند سيبويه»[6] لا يصرف سبأ، بل يجعله اسماً للقبيلة. لكننا رأينا جواز الأمرين كما مر في الشواهد السابقة وخاصة الآيات القرآنية الكريمة التي هي من مصادر اللغة الأساسية. وقال الفراء في

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٣٨.
(٢) سورة النمل، الآية: ٢٢.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.
(٤) سيبويه ٢٨/٢ والبيت للنابغة الجعدي.
(٥) سيبويه ٢٨/٢ والبيت للنابغة الجعدي.
(٦) سيبويه ٢٨/٢، ما ينصرف ٥٩ معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢.

سبب منع «سبأ» من الصرف «ولو جعلته اسماً للقبيلة إن كان رجلًا، أو جعلته اسماً لما حوله إن كان جبلًا لم تجره أيضاً»[1]. وقال الشاعر في إجرائه:

الواردون وتيمٌ في ذُرا سَبَأٍ   قد عضّ أعناقَهم جِلدُ الجواميسِ[2]

وقد وردت كلمة «سبأ» مصروفة في البيت لأنها بمعنى الحي:

وقد أورد سيبويه شواهد للدلالة على منع نحو هذه الأسماء من الصرف كقول الشاعر:

علم القبائل من مَعَدٍّ وغيرها   أن الجواد محمد بن عطارد[3]

شاهده ترك صرف «معد» حملًا على معنى القبيلة وإن كان الأكثر هو ترك صرفه على اعتبار معنى الحي وهو الغالب. وكذلك:

ولَسْنا إذا عُدّ الحصى بأقلّةٍ   وإن مَعَدَّ اليومَ مُوذٍ ذليلها

وأيضاً قول الآخر:

وأنت امرؤٌ من خيرِ قومِك فيهم   وأنت سواهم في مَعَدَّ مخير

وقد مر ذكر هذين وموضع الشاهد فيهما.

وقال زهير:

تَمُدُّ عليهم من يمينٍ وأَشْمُلٍ   بحورٌ له من عهد عادَ وتُبَّعَا[4]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠.

(٣) سيبويه ٢/٢٧.

(٤) سيبويه ٢/٢٧، والإنصاف/٥٠٤، وليس في ديوانه.

فالشاهد في البيت هو ترك صرف «عاد» للعلمية والتأنيث حيث قدره بمعنى القبيلة وإن كان الغالب فيه هو صرفه لأنه بمعنى الحي كمعد. وقال (ولم يذكر الشاعر):

لَو شَهِدَ عادَ في زمان عاد لابتزها مَبارِكَ الجلاد[1]

والشاهد في البيت هو في ترك «عاد» من الصرف حملًا على معنى القبيلة كما مر في البيت السابق، وإن كان يجوز فيه الصرف وهو الغالب.

٥) وبعد أن ألقينا نظرة على أسماء الأرضين التي يجوز تفسيرها بمعنى الحي وبمعنى القبيلة، وما يترتب على ذلك من جواز الصرف وعدم الصرف ننتقل إلى الأسماء التي لم تستعمل إلا للقبيلة بمعنى أنها مؤنثة وبناء على ذلك فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث من مثل «يهود ومجوس» والذي أسماه سيبويه بباب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة وقال: «كما أن «عمان» لم يقع إلا اسماً لمؤنث وكان التأنيث هو الغالب عليها وكذلك «مجوس ويهود» قال الشاعر (هو امرؤ القيس):

أَحارِ أُريكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً كنار مجوسَ تستعِرُ استعارا

وقال (لرجل من الأنصار)

أولئك أَوْلَى من يهودَ بمِدْحةٍ إذا أنت يوماً قلتَها لم تُؤَنَّبِ[2]

والشاهد في البيتين هو ترك صرف «مجوس ويهود» حملًا على معنى القبيلة وهو الغالب والكثير، وقد يجوز على قلة صرفُهما إذا أردنا معنى

(١) نفس المصدر ٢/٢٧.

(٢) نفس المصدر ٢/٢٨ - ٢٩.

الحي. لكن هنا نقطة يجدر بنا أن نشير إليها وهي متعلقة بكلمة «يهود» فإننا لو حملناها على معنى الحي فهي ممنوعة من الصرف ومنعها من الصرف ليس للعلمية والتأنيث وإنما للعلمية ووزن الفعل وذلك لزيادة الياء في أولها.. «فلو سميت رجلًا بمجوس لم تصرفه كما لا تصرفه إذا سميته «بعمان»[1] ويقول ابن السراج: «وأما مجوس ويهود فلم تقع إلا اسماً للقبيلة، ولو سميت رجلًا بمجوس لم تصرفه»[2] وشبه سيبويه دخول الألف واللام عليهما بدخول الألف واللام على زنجي وزنج» وأما قولهم اليهود والمجوس فإنما أدخلوا الألف واللام ههنا كما أدخلوها في المجوسي واليهودي، لأنهم أرادوا اليهوديين والمجوسيين ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة وشبهوا ذلك بقولهم زنجي وزنج إذا أدخلوا الألف واللام على هذا فكأنك أدخلتها على يهوديين ومجوسيين وحذفوا ياءي الإضافة وأشباه ذلك، فإن أخرجت الألف واللام من المجوس صار نكرة كما أنك لو أخرجتها من المجوسيين صار نكرة»[3]، وأورد ابن السراج في أصوله نفس القاعدة السابقة عند سيبويه فقال: «وأما قولهم: اليهود والمجوس فإنما أرادوا المجوسيين واليهوديين ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة، كما قالوا: زنجي وزنج»[4] بينما فصل الزجاج هذه النقطة بصورة أكثر وقال: «هذا الباب يجري على ثلاثة أوجه: فأحدها وهو شرح ما قال سيبويه: أن «مجوس» و «يهود» اسم لهذا الجيل، نحو «سند» و «هند»

---

(١) سيبويه ٢/٢٩.
(٢) الأصول ٢/١٠١.
(٣) سيبويه ٢/٢٩.
(٤) الأصول ٢/١٠ - ١٠٤.

و «روم» تقول «سندي وسند» و «رومي وروم»، ثم جعلت العرب كل اسم جيل من هذه اسماً للقبيلة، فإذا كان اسماً للقبيلة قلت: «هذا رجل من يهود ياهذا» و «من مجوس ياهذا» والذين قالوا «من اليهود والمجوس»، جعلوه على أصله جمع «يهودي ويهود» وأدخلوا الألف واللام للتعريف، فعلى هذا القياس تقول: «هذا رجل من يهود ومن مجوس» تصرفه لأنه جمع. وإن شئت جعلته اسماً للحي فصرفته أيضاً[1]. والحقيقة أن العنوان الذي جعله سيبويه لهذه النقطة وأعني بها الأسماء التي لا تستعمل إلا اسماً للقبيلة، هذا العنوان يوحي بأنها لا يجوز فيها إلا المنع من الصرف بناء على معنى القبيلة ولكن مع عرضنا لآراء العلماء في هذه الأسماء نجد أن الغالب فيها هو التأنيث مع جواز التذكير حملًا على معنى الحي وذلك قليل، والغريب أن الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» قد تبع سيبويه ووضع العنوان نفسه على الموضوع. مع أنه ذكر صراحة «وإن شئت جعلته اسماً للحي فصرفته أيضاً»[2].

وخلاصة القول في أسماء البلدان والقبائل: أن الصرف فيها بتأويل الأب إن كان اسمه كثقيف أو الحي، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل كخندف أو القبيلة وفي الأماكن بتأويل البقعة ونحوهما[3].

وقد جاء في الهمع أن: «صرف أسماء القبائل والبلاد والكلمة

(١) ما ينصرف ٦٠.

(٢) ما ينصرف ص ٨٠.

(٣) شرح الكافية ٥٢/١.

وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف «أو الأم كباهلة» أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية»[١].

ولننظر بعد ذلك إلى هذا التقسيم لأسماء الأحياء والقبائل، وما يتعين من معنى القبيلة في بعضها والحي في بعضها الآخر. وغلبة معنى القبيلة على بعضها، أو غلبة معنى الحي على البعض الآخر: «ثم القبائل والأحياء على أقسام، قسم يتعين للقبيلة وذلك يهود ومجوس علمين للقبيلتين ويمنعان الصرف، فإن جعلتهما جمع يهودي ومجوسي كروم وورومي فيجوز إذ ذاك دخول «أل» عليهما. وقسم يتعين للحي، وقسم يغلب عليه اسم القبيلة كجذام وسدوس وقسم يغلب عليه اسم الحي وهو قريش وثقيف وكلاب ومعد وعاد فيصرف، وقد لا يصرف باعتبار القبيلة. وقسم يجوز فيه الأمران وهو ثمود وسبأ[٢].

٦) تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفاً ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالًا:

وقد أدرجت هذه النقطة ضمن موضوع الصرف وعدمه جوازاً لأن الضابط هنا هو علتا العلمية والتأنيث أو انعدام التأنيث فيأتي الصرف تبعاً لذلك، وهذه الحروف كما يقول سيبويه اختلف العرب في تأنيثها وتذكيرها زعم ذلك يونس وأنشدنا قول:

كافا وميمين وسينا طاسما[٣]

---

(١) الهمع ٣٤/١.

(٢) الارتشاف ٩٧/١.

(٣) سيبويه ٣١/٢، الرجز لم يعرف قائله، انظر جمل الزجاجي/٢٨٦، ومخصص ابن سيدة ٤٩/١٧.

الشاهد هو تذكير الحرف «سينا» والدليل على تذكيره هو تذكير نعته «طاسم» وتذكيره على معنى الحرف. ويجوز له التأنيث على معنى الكلمة. ولذلك علق سيبويه على الرجز بقوله: «ذكر ولم يقل طاسمة». وقال الرضي: «كما بينت كاف تلوح وميمها» فقال: ينت فأنث[1] والشاهد في البيت هو تأنيث الحرف «كاف» حملًا على معنى الكلمة أو اللفظة وتذكيره جائز أيضاً على المعنى السابق وهو الحرف[2].

إذن هذا الموضوع وأعني به «الحروف والكلم» قائم أساساً على التذكير والتأنيث ومن ثَمّ صرفها أو منعها من الصرف تبعاً لهاتين النقطتين فالموضوع كسابقه «أسماء الأحياء والأرضين» ولوضوح علتي المنع «العلمية والتأنيث» واتفاقهما في كل الحروف قدمت هذا الموضوع على «أسماء السور» وذلك لاختلاف علل المنع في كل اسم سورة ليكون الكلام على وتيرة واحدة.

ومن تلك الحروف «إن وليت ولعل وكأن» وقد بدأ سيبويه بـ (أن ولعل) وبيّن الأوجه الجائزة فيهما فقال: وأما «أن وليت» فحُركت أواخرُهما بالفتح لأنهما بمنزلة الأفعال نحو «كان» فصار الفتح أولى، فإذا صيّرت واحداً من الحرفين اسماً للحرف فهو ينصرف على كل حال، وإن جعلتَه اسماً للكلمة وأنت تريد لغةَ من ذكّر لم تصرفها كما لم تصرف امرأة اسمُها «عمرو» وإن سميتها بلغة من أنّث كنت بالخيار»[3]. فنحن إذن أمام ثلاثة آراء في حالة التسمية «بأنّ وليت»

---

(١) سيبويه ٣١/٢ - ٣٢.
(٢) الارتشاف ٧٩/١.
(٣) سيبويه ٣٢/٢.

وذلك إن جعلتهما علمين للحرف صرف للتذكير، وإن جعلتهما علمين للكلمة (وهي مؤنثة) وأنت تريد التذكير «أي معنى الحرف» لم تصرفهما كما لا تصرف امرأة «وهي مؤنثة» سميتها باسم مذكر مثل «عمرو أو زيد أو علي. .إلخ» وإن سميت بهما بلغة من أنث منت مخيراً بين الصرف والمنع.

وقال المبرد: «وكذلك ماضارع الفعل نحو «إن وليت ولعل» لأنها مضارِعةٌ للأفعال التي صح تذكيرها، فما جعلته منها اسماً لحروف فمصروف وما علّقتَه على كلمة فغير مصروف في المعرفة إلا ما كان منها ساكن الوسط وسميت به مؤنثاً فإنه كـ «زيد» سميت به امرأة»[1].

وهناك تفرقة بين «إن» المكسورة المهمزة و «أن» المفتوحة، فالمكسورة لا تُؤول إلى مصدر بينما المفتوحة تؤول إلى مصدر، ولكل منهما مواضع معروفة في كتب النحو وتلك الفرقة أدت إلى فرقة أخرى من ناحية الصرف وعدمه حين نسمي بهما. يقول سيبويه: وسألت الخليل عن رجل سميته «أنّ» فقال هذا «أن» لا أكسره و «أن» غير «إن»، «إن» كالفعل و«أن» كالاسم ألا ترى أنك تقول: علمت أنك منطلق فمعناه، علمت انطلاقك. ولو قلت هذا لقلت لرجل يسمى بضارب يضرب ولرجل يسمى يضرب ضارب، ألا ترى أنك لو سميته بإنْ الجزاء كان مكسوراً وإن سميته بأَنْ التي تنصب الفعل كان مفتوحاً»[2] ومعنى هذا الكلام أن «إنْ» وهو حرف شرط لو سمي به الحرف فإنه يكون مصروفاً لحمله على معنى الحرف فقط، وأما «أن» التي تنصب الفعل فإنها تمنع من

(١) المقتضب ٤٢/٤.

(٢) سيبويه ٣٢/٢.

الصرف لو سمينا بها الكلمة حملاً على معنى اللفظة أو الكلمة لتأويلها مع الفعل إلى مصدر.

وكان سيبويه يرى أن أواخر تلك الأحرف «إن، أن، لعل، لكن، كأن» مفتوحة لتنزيلها منزلة الأفعال، فقد عملت في الأسماء التي تأتي بعدها لتضمنها معنى الفعل فإن وأن بمعنى: «أؤكد». ولكن بمعنى «أستدرك» وكأن بمعنى «أشبه» ولعل بمعنى «أترجى» وليت بمعنى «أتمنى». هذا رأي سيبويه في فتح أواخر هذه الحروف. وأما الزجاج فقد ذهب إلى أن «آخرها فتح لالتقاء الساكنين لأنها حروف مضاعفة، فكان الفتح لالتقاء الساكنين أخف الحركات عليه مع ثقل التضعيف، كما أنهم فتحوا «ثم» و «رب» لالتقاء الساكنين[1]. وأما «لو وأو» فهما ساكنتا الأواخر، لأن قبل آخر كل واحد منهما حرفاً متحركاً فإذا صارت كل واحدة منهما اسماً فقصتها في التأنيث والتذكير والانصراف وترك الانصراف كقصة ليت وإنّ إلا أنك تلحق واواً أخرى فتثقل وذلك لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح. قال الشاعر:

ليت شعري وأين مني ليتُ   إنّ ليتاً وإنّ لوًّا عَناءُ[2]

«الشاهد في تضعيف «لو» لما جعلتها اسماً وأخبر عنها، لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في «لو» لا تتحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة، وتحتمل الواو لتضعيف الحركة وأراد بـ «لوّها» هنا «لو» التي للتمني في نحو قولك: لو أتيتنا،

---

(١) ما ينصرف ٦٤.

(٢) سيبويه ٣٢/٢.

لو أقمت عندنا، أي ليتك أتيت وأقمت»[1] إذن ما كان آخره حرف لين وهو على حرفين نحو «لو» أو «في» وقد سمينا بأحد منهما لا بد من تضعيف الحرف الثاني ليكون على ثلاثة أحرف لأن الاسم لا بد أن يكونَ على ثلاثة أحرف إذا كان بهذه الصورة «وذلك لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح»[2]. وعلل سيبويه تضعيف الواو بقوله: «وإنما دعاهم إلى تثقيل «لو» الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نُوّنت وقبلها متحرك مفتوح، فكرهوا أن لا يثقلوا حرفاً لو انكسر ما قبله أو انضم ذهب في التنوين ورأوا ذلك إخلالًا لو لم يفعلوا، فمما جاء فيه الواو وقبله مضموم «هُوَ» فلو سميت به ثقّلتَ فقلت «هذا هُوّ» وتدع الهاء مضموماً لأن أصلها الضم تقول: هما، وهم، وهن. ومما جاء وقبله مكسور هي وإن سميت به رجلًا ثقّلته كما ثقلت هو»[3] فما كان ثنائياً من الألفاظ وكان الحرف الثاني حرف لين وجب تضعيف حرف اللين لكي لا يدخله الإجحاف ويضيع الحرف نتيجة سرعة الانتقال من الحرف الثاني إلى التنوين بل يُضعّف ليأخذ حقه من النطق وبصورة أوضح لو قلنا: «هذا لو» دون تضعيف. ماذا يحدث حتى يدخل «لو» الإجحاف؟ والجواب على ذلك هو أن الضمة في «لو» تستثقل على الواو، أو على الياء كما في نحو «في» فتحذف، وبحذف الضمة يلتقي ساكنان الواو أو الياء والتنوين، فتحذف الواو من «لو» أو الياء من «في» فيبقى اللفظ على حرف واحد، فدفعا لهذا الإجحاف ضعّفوا حرف اللين.

---

(١) حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/٣٢.

(٢) سيبويه ٢/٣٢.

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٣.

ثم إن هذه الحروف عند سيبويه معارف بمنزلة «زيد» و «عمرو»، بمنزلة قولهم للأسد «أسامة» و «أبو الحارث»، لا يجوز أن تقول «الإنُّ» ولا «الأوُّ»[1].

ومن الأسماء الثنائية «هو، ذو» و «إن سميت مؤنثاً بهو لم تصرفه لأنه مذكر»[2] فقد اجتمع فيه علتان، العلمية والتأنيث بجعله علماً لمؤنث كأن نجعل نحو «زيد وعمرو» علماً لمؤنث.

أما «ذو» فيقول عنه سيبويه: «ولو سميت رجلًا «ذو» لقلت هذا ذواً لأن أصله «فَعَلٌ» ألا ترى أنك تقول: «هاتان ذواتا مال» فهذا دليل على أن «ذو» فَعَلٌ، كما أن «أبوان» دليل على أن «أبا» فَعَل»[3]. والحقيقة أن هناك مذهبين في «ذو» من ناحية التحريك والسكون، مذهب سيبويه الذي رأى أن «ذو» فَعَل بالتحريك ودليله على ذلك قولهم: هاتان ذواتا مال كما يقال «أبوان في أب» فهذا دليل على أن أصله «أبو» على وزن «فَعَل» كما أن «ذو» أصله «ذوو» أي فَعَل.

والمذهب الثاني هو مذهب الخليل الذي رأى أن أصل «ذو» «ذَوْوٌ» بالتسكين. ووافقه الزجاج على ذلك. «وحجة الخليل: أنها إنما حُركت العين حيث أتمت ليدل على أن أصلها السكون، كما أنك إذا نسبت إلى «يد» قلت «يدوي» وأصل «يد يدْى» بتسكين الدال، إلا أن الياء حُذفت من آخرها لاستثقالهم إياها فإذا نسبت إليها فرددت المحذوف فتحت الدال فقلت «يدوي»[4].

---

(١) ما ينصرف ٦٦.

(٢) سيبويه ٢/٣٣.

(٣) سيبويه ٢/٣٣.

(٤) ما ينصرف ٦٩.

ويقول السيرافي تعليقاً على ذلك بقوله: «على أن الاسم إذا حذفت لامه ثم ثُنّي فرُد إليه اللام حركتَ العين وإن كان أصل بنيتها السكون كقول الشاعر:

يديان بالمعروف عند محرق   قد يمنعانك أن تضام وتضهدا[1]

و «يد» فعل بالسكون ولكنها لما حذفت لامها فوقع الإعراب على الدال ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدالَ الحركةَ»[2] ومعنى كلامه أنه تأييد لمذهب الخليل الذي يقول بتسكين العين، فقد بيّن السيرافي أن تحريك العين عند التثنية بعد رد اللام المحذوف لا يدل على تحريكها أصلًا، ودليله أن «يد» فَعْل بالسكون لكنها لما رُدت إليها عند التثنية لم يسلبوا حركة العين.

وعلّق السيرافي على ذلك بقوله: «ولا في الانصراف وغير الانصراف والتأنيث والتذكير ككي ولو، وقصتها كقصتهما في كل شيء وإذا صارت «ذا» اسماً أو «ما» مُدت ولم تصرف واحداً منهما إذا كان اسمَ مؤنث لأنهما مذكران. فأما «لا» فتمدها وقصتها قصة «في» في التذكير والتأنيث والانصراف وتركه»[3] وهذه الألفاظ «لا، ما، ذا» المنتهية بحرف العلة «الألف» إذا صارت أسماء فقصتها في الانصراف وعدمه وفي التذكير والتأنيث كقصة «لو» وقد علمنا فيما مضى أنه يجب تضعيف حرف

---

(١) البيت غير معروف القائل، وله رواية أخرى:

يديان بيضاوان عند محلِّم   قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

انظر شرح ابن يعيش ١٥١/٤، والخزانة ٣٤٧/٣، والمقرب لابن عصفور/٨٠.

(٢) هامش السيرافي على سيبويه ٣٣/٢.   (٣) سيبويه ٣٣/٢.

العلة لكي لا يدخل الاسم الإجحاف، والتضعيف في «لا وما وذا» يعني تكرار الألف، والقاعدة تقول: نقلب الألف الثانية همزة إذا وقعت بعد ألف، بمعنى أنها تقلب إلى «لاء وماء، ذاء». جاء في المقتضب: «وإن سميته (لا) قلت: هذا لاء فاعلم»[1] وما كان على حرفين الثاني منهما ياء أو واو أو ألف إذا حكيت لم تغير فقلت «لو» فيها معنى الشرط و «أو» للشك و «في» للوعاء، فلم تغير شيئاً وإن جعلتها أسماء في إخبارك عنها زدت عليها فصيرتها ثلاثية، أنه ليس في الأسماء اسم على حرفين والثاني منهما ياء لا واو، ولا ألف؛ لأن ذلك يجحف بالاسم؛ لأن التنوين يدخله بحق الاسمية. والتنوين يوجب حذف الحرف الثاني منه. فيبقى الاسم على حرف واحد. مثال ذلك أنا إذا جعلنا «لو» اسماً ولم نزد فيه شيئاً ولم نلحظ اللفظ الذي لها في الأصل أعربناها فإذا أعربناها تحركت الواو وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً فتصير «لا» ثم يدخله التنوين بحق الصرف فتصير «لًا» يا هذا فيبقى حرف واحد، وهو اللام. والتنوين غير معتد به.

وإذا سميت «بفي» ولم تحرك ولم تزد فيها شيئاً وجب أن تقول «ف» ياهذا كما تقول: قاض هذا «فلما كان فيها هذا الإجحاف لو لم يزد فيها شيء زادوا ما يخرجه عن حد الإجحاف، فجعلوا ما كان ثانيه واو يزاد فيه مثلها فيشدد وكذلك الياء كقولك في «لو» «لوٌّ» وفي «كي» «كيٌّ» وفي «في» «فيٌّ»[2] ولم أجد هذه النقطة عند الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» مع أنه قد نقل البقية صورة طبق الأصل من كتاب سيبويه،

---

(١) المقتضب ٤/٤٣.

(٢) المخصص ١٧/٥٠.

كما لم أجد تلك المسألة عند السيوطي في «الهمع» ولا في «شرح الكافية» وكذلك لم أجدها في «الخصائص» لابن جني.

ومن الألفاظ التي تجدر الإشارة إليها «فو» بمعنى الفم قال سيبويه: «وسألته (أي الخليل) عن رجل اسمه «فو» فقال العرب قد كفتنا أمر هذا لما أفردوه قالوا «فم» فأبدلوا الميم مكان الواو حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه، فهذا البدل بمنزلة تثقيل «لو» ليشبه الأسماء فإذا سميته بهذا فشبهه بالأسماء كما شبهت العرب، ولو لم يكونوا قالوا «فم» لقلت «فوه» لأنه من الهاء. قالوا أفواه، كما قالوا سوط أسواط[1]. إذن جعل الميم بدلًا من الواو هو بمنزلة التضعيف في «لو» ثم ذكر أنه لو لم يسمع بهذا أي بجعل الميم بدل الواو لقال: «فوه»؛ لأن الأصل فيه الهاء بدليل الجمع على «أفواه» ومعروف أن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها.

وأيده في هذا الرأي الزجاج حيث قال: «إلا أن الوجه عندي إذا سميت رجلًا «فو» أن تقول «هذا فوه» لأن جمعه أفواه، وأفواه جمع فوه، مثل: ثوب أثواب.

لكن قد يطرأ سؤال بخصوص ذكر «فو» في هذا الموضع، لماذا ذكر مع الحروف مع أنه ليس بحرف؟ والجواب على ذلك كما يقول ابن سيده «لمشاكلته لها (أي للحروف) في الحذف والقلة»[2].

---

(١) سيبويه ٢/٣٣ - ٣٤.

(٢) المخصص ١٧/٥٢.

« حروف الهجاء »

وبعد أن أنهينا الحديث في الحروف وتسمياتها، ننتقل إلى حروف الهجاء أو حروف المعجم «وأما البا والتا والثا واليا والحا والخا والرا والطا والظا والفا فإذا صرن أسماء مُددن كما مُدت لا، إلا أنهن إذا كن أسماء فهن يجرين مجرى رجل ونحوه. ويكنّ نكرة بغير الألف واللام ودخول الألف واللام فيهن يدلك على أنهن نكرة إذا لم يكن فيهن ألف ولام.. واعلم أن هذه الحروف إذا تُهجيت مقصورة لأنها ليست بأسماء، وإنما جاءت في التهجي على الوقف، ويدلك على ذلك أن القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر فلولا أنها على الوقف حركت أواخرهن ونظير الوقف ههنا الحذف في الباء وأخواتها وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ولكنك أردت أن تقطّع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها لأنها بمنزلة عَهْ»[1].

وشرح هذا الحرف أنك لما أردت أن تتهجى «أحمد قلت ألف حا ميم دال » لم يجز لك أن تعرب الألف ولا الحاء ولا الميم، لأنك يجب أن تعرب الاسم بكماله ولا تعرب بعضه دون بعض، فأنت مع ذلك تبني الحروف على الوقف ألا ترى أنك لو قلت «ثلاثة أربعة خمسة» لم تعرب ولم تجعل الهاء تاء فإنما تقصد إلى الوقف. فحروف المعجم والتهجي لا يجب أن تعرب لأنها كالأصوات وهي مع ذلك مبنية على

---

(١) سيبويه ٣٤/٢.

الوقف، فإذا جعلتها أسماء أعربتها، ومددت المقصور فقلت: ألف وباء وتاء وزاي. ومن قال «زي» قال «زي»[1]. فزاي فيها لغتان في التَهجي لغة تجعلها مثل «كي» وأخرى بزنة «واو» أي «زاي» وهي الأكثر شيوعاً كما يقول سيبويه[2].

جاء في أصول ابن السراج: «وفي «زاي» لغتان، منهم من يجعلها كـ «كي» ومنهم من يقول: «زاي» فإن سميته بـ «زي» على لغة من يجعلها كـ «كي»، قلت: زي فاعلهم، وإن سميت بها على لغة من يقول: «زاي» قلت: زاء وكذا واو وآء.. وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معنى حرف فهو مذكر، وإن أردت به معنى كلمة فهو مؤنث»[3].

وجاء في المخصص: «قال أبو علي: أما من قال «زي» فهو إذا جعلها اسماً شدد فقال: «زيّ» وإذا جعلها حرفاً قال «زيْ» على حرفين مثل كَيْ، وأما «زاي» فلا تتغير صيغته»[4].

مما مضى نعلم أن حروف التهجي مبنية على الوقف، ولا تعرب ومعنى قولنا «مبنية على الوقف» أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها، فالنطق: ألف، لام، ميم، ذلك. والدليل على أنك تقدر السكت عليها جمعُك بين ساكنين في قولك: «لام» وفي قولك: «ميم»[5]. وهذه الحروف ليست تجري مجرى الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب، وإنما هي تقطيع الاسم المؤلف الذي لا يجب

---

(١) ما ينصرف ٦٧.
(٢) سيبويه ٢/٣٤.
(٣) الأصول ٢/١١٠.
(٤) المخصص لابن سيده ١٧/٥٤.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٢١.

الإعراب فيه إلا مع كماله. فقولك: «جعفر» لا يجب أن تعرب منه الجيم ولا العين ولا الفاء ولا الراء، دون تكميل الاسم، فإنما هي حكايات وضعت على هذه الحروف، فإن أجريتها مجرى الأسماء وحدّثت عنها قلت: «هذه كاف حسنة» و«هذا كاف حسن»، وكذلك سائر حروف المعجم. فمن قال «هذه كاف» أنّث لمعنى الكلمة، ومن ذكّر فلمعنى الحرف، والإعراب وقع فيها لأنك تخرجها من باب الحكاية[1].

إذن فإعراب هذه الحروف أو عدم إعرابها خاضع لاستقلالها بجعل كل حرف جارياً مجرى الاسم فتحدّث عنها حينئذ، وتؤنث أو تذكر حسب المعنى المقصود، أما إذا كان أي حرف منها غير مستقل بل تحت إمرة كلمة، فإننا حينئذ لا نستطيع إعراب كل حرف على حدة لأنها تقطيع للاسم المؤلف منه هذه الحروف. «فإذا قلت «لاء» فتقديرها «فَعْل»، لأنها قد صارت اسماً، والألف لا تكون أصلًا في الأسماء، إنما تكون زائدة أو منقلبة من «ياء» أو «واو»، فالألف منقلبة أعني في «لاء» و«باء» و«ياء» من واو أو ياء. والهمزة بدل من ألف كما أن «شاء» الألف مبدلة من واو والهمزة بدل من هاء، وكذلك «ماء» إنما أصله «موه»[2]».

جاء في الكتاب لسيبويه: وأما «أم» و«من» و«إن» و«مذ» في لغة من جر، و«أن» و«عن» إذا لم تكن ظرفًا، و«لم» ونحوهنّ إذا كن أسماء لم تغيّر، لأنها تشبه الأسماء نحو يد ودم تجريهن إن شئت إذا كُنّ أسماء للتأنيث»[3].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢.
(٢) ما ينصرف ٦٧.
(٣) سيبويه ٢/٣٤.

وهذه الحروف التي ذكرها سيبويه ثنائية آخرها ساكن لا غير. وأما ما كان على ثلاثة فآخره: ساكن إذا تحرك ما قبله نحو «نعم» و«أجل» و«بلى»، فإن كان قبل آخره ساكن حرك لالتقاء الساكنين[(١)]. يقول سيبويه: و«أما نِعْمَ وبئس ونحوهما فليس فيهما كلام أنهما لا تغيران، لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنهن أفعال، والأفعال على التذكير، لأنها تضارع فاعلًا»[(٢)].

وبعد ذلك ننتقل إلى إعراب: أبي حادٍ، وهوّازٍ، وحُطّيٍ، كعمرو في جميع ما ذكرنا، وحال هذه الأسماء حال عمرو[(٣)] فقد جعلها سيبويه عربيةً منونةً فإذا قلت وقد رأيت في الكتاب «هوّازاً» فلك فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنك تقول: «هذا هوازٌ» تريد: هذا علامة هواز في الخط أو هذا ذكر هوّاز في الخط.

ويبيّن الزجاج حكم ذلك فيقول: «ويجوز أن تقول: هذه هوازُ يا هذا» فتجعل هوازًا اسمًا للكلمة، فلا تصرفه، ولك أن تجعله اسمًا للحرف فتصرفه. وكذلك «حُطّي» مثله، إلا أن «حطياً» فيه ياء النسب، فالاختيار صرفه على كل حال»[(٤)]. فتلك الأسماء إذن كلها أسماء عربية منونة إلا أنه يجوز في «هواز» المنع من الصرف حملًا على معنى الكلمة. وأما «كلمن وسعفص وقريشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن[(٥)] فأما

---

(١) ما ينصرف ٦٥.

(٢) سيبويه ٢/٣٤.

(٣) سيبويه ٢/٣٦.

(٤) ما ينصرف ٦٨.

(٥) سيبويه ٢/٣٦.

«سعفص» و«قريشيات» و«كلمن» أعجمية غير مصروفة. ويجوز في «قريشيات» الصرف وترك الصرف الأجود الصرف لأنها على لفظ الجمع، ويجوز ترك الصرف لأن فيها تاء التأنيث، ويجوز في «كلمون» «هذا كلمون يا هذا» و«رأيت كلمين يا هذا»، لأنه على لفظ الجمع[1] يقول الزجاج: «فأما «كلمون» و«سعفص» و«قريشيات» فأعجميات تقول: هذه كلمون يا هذا، وتعلمت كلمون وانتفعت بكلمون، وكذلك «سعفص» فأما «قريشيات» فاسم للجمع مصروفة بسبب الألف والتاء. تقول: هذه قريشيات يا هذا. وعجبت من قريشيات يا هذا»[2].

قال أبو سعيد: «فصل سيبويه بيْن «أبي جاد وهواز وحطي» فجعلهن عربيات وبين البواقي فجعلهن أعجميات، وكان أبو العباس يجيز أن يكن كلهن أعجميات. وقال بعض المحتجين لسيبويه أنه جعلهن عربيات، لأنهن مفهومات المعاني في كلام العرب. وقد جرى أبو جاد على لفظ لا يجوز أن يكون إلا عربيًا. تقول هذا أبو جاد، ورأيت أبا جاد، وعجبت من أبي جاد. قال الشاعر:

أتيت مهاجرين فعلموني ثلاثة أحرف متتابعات
وخطوا لي أبا جاد وقالوا تعلم سعفصا وقريشيات

قال أبو سعيد: والذي يقول إنهن أعجميات غير مبعد عندي إن كان يريد بذلك أن الأصل فيها العجمة، لأن هذه الحروف عليها يقع تعليم الخط بالسرياني[3].

---

(١) ما ينصرف ٦٨.
(٢) معاني القرآن وعرابه ١/٢٣ - ٢٤.
(٣) المخصص ٥/٥٦..

التسمية بالظروف

هناك ظروف مذكرة وأخرى ظروف مؤنثة، فمن الظروف المذكرة «خلْف، فوق، تحت، دون، بعد، قبل» والدليل على أنها مذكرة هو عدم إلحاق تاء التأنيث في أواخرها عند التصغير فنقول في تصغيرها «خُليف، فُويق، تُحيت، دُوين، بُعيد، قُبيل»، ولو كانت هذه الظروف مؤنثة للحقتها التاء كما تلحق نحو: «أُذن وعين» عند التصغير «أُذَينة، عُيينة». أما وقد علمنا أن هذه الظروف مذكرة، فإننا عندما نسمي بها مؤنثًا (كلمة) فإننا لا نصرفها كما لا نصرف نحو «هند، ودعد» من الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط. ويجوز فيها الصرف كذلك في النكرة فيمن صرف «هندًا» ولم يصرفها[1].

قال سيبويه: «اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها لأنها مذكرات ألا ترى أنك تقول تُحيت ذاك، وخليف ذاك، ودوين ذاك، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في «قُدَيْديمَة، وَوُرَيِّئَة» وكذلك «قبل وبعد» تقول «قُبيل وبُعيد»»[2].

وذكر في المقتضب أنك: «تقول إذا نظرت إلى (خلف) مكتوبة، فأردت الحرف قلت: هذا خلف فاعلم، لأن «خَلْفًا» مذكر وتصغيره «خليف»، ولو كان مؤنثًا لحقته الهاء.. فإن أردت بالمكتوبة الكلمة،

(١) انظر ما ينصرف ٧٠.

(٢) سيبويه ٢/٣٥.

فجعلت «خلقًا» اسمًا لها لم تصرف إلا في قول من رأى أن يصرف «زيدًا» اسم امرأة[١]. ولننظر إلى مسألة الظروف المسمى بها بصورة أكثر تفصيلًا في المخصص: «اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها، لأنها مذكرات، وجملة هذا أن الظروف وغيرها فيها مذكرات ومؤنثات. وقد يجوز أن يذهب بكل كلمة منها إلى معنى التأنيث بأن تتأول أنها كلمة، وإلى معنى التذكير بأن تتأول أنها حرف، فإن ذهبت إلى أنها كلمة فسميتها باسم مذكر على أنها أكثر من ثلاثة أحرف أو ثلاثة أحرف أوسطها متحرك لم تصرف كما لا تصرف امرأة سميتها بذلك، وإن سميتها بشيء مذكر على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وقد جعلتّها كلمة فحكمها حكم امرأة سميتها بزيد، فلا تصرفها على مذهب سيبويه، وما كان على حرفين فهو بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن. فمن المذكر تحت وخلف وقبل وبعد وأين وكيف وثم وهنا وحيث وكل، وأي، ومنذ ومذ وقط وقَطُّ، وعند ولدي، ولدن، وجميع ما ليس عليه دلالة للتأنيث بعلامة أو فعل له مؤنث»[٢]. إذن قاعدة الأعلام المؤنثة وما يترتب عليه من الصرف وعدمه قد طبقتها هنا على الظروف من حيث التذكير والتأنيث الذي سنبينه فيما يأتي إن شاء الله. وكذلك من حيث عدد الحروف المكونة للفظ، وأيضًا من حيث حركة الحرف الأوسط وسكونُه.

وبعد ذكر الألفاظ المذكرة من الظروف ننتقل إلى المؤنث منها وهما لفظا «وراء وقدّام» المفهومان من كلام سيبويه بعد ذكر الألفاظ المذكرة

(١) المقتضب ٤١/٤.

(٢) المخصص ٥٤/١٧.

واستدلاله على ذكوريتها بقوله: «ولو كن مؤنثات لدخل فيهن الهاء كما دخلت في قديديمة ووريئة»[1] ويفهم من هذا القول تخصيصه «وراء وقدّام» بالتأنيث دون بقية الظروف. قال الزجاج: إلا «قدّام» و«وراء»، فإنهما مؤنثتان العرب تقول «قديديمة» في تصغير «قدّام» قال الشاعر:

قُديديمةَ التجريبِ والحلمِ إنني أرى غَفَلاتِ العيشِ قبلَ التجاربِ[2]

فإذا سميت رجلًا «قدّام» أو «وراء» لم تصرفه، لأنه مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف[3]. وجاء في المخصص «وأما قدام ووراء فسواء جعلتهما اسمين لكلمتين أو لحرفين فإنهما لا ينصرفان لأنهما مؤنثان في أنفسهما وهما على أكثر من ثلاثة أحرف فإن جعلناهما اسمين لمذكرين أو مؤنثين لم ينصرفا صارا بمنزلة عناق وعقرب إن سمينا بهما رجلين أو امرأتين لم ينصرفا. هذا القول لجميع النحويين في الظروف، فأما أبو حاتم فقال: الظروف كلها مذكرة إلّا «قدّام ووراء» بالدليل الذي قدمنا من التصغير، قال: وزعَم بعض من لا أثق به أن «أمام» مؤنثة»[4] فالظروف كلها مذكرة ما عدا «قدّام ووراء» بدليل إلحاق تاء التأنيث بهما عند التصغير وفي النص السابق رد على من ذهب إلى تأنيث «أمام» لأنه كما قال أبو حاتم ممن لا يوثق بهم وبلغتهم، وتأييد لرأي سيبويه القائل بتذكير أمام «وأما أمام فكل العرب تذكره أخبرنا بذلك يونس»[5].

---

(١) سيبويه ٢/٣٥.

(٢) البيت للقطامي، انظر المقتضب ٢/٢٧٣، والمذكر والمؤنث/١٥، ديوانه/٥٠.

(٣) ما ينصرف ٧٠.

(٤) المخصص ١٧/٥٥.

(٥) سيبويه ٢/٣٥.

والحقيقة أنه قد يطرح سؤال بالنسبة لإلحاق تاء التأنيث بـ «قدام ووراء» عند تصغيرهما، فكيف تلحقهما التاء المذكرة مع أنهما أكثر من ثلاثة أحرف والقاعدة الصرفية تقول: إنه إن صغر المؤنث الخالي من علامة التأنيث الثلاثي أصلًا وحالًا كدار وسن وأذن وعين، أو أصلًا كيد أو مآلًا فقط كحبلى وحمراء، إذا أُريد تصغيرهما تصغير ترخيم.. وكسماء مطلقًا، أي ترخيم وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس[1] إذن فإلحاق تاء التأنيث عند التصغير خاص بالمؤنث الثلاثي فكيف تلحق «قدّام ووراء» مع أن عدد أحرف كل منهما فوق ثلاثة أحرف؟

وقد تنبّه ابن سِيدّه في مخصصه لهذه النقطة، «فإن قال قائل فكيف جاز دخول الهاء في التصغير على ما هو أكثر من ثلاثة أحرف؟ قيل له: المؤنث قد يدل فعله على التأنيث وإن لم يصغر ولم تكن فيه علامة التأنيث كقولنا: لسعت العقرب وطارت العقاب، والظروف لا يخبر عنها بأخبار تدل على التأنيث، فلو لم يدخلوا عليها الهاء في التصغير لم يكن على تأنيثها دلالة[2].

وكذلك أشار المبرد إلى هذه النقطة فقال بعد أن تحدث عن عدم إلحاق الهاء بخلف عند التصغير «ألا تراها قد لحقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث، فقلت في «قدّام» قديديمة وفي «وراء» وريئة وتقديرها وُرَيِّئَةَ»[3].

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ١٢٩.
(٢) المخصص لابن سيده ١٧/٥٥.
(٣) المقتضب ٤/٤١.

ومن الظروف الواردة في هذا الموضع: «إذا ولدن وعن» إذا جعلت اسماً بدخول حرف الجر عليها، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر. قال الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئة　　　من عن يميني تارة وأمامي[1]

أي من جانب يميني[2] والشاهد في البيت هو دخول حرف الجر «من» على «عن» مما يدل على اسمية «عن» لأن الحرف لا يدخل على الحرف. و«عن» هنا يعني «جانب». ولذلك قال سيبويه «ومثلهن (أي مثل الظروف) عن فيمن قال من عن يمينه وكذلك «منذ» في لغة من رفع لأنها كحيث»[3] ومعنى قول سيبويه كـ «حيث» أن لمذ ومنذ استعمالين:

الأول: أن يكونا حرفي جر، ولا يجران إلا الاسم الظاهر كما قال ابن مالك:

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى　　　والكافَ والواوَ وربَّ والتا

فمنذ ومذ من حروف الجر التي لا تجر إلا الظاهر، وهما مختصان بأسماء الزمان، «فإن كان اسم الزمان حاضرًا كانا بمعنى «في» نحو «ما رأيته منذ يومنا» أي في يومنا. وإن كان الزمان ماضيًا كانا بمعنى «من» نحو «ما رأيته مذ يوم الجمعة» أي من يوم الجمعة[4] وأحيانًا قد يكون اسم الزمان مقدرًا كقولنا: ما رأيته منذ حدث كذا أي ما رأيته منذ زمان حدث كذا.

---

(١) البيت لقطري بن فجاءة، انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٤، وشرح ابن يعيش ٨/٤٠.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/٢٤.
(٣) سيبويه ٢/٣٥.
(٤) شرح ابن عقيل ٢/٨.

الثاني: أن يكونا اسمين وذلك إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا أو وقع بعدهما فعل، فمثال الأول «ما رأيته مذ يومُ الجمعة، أو مذ شهرُنا، فمذ: مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك «منذ»، وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثال الثاني «جئت مُذْ دعا» فـ «مذ» اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه «جئت»[1].

ويقول ابن السراج: و«حيث وإذا وعند وعن، فيمن قال من عن يمينه، ومنذ في لغة من رفع، تصرف الجميع، تحمله على التذكير حتى يتبين غيره»[2] مصداقًا لقول سيبويه: «ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكد التذكير لكان أن تحمله على التذكير أولى حتى يتبين لك أنه مؤنث»[3].

ومن الظروف المذكرة «أين وكيف ومتى» عندنا لأنها ظروف وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة ما ومَنْ في الأسماء، فنظيرهن من الأسماء غير الظروف مذكر، والظروف قد تبين لنا أن أكثرها مذكر حيث حُقِّرت فهي على الأكثر وعلى نظائرها»[4] وبينما نجد أن سيبويه قد ذكر هذه الظروف الثلاثة نجد أن المبرد قد اقتصر على ذكر «متى» وذلك من واقع تسميته التي تختلف عن تسمية سيبويه، فقد سماه سيبويه هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء» بينما سماه المبرد «تسمية الحروف» وأدمج فيه ذكر الحروف والظروف معًا. لكن نجد أن أبا إسحاق الزجاج قد أفرد لهذا الموضوع وحدد

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٥ - ٢٦ بتصرف.

(٢) الأصول ٢/١١١.

(٣) سيبويه ٢/٣٥.

(٤) نفس المصدر ٢/٣٥.

جوانبه بصورة أكثر دقة فقال: «هذا باب تسمية الكلم بالظروف» ولذلك اقتصر كلامه في هذا الباب على ذكر الظروف فقط، بينما رأينا الدمج عند المبرد بصورة كبيرة لدرجة أنه تحدث عن «أن وليت ولعل» التي أفرد لها سيبويه بابًا خاصًا تحدث عنها في أثناء حديثه عن الظروف.

وذكر سيبويه بعد الظروف ألفاظًا أخرى غير ظرفية سنبينها فيما بعد عندما ننتهي من ذكر بقية الظروف.

قال المبرد: «فأما (متى) فلا ينصرف اسم كلمة بوجه من الوجوه، وينصرف اسمَ حرف، لأنه مثل «جَمَل وقَدَم» لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل ألبتة[1] وتابع تحديده لمعالم هذه الكلمة «وحد» «متى» وهذه الظروف كلها أن تكون مذكرات، لأنها أسماء الأمكنة، وأوقات إلا ما دخل عليه منها حرف تأنيث، كالليلة والساعة والغداة والعشية كما قلت لك في: قُدَيْديمة ووُرَيِّئة[2].

وعندما ننتقل إلى الزجاج نجد أنه قد تكلم عن الظرفين «كيف وأين» ولم يذكر «متى» عكس المبرد، قال الزجاج: «فإذا سميت رجلًا بـ «كيف أو أين» صرفته في المعرفة والنكرة وأعربته، فقلت: «هذا كَيْفٌ قد جاء وهذا أَيْنٌ»[3] إذن الصرف والإعراب في حالتي المعرفة والنكرة إذا سمينا بهما مذكرًا حيث تنعدم علة التأنيث وتبقى علة العلمية دون علة أخرى تقويها. ولذلك نرى الحكم مختلفًا إذا سمينا بها مؤنثًا: «فإذا سميت

---

(١) المقتضب ٤٢/٤.

(٢) نفس المصدر ٤٢/٤.

(٣) ما ينصرف ٧٠.

كلمة ب. «كيف» أو «أين» فالاختيار أن تقول «هذه كيفُ وأينُ» معرب غير منون[1] تلك هي حالتان عند التسمية بـ «كيف وأين» الحالة الأولى عندما نسمي بهما رجلًا (مذكر) والثاني: عندما نسمي بهما كلمة (مؤنث).
والحالة الثالثة التي أوردها الزجاج «وإن جعلت كيف اسمًا للحرف قلت: «هذا كَيْفٌ» معرب منون، لأنك سميت مذكرًا بمذكر وفيها وجهان آخران: أحدهما: الحكاية تقول: «هذه كيفع وأينَ» تريد هذه التي تلفظ بها، فيقال فيها «كيفَ زيدٌ»، و«كيفَ» هذه التي تلفظ بها فنقول «أين زيد».

والوجه الآخر: أن تقول: «هذه كيفُ يافتي» أي هذه علامة هذا اللفظ ثم تحذف علامة وتقيم «كيف» مقامها»[2].

وذكرنا فيما مضى أن سيبويه قد جعل هذا الباب لتسمية الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء إذن فهو لم يخصصه للتسمية بالظروف ولذلك فقد ذكر جملة من الأسماء غير الظروف بعد حديثه عن التسمية بالظروف وما يترتب عليها من أحكام نحوية خاصة بجواز الصرف وعدم الصرف، لكن الملاحظ أنه قد وضع قاعدة الممنوع من الظروف بعد ذكر الظروف والأسماء غير الظروف، فكأنه قد نظر إليها جميعاً من ناحية القاعدة نظرة واحدة. قال سيبويه: «وأما الأسماء غير الظروف فنحو «بعض وكل وأي وحسب» ألا ترى أنك تقول: أصبت حسبي من الماء، و«قط» كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها ولو لم تكن اسماً لم تقل

---

(١) نفس المصدر ٧٠.
(٢) ما ينصرف ٧١.

قطك درهمان فيكون مبنياً عليه»[1]. وقد بيّن هنا اسمية «حسب وقط» مستدلّاً على ذلك بدخول الإسناد فقال في حسب «حسبك» وفي قط «قطك درهمان» ولذلك قال: «ولو لم تكن اسماً لم تقل قطك درهمان»[2]، لكن الاختلاف بين الاسمين كما يقول: إن «حسب أشد تمكناً ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجر تقول بحسبك وتقول مررت برجل حسبك فتصف به. وقط لا تمكن هذا التمكن»[3] فـ «حسب» اسم معرب لتمكنه، و«قط» اسم مبني لعدم تمكنه.

وفي أثناء حديثه عن الأسماء غير المصروفة تطرق إلى حرف الجر «على» وبيّن أنه «بمنزلة فوق»[4].

ومن الحروف التي انفرد المبرد بذكرها في هذا الباب «كَمْ» فإن سميت رجلًا، أو حرفاً (كم) فالإعراب والصرف، تقول: «هذا كمٌ فاعلم ورأيت كَماً»[5].

والحقيقة أن حكم «على» كحكم «عن» هما في الأصل حرفا جر كما قال ابن مالك في ألفيته:

هاك حروفَ الجر وهي: من، إلى
حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على[6]

---

(1) سيبويه ٢/٣٥.
(2) نفس المصدر ٢/٣٥.
(3) المصدر نفسه ٢/٣٥.
(4) سيبويه ٢/٣٥.
(5) المقتضب ٤/٤٢.
(6) شرح ابن عقيل ٢/٣.

فقد ذكرهما ضمن حروف الجر. ولكن قد يخرجان عن هذا الأصل فيكونان اسمين بدخول حرف الجر عليهما؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر كما بيّنا هذا الحكم في «عن». ومن الشواهد الدالة على اسمية «على» قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَما تَمَّ ظمؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قيضٍ بزيزاءَ مِجْهَلِ[1]

والمقصود من ذكر هذا البيت هنا هو قوله «من عليه» حيث جاء «على اسماً بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.

وخلاصة القول «أن جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شيء إذا كان اسماً للكلمة وينصرف جميع ما ذكرنا في المذكر إلا أن وراء وقدام لا ينصرفان، لأنهما مؤنثان وأما ثم وأين وحيث ونحوهن إذا صُيّرن اسماً لرجل أو آمرأة أو حرف أو كلمة فلا بد لهن من أن يتغيرن عن حالهن، يصرن بمنزلة زيد وعمرو لأنك وضعتهن بذلك الموضع»[2].

* * *

(١) نفس المصدر ٢٣/٢. البيت لمزاحم العقيلي انظر سيبويه ٣١٠/٢،والمقتضب ٥٣/٣.
(٢) سيبويه ٣٥/٢.

«باب أسماء السور»

لأسماء السور حالات تكون فيها ممنوعة من الصرف، وجاء أن أسباب منعها مختلفة وليست مقصورة على العلمية والتأنيث ولذا أخرتها بينما ذكرت في الكتب النحوية بعد أسماء القبائل والأحياء، وقبل تسمية الحروف والكلم التي ليست ظرفاً أو التي هي ظرف، وذلك حتى يكون بين المسائل التناسق والتوافق. بدأ سيبويه هذا الباب بقوله: «تقول هذه هودٌ كما ترى إذا أردت أن تحذف «سورة» من قولك: «هذه سورة هود» فيصير هذا كقولك «هذه تميمٌ» كما ترى، وإن جعلت «هودًا» اسم السورة لم تصرفها؛ لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو»(١).
إذن هنا حالتان للتسمية بهود:

الحالة الأولى:

أنك أردت بقولك: «هذه هُودٌ»: أي «هذه سورة هود» ثم حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه. فهو معرب منون. والدليل على أن المضاف محذوف هو قولك: «هذه الرحمٰن» أي هذه سورة الرحمٰن كما بيّن ذلك سيبويه: «ومما يدلك على أنك حذفت «سورة» قولهم: «هذه الرَّحْمٰنُ» ولا يكون هذا أبدًا إلا وأنت تريد سورة الرحمن»(٢).

والسبب في عدم صحة قولنا: «هذه الرحمٰنُ» دون قصد المضاف

---

(١) سيبويه ٢/٣٠.
(٢) نفس المصدر ٢/٣٠.

«سورة» هو عدم التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، فاسم الإشارة «هذه» مؤنث و«الرحمنْ» مذكر ولهذا قدرنا «سورة» ليتم التطابق.

الحالة الثانية:

أن نجعل «هودًا» وما أشبه ذلك من نحو «نوح» اسمًا للسورة دون إرادة المضاف، وفي هذه الحالة، فهو ممنوع من الصرف لأننا سمينا به مؤنثًا «ويصير بمنزلة أمرأة سميتها بعمرو، وإن جعلت «نوح» اسماً لها لم تصرفه»[١].

وبيّن المبرد في «المقتضب» مسألة إرادة الإضافة وما يترتب عليها من الصرف أو جعلها اسمًا للسورة فيمنع، ولكنه نظر إلى «نوح» على أساس العجمة وهذا لم يلتفت إليه سيبويه هنا حسب القاعدة والرأي القائل بصرف العلم الأعجمي الثلاثي سواء تحرك وسطه كَشَتَر أو سكن كنوح. أما المبرد فقط نظر إلى أعجميته وقال: «وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسمًا لمؤنث»[٢] والحقيقة أنهما لم يختلفا في منعه من الصرف إذا جعل اسماً للسورة وذلك لوجود العلمية والتأنيث إلا أن المبرد نظر إلى الأعجمية متبعاً الرأي القائل بجواز الصرف وعدمه للأعجمي الثلاثي (سواء تحرك وسطه أم لا) بينما لم يلتفت سيبويه إلى هذه العلة هنا.

وأرى أن امتناع «نوح» من الصرف إذا جعل اسمًا للسورة لعلتي العلمية والتأنيث أقوى وأفضل من هذا الرأي القائل بامتناعه من الصرف

---

(١) نفس المصدر ٢/٣٠.

(٢) المقتضب ٣/٣٥٥.

«لأنه اجتمع فيه العجمة والتأنيث»[1] فالتأنيث (بجعله اسمًا للسورة) هو الذي أدى إلى منعه من الصرف وليس العجمة وإلا فلماذا يصرف إذا كان اسمًا لمذكر مع وجود «العلمية والعجمة» وهما علتان كافيتان لمنع الاسم من الصرف إذا توافرت الشروط، ومنها زيادة الأحرف على ثلاثة أحرف، ولهذا كان «يونس وإبراهيم» غير مصروفين سواء جعلناهما للسورة (مؤنث) أو للرجل (مذكر).

وأكد الزجاج هذا الرأي فقال: «تقول: «هذه هودٌ» و«هذه نوح» إذا أردت «سورة هود» و«سورة نوح» ثم حذفت «سورة» وأقمت «هودًا» و«نوحًا» مقامها.. فإن جعلت «هودًا» و«نوحًا» اسمًا للسورة لم تصرف. فقلت: «هذه هودُ يا هذا» بغير تنوين، و«قرأت هودَ يا هذا ونوحَ يا هذا» وإنما لم تصرفه، لأن السورة مؤنثة وهي معرفة فصار «هود» و«نوح» اسمين مؤنثين وهما معرفتان»[2]. وذكر ذلك ابن السراج في أصوله: «تقول: قرأت هودًا، إذا أردت سورة «هود» فحذفت سورة، وإن جعلته اسمًا للسورة لم تصرف، لأنك سميت مؤنثًا بمذكر»[3].. ويقول في موضع آخر: «وإن جعلت «هودًا» اسم السورة لم تصرفه، لأنها بمنزلة آمرأة سميتها بعمرو وكذا حكم «نوح» ونون»[4].

ويلخص لنا ابن سيده هذه المسألة بقوله: «ومما مضى نعلم أن أسماء السور تأتي على ضربين:

---

(١) هامش المقتضب ٣/٣٥٦.
(٢) ما ينصرف ٦١.
(٣) الأصول ٢/١٠٠.
(٤) الأصول ٢/١٠٢ - ١٠٣.

أحدهما: أن تحذف السورة وتقدر إضافتها إلى الاسم المبقى فتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه.

والآخر: أن يكون اللفظ المبقى هو اسم السورة ولا تقدر إضافة، فإذا كانت الإضافة مقدرة، فالاسم المبقى يجري في الصرف ومنعه على ما يستحقه في نفسه إذا جعل اسمًا للسورة فهو بمنزلة امرأة سميت بذلك فأمّا يونس ويوسف وإبراهيم فسواء جعلتها اسمًا للسورة أو قدرت الإضافة فإنها لا تنصرف، لأن هذه الأسماء في أنفسها لا تنصرف، فأما هود ونوح فإن قدرت فيهما الإضافة فهما منصرفان كقولك: هذه هودٌ، وقرأت هودًا في هود، لأنك تريد هذه سورة هود وقرأت سورة هود.. وإذا جعلتهما اسمين للسورة فهما لا ينصرفان على مذهب سيبويه ومن وافقه ممن يقول إن المرأة إذا سميت «بزيد» تصرف ولا تصرف، فهو يجيز في «نوح وهود» إذا كانا اسمين للسورتين أن يصرف ولا يصرف وكان بعض النحويين يقول إنها لا تصرف، وكان من مذهبه أن «هندًا» لا يجوز صرفها ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كان ذلك الاسم مذكرًا أو مؤنثًا، ولا يصرف دعدًا ولا جملًا ولا نعمًا»[1].

هذا النص يحتوي على جملة أمور قد بيّنا أكثرها فيما مضى، ولكن هناك نقطة ينبغي الوقوف عندها قليلًا، وهي مسألة العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط وقد تكلمنا عنها سابقًا ولكن نعيدها هنا لارتباطها بأسماء السور.

---

(١) المخصص ١٧/٣٦ - ٣٧.

نحن نعلم أن المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد وجيل يجوز فيه الصرف والمنع على مذهب سيبويه. وبناء على ذلك فلو سمينا مؤنثًا بعلم مذكر ثلاثي ساكن الوسط «كزيد وعمرو وهود» فإنه ينطبق عليه نفس القاعدة السابقة من جواز الصرف وعدمه.

لكن ذهب بعض النحاة إلى أن «هند ودعد وجيل» وغيرها من الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط لا يجوز صرفها. وعلى هذا فلا يجوز صرف علم مذكر ثلاثي ساكن الوسط سمينا به مؤنثًا «كزيد وعمرو وهود» وترتب على هذه القاعدة وجوب منع الصرف في «هود ونوح» إذا جعلا اسمين للسورة. و«أما حم» فلا ينصرف جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو «هابيل وقابيل». وقال الشاعر (وهو الكميت):

وجدنا لكم في آل حميمَ آية ... تأولها منا تقي ومعرب[1]

«الشاهد في ترك صرف حميم، لأنه وافق بناء ما لا ينصرف من الأعجمية نحو «هابيل وقابيل» وما أشبهه، يقول هذا لبني هاشم وكان هاشمًا فيهم، وأراد بآل حميم السور التي أولها حميم فجعل «حم» اسمًا للكلمة، ثم أضاف السور إليها إضافة النسب إلى قرابة، كما تقول: آل فلان»[2].

وقال:

أو كُتُبًا بُيِّنَّ مِنْ حاميما ... قد عَلِمَتْ أنباءُ إبراهيما[3]

---

(١) سيبويه ٣٠/٢. البيت للكميت بن زيد، انظر المقتضب ٢٣٨/١، الخزانة ٢٠٩/٢.

(٢) شرح الشواهد للشنتمري ٣٠/٢.

(٣) البيت للحماني - انظر شرح شواهد سيبويه للشنتمري ٣٠/٢.

الشاهد في ترك صرف «حاميم» على ما تقدم، ذكر أن القرآن، وما تضمنه من أمر النبي عليه الصلاة والسلام معلوم عند أهل الكتاب، وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من القصص والنبيين، وأراد بأبناء إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل لأنهم من ولد إسرائيل وهو يعقوب بن إسحٰق بن إبراهيم[1].

وقال المبرد: «وأما «حاميم» فإنه اسم أعجمي لا ينصرف للسورة جعلته أو للحرف ولا يقع مثله في أمثلة العرب لا يكون اسم على فاعيل، فإنما تقديره تقدير هابيل»[2] ومثل «حاميم» في الحكم «طَس» و« يَس » إذا جعلا اسمين. واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء «حاميم» و«ياسين» وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفًا على حاله[3]. لأنها حروف مقطعة مبنية.

وقد يجوز كما قرأ بعضهم أن نقول: ياسين والقرآن، وقاف والقرآن فكأنه عدهما أسماء أعجمية ممنوعة من الصرف لذلك، وهي منصوبة بفعل مقدر «فكأنه جعله اسمًا أعجميًا ثم قال «أذكر ياسين»[4]. وفي ذلك يقول ابن سيده: «وحكي أن بعضهم قرأ ياسين والقرآن، وقاف والقرآن، فجعل «ياسين» اسمًا غيرَ منصرف وقدر «أذكر ياسين» وجعل قاف اسمًا للسورة ولم يصرف، وكذلك إذا فتح «صاد» ويجوز أن يكون «ياسين وقاف وصاد» أسماء غير متمكنة على الفتح كما قالوا: كيف وأين»[5].

---

(١) شرح الشواهد للشنتمري. الكتاب ٢/٣٠ - ٣١.
(٢) المقتضب ٣/٣٥٥ - ٣٥٦.
(٣) سيبويه ٢/٣٠.
(٤) نفس المصدر ٢/٣٠.
(٥) المخصص ١٧/٣٧.

وكذلك عند التسمية بحاميم فهو لا ينصرف «وذلك في قولك في رجل يسمى «حاميم» «هذا حاميمُ مقبلًا»، لأنه أعجمي»[1]. فالأعجمية مع العلمية أدت إلى منعه من الصرف كما أدت إلى المنع في نحو «طاسين وياسين». قال ابن السراج: «وإن سميت» بحاميم لم ينصرف لأنه أعجمي نحو «هابيل» وإنما جعلته أعجميًا لأنه ليس من أسماء العرب. وكذلك: طَس، وحس، وإن أردت الحكاية تركته وقفًا»[2]. كما رأينا ذلك عند سيبويه فيما مضى، وكما يقول القيسي في مشكل إعراب القرآن: «ولكن لم ينصرف، لأنه (أي حاميم) اسم للسورة فهو اسم مؤنث، ولأنه على وزن الاسم الأعجمي نحو: هابيل»[3].

وجاء في الهمع: «الخامس (من أقسام أسماء السور) ما وازن الأعجمي كحميم وطسين ويسن فأجاز ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطّعة، وجوّز الشلوبين فيه ذلك والإعراب غير مصروف لموازنته «هابيل وقابيل» وقد قُرئ «يسينَ» بنصب النون، وسواء في جواز الأمرين أضيف إليه سورة أم لا»[4]. وجاء في الارتشاف بخصوص نحو «ياسين وحاميم» ما يلي: «فإن وازن الأسماء الأعجمية، وأضفت إليه «سورة» لفظًا أو تقديرًا نحو: ياسين وحاميم» قال ابن عصفور: فالحكاية. وقال الأستاذ «أبو علي» الحكاية وإعرابه إعراب ما لا ينصرف وهو نص سيبويه، قال: جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه.

---

(١) المقتضب ٣/٣٦٥.

(٢) الأصول ٢/١٠٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٦٣.

(٤) الهمع ١/٣٥.

والحكاية وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهو نص سيبويه، قال: جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه. وقال الأستاذ أبو علي: لا يجوز التركيب[1]. ولم يرد اسم «حاميم» عند أبي إسحاق الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» ولكن ذكر ما يجري مجراه في الحكم مثل «طَس ويَس» إذ قال: فالأجود أن تقول «هذه طسينُ وياسينُ» ولا تصرف وتُجريها مجرى الأسماء الأعجمية نحو «هابيل وقابيل»[2].

إذن فالرأي في «حاميم وطَس ويَس» الوقف على الحكاية لأنها حروف مقطعة، إعرابها إعراب ما لا ينصرف، والعلة المانعة التي وردت عند النحاة كما رأيناها العلمية والعجمة لشبهها بهابيل وقابيل، وهما الاسمان الممنوعان من الصرف؛ وذلك لأن «حاميم» في الأصل ليست عربية كما يقول سيبويه: «ومما يدل على أن حاميم ليس من كلام العرب، العرب لا تدري ما معنى «حاميم»[3] وكذلك فهي ليست أعجمية، بل هي حروف مقطعة جعل منها كلمة على وزن اسم أعجمي: مثل قابيل وهابيل.. لهذا فإننا لو جعلنا العلة المانعة من الصرف العلمية والتأنيث وذلك في حالة كونها علمًا للمؤنث لكانت أقوى، بالإضافة إلى تنزيلها منزلةَ الاسم الأعجمي، فتلك علة مساعدة للمنع من الصرف.

و«أما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسمًا أعجميًا، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنه يجوز أن يكون اسمًا للسورة فلا تصرفه، ويجوز أيضًا أن

(١) الارتشاف ١/٤٤٤ - ٤٤٥.
(٢) ما ينصرف ٦٢.
(٣) سيبويه ٢/٣١.

يكون «ياسين، وصاد» اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات نحو كيف وأين وحيث وليس»[1].

ومن الصور الجائزة في «صاد وقاف» تلك الصور التي ذكرها الزجاج في «نون» فهي نفس حالات الإعراب الجائزة في «صاد وقاف» وهي:

١) إعرابهما منونين وذلك على نية الإضافة مع حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فإذا قلنا: «هذه صادٌ وهذه قافٌ». فإنما نريد «هذه سورة صاد وهذه سورة قاف» ونحذف «سورة» ونقيم المضاف إليه مقامه كما قلنا في «هود» و«نوح».

٢) أن نجعلهما اسمًا للسورة فنقول: «هذه صادُ وتلك قافُ». فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث.

٣) الوقف، ونحن نريد حكاية الحرف على ما كان يلفظ به في السورة فنقول «هذه قافْ يا هذا» و«هذه صادْ يا هذا».

٤) أن تصرفها وأنت تريد اسم السورة، لأن «نون» مؤنثة فتصرفها فيمن صرف «هندًا» وما يماثلها من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، والأجود ترك الصرف للعلمية والتأنيث[2].

وجاء في معاني القرآن وإعرابه: «وقال أبو الحسن الأخفش: يجوز أن يكون صاد، وقاف، ونون أسماء للسور منصوبة إلا أنها لا تصرف كما لا تصرف جملة أسماء المؤنث»[3].

ولا يصح أن نجعل «صاد وقاف» أعجميين «لأن هذا البناء والوزن في

---

(١) سيبويه ٢/٣٠.

(٢) انظر ما ينصرف ٦٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧/١.

كلامهم فإن جعلت اسمًا للسورة لم نصرفه، ويجوز أن يكون «يَس وصَ» مبنيين على الفتح لالتقاء الساكنين»[1] وذكر في المخصص «ويجوز أن يكون «ياسين وقاف وصاد» أسماء غير متمكنة بنيت على الفتح كما قالوا: كيف وأين»[2] وجاء في الهمع: الرابع (من أسماء السور) حرف الهجاء كـ«ص ون وق» فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتُحكىٰ كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكيرِ الحرف وتأنِيثه وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا، نحو «قرأت صادْ أو سورة صادْ» بالسكون والفتح»[3].

وجاء في الكتاب: وأما «طسم» فإن جعلته اسمًا لم يكن بد من أن تحرك النون وتصير ميمًا كأنك وصلتها إلى طاسين فجعلتها اسمًا واحدًا بمنزلة درابَ جَرْدَ، وبعَلَ بكّ وإن شئت حكيت، وتركت السواكن على حالها[4].

وفصّل الزجاج ذلك فقال: «فإذا قلت: «هذه طسم» فالأجود أن تفتح آخر سين وتضم آخر ميم فتقول: «هذه طسينَ ميمُ» فتجعل «طسين» اسمًا و«ميم» اسمًا وتضم أحدهما إلى الآخر فتجريهما مجرى «حضرموت» و«بعلبك» وإن شئت أسكنت كما أسكنت في السورة»[5]. وهذا ما ذهب إليه ابن السراج فقال: فإن جعلت «طسم» اسمًا واحدًا حركت الميم بالفتح، فصار مثل: درابَ جرد وبعل بك، وإن حكيت تركت السواكن على حالها[6].

---

(1) الأصول ٢/١٠٥.

(2) المخصص ١٧/٣٧.

(3) الهمع ١/٣٥.

(4) سيبويه ٢/٣٠ - ٣١.

(5) ما ينصرف ٦٢.

(6) الأصول ٢/١٠٥ - ١٠٦.

والحقيقة أن «طسم» تُجْزّأ إلى اسمين الأول «طس» يستقل بنفسه ثم «ميم» اسم آخر مستقل ثم يُركبان تركيب «حضرموت وبعلبك» أي تركيبًا مزجيًا وفي ذلك يقول الزجاج: فالأجود أن تفتح آخر سين وتضم آخر «ميم» فتقول: «هذه طسين ميم» فتجعل «طسين» اسمًا و«ميم» اسمًا وتضم أحدهما إلى الآخر فتجريهما مجرى «حضرموت» و«بعلبك» وإن شئت أسكنت كما أسكنت في السورة.

تلك هي الآراء في «طسم» وكلها تدور حول نقطتين:

الأولى: منعُها من الصرف لأنها رُكبت تركيبًا مزجيًا كحضرموت وبعلبك فكوّن التركيب المزجي مع العلمية ثنائيًا مانعًا من الصرف.

الثانية: جعلُها ساكنةً على الحكاية كما تُركت ساكنةً على حالها في السورة. ومن الأسماء الواردة في هذا الباب «كَهيعَصّ» فلا يجوز فيها إلا الحكاية، وعلل سيبويه ذاكرًا عدم جواز صور كثيرة «إن جعلتها بمنزلة «طاسين» لم يجز، لأنهم لم يجعلوا «طاسين» كحضرموت ولكنهم جعلوها بمنزلة «هابيل» و«قابيل» و«هاروت» وإن قلت أجعلها بمنزلة «طاسين» زّيم» لم يجز لأنك وصلت ميمًا إلى «طاسين». ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف، فتجعلهن اسمًا واحدًا، وإن قلت أجعل الكاف والهاء اسمًا ثم أجعل الياء والعين اسمًا، فإذا صارا اسمين ضممت أحدهما إلى الآخر فجعلتهما كاسم واحد لم يجز ذلك، لأنه لم يجئ مثل حضرموت في كلام العرب موصولًا بمثله، وهو أبعد، لأنك تريد أن تصله بالصاد فإن قلت أدعه على حاله

وأجعله بمنزلة إسمٰعيل لم يجز لأن إسمٰعيل قد جاء عدة حروفه على عدة حروف على عدة حروف أكثر العربية نحو أشهيبات وكهيعص ليس على عدة حروفه شيء، ولا يجوز فيه إلا الحكاية»[1]. وقد عقب أبو سعيد السيرافي على كلام سيبويه وسبب تطويله احترازاته - كما أورد ذلك ابن سيده في المخصص على لسان أبي سعيد: «طوّل سيبويه هذا الفصل لأنه أورد وجوهًا من الشبه على ما ذهب إليه في حكاية «كٓهيعٓصٓ» و«ألٓمٓر» وذلك أن أصل ما بُني عليه الكلام أن الاسمين إذا جعلا اسمًا واحدًا فكل واحد منهما موجود مثله في الأسماء المفردة، ثم يضم أحدهما إلى الآخر، فمن أجل ذلك أجاز في «طٓسٓم» أن يكون اسمين جعلا اسمًا واحدًا، فجعل «طاسين» اسمًا بمنزلة «هابيل» وأضافه إلى «ميم» وهو اسم موجود مثله في المفردات، ولا يمكن مثل ذلك في «كٓهيعٓصٓ» و«ألٓمٓر» إذا جعل الاسمان اسمًا واحدًا لم يجز أن يضم إليهما شيء آخر فيصير الجميع اسمًا واحدًا لم يجز لأنه لم يوجد مثل حضرموت في كلام العرب موصولًا بغيره. فقال سيبويه: لم يجعلوا «طاسين» كحضرموت فيضموا إليها «ميم» لئلا يقول قائل إن اسمين جعلا اسمًا واحدًا ثم ضم إليهما شيء آخر، وكأن قائلًا قال: اجعلوا الكاف والهاء اسمًا ثم اجعلوا الياء والعين اسمًا، ثم ضموه إلى الأول فيصير الجميع كاسم واحد ثم صلوه بالصاد، فقال: لم أرَ مثل حضرموت يضم إليه مثله في كلامهم، وهذا أبعد، بأن يضم إليهما الصاد بعد ذلك. ثم

(١) سيبويه ٣١/٢، وانظر ما ينصرف/٦٣.

احتج على من جعله بمنزلة إسماعيل، لأن لإسماعيل نظيرًا في أسماء العرب المفردة في عدة الحروف وهو اشهيبات: وكَهيعَصَ ليس كذلك[١]. إذن فشرط ضم الاسمين إلى بعضهما البعض وجعلهما اسمًا واحدًا، أن يكون لكل اسم منهما مثيل في اللغة كـ «طسم» بخلاف «كَهيعَصَ» حيث لا مثيل له. ومن ثَمّ لا يجوز وصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف أخرى لتجعلها جميعًا اسمًا واحدًا لما في ذلك من الثقل وعدم ورود الشبيه في اللغة، وأورد ابن سيده أن أبا علي الفارسي ذكر أن يونس كان يجيز «كَهيعَصَ» وتفرقه إلى «كاف ها يا عين صاد» فيجعل صاد مضمومًا إلى كاف كما يضم الاسم إلى الاسم ويجعل الياء فيه حشوًا أي لا يعتد به[٢].

وجاء في الهمع أن السبب في منع إعراب «كَهيعَصَ وحمَ عَسَقَ» هو عدم وجود نظير لهما في الأسماء المعربة ولا تركيب المزج، لأنه لا يركب أسماء كثيرة[٣].

ثم قال: «وأجاز يونس في «كَهيعَصَ» أن تكون كلمة مفتوحة، والصاد مضمومة ووجهه أن جعله اسمًا أعجميًا وأعربه وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة[٤]. فالسبب الذي جعل «يونس» يذهب إلى إعراب «كَهيعَصَ» هو أنه نظر إليه على أساس العجمة وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة.

---

(١) المخصص لابن سيده ٣٨/١٧.

(٢) المخصص ٣٨/١٧.

(٣) الهمع ٣٥/١.

(٤) نفس المصدر ٣٥/١.

ولكن الرأي الأقوى هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور العلماء من الحكاية وعدم جواز الإعراب، والسبب كما علمنا هو منع تركيب أسماء كثيرة من ناحية وعدم ورود الشبه في الأسماء المعربة من ناحية ثانية.

ومن الأسماء الواردة أيضًا «نّ»، فهي عند سيبويه تجري مجرى «هند» لأن «نون» مؤنث بمنزلة «هند»، وهند مؤنث كما أن «نون» مؤنث سميت بها مؤنثًا وهي «سورة»، وقد ذهب سيبويه إلى جواز الصرف والمنع في «هند» وما ماثلها من الأعلام الثلاثية المؤنثة ساكنة الوسط ومن هنا جوّز الأمرين في «نون» لأنها مُنَزَّلة مَنْزِلة «هند» قال: «وأما نون فيجوز صرفها في قول من صرف «هندًا» لأن النون تكون أنثى «فترفع وتُنصب»[1]. وجاء في المقتضب «فأما (نون) في قولك: قرأت نونًا يا فتى فأنت مخيّر إن أردت سورة «نون» وجعلته اسمًا للسورة جاز فيه الصرف فيمن صرف «هندًا» وتدع ذلك في قول من لم يصرفها، وكذلك صاد، وقاف»[2] والحقيقة أن أوجه الإعراب الجائزة في «نون» أربعة أوجه كالأوجه التي ذكرناها في «صاد وقاف» وهي: الصرف على نية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. والمنع من الصرف. والحكاية، ثم الصرف على رأي من صرف «هندًا».

ومن أسماء السور التي انفرد الزجاج بذكرها في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» «طَه»، حيث ذكر «فإذا قلت: «هذه طَه» فهي على ضربين: إن

---

(١) سيبويه ٣١/٢.

(٢) المقتضب ٣٥٧/٣.

شئت حكيت، وإن شئت جعلته اسمًا للسورة فلم تصرف. والحكاية في هذا والإعراب سواء، لأن آخره ألف فالتقدير فيها، إذا كانت معربة أنها في موضع رفع»[1].

تلك إذن هي أسماء السور والتسمية وموقعها من الصرف وعدمه وقد عرفنا أن غالبيتها فيها الحكاية بجانب منعها من الصرف إذا جُعلت اسمًا للسورة باستثناء «كَهيعَصَ وحمَ عَسَقَ» فليس فيهما إلا الحكاية، والعلل المانعة لها من الصرف تدور حول العلمية والتأنيث، ثم تأتي علل أخرى كالعجمة كما رأينا في نحو «طَس ويَس».

وللسيوطي تقسيم لأسماء السور ذكرها في الهمع فقال: أسماء السور أقسام:

أحدها : ما فيه ألف ولام، وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والأعراف.

الثاني : العاري منها، فإن لم يضف إليه سورة مُنع الصرفَ نحو: هذه هودُ، وقرأت هودَ، وإن أضيف إليه سورة لفظًا أو تقديرًا صرف نحو: قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع، فيمنع نحو قرأت سورة يونسَ.

الثالث : الجملة نحو: «قل أوحي إليه»، «أتى أمر اللّٰه» فتحكى فإن كان أولها همز وصل قطع؛ لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء إلا في ألفاظ متعددة تحفظ ولا يقاس عليها، أو في آخرها تاء التأنيث قلبت هاء في الوقف؛ لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء وتعرب لمصيرها أسماءً ولا موجبَ للبناء، وتمنع

---

(١) ما ينصرف ٦٣.

الصرفَ للعلمية والتأنيث نحو: «قرأت اقتربت» وفي الوقف «اقتربه».

الرابع : «حرف الهجاء كـ «صٓ ونٓ وقٓ»، فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتُحكى كما هي، والإعرابُ لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا، نحو: قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونًا وغير منون.

الخامس : ما وازن الأعجمي كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لأنها حروف مقطعة، وجوّز الشلوبين فيه ذلك والإعراب غيرَ مصروف لموازنته هابيل وقابيل. وقد قُرئ يسن بنصب النون، وسواء في جواز الأمرين أضيف إليه سورة أم لا.

السادس : المركب كـ «طسيم» فإن لم يضف إليه سورة ففيه رأي ابن عصفور، والشلوبين فيما قبله، ورأي ثالث، هو البناء للجزئين على الفتح كخمسةَ عشرَ، وإن أضيف إليه سورة لفظًا أو تقديرًا، ففيه الرأيان، ويجوز على الإعراب فتح النون وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النون مضافًا لما بعده، وعلى هذا في «ميم» الصرفُ وعدمُه بناءً على تذكير الحرف وتأنيثه. أما «كٓهيعٓصٓ وحمٓ عٓسٓقٓ» فلا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف إليها سورة أم لا، ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لهما في الأسماء

المعربة ولا تركب المزج لأنه لا يركبه أسماء كثيرة، وأجاز يونس في «كهيعص» أن تكون كلمة مفتوحة، والصاد مضمومة، ووجهه أنه جعله اسمًا أعجميًا وأعربه، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة[1].

* * *

(١) الهمع ١/٣٥.

« تسمية المذكر بالمؤنث »

جاء في كتب النحو أن لتسمية المذكر بالمؤنث حالات، ويتبع هذه الحالات صرفها أو منعها من الصرف فإن كان المسمى به المذكر ثلاثيًا كهند ودعد صُرف، أما إن كان رباعيًا حقيقة كزينب، وسعاد، أو تقديرًا كجَيَل مخفف جَيْأَل، فإنه يمنع من الصرف وذلك بشروط سنبينها إن شاء اللّٰه فيما بعد. وعلل سيبويه سبب المنع بقوله: «اعلم أن كل مذكر سميتَه بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدًا لم ينصرف»[1] ويفهم من هذا أن الاسم الرباعي يمنع من الصرف. ثم بيّن علة منع العلم المؤنث الرباعي إذا سمي به مذكر بقوله: «وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي، فمن ذلك عَنَاقٌ وعَقْرَبٌ وعُقابٌ وعَنْكَبُوتٌ وأشباه ذلك»[2]. وبعد أن ذكر الزجاج القاعدة وهي كون الاسم المؤنث المسمى به مذكرًا زائدًا على ثلاثة أحرف قال: «وذلك نحو «عَناق» و«عَقْرَب» و«عَنْكبوت» و«صَعُود» و«هَبُوط» و«حَدُور» فإذا سميت بشيء من هذا مذكرًا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة»[3].

---

(١) سيبويه ٢/١٩.

(٢) نفس المصدر ٢/١٩.

(٣) ما ينصرف ٥٥.

وللمبرد توضيح آخر وتعليل لصرف الثلاثي فيقول: «وما كان مؤنثًا لا علامة فيه سميت به مذكرًا، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث، تحركت حروفه أو سكن ثانيها. وذلك نحو: دعْد، وشمْس وقَدَم، وقفا فيمن أنثها. إن سميت بشيء من هذا رجلًا انصرف وكذلك كل مذكّر سوى الرجل. فإن كان على أربعة أحرف فصاعدًا ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، وذلك نحو رجل سميته عقربًا، أو عناقًا، أو عقابًا، فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة وإنما انصرف في الثلاثة لخفته، لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء»[1] فتحليله لصرف الثلاثي هو الخفة لكونه ثلاثيًا، ولو صرف ونون فإن ثقل التنوين (لأن التنوين عبارة عن نون ينطق بها ولا تلفظ فهو إذن حرف)، هذا الثقل تقابله خفة الثلاثي ليصير التعادل بينهما بخلاف الرباعي فهو ثقيل لكثرة حروفه ولو نُوّنَ لزاده ثقلًا، وهذا ما لا يريده العرب الذين يميلون إلى الخفة. أضف إلى هذه العلة علة أخرى ذكرها سيبويه، وهي عدول الاسم عن أصل وضعه، فالاسم المؤنث وضع أصلًا للمؤنث، والمذكر خصصت له أسماء أخرى عُرف بها، فتسمية المذكر بالمؤنث عدول عن الأصل، فهو ثقل معنوي بجانب الثقل اللفظي وهو التنوين ولهذا منع من الصرف، وإذا علمنا أن الأصل هو الصرف والمنع فرع رأينا كيف حصلت المطابقة بينهما حيث جُعل الفرع وهو المنع من الصرف للفرع وهو المؤنث المسمى به مذكرًا الزائد على ثلاثة أحرف.

---

(١) المقتضب ٣/٣٢٠.

وهناك اسمان رباعيان سأل سيبويه الخليل عنهما «ذراع وكراع» أمذكران هما؟ أم مؤنثان؟ أم يجوز فيهما أو في أحدهما الوجهان؟ يقول سيبويه: «وسألته عن ذراع. فقال: ذِراع كثر تسميتهم به المذكر وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوب ذراع فقد تمكن هذا الاسم في المذكر، وأما كِراع، فإن الوجه فيه تركُ الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع لأنه من أسماء المذكر وذلك أخبث الوجهين[1]. فالواضح من جواب الخليل أن كلمة «ذراع» تمكنت في المذكر وصارت من أسمائه، وأحيانًا يوصف بها المذكر فيقال: هذا ثوب ذراع.

وأما «كراع» فالغالب فيه ترك الصرف لتأنيثه، وقد يصرف حين لا ينظر إلى تأنيثه تشبيهًا له بذراع، ووصف هذا الرأي بأنه «أخبث الوجهين» ونجد في شرح الكافية تقسيمًا عقليًا لمثل هذه الأسماء حيث تصور كل الصور الممكنة والحكم الإعرابي للاسم تبعًا للصورة المقدرة يقول الشارح (إن المصنف ترك شروطًا لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر)[2] من ضمن هذه «وثالثها أن لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على أربعة أضرب قسمة عقلية إما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنّثة فإذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه، أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف، أو يغلب استعمالها مؤنثة

(١) سيبويه ٢/١٩.
(٢) انظر شرح الكافية ١/٥٠.

فالوجه ترك الصرف إذا سمي بها مذكر، وجاز الصرف أيضًا، أو لا تستعمل إلا مؤنثةً فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف»[1].

وذكر السيوطي أن الغالب في «ذراع» التذكير مع أنه في الأصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم: «هذا ثوب ذراع» أي قصير، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل، فإذا سمي به رجل صُرف لغلبة تذكيره قبل العلمية[2].

ومن الأسماء المؤنثة التي أوردها سيبويه «ثماني وثلاث» فقال: «وإن سميت رجلًا ثماني لم تصرفه، لأن ثماني اسم مؤنث كما أنك لم تصرف رجلًا اسمه «ثلاث» لأن ثلاثاً «كعناق». في كونه مؤنثًا رباعياً»[3].

وجاء عند الزجاج: «وكذلك «ثلاث» التي للعدد، وكذلك «ثمان» التي للعدد تقول: «قد جاءني ثلاثُ يا هذا» بغير تنوين إذا كان اسمًا لرجل»[4].

وقال ابن سيده في المخصص «وإن سميت رجلًا بثمان لم تصرفه، لأن «ثمان» اسم مؤنث، فهو كثلاث وعناق إذا سميت بهما. قال الفراء: هو مصروف، لأنه جمع وتصغيره ثليث»[5].

ومن المسائل التي أدخلها سيبويه هنا مسألة تصغير «حبارى» وجعله

---

(١) الكافية ٥١/١.
(٢) الهمع ٣٤/١.
(٣) سيبويه ١٩/٢ - ٢٠.
(٤) ما ينصرف/٥٥.
(٥) المخصص ٥٩/١٧.

علمًا لرجل فقال: «ولو سميت رجلًا حُبارى ثم حقرته فقلت حُبَيِّرُ لم تصرفه لأنه لو حقرت الحبارى نفسها فقلت: حُبَيِّرُ كنت إنما تعني المؤنث، فالياءُ إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة كعُنَيِّق»[1]. وأوضح ابن سيده هذه المسألة في مخصصه قال: «قال سيبويه: ولو سميت رجلًا حبارى لم تصرفه، لأنه مؤنث وفيه علامة التأنيث الألف المقصورة، فإن حقرته حذفت الألف فقلت: «حبير» لم تصرفه أيضًا، لأن حبارى في نفسها مؤنث فصار بمنزلة عنيق ولا علاقة فيها للتأنيث»[2]. فكلمة «حبارى» مؤنثة في ذاتها ووجود الألف قوى تأنيثها، ولذلك فعدم وجودها عند التصغير لم يؤثر في منع الاسم من الصرف، مثل الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث نحو: فاطمة وعائشة وطاهرة، فهي أعلام مؤنثة في ذاتها والتاء في آخرها تؤكد ذلك، وأورد سيبويه مجموعة من الأسماء التي غلب عليها التأنيث ولذلك فهي ممنوعة من الصرف إذا سمي الرجال بأحدها. قال: «وإذا سميت رجلًا بسُعادَ أو زينبَ أو جَيْأَلَ، وتقديرها جَيْعَل لم تصرفه من قبل أن هذه الأسماء تمكّنت في المؤنث واختصّ بها، وهي مشتقة وليس شيء منها يقع على شيء مذكر كالرباب والثواب والدلال، فهذه الأشياء مذكرة وليست سعاد وأخواتها كذلك ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت فجعلت مختصًا بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناق. وكذلك تسميتك رجلًا بمثل «عُمان»، لأنها ليست بشيء مذكر معروف ولكنها مشتقة لم تقع إلا علمًا لمؤنث وكان الغالب عليها المؤنث فصارت عندهم حيث

---

(١) سيبويه ٢/٢٠.

(٢) المخصص ١٧/٥٩.

لم تقع إلا لمؤنث كعناق لا تُعرف إلا علمًا لمؤنث كما أن هذه مؤنثة في الكلام فإن سميت رجلًا برباب أو دلال صرفته لأنه مذكر معروف»[1].

فقد ذكر جملة من الأسماء متمكنة في التأنيث ومختصة به وهي ممنوعة من الصرف إذا سمي بها الرجل من مثل: سعاد، زينب، جيأل وكذلك عمان. فهذه الأسماء كما يقول سيبويه لم تقع إلا على المؤنث

وجاء في شرح المفصل نفس تلك القاعدة الواردة عند سيبويه: «ولو سميت رجلًا بزينب وسعاد لم تصرفهما أيضًا لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سميته بعناق لكان حكمه حكم سعاد في غلبة التأنيث فلا ينصرف»[2].

وجاء في المخصّص: «وأما ما صيغ لتعريف المؤنث ولم يكن قبل ذلك اسمًا فنحو سعاد وزينب وجيأل وتقديرها جيعل إذا سميت بشيء من هذا رجلًا لم ينصرف في المعرفة، لأن سعاد وزينب اسمان للنساء ولم يوضعا على شيء يعرف معناه، فصارا لاختصاص النساء بهما بمنزلة اسم الجنس الموضع على المؤنث. وجيأل اسم معرفة موضوع على الضبع وهي مؤنث ولم يوضع على غيرها فهي كزينب وسعاد»[3].

تسمية المذكّر بصفة المؤنّث:

ومن المسائل الواردة عند النحاة مسألة تسمية المذكر بصفة المؤنث كحائض وطامث فإذا سمينا المذكر بإحدى هذه الصفات المؤنّثة صرفناها

(١) سيبويه ٢١/١.
(٢) شرح المفصل ٦٠/١.
(٣) المخصص ٥١/١٧.

لأنها في الأصل صفات مذكرة وصف بها المؤنث: يقول سيبويه: «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمي رجلًا بحائض أو طامث أو متئم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات، لأنها مذكرة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر وذلك نحو قولهم: رجل نكحة، ورجل ربعة، ورجل خجأة، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا، وكأن المذكّر وصف لشيء فكأنك قلت هذا شيء حائض ثم وصفت به المؤنّث، كما تقول: هذا بكر ضامر، ثم تقول ناقة ضامر»[1].

ثم بين العلة في صرف هذه الصفات عند تسمية المذكر بها على لسان الخليل «وزعم الخليل أن فَعولًا ومِفْعالًا إنما امتنعا من الهاء، لأنهما إنما وقعا في الكلام على التذكير ولكنه يوصف به المؤنّث كما يوصف بعدل وبرضا، فلو لم تصرف حائضًا لم تصرف رجلًا يسمى قاعدًا إذا أردت القاعد من الزوج، ولم تكن لتصرف رجلًا يسمى ضاربًا إذا أردت صفة الناقة الضارب، ولم تصرف أيضًا رجلًا يسمى عاقرًا، فإن ما ذكرت لك مذكّر وُصف به مؤنّث كما أن ثلاثة مؤنث لا يقع إلا لمذكرين»[2] فقد شبه صرف الصفات السابقة وهي «حائض وطامث» بصرف نحو «عاقر وضارب وقاعد» لأنها صفات مذكرة وصف بها المؤنث.

وذكر أبو سعيد السيرافي في حاشية الكتاب تعليقًا على قول سيبويه (لأنها مذكرة وصف بها المؤنث.. إلخ): «ومن الدليل على ذلك أنا

---

(١) سيبويه ٢/٢٠.

(٢) نفس المصدر ٢/٢٠.

نُدخل على حائض «الهاء» إذا أردنا به الاستقبال فقول: «هذه حائضة غدًا» فلما احتمل حائض دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكّر وكذلك يقال: امرأة طالق»[1].

وذكر في المخصص: «وإن كانت تلك الصفة لا تكون إلا لمؤنث، وذلك أن تسمية بحائض أو طامث أو متئم، وذكر أن تقديره إذا قلت مررت بامرأة حائض وطامث ومتئم بشيء حائض، وكذلك ما وصف من المذكر بمؤنث كقولهم رجل نكحة ورجل ربعة ورجل خجأة، أي كثير الضراب، وكأن هذه الصفة وصف لمؤنث كأنك قلت: هذه نفس خجأة، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة» وذلك واقع على المذكر والأنثى.. وتابع كلامه فقال: «ومن الدليل على ما قاله سيبويه أنّا نُدخل على حائض الهاء إذا أردنا بها الاستقبال فنقول: هذه حائضة غدا» فلما احتمل دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكر وعلى أنها قد تؤنّث لغير الاستقبال قال الشاعر:

رأيت خُتُون العام والعام قبله كحائضة يزني بها غير طاهر[2]

وكذلك يقال: امرأة طالق وطالقة، فلما كانت الهاء تدخل على هذا النحو علمنا أنها إذا أسقط الهاء منها صار مذكرًا[3].

ونلاحظ أن ابن سيده قد أدخل بين هذه النقطة الخاصة بنحو «حائض»

---

(١) حاشية سيبويه ٢/٢٠. الكتاب.

(٢) البيت لم يعرف قائله انظر شرح ابن يعيش ٥/١٠٠، ولسان العرب (حيض).

(٣) المخصص ٥٨/١٧.

والنقطة التي أوردها سيبويه على لسان الخليل والتي شبه بها تسمية الرجل بحائض وطامث بالتسمية بنحو عاقر وضارب وقاعد وغيرها من الصفات المذكّرة الموضوعة لإناث. أدخل ابن سيده مسألة أخرى هي الخاصة بذراع وكراع وثمان. وكأنها نقطة مقحمة بينهما.

وجاء في الأصول لابن السراج: «وإن سميت رجلًا بطالق وطامث فالقياس صرفه، لأنك قد نقلته عن الصفة، وهو في الأصل مذكر وُصف به مؤنث»[1]، وهذا هو رأي النحاة البصريين، وأما الكوفيون فيمنعونها من الصرف كما جاء في الارتشاف: «وإن كان وصفًا خاصًا بالمؤنث نحو حائض وطامث وطالق، وسميت به مذكرًا انصرف خلافاً للكوفيين فإنه يُمنع الصرفَ عندهم»[2].

وبخصوص التسمية بنحو «طالق وطامث» جاء في شرح الكافية ما يلي: «وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرًا انصرف لأنه في الأصل لفظ مذكّر وصف به المؤنث إذ معناه في الأصل شخص حائض، لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعًا للمؤنث، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر أستعملت للمؤنث)[3].

فخلاصة القول في التسمية بنحو «طالق وطامث ومتئم» هي صرفها

---

(١) الأصول ١٠٣/٢.

(٢) الارتشاف ٩٧/١.

(٣) شرح الكافية ٥١/١.

لأنها في الأصل صفات مذكّرة وضعت للإناث فعند تسمية المذكّر بها فإنها ترجع إلى الأصل وهو التذكير فتصرف. وتلك هي النقطة الأولى.

والنقطة الثانية هي تسمية المذكر بأسماء الرياح نحو «جنوب وشمال، وحرور، وسموم، وقبول، ودبور، إذا سميت رجلًا بشيء منها صرفته، لأنها صفات في أكثر كلام العرب سمعناهم يقولون: هذه ريح حَرور، وهذه ريح شمال، وهذه ريح الجَنوب، وهذه ريح سَموم، وهذه ريح جَنوب، سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره قال الأعشى:

لها زَجَلٌ كحفيفِ الحصا ... دِ صادفَ باللّيلِ ريحًا دَبورا[1]

والشاهد فيه هو قوله «دبورا» حيث جعله وصفًا للريح، وعليه فلو سمي المذكّر بهذا الوصف لانصرف في المعرفة والنكرة لأنه صفة مذكّرة وُصف بها مؤنّث مثلها في ذلك مثل «طالق وطامث». أما إذا جُعل «دبور» وغيرُها من الصفات السابقة الخاصة بالرياح أسماء وسمي بها مذكرٌ فإنها تمنع من الصرف لأنها تصير بمنزلة عقرب وعناق وذراع وغيرها. ومن الشواهد التي ورد فيها «الجنوب» اسمًا ما أورده سيبويه:

حالت وحِيلَ بها وغَيَّرَ آيَها ... صرفُ البِلَى تجري به الريحانِ
ريحُ الجنوبِ مع الشمال وتارةً ... رِهَمُ الربيع وصائبُ التهتان[2]

«والشاهد فيه إضافة الريح إلى الجنوب للتخصيص، لأن الريح تكون

---

(١) سيبويه ٢/٢٠.

(٢) سيبويه ٢/٢٠ - ٢١. والبيتان لم يعرف قائلهما.

جنوبًا وغير جنوب فأضافها إلى نوعها للتبيين، ودلّ بالإضافة إليها على أنها اسم لأن الشيء لا يضاف إلى صفته ويضاف إلى اسمه تأكيدًا للاختصاص»[١].

ويعلق سيبويه على ذلك قوله: «فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئًا منها اسم رجل وصارت بمنزلة الصَّعود والهَبوط والحَرور والعَروض»[٢].

ويقول الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» نقلًا عن سيبويه: «أنها تُستعمل صفاتٍ أكثرَ مما تستعمل أسماء، فإذا سميت رجلًا «شمالًا» أو «دبورًا» أو «جنوبًا» لم تصرفه على هذا الوجه»[٣]. وأورد بعد ذلك شاهدين أحدهما أورده سيبويه في نفس الموضع وقد أشرنا إليه فيما مضى وهو قول الأعشى:

لها زَجَلٌ كحفيف الحَصا دِ صادف باللَّيل ريحًا دَبُورًا[٤]

والشاهد كما قلنا استعماله «دبورا» صفة لـ «ريحًا» وهو الأكثر استعمالًا. وأما الشاهد الثاني فهو قول النابغة الذبياني:

عفا آيَهُ ريحُ الجنوبِ مع الصَّبا وَأَسْحَمُ دانٍ مُزْنُهُ مُتَصَوِّبُ[٥]

والشاهد فيه هو ورود «الجنوب» اسمًا بدليل إضافة «ريح» إليه لتخصيصه. وجاء في «الهمع» بهذا الخصوص: «ولو سُمي مذكر بما

---

(١) حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/٢١.
(٢) سيبويه ٢/٢١.
(٣) ما ينصرف ٥٦.
(٤) نفس المصدر ٥٦، ديوان الأعشى ٩٩.
(٥) نفس المصدر ٥٦، ديوان النابغة ٧٣.

هو اسم في لغة ووصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصعود والهبوط، وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض»[١].

وذكر في المخصص لابن سيده نفس الكلام الذي ذكره سيبويه بهذا الخصوص «وكذلك جنوب وشمال وقبول ودبور وحرور وسموم إذا سميت رجلًا بشيء منها صرفته لأنها صفات في أكثر كلام العرب سمعناهم يقولون: هذه ريح حرور، وهذه ريح شمال، وهذه الريح الجنوب، وهذه ريح جنوب: سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره»[٢]، ثم قال: «فمن أضاف إليها جعلها أسماء ولم يصرف شيئًا منها اسم رجل، وصارت بمنزلة الصعود والهبوط، والحدور والعروض، وهذه أسماء أماكن وقعت مؤنثة، وليست بصفات، فإذا سميت بشيء منها مذكرًا لم تصرفه»[٣].

وتأكيدًا لهذا الكلام جاء في الارتشاف «وما كان اسمًا على لغة، ووصفًا على لغة وذلك «جنوب وحرور وسموم ودبور وشمال» فإذا سميت بها مذكرًا انصرفت على تقدير أنها أوصاف فصارت كحائض، ومُنعت الصرفَ على تقدير أنها أسماء فصارت كصعود مسمى به. وفي المخصص: جنوب وحرور وسموم وقبول ودبور أسماء في قليل

---

(١) الهمع ٣٤/١.
(٢) المخصص ٥٩/١٧ - ٦٠.
(٣) نفس المصدر ٦٠/١٧.

الكلام، فإذا سميت بها امتنعت الصرف وصفات في كثير الكلام، فإذا سميت بها انصرفت»[1].

ومما تقدم من أقوال النحاة يتضح لنا أن أسماء الرياح صفات غالبًا بدليل الوصف بها حيث نقول: ريح شمال أو جنوب أو سموم أو دبور.. إلخ. وعلى ذلك فلو سمينا مذكرًا بإحدى هذه الصفات فإنها تصرف.

وقد تمنع على قلة عند التسمية بها على اعتبار اسميتها عند بعض العرب كما قال سيبويه، وبناء عليه فإنها تمنع من الصرف وصارت بمنزلة الصعود والهبوط والعروض التي هي أسماء أماكن مؤنثة، فكأنه عندئذ قد اجتمع فيها العلتان والحالة هذه وهما العلمية والتأنيث.

ومن المسائل الواردة في هذا الباب التسمية بجموع التكسير وهل تمنع من الصرف عند التسمية بها أم لا؟ وذلك كتسمية الرجل «بخروق وكلاب وجمال» إلى غير ذلك من جموع التكسير، والحكم في ذلك هو الصرف كما يقول سيبويه: «واعلم أنك إذا سميت رجلًا خروقًا أو كلابًا أو جمالًا صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماعُ كلُّه ألا تراهم صرفوا أنمارًا وكلابًا وذلك أن هذه تقع على المذكر، وليس يُختص به واحد المؤنث فيكون مثلَه ألا ترى أنك تقول: «هم رجال» فتذكر كما ذكرت في الواحد فلما لم تكن فيه علامة التأنيث، وكان يُخْرَج إليه المذكّر ضارع المذكرَ الذي يوصَف به المؤنثُ، وكان هذا مستوجِبًا للصرف»[2].

---

(١) الارتشاف ١/٩٧.

(٢) سيبويه ٢/٢١.

وجاء في شرح الكافية: «وكل جمع مكسّر خالٍ من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرًا انصرفت، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكرًا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا»[1] إذن فعلّة صرف جموع التكسير أن تأنيثها يحتاج إلى علة صرف جموع التكسير أن تأويلها ليس بلازم أي يمكن تأويلها بالمؤنث وبالمذكر فالتأويلان المذكر والمؤنث غير لازمين يجوز تأويل أيّ منهما، بينما بيّن سيبويه أن علة صرفها أنها تقع على المذكرين وليست باسم يختص به واحد من المؤنث»[2].

ويقول ابن سيده كلامًا مطابقًا لكلام سيبويه: «وما كان من الجموع المكسرة التي تأنيثها بالتكسير إذا سمينا به مذكرًا انصرف نحو خروق وكلاب وجمال. والعرب قد صرفت أنمارًا وكلابًا اسمين لرجلين، لأن هذه الجموع تقع على المذكرين وليست باسم يختص به واحد من المؤنث فيكون مثله، ألا ترى أنك تقول «هم رجال» فتذكّر كما ذكّرت في الواحد. فلما لم يكن فيه علامة التأنيث وكان يخرج إليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث، وكان هذا مستوجبًا للصرف[3].

ومثل تلك الجموع السابقة وحكمها في الصرف، التسمية بعنوق جمع عناق فإنه مصروف كذلك جاء في أصول ابن السراج: «فإن قلت ما نقول

(١) شرح الكافية ١/٥١.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢١.

(٣) المخصص ١٧/٦٠ - ٦١.

في رجل يسمى بعنوق فإن عَنوقًا بمنزلة خَروق لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذي يجمع به المذكر وليس كتأنيث عناق، ولكن تأنيثه تأنيث الذي يجمع المذكرين، وهذا التأنيث الذي في عَنوق تأنيث حادث، فعنوق البناء الذي يقع للمذكرين والمؤنث الذي يجمع المذكرين[1].

«وقال أبو العباس: إذا سميت رجلًا بنساء صرفته في المعرفة والنكرة لأن نساء اسم للجماعة، وليس لها تأنيث لفظ، وإنما تأنيثها من جهة الجماعة، فهي بمنزلة قولك: كلاب، إذا قلت: بني كلاب لأن تأنيثه كلاب إنما هو تأنيث جماعة»[2].

ويقول سيبويه: «فأما الطاغوت فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئة للواحد»[3] فإن سمينا بالطاغوت فإننا نمنعها من الصرف؛ «لأن طاغوت اسم واحد مؤنث يقع على الجمع والواحد، وليس له واحد من لفظه فيكسر عليه فصار بمنزلة عَناق»[4]. فعلة منع الطاغوت من الصرف كونه اسمًا مؤنثًا يقع على الواحد والمجموع.

* * *

(١) الأصول ١٠٤/٢.
(٢) نفسه ١٠١/٢.
(٣) سيبويه ٢٢/٢.
(٤) المخصص ٦١/١٣.

تسمية المذكر باسم لجمع مؤنث

والمسألة الأخيرة في هذا الباب هي تسمية المذكر باسم لجمع مؤنث وهو الذي لا واحد له من لفظه فتأنيثه كتأنيث الواحد، وتبعًا لذلك فحكمه المنع من الصرف عند التسمية به. قال سيبويه: «وأما ما كان اسمًا لجمع مؤنث لم يكن له واحد، فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسمَ رجل نحو: إبل وغنم، لأنه ليس له واحد، يعني أنه إذا جاء اسمًا لجمع ليس له واحد كُسر عليه فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف لم تصرفه اسمًا لمذكر»[(١)].

فاسم الجمع الذي «ليس له واحد من لفظه فيكسر عليه فصار بمنزلة عناق وإذا كان جمعًا فهو بمنزلة إبل وغنم لا واحد له من لفظه»[(٢)].

وجاء في الارتشاف: «ولو سميت بـ «إبل» و«غنم» رجلًا، سيبويه لا يرى صرفه لأنه لا واحد له من لفظه، فتأنيثه كتأنيث الواحد»[(٣)].

والحقيقة أن هذه النقطة تحتاج إلى وقفة، فحسب قول سيبويه أن التسمية بإبل وغنم توجب منعهما من الصرف، لكونهما اسمي جمع لمؤنث لا واحد لهما من اللفظ. ثم قال: «فتأنيثه كتأنيث الواحد» و«إبل وغنم» ثلاثيان، والمؤنث الثلاثي نحو «هند وقدم» ساكن الوسط ومتحركه، إذا سمي به مذكّر ولم يكن فيه هاء التأنيث فإنه يصرف وهذا

---

(١) سيبويه ٢/٢٢٢.

(٢) المخصص ٦١/١٧.

(٣) الارتشاف ٩٧/١.

ما أراه في هذا الموضع[1]. وقال الزجاج بهذا الخصوص: «فأما ما كان على ثلاثة أحرف سميت به مذكرًا فذلك مصروف كائنًا ما كان عجميًا كان أو مؤنثًا، إلا ما ذكرنا من العدول نحو «عمر» أو «فعل» نحو «دئل» فإن هذا النحو لا ينصرف[2].

وفي موضوع تسمية المذكر بالمؤنث نورد هذه الشروط التي يستلزم وجودها في الاسم عند التسمية به لكي يصير ممنوعًا من الصرف وقبل ذكر هذه الشروط فإننا سبق أن قلنا بأنه إذا سمي المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإنه يصرف مطلقًا أي سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، أعجميًا أو غير أعجمي إلا المعدول كعمر، أو ما كان على وزن «فُعِل» كدُئِل فإن هذين النوعين يمنعان من الصرف.

أما ما كان زائدًا على أربعة أحرف فإنه يمنع من الصرف بالشروط التالية:

١) أن يكون رباعيًا فأكثر، حقيقة كزينب وسعاد، أو تقديرًا كجَيَل مخفف جَيْأَل.

٢) ألا يكون التذكير هو الأصل فيه قبل استعماله علمًا مؤنثًا، ولا يعرف استعماله، بغير التذكير قبل العلمية، مثل: «دَلال» علم امرأة فإنها منقولة من التذكير وحده، إذ أصلها مصدر، ولم تستعمل مؤنثة فإن سمي بها بعد ذلك مذكر وجب صرفها.

٣) ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعمالها علمًا

---

(١) انظر قول المبرد ص ١٣٨ من المذكرة.

(٢) ما ينصرف ٥٦.

للمذكر، نحو: ذراع، فإنها مذكرة مؤنثة، فإن سمي بها مذكر وجب صرفها.

٤) ألا يكون تأنيثه مبنيًا على تأويل خاص يجعله غير لازم، كتأنيث أكثر جموع التكسير، مثل كلمة «رجال» فإن تأنيث «رجال» وأشباهها مبني على تأويله بالجماعة، وهذا التأويل غير لازم، إذ يصحّ تأويله بالجمع، والجمع مذكر. فإذا سمي مذكر بكلمة: «رجال» وجب صرفه[1].

* * *

(١) انظر النحو الوافي ١٨٣/٤ - ١٨٤، شرح الكافية ٥٠/١ - ٥١ الهمع ٣٤/١.

«باب تسمية المؤنث»

تقدم الكلام فيما مضى على العلم المؤنث وحكمه من الصرف وعدمه. وعلمنا أن العلم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط كامرأة أسمها قَمَر أو سَمَر. فإن الحكم فيه هو المنع من الصرف.

وكذلك المؤنث الرباعي فإنه يمنع من الصرف إذا سمينا به آمرأة سواء كان فيه تاء التأنيث كفاطمة أو لم تكن فيه التاء نحو زينب وسعاد وعلمنا كذلك أن الحركة الموجودة في الثلاثي متحرك الوسط قد قامت مقام الحرف الرابع.

أما العلم الثلاثي ساكن الوسط ففيه الوجهان الصرف وتركه، وترك الصرف أجود كما يقول سيبويه[1] سواء كان هذا العلم مؤنثًا نحو: آمرأة سميتها بشَمْس وهو اسم مؤنث. أو كان مستعملًا للتأنيث نحو: جُمْل - دَعْد - هِنْد[2]. وبيَّن سيبويه العلّة في ذلك وقال: «وإنما كان المؤنّث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تُختصّ بعدُ فكل مؤنّث شيء والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنًا، كما أن النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرّف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنًا، فالأول أشد تمكنًا عندهم»[3]، ويقول المبرد معلّلًا جواز الوجهين: «فأما من صرف

---

(١) سيبويه ٢/٢٢.

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٢، والمقتضب ٣/٣٥٠.

(٣) سيبويه ٢/٢٢.

فقال: رأيت دعدًا وجاءتني هندٌ، فيقول: خُفّت هذه الأشياء، لأنها على أقل الأصول، فكان ما فيها من الخفة معادلًا ثقل التأنيث.

ومن لم يصرف قال: المانع لما كَثُر عدته، نحو: عقرب وعناق، موجود فيما قلّ عدده، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواء»[1]، وجاء في شرح الكافية أن سيبويه والمبرّد والزجّاج قد أوجبوا منع العلم المؤنث ساكن الوسط فقال: «.. وذلك إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط فلا يخلو إمّا أن يكون فيه عجمة أو لا فإن لم يكن فإن سميت به مذكرًا سواء كان حقيقاً أو لا كهند إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف مثلًا فلا خلاف في صرفه وإن سميت به مؤنثًا حقيقيًا أو غيره فالزجّاج وسيبويه والمبرّد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنّثًا بالموضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث وغيرهم خيّروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيف وما يسد مسد الساد»[2].

وقد ورد في هذا النص أن سيبويه والمبرّد والزجّاج قد جزموا بمنع صرف المؤنّث الثلاثي ساكن الوسط، ولكننا حين ننظر إلى رأي سيبويه والمبرّد فإننا نلاحظ أنهما تركا الأمر خيارًا بين الصرف والمنع مع رجحان كفة المنع عند سيبويه كما وجدنا في النصين السابقين[3]. إذن فهما لم يجزما بالمنع ولكن الأمر عندهما بالخيار.

(١) المقتضب ٣/٣٥٠.
(٢) الكافية ١/٥٠.
(٣) ما ينصرف ٤٩.

أما الزجّاج فإننا نستطلع منه الجزم بالمنع حيث يقول: «وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضًا وينصرف في النكرة وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف وأنك إن شئت صرفت»[1].

إذن فرأي سيبويه والمبرد هو جواز الأمرين مع القول برجحان المنع دون إلزام، بينما ذهب الزجاج إلى المنع من الصرف في حالة التعريف ومنها التسمية.

هذا إذا سمينا المؤنث بالمؤنث كما مرّ. أما إذا سمينا المؤنث بالمذكر الذي على هذا الوزن وهو الثلاثي ساكن الوسط كعمرو، وزيد «لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس؛ لأن المؤنّث أشدّ ملاءمة للمؤنّث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنّث بالمؤنّث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف أمرأة اسمها عمرو لأنه على أخف الأبنية[2].

وجاء في الأصول لابن السراج: «فإن سميت أمرأة باسم مذكر وإن كان ساكن الأوسط لم تصرفه نحو: «زيد وعمرو، لأن هذه من الأخف وهو المذكّر إلى الأثقل وهو المؤنّث، فهذا مذهب أصحابنا (أي البصريين الكتاب ٢/ ٢٣، المقتضب ٣/ ٣٥٠ - ٣٥١) وهو في هذا الموضع نظير رجل سميته بسعاد وزينب وجيأل فلم تصرفه، لأنها أسماء اختصّ بها المؤنث، وهو على أربعة أحرف والرابع كحرف التأنيث[3].

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٢ والمقتضب ٣/٣٥٠.

(٢) سيبويه ٢/٢٢.

(٣) الأصول ٢/٨٦ - ٨٧.

وهذا ما نراه في الارتشاف حيث يقول: «وإذا سميت بثلاثي مذكر ساكن الوسط نحو «زيد ونعم وبئس» مؤنثًا فابن أبي إسحٰق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف وعيسى وأبو زيد والجرمي ويونس في نقل خطاب عنه يصرفونه»[١].

وجاء عند المبرد أنه «إن سميت مؤنثًا بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافًا:

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني، فيرون أن صرفه لا يجوز، لأنه أُخرج من باب إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول. وذلك نحو امرأة سميتها زيدًا أو عمرًا. ويحتجون بأن «مصر» غير مصروفة في القرآن، لأن اسمها مذكر عنيتَ به البلدة. وذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾[٢] فأما قوله عزّ وجل: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾[٣] فليس بحجة عليه، لأنه مصرٌ من الأمصار، وليس مصر بعينها. هكذا جاء في التفسير، واللّٰهُ أعلم.

وأما عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثًا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزًا، ويقولون نحن نُجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ماذ كرناه، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف، كما أنّا لو سمّينا رجلًا، أو غيره من المذكّر باسم

(١) الارتشاف ٩٧/١.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٥١.
(٣) سورة البقرة، الآية ٦١.

مؤنّث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف، وذلك أنك لو سميت رجلًا «قَدَمًا أو فَخِذًا أو عَضُدًا» لم يكن فيه إلا الصرف لخفة التذكير»[1]، وذكر ابن سيده قول أبي سعيد السيرافي: «كأن سيبويه جعل نقل المذكر إلى المؤنث لما كان خلاف الموضوع من كلام العرب، والمعتاد ثقلًا يعادل نهاية الخفة التي بها صرف من صرف هندًا. وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك أولى، وإليه يذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، لأن زيدًا وأشباهه إذا سمينا به المؤنث فأثقل أحواله أن يصير مؤنثًا، فيثقل بالتأنيث وكونه خفيفًا في الأصل لا يوجب له ثقلًا أكثر من الثقل الذي كان في المؤنث فاعلمه»[2].

فقد ذكر السيرافي أن المبرّد يرى أن الصرف أرجح وأولى، ولكننا قد رأينا في النص الذي أوردناه للمبرّد أنه ذكر الرأيين دون ترجيح أحدهما على الآخر وهذا ما نراه عند كثير من النحاة كما جاء في «التصريح على التوضيح»: وقال عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو وأبو العباس المبرّد وأبو زيد في نحو زيد اسم آمرأة أنه كهند في جواز الوجهين[3]. وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «فقيل إنه كهند في جواز الوجهين أو منقولًا من مذكر نحو «زيد» إذا سمي به لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثم عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو الوجهين واختلف النقل عن يونس»[4]، وذكر السيوطي في الهمع كلامًا مماثلًا لسابقه: «الثانية أن يكون مذكر

---

(١) المقتضب ٣/٣٥١ - ٤٥٢.

(٢) المخصص ١٧/٦٢.

(٣) التصريح على التوضيح ٢/٢١٨.

(٤) حاضية الصبان ٣/٢٥٣.

الأصل كزيد اسم امرأة؛ لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صَرَف من صَرَف هندًا. وجوّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر، وهو نقلٌ من ثقل إلى ثقل[1]. إذن فالظاهر من أقوال النحاة هو أن المبرّد ذهب إلى جواز الأمرين دون ترجيح أحدهما على الآخر كما رأينا في قول أبي سعيد السيرافي.

وجاء في الارتشاف «وإذا سميت بثلاثي مذكر ساكن الوسط نحو «زيد ونعم وبئس» مؤنثًا فابن أبي إسحٰق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف، وعيسى وأبو زيد والجرمي والمبرّد ويونس في نقل خطاب عنه يصرفونه»[2] إذن فرأي الخليل وسيبويه والبصريين هو منع نحو «زيد وعمرو» إذا سمي بهما مؤنث وجاء في الكتاب (ج ٢/ ٢٣) «وهو القياس لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر» فلما سُمي المؤنث بالمذكر حدث في الاسم ثقل عادل خفة الاسم فمنع من الصرف.

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» تعليق على هذا الرأي: «لي ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو «زيد» إذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور، ولا يتحتم عندهم منع نحو «هند» مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة، وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني أو تحتم منع الثاني، ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرّد فتأمل»[3].

---

(١) الهمع ٣٤/١.

(٢) الارتشاف ١٧/١.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٢٥٣/٣.

ولكني أرى أن رأي سيبويه هو الأرجح، وأنه لا حجة لصاحب الحاشية في قوله لماذا لا يتحتم منع نحو «هند» وغيره من الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط وذلك؛ لأن هذا العلم لم تختلف صورته كما أنه لم يخالف أصل وضعه اللغوي فهو مؤنث وُضع لمؤنث ليس إلا، بجانب وجود السكون الذي جعل فيه نوعًا من الخفة فجاز فيه الأمران الصرف والمنع. أما نحو «زيد وعمرو» فصحيح أن الوزن مماثل لوزن نحو «هند ودعد» في عدد الحروف والحركات، ولكن حين تجعلهما علمًا لمؤنث، فكأنهما خالفا أصلهما اللغوي فأحدث ذلك فيهما نوعًا من الثقل يضاف إلى علتي المنع وهما العلمية والتأنيث فتحتم المنع من الصرف. وعلى هذا فرأي سيبويه والبصريين هو الأرجح في هذه النقطة.

* * *

« الواقع اللغوي»

عرفنا مما جاء عند النحاة أن الأعلام المؤنثة من المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف وعلمنا آراء النحاة في ذلك وناقشنا ما مرَّ من تلك الآراء، والآن سنلقي نظرة على الواقع اللغوي من خلال عرض نماذج من أبيات شعرية لشعراء يُحتج بكلامهم من مثل الشعراء الجاهليين وشعراء صدر الإسلام والعصر الأموي لنرى مدى صحة ما جاء على لسان النحاة من آراء متعلقة بهذا الموضوع كعملية إحصائية تعتبر شواهد على ما نقول وقد رجعت إلى مجموعة من الكتب المهتمة بشعر هؤلاء كالدواوين وجمهرة أشعار العرب، وشرح أشعار الهذليين والأصمعيات، والمفضليات وخرجت من ذلك بعدة نتائج:

١) ورد مجموعة كبيرة من الأعلام المؤنثة في تلك الأشعار سواء كانت مختومة بالتاء أم لا، كما وردت مجموعة كبيرة من تلك الأسماء التي تدل على القبائل والأماكن والأرضين مثل ذلك كلمة (ثعلبة) التي وردت مرّتين في الأصمعيات عند المفضل النكري حيث يقول:

أولاً: المختومة بالتاء:

وسائلة بثعلبةَ بن سير وقد أودت بثعلبةَ العَلوقُ[1]

ويقول أيضًا:

---

(١) الأصمعيات ٢٠٣ وهو للمفضل النكري.

لقينا الجهم ثعلبة بن سير أَضَرَّ بمن يجمِّع أو يسوق[1]

كما وردت هذه الكلمة في المفضليات للمرقش الأصغر حيث يقول:

أَبَأْتُ بثعلبةَ بن الخشا م عمرو بن عوف فزاح الوهَلْ[2]

ومن الكلمات التي وردت قليلًا كلمة «عُجْرة» وهي اسم لشخص من لحيان بن هذيل وقد ذكرت مرتين في «شرح أشعار الهذليين» ضمن أبيات لأبي ذؤيب فهو يقول:

ويل أم قتلى فويق القاع من عُشَرٍ من آل عُجرةَ أمسى جدُّهم هُصِرا[3]

ويقول أيضًا:

أبعد ابن عُجْرَة ليث الرجا ل أمسى كأن لم يكنْ ذا نفر[4]

فهاتان الكلمتان «ثعلبة وعجرة» من الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كحمزة ومعاوية ولذلك منعتا من الصرف كما نص على ذلك النحاة.

ومن هذه الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كلمة «كندة» التي ذكرها عنترة بقوله)

طرقتُ ديارَ كندةَ وهي تدوي دوي الرعدِ من ركْضِ الجيادِ[5]

---

(١) الأصمعيات/٢٠١.

(٢) المفضليات/٢٥٠.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١/١٧٠.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١/١١٨.

(٥) ديوان عنترة/٥٥.

كما ذكرها الحارث بن حلزة بقوله:

أعلينا جناحُ كندةَ أن يغـ ـنَم غازيهم ومِنّا الجزاءُ[1]

كما أنها وردت عند امرئ القيس حيث يقول[2]:

فأبلغ معدًّا والعِبادَ وطيِّئًا وكندةَ أني شاكرٌ لبني ثُعَل

ويقول أيضًا:

تميم بن مُرٍّ وأشياعُها وكندةُ حولي جميعًا صُبُرْ[3]

ومن الكلمات المؤنثة كذلك كلمة «نخلة» التي هي اسم لموضع وقد جاءت في الجمهرة على لسان أمية بن أبي الصلت حيث يقول:

وهم قتلوا الشّنِيَّ أبا رِغالٍ بنخلةَ حين أن وَسَقَ الوَضِينا[4]

كما جاءت هذه الكلمة مرتين في الأصمعيات مرة حين ذكرها «أبو دواد» بقوله:

وسبتني بنات نخلةَ لو كنـ ـت قريبًا ألمّ بي إلمام[5]

ومرة أخرى حين ذكرها «سبيع بن الخطيم» في قوله:

أرباب نخلةَ والقريظ وساهم إني كذلك آلفٌ مألوفُ[6]

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٩.
(٢) ديوان أمرئ القيس ١٩٨.
(٣) جمهرة أشعار العرب ٦٦/١.
(٤) الجمهرة ٥١٣/٢.
(٥) الأصمعيات ١٨٦.
(٦) الأصمعيات ٢٢٣.

ووردت أيضًا في «شرح أشعار الهذليين» مرتين كذلك عند «أبي صخر الهذلي» بقوله:

هدوءًا وأصحابي بنخلة بعدما ... بدا لي سماكُ النجمِ أو كاد يغرُبُ[1]

وعند «أبي ذؤيب» حين يقول:

وقلتُ لعبد اللّه أيمّ مُسَيَّبٌ ... بنخلةَ يُسْقَى صاديا ويَعِيجُ[2]

ذكرت أيضًا في المفضليات[3] على لسان «سبيع بن الخطيم» وهو: الذي ذكره صاحب الأصمعيات مع اختلاف في كلمة «وشاهم» فقد ذكرت في «المفضليات» و«ساهم» بينما ذكرت في الأصمعيات «وشاهم». وعلى كل حال فإن كلمة نخلة وردت عند الجميع كما مرّ ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث وهي اسم لمكان.

ووردت كلمة «كاظمة» (التي هي اسم لمكان يقع الآن ضمن حدود الكويت قرب البصرة) عند امرئ القيس في بيت شعر ذكر في «ديوانه» وفي «الأصمعيات»:

إذ هنّ أقساط كرجل الدبى ... أو كقطا كاظمة الناهل[4]

وورد مع اختلاف قليل في «الأصمعيات»:

إذ هي أقساط كرجل الدبى ... أو كقطا كاظمة الناهل[5]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٩٣٦/٢.

(٢) المصدر السابق ١٣٧/١.

(٣) المفضليات ٣٧٤.

(٤) ديوان امرئ القيس ١٢١.

(٥) الأصمعيات ١٣٥.

ولكنه جاء مختلفًا في «شرح السبع الطوال» إذ يقول:

فهن أرسالٌ كمثل الدَّبا أو كقطا كاظمةَ الناهلِ[(١)]

وهناك كلمة «وجرة» التي قيل عنها إنها اسم لموضع بين مكّة والبصرة فيه وحوش كثيرة، وقيل إنها اسم لفرس يزيد بن سنان أخي هرم بن سنان ممدوح زهير بن أبي سلمى وقد ذكرها آمرؤ القيس ممنوعة من الصرف في بيت من معلقته حيث يقول[(٢)]:

تَصُدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي بناظرةٍ من وحشِ وَجْرةَ مُطْفِلِ

كما ذكرها النابغة الذبياني مرّتين، مرّة في المعلقة كما جاء في الجمهرة حيث يقول:

مُطَرَّدٍ أفردت عنه حلائله من وحش وجرةَ أو من وحش ذي قار[(٣)]

ومرة في الديوان:

من وحش وجرة موشي أكارعه طاوى المصير كسيف الصيقل الفَرَد[(٤)]

وجاءت كذلك عند «لبيد» في قوله ضمن المعلقة:

زُجَلًا كأن نعاج توضح فوقَها وظباءَ وجرةَ عُطَّفًا آرامُها[(٥)]

وجاء في الجمهرة كذلك ضمن معلقة «الأعشى» حيث يقول:

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٩.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ٥٩. والجمهرة ١٤٤/١.

(٣) الجمهرة ٢٢٨/١.

(٤) ديوان النابغة الذبياني ٣١.

(٥) الجمهرة ٢٩٥/١.

ظبيةٌ من ظباء وجرةَ أدما ء تسفُّ الكباثَ تحت الهدال[1]

وذكر أيضًا في بيت لجرير يقول فيه:

فيئ فلست غَدًا لهنّ بصاحب بحزيز وجرةَ إذ يخدْن عجالا[2]

وفي كل ما مرَّ من أبيات نرى أن المقصود بها هو المكان والموضع، ووردت أيضًا بهذا المعنى في «شرح أشعار الهذليين» ضمن بيت لساعدة بن جؤية يقول فيه:

وكأنما وافاك يومَ لقيتَها من وحش وجرةَ عاقدٌ متربِّب[3]

بينما جاءت بمعنى «فرس» ضمن بيت ليزيد بن سنان وهو أخو هرم بن سنان ممدوح زهير بن أبي سلمى، يقول فيه:

رميتُهم بوجْرةَ إذ تواصَوْا ليرمُوا نحرَها كثبًا ونَحْري[4]

وسواء كانت كلمة «وجرة» بمعنى مكان أو بمعنى فرس، فقد رأينا منعها من الصرف عند الجميع، وعلة منعها العلمية والتأنيث.. ولم يصرفها أحد منهم.

ووردت كلمة «مكة» ممنوعة من الصرف وقد ذكرها صاحب الجمهرة ثلاث مرات مرة ضمن بيت لكعب بن زهير يقول فيه:

في عُصبةٍ من قريشٍ قال قائلُهم ببطنِ مكّةَ لما أسْلَموا زولوا[5]

---

(١) الجمهرة ١/٢٤٧.
(٢) ٢/٨٩٢.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٣٠/١٠٩٩.
(٤) المفضليات/٧٠.
(٥) الجمهرة ٢/٧٩٩.

وذكرها كذلك ضمن بيت للأخطل حيث يقول:

إني حلَفتُ بربِّ الراقصاتِ وما أضحى بمكّةَ من حُجْبٍ وأستارِ[(١)]

وذكرها أيضًا في قول الشاعر:

كأن لم يكن بينَ الحَجونِ إلى الصفا أنيسٌ ولم يَسْمُرْ بمكّةَ سامِرُ[(٢)]

وقد وردت هذه الكلمة ست مرّات في كتاب «شرح أشعار الهذليين» مرتين لأمية بن أبي عائذ حيث يقول:

مشى راكبٌ من أهلِ مصرَ وأهلِهِ بمكةَ من مصرَ العشيةَ راجعُ[(٣)]

ويقول الشاعر نفسه:

وسار بمِدْحةِ عبدالعزيـ ـز ركبانُ مكةَ والمنجدونا[(٤)]

ومرتين كذلك لأبي صخر الهذلي:

جلوا من تهامي أرضنا وتبدلوا بمكةَ باب اليُون والريطَ بالعُصَب[(٥)]

ويقول أيضًا:

فخيفُ مِنًى أقوى خلاف قطينه فمكةُ وَحْشٌ من جميلةَ فالحجر[(٦)]

---

(١) الجمهرة ٢/٩٠٩.

(٢) الجمهرة ١/٥٤، والبيت للحارث بن مضاض.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/٥٢١.

(٤) شرح أشعار الهذليين ٢/٥٢٠.

(٥) المصدر السابق ٢/٩٧١.

(٦) المصدر السابق ٢/٩٥٠.

وفي هذا البيت شاهد آخر على المنع من الصرف للعلمية والتأنيث بالإضافة إلى كلمة «مكة» وهو «جميلة» ولذلك جرها بالفتحة.

وجاءت أيضًا ضمن بيت لمعقل بن خويلد يقول فيه:

فإنك قد شُرِيتَ فعدتَ عبدًا ... بمكةَ حيث تَرْتَمُّ العظاما[1]

ويقول قيس بن العيزارة:

فسقى الغوادي بطنَ مكةَ كلّها ... ورَسَتْ به كلَّ النهارِ تَجودُ[2]

وجاءت ممنوعة من الصرف أيضًا عند الحارث بن ظالم في المفضليات حيث يقول:

وقومي، إن سألتَ: بنو لُؤَيٍّ ... بمكةَ عَلَّموا الناسَ الضِرابا[3]

ومن الكلمات المؤنثة التي وردت عند الشعراء كلمة «دجلة» اسم النهر المعروف الذي يمر بالعراق، وقد ذكرها طرفة بن العبد حيث يقول:

وأتلع نهاض إذا صعدت به ... كسكان بوصي بدجلة مُصعِد[4]

وورد البيت نفسه في «جمهرة شعراء العرب»[5] لطرفة بن العبد.

كما ذكرت في الجمهرة ضمن بيت لجرير:

ألا سَألْتَ غُثاءَ دجلةَ عنكمُ ... والخامعات تُجرِّرُ الأوصالا[6]

---

(١) المصدر السابق ١/٣٩٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٩٨.

(٣) المفضليات ٣١٤.

(٤) ديوان طرفة ص ١٧.

(٥) الجمهرة ١/٣٨٩.

(٦) الجمهرة ٢/٨٩٤.

وذكرت أيضًا في «شرح أشعار الهذليين» حيث يقول أبو صخر الهذلي:

كـأنـهـم مـنـه إذا نـزلـوا بـه   على نَهَر من فيضِ دجلةَ راكد[1]

وبالإضافة للكلمات السابقة التي ذكرناها فهناك كلمات كثيرة وردت في أشعار العرب ممنوعة من الصرف، وهي في الواقع أعلام مختومة بتاء التأنيث وهي إما أسماء لأماكن أو جبال أو وديان أو بلدان منعت من الصرف لورودها مختومة بالتاء، وبذلك فقد اجتمع فيها العلتان العلمية والتأنيث من مثل «صراة»[2] كما في قول الشاعر خفاف بن ندبة:

لا دينُكُمْ ديـنـي ولا أنـا كـافـرٌ   حتـى يزولَ إلى صراةَ شمامُ[3]

وككلمة «رهوة» وهي (جبل أو طريق بالطائف) وقد وردت عند الشاعر نفسه:

سَرَتْ كـلَّ وادٍ دون رهـوةَ دافـعٍ   وجلذانَ أو كَرْمٍ بِلِيَّةَ مُخْدِقِ[4]

وجاء عند الشاعر نفسه كلمتان أخريان هما «لية» وهي: موضع بالطائف وهي: اسم مكان وذلك في البيتين التاليين:

سـرت كـل وادٍ دون رهـوة دافـع   وجِلْذانَ أو كَرْمٍ بليّةَ مُخْدِقِ[5]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٩٦٧/٢.

(٢) صراة: جبل في نجد.

(٣) الأصمعيات ٣١.

(٤) الأصمعيات ٢٢ لخفاف بن لدبه.

(٥) الأصمعيات ٢٢.

وقوله:

طرقتْ أُسَيْماءُ الرِّحالَ ودونَنا من فيد غَيْقةَ ساعِدٌ فكثيبُ[1]

ومن الكلمات التي وردت كلمة «كابة»[2] في بيت شعر لدريد بن الصمة يقول فيه:

أو الأثأبُ العمُّ المجرّمُ سُوقُه بكابةَ لم يُخْبَطْ ولم يتعَضَّدِ[3]

ومثل كلمة «سميحة» عند أمرئ القيس حيث يقول:

وَأَسْحَمُ رَيّانُ العَسيبِ كَأَنَّه عثاكيلُ قِنْوٍ مِنْ سُمَيْحَةَ مُرْطِبِ[4]

وسميحة: اسم بئر.

وكذلك ذكر أمرؤ القيس كلمة «شربة» وهي أيضًا اسم لموضع:

كأنّي وَرَحْلي فوقَ أحقبَ قارِحٍ بشَرْبَةَ أوطاوٍ بعِرْنانَ مُوجِسِ[5]

وفي البيت بالإضافة إلى كلمة «شربة» التي منعت الصرف للعلمية والتأنيث فهناك أيضًا كلمتان منعتا من الصرف لعلل مختلفة وهي «أحقب» للوصفية والوزن وكلمة «عرنان» للعلمية وزيادة الألف والنون. وسنورد كل ذلك في موضعه إن شاء الله ولكن نذكره هنا إشارة.

وجاء عند امرئ القيس كذلك كلمة «عانة» وهي تدل على قرية بقوله:

أُنُفٌ كَلَوْنِ دَمِ الغزالِ معتَّقٌ من خَمْرِ عانةَ أو كُرُومِ شِبَامِ[6]

---

(١) المصدر السابق ٢٧.

(٢) كابة: موضع.

(٣) الجمهرة ٥٨٢/٢.

(٤) ديوان امرئ القيس/٤٨.

(٥) ديوانه/١٠١.

(٦) ديوان أمرئ القيس ١١٥ وانظر الجمهرة ٩٠٦/٢ ضمن بيت للأخطل.

وذكر زهير بن أبي سلمى مجموعة من الكلمات الممنوعة من الصرف للعلة نفسها (العلمية والتأنيث) من مثل: عماية وهي: «جبل من بلاد بني عامر». وردت في قوله:

فسار منها على شيْمِ يؤمُّ بها   جنبَيْ عمايةَ فالرّكاءَ فالعُمَقا[1]

ومن مثل أيضًا كلمة «دَوْمة» التي تدل على موضع أو بلد، إذ يقول:

إلى قَلَهَى تكون الدار منا   إلى أكنافِ دَوْمةَ فالحَجُونُ[2]

ووردت عنده كذلك كلمة «رامة» وهي أرض في قوله:

لمن طلل برامةَ لا يريمُ   عفا وخلالَه عهدٌ قديمُ[3]

وجاء في بيت لمهلهل بن ربيعة كلمة «عنيزة» التي تدل على موضع وذلك بقوله:

كأنا غُدْوةً وبني أبينا   بجوفِ عنيزَةَ رَحَيا مدير[4]

ومن هذه الكلمات كلمة «حلبية» والتي تدل على واد بتهامة أعلاه لهذيل وأسفله لكنانة. ذكرها الشنفري الأزدي بقوله:

بريحانةٍ من بطن حليةَ نَوَّرَتْ   لها أرج ما حولها غير مُسْنِتِ[5]

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٤٥.
(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى ١٨٥.
(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ٢٠٤.
(٤) الأصمعيات ١٥٥.
(٥) المفضليات ١١٠ وانظر الهذليين ٦٣٣.

ومنها أيضًا كلمة «مِلْحَة» التي تدل على مكان وذلك في قول الحارث بن حلزة:

إن نبشتم ما بين مِلْحةَ فالصا ... قب فيه الأمواتُ والأحياءُ[1]

وجاء عند عمرو بن كلثوم «رهوة» وهي الجبل حين يقول في معلقته:

نصبنا مثلَ رهوةَ ذاتَ حدٍّ ... محافظةً وكنا السابقينا[2]

وورد في ديوان النابغة الذبياني كلمة «يَعْمَلة» بمعنى موضع في قوله:

تُأوّبني بيَعْمَلةَ اللواتي ... مَنَعْنَ النومَ إذ هَدَأَتْ عيونُ[3]

ومن تلك الكلمات كذلك كلمة «جَرْوَة» وهي اسم فرس شداد العبسي أبي عنترة وذلك حين يقول:

فمَن يكُ سائلًا عنّي فإني ... وَجَروةُ لا ترودُ ولا تُعارُ[4]

ووردت كلمة «عماية» ممنوعة أيضًا عند المرقش الأكبر في قوله:

في باذخات من عِمايةَ أو ... يرفعُه دونَ السماءِ خيم[5]

وعند «سلامة بن جندل» في قوله:

له فخمة دفراء تنفي عَدُوَّهُ ... كمنكب ضاح من عمايةَ مشرقِ[6]

---

(١) القصائد السبع الطوال ٤٦٦.
(٢) الجمهرة ١/٣٥٠.
(٣) ديوان النابغة ١٢٦.
(٤) ديوان عنترة ٧٨.
(٥) المفضليات ٢٣٨.
(٦) الأصمعيات ١٣٧.

وعماية: اسم لجبل.

وجاءت كلمة «شجنة» ممنوعة من الصرف للعلة ذاتها وهي اسم لمكان وذلك في قول الشاعر عبيد بن الأبرص:

منا بشجنةَ والذئابُ فوارسٌ ... وعتائد مثل السواد المظلم[1]

وفي هذا البيت صرف «فوارس» مع أنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجمع وذلك للضرورة الشعرية.

وجاءت كلمتان ممنوعتان من الصرف عند ربيعة بن مقروم وهما «معقلة» وهي موضع بالدهناء، وكلمة «بزاخة» وهي موضع أيضًا وذلك في بيتين مختلفين يقول في أولهما:

كأنّ الرَّحْلَ منه فوقَ جَأْبٍ ... أطاعَ له بمُعقلةَ التلاعُ[2]

ويقول في البيت الثاني:

فِدًى ببزاخةَ أهلي لهم ... إذا ملأوا بالجموع الحزيما[3]

وهناك كلمات كثيرة وردت بهذا الخصوص وقد يطول بنا المقال في حصرها ولكننا نذكر منها «بيشة» وهي اسم لقرية بين مكة واليمن كثيرة الأسود وقد ذكرها المزرد بن ضرار الذبياني[4].

وأيضًا كلمة «سويقة» هي موضع بالحجاز، وذكرت كذلك ضمن بيت لنفس الشاعر وفي المصدر السابق[5].

---

(١) جمهرة أشعار العرب ٢/٥٠٦.

(٢) المفضليات ١٨٨.

(٣) المفضليات ١٨٤.

(٤) المفضليات ٧٩.

(٥) المفضليات ٧٥.

وكذلك كلمة «غمرة، حربة، سبحة، ريطة، رحبة، دبية، ذؤيبة، ومنها كلمة «صاحة» وهي اسم بلد، وقد وردت في بيت شعر لبشر بن أبي خازم[(١)]، سيمة، سابة، أديمة، بتالة، شابة، رامة، وهي في غالبها أسماء أماكن أو بلدان أو وديان ولشعراء معتمدين عند اللغويين والنحاة أي ممن يحتج بكلامهم وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف.

ومن جملة ما تقدم نخرج بخلاصة وهي أن مثل هذه الأسماء لم تصرف عند أي من الشعراء مهما اختلفت قبائلهم وأماكن إقامتهم شرقًا أو غربًا شمالًا أو جنوباً.

كما أننا نخرج بقاعدة وهي أن أسماء الأماكن أو البلدان أو القرى الحديثة يمكننا منعها من الصرف قياساً على ما سبق وبالنظر إلى العلة السابقة ألا وهي العلمية والتأنيث.

ومن الأسماء المؤنثة الدالة على الأماكن كلمة «خالة» كما في قول النابغة الذبياني:

بخالةَ أو ماء الذنابةِ أو سوى   فطنة كلب أو مياه المواطر[(٢)]

ومنها أيضًا كلمة «أثلة» وهي بلدة. قال الشاعر «معقل بن خويلد»:

نزيعا مُخليًا من أهل لَفْتٍ   لحيٍّ بين أثلةَ والنجامِ[(٣)]

ومنها كذلك «ماموسة» وهي النار، وقد ذكرها «عمرو بن أحمر»:

تطايحُ الطلّ عن أردافها صعدًا   كما تطايحُ عن ماموسةَ الشررُ[(٤)]

---

(١) انظر المفضليات ٣٣٤.

(٢) ديوان النابغة ٧٥.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٣٧٨/١.

(٤) الجمهرة ٨٤٦/٢.

ب: الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث:

ومن الأعلام الممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كطلحة وحمزة وعطية، وقد ورد عند الشعراء مجموعة كبيرة من هذا الصنف وذلك ككلمة «مرة» التي ذكرها دريد بن الصمة في قوله:

ومُرَّةَ قد أخرجنهم فتركنهم   يروغون بالصلعاء روغَ الثعالبِ[(١)]

وذكرها أيضًا مهلهل بن ربيعة في قوله:

وهمام بن مرّةَ قد تركنا   عليه القشعمانَ من النسورِ[(٢)]

وقال زهير بن أبي سلمى في معلقته المشهورة:

سعى ساعيا غيظِ بن مرةَ بعدما   تبزل ما بينَ العشيرةِ بالدمِ[(٣)]

ويقول النابغة الذبياني:

فلو شهدت سهمٌ وأبناءُ مالكِ   فتُعذرني من مرةَ المتناصره[(٤)]

ويقول في موضع آخر:

فوارسُ من منولةَ غيرُ مُبْلِ   ومُرَّةَ فوق جمعهِمُ العُقابُ[(٥)]

---

(١) الأسمعيات ١١٢.

(٢) الأصمعيات ١٥٥.

(٣) ديوان زهير ١٤ انظر الجمهرةا ١/١٨٨.

(٤) ديوان النابغة الذبياني ٦٨.

(٥) ديوان النابغة الذبياني ٢٠.

وفي البيت شاهدان آخران للمنع من الصرف هما «فوارس» لصيغة منتهى الجموع و«منولة» للعلمية والتأنيث. وجاء في شرح ديوانه أن «منولة» هما مازن وشمح ابنا فرارة بن ذبيان. و«مرة» هو ابن عوف بن سعد بن ذبيان[1].

ويقول عنترة في ديوانه:

لـمـا سـمـعْـتُ دعـاءَ مـرةَ إذ دعـا ودعاءَ عَبْسٍ في الوغى وَمُحَلّلِ[2]

وقد ورد البيت نفسه في الجمهرة دون اختلاف[3]، إلا أنه ذكر في موضع آخر من ديوانه ولكن مع اختلاف كما نرى، حين يقول:

لـمـا سـمـعْـتُ نـداءَ مـرةَ قـد عـلا وابني ربيعةَ في الغبارِ الأقتم[4]

وفيه شاهد آخر وهو «ربيعة».

كما جاءت عند عنترة أيضًا في البيت التالي:

لـمـا رأى فـرسـانَ مـرةَ والـقـنـا لـم يستطع لِقِناهـمُ أن يصبرا[5]

وذكرت أيضًا عند «عامر بن الطفيل» حيث يقول:

وقَـتِـيـلُ مـرةَ أثْـأَرَنَّ فـإنّـه فَـرْغٌ وإن أخـاهـمُ لـم يُـقْـصَـدِ[6]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٠.
(٢) ديوان عنترة ١١٩.
(٣) الجمهرة ٢/٤٦١.
(٤) ديوان عنترة ١٥٣.
(٥) ديوان عنترة ١٩٩.
(٦) الأصمعيات ٢١٦.

ووردت عند «عمرو بن الأسود» في قوله:

لـمـا سـمـعـتُ نـداءَ مـرةً قـد عـلا   وابني ربيعةَ في الغبار الأقتـم[1]

وهذا البيت هو نفسه الذي ذكرته قبل قليل منسوبًا لعنترة العبسي كما ورد في ديوانه[2]، بينما نُسب في الأصمعيات لـ«عمرو بن الأسود»[3] كما رأينا.

وجاءت أيضًا عند «عوف بن الأحوص» حيث يقول:

وقـتـيـلُ مـرةَ أثْـأَرَنَّ فـإنـه   فرغ، وإن أخاهُمُ لـم يُقْصَدِ[4]

وقد ذُكر البيت نفسه في الأصمعيات منسوبًا لعامر بن الطفيل كما مرّ سابقًا[5].

ووردت كلمة «مرة» كذلك في شعر «عبدالله بن عنمة الضبي» عندما تقول:

خُذُنَّةُ لـمـا ثـابـت الـخـيـلُ تـدَّعـي   بـمـرةَ لـم تُـمْـنَـعْ وطـار رُقـادُهـا[6]

وذكر البيت نفسه وللشاعر نفسه في المفضليات مع تغيير بسيط وهو أنه جعل «وَفَرَّ رقادُها» بدلًا من «وطار رقادُها»[7].

---

(١) الأصمعيات ٨٠.

(٢) ديوان عنترة ١٥٣.

(٣) انظر ترجمته في الأصمعيات ص ٧٩.

(٤) المفضليات ٣٦٤.

(٥) انظر الأصمعيات ٢١٦.

(٦) الأصمعيات ٢٢٧.

(٧) المفضليات ٣٨١.

وقال الحُصَيْنُ بنُ الحمام المري في المفضليات:

ونحن بنو سَهْمِ بنِ مرّةَ لم نجد لنا نسبًا عنهمْ ولا مُتَنَسبا[1]

كما قال «زبان بن سيار المري»:

سِيري إليكِ فسوف يَمْنَعُ سَرْبَها مِنْ آلِ مُرَّةَ بالحجازِ حُلُولُ[2]

ووردت كلمة «مرة» مرتين عند «عبدالمسيح بن عَسَلة» في المفضليات[3].

وجاءت هذه الكلمة أربعَ مرات في كتاب «شرح أشعار الهذليين» ثلاثًا منها لأبي خراش حيث يقول:

فَلَهْفِي على عمروْ بنِ مرةَ لَهْفَةً وَلَهْفي على مَيْتٍ بِقُوسَى المعاقلِ[4]

ويقول:

لَسْتُ لِمُرَّةَ إنْ لَمْ أُوفِ مَرْقَبَةً يَبْدُو لِيَ الْحَرْثُ منها وَالمقاضيبُ[5]

ويقول أيضًا:

مِثْلُ ابنِ واثلةَ الطّرّادِ أو رَجُلٌ مِنْ آلِ مُرَّةَ كالسِّرْحانِ سُرْحُوبُ[6]

وجاءت مرة عند «أبي جندب» بقوله:

---

(١) المفضليات ٣١٧.

(٢) المفضليات ٣٥٢.

(٣) المفضليات ٣٠٤ و٢٧٩.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٩٧/٣.

(٥) المصدر السابق ١٢٣٢/٣.

(٦) شرح أشعار الهذليين ١٢٣٣/٣.

فَلَهْفِي على عَمْروِ بنِ مُرّةَ لَهْفةً   وَلَهْفي على مَيْتٍ بقوسَى المعاقلِ[1]

وهذا البيت هو نفسه المنسوب «لأبي خراش» والذي ذكرته سابقًا.

وذكرها الكميت كذلك في قوله:

بـنـي ابـنـةِ مُـرٍّ أيـن مُـرَّةُ عَـنْـكُـمُ   وعَنّا التي شَعْبًا تَصِيرُ شعوبُها[2]

ومن الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كلمة «أمية» التي ورد ذكرها في الشعر العربي، خاصة وأن بني أمية فرع معروف من فروع العرب، إلا أن شهرتها ازدادت مع قيام الدولة الأموية، ونشاط الشعر السياسي.

ومع ذلك فهي قليلة الورود في الشعر الجاهلي، بل إنني لم أر لها ذكرًا عند الشعراء المشهورين أمثال أمرئ القيس وزهير وعنترة وعمرو بن كلثوم. ولكنها ذكرت في المفضليات ضمن بيت لزبان بن سيار المري في قوله:

وبـنُـو أُمَـيَّـةَ كُـلُّهـم أُمَـراؤُهـا   وبـنُـو رِيـاحٍ إنْ تُـدُبِّـرَ قِـيـلُ[3]

وذكر البيت نفسه وللشاعر نفسه في الأصمعيات[4].

وجاء في المفضليات أيضًا في بيت لعوف بن الأحوص يقول فيه:

وَشَـهْـرِ بَـنِـي أُمَـيَّـةَ وَالْهَـدَايَـا   إذا حُـبِـسَتْ مُضَـرَّجَـها الدِّمـاءُ[5]

---

(١) المصدر السابق ٣٤٦/١.

(٢) الجمهرة ٩٨٨/٢.

(٣) المفضليات ٣٥٢.

(٤) الأصمعيات ٢١٠.

(٥) المفضليات ١٧٤.

وجاءت أربع مرات في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين» ولشعراء مختلفين كما في قول الشاعر «سهم بن أسامة بن الحارث»:

كما أَرَّقتَ بالطَّفِّ مِنْ رَمْلِ عالجٍ أُمَيَّةُ بَعْدَ النَّوْمِ مِنْ أَهْلِ مَجْدَلِ[(١)]

وكما في قول «إياس بن سهم بن أسامة»:

ألا أَبْلِغَا عَنّي أُمَيَّةَ آيَةً فإياكَ لا تَسْتَهْدِ شَكْوَى وَأَجْمِلِ[(٢)]

وورد أيضًا عند «غاسل بن غزية» إذ يقول:

أَمِنْ أُمَيَّةَ لا طَيْفٌ أَلَمَّ بِنَا بجانِبِ الْفَرْعِ وَالأَعْراءُ قَدْ رَقَدُوا[(٣)]

وقال «أبو صخر الهذلي»:

دَعَائِمُ مِنْ أُمَيَّةَ راسياتٌ ثَبَتْنَ وَفَرْعُهُنَّ أَشَمُّ عَالِي[(٤)]

وفي البيت شاهدان آخران على المنع من الصرف، وهما «دعائم» صيغة منتهى الجموع، و«أشم» الوصفية والوزن.

وذكرها صاحب «الجمهرة» مرتين مرة لعبدالله بن رواحة في قوله:

وَرَهْطَ أَبِي أُمَيَّةَ قَدْ أَبَحْنَا وَأَوْسَ اللّٰهِ أَتْبَعْنَا ثَمُودَا[(٥)]

ومرة أخرى لعبيد الراعي إذ يقول:

وَرِثَتْ أُمَيَّةُ أَمْرَهَا فَدَعَتْ لَه مَنْ لم يَكُنْ غَمْرًا ولا مَجْهولًا[(٦)]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٥٢٢/٢.
(٢) شرح أشعار الهذليين ٥٢٦/٢.
(٣) المصدر السابق ٨٠٦/٢.
(٤) المصدر السابق ٩٦٣/٢.
(٥) جمهرة أشعار العرب ٦٢٥/٢.
(٦) المصدر السابق ٩٢٩/٢.

ومنها أيضًا كلمة «عُرْوة» التي ذكرت مرتين في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين» لأبي خراش إذ يقول:

حَمِدْتُ إِلٰهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذ نجا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[1]

و (عروة) هو أخو أبي خراش.

ويقول أيضًا:

تَقُولُ أَراهُ بَعْدَ عُرْوَةَ لاهِيًا وَذٰلِكَ رُزْءٌ لَوْ عَلِمتِ جَلِيلُ[2]

كما جاء ذكرها في الأصمعيات ضمن بيت لعباس بن مرداس يقول فيه:

مَعي ابْنَا ضُرَيْم دارعانِ كلاهما وَعُرْوَةُ لولاهُمْ لَقِيتُ الدَّهارسا[3]

ومن الكلمات الواردة أيضًا كلمة «نَضْلة» التي ذكرها عنترة في قوله:

وغادرت نضلةَ في معركٍ يجرُّ الأسنةَ كالمُحْتَطب[4]

وذُكرت مرتين في المفضليات ومرتين في الأصمعيات لشاعر واحد هو «الجميح الأسدي» فقد جاء في المفضليات قوله:

يَنْعَوْنَ نَضْلَةَ بِالرِّماحِ عَلَى جُرْدٍ تَكَدَّسُ مِشْيَةَ العُصْمِ[5]

وقوله أيضًا:

يا جارَ نَضْلَةَ قَدْ أَنَى لَكَ أَنْ تَسْعَى بجارِكَ في بَنِي هِدْمِ[6]

---

(١) شرح الهذليين ١٢٣٠/٣.
(٢) شرح الهذليين ١١٨٩/٣.
(٣) الأصمعيات ٢٠٦.
(٤) ديوان عنترة ١٧.
(٥) المفضليات ٣٦٧.
(٦) المفضليات ٣٦٦.

وذكر البيت نفسه في الأصمعيات وللشاعر نفسه[1].

مُـتَـنَـظِّـمِـيـنَ جِـوارَ نَـضْـلَـةَ يـا   شـاهَ الْوُجُـوهُ لِـذلِـك الـنَّـظْـمِ[2]

وجاء في «شرح أشعار الهذليين»:

أَعَـاذِلَ إِنَّ الـرُّزْءَ مِـثْـلُ ابْـنِ مـالِكٍ   زُهَيْرٍ وَأَمْثَالُ ابْنِ نَضْلَةَ واقِدِ[3]

وجاء فيه أن ابن نضلة: هو من هُذيل.

ومنها كلمة «قُضاعة» التي نلاحظ ورودها عند شعراء جاهليين كزهير بن أبي سلمى في قوله:

أُمُّكَ بَيْضاءُ مِنْ قُضاعَةَ في الـ   ـبَيْتِ الذي يَسْتَكِنُّ في طنبِهِ[4]

وفي البيت أيضًا كلمة «بيضاء» لوجود ألف التأنيث الممدودة مُنعت من الصرف.

وقال عنترة:

فإن يَكُ عزٌّ في قضاعةَ ثابتٌ   فإن لنا بر حرمانَ وأسقف[5]

وقال عمرو بن كلثوم في معلقته:

يَـكُـونُ ثِـفـالُهـا شَـرْقِـيَّ نَـجْـدٍ   ولُهْـوَتُـهـا قُـضـاعَـةَ أجـمـعـيـنـا[6]

---

(١) الأصمعيات ٢١٨.

(٢) الأصمعيات ٢١٨.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١/١٨٩.

(٤) ديوان زهير ٥٢.

(٥) ديوان عنترة ١٠٧.

(٦) الجمهرة ١/٣٦٥.

وقال الحارث بن حلزة:

أم عَلَيْنا جَرّى قُضاعَةَ أَمْ لَيْـ   ـسَ علينا مِمَّا جَنَوْا أنداءُ[1]

كما ذكرها صاحب المفضليات ضمن بيت للحصين بن الحمام المري:

يا أَخَوَيْنا مِنْ أبينا وأُمّنا   ذَروا موليينا مِنْ قُضاعَةَ يذهبا[2]

وبعد أن لاحظنا ورود كلمة «قضاعة» عند أربعة من الشعراء الجاهليين نرى أن كلمة «تِهامة» قد اقتصر ذكرها على عنترة في قوله:

سَقَيْتُهما دَمًا لَوْ كانَ يُسْقَىٰ   بِهِ جَبَلا تِهامَةَ أفاقا[3]

وعلى النابغة الذبياني حيث يقول:

هُمْ طَرَدُوا عَنْها بليّا، فأصبحت   بلي بوادٍ مِنْ تِهامَةَ غائر[4]

ووردت ثلاث مرات في «كتاب شرح أشعار الهذليين» مرة لأبي ذؤيب في قوله:

لِكُلِّ مَسِيلٍ مِنْ تِهامَةَ بَعْدَما   تَقَطَّعَ أَقْرانُ السَّحابِ عَجِيجُ[5]

ومرة للمعطّل الهُذَلي:

وَقَدْ دَخَلَ الشَّهْرُ الحرامُ وَخُلِّيَتْ   تِهامَةُ تَهْوِي بادِيًا لَهَواتُها[6]

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٤٨٢.

(٢) المفضليات ٣١٧.

(٣) ديوان عنترة ١١٥.

(٤) ديوان النابغة الذبياني ٦٧.

(٥) شرح أشعار الهذليين ١٣٢/١.

(٦) شرح أشعار الهذليين ٦٣٥/٢.

ومرة أخرى لأبي صخر الهذلي:

سَنَاالْوَجهِ لما استَقَلَّتْ عُروضُهُ وَأحْيا بِبَرْقٍ في تِهامَةَ واصِبِ[1]

وجاءت مرة في الجمهرة في بيت شعر للكميت يقول فيه:

فَلَمّا نفيتُمْ عَنْ تِهامَةَ كلَّها بُيوتًا هي الأَدْنَى إليكم نَسيبُها[2]

ومن الكلمات التي ورد ذكرها كلمة «فَزارة» التي جاءت في شعر «دريد بن الصمة»:

فلليَوْم سُمّيتُمْ فَزارَةُ فاصْبروا لِوَقْعِ القَنَا تَنْزونَ، نَزْوَ الجنادِبِ[3]

كما ذكرها عنترة في موضعين من ديوانه حيث يقول:

سَلِي فَزارَةَ عَنْ فِعْلي وَقَدْ نفرت في جَحْفَلٍ حافِلٍ كالعارضِ البطل[4]

ويقول في موضع آخر:

فدما بَدْرٍ عَلَيْكَ قَديمةٌ وبني فَزارَةَ قَصْدُها أَنْ تَفْعَلا[5]

ولم أجد عند غيرهما من شعراء الجاهلية المعروفين. ولكن ذكرها صاحب المفضليات ثلاث مرات ولثلاثة شعراء وهم «عوف بن الأحوص» حيث يقول:

يَا أَسْمَ أُخْتَ بَنِي فَزارَةَ إِنَّني غازٍ، وإِنَّ الْمَرْءَ غَيْرُ مُخَلَّدِ[6]

---

(١) شرح أشعار الشعراء الهذليين ٢/٩١٩.

(٢) الجمهرة ٢/٩٩٥.

(٣) الأصمعيات ١١٢.

(٤) ديوان عنترة ١٣٢.

(٥) ديوان عنترة ١٤١.

(٦) المفضليات ٣٦٤.

ولـ «عوف بن عطية» حيث يقول:

فَـكـادَتْ فَـزارَةُ تَـصْـلَىٰ بِـنَـا ... فَـأَوْلَىٰ فَـزارَةُ أَوْلَىٰ فَـزارًا[١]

وقالها الحصين بن الحمام:

بَني عَمِّنا الأَدْنَيْنِ مِنْهُم وَرَهْطَنا ... فَزارَةَ إذا رامَتْ بِنَا الحربُ مُعْظَمَا[٢]

ومنها أيضًا كلمة «كِنانة» التي كان ذكرها قليلًا، فقد أوردها صاحب «الجمهرة» مرة ضمن بيت لأمية بن أبي الصلت يقول فيه:

وَبُـدِّلَتِ الـمَـسـاكِـنُ مِـنْ إِيَّـادٍ ... كِنـانَـةُ بَعْـدَما كانـوا الْقَـطِينـا[٣]

كما أوردها صاحب المفضليات مرة في قول الشاعر «بشر بن أبي خازم»:

فَأَبْلِغْ إنْ عَرَضْتَ بِنَا رَسُولًا ... كِنَانَةَ قَوْمَنا في حَيْثُ صارُوا[٤]

وذكرت مرة في «الأصمعيات» في بيت للشاعر «أبي دواد» يقول فيه:

غَـيْـرَ ذَنْـبِ بَـنِـي كِـنَـانَـةَ أَنِّـي ... إِنْ أُفـارِقْ فَـإِنَّـنـي مِـجْـذَامُ[٥]

وجاءت كلمة «ربيعة» ممنوعة من الصرف عند شعراء الجاهلية حيث يقول النابغة الذبياني:

رَهْطُ ابْنِ كوزٍ محقبي أَدْراعُهُم ... فيهم وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حذار[٦]

---

(١) المفضليات ٤١٦.

(٢) المفضليات ٦٤.

(٣) جمهرة أشعار العرب ٢/٥١٤.

(٤) المفضليات ٣٤٣.

(٥) الأصمعيات ١٨٧.

(٦) ديوان النابغة الذبياني ٥٩.

ويقول عنترة:

وقتلتُ فارسَهم ربيعةَ عنوةً والهيدبانَ وجابرَ بنَ مهلهلِ[1]

ويقول طرفة بن العبد:

وَكُنّا علىٰ ذي حَوْزَةٍ مِنْ بلادِنا

رَبيعةُ فيمَنْ يَضْرِبُ الناسَ عَنْ عُرْض[2]

وجاءت مرتين في الأصمعيات لكل من «عمر بن حني التغلبي» ولـ«طريف العنبري» كما ذكرت مرة واحدة في المفضليات «لأبي ذؤيب» حيث يقول:

صَخِبُ الشوارِبِ لا يَزالُ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لآلِ أبي ربيعةَ[3] مُسْبَعُ

وقد ذكر هذا في «الجمهرة» منسوبًا للشاعر نفسه[4].

ومما جاء ذكره كلمة «جذيمة» التي ذكرها النابغة الذبياني مرة في شعره حين يقول:

وَبَنُو جُذَيْمَةَ حَيُّ صدقٍ سادةٌ غَلَبُوا على خَبْتٍ إلى تِعْشار[5]

ووردت ثلاث مرات في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين» لشعراء مختلفين منهم الأعلم (واسمه: حبيب بن عبدالله وهو أخو صخر الغي

---

(١) ديوان عنترة ١٣٥.

(٢) ديوان طرفة ١٤١.

(٣) المفضليات ٤٢٣.

(٤) انظر الجمهرة ٢/٦٧١.

(٥) ديوان النابغة ٦٠.

الهذلي ثم الخثعمي وأخو جذيمة: اسم رجل كان يطلبه وهو منهزم) يقول الأعلم:

يُـغْـرَى جَـذِيـمَـةُ وَالـرِّداءُ   كَـأَنَّـهُ بِـأَقَـبَّ قـارِبْ[1]

ومنهم «مالك بن الحارث» إذ يقول:

كَرِهْتُ بَنِي جَذِيمَةَ إذْ ثَرَوْنَا   قَفَا السَّلَفِينَ وَانْتَسَبُوا فَبَاحُوا[2]

ومنهم أيضًا «حذيفة بن أنس» في قوله:

وَقَدْ هَرَبَتْ مِنَّا مخافَةَ شَرِّنا   جَذِيمَةُ مِنْ ذاتِ الشُّباك فَمَرَّتِ[3]

كما ذكرت مرة في «جمهرة أشعار العرب» ضمن بيت شعر لأبي زبيد الطائي يقول فيه:

وَكُنَّا كنَدْمانَيْ جَذيمةَ حقْبةً   مِنَ الدهرِ حتى قيلَ لَنْ يَتَصَدَّعا[4]

فبينما نسب هذا البيت في الجمهرة لأبي زبيد الطائي، نرى أنه قد نُسب في المفضليات لمتمم بن نويرة[5].

ومن الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كلمة «معاوية» إلا أنها قليلة الورود فهي لم ترد إلا مرتين في «شرح أشعار الهذليين» مرة لأبي العيال إذ يقول:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٣١٣/١.
(٢) شرح أشعار الهذليين ٢٣٩/١.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٥٥/٢.
(٤) الجمهرة ٧٤٩/٢.
(٥) انظر المفضليات.

أَبْـلِغْ مُـعـاوِيَـةَ بْـنَ صَـخْـرٍ آيَـةً   يَهْوِي إِلَيْهِ بِها البَرِيدُ الأَعْجَلُ[1]

ومرة أخرى لـ «لائح بن مرة» حيث يقول:

عَـلَيْكَ بَنِي مُعـاوِيَةَ بْنِ صَـخْـرٍ   فَـأَنْـتَ بِعَـرْعَـرٍ وَهُـمُ بِـضِـيـمِ[2]

وذكرت مرة أخرى في الأصمعيات ضمن بيت شعر لـ«حجل بن نضلة» يقول فيه:

أَبْـلِغْ مُـعـاوِيَـةَ الـمُـمَـزِّقَ آيَـةً   عَنِّي، فلستُ كَبَعْضِ ما يَتَقَوَّلُ[3]

ومن الأعلام أيضًا «خُزَيْمة» التي ورد ذكرها عند «أمية بن أبي الصلت»:

وإنّي لأشْقَى الناسِ إن كنتُ غارِمًا   لعاقبةِ قَتْلى خُزَيْمَةَ والخُضْرِ[4]

وقد وردت مرتين في الجمهرة منسوبة لجرير:

راحَتْ خُزَيْـمَـةُ بالجِيَـادِ كَأَنَّـها   عِقْبانُ عـاديةٍ يَصِـدْنَ صِـلالا[5]

وقال أيضًا:

قُدْنا خُـزَيْـمَـةَ قد علـمتُـم عُـنْـوَةً   وَشَتا الهُذَيْلُ يمارِسُ الأَغْلالا[6]

كما ورد كذرها ثلاث مرات في «المفضليات» مرة للكلحبة العرني (واسمه هبيرة بين عبد مناف) إذ يقول:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٤٣٣/١.
(٢) شرح أشعار الشعراء الهذليين ٦٦٧/٢.
(٣) الأصمعيات ١٣٩.
(٤) الجمهرة ٥٢١/٢.
(٥) الجمهرة ٨٩٦/٢.
(٦) الجمهرة ٨٩٧/٢.

فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ العَرادةِ ظَلْعُها   وقد جَعَلَتْني مِنْ خُزَيْمَةَ إِصْبَعَا[1]

وذكرت أيضًا ضمن بيت لبشر بن أبي خازم يقول فيه:

أَثَافِي من خُزَيْمَةَ راسياتٍ   لنا حِلُّ المناقِبِ وَالحَرامُ[2]

وجاءت أيضًا للشاعر نفسه وفي المصدر نفسه إذ يقول:

أَبَى لِبَنِي خُزَيْمَةَ أَنَّ فِيهم   قديمُ المجدِ والحَسَبُ النُّضارُ[3]

وذكرت مرة أخرى في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» في بيت منسوب لعمر بن هميل:

خُزَيْمَةُ عَمُّنا وأبي هُذَيْلٌ   وكُلُّهُمْ إلى عزٍّ وَلِيتُ[4]

ووردت كذلك كلمة «رَواحة» الدالة على عَلَم وكما جاء في شرح ديوان زهير أنه من عبس[5]. وهي قليلة الورود وخاصة عند شعراء الجاهلية المشهورين فلم أجدها إلا مرة واحدة في ديوان زهير بن أبي سلمى حيث يقول:

سوى أنّ حيا مِنْ رَواحَةَ أَقْبَلوا   وكانوا قديمًا يَتَّقُونَ المخازيا[6]

وجاءت مرتين في «المفضليات» ومرتين في «الأصمعيات»، أما في «المفضليات» فقد ذُكرت ضمن بيت للحرث بن ظالم يقول فيه:

---

(١) المفضليات ٣٢.

(٢) نفس المصدر ٣٣٧.

(٣) نفس المصدر ٣٤٢.

(٤) الهذليين ٢/٨٢٢.

(٥) انظر ديوان زهير ٢٩٠.

(٦) انظر ديوان زهير ٢٩٠.

وَحَشَّ رَواحَةُ القُرَشِيُّ رَحْلِي بِناقَتِهِ وَلَم يَنظُرْ ثَوَابَا[1]

وذكرها كذلك «الجميح الأسدي» بقوله:

وَبَنُو رَواحَةَ يَنظُرونَ إذا نَظَرَ النَدِيُّ بآنُفٍ خُثُمِ[2]

وأما في «الأصمعيات» فقد ذكر البيت نفسه هو «وبنو رواحة إلخ» والشاعر نفسه[3] «الجميح الأسدي» كما أنها وردت في بيت آخر لـ«زبان ابن سيار» حيث يقول:

فَإنْ تَسألُوا عنا فوارسَ دارمٍ يُنبئك عنها مِنْ رَواحةَ عالمُ[4]

كما جاء ذكرها في المفضليات:

فإن تسألوا عنها فوارسَ داحسٍ ينبئك عنها من رواحةَ عالمُ[5]

ومن الكلمات التي وردت قليلًا في الشعر العربي «بُهتة» وهي علم على شخص وقد ذكرها النابغة في شعره مرة حين يقول:

لولا بنو عوفِ بنِ بُهثةَ أصبَحَتْ بالنعفِ أُمُّ بني أبيك عقيمَا[6]

ووردت مرتين في «الأصمعيات» ولشاعر واحد هو «المتلمّس» وذلك بقوله:

أمنتفلًا من نصر بُهثةَ خِلْتَني ألا إنّني منهم وإنْ كنتُ أَيْنما[7]

(١) المفضليات ٣١٥.
(٢) المفضليات ٣٦٧.
(٣) الأصمعيات ٢١٨.
(٤) الأصمعيات ٢١١.
(٥) المفضليات ٣٥٤.
(٦) ديوان النابغة الذبياني ١٠٨.
(٧) الأصمعيات ٢٤٥.

وبقوله أيضًا:

أرى عُصَمًا في نصر بُهْثَةَ دائِبًا   وتعذُلُني في نصر زيدٍ فبئسَ ما[1]

ومما أورد قليلًا كلمتا «عميرة وعمرة» كما في الأبيات التالية:

سائلْ عَميرةَ حيثُ حَلّت جمعها   عند الحروب بأيِّ حيٍّ تُلْحَق[2]

وقال ربيعة بن مقروم الضبي:

ومعنٍ ومن حيَّيْ جَدِيلَةَ غادرتْ   عَميرةَ والصَّلْخَمَ يَكْبُو مُلَحَّبا[3]

وقد جاء ذكر هذا البيت للشاعر نفسه في الأصمعيات[4].

وقال «قيس بن الخطيم» كما ورد في «الجمهرة»:

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كاطِّرادِ المذاهبِ   لعَمْرَةَ وَحْشًا غيرَ موقفِ راكبِ[5]

وجاء في «المفضليات» في بيت لثعلبة بن صعير بن خزاعي وهو شاعر جاهلي قديم يقول فيه:

هل عند عمرةَ من بتات مسافر   ذي حاجة مُتَرَوِّحٍ أو باكر[6]

ومما ذكر قليلًا كلمة «خُزاعة» التي وردت مرتين في كتاب «شرح أشعار الهذليين» كما هو في البيت التالي المنسوب لأم عمرو امرأة خذام الخزاعي:

---

(١) الأصمعيات ٢٤٦.
(٢) ديوان عنترة ١١١.
(٣) المفضليات ٣٧٨.
(٤) الأصمعيات ٢٢٥.
(٥) الجمهرة ٢/٦٣٣.
(٦) المفضليات ١٢٨.

فإن سَبَقَتْ عُلْيا هذيلٍ بِذَحْلها خُزاعةَ أو فاتَتْ فكيفَ اعتذارُها[1]

وكما في قول «عمرو بن هميل»:

قَتَلْنا بِقَتْلانا خُزاعَةَ كُلَّها وَبَكْرًا ففي الفريقين نَغْتَلي[2]

ومن الكلمات التي وردت قليلًا كلمة «غَزيّة» التي جاءت عند «دريد بن الصمة» بقوله:

وَهَلْ أنا إلّا مِنْ غَزِيّةَ إنْ غَوَتْ غويتُ وإن تَرْشُدْ غَزِيةُ أَرْشُدِ[3]

وقد ذكر البيت نفسه في «الأصمعيات» وللشاعر نفسه مع تغيير بسيط وهو أنه جعل «ما» بدلًا من «هل» في قوله: «وما أنا إلا من غزية». و«غزية» هو أحد أجداد الشاعر.

وهناك كلمات وردت بصور مفردة بل إنها اقتصر ذكرها على بيت واحد، وذلك مثل «سُواءة» التي ذكرها النابغة الذبياني حين يقول:

وبنو سُواءة زائروك بوفْدِهم جيشًا يقودُهم أبو المظفارِ[4]

ومثل «خناعة، وذؤيبة» كما في قول «معقل بن خويفلد».

فِدىً لِبَنِي خُناعَةَ يَوْمَ لاقَوْا ذُؤَيْبَةَ مَا أراحَ ومَا أسامَا[5]

وأيضًا كلمة «زُلَيفة» التي تدل على حي من هذيل. وقد ذكرها أبو جندب:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٣٩٦/١.

(٢) شرح أشعار الهذليين ٨١٦/٢.

(٣) الجمهرة ٥٨٤/٢.

(٤) ديوان النابغة ٦٠.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٣٩٤/١.

مَـنْ مُـبْـلِغٌ مَـلائِكـي حُـبْـشِـيًّـا أخـا بَـنِـي زُلَـيْـفَـةَ الـصُّـبْـحِـيَّـا[1]

ومنها كلمة «شِعارة» التي هي لقب لصخر الغي وقد جاءت في بيت شعر لأبي المثلم:

أَنَـسْـلَ بَـنِـي شِـعـارَةَ مَـنْ لِصَـخْـرٍ فـإنّـي عَـنْ تَـقَـفُّـرِكـم مَـكـيـثُ[2]

ومن هذه الكلمات القليلة الورود كلمة «صِرْمة» كما في قول «أبي شهاب المازني»:

فَـذلِكَ إذ نـال ابـنَ صِـرْمَـةَ بِنُعْمَى فَلَوْ أنّ ابنَ صِرْمَةَ شاكِرُ[3]

وكذلك كلمة «بَعْجة» التي هي قبيلة من هذيل، وقد جاءت في قول «أبي ذؤيب»:

أُصِيْبَتْ بِقَتْلى آلِ عمرٍو وَنَوْفَلٍ وَبَعْجَةَ فاختَلَّتْ وراثَ رُجوعُها[4]

ومنها كلمة «أُسامة» التي ذكرها «أبو جندب» بقوله:

أَيْـنَ الـفـتـى أُسـامـةُ بـنُ لُعْـطٍ هَـلَّا تَـقـومُ أَنـت أَوْ ذو الإِبْـط[5]

ومثلها كلمة «واثلة» وقد ذكرها «أبو جندب» أيضًا بقوله:

تُـلاقُـوا مِـثْـلَ مـا لَقِـيَـتْ ثَـقِـيـفٌ وَوائِلَةُ بـنُ دُهْـمـانَ بـنِ نَـصْـرِ[6]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٣٥٠/١.
(٢) شرح أشعار الهذليين ٢٦٣/١.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٦٩٧/٢.
(٤) شرح أشعار الهذليين ٢٢٥/١.
(٥) المصدر السابق ٣٦٦/١.
(٦) المصدر السابق ٣٦٩/١، ٦٨٣/٢. شاهد على وائلة لعبد مناف من ربع.

وهنا ملاحظة لا بد من ذكرها ألا وهي أن الأسماء التي ذكرت أخيرًا وهي «خناعة، ذؤيبة، زليفة، شعارة، صرمة، بعجة، أسامة، وائلة» قد كان مصدرها واحدًا وهو كتاب «شرح أشعار الهذليين» أي أنها من - هذيل - وبطونها المختلفة. ونلاحظ أيضًا أن أكثر ورودها من شاعر معيّن هو «أبو جندب» الذي ذكر من هذه الأسماء ثلاثة.

ووردت كلمات قليلة ومتفرقة عند الشعراء الجاهليين المعروفين من مثل «زهير بن أبي سلمى» حيث ذكر كلمة «حُذيفة» في قوله:

حُـذيـفـةُ تـيـمـيـة وبـدرٌ كـلاهـمـا　　إلى باذخٍ يعلو على مَنْ يُطاوِلُه[1]

ومثلها «كَبْشة» التي ذكرها امرؤ القيس حين قال:

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد عَلِمتْ مكانَهُ　　وأبـو يـزيـدِ وَرَهْـطُـهُ أَعْـمـامـي[2]

ومنها «علقمة» التي جاء ذكرها عند «عمرو بن كلثوم» في قوله:

وَرِثْـنـا مَـجْـدَ عَـلْـقَـمـةَ بْـنِ سَـيْـفٍ　　أَبَاحَ لَنَا حُصُونَ الـمَـجْـدِ دِينَـا[3]

و«علقمة» كما في «الجمهرة» هو ابن سيف بن شرحبيل بن معير إلى ابن تغلب.

ووردت كذلك «حَنِيفة» «عند الحارث بن حِلّزة» إذ يقول:

أم عَـلَـيْـنـا جَـرّى حَـنـيـفَـةَ أَوْ مـا　　جَـمَّـعَـتْ مـن مُـحـارِبٍ غَـبْـراءُ[4]

---

(١) ديوان زهير ١٤٣.　　(٢) ديوان أمرئ القيس ١٢٨.

(٣) جمهرة أشعار العرب ١/٣٥٥.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال ٤٨٠. انظر المفضليات ٤١٥.

وفيه شاهد آخر على المنع من الصرف وهو قوله «غبراء» لوجود ألف التأنيث الممدودة. ومنها أيضًا كلمة «سلامة» كما في قول «عمرو بن معد يكرب»:

وَأَجْـرَدَ مُـطَّـرِدًا كـالـرِّشـاءِ وَسَـيْـفَ سـلامـةَ ذي فـائِشِ[1]

وقد ورد عند «طرفة بن العبد» ثلاث كلمات، وهي: «وَرْدة» كما في وقله:

ما يـنـظـرون بـمـن وردةَ فـيـكـم صَفُر البنون وَرَهْطُ وَرْدةَ غُيَّبُ[2]

وكذلك «عُبيدة» كما في قوله:

ولـقـد هَـمَـمْـتُ بـذاك إذ حُـبِـسـت وأُمِـرَّ دون عـبـيـدةَ الـوذم[3]

ومنها أيضًا «قتادة» كما قوله:

أبـلـغ قـتـادةَ غـيـرَ سـائـلةٍ مِنْه الثّوابَ وَعَاجِلَ الشكم[4]

ومما مرّ نرى أن الكلمات السابقة وهي «حذيفة - كبشة - علقمة - حنيفة - سلامة - وردة» قد جاءت عند شعراء جاهليين معروفين.

وهناك أعلام أخرى وردت لكنها قليلة الورود، في جمهرة أشعار

---

(١) الأصمعيات ١٧٧.

(٢) ديوان طرفة ١٠٢.

(٣) ديوان طرفة ١٠١.

(٤) ديوان طرفة ٩٢.

العرب بالإضافة لما سبق ذكره الكلمات التالية زلينة[1] - نجيدة[2] - ساعدة[3] - وخمس في المفضليات وهي «دارة» التي ذكرها «مزرد بن ضرار الذبياني» بقوله:

فيالَهَفَى أَنْ لا تكونَ تعلّقتْ   بأسبابِ حبلٍ لابن دارة ماجدِ[4]

و«حية» التي وردت عند «ثعلبة بن صُعير» إذ يقول:

تُضحِي إذا دقّ المطِيُّ كَأنها   فَدَنُ ابنِ حَيّةَ شادَهُ بالآجُرِ[5]

ومنها كلمة «عُمارة» وهي اسم لابن زياد العبسي ذكرها زربيعة بن مقروم» بقوله:

تَركْنا عُمارةَ بينَ الرِّماحِ   عُمارةَ عَبْسٍ نَزيفًا كَليما[6]

وكذٰلِك «مامة» وهو كما جاء في شرح المفضليات: أحد أجواد العرب في الجاهلية ابن أم دؤاد»[7] وقد ذكرها «الأسود بن يعفر النهشلي» بقوله:

أَرْضًا تَخَيَّرَها لِدارِ أبيهِمْ   كَعْبُ بنُ مامَةَ وابنُ أُمِّ دُؤادِ[8]

---

(١) انظر الجمهرة ٢/٨٥٤.
(٢) انظر الجمهرة ٢/٩٢٠.
(٣) الجمهرة ٢/٦٢٤.
(٤) المفضليات ٧٩.
(٥) المفضليات ١٢٩.
(٦) المفضليات ١٨٤.
(٧) المفضليات ٢١٧.
(٨) المصدر السابق ٢١٧.

ومنها «زنيبة» حيث أوردها «متمم بن نويرة وهو صحابي» بقوله:

صَرَمَتْ زُنَيْبَةُ حَبْلَ مَنْ لا يَقْطَعُ حَبْلَ الخليلِ وَلَلأمانَةُ تَفْجَعُ[1]

وهناك سبع كلمات متفرقة وردت في «الأصمعيات» منعت من الصرف للعلة ذاتها وهي العلمية والتأنيث لأنها أعلام مذكرة مختومة بتاء التأنيث، وهي: «خطمة» التي جاءت في قول «قيس بن الخطيم»:

أَبلِغْ بني جَحْجَبى وَقَوْمَهُمُ خَطْمَةَ أَنَّا وَراءَهُم أُنُفُ[2]

و«عُلْبة» كما في قول «أوس بن غلفاء»:

وَهَلّا إِذْ رَأَيْتَ أبا مُعاذٍ وَعُلْبَةَ كنتَ فيها ذا انْتِقامِ[3]

و«حَزْزة» كما في قول «سبيع بن الخطيم»:

فاقْنَيْ حَياءَكِ إن رَبَّكِ هَمُّهُ في بينِ حَزْرَةَ والثويرِ طَفِيفُ[4]

ومنها كذلك «قتيبة» في قول «سهم بن حنظلة»:

إذا قُتَيْبَةُ مَدَّتْني حوالِبُها بالذُّهم تَسْمَعُ في حافاتها لَجَبَا[5]

وجاءت كلمة «مجدعة» ممنوعة من الصرف كما في قول «سعدى بنت الشمردل»:

جادَ ابْنُ مَجْدَعَةَ الكَمِيُّ بنفسِهِ ولقَدْ يَرَى أَنَّ المَكَرَّ لَأَشْنَعُ[6]

---

(١) المصدر السابق ٤٨.

(٢) الأصمعيات ١٩٨.

(٣) اتلأصمعيات ٢٣٤.

(٤) الأصمعيات ٢٢٢.

(٥) الأصمعيات ٥٦.

(٦) الأصمعيات ١٠٢.

وفي البيت شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «أشنع» للوصفية ووزن الفعل.

ومما جاء في الأصمعيات أيضًا «قُرّة» كما في قول «العباس بن مرداس»:

وَقُـرَّةُ يَـحْـمِـيـهِـمْ إذا مـا تَـبَـدَّدُوا ... ويَطْعنُهم شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فارِسا[1]

وكذلك كلمة «شجنة» حيث ذكرها «سنان بن أبي حارثة» بقوله:

مِـنَّـا بِـشَـجْـنَـةَ والـذِّبـابُ فـوارسٌ ... وَعُـتـائـدٍ مثلُ الـسـوادِ الـمـظـلـمِ[2]

وفي هذا البيت صرف الشاعر «فوارس، وعتائد» للضرورة الشعرية.

ومن الأعلام المذكرة المختومة بالتاء «بيشة» التي وردت مرة في «جمرهة أشعار العرب» ضمن بيت شعر «للبيد» قال فيه:

حُـفِـزَتْ وَزايَـلـهـا الـسَّـرابُ كـأنـهـا ... أجزاعُ بيشَةَ أَثْـلُـهـا وَرِضـامُـهـا[3]

ووردت مرة كذلك في «المفضليات» للحرثِ بن ظالم:

وَحَـلَّ الـنَّـعْـفَ مـن قَـنَـوَيْـنِ أَهْـلـي ... وَحَـلَّـتْ رَوْضَ بـيـشَـةَ فَـالـرُّبـابـا[4]

وجاء في المفضليات أيضًا خمس كلمات أخرى من نفس الصنف وهي «حنيفة» وهناك في الحقيقة أسماء كثيرة التي هي أعلام مذكرة مختومة بالتاء، وقد ورد ذكرها في كتب الشعر وعند شعراء معقدين،

(١) الأصمعيات ٢٠٦.

(٢) المصدر السابق ٢٠٨.

(٣) الجمهرة ١/٢٩٥.

(٤) المفضليات ٣١٤

وقد يطول بنا المقال إذا ذكرنا لكل واحدة بيتًا، ولذلك سأسردها وأبين الصفحة التي يوجد فيها بيت الشعر وذلك من مثل «حنانة» التي ذكرها طرفة بن العبد في ديوانه[١].

وجاء في الأصمعيات ذكر كلمتين هما «قدامة[٢] ومنولة[٣]» وجاء في المفضليات خمس كلمات هي «جعدة[٤]، وخفاجة[٥]، ضبعة[٦]، جفنة[٧]، صنبة[٨]، غمرة [٩]».

وجاء في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين سبع عشرة كلمة وهي «نفاثة[١٠]، زهرة[١١]، غزية[١٢]، بجلة[١٣]، ذرة[١٤]، مدركة[١٥]، سحفة[١٦]، سنة[١٧]، قضالة[١٨]، ساعدة[١٩]، عاصية[٢٠]، خياعة[٢١]، أيلة[٢٢]، أثلة[٢٣]، حلية[٢٤]، أثيلة[٢٥]، تبالة[٢٦].

كما ورد في «جمهرة أشعار العرب» كلمة «ساسة» ضمن بيت شعر للكميت يقول فيه:

---

(١) ديوان طرفة بن العبد ١٤٣.
(٢) الأصمعيات ٢١٤.
(٣) الأصمعيات ٢١٠.
(٤) المفضليات ٢٧٦.
(٥) المفضليات ٣٣١.
(٦) المفضليات ٢٣٩.
(٧) المفضليات ١٦٧.
(٨) شرح الهذليين ٣٦٥/١ و١٢٤٠/٣.
(٩) شرح الهذليين ٤٢٥/١.
(١٠) شرح الهذليين ٥٦٦/٢.
(١١) شرح الهطليين ٥٦٨/٢.
(١٢) شرح الهذليين ٦٢٣/٢
(١٣) شرح الهذليين ٦٢٦/٢.
(١٤) شرح الهذليين ٧٣٠/٢.
(١٥) شرح الهذليين ٧٥٤/٢.
(١٦) شرح الهذليين ٧٩٣/٢.
(١٧) شرح الهذليين ٢٩٢/٢.
(١٨) شرح الهذليين ٨٦٦/٢، ٨٦٩/٢.
(١٩) شرح الهذليين ٨٦٩/٢.
(٢٠) شرح الهذليين ٨٧٠/٢.
(٢١) شرح الهطليين ٨٩٩/٢.
(٢٢) شرح الهذليين ١٢٢٢/٢.
(٢٣) شرح الهذليين ١٢٨٢/٢.
(٢٤) شرح الهذليين ١٢٩٨/٣.
(٢٥) الجمهرة ٩٩١/٢.
(٢٦) الأصمعيات ١٩٨.

لـتَـتْـركـنـا قُـرْبَـى لـؤي بـن غـالـب   كَسَامةَ إذْ أَوْدَتْ وَأَوْدَى عَتِيبُها[1]

ومما يجدر ذكره هنا هو أن كلمة «أثلة» و«أثيلة» قد أتتا علمين لمؤنثين كما ورد في بيت «القيس بن الخطيم» قال فيه:

بَـلْ لَيْـتَ أهـلي وَأَهْـلَ أَثْـلَةَ فـي   دارٍ قريـبٍ من حيـثُ يُـخْـتَـلَفُ[2]

فأثلة: هو اسم صاحبته.

كذلك جاءت «أثيلة» علمًا على امرأة كما في قول «أبي صخر الهذلي»:

قـالَتْ أُثَيْـلَةُ قَـدْ تَـنْـقـصَّـكَ الْبِـلَى   وَنُكِسَتْ في أطمارِ أَشْعَثَ ناحِلِ[3]

وفيه شاهد آخر هو «أشعث» حيث منع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

ج - الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث:

وردت أعلام كثيرة من هذا الصنف في الشعر العربي وذلك مثل كلمة «أمامة» التي ذكرها النابغة الذبياني حين يقول:

وَدِّعَ أُمـامَـةَ والـتـوديـعُ تـعـذيـرُ   وما ودّاعُك من قفَّتْ به الـميرُ[4]

وذكرها كذلك عمرو بن معد يكرب بقوله:

---

(١) الجمهرة ٩٩١/٢.

(٢) الأصمعيات/١٩٨.

(٣) شرح الهذليين ٩٢٨/٢

(٤) ديوان النابغة الذبياني ٧١.

وقد عَجَبتْ أمامةُ أنْ رَأتني تفرّع لِمّتي شيبٌ فظيعُ[1]

كما ذكرها طرفة بن العبد حين قال:

دعي دعوةً إذ تنكت النبلُ صَدْرَهُ أمامةَ واستعدي هناك مباشِرًا[2]

وقد وردت ثلاث مرات في «المفضلياتو فقد جاءت عند الشاعر (منقذ بن الطماح أحد فرسان الجاهلية يوم جبلة وبه قتل، وكان من فرسان بني أسد المعدودين) بقوله:

أمْسَتْ أُمامَةُ صُمْتًا ما تُكلِّمنا مجنونةٌ أم أحَسَّتْ أهْلَ خَرّوبِ[3]

وجاءت أيضًا عند الشاعر (بشارة بن عمرو، وهو خال زهير بن أبي سلمى وُلِدَ مُقْعَدًا ولا ولد له) حيث يقول:

هَجَرْتَ أمامةَ هجرًا طويلًا وَحَمَّلكَ النَّأيُ عِبئًا ثَقيلا[4]

كما ذكرها «معاوية بن مالك» في شعره إذ يقول:

طَرَقَتْ أمامةُ والمَزارُ بعيدُ وَهْنًا وَأصْحابُ الرِّمالِ هُجُودُ[5]

وقد ذكر هذا البيت للشاعر نفسه في الأصمعيات[6].

بينما ورد ذكرها مرتين في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» مرة لعروة بن مرة بقوله:

---

(١) الأصمعيات ١٧٤.

(٢) ديوان طرفة ١٣٦.

(٣) المفضليات ٣٤.

(٤) المفضليات ٥٥.

(٥) المفضليات ٣٥٥.

(٦) الأصمعيات ٢١٢.

وقـال أبـو أمـامَـةَ يـا لَبَـكْـرِ فَـقُلْتُ ومَرْخَةٍ دَعْوىَ كبيرُ[1]

ويجوز أن يكون المسمى بأمامة مذكرًا في هذا البيت إذ اعتاد العرب على الكنية بالأبناء.

كما جاء ذكرها في الكتاب نفسه كذلك لشاعر يسمى (الجموح أخو بني ظفر وأبو يسر) إذ يقول:

قـالـت أُمـامَـةُ لـمـا جِـئْـتُ آيِبَـهـا هَلَّا رَمَيْتَ بباقي الأَسْهُمِ السُّودِ[2]

ومن هذه الأعلام المؤنثة لفظًا ومعنى «مارية» التي ذكرها «الحارث بن حلزة» بقوله:

وإلـى ابـنِ مـاريـةَ الـجـوادِ وَهَـلْ شَرْوَى أبي حَسَّانَ في الأُنْسِ[3]

مارية: أم قيس ممدوحة، مارية بنت سيار.

وفي البيت شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «حسان» للعلمية وزيادة الألف والنون كما أوردها «حسان بن ثابت» بقوله:

أَبْـنـاءُ جَـفْـنـةَ حَـوْلَ قَـبْـرِ أبـيـهـم عمرو بن مارية الكريم المُفْضِلِ[4]

وفيه شاهد هو «جفنة» منع من الصرف للعلة نفسها وهي العلمية والتأنيث، وهناك كلمة «خولة» التي ذكرها طرفة بن العبد في شعره مرات قليلة إذ يقول:

---

(١) شرح الهذليين ٢/٦٦٤.

(٢) شرح الهذليين ٢/٨٧١.

(٣) المفضليات ١٣٣.

(٤) جمهرة أشعار العرب ١/٨٠.

لِخَوْلَةَ أطلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تلوحُ كباقي الوَشْمه في ظاهرِ اليدِ[1]

وقد ذكر هذا البيت لطرفة أيضًا في الجمهرة[2].

ويقول أيضًا:

إذا قلت هل يسلو اللبانةَ عاشقٌ تُمَرّ شؤون الحبِ من خولةَ الأول[3]

ولم يذكرها غيره من شعراء الجاهلية المعروفين فيما وقفت عليه من شعرهم.

كما ورد ذكر هذه الكلمة في «المفضليات» ثلاث مرات ولثلاثة شعراء إذ يقول «المرار بن منقذ»:

عَجَبٌ خَوْلَةُ إِذْ تُنْكِرُني أَمْ رَأَتْ خولةُ شيخًا قد كَبِرْ[4]

وأوردها كذلك «عبدة بن الطبيب» بقوله:

هَلْ حَبْلُ خَوْلَةَ بعدَ الهجرِ مَوْصولُ أَمْ أنتَ عنها بعيدُ الدّارِ مشغولُ[5]

ويقول آخر وهو «عوف بن الأحوص»:

لخولةَ إِذْ هُمُ مَغْنًى، وأهلي وأَهْلُكِ ساكِنونَ معًا رِئاءُ[6]

ونظير «خولة» في ورودها «خويلة» وهو تصغير لخولة فقد ذكرت

---

(١) ديوان طرفة: شرح الأعلم الشنتمري ص ٥.

(٢) الجمهرة ١/٣٧٥.

(٣) ديوان طرفة ٨٧ وانظر من ديوانه ٨٥.

(٤) المفضليات ٨٢.

(٥) المفضليات ١٣٥.

(٦) المفضليات ١٧٣.

مرتين في المفضليات إذ أوردها «عبدة بن الطبيب» وهو نفس الشاعر الذي استشهدنا بشعره في ذكر «خولة» فهو يقول:

حَـلَّتْ خُـوَيْـلَةُ فـي دارِ مُـجـاوِرَةً أَهْلَ المدائنِ فيها الدِّيكُ والفيلُ[1]

ووردت أيضًا في بيت للمرقش الأكبر إذ يقول:

سَـفَـهًـا تـذَكُّـرُهُ خُـوَيْـلَةَ بـعـدمـا حالَتْ قُرى نجرانَ دونَ لقائِها[2]

وفيه شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «نجران» للعلمية وزيادة الألف والنون.

منها كلمة «أميمة» التي وردت عند جمع من شعراء الجاهلية لآمرئ القيس إذ يقول:

أدامـت عـلـى مـا بَـيْـنَـنـا مـن مَـوَدَّةٍ أُمَيْمَةُ أم صارتْ لقولِ المخبِّبِ[3]

وكزهير بن أبي سلمى في قوله:

شـطـتْ أمـيـمـةُ بـعـدمـا صـقـبـتْ ونأتْ وما فَنِي الجنابُ فيذهبُ[4]

وكالشنفرى الأزدي (شاعر جاهلي من بني الحرث بن ربيعة وهو ابن أخت تأبط شرًا) فهو يقول:

فـواكَـبِـدًا عـلـى أُمَـيْـمَـةَ بـعـدَمـا طَمِعْتُ، فَهَبْها نِعْمَةَ العيشِ زَلَّتِ[5]

---

(١) المفضليات ١٣٥.

(٢) المفضليات ٢٣٤.

(٣) ديوان آمرئ القيس ٤٢.

(٤) ديوان زهير ٣٦٩.

(٥) المفضليات ١٠٨.

وممن ذكر هذا الاسم في شعره «أبو ذؤيب» واسمه خويلد بن خالد بن محرث وهلك أبو ذؤيب في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه إذ يقول:

قالتْ أُمَيْمَةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِبًا   منذُ ابْتُذِلْتَ ومثلُ مالِكَ يَنْفَعُ[(١)]

وقد جاء ذكر هذا البيت وللشاعر نفسه بالإضافة لهذا المصدر في مصدرين آخرين هما «شرح أشعار الهذليين»[(٢)]، و«المفضليات»[(٣)]، دون أي تغيير، ومن المصادر التي وردت فيها هذه الكلمة «شرح أشعار الشعراء الهذليين» فبالإضافة لبيت أبي ذؤيب، فقد ذكرت أربع مرات أخرى ولشعراء مختلفين من مثل «أبي المثلم الخناعي» إذ يقول:

عَـذِيـرَ أُمَـيْـمَـةَ بـالْمَـرْفِـضِ   كذي هِمَّةِ النفسِ لا تَنقَضِي[(٤)]

ومثل «معذل بن خويلد» إذ يقول:

لَعَـمْـرُ أَبـي أُمَـيْـمَـةَ لا أُوالـي   خزاعةَ مِثْلَ ما والى حَبيبُ[(٥)]

ووردت أيضًا عند «الفهري» بقوله:

أَبْلِغْ أُمَيْمَةَ والخطوبُ كَثِيرةٌ   أُمَّ الوليدَ فإنَّني لَمْ أُقْتَلِ[(٦)]

---

(١) الجمهرة ٢/٦٦٦.
(٢) الهذليين ١/٥.
(٣) المفضليات ٤٢١.
(٤) شرح الهذليين ١/٣٠٥.
(٥) شرح الهذليين ١/٣٩٩.
(٦) شرح الهذليين ٢/٨٠٩.

وقال «أبو خراش»:

لَعَمْرِي لَقَدْ راعَتْ أُمَيْمَةَ طَلْعَتي وَإِنَّ ثـوائـي عِـنْـدَهـا لَقـلـيـلُ[1]

ومن الأعلام المؤنثة «مية» التي ذكرها «النابغة الذبياني» مرتين إذ يقول:

يـا دارَ مـيَّـةَ بـالـعـلـيـاءِ فـالـسـنـدِ أقوتْ وَطال عليها سالفُ الأبدِ[2]

وقال أيضًا:

أَمِـنْ آلِ مَـيَّـةَ رائـحٌ أو مُـغْـتَـدِ عـجـلانَ ذا زادٍ وَغَـيْـرَ مُـزَوَّدِ[3]

وورد البيت نفسه في «الجمهرة»[4].

كما ذكرها ذو الرمة بقوله:

وَقَـفْـتُ عـلى رَبْـعٍ لِمَـيَّـةَ نـاقـتـي فما زِلْتُ أَبْكي عِنْدَهُ وَأُخاطِبُه[5]

وقال أيضًا في موضع آخر:

دارٌ لـمـيَّـةَ إذ مَـيّ تُـسـاعِـفُـنـا ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[6]

كما ورد في «الجمهرة» لشاعر آخر وهو «المتلمس» (واسمه جرير بن عبد العزى نسبه بمعد بن عدنان) إذ يقول:

---

(١) شرح الهذليين ١١٨٩/٣.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٣٠.

(٣) ديوان النابغة الذبياني ٣٨.

(٤) الجمهرة ٧٨/١.

(٥) الجمهرة ١٢٥/١.

(٦) المصدر السابق ٩٣٥/٢.

كم دونَ ميَّةَ من مُسْتَعْمَلٍ قَذَفٍ   ومِنْ فَلاةٍ بها تُستودَعُ العِيسُ[1]

ومما ذكر قليلًا كلمة «خليدة» حيث وردت مرة في «الجمهرة» لعبيد الراعي (واسمه عبيد حصين بن جندل بن قطن بن ربيعة، ويتصل نسبه بنزار بن معد بن عدنان). إذ يقول:

قالَتْ خُلَيْدةُ: ما عَراكَ؟ ولم نكنْ   أبدًا إذا عَرَتِ الشؤونُ سَئولا[2]

كما وردت مرة في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» على لسان «خُصِيبُ الصخري» حين يقول:

قالَتْ خُلَيْدَةُ لما جِئْتُ زائِرَها   هذا خُصَيْبٌ صحيحُ الجلدِ لم يُصَبِ[3]

ومن الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث «سمية» التي ذكرت مرتين في «المفضليات» حيث جاءت ضمن بيت شعر «للحادرة» واسمه قطبة ابن محصن بن جرول وهو شاعر جاهلي مقل من غطفان. يقول هذا الشاعر:

بكرتْ سميَّةُ بُكْرةً فَتَمَتَّعِ   وَغَدَتْ غُدُوَّ مفارقٍ لم يَرْبَعِ[4]

وجاء أيضًا قول «معاوية بن مالك»:

قالت سُمَيَّةُ: قَدْ غَوِيتَ بِأَنْ رَأَتْ   حقًّا تَناوَبُ ما لَنا وَوُفودُ[5]

وقد ذكر صاحب «الأصمعيات» البيت نفسه للشاعر نفسه[6].

(١) المصدر السابق ٢/٥٥٣.
(٢) الجمهرة ٢/٩١٣.
(٣) الهذليين ١/٣٣٩.
(٤) المفضليات ٤٣.
(٥) المفضليات ٣٥٦.
(٦) الأصمعيات ٢١٢.

كما وردت أيضًا كلمة «فُطيمة» في «المفضليات» إذ يقول «المرقش الأصغر»:

وإنّي لأَسْتَحْيِي فُطَيْمَةَ جائِعًا خَمِيصًا وأستَحْيي فُطيمَةَ طاعِمًا[1]

وجاءت كذلك في «الأصمعيات» إذ يقول «عوف بن عطية»:

سَخِرَتْ فُطَيْمَةُ أَنْ رأَتْني عارِيًا جَزَري إذا لم يُخْفِهِ مَا أَرْتَدِي[2]

كما ذكرت مرتين في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» إذ يقول «أبو ذؤيب»:

أَلِلْحَيْنِ قامتْ هاهُنا أَمْ تَعَرَّضَتْ فُطَيْمَةُ أَمْ كَيْما يَبَرَّ اعتِذارُها[3]

ويقول «أبو العيال»:

بَخِلَتْ فُطيمَةُ بالذي تُوليني إلا الكلامَ وَقَلَّما يُجْدِيني[4]

وهناك مجموعة من الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث التي وردت قليلًا عند الشعراء، بل لا يكاد يتعدى ذكرها مرة واحدة وذلك من مثل (ظُلامة - عاتكة - حليمة) التي وردت عند النابغة الذبياني في الأبيات التالية:

أَمِنْ ظُلامَةَ الدِّمَنِ البَوالي بِمُرْفَضّ الحبى إلى وُعالِ[5]

بَعْدَ ابْنِ عاتكةَ الثاوي على أبوَيْ أَضْحَىٰ بِبَلْدَةٍ لَا عَمٌّ وَلا خالِ[6]

---

(١) المفضليات ٢٤٦.

(٢) الأصمعيات ١٧٠.

(٣) الهذليين ٧٥/١.

(٤) المصدر السابق ٤٠٧/١.

(٥) ديوان النابغة ٩٦.

(٦) ديوان النابغة ١٠.

يوما حَليمةَ كانا مِنْ قديمِهم وعينُ باغٍ، فكان الأمرُ ما أْتُمرا[1]

وجاء عند «عنترة» (سُهية، زُبية) حيث يقول:

أَمِنْ سُهَيَّةَ دَمْعُ العينِ تذريفُ لو انَّ ذا مِنْك قَبْلَ اليومِ معروفُ[2]

ويقول أيضًا:

تُعَنِّفُني زُبيّةُ في الملامِ على الإقدامِ في يومِ الزِّحامِ[3]

وهناك أعلام أخرى وردت بصورة مفردة وعند شاعر معين كـ«فاطمة» التي ذكرها زهير بن أبي سلمى في قوله:

عفا مِنْ آلِ فاطمةَ الجواءُ فيُمنٌ فالقوادمُ فالحساءُ[4]

ومنها «قلابة امرأة من بني يشكر» وقد وربدت عند «الخرنق أخت طرفة بن العبد» إذ تقول:

أبني قُلابَةَ لم تكنْ عاداتُكم أخذَ الدنيّةِ بعدَ خطةِ معضدِ[5]

ومنها أيضًا «جُبيرة» التي ذكرها «الأعشى» في معلقته إذ يقول:

لات هنا ذكرى جُبيرةَ أم منْ جاء منها بطائفِ الأهوالِ[6]

وجاءت مجموعة كبيرة من هذه الأعلام في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» من مثل «سميحة - ألومة - ضمرة - حية - صعدة -

---

(١) ديوان النابغة ٧٤.

(٢) ديوان عنترة ١٠٩.

(٣) ديوان عنترة ١٦٢.

(٤) ديوان زهير ٥٦.

(٥) الجمهرة ١/١٠٠.

(٦) المصدر السابق ١/٢٤٣.

خناعة - قريبة - بثينة - عتيبة - نجوة - حلية - جويلة - علية - رقية - نائلة - غادة» وذلك في أبيات للشعراء الآتية أسماؤهم وهم جميعاً من الهذليين: أبو جندب الهذلي، صخر الغي، ساعدة بن العجلان، معقل بن خويلد، أمية بن أبي عائذ، حذيفة بن أنس، عمرو ذو الكلب، أهبان بن لعط بن عروة، إياس بن جندب، عمرو بن أبي حمزة، تأبط شرًا، أبو صخر الهذلي، مليح بن الحكم، ساعدة بن جؤية. وذلك في الصفحات والأجزاء التالية مرتبة حسب ترتيب الأسماء السابقة: ١/ ١٧، ١/ ٢٥٩، ١/ ٣٤٠، ١/ ٣٩١، ٢/ ٥٢٤، ٢/ ٥٥١، ٢/ ٥٧٣، ٢/ ٧٢٧، ٢/ ٨٣٦، ٢/ ٨٠٠، ٢/ ٨٤٥، ٢/ ٩٣١، ٢/ ٩٦٥، ٣/ ١١٠٧، ٣/ ١١٩٤ .

ومنها أيضًا كلمة «زُهرة» التي جاءت عند «حسان بن ثابت» شاعر رسول الله ﷺ، وهذا دليل على ظهور الأعلام الجديدة التي صاحبت الإسلام فهو يقول:

وما ولدتْ أبناءُ زُهرةَ مِنْهُم ... صَميمًا ولم يلحقْ عجائزَك المجدُ[١]

كما جاء في «الجمهرة» أيضًا «حسينة» في بيت شعر لجرير يقول فيه:

وَرَأَتْ حُسَيْنَةُ في الغَداةِ فوارسي ... تحمي النساءَ وتقسمُ الأنفالا[٢]

ومنها كذلك «عنيزة» التي جاءت في «الأصمعيات» لضابئ ابن الحارث:

مهامةَ نيهٍ مِنْ عنيزةَ أصبحتْ ... تَخالُ بها القعقاعَ غارِبَ أَجْزَلا[٣]

---

(١) الجمهرة ١/ ٣٠.

(٢) الجمهرة ٢/ ٨٩٨.

(٣) الأصمعيات ١٨٠.

ثانيًا: الأعلام المؤنثة غير المختومة بتاء التأنيث:

أ - أسماء القبائل والأماكن:

وقد ورد عن العرب أسماء كثيرة من هذا الصنف، وقد منعت من الصرف للعلمية والتأنيث وذلك مثل «عكاظ، وهي علم على نخلة في واد بينه وبين الطائف ليلة وبه كانت تقام سوق العرب». وقد وردت مرتين في «ديوان النابغة الذبياني» إذ يقول:

مُتكنّفي جنبَيْ عكاظَ كليهما يَدعو بها وِلْدانُهم عرعار[1]

وقال أيضًا:

وَهُمْ وَرَدوا الجفارَ على تميم وهم أصحابُ يومِ عكاظَ انى[2]

كما جاء ذكرها كذلك في «الأصمعيات» على لسان «طريف العنبري»:

أَوَ كُلَّما وردتْ، عكاظَ قبيلةٌ بعثوا إليّ رسولَهم يَتَوَسَّمُ[3]

ووردت مجموعة من هذه الأعلام عند شعراء الجاهلية المعروفين وذلك مثل كلمة «حمص» التي جاأت عند «امرئ القيس» إذ يقول:

لقد أنكرتْني بعلبكُّ وأهلُها ولابن جريجٍ في قرى حمصَ أنكرا[4]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٦٠.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ١٢٣.

(٣) الأصمعيات ١٢٧.

(٤) ديوان أمرئ القيس ٦٨.

ومنها كلمة «تثليث» التي جاءت عند «طرفة بن العبد» في ديوانه إذ يقول:

بتثليبَ أو نجرانَ أو حيثُ تَلْتَقي   من النجدِ في قيعانِ جَأشٍ مسائلُهْ[1]

وذكرها «أعشى باهلة» مرتين فهو يقول:

وجاشتِ النفسُ لما جاء جمعُهُمُ   وراكبٌ جاء مِنْ تثليثَ معتمرُ[2]

وقال أيضًا:

إنّ الذي جئتَ من تثليثَ تَنْدُبُهُ   منه السماحُ ومنه النهْيُ والغِيَرُ[3]

وقد ورد البيتان بعينهما في «جمهرة أشعار العرب»[4] ولأعشى باهلة أيضًا وتثليث: علم على موضع.

وفي بيت «طرفة بن العبد» شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «نجران» للعلمية والزيادة.

كما ورد عند «طرفة» أيضًا «جرثم» وهو اسم موضع «حومل» اسم رملة حيث يقول:

ألَا إنّما أَبكي ليَوْمٍ لقيتُهُ   بجُرْثُمَ قاسٍ، كُلُّ ما بَعدَهُ جَلَلُ[5]

ويقول:

مؤللتانِ تعرفُ العتْقَ فيهما   كسامعتي شاة بحوْمَلَ مفرد[6]

---

(١) ديوان طرفة ١١٥.

(٢) الأصمعيات ٨٨.

(٣) الأصمعيات ٨٩.

(٤) الجمهرة ٢/٧١١.

(٥) ديوان طرفة ٨٩.

(٦) ديوان طرفة ٣٠.

ومنها كذلك «خثعم»:

فَسَلي بني عَكٍّ وخثْعَمَ تُخْبَري   وسلي الملوكَ وطئيَ الأجيالِ[1]

ومنها «مضر» إذ يقول «النابغة الذبياني»:

وَهُمْ مَنَعوها من قُضاعةَ كلِّها   ومن مضرَ الحمراءِ عندَ التغاورِ[2]

وفيه شاهد آخر هو «قضاعة» وقد مرّ ذكرها في الأعلام المختومة بالتاء.

ومن الأعلام المؤنثة التي وردت عند الشعراء الجاهليين «فيد» وهو موضع، ومبرز الحاج من العراق إذ يقول «لبيد»:

مُرِّيَّةٌ حَلَّتْ بِفَيْدَ وَجاوَرَتْ   أَهْلَ الحجازِ فَأَيْنَ منك مَرامُها[3]

وكذلك «براقش» حصن باليمن وقد جاءت في قول «عمرو بن معد يكرب»:

ينادي مِنْ بَراقشَ أو مَعينٍ   فَأَسْمَعَ واتْلأَبَّ بِنا مَليعُ[4]

وقد وردت كلمة «فيد» كذلك في «المفضليات» ضمن بيت «لسلمة بن الخرشب الأنماري» يقول فيه:

وَأَمْسَوْا حِلالًا ما يُفرِّقُ بَيْنَهم   على كلِّ ماءٍ بَيْنَ فَيْدَ وساجِرِ[5]

---

(١) ديوان عنترة ١٣٠.

(٢) ديوان النابغة ٦٧.

(٣) الجمهرة ١/٢٩٦.

(٤) الأصمعيات ١٧٢.

(٥) المفضليات ٣٧.

ومنها أيضًا «حِمْيَر» التي وردت مرتين في «جمهرة أشعار العرب» على لسان «علقمة ذو جدن الحمير» إذ يقول:

وَمِثْلُهُم في حِمْيَرَ لم يكنْ كمثلِهم والٍ ولا مُتَّبَع[1]

وعلى لسان «تميم بن أبي بن مقبل» حيث يقول:

مِنْ سَرْوِ حِمْيَرَ أبوالُ البغالِ به أَنَّى تَسَدَّيْتَ وَهْنًا ذلك البِينَا[2]

وجاء في الأصمعيات «خَثْعَم» إذ يقول «مالك بن حريم الهمداني»:

وَنَحْنُ جَلَبْنا الخيلَ مِنْ سَرْوِ حميرٍ إلى أَنْ وَطِئْنا أَرْضَ خَثْعَمَ أجمعا[3]

وورد أيضًا «كلثم» كما في قول «أبي مهدية» إذ يقول:

قَدْ كادَ يَقْتُلُني أَصَمُّ مُرَقَّشٌ مِنْ جُبِّ كَلْثَمَ والخطوبُ كثيرُ[4]

وجب كلثم: الظاهر أنه بئر بعينه، والجب بئر وفيه شاهد آخر وهو «أصم» للوصفية ووزن الفعل.

ومنها أيضًا «جُراد» كما في قول «ربيعة بين مقروم» إذ يقول:

وَيَوْمَ جُرادَ استلحَمَتْ أَسْلاتُنا يزيدَ ولم يمرُرْ لنا قَرْنُ أعضبا[5]

وفيه شاهدان آخران وهما «يزيد» و«أعضب» فالأول مُنع للعلمية ووزن الفعل، والثاني للوصفية ووزن الفعل.

---

(١) الجمهرة ٢/٧٢٢.
(٢) المصدر السابق ٢/٨٥٤.
(٣) الأصمعيات ٦٤.
(٤) الأصمعيات ١٢٣.
(٥) الأصمعيات ٢٢٥.

ومن هذه الأعلام كذلك «بُعاث» التي ذكرها «قيس بن الخطيم» بقوله:

وَأُبْنـا إلـى أَبْنـائِنـا وَنِسـائِنـا وما مَنْ تَركنا في بُعاثَ بآيِبِ[1]

وقد ورد في «المفضليات» مجموعة من هذه الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا من مثل «تَجْر» كما في قول عبدالله بن سلمة الغامدي:

وَلَمْ أَرَ مِثْـلَ بِنْـتِ أَبـي وفـاءٍ غـداةَ بِـراقِ تَـجْـرَ ولا أَحُـوبُ[2]

ومثلها «تَيْمَن» وهو موضع باليمن كما جاء في شعر «الحارث بن وعلة» إذ يقول:

نَجَوْتُ نَجاءً لـم يَرَ النـاسُ مثلَهُ كأنّي عُقابٌ عندَ تَيْمَنَ كاسِرُ[3]

ويمكن أن يعتبر المانع من الصرف هو العلمية ووزن الفعل.

وأوردها كذلك «ربيعة بن مقروم» إذ يقول:

وأضحتْ بتَيْمُنَ أجسادُهم يُشَبِّهُها مَنْ رآها الهَشِيما[4]

ومنها «خيبر» التي ذكرها «الأخنس بن شهاب التغلبي» بقوله:

ظَلِلْتُ بها أُعْرَى وأُشْعَرُ سُخْنَةً كَما اعتادَ محمومًا بخيبرَ صالبُ[5]

ووردت هذه الكلمة أيضًا في «شرح أشعار الهذليين» في بيت شعر «المليح بن الحكم» يقول فيه:

---

(١) الجمهرة ٢/٦٤٢.
(٢) المفضليات ١٠٣.
(٣) المفضليات ١٦٥.
(٤) المفضليات ١٨٤.
(٥) المفضليات ٢٠٤.

بـذي حُبُـكٍ مثـلِ القُـنِي تزيـنُـه   جُدامية من نـخيـلِ خيبـرَ دُلَّعُ[1]

ومنها أيضًا «دمشق» التي وردت في «المفضليات» في شعر «الشبيب بن البرصاء» يقول فيه:

إذا احتَلَّتِ الرنقاءَ هندٌ مقيمةً   وَقَدْ حان مِنّي مِنْ دمشقَ بُروجُ[2]

وكذلك وردت كلمة «منبج» وهي بلدة في قول الشاعر «زبان بن سيار المري»:

حَـلَقٌ أَحَـلُّوهـا الـفَـضـاءَ كَـأَنَّـهُـم   من بين مَنْبِجَ والكثيبِ قُيولُ[3]

ومنها «جَدود» اسم لموضع، وقد جاءت في قول الشاعر «الممزق العبدي» إذ يقول:

فَجالتْ على أجوازِها الخيلُ بالقنا   تُواضِعُ من قَرْنَيْ جَدودَ وَتَمْرُقُ[4]

وكذلك ورد في (شرح أشعار الشعراء الهذليين) مجموعة من هذه الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا كلمة «جُذام» التي أوردها «أبو ذؤيب» بقوله:

كـأنّ ثِـقـالَ الـمُـزْنِ بـيـنَ تُـضـارِعٍ   وَشابَـةَ بَـرْكٌ مِـنْ جُـذامَ لـبـيـجُ[5]

ومنها «هضاض» وهي اسم لواد، وقد ذكرها «مالك بن الحارث» بقوله:

---

(١) شرح الهذليين ٣/١٠٤.

(٢) المفضليات ١٧٠.

(٣) المفضليات ٣٥٢.

(٤) المفضليات ٤٣٣.

(٥) شرح الهذليين ١/١٣٣.

إذا خَــلَّفْــتُ بــاطِــنَــتَــيْ سَــرارٍ وَبَطْنَ هُضاضَ حَيْثُ غدا صُباحُ[1]

ومن هذه الأعلام أيضًا «قراس» (جبل أو صخر) التي ذكرها «أبو صخر الهذلي» بقوله:

مُجاجةَ نـحلٍ مـن قَراسَ سييئة بشاهقة جلسٍ يزِلّ بها الفقر[2]

ومنها «ظفر» وهي اسم لقبيلة، وردت عند «عبد مِناف بن ربع» إذ يقول:

ألا أَبْــلِغْ بــنــي ظَــفَــرٍ رَســولًا وَرَيْبُ الدَّهْرِ يَحْدُثُ كُلَّ حينِ[3]

وكذلك «مَرّ» التي ذكرها «عامر بن سدوس» حين يقول:

بـمـا قَـدْ أراهـم بَـيْـنَ مَـرَّ وَسـايَـةٍ بِكُلِّ مَسِيلٍ مِنْهُمْ أَنَسٌ عُبْرُ[4]

ب - الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا:

وهذا النوع في الواقع قليل مقارنة مع ما مرّ من الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث أو غير المختومة بالتاء من أسماء الأماكن والبلدان والمناطق كما سبق، ومن هذه الأعلام: «سعاد، ميسون، لميس، بلقيس، زينب، خندف».

أما «سعاد» فقد ذكرها النابغة الذبياني ثلاث مرات في ديوانه وذلك في الأبيات التالية:

---

(١) شرح الهذليين ٢٤١/١.
(٢) شرح الهذليين ٩٥١/٢.
(٣) المصدر السابق ٦٧٨٠/٢.
(٤) المصدر السابق ٨٢٨/٢.

أرسمًا جديدًا من سعادَ تجنب؟ عفَتْ روضةُ الأجْدادِ منها فيثقُبُ[1]

وفي قوله:

بانت سعادُ وأمسى حبلُها انجذما واحتلَّتِ الشرخَ فالأجزاعَ من إضَما[2]

وفي قوله أيضًا:

نأتْ بسعادَ عنك نوى شطون فبانت، والفُؤادُ بها رَهينُ[3]

وجاءت أيضًا عند «امرئ القيس» إذ يقول:

لَعَمْرِي لقد بانَتْ بحاجةِ ذي هوى سعادُ وراعتْ بالفِراق مروعا[4]

كما ذكرها زكعب بن زهير بن أبي سلمى» بقوله:

بانت سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ متيَّم إثرها لم يُفْدَ مكبولُ[5]

وقال «ربيعة بن مقروم»:

بانت سعادُ فأمسى القلبُ معمودًا وأَخْلَفَتْك ابنةُ الحرِ المواعيدا[6]

ومن هذه الأعلام المؤنثة حقيقة لا لفظًا «ميسون» وهو علم قديم كسعاد حيث إنه ورد في شعر «الحارث بن حلزة» إذ يقول:

إذْ أحَلَّ العلاةَ قُبَّةَ ميسو نَ فأدنى ديارِها العوصاءُ[7]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٢.

(٢) ديوان النابغة ١٠١.

(٣) ديوان النابغة الذبياني ١٢٦ وانظر الجمهرة ٤٩/١.

(٤) ديوان امرئ القيس ٢٠٩.

(٥) الجمهرة ٧٣٨/٢.

(٦) المفضليات ٢١٣.

(٧) القصائد السبع الطوال/٤٨٨.

ومنها أيضًا كلمة «لميس» وهي اسم امرأة كذلك، وقد جاءت عند «الطرماح بن حكيم» إذ يقول:

سوف تُدْنيك من لَمِيسَ سَبَنْتا ... ةٌ أمارَتْ بالبَوْلِ ماءَ الكِراضِ[(١)]

وقد وردت «بلقيس في شعر» «علقمة ذو جدن الحميري» إذ يقول:

أَوْ مِثْلُ صِرْواحٍ وَما دُونَها ... مما بَنَتْ بِلقيسُ أو ذو تُبَع[(٢)]

ويمكن اعتبار المانع من الصرف في «بلقيس» هو العلمية والعجمة.

أما «زينب» فقد جاءت عند «أمية بن أبي عائذ» بقوله:

خَيالٌ لزينبَ قَدْ هاجَ لي ... نُكاسًا مِنَ الحُبِّ بَعْدَ انْدِمالِ[(٣)]

وردت «خندف» وهي اسم امرأة الياس بن مضر، عند شاعر يقال له «المرار بن منقذ وهو من بني تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس» حيث يقول:

أنا مِن خِنْدِفَ في صُيَّابِها ... حيث طابَ القِبْصُ منه وَكَثُرْ[(٤)]

* * *

---

(١) الجمهرة ١٠٠١/٢.

(٢) الجمهرة ٧٢٥/٢.

(٣) شرح الهذليين ٤٩٥/٢.

(٤) المفضليات ٨٨.

صرف العلم المؤنث

الأصل في الأعلام المؤنثة هو المنع من الصرف سواء كان التأنيث باللفظ والمعنى كفاطمة، أو باللفظ فقط كحمزة أو بالمعنى فقط كسعاد. وفي هذه الحالات الثلاث يكون المنع واجبًا وذلك إذا كان العلم أكثر من ثلاثة أحرف أو ثلاثيًا متحرك الوسط كسَحَر، أما إذا سكن وسطه فيجوز فيه المنع والصرف كهند. وهذا إذا لم يكن هناك ضرورة شعرية، فإنه في هذه الحالة يجوز الصرف كما سنلاحظ فيما وقفت عليه من شواهد شعرية.

فمثلًا كلمة «هند» وهي علم لمؤنث ثلاثي ساكن الوسط سنرى من خلال ما سنعرضه من أبيات شعرية أنها لم تمنع من الصرف إلا مرة واحدة وذلك في بيت شعر ورد في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» «لأبي صخر الهذلي» بقوله:

عرفْتُ مِنْ هِنْدَ أطلالًا بذي التُّودِ   قَفْرًا وَجاراتِها البيضِ الرَّخاويدِ[1]

فقد مَنع «هند» من الصرف وهو رأي ضعيف بدليل ندرة وروده في الواقع اللغوي الممثل بالشعر العربي.. ولذلك نجدها مصروفة عند الشعراء المعروفين في الجاهلية وما بعده، فقد صُرفت ثلاث مرات عند «النابغة الذبياني» وذلك في الأبيات التالية:

يا قوم إنّ ابنَ هندٍ غيرُ تارِكِكم   فلا تكونوا لأدنى وقعةٍ جزرا[2]

---

(١) شرح الهذليين ٢/٩٢٤.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٧٤.

وقوله:

مَنْ مبلغٌ عمروَ بنَ هِندٍ آيةً ... ومن الفضيحةِ كثرةُ الأنذارِ[1]

وفي قوله أيضًا:

ولكن ما أتاكَ عن ابنِ هِندٍ ... مِنْ الحَزْمِ المهينِ والتمامِ[2]

وذكرها «امرؤ القيس» مصروفةً ثلاث مرات كذلك، وذلك في الأبيات التالية:

ديارٌ لهندٍ والرَّبابِ وَفَرْتَني ... ليالينا بالنَّعْفِ من بَدَلانِ[3]

ومنه قوله:

دارٌ لهندٍ والرَّبابِ وَفَرْتَنى ... وليسَ قَبْلَ حَوادِثِ الأيَّامِ[4]

وقوله:

ألا يا لهفَ هِندٍ إثْرَ قومٍ ... هُمُ كانوا الشِّفاءَ فلم يُصابُوا[5]

وقد ذُكر هذا البيت في «الأصمعيات» أيضًا[6].

وذكرها كذلك «طرفة بن العبد» ثلاث مرات مصروفة فيما يأتي من أبيات:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٧٦.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ١١٣.

(٣) ديوان امرئ القيس ٨٥.

(٤) ديوان امرئ القيس ١١٤.

(٥) ديوان امرئ القيس ١٣٨.

(٦) الأصمعيات ١٣١.

لِـهـنـدٍ بـحـزّانِ الـشـريـفِ طُلولُ تـلوحُ وأدنى عـهـدِهِـن مُـحـيـلُ[1]

وقوله:

لَـعَـمْـرُك إنّ قـابـوسَ بـنَ هِـنْـدٍ لـيـخـلـطُ مُـلْكَـهُ نـوكٌ كـثـيـرُ[2]

وقوله:

أعمرَو بنَ هِندٍ ما ترى رأيَ صرمةٍ لها سببٌ تَرْعَى به الماءَ والشَّجَرْ[3]

كما أنها وردت مرة في «المفضليات» مصروفة في بيت «للمثقب العبدي» إذ يقول:

ألا إنَّ هِـنْـدًا أمْـسِ رَثٌّ جَـديـدُهـا وضَنَّتْ وَمَا كانَ المتاعُ يَؤُودُها[4]

ووردت في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» مرتين وقد صرفت في كل مرة وذلك حيث يقول «خالد بن زهير»:

لعمرُ بني هندٍ لقد دقَّ مَضْغُكُـم وَنُـؤْتُـمْ إلـى أمْـرٍ إلـيَّ عَـجـيـبِ[5]

ويقول «المتنخل»:

لـكـنْ كـبـيـرُ بـنُ هِـنْـدٍ يَـوْمَ ذلِكُـمُ فُتْخُ الشمائِلِ في أيْمانِهِم رَوَحُ[6]

ومن هذه الأعلام كلمة «عبس» وهي علم على قبيلة «عنترة» المشهورة

---

(١) ديوان طرفة بن العبد ٧٦.
(٢) ديوان طرفة بن العبد ٩٧.
(٣) ديوان طرفة بن العبد ١٣٦.
(٤) المفضليات ١٤٩.
(٥) شرح الهذليين ٨٣٨/٢.
(٦) شرح الهذليين ١٢٧٩/٣.

وقد ذكرت في ديوان «عنترة» ثلاث عشرة مرة، منعت في بيتين، وصرفت في الباقي وذلك كما هو واضح من الأبيات التالية:

وإني اليومَ أحمي عِرْضَ قومي ... وأنصرُ آلَ عَبْسَ على العداة[1]

ويقول أيضًا:

بَني عَبْسَ سودوا في القبائِلِ وافخروا ... بعبدٍ له فَوْقَ السماكينِ منبرُ[2]

«فعبس» منع من الصرف في هذين البيتين.

لله درُّ بني عَبْسٍ لقد نَسَلوا ... مِنَ الأكارِمِ ما قَدْ نَسَل العَرَبُ[3]

ويقول:

فدونكُمْ يا آلَ عَبْسٍ قصيدةً ... يَلوحُ لها ضَوْءٌ من الصبحِ أبلجُ[4]

وفيه شاهد على المنع من الصرف وهو «أبلج» حيث الوصفية والوزن.

ويقول أيضًا:

تداعى بَنُو عَبْسٍ بكلِّ مهنَّدٍ ... حُسامٍ يُزيل الهامَ والصَّفُّ جايجُ[5]

وجاء قوله:

ولولا صارمي وسِنانُ رُمْحي ... لما رفعتْ بنو عبسٍ عمادا[6]

(١) ديوان عنترة ٢٨.
(٢) ديوان عنترة ١٠.
(٣) ديوان عنترة ٣٨.
(٤) ديوان عنترة ٤٤.
(٥) ديوان عنترة ٥٨.
(٦) ديوان عنترة ٨٨.

وقوله:

ولولا سناني والحسامُ وهمّتي لما ذُكِرتْ عبسٌ ولا نالَها فَخْرُ[1]

وقوله أيضًا:

ولقد علقْتُ بذيلِ مَنْ فَخَرَتْ بِهِ عَبْسٌ وسيْفُ أبيه أفنى حِمْيرا[2]

ومنه قوله:

لِلّهِ دَرُّ بني عَبْسٍ لقد بَلَغُوا كُلَّ الفخارِ ونالوا غايةَ الشَّرَفِ

ويقول:

لما سمعتُ دُعاءَ مُرّةَ إِذْ دعا ودعاءُ عبسٍ في الوغَى ومحلل[3]

وفي هذا البيت صرف «عبس» ومنع «مُرّة» من الصرف.

ويقول أيضًا:

نادَيْتُ عَبْساً فاستجابوا بالقنا وبكلِّ أبيضَ صارمٍ لم يَنْجَلِ[4]

وفيه منع «أبيض» من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

ومنه قوله:

وأنا المجرَّبُ في المواقفِ كُلِّها من آلِ عَبْسٍ منصبي وفعالي[5]

---

(١) ديوان عنترة ٩٢.

(٢) ديوان عنترة ١٠٨.

(٣) ديوان عنترة ١٢٩.

(٤) ديوان عنترة ١١٩.

(٥) ديوان عنترة ١٢٩.

وقوله أيضًا:

فتحمّلا يا صاحبي رسالتي إنْ كُنتُما عن أرضِ عَبْسٍ تعدِلا[1]

ومن الشعراء الذين وردت عندهم كلمة «عبس» مصروفة «زهير بن أبي سلمى» إذ يقول:

تداركتُما عَبْسًا وَذُبْيانَ بَعْدَما تفَانَوْا ودقّوا بَيْنَهم عِطْرَ منشمِ[2]

وفيه منع «ذبيان» من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

كما أنها وردت في شعر «النابغة الذبياني» إذ يقول:

ألا زَعَمَتْ بنو عبسٍ بأنّي ألا كذبوا، كبيرُ السّنّ فانِ[3]

ومن هذه الأعلام «قيس» وهي علم قبيلة مشهورة. وقد جاء ذكرها عند «امرئ القيس» إذ يقول:

فما كان قيسٌ هلكُه هُلْكَ واحدٍ ولكنه بنيانُ قومٍ تَهَدَّما[4]

كما أنها جاء عند «زهير بن أبي سلمى» في قوله:

فلو كُنتُم بني الأَخوارِ قَيْسًا لأَنْعَمْتُم كما فَعَلَ الخيارُ[5]

كما ذكرها «طرفة بن العبد» في ديوانه بقوله:

ففداء لبني قَيْسٍ على ما أصابَ الناسَ مِنْ سُرٍّ وضُرّ[6]

(١) ديوان عنترة ١٤١.
(٢) ديوان زهير ١٥.
(٣) ديوان النابغة الذبياني ١٥٥.
(٤) شرح القصائد السبع الطوال ٩.
(٥) ديوان زهير ٣٠٤.
(٦) ديوان طرفة بن العبد ٦٦.

ففي حين رأينا أن «قيس» صرف في الأبيات السابقة نرى أن «مصر» منعت من الصرف كما يتضح في البيتين التاليين:

وقد عَلِمَتْ كعبٌ غَوايَةَ أَمْرِها ... إذا مِصْرُ سارَتْ بالرجالِ وشامُها[1]

وكما في قول الشاعر «أمية بن أبي عائذ»:

متى راكبٌ مِنْ أَهْلِ مصْرَ وَأَهْلُهُ ... بمكةَ مِنْ مصرَ العبشيّةِ راجعُ[2]

فقد منع «مصر» مرتين كما منع «مكة» أيضًا للعلة ذاتها.

ومن الأعلام «هذيل» إذ وردت في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» ممنوعة مرة في قول «البريق بن عياض»:

إنّي امْرؤٌ في هُذَيْلَ ناصِرُهُ ... مُرْتَجِلٌ في الحروبِ ما ارتجلوا[3]

بينما وردت ثلاث عشرة مرة مصروفة كما هو واضح في الأبيات التالية:

لقد عَلِمَتْ هُذَيْلٌ أَنّ جاري ... لدى أطراف غَيْنا من ثبير[4]

وكقول معقل بن خويلد:

تقولُ سليمٌ سالمونا وَحارِبُوا ... هُذَيْلًا ولم تقطعْ بذلك مطعما[5]

ويقول «معقل بن خويلد» أيضًا:

أساءَتْ هذيلٌ في السياقِ وأفحَشَتْ ... وأفرط في السوق والقبيح إسارها[6]

---

(١) الهذليين ٩٥٦/٢.

(٢) الهذليين ٥٢١/٢.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٧٦٠/٢.

(٤) شرح أشعار الهذليين ٣٥٥/١.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٣٧٥/١.

(٦) شرح أشعار الهذليين ٣٩٦/١.

ويقول «أمية بن أبي عائذ»:

هُذَيْلٌ حَمَوْا قلبَ الحجازِ وإنما ... حجازُ هذيلٍ يَفْرَعُ الناسَ مِنْ علُ[1]

ويقول «أبو ذرة الهذلي»:

إنّ هُذَيْلًا عَمُّنا لن نَذَرَهْ[2]

ويقول «أبو المورق»:

وَلَوْ جاورتموهُ في هُذيلٍ ... لَرَدَّكُمُ وَأُمُّكُمُ العُنَابَا[3]

ويقول «عمرو بن هميل»:

خُزَيْمَةُ عَمُّنا وأبي هذيلٌ ... وكُلُّهُمُ إلى عِزٍّ ولِيتُ[4]

وفيه منع «خزيمة» من الصرف للعلمية والتأنيث.

ويقول «أمية بن الأشكر»:

فَهَلَّا أباكم في هُذَيْلٍ وَعَمَّكُمْ ... ثَأرتُمْ وَهُمْ أَغْدى قلوبًا وَأَوْتَرُ[5]

وتقول «ريطة بنت عاصية»:

شَبَّتْ هُذَيْلٌ وبَهْزٌ بينها إِرَةً ... فما تَبُوخُ ولا ينفكُّ صالِيَها[6]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٢/٥٣٥.
(٢) المصدر السابق ٢/٢٦٢.
(٣) المصدر السابق ٢/٧٨٠.
(٤) المصدر السابق ٢/٨٢٢.
(٥) المصدر السابق ٢/٨٦٣.
(٦) المصدر السابق ٢/٨٦٥.

وتقول أيضًا:

كانت هُذيلٌ تَمَنّى قَتْلَهُ سَلَمًا فقد أُجيبَتْ فلا تَعْجَبْ أمانِيها[1]

ويقول «عبدالله بن جندب»:

أتُتْرَكُ نَفسٌ في «هُذَيلٍ» مريضةٌ مُحاذِرةٌ قَتْلًا بِغَيْرِ قتيلِ[2]

ويقول «أبو خراش»:

أُصيبَتْ هذيلٌ يا ابنَ لُبني وجُدِّعَتْ أُنوفُهُمُ بِاللَّوذَعيِّ الحُلاحِلِ[3]

ومنها «عرعر» فقد ذكرت ثلاث مرات ممنوعة من الصرف ومرتين مصروفة كما يتضح من الأبيات التالية:

عَمْرٌو وَعَبْدُ منافٍ والذي عَهِدَتْ ببطن عَرْعَرَ آبى الضيمِ عَبَّاسُ[4]

وقد ذكر هذا البيت لشاعرين هما «أبو ذؤيب، ومالك بن خالج الخناعي»[5] وفي كلا الحالين قد منع «عرعر» من الصرف.

كما وردت ممنوعة من الصرف أيضًا عند شاعر آخر هو «الأبح بن مرة» إذ يقول:

لَعَمْرُكَ سارِيَ بنَ أبي زخنَيْمِ لأنتَ بعرعرَ الثأرُ المُنِيمُ[6]

---

(١) المصدر السابق ٢/٨٦٥.
(٢) المصدر السابق ٢/٩٠٩.
(٣) الهذليين ٣/١١٩٦.
(٤) الهذليين ١/٢٢٦.
(٥) الهذليين ١/٤٣٩.
(٦) الهذليين ٢/٦٦٧.

وقد جاءت مصروفة مرتين في نفس المصدر «الشعراء الهذليين» وذلك عند «أمية بن أبي عائذ» إذ يقول:

وَما رِيحٌ شتٌّ بالبلادِ وَعَرْعَرٍ　　كريحِ الخُزامى أَوْ جَناةِ القَرَنْفلِ(١)

ووردت كذلك عند «الأبح بن مرة» بقوله:

عليكَ بني معاويةَ بنِ صَخْرٍ　　فأنت بعرعرٍ وهُمُ بِضيمِ(٢)

ونلاحظ أن الشاعر «الأبح بن مرة» قد منعها من الصرف مرة وصرفها مرة أخرى كما سبق ذكره.

كما أننا نسجل ملاحظة أخرى جديرة بالذكر وهي أن كلمتي «هذيل وعرعر» قد ذكرتا في مصدر واحد وهو كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين».

ومن هذه الأعلام أيضًا «عبلة» التي اختص عنترة بذكرها في شعره فقد ذكرها اثنتي عشرة مرة ممنوعة من الصرف وذلك في الأبيات التالية:

لَعَلّ عبلةَ وهي راضيةٌ　　على سوادي وتمحو صورةَ الغضبِ(٣)

وقوله:

ديارٌ لذاتِ الخدرِ عبلةَ أصبحت　　بها الأربعُ الهوج العواصف ترهجُ(٤)

وبقوله:

فالقَتْلُ لي من بعد عبلةَ راحةٌ　　والعيشُ بعد فراقِها منكودُ(٥)

---

(١) الهذليين ٢/٥٢٦.

(٢) الهذليين ٢/٦٦٧.

(٣) ديوان عنترة ٢٤.

(٤) ديوان عنترة ٣٢.

(٥) ديوانت عنترة ٦٤.

ويقول كذلك:

فلا كحلتْ أجفانُ عيني بالكرى ... ولا جاءني من طيفِ عبلةَ مُخْبِرُ[(١)]

ويقول:

زار الخيالَ خيالُ عبلةَ في الكرى ... لمتيَّمٍ نشوان محلول العرى[(٢)]

وفيه شاهد وهو «نشوان» إذ منعه من الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون ويقول أيضًا:

لا ولا عبلة من بعض إلاما ... مثلها مع مثلِكِ الدهرُ جمع[(٣)]

ويقول:

دارٌ لعبلةَ شط عنك مزارُها ... وَنَأَتْ ففارق مقلتيك هجوعُها[(٤)]

ومنه قوله:

يا ريحُ لولا أنّ فيك بقيّةً ... من طيبِ عبلةَ مت قبل لقاك[(٥)]

وقوله:

وما كنت لولا حبُّ عبلةَ حائلا ... بدَلّكَ أن تسقي غضىً وأراكا[(٦)]

---

(١) ديوان عنترة ٨١.
(٢) ديوان عنترة ٩١.
(٣) ديوان عنترة ٩٨.
(٤) ديوان عنترة ١٠١.
(٥) ديوان عنترة ١١٧.
(٦) ديوان عنترة ١١٧.

وقوله كذلك:

وَتَظَلُّ عَبْلَةُ في الخدورِ تجرُّها وأظلُّ في حلقِ الحديدِ المبهم[1]

ويقول أيضًا:

ولئن سألْتَ بذاك عَبْلَةَ خبّرت أن لا أريدُ من النساءِ سواها[2]

وقوله كذلك في «جمهرة شعراء العرب»:

يا دارَ عَبْلَةَ بالجواءِ تكلّمي وعمي صباحاً دارَ عَلْبَةَ واسلمي[3]

هذه هي الأبيات التي وردت «عبلة» فيها ممنوعة من الصرف، وبجانب ذلك فهناك ثمانية أبيات جاءت فيها كلمة «عبلة» مصروفة وتلك الأبيات هي:

وآخذُ مالَ عبلةٍ بالمواضي ويعرفُ صاحِبُ الإيواء قدري[4]

وقوله أيضًا:

لقد وعدَتْني عبلةٌ يومَ بينِها وداع يقين أنني غيرُ راجعِ[5]

وقوله:

أتذكر عبلةً وتبيت حيا ودونَ خبائِها أسدٌ مهول[6]

---

(١) ديوان عنترة ١١٩.

(٢) ديوان عنترة ١٨٦.

(٣) الجمهرة ٢/٤٣٢.

(٤) ديوان عنترة ٩١.

(٥) ديوان عنترة ٩٦.

(٦) ديوان عنترة ١٣٦.

وقوله:

هـذه نـارُ عـبـلـةٍ يـا نـديـمـي ... قد جلتْ ظلمةُ الظلامِ البهيم[1]

ويقول كذلك:

أذلُّ لـعَـبْـلَةٍ مـن فـرطِ وَجْـدي ... وأجعلُها من الدنيا اهتمامي[2]

ويقول:

أيـطـلُبُ عـبـلةً مـنـي رجـالٌ ... أقلُّ الـنـاسِ عـلمًا بـالـيـقـينِ[3]

ويقول:

أيـأخـذُ عـبـلةً وَغْـدٌ ذمـيـمٌ ... ويحظى بالغِنَى والمالِ دوني[4]

والبيت الثامن هو قوله:

أسـائِلُهُ عـن عـبـلةٍ فـأجـابـنـي ... غرابٌ به ما بي من الهيمان[5]

ففي هذه الأبيات الثمانية جاءت «عبلة» مصروفة، ومن الجائز أن يكون سبب صرفها هو الوزن الشعري أي الضرورة الشعرية.

كما جاء عند عنترة أيضًا ذكر «عبيلة» تصغير «عبلة» ولكن ذكرها أقل إذ جاءت ممنوعة من الصرف في سبعة أبيات، ومصروفة في بيتين آخرين أي أنها ذكرت عنده تسع مرات، أما أبيات المنع فهي:

---

(١) ديوان عنترة ١٦١.

(٢) ديوان عنترة ١٨٢.

(٣) ديوان عنترة ١٨١.

(٤) ديوزان عنترة ١٨٢.

(٥) ديوان عنترة ١٧٤.

كأن فؤادي يومَ قمتُ مودعًا عبيلةَ مني هاربٌ يَتمعَّجُ[1]

وقوله:

ضحكتْ عبيلةُ إذ رأتني عاريًا خلقَ القميصِ وساعدي مخدوشُ[2]

وقوله:

فيا نَسَماتِ البانِ باللَّه خَبِّري عبيلةَ عن رَحْلي بأي المواضعِ[3]

وقوله أيضًا:

لقدْ قالَتْ عبيلةُ إذْ رَأَتْني ومَفْرقُ لِمَّتي مثلُ الشُّعاعِ[4]

ويقول:

عجبتْ عُبَيْلةُ من فتى متبدلٍ عاري الأشاجع شاحبٍ كالمُنْصَلِ[5]

ويقول:

وخبِّر عَنْ عبيلةَ أينَ حلّتْ وما فعلتْ بها أيدي الليالي[6]

وقوله:

تُرىٰ علمتْ عبيلةُ ما أُلاقي مِنَ الأهوالِ في أرضِ العراقِ[7]

---

(١) ديوان عنترة ٣١.

(٢) ديوان عنترة ٩٥.

(٣) ديوان عنترة ٩٧.

(٤) ديوان عنترة ١٠٠.

(٥) ديوان عنترة ١٢٠.

(٦) ديوان عنترة ١٢٧.

(٧) ديوان عنترة ١١٢.

وورد قوله أيضًا:

فيا طالما مازحتُ فيها عبيلةً ... ومازحني فيها الغزالُ المغنّجُ[1]

وقوله:

ودونَ عبيلةٍ ضربُ المواضي ... وطعنٌ منه تكتحلُ المآقي[2]

ففي هذين البيتين صرف «عبيلة».

قد ورد في «شرح أشعار الهذليين» كلمة «شموس» إذ ذكرت مرتين منعت في إحداهما وصرفت في الأخرى، أما شاهد المنع فهو قوله:

دِيارٌ مِنْ شموسَ وجارتيها ... وَأُمِّ الجهمِ في الحِقَبِ الخوالي[3]

وهذا البيت «لأبي صخر الهذلي».

وأما شاهد الصرف فهو «لمليح بن الحكم» إذ يقول:

وجاءتْ بحدثان اللقاحِ كأنّه ... شموسٌ إذا ما نسمعُ النفر تصدف[4]

ومما صرف مما يستحق المنع كلمة «عنيزة»، إذ ذكرها «امرؤ القيس» مصروفة بقوله:

وَيَوْمَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ... فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلي[5]

كما صرفها «متمم بن نويرة» بقوله:

إذا عصبُ الركبان بين عنيزة ... وبولان عاجوا المبقيات المهاربا[6]

---

(١) ديوان عنترة ٣٣.

(٢) ديوان عنترة ١١٢.

(٣) الهذليين ٢/٩٦٢.

(٤) الهذليين ٣/١٤٤.

(٥) الجمهرة ١/١١٣٣.

(٦) الجمهرة ٢/٧٦٦.

وهناك أعلام منعت فيما سبق ذكره بينما نراها ضمن بيت قد صرف وذلك مثل كلمة «كندة» فقد ذكرناها ضمن الأبيات السابقة ممنوعة من الصرف بينما نراها مصروفة في البيت التالي:

هُمُ ضربوا يومَ ذي كِنحدَةٍ   مقدمةَ الجيشِ ضربًا رعبلا[(١)]

ومثل كلمة «زبيبة» التي منعت فيما سبق بيما صرفت في البيت التالي. وعند عنترة إذ تقول:

ينادونني في السلمِ يا ابنَ زبيبةٍ   وعندَ صدام الخيلِ يابنَ الأطايب[(٢)]

ومنها «زينب» التي وردت مصروفة في شعر «ربيعة بن مقروم الضبي» بقوله:

تَذَكَّرْتُ والذكرىٰ نهيجُكَ زينبًا   وأصبحَ باقي وَصْلِها قد تقضَّبا[(٣)]

و«نخلة» التي هي اسم موضع وكان الأصل فيها المنع من الصرف إلا أنها صُرفت في بيت شعر «لأبي كبير الهذلي» إذ يقول:

فارقْتُهُ يومًا بجانبِ نخلةٍ   سَبَقَ الحِمامُ به زهيرُ تَلَهُّفِي[(٤)]

وقد وردت كلمة «حليمة» مصروفة كذلك في شعر «النابغة الذبياني» إذ يقول:

تورثن من أزمانِ يوم حليمةٍ   إلى اليوم قد جُرّبنَ كلَّ التجاربِ[(٥)]

---

(١) الهذليين ٢/٨٦٩.

(٢) ديوان عنترة ٢٥.

(٣) المفضليات ٣٧٥.

(٤) شرح الهذليين ٣/١٠٨٤.

(٥) ديوان النابغة ١١.

يوم حليمة: من أيام العرب المشهورة في الجاهلية.

كما جاءت كلمة «حنظلة» في شعر «امرئ القيس» إذ يقول:

لـم يـفـعـلوا فـعـل آل حـنـظـلةٍ   إنّـهـم خـيـر بِـئْس مـا ٱئـتـمـروا[1]

ومنها «صريحة» التي صرفها «عمرو ذو الكلب» إذ يقول:

فَـلَسْـتُ لـحـاصِـنٍ إنْ لَـمْ تَـرَوْنـي   بـبَـطْـنِ صَـريـحـةٍ ذاتِ الـنِّـجـالِ[2]

* * *

(١) ديوان امرئ القيس ١٣٢.

(٢) شرح أشعار الشعراء الهذليين ٥٧٢/٢.

الأعـلام المـؤنثـة

عدد الأبيات الواردة والتي تحتوي هذه الأعلام ٥٢١ بيتًا موزعة على النحو التالي:

١	١٤٥	بيتًا	من شرح أشعار الهذليين
٢	٩٦	بيتًا	من المفضليات
٣	٧١	بيتًا	من جمهرة أشعار العرب
٤	٦٥	بيتًا	من الأصمعيات
٥	٦٠	بيتًا	من ديوان عنترة
٦	١٣	بيتًا	من ديوان زهير
٧	١٧	بيتًا	من ديوان طرفة
٨	١٨	بيتًا	من ديوان امرئ القيس
٩	٧	أبيات	من شرح القصائد السبع الطوال (وهي للحارث بن حلزة).
١٠	٢٩	بيتًا	من ديوان النابغة الذبياني.

* * *

الأعلام المؤنثة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	هند	٢١	٣ - النابغة الذبياني
			٣ - امرؤ القيس
			٣ - طرفة بن العبد
			١ - المثقب العبدي
			١ - خالد بن زهير
			١ - المتنخل الهذلي
٢	عبس	١٣	١١ عنترة
			١ - زهير بن أبي سلمى
			١ - النابغة الذبياني
٣	قيس	٣	١ - زهير بن أبي سلمى
			١ - طرفة بن العبد
٤	هذيل	١٣	٣ - معقل بن خويلد
			١٢- أمية بن أبي عائذ
			١ - أبو ذرة الهذلي
			١ - أبو المورق
			١ - عمرو بن هميل
			١ - أمية بن الأشكر
			٢ - ربطة بنت عاصية
			١ - عبدالله بن جندب
			١ - أبو خراش

٥	عرعر	٢	١ - أمية بن أبي عائذ
			١ - الأبح بن مرة
٦	عبلة	٨	٨ - عنترة
٧	عبلة	٢	عنترة
٨	شموس	أ	مليح بن الحكم
٩	عنيزة	٢	١ - امرؤ القيس
			١ - متمم بن نويرة
١٠	زبيبة	١	عنترة
١١	زينب	١	ربيعة بن مقروم الضبي
١٢	نخلة	١	أبو كبير الهذلي
١٣	حليمة	١	النابغة الذبياني
١٤	حنظلة	١	امرؤ القيس
١٥	صريحة	١	عمرو ذو الكلب

* * *

الفصل الثاني

الأعلام المعدولة

آراء النحاة:

معنى العدل: هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب أو تخفيف أو لإلحاق، أو لزيادة معنى. فليس من المعدول «يئس» ولا «فَخْذ» بسكون الخاء تخفيف «فَخِذ» بكسرها، ولا «كوثر» بزيادة الواو، لإلحاق الكلمة بجعفر. ولا «رُجَيل» بالتصغير لإفادة معنى التحقير أو غيره.

والعدل هو العدول والانتقال من صورة إلى أخرى، ويترتب على هذا الانتقال تغيير في الحكم الإعرابي، ولعل هذا ما قصده سيبويه حين يقول «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرناه وإنما هما محدودان من البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر»[1] واشترط في منع المعدول من الصرف العلمية والتكبير كما هو واضح في قوله: «ولا يجيء عمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذي أولى به إلا وذلك البناء معرفة، كذلك جرى في هذا الكلامُ فإن قلت عمرٌ آخر صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرته صرفته،

---

(١) سيبويه ٢/١٤.

لأن فُعَيْلًا لا يقع في كلامهم محدودًا عن فُوَيْعِل وأشباهه كما لم يقع فعل نكرة محدودًا عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كَصُرَد وأشباهه»[1].

ولم يمنع الاسم من الصرف إلا لاجتماع فرعين أو أكثر فيه، فمثلًا التعريف فرع من التنكير، والتأنيث فرع من التذكير، والزيادة فرع من التام وعدم الزيادة كما أن العجمة فرع من الأصل العربي، ومن هذه الفروع العدل فالعدل إذن فرع كما يقول الزجاج: «ومنها (أي ومن الفروع) عدل الاسم عن جهته، فإن العدل فرع أيضًا، لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل»[2] وبناء على ذلك «فعامر هو الأصل» و«عُمَر» فرع عنه ولهذا جاء في الأصول لابن السراج: «ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة اسم، ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به، فأما الذي عُدِل لإزالة معنى إلى معنى، فَمَثْنى وثُلاث ورُباع وأُحاد، فهذا عدل لفظ، ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عُدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف، لأنه معدول «وأنه صفة» ولو قال قائل: «إنه لم ينصرف، لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعًا وجعل ذلك لكان قولًا.

فأما ما عدل في حال التعريف فنحو: «عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، عُدِلن عن عامر وزافر وقاثم.. أما قولهم: يا فسق، فإنما أرادوا: يا فاسق، وقد ذكر

---

(1) سيبويه ٢/١٤.

(2) ما ينصرف ص ٥.

في باب النداء، «وسَحَر إذا أردت سَحَر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام»[1].

وقد بيَّن لنا ابن السراج هنا معنى العدل وهو التحويل والانتقال من صورة إلى صورة، ثم بيَّن الغرض من هذا التحويل وهو إما إزالة معنى إلى معنى آخر، وإما لأن يسمى به. كما سنعرف ذلك إن شاء اللّٰه. وذكر في شرح «الكافية» أن العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى، فقولنا بغير القلب ليخرج نحو «أيس» في «يأس». وقولنا: ولا للتخفيف احتراز عن نحو «مقام ومقول وفخذ وعنق» وقولنا «ولا للإلحاق» ليخرج نحو «كوثر» وقولنا «ولا لمعنى» ليخرج نحو «رجيل ورجال»[2].

والعدل فيه معنى الاشتقاق كما جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر. والمشتق فرع على المشتق منه»[3]. ثم بيَّن الفرق بين العدل والاشتقاق «والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظًا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا، لأنه

(١) الأصول ٢/٨٨.
(٢) شرح الكافية ١/٤٠ - ٤١.
(٣) شرح المفصل ١/٦١ - ٦٢.

فرع على المعدول عنه، فعُمَر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا، وكذلك زُفر معدول عن زافر علمًا أيضًا، وفي الأعلام زافر، وإليه تنسب الزافرية، من زفر الحمل يزفره إذا حمله، وقُثَم معدول عن قاثم علمًا، وهو منقول من القاثم وهو اسم الفاعل من قثم إذا أعطى كثيرًا، وزُحَل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعده، فهذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات»[١].

وجاء في الهمع: «العدل: وهو صرفُك لفظًا أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرع عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون محرّفًا عما يستحقه بالوضع لفظًا أو تقديرًا»[٢] فخروج الاسم عن الأصل الذي وضع له أدى إلى منعه من الصرف.

وذكر في الارتشاف أن: «العدل صرف لفظ أول بالمسمى إلى آخر فيمنع مع الصفة نحو: مثنى وثلاث» هذا مذهب سيبويه والخليل وذهب الأعلم إلى أنه لا تدخله التاء فضارع أحمر فلم ينصرف، فهو معدول عن أصله»[٣].

إذن فالعدل انتقال من صورة إلى أخرى لفائدة، وهذا الانتقال هو انتقال من أصل إلى فرع أدى إلى خروجه من حكمه الإعرابي الأصلي وهو الإعراب المصحوب بالتنوين إلى إعراب فرعي وهو المجرد من التنوين، وقد وضح الأمر من خلال التعريفات التي أوردناها للنحاة.

---

(١) شرح المفصل ٦٢/١.

(٢) الهمع ٢٥/١.

(٣) الارتشاف ٩٣/١.

جاء في شرح الكافية: «ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كونه معدولًا، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل، فإن عُمَر، مثلًا لو وجدناه منصرفًا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأُدَد»[1] وأما ثُلاث ومَثْلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك أنا وجدنا «ثُلاث» و«ثلاثة وثلاثة» بمعنى واحد.

فالعدل قسمان:

١) **تحقيقي**: وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف بحيث لو صُرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقًا عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده كالعدل في: سَحر، وأُخَر، ومثنى، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف مع اتحاد المعنى في الصيغتين، «فسحر» بمعنى السحر، و«أخر» بمعنى آخر، و«مثنى» بمعنى اثنين اثنين وهكذا.. فالذي دلَّ على أن كل واحد من هذه الألفاظ وأشباهها معدول، ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة.

٢) **تقديري**: هو الذي يمنع فيه العلم من الصرف، سماعاً من العرب من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف. فيقدر

(١) شرح الكافية ١/٤١.

فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل: عُمَر، زُفَر.. فلو سُمع مصروفًا لم يحكم بعدله مثل: أُدَد «وهو جد إحدى القبائل العربية وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام ومنها عمر - زفر - جشم - جمح.. ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه»[١].

فائدة العدل: والحقيقة أن فائدة العدل بين طرفين طرف اللفظ وهي تخفيفه باختصاره، وطرف المعنى وهي استقرار العلمية فيه فمثلًا لما نقول: عمر، لم ينصرف الذهن لغير العلمية، بينما لما نقول عامر، فإنه يجوز أن يكون علماً لشخص ويجوز أيضًا أن يكون صفة من عمر يعمر فهو عامر.

فمن ناحية الاختصار أشار في شرح الكافية بقوله: «وفائدتهما (والضمير هنا عائد إلى ثُلاث ومَثْلث) تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءًا جزءًا، وجاءني القوم رجلًا رجلًا، وأبصرت العراق بلدًا بلدًا فكان القياس في باب العدد أيضًا التكرير عملًا بالاستقرار وإلحاقًا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، فلما وجدت «ثلاث» غير مكرر لفظًا حُكم بأن أصله لفظ مكرر،. ولم يأت لفظ مكرر بمعنى «ثلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقيل إنه أصله»[٢].

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» قوله: «وذكر بعضهم لعدله

---

(١) النحو الوافي ١٧١/٤.

(٢) شرح الكافية ٤١/١.

فائدتين إحداهما: لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة»[1] إذن ما ذكر في شرح الكافية هو فائدة راجعة إلى الاختصار الحاصل في نحو مثنى وثلاث ورباع، وهي فائدة لفظية، وما ذكر في حاشية الصبان هو فائدة راجعة إلى المعنى وهي استقرار العلمية وتمحيضها في نحو عمر وزفر بعد عدلهما من عامر وزافر. وتلك فائدة معنوية بحيث لو وردت صيغة «فُعَل» مصروفة لحكمنا عليها بعدم العدل كما ورد في «حاشية الصبان» متمماً الكلام السابق: «فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو عَلَمٌ عَلِمْنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو «أُدَد» وهو عند سيبويه من الود، فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم، فهمزته أصلية، فإن وجد في فُعَل مانع مع العلمية لم يجعل معدولًا نحو «طُوى»، فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو «تُتَل» اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة، إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره»[2]، ومعنى هذا الكلام أنه عند ورود صيغة مصروفة حكمنا بعدم العدل، وأمّا إذا كانت ممنوعة من الصرف ووجد بجانب العلمية علة أخرى غير العدل لم نقل إنها معدولة كما رأينا في نحو «طوى» فهي ممنوعة للعلمية والتأنيث، وكذلك «تُتَل» فهي ممنوعة للعلمية والعجمة عند من يرى منع الأعجمي الثلاثي، ولعلّ هذا القول يدلُّ على أن العدل علّة ضعيفة لا تقوى على الظهور عند وجود علل أخرى كالتأنيث والعجمة. ولعلّ هذا

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦٤.

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٦٤ - ٢٦٥.

يجعلنا نحكم بأن العدل وما يتعلق به أمور تصورية وفيه شيء من التكلّف، بينما التأنيث والعجمة أمران من واقع اللغة ولهذا كان تأثيرهما أكبر، وأقوى.

وذكر الأستاذ عباس حسن تعليقًا على هذا قوله: «وكل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه مصنوع متكلف. ولا مرد لشيء فيه إلا السماع وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع أنه العلمية وصيغة فُعال أو مَفْعل، أو فُعَل، أو غيرها من الصيغ الممنوعة نصًا عن العرب[1] إذن فقد اقترح الأستاذ عباس حسن أن نقول في نحو «حُذام وقُطام أنه ممنوع من الصرف (عند بعض العرب) للعلمية وصيغة «فُعال» وإذا قلنا «مثنى» حكمنا أنه ممنوع من الصرف للوصفية وصيغة «مَفْعل» وإذا قلنا «عمر وزفر» قلنا إنه ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة «فُعل» وهكذا. وأرى أن هذا الإعراب فيه نوع من الواقع اللغوي دون تكلف.

وجاء أن ما يمنع من الصرف بسبب العدل قسمان، قسم خاص بالأعلام كعمر وزفر، وغيرهما مما كان على وزن فُعَل. أو ما كان مؤنثًا على زنة «فَعالِ» كحذام وقطام رقاش ورأي العرب في مثل هذه الأعلام المؤنثة. وكذلك «أمس» و«سحر» والآراء المتعلقة بهما. وأيضًا ما كان على وزن «فُعَل» من ألفاظ التوكيد نحو «جُمَع - كُتَع - بُتَع» إذ إن كل واحد علم جنس على الإحاطة والشمول.

تلك هي الصور التي يمكن ضمها ووضعها تحت عنوان الأعلام المعدولة والتي سنناقشها بشيء من التفصيل. والطرف الثاني المتعلق بالعدل في الممنوعات من الصرف هو الأوصاف المتمثلة في «نحو

---

(١) النحو الوافي ٤/١٧٢.

ثلاث ومثلث ورباع مربع، وخماس ومخمس، وغيرها من ألفاظ العدل».
ثم كلمة «أخر» والآراء المتعلقة بها.

أولاً: الأعلام المعدولة:

والآن سنتطرق إلى الصور المتعلقة بالأعلام المعدولة بشيء من الإيضاح والتفصيل وهي:

١) ما جاء من الأعلام على وزن «فُعَل» مثل: عمر، زفر، مضر، زحل، جمح، قزح إلخ هذه الأعلام وأمثالها بقول سيبويه: «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر»[(١)].

ويتابع سيبويه كلامه واضعًا شرط منعها من الصرف بقوله: «ولا يجيء عمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام، فإن قلت: «عمرٌ آخرُ» صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرته صرفته، لأن فُعيلًا لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوَيْعِل وأشباهه كما لم يقع «فُعَل» نكرة محدوداً عن عامر فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كصُرَد وأشباهه وهذا قول الخليل»[(٢)].

---

(١) سيبويه ٢/١٤.
(٢) سيبويه ٢/١٤.

فالأعلام الآتية على زنة «فُعل» تمنع من الصرف بشرط أن تكون مفردة، مذكرة، معرفة، مكبرة. ويلاحظ أن السماع عن العرب هو الضابط الحقيقي بحيث لو جاء أحد هذه الأعلام مخالفًا لهذه الشروط المأخوذة من السماع بأن كان جمعًا أو مؤنثًا أو نكرة أو مصغرًا لصرف.

وجاء في المقتضب: «فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة، نحو: عمر، وقثم، ولكع، فإنه غير مصروف في المعرفة لأنه الموضع الذي عدل فيه. ألا ترى أنك لا تقول: هذا القثم، ولا هذا العمر، كما تقول: هذا الجُعَل، وهذا النُغَر»[(١)].

وأشار المبرد في الكامل إلى أصلية الاسم وعدم أصليته في الصيغ الواردة على هذا الوزن وأعني به وزن «فُعَل» ومدى تأثيره على منع الاسم من الصرف أو صرفه فقال: «اعلم أن كل اسم على مثال «فُعَل» فهو مصروف في المعرفة والنكرة إذا كان اسمًا أصليًا أو نعتًا، فالأسماء نحو: «صرد ونغر وجعل، وكذلك إن كان جمعًا نحو: ظُلَم وَغُرَف.. وإن سميت بشيء من هذا رجلًا انصرف في المعرفة والنكرة». ويتابع كلامه في الأعلام المعدولة بقوله: «فإن كان الاسم على «فعل» معدولًا عن «فاعل» لم ينصرف إذا كان اسم رجل في المعرفة، وينصرف في النكرة وذلك نحو «عمر وقثم» لأنه معدول عن «عامر» وهو الاسم الجاري على الفعل، فهذا مما معرفته قبل نكرته»[(٢)].

وجاء في الخصائص لابن جني (وأما فُعَل فدون فُعُل أيضًا، وذلك أن كثيراً ما يعدل عن أصول كلامهم نحو عُمَر، وزُفَر، وجُشَم، وقُثَم،

---

(١) المقتضب ٣/٣٢٣.

(٢) الكامل ٣/٣١٠.

وثُعَل، وَزُحَل، فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم تمكّن فُعَل، الذي ليس معدولًا)[1].

وهذا إذا كان الاسم علمًا في الأصل أما إذا كان نكرة «يعرف بالألف واللام فهو مصروف واحدًا كان أو جمعًا، فالواحد نحو: صرد وجعل، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع نحو: ثقب، وحفر، وعمر إذا أردت جمع عمرة، وكذلك إن كان نعتًا نحو: سكع ووضع وحطم كما قال[2]:

قد لَفّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ

ولبد (وهو الكثير) من قول الله عزّ وجل: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾[3].

يقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا سميت رجلًا بـ «عمر» هذا (يشير بهذا إلى المعدول عن عامر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ومثل «عمر» قُثَم و«زحل» تقول: «مررت بعمرٍ وعمرٍ آخر» والدليل على أن «عمر» يعدل به عن «عامر» أنك تقول في النداء «يا فسق» وتقول للمؤنث «يا فساق» تريد: يأيها الفاسقة وكذلك «الكَع» فإن سميت رجلًا بـ«عُمَرٍ» جمع «عُمْرَة» أو بـ «عُمَرٍ» من قولك «رجل عُمَرٌ» أي كثير العمران صرفته في المعرفة والنكرة»[4].

فشرط منع صرف «عمر» وأمثاله أن يكون معدولًا عن «عامر» «فعمر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا وكذلك زفر معدول عن زافر علمًا أيضًا

(١) الخصائص ٣/١٨٠.
(٢) للحطم القيسي.
(٣) سورة البلد، من الآية: ٦.
(٤) ما ينصرف ٣٩.

وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره إذذا حمله وقثم عن قاثم علمًا وهو منقول من القاثم وهو اسم الفاعل من قثم إذا أعطى كثيرًا، وزحل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعده، فهذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات»[1] فعمر وغيره مما جاء على صيغة «فُعَل» علم معدول عن «عامر» العلم المنقول أصلًا عن الصفة وهي اسم الفاعل. ويقولون في علة منعه والقول بعدله أنه سمع عن العرب أنه ممنوع من الصرف ولا ينون فلو لم يقولوا بعد له عن عامر للزم المنع لعلة واحدة وهي العلمية والعلمية وحدها لا تكفي لمنع الاسم من الصرف فبحثوا عن علة أخرى وأطلقوا عليها العدل - كل ذلك من أجل أن تكون القاعدة سليمة وأنه لا تهدم أقوال النحاة بضرورة وجود علتين للمنع أو علة واحدة قائمة مقامهما. وكأنهم لو قالوا: امتنع عمر وأمثاله من الصرف للعلمية وصيغة «فعل» لم يستقم الكلام. ولكن لعل هذا الاعتراض يزول لو علمنا بورود أعلام أخرى على هذه الصيغة (فُعَل) لكنها مصروفة وذلك نحو «أُدَد» (وهو العظيم) ولهذا حكموا على هذا العلم بأنه غير معدول لئلا تنكسر قاعدة «فُعَل» للأسماء المعدولة. فالمسألة فيها نوع من التكلف كما أشار إليه ابن هشام في «شطور الذهب» حيث يقول: «مثال العدل مع العلمية عُمَر وزُفَر وزُحَل وجُمَح ودُلَف فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف. وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه[2].

(١) شرح المفصل ٦٢/١.

(٢) شذور الذهب ٤٥٢.

وجاء في «شرح التصريح على التوضيح»: (الثالث) من المعدول (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين (علماً للمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار إليه بقوله «أو كفُعَلا» (نحو عمر) مما ليس بصفة في الأصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلغ وثعل (فإنهم قدروه معدولًا) عن فاعل غالبًا (لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدول دون غيره لأنه الغالب في الأعلام فعمر مثلًا معدول عن عامر، فإن «عامرًا» ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر[1].

فالعلة المانعة للصرف في نحو «عمر» كما يقول النحاة هي العلمية والعدل وأنه «معدول عن عامر العدل المنقول من الصفة»[2].

وعرفنا سبب فرضية العدل في صيغة «فعل» وهو عدم قدرة علة واحدة وهي العلمية على إتيان هذا الحكم وهو عدم التنوين مع الجر بالفتحة (المنع من الصرف).

٢) **ويتبع العلم المفرد المذكر** (عمر وأمثاله) المعدول في هذا الحكم صيغة «فعل» المختصة بالنداء وذلك نحو: غدر وفسق ولكع المعدولة عن غادر وفاسق وألكع.

قال سيبويه حين تكلم عن منع صرف «أُخر» وأنها خالفت الأصل رابطًا بينها وبين لكع وأمثاله: «فلما خالفت الأصل (أي أخر) وجاءت

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٤.

(٢) الارتشاف ١/٩٥.

صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا «يا ألكع» وفسق حين أرادوا «يا فاسق»، وترك الصرف في «فسق» هنا، لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رجل للعدل[1].

ويقول المبرد: «فإن كان الاسم على فعل معدولًا عن «فاعل» لم ينصرف إذا كان اسم رجل في المعرفة، وينصرف في النكرة وذلك نحو: «عمر وقثم، لأنه معدول عن عامر وهو الاسم الجاري على الفعل، فهذا مما معرفته قبل نكرته، فإذا أريد به مذهب المعرفة جاء أن تبينه في النداء من كل فعل لأن المنادى مشار إليه، وذلك قولك: يا فسق ويا خبث، تريد: يا فاسق ويا خبيث»[2].

وجاء في شرح الكافية: «وكذا» المختص بالنداء فرّعوا عليه أنك إذا سميت فيها ففعل لا ينصرف اتفاقًا نحو «فسق» علمًا للعدل والعلمية[3]. ويلاحظ أن هذه المسألة فيها خلاف كما ذكر في الارتشاف: «أو بفعل المختص بالنداء (التسمية به) كفسق، فمذهب سيبويه منع صرفه، ويصرفه في النكرة، ومذهب الأخفش وتبعه ابن السيد صرفه في المعرفة والنكرة، وقال ابن بابشاذ: الأخفش يصرف جميع هذه المعدولات في التسمية إلا أن حدثت علة أخرى»[4].

ويقول السيوطي في الهمع: «فعل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث ولكع، فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع، فإذا سمي

---

(١) سيبويه ١٤/٢.
(٢) الكامل ٣٠/٣.
(٣) شرح الكافية ٤٥/١.
(٤) الارتشاف ٣٥/١.

بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نكرت زال المنع وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التسمية أيضًا كما نقلته عنه أخيرًا في قولي قال الأخفش ومعرفة، لأن العدل إنما هو حالة النداء وقد زال بالتسمية»(١) فالرأي الغالب هو منع هذه الصيغ من الصرف عند التسمية بها، فإذا نكرت زال المنع لزوال العلمية لأن علة العدل وحدها لا تكفي. بينما ذهب الأخفش إلى صرفها في حالة التسمية وسبب ذلك عنده هو أن العدل إنما يكون في حالة النداء، أما عند التسمية فإن العدل يزول عنها ومن ثَمّ يحكم عليها بالصرف.

وجاء في الأصول أن أبا العباس (المبرد) قال: «سئل التوزي، وروي عن أبي عبيدة: أنه يقال للفرس الذكر لُكَع، والأنثى لُكَعة، فهل ينصرف لكع على هذا القول؟ فالجواب في ذلك: أن «لكعا» هذه تنصرف في المعرفة؛ لأنه ليس ذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه «لكاع» ولكنه بمنزلة: حُطَم، وإن كان حطم صفة، لأنه اسم ذكره من باب «صرد ونُغَر» فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدل في حالة التعريف إلى عمر ونحو»(٢) فلكع هذه التي مؤنثها «لُكاع» مصروفة لأنها ليست معدولة عن ألكع وإنما هي من باب «حطم» ويفهم من هذا النص أن «لكع» المعدولة عن «ألكع» والتي نحن بصددها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل مع الاختلاف بين وجهات نظر العلماء التي ذكرناها.

٣) ما يأتي على وزن «فعل» من ألفاظ التوكيل نحو جمع كتع، بصع، بتع، فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل وقد سبق أن قلنا إن هذه

---

(١) الهمع ٢٨/١.

(٢) الأصول ٩٦/٢.

الألفاظ المؤكدة أعلام على جهة الإحاطة والشمول. وأما مسألة العدل ففيها نظر وفيها كلام، فالنحاة يقولون إن الألفاظ التي ذكرناها «جُمَع كُتَع بُصَع بُتَع» جموع تكسير مفرداتها «جمعاء، كتعاء، بصعاء، بتعاء» بينما جاء في الارتشاف أن «جُمَع» وأخواته امتنع للعدل وشبه الصفة أو شبه العلمية[1].

ويقول السيوطي «قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين كما يجمع أحمر حمراء على حُمْر»[2] هذا إذا نظرنا إليها من جهة الجمع على التكسير وهو أمر راجع إلى المفرد المؤنث «فعلاء» أما إذا نظرنا إلى مفردات هذه الألفاظ من جهة التذكير، فالأمر مختلف لأن «أجمع - أكتع - أبصع - وأبتع» هذه المفردات المذكرة تجمع بالواو والنون جمع مذكر سالمًا «أجمعون أكتعون أبصعون وأبتعون» فكان القياس إذن فيما يجمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء جمع مؤنث سالماً فنقول: «جمعاوات - كتعاوات - بصعاوات - بتعاوات».

«ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى فيقال جماعى وكتاعى إلى آخره»[3] فكون «جمع وأخواتها» لم تأت على هذه الصور الثلاث التي يفترض ورودها على إحداها أدى بالعلماء إلى القول بأنها معدولة. ولو قالوا إنها منعت للعلمية ووزن «فُعل» لكفاهم ما عنوه من التكلف لاطراد قاعدة العدل، ويعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك بقوله: «فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر، فما

(١) وذلك في موضعين من المخطوط ١/٩٣ و١/٩٥.
(٢) الهمع ١/٢٨.
(٣) الهمع ١/٢٨.

حكمة عدولها؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاة عليه؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو: الجمع بالألف والتاء، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربي، ويطيل التفكير على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعاه؟ و.. و.. كل هذا غير معقول ولا واقعي،.. وأن بعض النحاة أرادوا أن تكون القاعدة مطردة فتكلفوا وتجاوزوا المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصيح كانت العلة الحقيقية هي السماع عنه، ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه»[1]. ونلاحظ أن تلك الافتراضات والتأويلات المذكورة في هذا الباب والتي رأينا كثيرًا منها عند السيوطي، هي تأويلات فيها كثير من التعنت والتكلف، وقد تكون تأويلات من علماء مختلفي المذهب نرى أن لكل عالم ومذهب تفسيرًا خاصًا به، ومجموع هذه التفسيرات أدى إلى ظهور الأمر بهذا الشكل من التكلف، ولكننا لو نظرنا إلى تفسير عالم متقدم كسيبويه مثلًا فإننا لا نرى الأمر بهذا التكلف فهو يقول مثلًا: «وسألته عن جُمَع وكُتَع فقال هما معرفة بمنزلة كلهم وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعاء وجَمْع كَتْعاء وهما منصرفان في النكرة»[2] فالمسألة وإن كان فيها شيء من البعد عن الحقيقة إلا أنها ليست كثيرة التكلف؛ لأن القاعدة الصرفية تقول إن ما كان على زنة «فعلاء» وكانت الهمزة فيه للتأنيث فإنها تقلب واوًا عند الجمع وتجمع بالألف والتاء، فلعدم جمعها على: «فعلاوات» قالوا بعَدِلها.

---

(١) النحو الوافي ١٩٤/٤.

(٢) سيبويه ١٤/٢.

ويقول صاحب الارتشاف «وإن سميت رجلًا بجُمَع وكُتَع انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش لأنه عدل، وهو تأكيد، فلما نقل عن موضعه خف وانصرف، وسيبويه لا يصرفه في المعرفة، لأنه فيها عدل، ويصرفه في النكرة لأنه رده إلى حال لم يكن فيها معدولًا»[1].

وذكر في المخصص: «وقد صرح سيبويه أنه ليس بصفة وقال في باب «ما لا ينصرف» إذا سميته بأجمع صرفته في النكرة، وقد غلط الزجاج في كتابه في باب ما لا ينصرف، ورد عليه الفارسي بعد أن حكى قوله، فقال: وقد أغفل أبو إسحاق فيما ذهب إليه من جمع في كتابه فيما لا ينصرف، وهذا لفظه قال: الأصل في جَمْع جَمْعاء جُمَع مثل حمراء وحُمْر، ولكن حمر نكرة فأرادوا أن يعدل إلى لفظة المعرفة فعدل فُعَل إلى فُعْل. قال أبو علي: وليس جمعاء مثل حمراء فيلزم جن يجمع على حمر كما أن أجمع ليس مثل أحمر، وإنما جماء كطرفاء وصحراء كما أن أجمع كأحمد بدلالة جمعهم له على التثنية»[2].

وخلاصة القول إن ألفاظ التوكيد التي على وزن «فُعَل» ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، أو لورودها على هذا الوزن مع الخلاف الذي عرفنا عن الأصل الذي عدلت عنه هذه الألفاظ. كما علمنا أيضًا أن الدليل على علميتها من جهتين:

الأولى: دلالتها على العلمية من جهة الإحاطة والشمول.

والثانية: أن مفردها المذكر «أجمع - أكتع - أبصع - أبتع» يجمع

---

(١) الارتشاف ١/٩٥.

(٢) المخصص ١٣٢/١٧ - ١٣٣.

جمع مذكر سالمًا، أي بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا. كما أننا نقول في ختام حديثنا عن صيغة «فُعَل» ما ورد عن النحاة أنها تأتي على ضروب وقد عرفنا منها الأعلام المعدولة كعمر وزفر، وكذلك صيغة «فعل» الخاصة بالنداء كفسق ولكع إذا سمينا بها. ومنها أيضًا ألفاظ التوكيد التي كنا بصددها قبل قليل. «ومنها أن يجيء جنسًا نحو صُرَد ونُغَر وسُبَد لطائر. ويجيء جمْعًا نحو ثقبة وثُقَب، ورطبة ورُطبْ فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف، لأنه منقول من نكرة، واعتبار العدل من ضروب فُعَل بامتناع الألف واللام منه، وعرفنا أنه معدول لوروده في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف، وكان عمر علمًا معدولًا عن عامر وصفًا وهو مصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الأسماء، وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرًا عنه»[1].

ويضيف ابن يعيش كلمة لها أهميتها في هذا الباب حيث يقول: «والمعدول بابه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَك ولا في حارث حُرَث كما قالوا عمر وزفر»[2].

فالمعيار الأساسي الذي يضبط هذا الموضوع هو السماع الذي ينبغي أن يُرجع إليه في مثل هذه الأحكام. وقد جاء السماع عن العرب مغنيًا عن كثير من المتاهات والتكلف الذي لا مبرر له.

ونختتم قولنا بكلام ذكره الأستاذ عباس حسن: «فوزن فُعَل» هذا قد

(١) شرح المفصل ٦٢/١.
(٢) نفس المصدر ٦٢/١.

يجب منعه من الصرف إذا كان علمًا مفردًا، مذكرًا مسموعًا بالمنع. وقد يجب صرفه إذا كان جمعًا. وقد يجوز فيه الأمران، والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولًا(١).

٤) **الأعلام المؤنثة** التي على وزن فَعال نحو «حَذام - قَطام - رَقاش» فما الحكم النحوي في مثل هذه الأعلام؟ هل هي معربة أم مبنية؟ وإذا كانت معربة، فهل هي مصروفة أم ممنوعة من الصرف؟ ثم ما هو موقف العرب منها؟ وما العلة التي وصفها النحاة لقول من قال بمنعها من الصرف؟

ونلاحظ أن هناك رأيين مختلفين في هذه الأعلام:

١) المنع من الصرف - وهو لهة بني تميم بشرط ألا يكون العلم مختومًا بالراء وذلك نحو: قطام حذام رقاش، وسبب منعها من الصرف كما يقول النحاة هو العلمية والعدل لأن الأصل فيها هو: قاطمة وحاذمة، وراقشة فعُدل عنها إلى صيغة «فَعال»، يقول سيبويه: «ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطام، وهذه حذام، لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة»(٢).

وللمبرد تقسيم للأسماء التي ترد على صيغة «فعال» حيث تقول: اعلم أن الأسماء التي تكون على هذا الوزن على خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه. فذلك الضرب هو ما كان مذكرًا، أو مؤنثًا غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله النكرة. فأما المذكر فنحو

(١) النحو الوافي ٢/١٩٥.

(٢) سيبويه ٢/٤٠.

قولك رَباب، وسَحاب، وجَمال. وأما المؤنث فنحو قولك: عَناق، وأتان وصناع. فما كان من هذا مذكرًا فمصروف إذا سميت به رجلًا أو غيره من المذكر. وما كان فيه مؤنثًا فغير مصروف في المعرفة، ومصروف في النكرة لمذكر كان أو لمؤكنث، وأما ما كان معدولًا فمجراه واحد في العدل وإن اختلفت أنواعه. فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك: حذارِ يا فتى. ونظارِ يا فتى، ومعناه: احذر وانظر، فهذا نوع.

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك: الخيل تعدو بداد يا فتى ومعناه بددا، ومثله: لا مساس يا فتى، أي: لا مُماسّة. فهذا نوع ثان. وتكون صفة غالبة حالة محل الاسم، كتسميتهم المنية حلاق يا فتى فهذا نوع ثالث.

والنوع الرابع: ما كان معدولًا للنساء نحو: حَذام وقَطام، إلا أن جملة هذا أنه لا يكون شيء من هذه الأنواع الأربعة إلَا مؤنثة معرفة. فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب[1].

وما يهمنا في هذا النص الذي ذكرنا هو النوع الرابع أي الأعلام المؤنثة التي على وزن «فعال» والتي وصفها النحاة بأنها معدولة وكذلك الأنواع الثلاثة الأولى المذكورة وهي اسم الفعل نحو، حذار، والمصدر: نحو بداد، والصفة الحالة محل الاسم كتسميتهم المنية بحلاق، كل هذه الأنواع إذا سمينا بأحد منها مؤنثًا «فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف وهو القياس، لأن هذا لم يكن اسمًا علمًا، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودًا عنه، وذلك الفعل افعل، لأن فعال لا يتغير عن الكسر، كما أن افعل لا

---

(١) المقتضب ٣/٣٦٨.

يتغير عن حالة واحدة، فإذا جعلت افعل اسمًا لرجل أو آمرأة، تغير وصار في الأسماء، فينبغي لفعال التي هي معدولة عن افعل أن تكون بمنزلته بل هي أقوى، وذلك أن فعال اسم للفعل فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله»[1].

إذن فالأنواع الأربعة المعدولة إذا سمينا بها آمرأة منعت من الصرف للعلمية والعدل. وهنا سؤال يطرح نفسه فمثلًا ذكر المبرد في النص أن الأسماء الواردة على صيغة «فعال» خمسة أنواع أربعة منها معدولة، وهي التي تكلمنا عنها وضرب على وجهه أي غير معدول، وهو قسمان مذكر كرباب وسحاب ومؤنث كعناق وأتان وصناع. والمذكر منهما مصروف سواء سمينا به مذكرًا أو غيره، أما المؤنث «فغير مصروف في المعرفة ومصروف في النكرة لمذكر كان أو لمؤنث»[2] ولم يذكر العلة في منع هذا النوع الذي قال عنه إنه غير معدول، وبالتأكيد فهو ممنوع للعلمية والتأنيث. والسؤال المطروح هو؟ لماذا جعل علة المنع مختلفة في هذا النوع عنه في الأنواع الأربعة الأخرى مع أنها جميعًا على وزن «فعال»؟ ولماذا قلنا عن هذا الضرب أنه على وجهه بينما نظرنا إلى الأضرب الأخرى على أنها معدولة؟ وأرى أننا لو ذهبنا إلى القول إن سبب المنع هو العلمية والتأنيث، أو العلمية ووزن «فعال» لكان أقوى وأقرب عن تكلف تصور العدل.

وبعد، فإن كانت صيغة «فعال» مختومة بالراء مثل: وَبارِ اسم قبيلة

---

(١) سيبويه ٢/٤٠.

(٢) المقتضب ٣/٣٦٨.

عربية، و«ظَفارِ» علم بلدة باليمن، و«سَفارِ» علم على بئر. فالموقف هنا مختلف عن سابقه، وبينما ذهب التميميون كما رأينا إلى إعراب نحو «قطام وحذام» إعرابَ ما لا ينصرف نرى أكثرهم يبنون الأعلام المختومة بالراء على الكسر في كل الحالات ولذلك يقول سيبويه: «فأما ما كان آخره راء، فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز»[1] وهي البناء على الكسر وقد يجوز فيه أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومــرّ دهــرٌ عــلى وبــارِ فــهــلكــتْ جــهــرةً وبــارُ[2]

والقوافي مرفوعة[3].

الشاهد فيه إعراب وبار ورفعها، والمطرد فيما كان في آخره الراء أن يُبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم؛ لأن كسرة الراء توجب إمالة الوقف، والارتفاع إذا رفعوا لأن الشاعر إذا اضطر أجرى ما كان في آخره الراء على مقياس غيره مما يُبنى على فَعال وأعرب في لغة بني تميم، فاضطر الأعشى فرفع، لأن القوافي مرفوعة[4].

ويتابع سيبويه كلامه فيقول: «والحجازية هي اللغة الأولى القدمى فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إن رفعوا لم يصلوا»[5].

---

(١) سيبويه ٢/٤٠.

(٢) البيت للأعشى وهو من بني قيس، ومنزله باليمامة، وبها بنو تميم.

(٣) سيبويه ٢/٤١.

(٤) هامش سيبويه ٢/٤١.

(٥) سيبويه ٢/٤١.

وجاء في المقتضب: «وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة»[1].

ويؤكد القاعدة السابقة ما يقوله ابن السراج في موجزه: «وجميع ما ذكر (من صيغة فعال المؤنثة المعدولة) إذا سُمي به آمرأة فبنو تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف. فأما ما كان آخره راء، فإن بني تميم وأهل الحجاز يتفقون على البناء، وذلك: سَفارِ اسم ماء، وحَضارِ اسم كوكب»[2] وقد ورد نفس المعنى عند الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» وبيّن فيه أن لغة بني تميم تعرب نحو حذام وقطام ورقاش بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًا دون تنوين وذكر أيضًا أن ما كان في آخره راء نحو: وَبارِ، سَفارِ، خَمارِ فإن بني تميم وأهل الحجاز يذهبون مذهبًا واحدًا وهو البناء على الكسر. وقد يعربون ما في آخره راء كما رأينا في البيت السابق للأعشى[3] ويقول في شرح الكافية: «عَلَمُ الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بناؤه كله قيل لمشابهتها أيضًا لنزال وزنًا وعدًا مقدرًا، وبنو تميم افترقوا فرقتين أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخمار وإنهما قدروا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة. وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل كما

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٥.

(٢) الموجز ص ٧١.

(٣) انظر ما ينصرف ص ٧٦.

احتيج إليه في عمر إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لأنه من باب خمار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة فقدروه فيه أيضًا طردًا للباب، وأقلهم على أن جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان، أولًا»[1].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح: «من المعدول (فقال): (علمًا للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم، وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مرة ابن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر (فإنهم يمنعون صرفه) واختُلف في علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب) ويرجحه أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى»[2].

ثم تكلم عن المختوم بالراء وبيّن أنّ الحجازيين وبني تميم متفقان على بنائها على الكسر، وقد أورد بيت الأعشى السابق ذكره والذي ورد فيه «وبار» مبنيًا مرة، ومعربًا إعرابَ ما لا ينصرف مرة أخرى. وجاء في حاشية الشيخ ياسين على التصريح تعليقًا على هذا البيت: «قال الدنوشري قد يقال إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم، لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء، فإن كان الأول أشكل الحال، وعلى الأول من الثاني يشكل بأن الكثير منهم لا يعربون، وعلى الثاني منه يشكل بأن القليل لا ينون. اهـ.

---

(١) شرح الكافية ١/٤٦.

(٢) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٥.

وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده أقول على كل تقدير لا إشكال إذ العربي يجوز له أن يتكلم غير لغته وهذا بعد تسليم أنه عربي وأنه يُحتج بكلامه والله أعلم بالصواب. ثم كتب الدنوشري بعد قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا إشكال «كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلًا عن فاضل أما أولًا: فإن العربي لا يتكلم بغير لغته ولو قطع إربًا إربًا كما في مسألة الكسائي وسيبويه[1]. وأما ثانيًا: فلأن الأعشى ميمونًا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وأنه عربي خالص. اهـ. والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ»[2].

قال أبو سعيد: «اعلم أن بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: «هذا حَضَارِ وسَفارِ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقُلت عليهم الإمالة وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء؛ لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشدَّ من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز»[3].

وخلاصة ما ذكر هو جواز الأمرين البناء والإعراب في الأعلام المختومة بالراء أما البناء فجريًا على قاعدة وكلام الحجازيين وأغلب

---

(١) المسألة الزنبورية.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٦٩.

(٣) المخصص ١٧/٦٧.

التميميين، وأما الإعراب فحملا على أصل كلام أكثر بني تميم في مثل هذه الأعلام وهو إعرابها إعراب ما لا ينصرف.

وكل ما ذكرنا حول هذه الأعلام خاص ببني تميم الذين قالوا بإعرابها إعراب ما لا ينصرف إلا المختوم بالراء فيشاركون فيه الحجازيين البناء، وقد يرد معربًا الإعراب السابق كما رأينا في بيت الأعشى ميمون.

٢) أما مذهب الحجازيين في مثل هذه الأعلام المؤنثة التي على زنة «فعال» فهو البناء على الكسر مطلقًا، أي سواء كانت مختومة بالراء أو غير مختومة، ويقول سيبويه في ذلك: «وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثَمّ اسمًا للمؤنث وهو ههنا معرفة كما كان ثَمّ»[١].

وجاء في المقتضب: «وأما ما كان اسمًا علمًا نحو: حذام، قطام، ورقاش فإن العرب تختلف فيه: فأما أهل الحجاز فيُجرونه مجرى ما ذكرنا قبل من البناء لأنه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة، وراقشة، وقاطمة.

ففعال في المؤنث نظير فـ «فُعَل» في المذكر ألا ترى أنك تقول للرجل: يا فُسَق، يا لُكَع، والمرأة: يا فَساقِ. يا لَكاعِ. فلما كان المذكر معدولًا عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف. ولما كان المؤنث معدولًا عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب»[٢].

ويقول الزجاج: «فإذا سميت امرأة بـ «حذام، أو قطام، أو رقاش»

---

(١) سيبويه ٢/٤٠.

(٢) المقتضب ٣/٣٧٣.

فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل الحجاز تقول «هذه قَطامِ قد جاءت» و«حذامِ. . قال الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

فهذا مذهب أهل الحجاز»[1][*].

ويقول ابن سيدة في مخصصه: «فقال (أي أبو العباس المبرد) القياس قول أهل الحجاز؛ لأن أهل الحجاز يجرون ذلك مجراه الأول فيكسرون ويقولون في امرأة اسمها حذام، هذه حذامِ، ورأيت حذامِ ومررت بحذامِ»[2].

وجاء في الهمع «أما الحجازيون فإن باب حذام عندهم مبني على الكسر إجراءً له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه. وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتأنيث والعدل»[3].

وورد في حاشية الصبان على الأشموني تعليقًا على علة منع صرف نحو «فعال» على مذهب التميميين أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن «فاعلة» وهو رأي سيبويه كما رأينا، بينما ذهب المبرد إلى العلمية والتأنيث المعنوي، وهو أقوى «لأن التأنيث يتحقق فلا حاجة إلى تقدير

(١) ما ينصرف من ص ٧٥ - ٧٦.

(*) ينسب البيت إلى لجيم بن صعب وإلى ويسم بن ظالم الأعصري.

(٢) المخصص ١٧/٦٦.

(٣) الهمع ١/٢٩.

العدل، لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره، وأجاب الدماميني بأن العلمية على الأعلام النقل، فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة كما تقدم في عمر، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة»[١].

وهذا الكلام ينقلنا للحديث عن العلة التي أدت إلى بناء هذه الصيغة على الكسر حسب مذهب الحجازيين، والعلة كما تظهر من هذا النص لها جوانب عدة فهي إما لشبهها بنزال وأمثاله (وهو اسم فعل أمر مبني على الكسر) والشبه بينهما في الوزن والعدل والتعريف، أو لتضمنه معنى الحرف من حيث إن اسم فعل الأمر يعمل ولا يتأثر بالعامل كما أن الحرف كذلك.

وذهب المبرّد مذهبًا آخر حيث بيَّن أن علّة بنائها هي اجتماع أكثر من سبب مانع للصرف فيها، والقاعدة أنه إذا اجتمع سببان منع الاسم من الصرف وإذا زادت الأسباب فليس بعد المنع إلا البناء فعلة البناء عنده هي توالي علل منع الصرف عليه.

قال المبرد: «ولما كان المؤنث معدولًا عمّا لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصًا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعلة أذهب الحركة لعلتين»[٢].

وقد رد ابن جني في كتابه (الخصائص) على رأي المبرد هذا بقوله: «فأما قول من قال: إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع

---

(١) حاشية الصبان ٢٦٩/٣.

(٢) المقتضب ٣٧٤/٣.

الصرف فمنعاه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب ففاسد عندنا من أوجه:

أحدها: أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير، وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام، وقطام، وبقوله فيه: إنه لما كان معدولًا عن حاذمة وقاطمة، وقد كانتا معروفتين لا ينصرفان، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب فلا حِقّ في الفساد بما قبله، لأنه منه وعليه حذاه. وذلك أن علة منع هذا الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك ونزال، ثم شبهت حذام، وقطام، ورقاش بالمثال، والتعريف والتأنيث بباب دراك ونزال، على ما بيناه هناك فأما لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلًا فلا.

ومما يفسّر قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني، وذلك كامرأة سميتها «بأذربيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع: وهي التعريف والتأنيث والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنيت «بأذربيجان» البلدة والمدينة، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب كما ترى، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألا ترفعه»[1].

وهذا كلام صحيح، لأن اجتماع العلل لا يؤدي إلى البناء بعد منع

(١) الخصائص ١/١٨٠.

الصرف خاصة إذا علمنا أن الأصل في الأسماء هو الإعراب ويبنى الاسم لشبهه بالحروف كما قال ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

فيرى علماء النحو أن بناء الاسم يأتي في المرتبة الثانية بعد الإعراب لشبه من الأشباه التي تقربه من الحرف ويقول الزجاج في رده على رأي المبرد: «وهذا مذهب يفسده عندي أني أرى ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف»[١]. ويؤكد هذا الكلام ما جاء في المخصص لابن سيده: «وكان المبرد يحتج بكسر قطام وحذام وما أشبه ذلك إذا كان اسمًا علمًا لمؤنث أنها معدولة عن قاطمة وحاذمة علمين وأنها لم تكن تنصرف قبل العدل لاجتماع التأنيث والتعريف فيها فلما عدلت ازدادت بالعدل ثقلًا فحطت عن منزلة ما لا ينصرف ولم يكن بعد منع الصرف إلا البناء وهذا القول يفسد لأن العلل المانعة للصرف يستوي فيها أن تكون علتان أو ثلاث لا يزاد ما لا ينصرف بورود علة أخرى على منع الصرف، ولا يوجب له البناء»[٢].

وبعد ذكر الآراء في «فعال» من إعرابها إعراب ما لا ينصرف إلى بنائها على الكسر، ومعرفة أسباب بنائها ننظر إلى نص أورده السهيلي في أماليه، فحواه أنه يرجح الكسر لهذه الصيغ لأنها صيغ مؤنثة والكسر فيها كما يقول إشارة إلى كونهن محبوبات مقربات إلى النفس فهو يقول: «على أن للاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين، وهي في قولهم: حذام ورقاش وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات، وكل محبوب

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦.
(٢) المخصص ٦٨/١٧.

مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى. ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه»[١] ولعل في هذا الكلام نوعًا من الذوق واتباعًا للناحية الجمالية في الأسلوب وهذا معنى جميل خاصة إذا علمنا أن من صور الإضافة إلى ياء المتكلم حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها للدلالة عليها[٢] فبدلًا من أن نقول: قلمي، كتابي نقول: قلمِ - وكتابِ، مكتفين بالكسرة، وهي صورة قريبة من: حذام ورقاش.

تسمية المذكر بصيغة «فعال» المؤنثة:

ورد عن النحاة أننا لو سمينا مذكرًا بأحد هذه الأسماء المؤنثة نحو: حَذامِ، رَقاشِ، قَطامِ، فإنه لا ينصرف قال سيبويه: «وأنهم لا يصرفون رجلًا سموه رقاش وحذام، ويجعلونه بمنزلة رجل سموه بعَناق، واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعالِ ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسمًا لمذكر لم ينجر أبدًا، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناق، لأن هذا البناء لا يجيء معدولًا عن مذكر فيشبَّه به. تقول هذا حذام، ورأيت حذام قبل ومررت بحذام قبل، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه»[٣].

ويقول المبرد مؤكدًا هذه القاعدة: «ولو سميت شيئًا من هذا أعربته ولم تصرفه، لأنك لا تصرف المذكر إذا سميته بمؤنث على أربعة فصاعدًا، فإنما هو بمنزلة رجل سميته عقربًا، وعناقًا. تقول هذا حذامُ

(١) أمالي السهيلي ٣٢.
(٢) انظر شرح ابن عقيل ٧٢/٢.
(٣) سيبويه ٤١/٢.

قد جاء، وقطامُ يا فتى.. وإنما فعلت ذلك.. لأنه لم يلزم الكسر بالتأنيث، ولو كان للتأنيث لكان هذا في عقرب وعناق، ولكنه للمعنى، فإذا نقلته إلى المذكر زال المانع منه، وجرى مجرى مؤنث سميت به مذكرًا مما لم يُعدل»[1]. علل المبرد منع الصرف بأن هذه الأعلام رباعية، والمذكر إذا سميته بمؤنث مكون من أربعة أحرف فصاعدًا فإنه يمنع من الصرف كما تسمي رجلًا بعقرب وعناق.

ثم علل عدم لزوم بناء الكسر فيها عند التسمية بأن البناء ليس راجعًا للتأنيث وإلا لكان نحو: عقرب وعقاب مبنيين ولكن أرجع سبب البناء إلى المعنى ولهذا يعرب حينما ينقل إلى المذكر لزوال المانع منه، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف. «وكان بمنزلة رجل سمي بعناق، وهو لا ينصرف لاجتماع التأنيث والتعريف»[2] فالبناء أساسًا ليس للتأنيث بل التأنيث باق وهو الذي أدى إلى منع صرفه إذا سمي به مذكر مثل عناق وعقاب، ومثل حمزة وطلحة.

قلنا إن صيغة «فَعالِ» إذا سمي بها مذكر فإنها تمنع من الصرف وبيّنا الرأي في ذلك، ومع هذا الوجه فإنه يجوز فيها الصرف أيضًا، جاء في الأصول لابن السراج: «وجميع (ويعني به صيغ «فعال المؤنثة») هذا إذا سمي به المذكر لم ينصرف لأن هذا بناء بُني للتأنيث، وحُرك بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء والياء يؤنث بها»[3].

---

(1) المقتضب ٣/٣٧٤.

(2) المخصص ١٧/٦٨.

(3) الأصول ٢/٩٠.

ويقول صاحب الارتشاف: «ولو سميت مذكرًا بحذام وبابه منعته الصرف كانت فيه «راء» أو لم تكن، وجاز أيضًا صرفه، ولا يكون فيه البناء كحاله علمًا للمؤنث في لغة الحجاز»[1].

والجملة الأولى من هذا النص تنقلنا إلى الحالة الثانية الجائزة في صيغ «فعال» المؤنثة إذا سمي بها مذكر فقد قلنا فيما مضى إن الغالب فيها عند تسميتها بالمذكر هو منع الصرف للعلمية والتأنيث.

ويجوز فيها كذلك صرفها، قال سيبويه: «ومن العرب من يصرف رَقاشِ وغَلابِ إذا سمي به مذكر لا يضعه على التأنيث بل يجعله اسمًا مذكرًا كأنه سمى رجلًا بصباح»[2] فالصرف على أساس تجاهل جانب والتأنيث فيها اعتبارها أسماء مذكرة. فيبقى الاسم على علة واحدة (العلمية) وهي غير كافية لمنع الاسم من الصرف. قال ابن السراج: «ومنهم من يصرف رقاش وغلاب إذا سمي به كأنه سمى بصباح»[3].

ويقول السيوطي: «ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل، والصرف لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لأنه إنما كان مؤنثًا لإرادة ما عُدِل عنه وهو راقشة»[4].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يُبْنَ، وهو كذلك، بل يكون معربًا ممنوعًا من الصرف للعلمية

---

(١) الارتشاف ١/٩٥.
(٢) سيبويه ٢/٤١.
(٣) الأصول ٢/٦٢.
(٤) الهمع ١/٢٩.

والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثًا لإرادتك به ما عُدِل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله»[1].

ويعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك بقوله: «فإن صارت علمًا لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها، ولا يصح البناء في الحالتين»[2].

ما كان على صيغة «فَعالِ» مجهولَ الأصل:

وإذا كان الاسم الذي على هذه الصيغة مجهول الأصل، هل هو معدول أو لا؟ مؤنث أو مذكر؟ فإنه يصرف قياسًا على أنه «الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل الذهاب والصلاح والفساد والرباب»[3].

وجاء في الموجز لابن السراج: «وإذا كان اسم على «فعال» لا يدري ما أصله فالقياس صرفه»[4].

وقد أشار ابن سيده بهذا الخصوص إلى القول السابق الذي أوردناه لسيبويه.

وخلاصته أن مجهول الأصل من هذه الصيغة مصروف لأن الغالب فيهما الصرف وعدم العدل، خاصة إذا علمنا أن الأصل في الأسماء هو

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦٩.
(٢) انظر هامش النحو الوافي ٤/١٩٧.
(٣) سيبويه ٢/٤١.
(٤) الموجز لابن السراج ٧٢.

الصرف ثم يأتي المنع لعلة من العلل. فالرجوع إلى الأصل في مثل هذه الحالات أفضل، حتى لو صرفنا النظر عن مسألة الأصل والفرع فإننا نرجع إلى الأغلب ألا وهو الصرف.

* * *

٥ - كلمة « أمس »

ومن الأسماء الواردة في باب الأعلام المعدولة كلمة «أمس» المراد به اليوم الذي قبل يومك. وهناك لغات في هذه الكلمة أشهرها لغتان:

أولاً: لغة بني تميم وهي منقسمة إلى مذهبين:

أ - المنع من الصرف مطلقًا أي في الرفع والنصب والجر.

وهذه لغة بعضهم بشرط أن يكون مرادًا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة وأن يكون خاليًا من «أل» والإضافة، وأن يكون غير مصغر، وغير مجموع جمع تكسير، وغير ظرف[١].

وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، لأنه معدول عن الأمس المعرّف بالألف واللام، فهو علم على وقت معيّن بدون أن يكون فيه علامة على التعيين وهي الألف واللام. ويقول سيبويه: «وبو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف «آخر» حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها»[٢].

وجاء في شرح «التصريح على التوضيح» بعد سرده الأعلام المعدولة التي ذكرناها فيما سبق ما يلي بخصوص «أمس»: «الخامس أمس» من المعدول (إذا كان مرادًا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقرن

(١) انظر النحو الوافي ٤/١٩٨.

(٢) سيبويه ٢/٤٣.

بالألف واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفًا فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقًا) رفعًا ونصبًا وجرًا (لأنه) علم على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعرف بأل فيقولون «مضى أمسُ» بالرفع بلا تنوين و«شاهدت أمسَ» وما رأيت زيدًا مذ أمسَ بالفتح فيهما كقوله:

لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أَمْسا عجائزًا مثلَ السعالى خمسا

فأمس مجررو بالفتحة، والألف فيه للإطلاق، وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافًا للزجاجي[1].

ورأى الزجاجي في «أمسا» الوارد في البيت السابق أنه فعل ماض وفتحته فتحة بناء، وليست فتحة إعراب، وفي «أمسا» ضمير عائد على الظرف المفهوم من السياق وهو اليوم.

جاء في «التصريح»:

«نظير سحر في امتناع.ه من الصرف «أمس» عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف، ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافًا لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر، وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رُفع أو جُرّ بمذ أو منذ فقط»[2].

وبعد أن عرفنا الرأي لبني تميم وهو القائل بمنع «أمس» في جميع الحالات رفعًا ونصبًا وجرًا، وعرفنا شروط منعه من الصرف ومعنى عدله وهو العدل عن الألف واللام حيث إنه معيّن دون أن يكون فيه علامة للتعيين بعد هذا الرأي ننتقل إلى المذهب الثاني لبني تميم وهو

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) الأشموني ٣/٢٦٧.

الغالب عندهم والقائل بمنع «أمس» من الصرف في حالة واحدة وهي «الرفع» خاصة. ويبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر موافقين مذهب الحجازيين كما سنرى إن شاء الله. «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسِ فلا يصرفون في الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس»[1].

وجاء في «ما ينصرف وما لا ينصرف»: «وزعم سيبويه: أن بني تميم يمنعونه الصرف في الرفع فيقولون «ذهب أمسُ بما فيه» لأنه قد خرج من باب الظروف، ويوافقون غيرهم على الكسر في الظروف. فأما قولهم:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا   عجائزًا مثل الأفاعي خمسا

فإنما جر بـ «مذ» وقد كان يرفع بها، فأجراها في ترك الصرف في الجر في الرفع إذ معنى الرافعة معنى الجارة»[2].

وجاء في شرح «التصريح على التوبح» بهذا الخصوص ما يلي: «وجمهورهم يخص ذلك» الإعراب الممنوع من الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله:

اعتصم بالرجاء إنْ عَنَّ بَأْسٌ   وتناسَ الذين تضمَّنَ أَمْسُ

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه، وعن بالنون من عن يعين إذا عرض، ويروى عز بالزاي بمعنى غلب، وتناس أمر من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه»[3].

---

(١) سيبويه ٢/٤٣.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٤ - ٩٥.

(٣) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦.

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حخالة الرفع وحدها، ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر، فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف فخلاصة الأمر بالنسبة لأمس أن لبني تميم رأيين أحدهما وهو القليل إعرابه إعراب ما لا ينصرف في جميع الحالات رفعًا ونصبًا وجرًا، والآخر هو إعرابه هذا الإعراب في حالة الرفع خاصة وهو الغالب.

ثانيًا: والرأي الآخر بالنسبة لأمس المراد به اليوم الذي قبل يومك هو رأي الحجازيين القائل ببنائه على الكسر في جميع حالاته وبنفس الشروط التي ذكرناها فيما سبق وهي:

١) أن يكون مرادًا به اليوم الذي قبل يومك.

٢) كونه خاليًا من «أل» والإضافة.

٣) كونه غير مصغر.

٤) كونه غير مجموع جمع تكسير.

٥) كونه غير ظرف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط فإنه يبنى على الكسر مطلقًا عند الحجازيين قال سيبويه: «ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع»[1].

«وجاء في التصريح: (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقًا) في الرفع والنصب والجر (على تقديره متضمنًا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الأقرن:

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تُمسي

(١) سيبويه ٢/٤٣.

وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس
اليوم أعلم ما يجيء به (ومضى بفضل قضائه أَمْسِ)

فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى»[1].

فالبناء على الكسر إذن هي «لغة الحجازيين لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف فيقولون مضى أَمْسِ بِأحداثه، فهنيئًا للغد، عرفت أمس فماذا يكون اليوم – لم أهتم بأمس.. فكلمة «أمس» مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالته بالجملة»[2].

أحكام عامة في «أمس»:

١) في حالة تسمية الرجل بـ «أمس» فإنه ينصرف على لغتي الحجازيين وبني تميم. أما أنه يصرف عند الحجازيين فلأنه «أمس ها هنا ليس على الحد ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة كما فعلوا ذلك «بأين» وكُسِرت كما كسروا غاقِ إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب كما أن حركة غاقِ لغير إعراب فإذا صار اسمًا لرجل انصرف، لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع كما أنك إذا سميت بعناق صرفته، فهذا يجري مجرى هذا كما جرى ذا مجرى لا»[3].

وقد علق الزجاج على كلام سيبويه الذي سبق ذكره: «وحقيقة ما قال سيبويه أن «أمس» وجب ألا يُعرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له «أمس» فهو معرفة من غير جهة التعريف لأن تعريفه «الأمس» كما أن تعريف «غد» «الغد» فلما كان كذلك

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦.
(٢) النحو الوافي ٤/١٩٨.
(٣) ما ينصرف ص ٩٤.

وكان ظرفًا، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه ولكنه كسر لالتقاء الساكنين»[1].

وجاء في حاشية الشيخ ياسين على شرح «التصريح على التوضيح» قوله: «قال الزرقاني فائدة قال الرضي إذا سميت بأمس رجلًا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاقٍ إذا سميت به وذلك أن كل مفرد مبني تسمى به شخصًا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام»[2].

وأما أنه يعرب مصروفًا عند التسمية على لغة بني تميم، فذلك «لأنه لا بد لك من أن تصرفه في الجر والنصب، لأنه في الجر والنصب مكسور في لغتهم فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرف في الرفع، لأنك تُدخله في الرفع، وقد جرى له الصرف في القياس في الجر والنصب لأنك تعدله عن أصله في الكلام مخالفة للقياس، ولا يكون أبدًا في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع»[3].

كما يقول الشيخ ياسين في حاشيته متابعًا كلامه السابق الذي نقله عن الرضي «وإن سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضًا في الأحوال كلها، لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر، لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما، وإذا صرفته في الحالين وجب الصرف أيضًا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع»[4] وواضح أن الكلام عن بني تميم يخص المذهب الغالب عندهم وهو القائل بإعرابه

(١) ما ينصرف ص ٩٤.

(٢) حاشية الشيخ ياسين على التوضيح ٢/٢٢٦.

(٣) سيبويه ٢/٤٣ - ٤٤.

(٤) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/٢٢٦.

إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع والبناء على الكسر في حالتي النصب والجر، ولم يتكلم عن المذهب الآخر عندهم وهو القائل بمنعه من الصرف في جميع الحالات وذلك لأن هذا الكلام وهو القائل بصرفه عند تسميته يشمله من باب أولى فهو مفهوم بداهة، لأنه إذا كان المبني يعرب بالصرف فمن باب أولى المعرب.

٢) إذا خالفت كلمة «أمس» الشروط التي ذكرناها فإنها تكون معربة منصرفة عند الحجازيين والتميميين وذلك بأن يراد بها يوم مبهم وذلك نحو قولنا: مضى أَمْسٌ من الأموس الجميلة.

أو كان مضافًا نحو: إن أمسَ العرب خير من حاضرهم.

أو كان محلًى بأل مثل قولنا: كان الأمس جميلًا بهوائه ونقائه.

أو مصغرًا نحو: سررت بأُمَيْسٍ. وجاء بهذا الخصوص في حاشية الشيخ ياسين على التصريح ما يلي: «قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب، ومنعه بعضهم، فقالوا لا يصغر، والأول ذهب إليه المبرد والفارسي، وابن مالك والحريري.

الثاني عن سيبويه وقوفًا منه مع السماع»[1].

والأولون اعتمدوا على التكسير، فإن التكسير والتصغير أخوان.

قال في الصحاح ولا يصغر أمس. اهـ.

وذكر نحوه الزرقاني، وقال إن الرضي اقتصر على كلام سيبويه فقال ولا يصغر «أمس» كما لا يصغر «غداً»، وإن ثُني أو جمع فالإعراب؛ لأن

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦.

اللام إنما قُدّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثُنّي أو جُمع، لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد. وقوله فتظهر اللام إذا أريد بأمس أمسان معينان وبالجمع أموس معينة، فإن اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار، وأما إذا أريد بالمثنى أمسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة، فذلك كالمفرد المنكر، فيستعملان كاستعماله»[1].

٣) إذا كان أمس ظرفًا مجردًا من أل والإضافة فهو مبني على الكسر إجماعًا لتضمنه معنى الحرف والظاهر أن الحرف المتضمن معناه هو «في» كما قال الدنوشري»[2].

ومثال الظرف قولنا: «ذهبت أمسِ إلى السوق».

٤) من الآراء التي وردت في إعراب «أمس» ما حكى ابن أبي ربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رُفع أو جُرّ بمذ أو منذ فقط[3].

ونلاحظ أن الإعراب حسب هذا الرأي مخصص جدًا ومقيد لدرجة تدعو إلى التساؤل، لماذا خُص الإعراب بهذين الحرفين من دون كل الحروف؟ ولكن ما يزيل استبعاد هذا الرأي هو كثرة لزوم هذين الحرفين (مذ ومنذ) لكلمة «أمس».

٥) ومن الآراء التي انفرد بها بعض العلماء هو ما زعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الزاجر:

---

(١) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/٢٢٦.

(٢) نفس المصدر ٢/٢٢٦.

(٣) الصبان على الأشموني ٣/٢٦٧.

قال في شرح التسهيل: ومدعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في «أمسا» فتح إعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق أن لا يُعوَّل عليه»[1].

ولم أجد في كتابه «ما ينصرف» هذا الرأي للزجاج، ومن الجائز أن يكون قد سُمع أو قُرئ عنه في كتب أو مخطوطات أخرى.

وجاء في حاشية الصبان في معرض الرد على رأي الزجاج هذا: «قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع، فقالوا: مضى أمسُ بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيًا على الفتح في الأحوال كلها، أي عند بعض العرب لسمع مضى أمسَ بالفتح اهـ. وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال، وحينئذ يتم التعليل، أما إن كان منقوله البناء على الفتح على الجر فقط فلا»[2]. إذن فالدليل على عدم بناء «أمس» على الفتح كما سُمع عن الزجاج هو عدم نيابة الفتح عن الرفع لأنه لم يسمع أنْ حل الفتحُ مكان الرفع عن العرب، خاصة وأن السماع هو المعول عليه في مثل هذه الأحكام كما قلنا عن مذهبي الحجازيين وبني تميم، فلولا السماع لما صحّ لنا ادعاء تلك الأحكام السابقة.

وما ورد عن الزجاج بالبناء على الفتح من الممكن أن يكون قد قصد

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦٧.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٦٧.

به رأي قلة من العرب لأنه قد أورد أن حكم «أمس» هو البناء وكان الأصل في بنائه هو السكون إلا أنه كسر لالتقاء الساكنين[1].

وقد ورد في حاشية الصبان في معرض رده كذلك على رأي الزجاج بيتٌ للدلالة على إعراب «أمس» ومما يؤخذ على هذا الرد أن الزجاج لم يزعم البناء دومًا «لأمس» ولكنه معرب عند جماعة ومبني عند آخرين كما رأينا فقد جاء في الأشموني: «ويدل للإعراب قوله:

اعتصم بالرجاء إنْ عَنَّ بَأْسٌ   وتناسَ الذي تضمَّنَ أَمْسُ»[2]

والشاهد في البيت هو ورود «أمس» معربًا إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع.

«وأجاز الخليل في لقيته «أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل - فتكون الكسرة كسرة إعراب»[3].

٦) إذا زالت عَلَميَّةُ «أمس» دخلها تنوين التنكير، نحو: سأزورك في أمسٍ من الأموس. وإذا زال العدل بأن استُعملت مقرونةً «بأل» فهي معربة يمتنع تنوينها بسبب «أل» كما هو معروف. لا بسبب منع الصرف وكذلك عند الإضافة»[4]

* * *

(١) انظر ما ينصرف ص ٩٤.
(٢) حاشية الصبان ٣/٢٦٨.
(٣) المصدر السابق ٣/٢٦٨.
(٤) النحو الوافي ٤/١٩٩.

سحر

جاء في اللسان: «والسحر آخر الليل، قبيل الصبح والجمع أسحار والسحرة والسحر، وقيل أعلى السحر، وقيل هو من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر، يقال لقيته بسحرة، ولقيته سحرة وسحرة يا هذا ولقيته سحرًا وسحرَ بلا تنوين»[1].

وسحر ممنوع من الصرف بشروط:

١) أن يكون ظرف زمان.

٢) أن يراد به سحر يوم معين.

٣) أن يكون مجردًا من أل.

٤) أن يكون مجردًا من الإضافة.

فإذا تحققت فيه هذه الشروط امتنع من الصرف وذلك كقولنا: «قمت من النوم يوم الجمعة سَحَرَ».

فـ «سحر» هنا ممنوع من الصرف لتحقق الشروط. فهو ظرف يوم معين مجرد من أل والإضافة، منصوب على الظرفية دون تنوين وعلة منعه العلمية والعدل، أما أنه علم فلأنه يدل على وقت معين خاص وأما أنه معدول، فلأنه عُدل عن لفظ «السحر» المقرون بأل التي هي للتعريف، فكان الأصل فيه دلالته على الوقت المعين مقرونًا بأل، إلا أن العرب عدلت عن ذلك ونطقت به مجردًا منها، . يقول سيبويه:

(١) اللسان فصل السين حرف الراء ٦/١٣.

«وكما تركوا صرف سحر ظرفًا، لأنه إذا كان مجرورًا أو مرفوعًا أو منصوبًا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا جُرّدتا منه، فلما صار معرفة في الظرف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولًا عندهم كما عدلت أخر عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع، كما ترك صرف «أمس» في الرفع»[1].

وجاء في المقتضب بهذا الخصوص: «فأما (سحر) فإنه معدول - إذا أردت به يومك - عن الألف واللام»[2].

ويقول الزجاج: «فأما «سحر» فلا اختلاف بين النحويين أن «سحر» لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، تقول «آتيك سحرَ يا هذا». و«قمت سحر» إذا أردت «آتيك السحر» الذي هو لليلتنا، فإن أردت «سحرًا» من الأسحار صرفت، قال الله عزَّ وجل: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۢ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[3] وإنما لم يصرف «سحر» لأن استعماله في الأصل بالألف واللام، تقول «قمت في أعلى السحر يا هذا»، و«أنا منذ السحر أفعل ذاك»، ثم تقول: «أتيتك منذ سحر يا هذا»، فيؤدي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه، وقد حذفنا، فاجتمع فيه أنه معرفة بغير ألف ولام، وأنه يراد به عهد الألف واللام»[4].

وجاء في شرح الكافية للرضي بعد أن تكلم عن الظروف المعربة غير المنصرفة والتي أورد ضمنها سحر قال: «فتعريف هذه الأسماء إذن بكونها

---

(١) سيبويه ٤٣/٢.
(٢) المقتضب ٣٧٨/٣.
(٣) سورة القمرة، الآية: ٣٤.
(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩.

معدولةً عن اللام، فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت «أمس» في لغة أهل الحجاز أعني البناء إذ لو تضمنتها لبُنيت بناءَ أمس، والدليل على كونها معدولة عن اللام أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه، إذا لم يكن مضافًا إلا معرفًا بلام العهد سواء كانت علمًا أو لا» ويتابع كلامه فيقول: «بلى وجد «سحر» من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعًا من الصرف فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين»[1] فسحر من الظروف المعربة غير المنصرفة للعلمية والعدل عن أل «وسحر إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام فهو لا يصرف، تقول: لقيته سحر يا هذا فاجتمع فيه التعريف والعدل عن الألف واللام، فإن أردت سحرًا من الأسحار صرفته، وإن ذكرته بالألف واللام أيضًا صرفته»[2].

وجاء في شرح الأشموني: «سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل والإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحرَ، والمانع له من الصرف العدل والتعريف»[3].

وورد في مشكل إعراب القرآن للقيسي: «قوله تعالى (بسحر) إنما انصرف لأنه نكرة، ولو كان معرفة لم ينصرف، لأنه إذا كان معرفة فهو معدول عن الألف واللام، إذ تَعرّف بغيرهما، وحق هذا الصنف أن يتعرف بهما، فلما لم يتعرف بهما صار معدولًا عنهما، فنقل مع ثقل التعريف فلم

(١) شرح الكافية ١/١٨٨. (٢) الأصول ٢/٩٠.
(٣) الأشموني ٣/٢٦٥. انظر التصريح ٢/٢٢٣، الهمع ١/٢٢.

ينصرف فإن نكر انصرف»[1] وذلك لزوال علله المانعة من الصرف. و«سحر» إذا كان معرفة، فإنه لا ينصرف ولا يتصرف، ونعني بالانصراف دخول التنوين ونعني بالتصرف نقله عن الظرفية إلى الاسمية، فإنه لم يستعمل في حالة التعريف إلا ظرفًا. وإذا نكر جاز نقله عن الظرفية إلى الاسمية[2].

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أن «سحر» من الكلمات التي لم تستعمل إلا ظرفًا لخروجها عن التمكن بتضمنها ما ليس لها أصلًا، وبيّن أن «سحر» إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة، ومعنى ذلك أنه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه الألف واللام للتعريف ثم غُيّر عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناهما كما عدل جمع في قولك جاءت النساء جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك[3].

وقد علمنا فيما سبق أن العدل هو نطقنا ببناء ونحن نريد بناء آخر نحو عُمَر عن عامر، وزفر عن زافر، وهكذا، فهل هذا المعنى الذي أريد به التوسع في اللغة موجود في نحو سحر المنقول عن السحر إذ لا فرق بين اللفظين إلا وجود الألف واللام وعدم وجودهما؟ ويجيب ابن يعيش عن هذا التساؤل بقوله: «فالجواب أن «سَحَر» وإن كان فعلًا كما أن «السَّحَر» كذلك فإنه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنها

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٣٩.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/٤٠٦.

(٣) شرح المفصل ٢/٤٢.

جزء منه فجَرَت اللام في «السَّحَر» مجرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عُدِلت «سحر» صار كأنك عدلت مثالًا من هذه الأمثلة إلى فُعَل»[1] نلاحظ مما سبق أن هذا التعليل فيه نوع من التكلف مرده أن لفظي «سحر» موجودان في اللغة وقد نطقت العرب بهما، ولكل موضعه وخصائصه البلاغية، فلماذا لا نرجع إلى المنطوق من العرب بدلًا من البحث المتكلف فيه، كي تسير القاعدة النحوية باطراد؟ وفي ذلك ما فيه من البُعد عن الواقع والحقيقة؟.

إذن فخلاصة القول في «سحر» هو أنه منوع من الصرف للعلمية والعدل بالشروط السالفة الذكر، بحيث لو زال منها شرط فإنه يصرف فإن نكر انصرف نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ لأنه قد زال السببان معًا بالتنكير، لأنه إنما كان معدولاً في حال التعريف، وكذلك إذا دخلته الألف واللام صرفته نحو السحر، لأنك قد رددته إلى الأصل فزال العدل[2].

قلنا إذا زال أحد تلك الشروط فإنه يصرف وذلك لأنه لو «لم يكن لفظ «سحر» ظرف زمان بأن كان اسمًا محضًا، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه، وجب تعريفه «بأل» أو «بالإضافة» إذا أريد منه أن يدل على التعيين، ولا تصح العلمية، نقول: السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ وصفاء الذهن، وعجيب أن يغفل الناس عن سَحَرِهم وأن يقضوا سَحَرَهم نائمين[3].

---

(١) نفس المصدر ٤١/٢ - ٤٢.

(٢) شرح المفصل ٤٢/٢، شرح الكافية ٦٦/١.

(٣) النحو الوافي ١٩٦/٤.

وكذلك إن لم يدل على التعيين وذلك بأن تريد به «سحرًا من الأسحار صرفته لأنه غير معدول، ألا ترى أنك تقول: جاء زيد في ليلة سحرًا، وقمت مرة سحرًا، وكل سحرٍ طيب فهذا منصرف»[1].

«وإن كان ظرفًا معينًا لكنه غير مجرد من «أل» و«الإضافة» وجب صرفه كذلك نحو: سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر، أو أعود يوم السبت سحره»[2].

ومن الحالات التي يصرف فيها «سحر» ما أورده سيبويه فهو يقول «وكذلك» «سحر» اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفًا ولو وقع اسم شيء وكان ظرفًا صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوبًا غير ظرف مكسور[3].

وعلق السيرافي على هذا فقال: «قوله وهو في الرجل أقوى إلخ..» يعني لو سمينا وقتًا من الأوقات أو مكانًا من الأمكنة التي تكون ظرفًا بسحر وجعلناه لقبًا له لانصرف، لأنه ليس هو بالشيء المعدول، وكان كأمس لو سميت به.

وقوله: «وهو في الرجل أقوى» يعني أن الصرف في الرجل أقول لأنه لا يقع ظرفًا»[4].

وجاء في المقتضب حول تسمية الرجل بسحر: «فإن سميت به رجلًا

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٨.

(٢) النحو الوافي ٤/١٩٦.

(٣) سيبويه ٢/٤٤.

(٤) شرح السيرافي على سيبويه ٢/٤٤.

فلا اختلاف في صرفه، فيقال لسيبويه: «ما بالك صرفت هذا اسم رجل، ولم تفعل مثل ذلك في باب «أُخر»؟ فمن حجة من يحتج عنه أن يقول: إن «أخر» على وزن المعدول، وعدل في باب النكرة، فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى. وأما أنا فلا أرى الأمر فيها إلا واحدًا، ينصرفان جميعًا إذا كانا لمذكر، وترجع أخر إذا فارقه العدل إلى باب صُرَد ونُغَر»[1].

فالمبرد لم يفرق بين «سحر» وأخر في حالة تسمية الرجل بهما إذ يصرفهما جميعًا دونما تفريق بينهما، بينما فرق سيبويه حيث صرف سحر عند التسمية به ومنع في باب أخر لأنه نظر إليه على أساس أنه أصل الباب وعلى وزن فُعَل.

* * *

(١) المقتضب ٣/٣٧٩.

«الاختلاف في إعراب «سحر» وبنائه»

هناك اختلاف بين النحاة في «سحر» أمعرب هو أم مبني؟ وما علة إعرابه إعراب ما لا ينصرف؟ ولماذا قال بعض النحاة ببنائه؟. ويلاحظ أن الرأي السائد هو القائل بأنه معرب إعراب ما لا ينصرف وهو رأي الجمهور، وعلة بنائه عندهم كما رأينا فيما سبق هو العلمية والعدل، وعرفنا أن العدل المقصود في «سحر» هو عدله عن الألف واللام. بينما ذهب آخرون إلى أنه ممنوع للعدل وشبه العلمية وهو اختيار ابن عصفور. وقال السهيلي على نية الإضافة وذكر الشلوبين الصغير أنه على نية أل، فعلى هذين القولين ليس من باب ما لا ينصرف[1] وذلك لفقدان العلمية أو شبهها من الاسم، والعلمية كما نعلم علة قوية لمنع الاسم من الصرف.

١) إذن فرأى الجمهور أنه معرب إعراب ما لا ينصرف للعدل والعلمية أو شبهها.

٢) ذهب السهيلي والشلوبين الصغير إلى أنه معرب مصروف أما مسألة عدم تنوينه فقد اختلفا فيها فذهب السهيلي إلى أنه على نية الإضافة وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه على نية أل[2].

٣) الرأي الثالث في «سحر» هو القائل ببنائه وهو رأي أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري، وعلل رأيه هذا بأن «سحر»

---

(١) الارتشاف ٩٥/١، التصريح على التوضيح ٢٢٣/٢.

(٢) الهمع ٢٩/١.

تضمن معنى الحرف «اللام» فبُني لذلك كما بُني «أمس» عند الحجازيين[1]، وذهب ابن الطراوة هذا المذهب «ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأمس عندي يعسر»[2].

الرد على هذا الرأي:

وقد رُد على هذا الرأي القائل ببناء «سحر» من عدة أوجه:

١) أنه لو كان مبنيًا لكان غيرُ الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يتوهم الإعراب كما اجتُنبت في «قبلُ وبعدُ والمنادى المبني»[3].

٢) ومنها أنه لو كان مبنيًا لكان جائزَ الإعراب جوازَ إعراب «حين» في قوله: «على حينِ عاتبت المشيب على الصبا».

(الشاهد فيه ههنا في «على حين» حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح) لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء، وأن فتحته إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف»[4].

٣) ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء، لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل، وإذا ثبت أن «سحر» غير مبني ثبت أنه غير مضمن معنى حرف التعريف، وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف، والفرق

---

(١) انظر الارتشاف ٩٥/١، التصريح ٢٢٤/٢، الهمع ٢٨/١، الأشموني ٢٢٦/٣.

(٢) الهمع ٢٨/١.

(٣) التصريح ٢٢٤/٢، الصبان ٢٦٦/٣، الهمع ٢٨/١.

(٤) التصريح ٢٢٤/٢، الصبان ٢٦٦/٣.

بين التضمين والعدل، أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر، والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه، فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية، ومعناها وهو التنكير مزيدًا عليه معنى حرف التعريف[1].

فهذه هي الردود التي رد بها العلماء على رأي أبي الفتح المطرزي وتتلخص بأنه لو كان مبنيًا لكان بناؤه غيرَ الفتح لئلا يلتبس الأمر بالنصب حيث هو ظرف منصوب. وكذلك لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب إذ البناء لا يمنع الإعراب في الظروف خاصة كما رأينا في «حين» وعلمنا أيضًا أن المنع أسهل من البناء لأنَّ الأصل في الأسماء هو الإعراب بالتَنوين (الصرف) ثم يأتي بعده الإعراب دون تنوين (المنع من الصرف) في المرتبة التالية. وذلك بعد التغييرات التي تحدث في الاسم لتمنعه من الصرف كما يقول النحاة.

وبعد هذين الإعرابين الأصليين يأتي البناء حين يشبه الاسم جانبًا من جوانب الحروف التي تستدعي بناء الاسم، وبما أن المنع أقرب إلى الأصل وأسهل، فإننا نرجح هذا الأسهل ونقويه.

٤) رابعًا أنه لا معرب ولا مبني، وهي مفروضة في «سحر» المراد به معين المجعول ظرفًا، فإن نُكّر صرف، وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفًا قُرِن بأل أو أُضيف وجوبًا كما صرح به الدماميني[2].

* * *

(١) التصريح ٢/٢٢٤.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٦٦.

الواقع اللغوي

علمنا مما ذكر أن الأعلام المعدولة نوعان «فُعَل» «كعمر وزفر ومضر» وهي تمنع من الصرف بالاتفاق. و«فَعالِ» كحذام وقطام وفيه اختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم، فالحجازيون يبنونه على الكسر، وأما بنو تميم فإنهم قالوا: إذا لم يكن العلم مختومًا بالراء كحذام وقطام فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وأما المختوم بالراء كسفار ووبار فإنهم يبنونه على الكسر مثل الحجازيين.

وقد أوردت هذه القاعدة كمقدمة لأنه كما سنرى قد استعمل العلم المختوم بالراء ممنوعًا من الصرف كما في قول «لبيد»:

بل ما تذكر من نوارَ وقد نأت وتقطعت أسبابُها ورمامُها[1]

وقال في بيت آخر:

أولم تكن تدري نوارُ بأنني وَصَّالُ عقدِ حبائلٍ صرامُها[2]

بينما جاءت «نوار» مصروفة في البيت التالي وهو «لأبي الحنّان»:

ولو سمِعَتْ تدلُّلَها نوارٌ تَبِيتُ بمشرِفٍ نائي الشَّمامِ[3]

وجاء عند «أعشى باهلة» كلمة «مضر» على وزن «فعل» إذ ذكرها بقوله:

(١) الجمهرة ١/٢٩٦.
(٢) الجمهرة ١/٣١٩.
(٣) شرح الهذليين ٢/٨٩٨.

تأتي على الناسِ لا يلوى على أحدٍ حتى أتتْنا وكانت دونَنا مُضَرُ[1]

وقد ورد هذا البيت في «الأصمعيات» لنفس الشاعر، ولكن مع اختلاف بسيط وهو جعل «التقينا» بدلًا من «أتتنا» في بداية الشطر الثاني[2].

ومن هذه الأعلام أيضًا «جُشَم» الذي أورده «الكلحبة» في بيت شعر ذكر في «الأصمعيات» يقول فيه:

تسائلني بنو جُشَمَ بنِ بكرٍ أغَرّاءُ العَرادةُ أم بهيم[3]

* * *

(١) الجمهرة ٢/٧١٠.
(٢) الأصمعيات ٨٩.
(٣) المفضليات/٣٣.

الأعـلام المعـدولـة

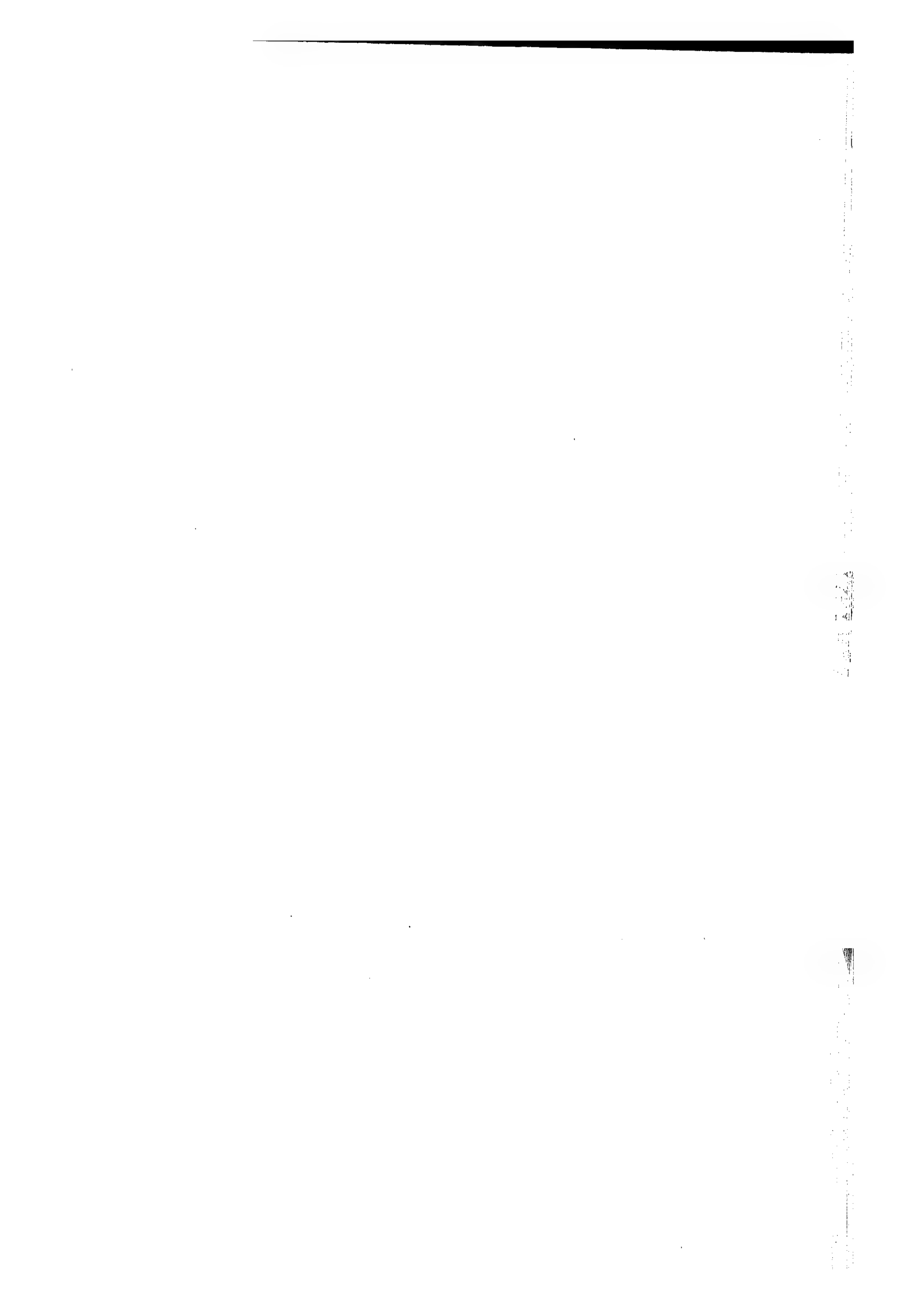
عدد الأبيات ٦ أبيات موزعة على النحو التالي:

١	٣	أبيات من جمهرة أشعار العرب.
٢	١	بيت واحد من المفضليات.
٣	١	بيت واحد من الأصمعيات.
٤	١	بيت واحد من شرح أشعار الهذليين

جدول الأسماء المصروفة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	نوادر	١	أبو الحنان

* * *



الفصل الثالث

الأعلام الأعجمية

آراء النحاة:

يقول النحاة إنه من المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف موضع العلمية والعجمة أي أن يكون الأصل في الاسم العلم أجنبيًا (أي غير عربي من أية لغة كانت). كيوسف وإبراهيم. وذلك لأن «العجمة فرع من العربية»[١].

علامات العجمة:

ما علامات العجمة؟ وكيف يمكننا أن نفرق بين الاسم العربي والاسم الأعجمي؟

للإجابة عن ذلك نقول إن العلماء قد وضعوا علامات للعجمة يميزونها بها عن الأسماء العربية منها ما جاء في شرح المفصل «والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات منها خروجها عن أبنية العرب نحو إسماعيل وجبريل. ومنها مقاربة ألفاظ العجم لأنها غُيرت إلى معربة نحو «إبراهام» إذ قالوا إبراهيم على الإخلاص ومنها ترك الصرف نحو: «إبليس». ولو كان عربيًا لانصرف. ومن زعم أنه من «أبلس» إذا يئس فقد غلط، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية»[٢] كما جاء في شرح

---

(١) ما لا ينصرف.

(٢) شرح المفصل ٦٦/١.

التصريح على التوضيح قال: «وتعرف عجمة الاسم بوجوه: **أحدها**: نقل الأئمة. **والثاني**: خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم. **والثالث**: أن يُعرّي عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة ستة وهي: الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام... **والرابع**: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو «قج وجق» والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو: السكرجة، والراء بعد النون أول كلمة نحو «نرجس» والزاي بعد الدال نحو مهندز»[1].

شروط منع الاسم الأعجمي من الصرف:

هناك شروط لمنع الأعجمي من الصرف لا بد من توافرها فيه لتحقيق هذا الحكم الإعرابي وهي:

١) أن يكون الاسم علمًا في اللغة التي كان فيها.

٢) أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.

٣) أن يكون متحرك الوسط في الاسم الثلاثي.

والشرط الوحيد الذي لا يكاد يوجد فيه اختلاف بين العلماء هو الشرط الثاني، أما الأول فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط علميته في لغته الأصلية.

وكذلك الشرط الثالث فيه خلاف فقد ذهب بعضهم إلى عدم الالتفات

---

(١) التصريح على التوضيح ٢١٩/٢. وانظر الصبان ٢٥٧/٣ والهمع ٣٢/١ - ٣٣.

إلى الحرف الأوسط وأنه لا يؤثر في منع الاسم من الصرف أو عدم منعه. كما سنرى إن شاء الله.

جاء في الكتاب: «وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحٰق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم، ولم تُمكَّن في كلامهم كما تَمَكَّن الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية»(١).

وجاء في شرح الكافية: «العجمة: شرطها أن تكون علمية في العجمية وتحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة، فنوح منصرف وشَتَر وإبراهيم ممتنع»(٢).

وفَصّل المعنى المقصود باشتراط العلمية في العجمية فقال: «قوله علمية في العجمية أي كون الاسم علمًا في اللغة العجمية أي يكون قبل استعمال العرب له علمًا». وعلق على هذا الشرط بقوله: «وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب أن لا يُستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا علمًا كإبراهيم وإسماعيل أوْ لا كقالون فإنه الجيّد بلسان الروم سَمي نافعٌ به راويَة «عيسى» لجودة قراءته».

ثم بيّن السبب في إيجاد هذا الشرط فقال: «وإنما اشترط استعمال العرب له أولًا مع العلمية؛ لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا

---

(١) سيبويه ١٩/٢.

(٢) شرح الكافية ٥٣/١.

يُتصرف فيه تصرفَ كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يُتصرف فيه تصرفَ كلامهم فإذا وقع أولًا فيه مع العلمية، وهي منافية للام والإضافة فامتنعا معها جاز أن يمتنع ما يعاقبهما، أيضًا أعني التنوين رعايةً لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه»[1].

وعندما تكلم السيوطي عن شروط منع صرف الأعجمي فرّق بين نقطتين وهما مسألة الشخصية في الأعلام والجنسية، وهذه الإشارة نجدها عند سيبويه كذلك[2].

يقول السيوطي في الهمع «العجمة وتَمْنع مع العلمية بشروط: **أحدها** أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علمًا إلى لسان العرب «كإبراهيم وإسرائيل، فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان المعجم إلى لسان نكرة كديباج ولجام وفيروز فإنها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصُرفت وتصرف فيها بإدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منها. وهل يشترط أن يكون علمًا في لسان العجم؟ قولان، المشهور: لا. وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان.

والثاني: نعم، وعليه أبو الحسن الدباج، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) شرح الكافية ٥٣/١.
(٢) الكتاب ١٩/٢.

وينبني على ذلك صرف نحو «قالون وبندار فينصرف على الثاني لأنه لم يكن علمًا في لغة العجم دون الأول لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به[1].

الشرط الثاني: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحٰق فإن كان ثلاثيًا صرف، سواء تحرك الوسط كَشَتَر اسم رجل، أو لا كنوح ولوط، وقيل يُمنع متحركُ الوسط إقامة للحركة مقام الحرب الرابع كما في المؤنث، وفرّق الأول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالبًا، ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصفية، ولا وزن الفعل، ولا تأنيث ولا زيادة.

وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع، وهو فاسد إذ لم يُحفظ، نعم إن كان فيه تأنيث تعين المنع[2].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى، بالعلمية، وفرعية اللفظ يكون من الأوضاع العجمية لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف أي يكون علمًا في لغتهم. وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق. فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام إذا سمي به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم فألحق بالأمثلة العربية[3].

---

(١) الهمع ٣٢/١.
(٢) الهمع ٣٢/١.
(٣) الحاشية ٢٥٦/٣.

ويقول الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي: «يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين: أولهما أن يكون علمًا في أصله الأعجمي.. ثانيهما: أن يكون رباعيًا فأكثر مثل: يوسف، إبراهيم، إسماعيل»[1] ويتضح لنا أن الشروط التي وُضعت لمنع الأعجمي من الصرف، قد اختُلف فيها كما رأينا في الآراء التي قمنا بسردها فبالنسبة للشرط الأول وهو اشتراط كونه علمًا في لسان العجم، رأينا أن هناك رأيين رأيًا يقول بوجوب هذا الشرط وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه كما رأينا في النص الوارد عند السيوطي[2] ورأيًا يقول بعدم وجوب هذا الشرط وهو رأي الجمهور كما قال السيوطي نقلًا عن أبي حيان[3].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء «كبندار» وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علمًا في لغة العجم»[4].

ويعلق الأستاذ عباس حسن على هذا الرأي بقوله: «ويرى بعض النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علمًا إلى لغتنا وهذا أحق بالاتباع والتفضيل، لأنه عملي، فيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا، فمن العسير اليوم بل من المستحيل أن نهتدي إلى

---

(١) النحو الوافي ١٨٥/٤.
(٢) الهمع ٣٢/١.
(٣) الهمع ٣٢/١.
(٤) الصبان ٢٥٦/٣.

أصل كل علم أجنبي نريد التسمية به، ونعرف: أهو علم في اللغة الأجنبية فنمنعه من الصرف أم غير علم فلا نمنعه»[1].

وهذا الرأي كما يقول الأستاذ عباس حسن رأي عملي وفيه يسر وسهولة وأنه لا داعي للفحص والتدقيق بأصل الكلمة الأجنبية لأن أصلها لا يؤثر على لغتنا في شيء فلا داعي لهذا الشرط لأن فيه صعوبة تستلزم علمًا باللغات، وهذا غير متيسر لكل شخص.

ولكن قد يختلف الأمر في الوقت الحاضر حيث الترجمات متوفرة بجانب وجود مختصين في اللغات يمكن الرجوع إليهم للوصول إلى معرفة أصول الكلمات الأجنبية.

أما بالنسبة للشرط الثاني القائل بوجوب زيادة الاسم على أربعة أحرف فهذا الشرط لا يَكاد يُختلف فيه.

أما ما يتعلق بالنسبة لتحريك الحرف الأوسط في الثلاثي، وأن هذه الحركة تؤدي إلى منع الاسم من الصرف بجانب جواز الصرف فهذا أمر مختلف والغالب من العلماء يذهب إلى صرف الثلاثي سواء تحرك وسطه نحو شَتَر ولَمَك أم سكن نحو نوح ولوط وذلك «لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الأسماء العربية»[2].

«وقال في شرح الكافية قولًا واحدًا في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة، لأن

(١) النحو الوافي ٤/١٨٥ - ١٨٦.

(٢) الصبان ٣/٢٥٦.

العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة. قال وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي وابن بَرهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقديمن مخالفًا، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوُجد في بعض الشواذ كما وُجد غيره من الوجوه الغريبة»[1].

ولعل الحديث في هذا المجال يجرنا إلى الأعجمي الثلاثي والآراء التي قيلت فيه بقسميه ساكن الوسط ومتحركه.

* * *

(١) المصدر السابق ٣٥٧/٣.

الأعجمي الثلاثي

هناك أعلام أعجمية الأصل وثلاثية وذلك نحو «شَتَر ولَمَك» وهما متحركا الوسط، ونحو «نوح ولوط وهود» وهي ساكنة الوسط. فما موقف العلماء من هذين النوعين من الأعلام الأعجمية؟ أهي أعلام ممنوعة من الصرف؟ أم مصروفة؟ أو يمنعون نوعًا ويصرفون آخر؟.

وللإجابة على مثل هذه الأسئلة نقول إن الرأي الغالب عند النحاة هو صرف الأعجمي الثلاثي مطلقًا سواء تحرك وسطه أم سكن ولا يلتفتون إلى حركة الوسط ولا يقارنونها بحركة المؤنث الثلاثي التي قُلنا عنها إنها تقوم مقام الحرف الرابع كما في س«قَر وقَدَم» اسمي امرأة، ولكن الأمر مختلف في الأعجمي الثلاثي ولا ينظر إليه هذه النظرة، لأن الأعجمية علة ضعيفة وتضعف أكثر إذا قلّ عدد حروف الأعجمي، لأنها ليست من أصل اللغة بل واردة من لغة أخرى بخلاف المؤنث فهي علة قوية كما يقولون.

يقول سيبويه: «وأما هود ونوح ولوط فتنصرف على كل حال»[1] فقد أشار إلى ساكن الوسط دون متحركه ولكن يفهم أن مذهبه هو صرف النوعين كما أشار بذلك الرضي في شرح الكافية قال: «وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو «لَمَك» عندهم منصرف متحتمًا، «كنوح ولوط» فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الأعجمي علمًا في أول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو

(١) سيبويه ١٩/٢.

أولى وذلك أن تحرك الأوسط من المؤنث نحو «سَقَر» إنما أثر لقيامه مقام السَّاد مسد علامة التأنيث، أما العجمة، فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل العجمي بمجرد كونه ثلاثيًا سكن وسطه أو تحرك»[١].

فقد صنف سيبويه ضمن القائلين بصرف الثلاثي سواء تحرك وسطه أو سكن وهذا ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج حيث يقول: «فأما ما كان نحو «سَبَك» وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف»[٢] و«سبك» أعجمي ثلاثي متحرك الوسط وإذا كان يصرف المتحرك فالساكن مصروف من باب أولى.

ويقول ابن السراج: «فإن كان الاسم العلم ثلاثيًا صرفوه لخفته نحو: نوح ولوط، ينصرفان على كل حال»[٣].

فقد ذكر ابن السراج أن الأعجمي الثلاثي مصروف ولم يقيده بساكن الوسط أو متحركه مما يفيد أن النوعين مصروفان، ولكنه اقتصر في ذكر الأمثلة على الساكن وهما نوح ولوط.

والزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط جائزًا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جوّز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضًا، فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام، والقياس المذكور أيضًا يمنعه»[٤].

---

(١) شرح الكافية ٥٣/١.

(٢) ما ينصرف ٤٥.

(٣) الأصول، الموجز ٩٤/٢، ٧٣.

(٤) الكافية ٥٤/١.

ويعلق الرضي على مذهب ابن الحاجب صاحب الكافية والذي ذهب إلى منع الأعجمي من الصرف بشرط العلمية في العجمة مع أحد الشرطين وهما إما الزيادة أو تحرك الأوسط[١]. يعلق الرضي على مذهبه هذا بقوله: «والذي غرّه تحتم منع صرف «ماه وجور» ولولا العجمة لكان مثل «هند ودعد» يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين إما لكونه شرطًا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي وإما لكونه سببًا كالعدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الأول إذ لو كانت سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح أو غير فصيح»[٢].

وهناك فرق بين «ماه وجور»، وبين «نوح ولوط» وذلك أن مما يرجح منع الصرف في ماه وجور ويقويه التأنيث، وقد سبق أن قلنا إن المؤنث الثلاثي ساكن الوسط إذا وجد بجانب العلمية والتأنيث العجمة فإن ذلك يرجح علة المنع ويقويها. والتأنيث علة قوية ومن أصل اللغة كما قلنا بخلاف العجمة إذ هي علة واردة. ولهذا يقول الرضي: «ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو «لوط» وجواز منع نحو «هند» مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضًا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، وهو تصغير بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها»[٣].

---

(١) الكافية ٥٣/١.

(٢) شرح الكافية ٥٤/١.

(٣) شرح الكافية ٥٤/١.

وجاء في الار تشاف: «فإن كان ثلاثيًا بتحرك الوسط نحو «لَمَك وتَتَل» اسمي رجلين ففيه خلاف، وإن كان ساكن الوسط نحو «نوح» فأكثر النحاة على الصرف تحرك الوسط أو سكن، صرح بذلك الفارسي وابن برهان وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة وعبدالقاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع فإذا انضاف إلى ذلك التأنيث نحو «جور» فالمنع»[1].

ويقول ابن عقيل بهذا الخصوص: «وكذلك تصرف ما كان علمًا أعجميًا على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كـ «شتر»، أو ساكنه كـ «نوح ولوط»[2] وورد مثل هذا الكلام في التصريح على التوضيح: «ونحو نوح ولوط» من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال «أرّان» بفتح الهمزة وتشديد الراء إقليم بأذربيجان (مصروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها.

صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن كنوح ولوط ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحركة) أي الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري»[3].

وجاء في حاشية الشيخ ياسين تعليقًا على هذا الكلام: «(قوله وشتر

---

(١) ارتشاف الضرب ٩٦/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٥٩/٢.

(٣) التصريح على التوضيح ٢١٩/٢.

إلخ) قال الدنوشري: هذا مشكل بما تقدم في ماه وجور علمين على بلدين فإنه ذكر هنا أن العجمة لما انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنع، وكذا يقال في «شتر» على أنه أولى لتحرك وسطه منضمًا إلى العلمية والتأنيث. قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد أن ذكر ابن الحاجب أن «شتر» ممنوع من الصرف. وأما على مذهب الأكثر، فصرح ابن هشام بأن «شتر» منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره. وقال الشيخ: «يجوز أن يكون امتناع صرفه لأجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث، وعلى هذا لا يتم ظاهر التفريع فتأمله.. (فإن قلت) في «هند ودعد» سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي أن يجوز الصرف ومنعه في «نوح ولوط» لوجود السببين فيهما أيضًا (قلت) إن التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط أما العجمة فهي سبب مقدر ضعيف، لأن معناها أن هذا اللفظ كان مستعملًا في لغة العجم»[1].

وجاء هذا الأمر بصور ة أكثر تفسيلًا في حاشية الصبان على الأشموني: «وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط، والمتحرك نحو شَتَر ولَمَك. قال في شرح الكافية قولًا واحدًا في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون متحتم المنع مع الحركة؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على

(١) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/٢١٩.

الثلاثة قال: وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا، ولو كان منع الصرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواهد كما وجد غيره من الوجوه الغريبة».

قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني.

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال: **أحدها**: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا وهو الصحصيح. **الثاني**: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان. **الثالث**: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب[1].

* * *

(١) الصبان ٢/٢٥٦ - ٢٥٧.

أقسام الأعجمي

ينقسم الأعجمي المنقول إلى اللغة العربية إلى قسمين:

الأول: ما عُرِّب من كلامهم من أسماء الأجناس وتمكن في الكلام العربي وصار جنسًا شائعًا واستُعْمِل استعمال الأجناس وجرى مجرى الاسم العربي، ولا يكون من أسباب منع الصرف، واعتباره بدخول الألف واللام عليه وذلك كالإبريسم والديباج والفرند واللجام والإستبرق فهذا النوع من الأعجمي جارٍ مجرى العربي يمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجبه له ما يوجبه.

الثاني: من المعرب ما نُقِل علمًا نحو إسحٰق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتكين، فهذه في لغتها الأعجمية أعلام والأعلام معارف، والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلًا[1].

١ - أسماء الأجناس:

يقول سيبويه: «اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام صار نكرة، فإنك إذا سميت به رجلًا صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي وذلك نحو اللجام والديباج واليرندج والنيروز والزنجبيل والأَرَنْدَج والياسمين فيمن قال ياسمين كما ترى والآجر»[2].

---

(١) شرح المفصل ٦٦/١.

(٢) سيبويه ١٩/٢.

ويقول المبرد: «وما كان من الأعجمية معربًا فهذا سبيله، والمعرب منها ما كان نكرة في بابه، لأنك تعرفه بالألف واللام، فإذا كان ذلك كان حكمه حكم العربية، لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنعها، فمن ذلك: راقود وجاموس، وفِرِنْد، لأنك تعرفه بالألف واللام، فإذا كان معرفة في كلام العجم، فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه. وذلك نحو: إسحاق، ويعقوب، وفرعون، وقارون لأنك لا تقول: الفرعون. ولو سميته بيعقوب - تعني ذَكَر القَبَج - لانصرف لأنه عربي على مثال يربوع، والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف، لأنها لا تبلغ به مثال الفعل، لأن الفعل لا يكون على يَفعول»[1].

فالرأي الغالب عند النحاة هو صرف العلم الأعجمي الثلاثي سواء تحرك وسطه أم سكن وذلك لضعف علة العجمة. بينما يرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف. وثلاث الآراء هو منع متحرك الوسط وصرف ساكنه كما ذهب ابن الحاجب. ولهذا يقول سيبويه: «وأما هود ونوح ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها»[2].

وجاء في «نوح» رأي آخر «نوح منصرف لأنه خفيف وإن كان فيه العجمة والتعريف، وقيل: هو منصرف لأنه عربي من ناح ينوح»[3].

فقد ذكر ابن الأنباري رأيًا جديدًا في «نوح» فبالإضافة إلى الرأي السائد بأنه أعجمي على ثلاثة أحرف ومصروف لخفته فقد ذكر أنه

---

(١) المقتضب ٣/٣٢٥، شرح المفصل ١/٧٠ - ٧١.

(٢) سيبويه ٢/١٩.

(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/١٢، وانظر نفس المصدر ٢/٤٢٩.

عربي مشتق من «ناح ينوح» وهذا الرأي نجده كذلك في تفسير القرطبي حيث يقول: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا﴾[1].. «ونوحًا» قيل إنه مشتق من «ناح ينوح» وهو اسم أعجمي إلا أنه انصرف، لأنه على ثلاثة أحرف»[2].

هذا بالنسبة لهود ونوح ولوط، وأما «عاد» فإنه منصرف في قوله تعالى: ﴿وَعَادٗا وَثَمُودَاْ وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾[3]؛ لأن كل عجمي لا علامة فيه للتأنيث على ثلاثة أحرف فهو مصروف[4].

وأما «ثمود» كما في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ﴾[5]، ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ﴾[6] فإن «ثمود» اسم عربي وإنما هو فعول من الثمد، فمن جعله اسمًا لأب أو حي صرفه، ومن جعله اسمًا لقبيلة، أو جماعة لم يصرفه[7] هذا إذا كان العلم الثلاثي الأعجمي مذكرًا: «أما المؤنث كماه وجور فممنوع من الصرف لتقوّي العجمة بالتأنيث، وإنما لم يجز في «نوح ولوط» الوجهان كما جاز في «هند ودعد» مع أن كلا وجد فيه سببان، لأن التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة»[8].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٣.
(٢) تفسير القرطبي ٤/٦٢.
(٣) سورة الفرقان، الآية: ٣٨.
(٤) انظر الأصول ٢/٩٨.
(٥) سورة هود، الآية: ٦٨.
(٦) سورة هود، الآية: ٦١.
(٧) المقتضب ٣/٣٥٤. الأصول ٢/٩٨.
(٨) شرح الكافية ١/٦١.

وكذلك «إسحاق» إذا أردت به المصدر من قولك: أسحقه الله إسحاقًا وتعرفه هذا من ذاك بأن إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف، وإنما لاءمت هذه الحروف العرب[(١)].

ويتابع المبرد كلامه فيقول: «وإن كان الأعجمي قد أعرب، ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها، صرف وصار كعربي لا ثاني له، لأنه إذا عُرّب فهو كالعربية الأصلية، فمن ذلك آجر، مصروف لدخوله في التعريف، إذ كان نكرة، فهو بمنزلة عربي منفرد ببنائه نحو: إبل وإطل وصَعْفوق»[(٢)].

ونتابع الحديث عن أسماء الأجناس الأعجمية فنورد هذا النص للزجاج: «وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس، نحو: «ديباج» و«ياسمين» و«فرند» و«إبريسم» و«آجر» و«جاموس» فهذه كلها مصروفة في بابها أيضًا إن سميت بها رجلًا، وكذلك «ياسمين» و«سوسن» وإنما صُرفت هذه، لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية»[(٣)].

ويقول ابن السراج: «فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم فأدخلت عليه الألف واللام فقد أجرته مجرى ما أصل بنائه له وذلك نحو: ديباج، وإبريسم، ونيروز، وفرند، وزنجبيل، وسهريز، وآجر، فجميع هذا قد أعرب، وأدخل عليه الألف واللام. فإن سميت بشيء من ذلك مذكرًا صرفته؛ لأن حكمه حكم العرب»[(٤)].

---

(١) المقتضب ٣/٣٢٦.
(٢) المقتضب ٣/٦٢٣.
(٣) ما ينصرف ص ٥٤.
(٤) الموجز ٧٣، الأصول ٣/٩٤.

وحين تحدث ابن جني في الخصائص عن أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم أكد مذهبه بقوله: «ويؤكد هذا عندك أن ما أُعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجر، وإبريسم، وفرند، وفيروز، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند والسهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراها»[1].

وتكلم ابن الأنباري عن «إستبرق» ضمن أسماء الأجناس وأنه مختلف. عن نحو إبراهيم فقال: «وإستبرق اسم أعجمي، وهو غليظ الديباج وأصله (استبره) فأبدلوا من الهاء قافًا كما قالوا: يرق ومهرق وأصله بالفارسية: يره ومهره. فأبدلوا من الهاء قافًا فقالوا: يرق ومهرق، وألفه ألف قطع وهو منصرف، لأنه يحسن فيه دخول الألف واللام، وليس باسم علم كإبراهيم، ومن لم يصرفه فقدوهم»[2].

ويقول أبو حيان: «فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرة فتصرفت فيه بإدخال أل تارة وبالاشتقاق تارة»[3].

فالقسم الأول من الأسماء الأعجمية أسماء أجناس كما قلنا وقد نقلتها العرب إلى لغتها نكرة ثم عرفتها بإدخال الألف واللام عليها وأعطتها ما تعطيه الأسماء العربية من أحكام، فيصرفها ما يصرف الأسماء العربية،

---

(١) الخصائص ٣٥٧/١.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ٤٨٤/٢.

(٣) الارتشاف ٩٦/١.

ويمنعها من الصرف ما يمنع الأسماء العربية ولذا قلنا بأنها أسماء أجناس عُرّبت وأخذت أحكام الأسماء العربية.

٢ - الأعلام الأعجمية:

وهو القسم الثاني من هذا الموضوع، وهو ما نُقل إلى العربية علمًا وقد كان علمًا في لغته الأعجمية، وذلك مثل «إسحٰق ويعقوب وفرعون» وهذه الأسماء ممنوعة من الصرف لأنها أعجمية، ولأنها أعلام والأعلام معارف، والمعرفة كما مرّت بنا من الأسباب المانعة من الصرف قال سيبويه: «وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحٰق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم، ولم تُمكّن في كلامهم كما تمكن الأول ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية»[١].

وهذا القسم كما يقول سيبويه يشارك القسم الأول في عدم تمكنه ولكن الفرق بينهما أن هذه الأعلام كانت أصلًا أعلامًا في لغاتها فاستنكروها ولم يُدخلوها ضمن الأسماء العربية بل بقيت متميزة عنها بخلاف القسم الأول الذي عُرّف واستُعمل استعمال الأسماء العربية.

ويقول المبرد: «فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه وذلك نحو: إسحٰق، ويعقوب، وفرعون وقارون؛ لأنك لا تقول: الفرعون»[٢].

(١) سيبويه ١٩/٢.

(٢) المقتضب ٣٢٥/٣. وانظر الأصول ٩٤/٢، والموجز/ ٧٢ - ٧٣.

وذكر الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه»: «وطالوت وجالوت وداود لا تنصرف، لأنها أسماء أعجمية، وهي معارف فاجتمع فيها شيئان التعريف والعجمة»[1].

وقال في «ما ينصرف وما لا ينصرف» بعد ذكره الأعلام الأعجمية مبيّنًا علة منعها وفرعيتها: «فإن هذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة لأنه اجتمع فيها شيئان: أن أصلها أنها أعجمية فهي فرع في كلام العرب وهي معرفة»[2]. فعلة منع الأعجمي من الصرف مبنية أساسًا على فرعيته بالنسبة للغة العربية ونقل ابن السراج عن المبرد قوله: «الأسماء الأعجمية التي أعربتها العرب لا يجيء شيء منها على هيئته، وأنت إذا تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وكذلك فرعون، وهامان وما أشبهها، لأنها في كلام العجم بغير هذه الألفاظ»[3]. ثم بيّن أنها بغير هذه الألفاظ في كلام العجم «فمن ذلك أن إبراهيم بلغة اليهود منقوص الياء، ذاهب الميم، وأن سارة لما أعربها نقصت نقصًا كبيرًا، وكذلك إسحٰق، والأسماء العربية ليس فيها تغيير»[4].

ويوضح لنا هذا النص نقطة أخرى وهي أن هذه الأعلام يُحْدث فيها العرب تغييرًا بالحذف أو التبديل، ولكنها على أي حال ليست كالتغيير السابق بإدخال الألف واللام عليها.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٤.

(٢) ما ينصرف ٤٥.

(٣) الأصول ٢/٩٦.

(٤) نفس المصدر ٢/٩٦ - ٩٧.

إذن «فالعجمة الشخصية تمنع مع العلمية وزيادة على ثلاثة نحو إبراهيم»[١] ومن الأسماء الأعجمية «هاروت»، لا ينصرف لأنه أعجمي معرفة، وكذا «ماروت» ويجمع هواريت ومواريت مثل «طواغيت» ويقال: هوارنة وهوار، وموارنة وموار، ومثله جالوت وطالوت»[٢].

وهناك نقطة في هذا الموضع بالنسبة للأعلام الأعجمية وهي أنها يراد بها أحيانًا معاني أخرى فتصرف وذلك مثل «يعقوب»: «ولو سميته بيعقوب» تعني ذَكَر القبج - لا يصرف، لأنه عربي على مثال «يربوع»[٣].

ويقول ابن السراج في موضع آخر: «وكذلك «يعقوب» الذي لم يغير وإنما هو اسم طائر معروف، قال الشاعر:

عالٍ يقصُرُ دونه اليعقوب[٤]

فإذا سميناه بهذا صرفناه، وإن سميناه «يعقوب» اسم النبي ﷺ لم تصرفه، لأنه قد غيّر عن جهته فوقع غير معروف المذهب»[٥].

ومن الأعلام التي يراد بها معنى آخر غير العجمة «إسحاق»: «إذا أردت به المصدر من قولك: أسحقه الله إسحاقًا، وتعرف من ذاك بأن إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف، وإنما لاءمت هذه الحروف العرب»[٦].

---

(١) الارتشاف ٩٧/١.
(٢) تفسير القرطبي ٥٣/٢.
(٣) المقتضب ٣٢٥/٣ الأصول ٨٩/٢.
(٤) صدر البيت: صخيان شاهقة يرف بشامه.
(٥) الأصول ٩/٢.
(٦) المقتضب ٣٢٦/٣.

يقول ابن السراج: «ولو قال قائل: هل يجوز أجن يصرف إسحاق كنت مشتركًا إن كان مصدر أسحق السفر إسحاقًا تريد: أبعده إبعادًا، فهو مصروف لأنه لم يغير والسحيق: البعيد، قال الله عزَّ وجل: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[1] وإن سميته إسحاق اسم النبي ﷺ لم تصرفه، لأنه قد غُيّر عن جهته فوقع في كلام العرب غيرَ معروف المذهب»[2].

ومن الكلمات الأجنبية «يأجوج ومأجوج» وقد وردتا في قولع تعالى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾[3] .. وامتنع صرفهما، وهما مشتقان للتأنيث والتعريف لأنهما اسمان لقبيلتين كمجوس اسم للقبيلة، فإن جعلتهما في القراءتين أعجميين لم تقدر لهما اشتقاقًا، ويكون ممتنع الصرف فيهما للعجمة والتعريف»[4].

ويقول السيوطي في الهمع: «ما كان من الأسماء الأعجمية موافقًا في الوزن لما في اللسان العربي نحو «إسحاق» فإنه مصدر لأسحق بمعنى «أبعد» أو بمعنى «ارتفع» تقول: أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو «يعقوب» فإنه ذكر الحجل فإن كان شيء منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فإن قصد النبي منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف، وإن جهل قصد المسمى حُمل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلو سمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس مجهول أو باسم ليس من عادتهم

---

(١) سورة الحج، الآية: ٣١.

(٢) الأصول ٢/٩٧.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٩٤.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٩٣ - ٩٤.

التسمية به فقيل يجري مجرى الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم كما أن العجمي كذلك. وعلى هذا الفراء ومثل الأول بسبا الثاني بقولهم: هذا أبو صعرور فلم يصرف، لأنه ليس من عادتهم التسمية به. والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك[1].

* * *

(١) الهمع ٣٣/١.

أسـماء الأنبـياء

ما حكم أسماء الأنبياء بالنسبة للمنع وعدمه حيث فيها أسماء عربية وأخرى أعجمية؟ وقد ورد تقسيم لهذه الأسماء في حاشية الشيخ ياسين على الأشموني. فقال: «واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة: محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية. وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي، وهود قبل إسماعيل فكان كنوح كذا في الجامي قال العصام، ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير. وقال البيضاوي تنوين «عُزَيْر» بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي»[1].

فأسماء الأنبياء تنطبق عليها قاعدة الاسم الأعجمي من حيث كونها زائدة على ثلاثة أحرف، وكونها علمًا في اللسان الأجنبي، ولذا فقد قلنا إن مثل إسحق ويعقوب ويوسف ويونس وغيرها من أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف لانطباق الشروط عليها.

أما الأسماء الستة المستثناة من هذه القاعدة فهي «محمد شعيب وصالح» وذلك لأنها أسماء عربية الأصل، فخرجت بذلك عن دائرة الأجنبي.

وأما الثلاثة الأخرى فهي «هود ونوح ولوط» وهذه الأعلام وإن كانت

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٥٦.

أعجمية إلا أنها مصروفة لخفتها، لكونها ثلاثية ساكنة الوسط وقد مرّت بنا قاعدة الثلاثي ساكن الوسط. وبعضهم أدخل «هود» ضمن الأسماء العربية ولكنه في الحقيقة أعجمي[1].

ومن هذه الأسماء كما في قوله عزّ وجل: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ﴾[2] عيسى اسم أعجمي عدل عن لفظ الأعجمية إلى هذا البناء، وهو غير مصروف في المعرفة لاجتماع العجمة والتعريف فيه. ومثال اشتقاقه من كلام العرب أن عيسى: فِعْلَى فالألف يصلح أن تكون للتأنيث فلا تنصرف في معرفة ولا نكرة، ويكون اشتقاقه من شيئين: أحدهما: العيس، وهو بياض الإبل، والآخر: من العوس والعياسة إلا أنه قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها.

فأما عيسى عليه السلام فمعدول من «يشوع» كذا يقول أهل السريانية[3] وأما «موسى» فيجوز منعه وعدم منعه إذا لم يكن اسمًا للنبي وكان اسمًا للأداة التي للحلق، فيصرف إن كان من «أوسيت رأسه» إذا حلقته زفالرأس موسى كمعطى».

ويكون ممنوعًا إن كان فعله: «ماس يميس» فهو فُعْلى، منها قلبت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة (كما قلبت في موقن من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث، وأما «موسى اسم النبي فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة على اعتباره أعجمي الأصل[4].

---

(١) ارجع للنص السابق الصبان ٣/٢٥٦.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٥٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٢٥.

(٤) انظر النحو الوافي ٤/١٨٧.

فالمنع في «عيسى وموسى» مبني أساسًا على العجمة أو شبه العجمة كما في «موسى» والصرف على أساس الأصل العربي ومشتقاته.

ومن أسماء الأنبياء الأعجمية «يوسف» قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾[1] وقرأ طلحة بن مصرف «يؤسِف» بكسر السين والهمز، جعله عربيًا على «يُفْعِل» من الأسف لكنه لم يصرفه للتعريف ووزن الفعل.

وحكى أبو زيد «يؤسَف» بفتح السين والهمز، جعله «يفعَل» من الأسف أيضًا، وهو عربي، ولم يصرفه أيضًا لماذ كرنا.

ومن ضم السين[2] جعله أعجميًا لم ينصرف للتعريف والعجمة، وليس في كلام العرب «يُفْعُل» فلذلك لم يكن عربيًا على هذا الوزن[3].

ومن هذه الأعلام «يونس» قال تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[4].

قوله (يونس) هو اسم أعجمي معرفة، ولذلك لم يصرف ومثله يوسف. وقد رُوي عن الأعشى وعاصم أنهما قرأا: (يونِس) بكسر النون والسين، جعلاه فعلًا مستقبلًا من: (أنس) و(أسف) سمي به علم يصرف للتعريف والوزن المختص به الفعل.

وقال أبو حاتم: يجب أن يُهمز، وترك الهمز جائز حسن، وإن كان أصله الهمز.

قد حكى أبو زيد: فتح السين والنون فيهما. على أنهما فعلان مستقبلان لم يُسمَّ فاعلهما، سُمي بهما أيضًا[5].

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٤.

(٢) وهي قراءة الجمهور.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٤١٨ - ٤١٩.

(٤) سورة يونس، الآية: ٩٨.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٣٩٢ - ٣٩٣.

فهذه أربعة آراء في كلمة «يونس»:

الرأي الأول: الذي يقول بضم النون «وهو اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية بجانب العجمة، وهو رأي الغالب من النحاة.

الرأي الثاني: وهو القائل بكسر النون، على أساس أن أصله فعل مضارع سمي به، وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وأن فعله الماضي أنس، يؤنس: إلا أنه سهل الهمزة فلم ينطق بها.

الرأي الثالث: ذهب أبو حاتم في هذا الرأي إلى وجوب إظهار الهمز. وترك الهمز حسن جائز. وهو ممنوع من الصرف للعلمية والوزن.

الرأي الرابع: وهو القائل بفتح النون على أساس أن أصله فعل مضارع مبني للمجهول سمي به. وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أيضًا.

فالرأي الأول هو القائل بمنعه للعلمية والعجمة، وعلة منعه في الآراء الثلاثة الأخرى هي العلمية ووزن الفعل المختص به.

ومن أسماء الأنبياء الأعجمية (اليسع) وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَٱلْيَسَعَ﴾[1] قُرئ بلام واحدة، وقرئ بلامين، فمن قرأ «اليسع» بلام واحدة، جعله اسمًا أعجميًا، ولهذا لا ينصرف للعجمة والتعريف.

وقيل: الأصل في «اليسع» بلام واحدة «يسع» وهو فعل مضارع سمي به ونُكّر وأُدخل عليه الألف واللام، والأصل في «يسع» «يَوْسَع» وأصل «يَوْسَع» «يَوْسِع» لأنه مما جاء على «فَعِل» يَفْعَل نحو: وَطِئَ يَطَأُ، وأصله

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٦.

يَوْطِئ، إلا أنه فتحت العين لمكان حرف الحلق وحذفت الواو منه على تقدير الأصل كما حذفت في «يعد» و«يزن» وحذفت في «يعد» و«يزن» لوقوعها بين ياء وكسرة وذلك مستثقل، ومن قرأه: «الليسع» بلامين جعله اسمًا أعجميًا ونكّره، وأدخل عليه الألف واللام، وأصله، ليسع (ولا ينصرف أيضًا للعجمة والتعريف)[1]. فـ «اليسع» إما أن الأصل فيه لام واحدة وفي ذلك مذهبان:

الأول : أنه اسم أعجمي لا ينصرف للعلمية والعجمة.

الثاني : أنه فعل مضارع نُكّر فأدخل عليه أداة التعريف «أل» وسُمّي به فهو ممنوع من الصرف للعلمية والوزن.

وهذان الرأيان فيما إذا اعتبرنا الأصل لاماً واحدة. وأما أن يكون الأصل بلامين، وعلى هذا الرأي فكلمة «ليسع» أعجمية نكرت وأدخل عليها الألف واللام فهي ممنوعة للعلمية والعجمة فالعجمة موجودة في «اليسع» سواء كانت بلامين أو بلام واحدة. قال تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَاۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾[2] وورد في هذه الآية الكريمة اسم ثلاثة أنبياء هم: «نوح وداود وسليمان» عليهم الصلاة والسلام، وقد مرّ الحديث عن «نوح» وحكمه من الصرف ومونه.

أما «داود وسليمان» فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعجمة ومن الممكن اعتبار زيادة الألف والنون علة مانعة في «سليمان» ولكن جانب العجمة فيه أقوى لأنها هي الأصل.

---

(1) البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري ١/ ٣٣٠ وانظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ١/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(2) سورة الأنعام، الآية: ٨٤.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[1]

و«آدم» لا ينصرف للعجمة والتعريف. وقيل: هو مشتق من «الأدمة» ولا ينصرف لوزن الفعل والتعريف، وأصله (أأدم) بهمزتين إلا أنه قلبت الهمزة الساكنة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها نحو: آخر وآدر وأصله: أأخر، وأأدر. فقلبوا الهمزة الساكنة الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها[2].

ويظهر لنا أن كلمة «آدم» ممنوعة من الصرف للعلمية وإحدى العلتين إمّا العجمة، وإمّا الوزن.

* * *

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٤.

(٢) البيان في غريب القرآن ١/٧٤.

أسماء الملائكة

أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف لأنها أسماء أعجمية. إلا: مالكًا ومنكرًا ونكيرًا فمصروفة، وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة[(١)].

ومن هذه الأعلام «جبريل» قال تعالى في سورة البقرة: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[(٢)] و«جبريل» فيه لغتان، ولا ينصرف للعجمة والتعريف[(٣)]. وأما «إبليس» ففيها خلاف هل هي من أسماء الملائكة أم لا؟ ولكنها في حالة المنع فعلتها العلمية والعجمة. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[(٤)] .. و«إبليس» منصوب على الاستثناء المنقطع على قول من قال: إنه لم يكن من الملائكة، أو لأنه استثناء من موجب على قول من قال: أنه من الملائكة ولا ينصرف للعجمة والتعريف.

وقيل: إنه مشتق من (أبلس) إذ يَئِس وليس بصحيح، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون منصرفًا، لأنه ليس فيه علة منع الصرف إلا التعريف والتعريف وحده لا يكفي فيمنع الصرف[(٥)].

---

(١) النحو الوافي ١٨٧/٢.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٧.
(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ١١١/١.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٤.
(٥) البيان في إعراب غريب القرآن ٧٤/١.

وقد ذهب بعض النحاة إلى ربط «إبليس» بكلمة «يبلس» الواردة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝١١ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[1]. ولهذا فقد ورد في تفسير القرطبي: وقد زعم بعض النحويين أن «إبليس» مشتق من هذا، وأنه أبلس لأنه انقطعت حجته.

النحاس: ولو كان كما قال لوجب أن ينصرف، وهو في القرآن غير منصرف. الزجاج: المبلس: الساكت المنقطع في حجته، اليائس من أن يهتدى إليها[2].

وقد قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي بهذا الخصوص: وأما «إبليس» فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة على اعتباره أعجمي الأصل. وأما على اعتباره عربي الأصل مشتق من الإبلاس، وهو الإبعاد، فممنوع من الصرف أيضًا، ولكن للعلمية وشبه العجمة، لأن العرب لم تسمّ به أصلاً[3].

فالرأي إذن في إبليس: أنه اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وذهب البعض إلى أنه مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد وإذا كان كذلك فإنه مصروف لأنه ليس فيه إلا التعريف وحده وهو لا يكفي لمنع الاسم من الصرف، بينما ذكر الأستاذ عباس حسن منعه على هذه الحال وشبه العلمية لأن العرب لم تسم بهذا الاسم فهو وإن كان مشتقًا من الإبلاس إلا أنه يشبه الأعجمي لعدم استعماله في اللغة العربية.

---

(١) سورة الروم، الآيتان: ١٠ – ١١.

(٢) تفسير القرطبي ١٤/١٠ – ١١.

(٣) النحو الوافي ٤/١٨٧.

«الواقع اللغوي»

وهذا النوع من الأعلام قليل الورود كسابقه، ولكننا سنلاحظ في الأبيات التي سنذكرها ذكر الشعراء الجاهليين أمثال «النابغة الذبياني» إذ يقول:

وعيد أبي قابوسَ في غيرِ كُنْهِهِ أتاني ودوني راكسٌ فالضواجعُ[1]

ويقول أيضًا:

فإنْ يهلكْ أبو قابوسَ يَهلكْ ربيعُ الناس، والشهرُ الحرامُ[2]

كما أنه جاء عند «طرفة بن العبد» بقوله:

لَعَمْرُكَ إِنّ قابوسَ بنَ هندٍ ليخْلُطُ ملكَهُ نوكٌ كثيرُ[3]

ومن هذه الأعلام «داود» إذ نراها عند شاعرين من شعراء الجاهلية المشهورين وهما «زهير بن أبي سلمى» حيث يقول:

وآخرين ترى الماذي عدتَهم من نسجَ داودَ ما قد أورثتْ إرمُ[4]

وطرفة بن العبد بقوله:

وهم ما همْ إذا ما لَبِسوا نسجَ داودَ لبأس محتضر[5]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٧٩.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ١١٠.

(٣) ديوان طرفة ٩٧.

(٤) ديوان زهير ١٥٨.

(٥) ديوان طرفة ٥٨.

وقد جاءت كلمة «داوود» أربع مرات في «شرح أشعار الهذليين» وذلك بقول «أبي ذؤيب»:

وعليهما ما ذيّتان قضاهما داوود أو صنع السوابغ تُبّعُ[1]

ووردت ثلاث مرات عند «أبي صخر الهذلي» وذلك في الأبيات التالية:

وقد هاجني طيفٌ لدا ودَ بعدما دَنَتْ فاستقلّت تالياتُ الكواكب[2]

وقوله:

فأسقى صدى داودَ دانٍ غمامُه هزيمٌ يسُحُّ الماءَ من كل جانب[3]

وقوله أيضًا:

ليَرْوى صدى داود واللحدُ دونه وليس صدىً تحت العِداء بشاربِ[4]

وبجانب ذلك فقد جاءت أربعة أعلام أعجمية عند ثلاثة شعراء من الجاهلية فقد ورد ذكر «آدم» و«فرعون» عند «زهير بن أبي سلمى» في البيتين التاليين وهما:

إذ تستبيك بجيد آدمَ عاقدٍ يقرو طلوعَ الأنعمين فثمهد[5]

---

(١) الهذليين ١/٣٩.

(٢) الهذليين ٢/٩١٨.

(٣) الهذليين ٢/٩١٩.

(٤) الهذليين ٢/٩٢٢.

(٥) ديوان زهير ٢٦٩.

وقوله أيضًا:

وأهل ذا القرنين من قبلِ ما ترى   وفرعونُ أردى جندَه والنجاشيا[1]

وأما الكلمتان الأخريان فهما «قيصر» وقد أورد «امرؤ القيس» بقوله:

أعالج ملكَ قيصرَ كلَّ يومٍ   وأَجْدرُ بالمنيةِ أنْ تعودَا[2]

وأما الكلمة الأخرى فهي «جهنم» التي ذكرها «عنترة» بقوله:

ماءُ الحياةِ بذلةٍ كجهنمٍ   وجهنّمٌ بالعزِّ أطيبُ منزلِ[3]

ونلاحظ بأنه قد صرف «جهنم» فنونه.

* * *

---

(١) ديوان زهير ٢٨٨.

(٢) ديوان امرئ القيس ٢١٣.

(٣) ديوان عنترة ١٣٥.

رابعًا: الأعلام الأعجمية

عدد الأبيات الواردة ١٣ بيتًا موزعة على النحو التالي:

١	٢	أبيات من شرح أشعار الهذليين
٢	٣	أبيات من ديوان زهير بن أبي سلمى
٣	٢	بيتان من ديوان عنترة
٤	٢	بيتان من ديوان النابغة الذبياني
٥	٢	بيتان من ديوان طرفة بن العبد
٦	١	بيت واحد من ديوان امرئ القيس

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	جهنم	٢	عنترة وفي بيت واحد

* * *

الأعلام المزيدة بالألف والنون

وذلك نحو: عثمان، رمضان، عفان، غطفان. وغيرها من الأعلام المزيدة بالألف والنون.

وشرط منعها من الصرف: العلمية وزيادة الألف والنون في آخرها وهذه الأعلام سواء كانت للأشخاص كما مرَّ في الأسماء السابقة، أو للأشهر نحو: شعبان، رمضان.

أو أسماء بلدان نحو: أصفهان، وعمان، ورغدان.

وهذه الأسماء تنصرف في النكرة، وتمنع من الصرف في المعرفة إذا سمينا بها إنسانًا.

آراء النحاة:

يقول سيبويه: «وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فَعْلى وهي زائدة وذلك نحو عُرْيانٍ وسِرْحانٍ وَإِنْسانٍ يدلك على زيادته سَراحٌ، فإنما أرادوا حيث قالوا: سِرحانٌ أن يبلغوا به بابَ «سِرْداحٍ» كما أرادوا أن يبلغوا بِمَعْزَى باب هِجْرَعٍ ومن ذلك ضِبْعان يدلك على زيادته قولك: الضَّبُع والضباع وأشباه هذا كثير»[1].

ويقول المبرد: «فإن كان «فعلان» ليس له «فَعْلى» أو كان على غير

(١) سيبويه ٢/١١.

هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان - انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة نحو: عثمان وعريان وسرحان»[1].

وجاء في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» لأبي إسحاق الزجاج: «فإذا سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة مثل «عثمان» وهو «فعلان» من العثم - وهو الجبر - وكذلك إن سميت رجلًا «إنسانًا» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، ومثله «سرحان» إذا سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة»[2].

وجاء في شرح ابن يعيش: «وأما الأعلام نحو «مروان وعدنان وغيلان» فهي لا تنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون»[3].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح: «... العلم ذو الزيادتين الألف والنون.. سواء كان أوله مفتوحاً أو مكسورًا أم مضموماً (كَمَرْوان وعِمْران وعُثْمان) لا فرق بين أعلام الأناس كما تقدم وغيرها نحو (غَطَفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سُمّيت باسم أبيها وهو غطفان بن قيس بن عيلان (وإِصْبَهان) بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة علم بلد سميت بذلك، لأن أول من نزلها أصبهان بن فلوح بن لمطى بن يافث.

فهذه الأسماء ممنوعة الصرف اتفاقًا، لأن الألف والنون فيها زيدتا معًا[4].

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥.

(٢) ما ينصرف ٣٦.

(٣) شرح المفصل ١/٦٧.

(٤) شرح التصريح ٢/٢١٧.

علة المنع من الصرف:

يمنع العلم المختوم بألف ونون زائدتين للعلمية ولوجود شيء في آخره يشبه آخر «سكران» وهو الألف والنون الزائدتان، وهذان النوعان المختومان بالألف والنون وأعني بهما العلمية والوصفية يشبهان المختوم بألف التأنيث الممدودة من جهة عدم دخول تاء التأنيث عليهما.

قال سيبويه: «وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة كما جعلوا «أَفْكُلًا» بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة، وذلك «أفعل» صفة لأنه بمنزلة الفعل وكان هذه النونُ بعد الألف في الأصل لباب «فَعْلان» الذي له «فَعْلى»، كما كان بناء أفعل في الأصل للأفعال فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يُستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادةُ في الأصل، فإذا حقَّرت «سرحان» اسمَ رجل فقلت: «سُرَيْحين» صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان»[1].

فلما كان آخر نحو «عثمان ورمضان» يشبه آخر نحو «غضبان» و«شعبان» في عدم دخول التأنيث عليهما مُنع من الصرف. ولذا لما زال الشبه بينهما بتصغير سرحان على سريحين صرف لأن تصغير غضبان: غضيبان.

وتكلم المبرد عن سبب المنع في مثل: عثمان وعريان وسرحان. قال: فإن كان (فعلان) ليس له (فعلى) أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان - انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة

(١) سيبويه ١١/٢.

نحو: عثمان وعريان وسرحان. وإنما امتنع من الصرف في المعرفة للزيادة التي في آخره كالزيادة التي في آخر سكران، وانصرف في النكرة، لأنه ليست مؤنثه «فعلى»، لأنك تقول في مؤنثه: عريانة وخمصانة، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير، فمنزلة هذا من باب «غضبان» كمنزلة «أفكل» من باب أحمر وكمنزلة «حبنطى» من باب حبلى وسكرى[1].

وقد عرفنا أن وجه الشبه بين عثمان وغضبان مثلًا ليس كاملًا لأن مؤنث غضبان «فعلى» غضبى. ومؤنث، عثمان ليس كذلك ولذا يصرف نحو عثمان وسرحان في التنكير، ونُزّل عثمان من غضبان منزلة أفكل من أحمر لأن مؤنث أحمر حمراء وليس أفكل كذلك.

وبيّن أبو إسحاق الزجاج علة منعه بقوله: «وإنما امتنع من الصرف في المعرفة أن آخره يشبه آخر «سكران» وأنه معرفة، فإذا نكرته حططته عن المعرفة درجة فانصرف في النكرة»[2].

ويبين علة الصرف في النكرة فيقول: «وإنما انصرف في النكرة لأنه أشبه «سكران» في الزيادتين، وانحط في باب «سكران» لأنه ليس مثله في الحركة والسكون، وأنه ليس له مؤنث على حدثه»[3].

وذكر ابن السراج في «الأصول» بهذا الخصوص: «وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألف ونون زائدتان، زيدا معًا، فهو غير مصروف وذلك نحو: عثمان: اسم رجل لا تصرفه، لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون،

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٦.
(٢) ما ينصرف ٣٦.
(٣) نفس المصدر ٣٦.

وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث، لأن التسمية قد حظرت ذلك.. وكذلك «عثمان» غير مصروف في المعرفة، فإن نكرته صرفته لأنه في نكرته كعطشان الذي له عطشى، وكذلك إن سميته بعريان وسرحان وضبعان لم تصرفه فإن نكرته صرفته»[1].

وبعد أن عرفنا أن السبب في اعتبار الألف والنون الزائدتين مانعين من الصرف هو تشبيهما بالألف والنون في آخر سكران وغضبان. إلخ واللتين يشبهان بدورهما ألف التأنيث الممدودة في عدم دخول التأنيث عليهما. وهذا التشابه يوجد سؤالًا وهو: هل وجود الألف والنون الزائدتين يكفي لمنع الاسم من الصرف؟ أم لا بد من علة أخرى؟.

والحقيقة أن المسألة فيها خلاف فقد ذهب بعض النحاة إلى أن هذه العلة تقوم وحدها مقام السببين مثل ألف التأنيث الممدودة والمقصورة بينما ذهب الجمهور إلى أن هذه العلة وحدها لا تكفي بل لا بد من وجود علة أخرى إما العلمية كما في نحو «عمران وعدنان وعفان»، وإما الوصفية كما في «سكران وشبعان وعطشان». وقد تطرق الرضي لهذه النقطة في شرحه للكافية وقال: «ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا، وقال الأكثرون تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية كعمران، وإما الصفة كما في سكران.

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر. فالعلمية

(١) الأصول ٨٧/٢.

عنده في نحو «عمران» ليست سببًا بل شرط الألف والنون إذ بها يمتنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلمية أو الوصف والوصف عنده في نحو «سكران» لا سبب ولا شرط.

الأول أولى لضعفها فلا تقوم مقام علتيه[1].

علامة زيادة الألف والنون:

يُعرف أصالة هذين الحرفين من زيادتهما عن طريق سقوطهما من بعض التصريفات والاشتقاقات كما في «حمدان وفرحان» حيث يمكن ردهما إلى حمد وفرح. بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني نحو: «عثمان، مروان، رشدان».. فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران، إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلًا فيؤدي هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ولوقوعها بعد ثلاثة أحرف أصلية، وإما عدم اعتباره أصيلًا فيؤدي إلى الحكم بأصالة النون. ومن الأمثلة «حسان، عفان، حيان»[2] وسنتكلم عن هذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد إن شاء اللّٰه.

ويقول سيبويه بهذا الخصوص: «وإنما تعتبر أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل أو الجمع، أو مصدر أو مؤنث نحو الضبع وأشباه ذلك»[3].

ويقول السيوطي: «وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين»[4] وهذه العلامة في الأعلام التي لا تنصرف وذلك نحو شعبان

---

(١) شرح الكافية ١/٦٠.

(٢) النحو الوافي ٤/١٨٠.

(٣) سيبويه ٢/١١، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٦.

(٤) سيبويه ٢/١١، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٦.

رمضان ولهذا جاء في «حاشية الصبان على الأشموني» قوله: «علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولًا»[1].

إذن فعلامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما من بعض التصريفات والاشتقاقات وهذا الأمر راجع إلى الأسماء المنصرفة التي لها تصريفات. أما الأسماء الجامدة التي لا تنصرف مثل شعبان ورمضان وغطفان مسمى بها، فطريق معرفة الزيادة هي أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصول.

الأصالة والزيادة:

فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف مثل: غسان، حسان، مران فما هو الحكم؟ هل يعتبر التضعيف زيادة أم لا؟ لأن المنع والصرف مبني على هذا الاعتبار، ولذا فإنه يجوز في أمثال هذه الأسماء المنع إذا نظرنا إلى الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلًا، فتكون الألف والنون زائدتين، ويكون وزنه والحالة هذه «فعلان» وتحقق الشرط بوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية. ويجوز فيها الصرف كذلك إذا اعتبرنا التضعيف زيادة فتكون النون والحالة هذه أصلية والوزن فَعّال. ويصرف الاسم لعدم تَحقق شرط المنع وهو وقوع الألف والنون بعد ثلاثة أصول.

يقول سيبويه: «وإذا سميت رجلًا طحان أو سمّان من السي أو تبّان من التبن صرفته في المعرفة والنكرة لأنها نون من نفس الحرف وهي بمنزلة

---

(١) الهمع ٣١/١.

دال حمّاد.. وسألت الخليل عن رجل يسمى مُرّانا فقال: أصرفه، لأن المران إنما سمي للينه فهو فُعّال كما يسمى الحُماض لحموضته، وإنما المُرانة اللين»[1].

فمذهب الخليل وسيبويه هو أن النون أصلية في الأسماء السالفة الذكر وأن التضعيف زيادة وليس أصالة، ولذا فهي مصروفة على مذهبهما وبمناسبة أصالة النون فقد أورد مجموعة ن الأسماء لكنها ليست مضعفة مثل: دُهْقان وشيطان. وبيّن أنهما إن كان من التدهقن والتشيطن فهما مصروفان لأصالة النون فيهما وإن جعلتهما من الدهن وشيط لم تصرفه.

وأورد كذلك «فينان وديوان» لأن الظاهر أن في آخرهما ألفًا ونونًا زائدتين، إلا أنه بيّن أن النون فيهما أصلية لأن «فينان» على وزن «فيعال» وديوان بمنزلة «قيراط» و«ديوان» بمنزلة بيطار[2].

ويقول الزجاج: «فإذا أردت بـ «سمان» فعلان من السم وأردت بـ «حسان» فعلان من الحِسّ، وأردت بـ «تبان» فعلان من التب - والتب الخسران لن تصرف هذا الضرب في المعرفة وصرفته في النكرة»[3].

ومن الكلمات التي أوردها نقلًا عن سيبويه: المُرّان، فقال:

إن سميت رجلًا «مرانا» صرفته لأن «مرانها» فعال من المرونة وهو اللين - فالنون فيه من نفس الكلمة. ومن بني «مران» من الشيء المر لم يصرفه في المعرفة وصرفه في النكرة[4].

---

(١) سيبويه ١١/٢.

(٢) نفس المصدر ١١/٢.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٦.

(٤) نفس المصدر ٣٦.

ويتبع هذه الكلمة في الحكم كلمة «زِمّان» فهي إما من «الزّم» فهي غير مصروفة. وهو الرأي الأجود عند الزجاج. وإما فِعّال من «الزَمَن» أو من «زَمِن الرجل» فهي مصروفة لأصالة النون وجاء في شرح الكافية: «وقد جاءت ألفاظ تحتمل نونُها الأصالة فتكون مصروفة إذا سميت بها، وتحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وقبان، فهما إما من الحسن والقبن فيصرفان وإما من الحِسّ والقب فلا يصرفان وكذا شيطان ورمان»[1] وسنرجع إلى شيطان ورمان بشيء من التفصيل إن شاء الله.

ويقول السيوطي في مسألة الأصالة والزيادة: «فإن كان قبلهما (أي قبل الألف والنون) حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان، أو زيادته فالنون أصلية كحسان إن جعلته من الحسن فوزنه «فَعْلان» فلا ينصرف، أو من «الحس» فوزنه فَعّال فينصرف وكذا حيان. هل هو من الحياة أو الحين. قيل ويدل للأول ما رُوي أن قومًا قالوا نحن: بنو غيان فقال عليه الصلاة والسلام بل أنتم بنو رشدان.. فقضى باشتقاقه من الغي مع احتمال أن يكون مشتقًا من الغين»[2].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني في قوله: «فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية. مثال ذلك «حسان» إن جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه. ومن شعره:

---

(١) شرح الكافية ٦١/١.

(٢) الهمع ٣١/١.

مـا هـاج حـسـانَ رُسـومُ الـمَـدام   ومَـظْـعَـنُ الـحَـيِّ ومـبـنـى الـخـيـام

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال، وحكمه أن ينصرف»[1].

ومثل هذا الرأي ورد في شرح التصريح على التوضيح: «وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف، وعدمه اعتبارًا بأصالتها وزيادتها، فمن ذلك: رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما، فإن اعتقدت أنها من الرم والحسّ والدهق والشيط، لم تصرفها، وإن اعتقدت أنها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها. وإذا تمحضت لجهة الأصالة صرفت. كما إذا سميت بطحان من الطحن أو بتبان من التبن أو سمان من السمن»[2].

ومن الكلمات التي تحتمل الوجهين الصرف والمنع نظرًا للاعتبارين السابقين اعتبار الأصالة واعتبار كلمة رمان - وشيطان وأخرتهما نظرًا للاختلاف بين العلماء في حكمهما.

فبالنسبة لكلمة «رمان» يقول سيبويه: «وسألته عن «رمان» فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف»[3] أي لأنه لم يعرف اشتقاق رمان وجهل أصله فقد بناه على الأكثر وهو اعتبار الألف والنون زائدتين وهذا القول فسره الزجاج: «وقال (أي سيبويه) في رمان إن سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة، لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه، فبابه أن يُحمل على أن الألف والنون زائدتان.

---

(١) الصبان ٣/٢٥٢.

(٢) التصريح على التوضيح ١/٢١٧.

(٣) سيبويه ٢/١١.

وليس في اللغة «رمن» فيكون «رمان» فُعّالا، وليس اشتقاقه بالمعروف، إلا أنه قد يخرج «فعلان» من الرم وهي الكثرة[1] وجاء في شرح المفصل لابن يعيش: «فإن سميت برمان فسيبويه والخليل لا يصرفان ويحكمان على الألف والنون بالزيادة حملًا على الأكثر وأبو الحسن بصرفه، ويحملها على أنها أصل، وحجته أنه قد كثر في النبات فُعّال: نحو سُمّاق وحُمّاض وعُنّاب وجُمّار[2].

وورد في ارتشاف الضرب: «ولو سميت برمان فمذهب الخليل وسيبويه، منع صرفه لاعتقادهما زيادة النون. ومذهب الأخفش صرفه لاعتقاده أصالة النون»[3].

وفي «حاشية الصبان»: «ولو سميت برمان فمذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، فذهب الأخفش إلى صرفه لأن فُعّالًا في النبات أكثر، ولا يؤيده قول بعضهم «أرض مُرَمّنة»[4].

وجاء في حاشية الشيخ ياسين على التصريح بخصوص «رمان» قال الدنوشري: فيه نظر، فإن رمان «فُعّال» لا فُعْلال، وأما «قُرطاس» بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فإن سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة ألفه ونونه. وقال أيضًا: «رمان» عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الألف والنون في ذلك

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٧ وانظر الأصول ٨٨/٢.

(٢) شرح المفصل ٦٧/١.

(٣) الارتشاف ٩٤/١.

(٤) الصبان ٢٥٢/٣.

ومصروف عند الأخفش لأن «فعالا» في النبات أكثر، ويؤيده قول بعضهم: أرض مرمنة[1].

فكلمة «رمان» اختلف فيها، فقد ذهب البعض (الخليل وسيبويه) إلى منعها من الصرف، وحملا الألف والنون على الأكثر وهو الزيادة بينما ذهب آخرون ومنهم الأخفش إلى الصرف واعتبروا النون أصلية لأن صيغة «فُعّال» في النبات نحو: سُمّاق وحُمّاض. أما كلمة «شيطان ودهقان» فقد سبق أن أشرنا إلى أن الخليل وسيبويه يريان أنهما إن كانتا من التدهقن والتشيطن فهما مصروفتان لأصالة النون أما إن كانتا من الدهق ومن «شيط» فهما ممنوعتان من الصرف لزيادة الألف والنون[2].

ويقول ابن السراج في «أصوله»: «وإن سميته بدهقان من الدهق لم تصرفه، وإن سميته من التدهقن صرفته. وكذلك «شيطان» إن كان من التشيطن صرفته، وإن كان من «شيط» لم تصرفه»[3].

وقد وردت كلمة «شيطان» في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ﴾[4] «الشيطان فيعال» من «شطن» إذا بعُد. ولا يجوز أن يكون «فَعْلان» من «شيط وشاط» لأن سيبويه حكى: شيطنته فتشيطن «فلو كانت من «شاط» لكان «شيطنته» على وزن «فعلنته» وليس هذا الكلام في كلام العرب، فهو إذا «فيعلته» كبيطرته، فالنون أصلية والياء زائدة، فلا بد أن

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢١٧.
(٢) ارجع إلى سيبويه ٢/١١.
(٣) الأصول ٢/٨٨.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٦٨.

تكون النون لاماً، وأن يكون «شيطان» فيعلا من شيطن إذا بعد، كأنه لما بَعُد من رحمة الله تعالى سُمّي بذلك»[1].

إذن فقد ذهب القيسي في هذا النص إلى أن «شيطان» على وزن «فيعال» من «شطن» إذا بعد. فهو يصرفه لأصالة النون. وقد خالف سيبويه رأيه القائل بجواز كونه «فعلان» من «شيط وشاط» لعدم وجود صيغة «فعلنته» في البناء العربي. ولا يجوز منعه من الصرف على هذا الافتراض، وجاء في الارتشاف: «وحسان، شيطان، ودهقان، يُبنى على أصالة النون فيصرف، أو زيادتِها فيُمنع يسمى بها وقد منعت العرب شيطان وإنسانا اسمي قبيلتين»[2].

ونخلص إلى أن «شيطان» يجوز فيها الصرف على أساس أنها من «شطن» لأصالة النون. ويجوز فيها المنع إذا قلنا إنها من شاط يشيط أي احترق لزيادة النون. وهذا هو رأي الجمهور القائل بجواز الأمرين.

بينما رأينا القيسي يخالف هذا الرأي حيث يذهب إلى وجوب الصرف في كلمة «شيطان» لأنه يرى أنها «فيعال» من شطن.

ومن الكلمات المختومة بالألف والنون التي تأخذ هذا الحكم - وهو المنع من الصرف إن سمي بها، فهي تمنع في المعرفة وتصرف في النكرة - نحو «عريان، سرحان، إنسان، ثعبان». قال سيبويه: «وذلك نحو عريان وسرحان وإنسان يدلك على زيادته سراح فإنما أرادوا حيث قالوا: سرحان أن يبلغوا باب سرداح»[3].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١١٢.

(٢) الارتشاف ١/٩٤، وانظر التصريح ٢/٢١٧.

(٣) سيبويه ٢/١١.

ويقول المبرد: فإن كان «فعلان» ليس له «فعلى» أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان - انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة نحو عثمان وعريان وسرحان.

وإنما امتنع من الصرف في المعرفة للزيادة التي في آخره، لأنها كالزيادة التي في آخر «سكران» وانصرف في النكرة، لأنه ليست مؤنثه «فعلى» لأنك تقول في مؤنثه: عريانة[1].

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «وكذلك إن سميت رجلًا «إنساناً» لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة، ومثله «سرحان» إذا سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة»[2] ثم يستدل على زيادة الألف والنون فيها ويقول: فأما «سرحان» و«عريان» فيستدل على زيادته بقولهم «سراح» وبقولهم في عريان «عرى الرجل» وبقولهم في «إنسان» «أناسيّ»[3]. فطريقة معرفة الزيادة هي المصدر في «سرحان» والفعل في «عريان» والجمع في «إنسان» ولذا فقد قال سيبويه كما رأينا فيما سبق أن طريقة معرفة الزيادة هي «بالفعل أو الجمع أو المصدر»[4].

وجاء في أمالي السيوطي قوله: «فإذا كان «فعلان» مضموم الأول أو «فعلان» مكسور الأول كانت مضارعته للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعته للاثنين، لأنه قد صار على وزنه بانضمام أوله

---

(١) المقتضب ٣/٢٣٥.

(٢) ما ينصرف ٣٦.

(٣) نفس المصدر ٣٦.

(٤) انظر سيبويه ٢/١١.

أو بانكسار أوله مثل: ثُعبان فإنهم ألحقوه بفُسطاط، ومثل: «سرحان» فإنهم ألحقوه بمثل «قرطاس» إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسراته وضماته، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية، ولم يجدوا في الأسماء ما هو على وزنه «فعلان» فيُلحِقوا به «غضبان» فألحقوا «غضبان» بمثل «زيدان وعمران» الذي هو مثله، وألحقوا «سرحان وثعبان» «بقرطاس» إذ وزنه شبيه بوزنه، وهو واحد مثله، ومعنى التضعيف فيه معدوم. فجمعوه كما جمعوا «فسطاطاً وقرطاسًا» وصغروه كذلك، فإن سميت «بثعبان وسرحان» «رجلًا» فلا تنوين فيه، لأنه قد خرج عن الأجناس التي تلحق بعضها ببعض وتشبه بعضها ببعض، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى وهو علم، فكيف يشبه بفسطاط وفساطيط، وقرطاس وقراطيس وهو لا يجمع»[1].

وقد علل السهيلي بهذا النص منع صرف «سرحان وثعبان» عند التسمية بهما بأنهما قد خرجا عن الأجناس التي تلحق بعضها بعضًا وتشبه بعضها بعضًا لأنهما لا يصيران علمين فإنهما لا يجمعان ولا يثنيان بخلاف المشبه به نحو «قرطاس وفسطاط» فإنهما يجمعان ويثنيان ومن هنا فقد خالف «سرحان وثعبان» نظيريهما عند التسمية بهما فمنعا من الصرف لذلك.

ويقول ابن يعيش في شرحه «للمفصل» بهذا الصدد: «فإن سميت رجلًا «بسرحان» أو امرأة منعته الصرف، لأنه صار حكمه حكم «عدنان وذبيان» فإن نكرته انصرف لا محالة»[2].

---

(١) أمالي السهيلي ٣٨.

(٢) شرح المفصل ٦٧/١.

و«كلمة لقمان» من الأعلام المختومة بالألف والنون الزائدتين ولكن ذهب بعض النحاة إلى أن علة المنع هي العلمية والعجمة.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾[1].. (ولقمان) اسم معرفة فيه «زائدتان» كعثمان، فلذلك لم ينصرف، وقد يجوز أن يكون أعجميًا[2].

ومن الكلمات التي أوردها سيبويه في الكتاب وذهب إلى صرفها لأصالة النون كلمة «جُنجان» ويقول عنها: «فلو جاء شيء في مثال «جنجان» لكانت النون عندنا بمنزلة نون «مران» إلا أن يجيء أمر مبين أو يكثر في كلامهم فيَدَعُوا صرفه فسيعلم أنهم جعلوها زائدة كما قالوا: «غوغاء» فجعلوها بمنزلة «عوراء» فلما لم يريدوا ذلك، أرادوا أن لا يجعلوا النون زائدة صرفوا»[3].

فنون «جنجان» أصلية كأصالة نون «مران» ولذا فقد ذهب إلى صرفها لأنهم كما قال لم يريدوا أن يجعلوا النون زائدة فيها.

وأورد ابن السراج نصًا للمبرد بهذا الخصوص يقول فيه: «قال أبو العباس: صرف «جنجان»، لأن المضاعف من نفس الحرف بمنزلة خضخاض ونحوه، فأما غوغاء يختلف فيها، فمنهم من يجعلها كخضخاض فيصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة عوراء فلا يصرف»[4].

فصرف «جنجان» فأن المضاعف من نفس الحرف كما هو الأمر في «خضخاض» وقد أشار سيبويه إلى هذه النقطة.

---

(١) سورة لقمان، الآية: ١٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٨٣/٢ وانظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٥٥/٢.

(٣) سيبويه ١١/٢ - ١٢.

(٤) الأصول ٨٨/٢.

وأورد أبو إسحاق الزجاج مجحموعة من الكلمات بهذا الخصوص من مثل: «ظُرْبان وكَرَوان، ووَرْشان» وهي تمنع في المعرفة وتصرف في النكرة لزيادة الألف والنون فيها.

أما كلمة: «سَعْدان» فمصروف في النكرة لأن واحدته «سعدانة»[1] وفي ختام موضوع العلمية والزيادة هناك ثلاثة أمور جديرة بالذكر وهي:

١ - مسألة فقدان إحدى علتي منع الصرف العلمية أو الزيادة، والحقيقة أن فقدان أية علة يؤدي إلى صرف الاسم لعدم تمكن علة واحدة من القيام بهذا العمل. يقول الأستاذ عباس حسن: «إذا كان الاسم ممنوعًا من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقدهما أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد داعٍ آخرُ للمنع، فمثال ما فقد العلمية كلمة «بدران» في مثل: «ادع بدرانًا» واحدًا من بين أصحاب هذا الاسم، والتنوين هنا للتنكير.. ومثال ما فقد الزيادة «بدر» علم رجل»[2].

٢ - المسألة الثانية هي مسألة «إبدال النون الزائدة» ونلاحظ أن الحكم يختلف من إبدال النون لامًا، وإبدال الحرف الأصلي نونًا. وإذا أبدل النون الزائدة لاماً فإن الاسم يمنع من الصرف ويعطى البدل حكم المبدل منه وذلك نحو «أصيلال» وأصله «أصيلان» تصغير «أصيل». (الوقت بين العصر والمغرب) إذا سمي به.

أما إذا أبدل الحرف نونًا فإنه يصرف وذلك نحو «حِنّان» فإن النون مبدلة عن الهمزة في «حِنّاء». ويقول الدنوشري في «شرح التصريح

---

(١) ما ينصرف/٢٧.

(٢) النحو الوافي ٤/١٨٠.

على التوضيح» بخصوص الهمزة في «حِنّاء» حنان بكسر الحاء وتشديد النون وإبدال الهمزة نونًا، ولكن الهمزة ليست حرفًا أصليًا بل بدل من الأصل[1].

وجاء في «التصريح على التوضيح» بخصوص الإبدال: «وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاءً للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو «أصيلال» مسمى به أصله «أصيلان» تصغير «أصيل» على غير قياس، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف، وذلك نحو «حنان» مسمى به، أصله «حناء» أبدلت همزته نونًا»[2].

وورد في «شرح الكافية»: «وقال الأخفش: إذا سميتَ بأُصَيْلال منعتَ الصرفَ، لأن اللام بدل من النون»[3].

وجاء في حاشية الصبان: «إذا أُبدل من النون الزائدة لامٌ مُنع الصرف إعطاءً للبدل حكم المبدل مثال ذلك أصيلال فإن أصله «أصيلان» فلو سُمي به مُنع. ولو أُبدل من حرف أصلي «نون» صُرف بعكس أصيلال. مثال ذلك: «حِنّاء» في «حِنّاء» أبدلت همزته نونًا»[4].

ويقول الأستاذ عباس حسن في «النحو الوافي»: «لو أبدلت النون الزائدة لامًا كما يجري في بعض اللهجات القديمة مُنع الاسم من الصرف إذا كان مستوفيًا شروط المنع كقولهم: أصيلال في أصيلان

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢١٧.
(٢) التصريح على التوضيح ٣/٢١٧.
(٣) شرح الكافية ١/٦١.
(٤) الصبان ٣/٢٥٢.

التي هي تصغير شاذ لكلمة «أصيل»، «فإذا سمي إنسان: أصيلال منع الصرف إعطاءً لحرف المبدَل حكمَ الحرف المبدل منه. ولو أبدل الحرف الأصلي نونًا، لم يمنع من الصرف كقول بعض العرب حنّان وهي الحناء فأبدلوا الهمزة الأصلية نونًا، فلو سمي رجل «حنانًا» لم يمنع من الصرف»[1] بل يصرف، والسبب في منع صرف «أصيلال» مع أن آخره «لام» وليس «نونًا» مع أن شرط المنع هو زيادة الألف والنون أنّ أصل اللام نون. ونحن ننظر في مثل هذه الأحكام إلى الأصل. ولهذا قلنا في مثل «حنان» يُصرف ولم يمنعه أن في آخره «نونًا» قبلها ألف زائدة، والسبب أن أصل النون «حاء» والضابط هو الأصل.

٣ - والمسألة الثالثة المتعلقة بهذا الموضع العلمية وزيادة الألف والنون هي مسألة «التصغير» ومدى تأثيره في حكمه الإعرابي، هل يبقى الاسم ممنوعًا من الصرف بعد التصغير؟ أم يصرف؟ وما ضابط الصرف والمنع في هذه الحالة؟ والملاحظ أن تأثير التصغير ليس مقصوراً على هذا الموضوع بل هو يشمل كل أنواع الممنوع من الصرف، لأن التصغير يُحدث تغييرات في الكلمة، فإن كانت هذه التغييرات تؤدي إلى زوال علل المنع من الصرف صُرف الاسم، مثال ذلك: عمر وأحمد وجنادل وتصغيرها يزيل علل المنع فيها فتصرف فمثلًا يزول العدل في «عمير» ووزن الفعل في «أحيمد» وصيغة منتهى الجموع في «جنيدل».

أما إذا لم يُزِل التصغير الأسبابَ المانعة فإن الاسم يبقى على منعه الصرف لبقاء علل المنع حيث نقول: «حميزة، صفيراء، غضيبان»

---

(١) النحو الوافي ٤/١٨٠.

فالعلمية والتأنيث، وألف التأنيث الممدودة والوصفية مع زيادة الألف والنون، كلها علل باقية مع التصغير، إذن فضابط المنع مع التصغير هو بقاء العلل وزوالها وهذه القاعدة تنطبق على موضوعنا الذي نحن بصدده ألا وهو «الأعلام المزيدة بالألف والنون».

فنرى التصغير يؤثر في بعض الكلمات فيزيل عللها فتصرف مثل: «سرحان وسلطان وضبعان» وتقول في تصغيرها: «سريحين، سليطين، ضبيعين» وبتأملها نرى أن إحدى العلتين المانعتين قد زالت وهي الألف والنون.

بينما لا نرى هذا التأثير في تصغير كلمات أخرى من نفس الصنف مثل «عثمان، شعبان، رمضان» إذ نقول في تصغيرها: عثيمان، شعيبان، رميضان. فهي مع تصغيرها ما زالت ممنوعة من الصرف لبقاء العلمية مع الألف والنون. إذن فالتصغير لم يؤثر فيها من هذه الناحية. ويقول سيبويه بهذا الخصوص: «فإذا حقرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحين صرفته لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنك تقول في تصغير «غضبان غضيبان» ويصير بمنزلة غسلين وسنين»[1].

وجاء في المقتضب: «وكذلك سرحان لو صغرته فقلت سريحين لصرفت سريحينًا في المعرفة والنكرة. وما كان مثله نحو «تصغيرك» سلطانًا وضبعانًا إذا قلت سليطين وضبيعين»[2].

وجاء في «النحو الوافي» قوله: «أسماء تمنع من الصرف مكبرة

(١) سيبويه ١١/٢.
(٢) المقتضب ٣٣٧/٣.

وتصرف وهي مصغرة نحو: عمر - شمر - سرحان - أرطى جنادل. .
أعلامًا فإن تصغيرها على: عمير - شمير - سريحين - أر يط - وجنيدل
- يزيل سببًا لازمًا لمنعها من الصرف هو العدل في «عمير» ووزن الفعل
في «شمير» وعدم وجود الألف الزائدة في «سريحين» وعدم وجود ألف
الإلحاق في «أربط» وعدم وجود صيغةا منتهى الجموع في «جنيدل»(١).

فخلاصة الأمر في هذا الموضوع هو أن صرف هذه الأسماء أو منعها
من الصرف عند التصغير، مرتبط ببقاء العلل أو زوالها، فبقاؤها بقاء
للمنع، وزوالها زوال للمنع.

* * *

(١) النحو الوافي ٢٠٨/٤، وانظر حاشية الصبان للأشموني ٢٧٦/٣.

الواقع اللغوي

نعلم أن العلمية وزيادة الألف والنون علتان* تمنعان الاسم من الصرف وهذا ما قاله علماء النحو، وحين ننظر إلى ما جاء في الشعر العربي من أعلام ينطبِق عليها هذان الشرطان نجدها مطابقة لهذه القاعدة، ويجري عليها أحكام الاسم الممنوع من الصرف، حيث الجر بالفتحة وعدم التنوين.

وقد ورد عند الشعراء أعلام كثيرة من هذا النوع وذلك مثل «ذبيان» إذ إنه جاء عند النابغة أكثر من غيره وهذا أمر طبيعي لأنها قبيلته. وقد ورد عنده أربع مرات، وممنوع من الصرف في هذه الحالات كلها كما هو واضح في الأبيات:

إلى ذبيان حتى صبحتهم ... ودونَهُمُ الربائعُ والخبيثُ[1]

ويقول:

ألا أبلغا ذبيان عني رسالةً ... فقد أصبحت عن منهج الحق جائره[2]

ويقول أيضاً:

ليهنىء بني ذُبيانَ أنَّ بلادَهم ... خَلَتْ لهم من كلِّ مولىً وتابعِ[3]

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٦.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٦٨.

(٣) ديوان النابغة الذبياني ٨٢.

ومنه قوله:

هلا سألت بني ذبيان ما حسبي إذا الدخانُ نعشى الأشمط البربا[1]

كما أنها وردت مرة عند «زهير بن أبي سلمى» في معلقته المشهورة إذ يقول:

تداركتما عبساً وذبيانَ بعدما تفانَوْا ودقوا بينهم عطرَ مَنْشَمِ[2]

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت في صرف «عبس».

ومن الشعراء الجاهلين الذين وردت عندهم «الأعشى» إذ يقول في معلقته:

من نواصي دودانَ إذْ حضر البأ س وذبيانَ والهجانِ العوالي[3]

وفيه شاهد آخر على العلمية وزيادة الألف والنون، «هو دودان» وهو ابن أسد بن خزيمة كما جاء في «الجمهرة»[4].

وجاءت كلمة «ذبيان» أيضاً ست مرات في «المفضليات» منها بيتان «للخصفي المحاربِي» يقول فيهما:

فريقَيْ بين ذبيان إذ زاغَ رأيُهمْ وإذْ سُعِطُوا صاباً علينا وَشُبْرُما[5]

ويقول:

مَنْ مُبْلِغٌ سعدَ بْنَ نعمانَ مَأْلُكاً وسعْدَ بْنَ ذبيانَ قد تَختَّما[6]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ١٠٢.
(٢) ديوان زهير ١٥.
(٣) جمهرة أشعار العرب ٢٧٦/١.
(٤) جمهرة أشعار العرب ٢٦٧/١.
(٥) المفضليات ٣١٨
(٦) المفضليات ٣١٨

وفيه أيضاً «نعمان» وهو شاهد آخر على المنع للعلمية وزيادة الألف والنون. ومنها أيضاً بيتان «للحصين بن الحمام المري» حيث يقول:

وقلت لهم: يا آل ذبيانَ مالكم تفاقتم لم تذهبوا العامَ مذهبا[1]

ويقول في بيت آخر:

وقلت لهم: يا آل ذبيانَ مالكم تفاقدتم لم تذهبوا العامَ مذهبا[2]

وهناك بيتان آخران، أولهما «السلمة بن الخرشب الأغاري» يقول فيه:

فإنَّ بني ذبيانَ حيثُ عهدتُمْ بجِزْعِ البتيلِ بَيْنَ بادٍ وحاضرِ[3]

وثانيهما «للمزرد الشيباني» إذ يقول:

فقد علمَتْ فتيانُ ذبيانَ أنني أنا الفارسُ الحامي الذِّمارَ المقاتلُ[4]

ووردت مرة في «شرح أشعار الهذليين» لأبي ذؤيب بقوله:

وقد أكثرَ الواشون بيني وبينَهُ كما لم يغب عن غي ذبيانَ داحسُ[5]

ومن الأعلام المزيدة بالألف والنون «غطفان» وقد جاءت عند «امرىء القيس» بقوله:

وأتى على غطفان فاختلفوا دِينٌ يجيءُ وهاربٌ مُجْلي[6]

---

(١) المفضليات ٣١٨

(٢) المفضليات ٣١٨

(٣) المفضليات ٣٦.

(٤) المفضليات ٩٥.

(٥) الهذليين ٢١٧/١

(٦) ديوان امرئ القيس ٢٠٥.

كما أنها ذكرت ثلاث مرات في «الأصمعيات»، وذلك في بيت «لأسامة ابن خارجة» إذ يقول:

والحيُّ مِنْ غَطَفانَ قد نَزَلُوا   من عِزّةٍ في شامخٍ صَعْبِ[1]

وفي بيت آخر «للجميح الأسدي»:

لا تَسْقِني إنْ لم أزرْ سَمَراً   غطفانَ موكبَ جَحْفَلٍ دَهِمِ[2]

وفي بيت ثالث ل. «عبدالله بن عنمة» يقول فيه:

ولا تكونن كمجرى داحس لكم   في غطفان غداة الشعب عُرْقوبُ[3]

ووردت ثلاث مرات في «المفضليات»، كما هو واضح في بيت «الحرث بن ظالم»:

فما غَطفانُ لي بِأبٍ ولكنْ   لُؤَيٌّ والدِي قولًا صوابَا[4]

وفي بيت ثان «للجميح الأسدي» وهو الذي ذكر في «الأصمعيات» والذي يبدأ بقوله:

«لا تسقني إن لم أزرْ سمرا»[5]

وأما البيت الثالث الذي ذكر فيه «غطفان» فهو البيت الذي نسب في الأصمعيات لعبدالله بن عنمة والذي يقول فيه:

---

(١) الأصمعيات ٤٩.
(٢) الأصمعيات ٢١٨.
(٣) الأصمعيات ٢٢٨.
(٤) المفضليات ٣١٥.
(٥) المفضليات ٢٦٧.

ولا يكونَنْ كَمَجْرَى داحسٍ لكمُ   في غَطَفانَ غَداةَ الشَّعْبِ عُرْقوبُ[1]

وقد نسب في «المفضليات» لشاعر آخر وهو «عبد قيس بن خفاف».

ومن الأعلام أيضاً «الحيان» الذي نلاحظ وروده في مصدر واحد وهو كتاب «شرح الشعراء الهذليين»، كما لا يزيد مرات مجيئها على الثماني، وذلك في الأبيات التالية:

فيقول «أبو ذؤيب»:

فإن بني لِحيانَ إما ذكرتَهم   نَثاهُمْ إذا أَخْنَى اللئامُ ظهيرُ[2]

ويقول «أبو جندب»:

نعَوْا من قَتَّلَتْ لِحيانَ منهم   ومن يغتَرُّ بالحربِ العَذُومِ[3]

ويقول «مالك الخناعي»:

فِدًى لبني لِحيانَ أمي وخالتي   بما ماصَعُوا بالجِزْعِ رَجْلَ بني كَعْبِ[4]

ويقول «أبو شهاب المازني»:

دَعَتْنا بنو لِحيانَ والقومُ وَسْطَهُم   كأنهُمُ بالمشرفيّةِ سامِرُ[5]

ويقول «البريق بن عياض»:

جَزَتْني بنو لِحيانَ حَقْنَ دمائِهِمْ   جَزَاءَ سِنِمّارٍ بما كان يَفْعَلُ[6]

---

(١) المفضليات ٣٨٣.
(٢) شرح الهذليين ٦٩/١.
(٣) شرح الهذليين ٣٦٥/١.
(٤) شرح الهذليين ٤٦٥/١.
(٥) شرح الهذليين ٦٩٦/٢.
(٦) شرح الهذليين ٧٤٦/٢.

ويقول «عباس بن مرداس»:

أجَلَّلْتَها لِحيْانَ ثم تركْتَها بِمَرّ وأملاحٍ تضيءُ الظواهِرَا[1]

ويقول «سويد بن عمير»:

ألا أَبْلِغَا أفناءَ لِحْيانَ آيةً وكنتَ متى تُجْهِلْ خصيمَك يَجْهَلِ[2]

ويقول «عمرو بن جنادة»:

فَلَا واللَّهِ لا أكْسُو غُلاماً دعا لِحيْان يوماً ما حييتُ[3]

نعمان: كما ورد ذكره في «جمهرة أشعار العرب» ثلاث مرات في ثلاثة أبيات للفرزدق وهي:

دَعَوْنَ بقُضبانِ الأراكِ التي جَنَى لها الركبُ مِنْ نَعْمَانَ أيامَ عَرَّفُوا[4]

وقوله أيضاً:

بأخضَرَ مِنْ نَعْمَانَ ثم جَلَتْ بِهِ عِذَابَ الثنايا طيِّباً يُترشَّفُ[5]

وقوله:

لنا ما تمنّينا مِنَ العَيْشِ ما دَعَا هديلًا حماماتٌ بنَعْمانَ وُقَّفُ[6]

كما جاء في «المفضليات» قول الشاعر «الخصفي المحاربي»

---

(١) شرح الهذليين ٢/٧٨٢.

(٢) شرح الهذليين ٢/٨١٧.

(٣) شرح الهذليين ٢/٨١٩.

(٤) الجمهرة ٢/٨٦٨.

(٥) الجمهرة ٢/٨٦٩.

(٦) الجمهرة ٢/٨٧٢.

مَنْ مُبْلِغٌ سَعْدَ بْنَ نُعْمَانَ مألكاً وسعدَ بنَ ذُبيانَ قَدْ تختّما[1]

وقد مر ذكر هذا البيت في «ذبيان»:

وقد وردت في شرح أشعار الهذليين إذ ذكرت فيه ست مرات وذلك في الأبيات الاتية:

تَصَيَّفْتُ نعمانَ واصّيفتْ جُنُوبَ سَهامٍ إلى سُرْدَدِ[2]

ويقول «أمية بن أبي عائذ» أيضاً:

متى رَجَلٌ آسادُ نَعْمَانَ دُونَهُ خُثَيْمٌ ومطرودٌ وريشةُ مُبْسَلُ[3]

ويقول «جذيمة بن أنس»:

وهلْ نحنُ إلا أهْلُ دارٍ مُقيمةٍ بِنَعْمانَ مَنْ عادَتْ مِنَ الناسِ ضَرَّتِ[4]

ويقول «غاسل بن غزية»:

سَرَتْ مَنَ القَرْطِ أو مِنَ نَخْلَتَيْنِ فَلَمْ يَنْشَبْ بها جانِبَا نَعْمَانَ فالنُّجُدُ[5]

ويقول «مليح بن الحكم»:

بنعمانَ أسيافٌ أقمنَ عليهم نوائِحَ شُؤبوبٍ مِنَ المَوتِ مُضعِقِ[6]

---

(١) المفضليات ٣١٨.

(٢) شرح الهذليين ٤٩٣/٢. والبيت لأمية بن أبي عائذ من رواية الأصمعي.

(٣) شرح الهذليين ٥٣٨/٢.

(٤) شرح الهذليين ٥٥٠/٢.

(٥) شرح الهذليين ٨٠٦/٢.

(٦) شرح الهذليين ١٠٠٤/٣.

ويقول «ساعدة بن جؤية»:

لـمـا رأىَ نَـعْـمـانَ حَـلَّ بِـكِـرْفِـيءٍ   عَكَرَ كما لَبَجَ النُّزولَ الأركُبُ[1]

ومنها «مروان» الذي جاء ضمن أربعة أبيات، اثنان منهما في «جمهرة أشعار العرب» للفرزدق إذ يقول:

وَعَضُّ زَمَانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ   من المالِ إلا مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[2]

و «العبيد الراعي» إذ يقول:

مَـرْوانُ أحـزمُـهـم إذا حـلَّتْ بـه   حُذُبُ الأمور وَخَيْرُها مَسْؤولَا[3]

وبيتان وردا في «شرح أشعار الهذليين» «لأمية بن أبي عائذ» حيث يقول:

متى ما يُجَوِّزْها ابْنُ مَروانَ تَعْتَرِف   بلادَ سُليمٍ وهي خَوْصَاءُ ظالِعُ[4]

ويقول أيضاً:

فذلك ما الدَّأْبُ حتى استرحْنَ عنْدَ ابنِ مَروانَ مِمَّا لَقِينا[5]

ومن هذا الأعلام أيضاً «سفيان» الذي جاء ذكره في مصدر واحد هو «شرح أشعار الهذليين» أربع مرات، وذلك في الأبيات التالية:

أَمِـنْ أُمِّ سُـفْـيَـانَ طَـيْـفٌ سَـرَى   إلـيَّ فَـهَـيَّـجَ قَـلْـبـاً قَـريـحَـا[6]

---

(١) شرح الهذليين ١١٠٤/٣.

(٢) الجمهرة ٨٧٢/١.

(٣) الجمهرة ٩٣٠/٢.

(٤) شرح الهذليين ٥٢١/٢.

(٥) شرح الهذليين ٥١٩/٢.

(٦) شرح الهذليين ١٩٦/١.

والبيت «لأبي ذؤيب»:

والبيت الآخر لـ «مالك بن الحارِث» إذ يقول:

وَصَمَّمَ وَسْطَهُمْ سُفْيَانُ لَمَّا   أَلَمَّ بِهِ عن الوِرْدِ الشِّيَاحُ[1]

وجاء في بيت أبي جندب الذي يقول:

لَعَمْرُكَ ما سُفْيانُ عَنِّي بمُقْصِرٍ   وَلَوْ كان دوني زاخِرانِ مِنَ البَحرِ[2]

كما جاء في بيت رابع «القيس بن عيزازة» وهو قوله:

مهلًا أبا سفيانَ لستُ بجاهلٍ   فلا تبعثَنَّ حرباً أراك تؤدمُها[3]

ومن الأعلام المزيدة بالألف والنون «قران» الذي جاء ذكروه في شعر «طرفة بن العبد» إذ يقول:

ولو خطرتْ أبناءُ قرانَ دونه   لأضحى عليه بالصعيد الشراشرا[4]

كما أنها ذكرت مرتين في «شرح أشعار الهذليين» إذ يقول «أبو جندب»:

وَحَيٌّ بالمناقبِ قَدْ حَمَوْها   لدىَ قُرّانَ حتى بطنِ ضِيمِ[5]

ويقول «أبو ذؤيب»:

رأتني صريعَ الخَمْرِ يَوماً فَسُؤْتُها   بُقرّانَ إنَّ الخمرَ شُعْثٌ صِحَابُها[6]

---

(١) شرح الهذليين ٢٤٠/١.

(٢) شرح الهذليين ٣٦٧/١.

(٣) شرح الهذليين ٦٠٥/٢.

(٤) ديوان طرفة ١٣٦.

(٥) شرح الهذليين ٣٦٣/١.

(٦) شرح الهذليين ٥٤/١.

وذكرت أيضاً ضمن بيتين في «المفضليات» وهما:

أَلَا هَـلَكَ ابْـنُ قُـرَانَ الـحـمـيـدُ أَخُـو الـجُلَّى أبـو عَـمْـرو يَـزيـدُ[1]

والبيت لامرأة من بني ضعيقة ترثي يزيد بن عبدالله بن عمرو الحنفي.

وأما البيت الثاني فهو «العلقمة بن عبدة» إذ يقول:

سُلَّاءَةٌ كَعَصَا النَّهْدِيِّ غُلَّ لـهـا ذو فَيْئَةٍ من نَوَى قُرَّانَ مَعْجومُ[2]

ومنها أيضاً «عمان» الذي ورد ذكره مرتين في «المفضليات» إذ يقول «المثقب العبدي»:

فَـإِنْ تَـكُ مِـنَّـا فـي عُـمـانَ قَـبـيـلَةٌ تواصتْ بأجنابٍ وطال عُنودُها[3]

ويقول «حاجب بن حبيب الأسدي»:

وَهُـنَّ يَـرِدْنَ وُرودَ الـقَـطَـا عُـمَـانَ وقـد سُـدَّ مُـرّانُـهـا[4]

بينما ورد مرة في «الهذليين» في بيت «لمليح بن حكم» يقول فيه:

ومن دونِ ذِكْراها التي خَطرتْ لنا بشرقيِّ عُمانَ الشَّرَا فالمعرِّفُ[5]

ومرة في «جمهرة أشعار العرب» على لسان «الفرزدق»:

لـو يـسـمـعـون بـأكْـلَةٍ أو شَـرْبَـةٍ بِعُمان أصبحَ جمعهُم بعَمانَ[6]

---

(١) المفضليات ٢٧٣.
(٢) المفضليات ٤٠٤.
(٣) المفضليات ١٥١.
(٤) المفضليات ٣٦٩.
(٥) شرح الهذليين ١٠٤٢/٣.
(٦) الجمهرة ١٠٩/١.

من الأعلام المزيدة بالألف والنون أيضاً «حسان» ونلاحظ وروده عند شعراء الجاهلية أمثال «عروة بن الورد والنابغة الجعدي وطرفة بن العبد» أما «عروة بن الورد» فيقول:

ذريني ونفسي أمَّ حسانَ إنني لما قيل إن لم أملك الأمر مُشْتَرِي[(١)]

وقد ذُكر هذا البيت في «الأصمعيات»[(٢)] مع تغيير بسيط في الشطر الثاني وهو جعل «البيع» بدل «الأمر».

وأما «النابغة الجعدي» فيقول:

ونحنُ ضَربْنا بالصفا آلَ دارمٍ وحسانَ وابنَ الجَوْن ضرباً مذكرا[(٣)]

وأما قول «طرفة بن العبد» فهو:

أعمرو بنَ هندٍ ما ترى رأيَ معشرٍ أماتوا أبا حسانَ جاراً مجاوراً[(٤)]

كما أنه ذكر مرة في «شرح أشعار الهذليين» على لسان «أبي صخر الهذلي» إذ يقول:

يا أمَّ حسانَ أنَّى والسُّرىَ تعب جُبْتِ الفلاةَ بلا نَعْتٍ ولا هادي[(٥)]

ومن هذه الأعلام «شيبان» الذي ذكر أربع مرات عند «عنترة العبسي» جاء في إحداها مصروفاً وذلك في البيت التالي:

---

(١) الجمهرة ٥٦١/٢.
(٢) الأصمعيات ٤٣.
(٣) الجمهرة ٧٨٤/٢.
(٤) ديوان طرفة ١٣٦.
(٥) شرح الهذليين ٩٤١/٢.

ويــلٌ لـشــيـبــانٍ إذا صـبـحـتُـهـا وأرسلت بيض الظبى شعاعها[1]

وأما الأبيات الثلاثة الأخرى التي منع فيها «شيبان» فهي تقول:

ظـنـنـتـم يـا بـنـي شـيـبـانَ ظـنـا فأخلف ظنكم جلدي وصبري[2]

وقوله أيضاً:

يـا بـنـي شـيـبـانَ عـمـي ظـالـمٌ وعـليـكـم ظـلمُـه الـيـومَ زجَّـعُ[3]

وقوله أيضاً:

عـجـلت بـنـو شـيـبـانَ مُـدَّتَـهُـم والـبُـقْـعِ أسـتـاهـا بـتـولاء[4]

كما ذكره عند «عروة بن الورد» إذ يقول:

أبـلغْ بـنـي شـيـبـانَ عَـنَّـا فـقـدْ أضرمَتْهُم نيرانُ حَرْبٍ علوقِ[5]

ويقول «النابغة الجعدي»:

ضربنا بطونَ الخيلِ حتى تناولتْ عميدي بني شيبانَ عَمْراً ومُنْذِرا[6]

ويقول «مقاس العائذي»:

ألا أبـلغْ بـنـي شـيـبـان عـنّـي فـلا يـكُ مـن لِقـائِكُـمُ الـوداعَـا[7]

---

(١) ديوان عنترة ٩٩.
(٢) ديوان عنترة ٩٠.
(٣) ديوان عنترة ٩٩.
(٤) ديوان عنترة ١٥٥.
(٥) الجمهرة ٢/٥٧٧.
(٦) الجمهرة ٢/٧٨٤.
(٧) المفضليات ٣٠٥.

و «حوران» من الأعلام المزيدة بالألف والنون، وهي علم على مدينة بالشام وقد ذكرت «عند امرئ القيس» بقوله:

فلما بَدَتْ حورانُ في الآلِ دُونَها ... نظرْتَ فلم تنظُر بعينيك مَنْظَرا[1]

وقال «النابغة الذبياني»:

بكى حارث الجولان من فقد ربّه ... وحورانُ منه موحشٌ متضائلُ[2] ....

وقال «شبيب بن البرصاء»:

وأعرضَ من حورانَ والقِنُّ دونَها ... تـلالٌ وخَـلَّاتٌ لَهـنّ أَجِـيـجُ[3]

وقال «حاجب بن حبيب»:

يـنـتـابُ مـاءَ قُـطَـيّـاتٍ فَـأَخْـلَفَـهُ ... وكـان مَـوْرِدُهُ مـاءً بـحَـوْرانَ[4]

ومن الأعلام المزيدة بالألف والنون «غسان» الذي ورد ثلاث مرات عند «النابغة الذبياني»، وذلك في الأبيات التالية:

وثقتُ له بالنصر إذ قيل قد غزتْ ... كتائبُ من غسانَ غيرُ أشائبِ[5]

وفيه شاهد آخر وهو «كتائب» إذ منع لصيغة منتهى الجموع.

ويقول أيضًا:

حبوتُ بها غسانَ إذ كنتُ لاحقًا ... بقومي وإذ أعيتْ عليّ مذاهبي[6]

ويقول في موضع آخر:

---

(١) ديوان امرئ القيس ٦١.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٩١.

(٣) المفضليات ١٧١.

(٤) المفضليات ٣٧١ والأصمعيات ٢٢١.

(٥) ديوان النابغة الذبياني ١٠.

(٦) ديوان النابغة الذبياني ١٣.

ويرجع إلى غسانَ مُلْكٌ وسُؤْدَد   وتلك المنى لو أننا نستطيعها[1]

وجاء في «المفضليات» قول «علقمة بن عبدة»:

وقاتَلَ مِنْ غَسّانَ أهلُ حِفاظِها   وَهِنْبٌ وقاسٌ جالدث وشَبيبُ[2]

وجاء أيضًا قول «الأخنس بن شهاب التغلبي»:

وغسانُ حَيٌّ عِزُّهُمْ في سواهُمُ   يجالِدُ عنهم مِقْنَبٌ وكتائِبُ[3]

وفي البيت أيضًا «كتائب» وهي ممنوعة لصيغة منتهى الجموع.

ومنها «عجلان» الذي ورد ذكرها ثلاث مرات في «المفضليات» وثلاث مرات أخرى في «شرح أشعار الهذليين» ومن الأبيات التي جاءت في «المفضليات» بيتان «للمرقش الأصغر» يقول فيهما:

أمِنْ بنْتِ عَجْلانَ الخيالُ المطرَّحُ   أَلَمَّ ورَحْلي ساقِطٌ متزحزِحُ[4]

«بنت عجلان» هي هند بنت عجلان جارية بنت المنذر.

وأما البيت الآخر فهو قوله أيضًا:

لابنةِ عَجْلانَ بالجوِّ رسومْ   لم يتعفَّيْنَ والعهدُ قديمْ[5]

وأما البيت الثالث الذي ورد في «المفضليات» فهو لـ «عبدة ابن الطبيب» وهو قوله:

يَسْعَى بهِ مِنْصَفٌ عجلانُ مُنتطِقٌ   فوقَ الخُوانِ وفي الصّاعِ التوابيلُ[6]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٨٥.

(٢) المفضليات ٣٩٥.

(٣) المفضليات ٢٠٥.

(٤) المفضليات ٢٤٢.

(٥) المفضليات ٢٤٧.

(٦) المفضليات ١٤٤.

وقد جاء في «شرح أشعار الهذليين» البيت التالي «لأبي ذؤيب» إذ يقول:

فثارَ مِنْ مَرْبِضٍ عَجْلانَ مُقْتَحِماً ورابَهُ رِيبَةٌ مِنْهُ وإيجاسُ[1]

وقد نسب هذا البيت في ص ١٤٤ من الجزء الأول إلى شاعر آخر هو «مالك الخناعي»، وجاء أيضاً قول «أبي المثلم»:

أعامِ بنَ عَجْلانَ مَقْصورةً بغَيْرِيَ من شِبَعِ عَرِّضِ[2]

واقتصر ذكر «دهمان» على «شرح أشعار الهذليين» حيث ورد في ثلاثة أبيات وهي:

وَرَهْطُ دُهْمانَ وَرَهْطُ عادِيَهْ ومن كبيرٍ نَفَرٌ زبانِيَهْ[3]

وقال «أبو جندب»:

تُلاقُوا مِثْلَ ما لَقِيَتْ ثَقِيفٌ ووائلةُ بنُ دهمانَ بنِ نَضرِ[4]

وقال «معقل بن خويلد»:

أَبْلِغْ أبا عمرو وَعَمْراً كليهما وجُلَّ بني دُهْمَانَ عني الْمَراسِلَا[5]

ومن الكلمات التي وردت قليلًا كلمة «نجران» وهي اسم موضع، وقد جاءت أربع مرات منها ثلاث مرات عند شعراء جاهليين وهم «طرفة بن العبد» و «المرقش الأكبر» و «النابغة الجعدي» والأبيات هي:

بتثليثَ أو نجرانَ أو حَيْثُ تَلْتَقي من النجدِ في قيعان جَأْشٍ مسائِلُه[6]

---

(١) شرح الهذليين ٢٩٩/١.

(٢) شرح الهذليين ٣٠٦/١.

(٣) شرح الهذليين ٢٨٠/١.

(٤) شرح الهذليين ٣٦٩/١.

(٥) شرح الهذليين ٣٧٣/١.

(٦) ديوان طرفة ١١٥.

وقال المرقش الأصغر:

سَفَهاً تَذَكُّرُهُ خُوَيْلَةَ بَعْدَمَا حالَتْ قُرىَ نَجْرانَ دونَ لقائِها[1]

وفي البيت شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «خويلة» الذي سبق ذكره في الأعلام المؤنثة، وقال «النابغة الجعدي»:

ومازِلْتُ أسْعى بينَ بابٍ ودارةٍ بنجرانَ حتى خِفْتُ أن أتنصَّراَ[2]

وأما البيت الذي جاء ذكره في «الأصمعيات» فهو «لخفاف بن ندبة» إذ يقول:

ألا طرقَتْ أسماءُ في غيرِ مطرقٍ وأنّى إذا حلّت بنجرانَ نلتقى[3]

ومما ورد ذكره قليلًا «لقمان» فقد جاء في بيت «لطرفة بن العبد» حيث يقول:

وَهُمْ أيسارُ لقمانَ إذا أغلت الشتوة أبداء الجزر[4]

ويقول «زهير بن أبي سلمى»:

ألم ترَ أن اللّه أهلك تُبَّعا وأهلك لقمانَ بنَ عادٍ وعاديا[5]

ويقول «أفنون التغلبي»:

لو أنني كنت من عادٍ ومن إرمٍ ربيتُ فيهم ولقمان ومن جدن[6]

---

(١) المفضليات ٢٣٤.

(٢) الجمهرة ٧٧٢/٢.

(٣) الأصمعيات ٢١.

(٤) ديوان طرفة ٦٧.

(٥) ديوان زهير ٢٨٨.

(٦) المفضليات ٢٦٢.

ونلاحظ أن الشاعر هنا قد صرف «لقمان»:

ومنها «خفان» الذي ورد في بيتين من الشعر، أحدهما في «الأصمعيات» إذ يقول «أبو الفضل الكناني»:

فَنهنَهتُ عنهُ القوْمَ حتّى كأنما حَبَا دُونَه لَيْثٌ بِخَفَّانَ خادِرُ[1]

خفان: موضع قرب الكوفة.

وجاء ذكره في «شرح أشعار الهذليين» إذ يقول «مالك الخناعي»:

أتى مالكٌ يمشي إليهِ كما مَشَى إلى خِيسِهِ سِيدٌ بخَفّانَ قاطبُ[2]

ومنها «ثوبان» الذي ذكره «الجميح الأسدي» في بيت ذكره في «المفضليات» و «الأصمعيات» وهو قوله:

حاشَى أبا ثَوْبَانَ إنّ أبا ثَوْبَانَ ليسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[3]

ومن الأعلام التي وردت قليلًا «رحرحان» وهو اسم جبل قريب من عكاظ وقد ذكره «عنترة» بقوله:

فَإنْ يَكُ عِزٌّ في قضاعةَ ثابتٌ فإنّ لنا برحرحانَ وأسقفِ[4]

وجاء أيضاً في بيت شعر «لعمرو بن أحمر» يقول فيه:

كأنّها تلك لما أنْ أُصلّا مِنْ رَحْرَحانَ وفي أعطافِها زَوَرُ[5]

(١) الأصمعيات ٧٧.

(٢) شرح الهذليين ٤٦٩/١.

(٣) المفضليات ٣٦٧، والأصمعيات ٢١٨.

(٤) ديوان عنترة ١٠٢.

(٥) الجمهرة ٨٤٦/٢.

ومن الأعلام أيضاً «غمدان» الذي جاء ذكره في شعر «عمرو بن معد يكرب» الذي يقول فيه:

وقد جاوزنَ مِنْ غُمدَان داراً لأبوالِ البغالِ بها وقيعُ[1]

غمدان: قصر مشهور باليمن. وقيل إنه حصن منيع باليمن.

وقال «ثعلبة بن عمرو العبدي»:

ولو كُنْتُ في غُمْدانَ يَحْرُسُ بابَهُ أراجيلُ أُحْبوشٍ وَأَسْودُ آلِفُ[2]

وفيه أيضاً «أراجيل» لصيغة منتهى الجموع.

ومنها «جمران» الذي ذكر في «المفضليات» على لسان «ربيعة بن مقروم» إذ يقول:

أَمِنْ آلِ هِنْدٍ عَرَفْتُ الرُّسُومَا بِجُمْرانَ قَفْراً أَبَتْ أَنْ تَريما[3]

وفيه صرف «هند» التي مر ذكرها في العلمية والتأنيث.

كما ورد أيضاً قول «عوف بن عطية»:

بِجُمْرانَ أَوْ بِقَفَا ناعِتينَ أَوْ المُسْتَوَى إذ عَلَوْنَ النِّسَارا[4]

وجمران: موضع.

ومنها «ماوان» علم على موضع، وقد ورد في بيت لـ «حاجب ابن حبيب الأسدي» ذكر في «المفضليات» و «الأصمعيات» حيث يقول:

كأنها واضح الأقراب حَلأَهُ عن ماء ماوانَ رامٍ بعد إمكان[5]

---

(١) الأصمعيات ١٧٣.
(٢) المفضليات ٢٨٣.
(٣) المفضليات ١٨١.
(٤) المفضليات ٤١٦.
(٥) المفضليات ٣٧٠ والأصمعيات ٢٢١.

وماوان: علم على موضع.

ومثلها: «عرقان» وهو موضع أيضاً وقد ذكر في شعر «امرئ القيس» إذ يقول:

كأني وَرَحْلي فَوْقَ أَحْقبِ قارحٍ ... بِشَرْبةَ أَوْ طاوٍ بعِرْنانَ مُوجِسِ[1]

وفيه شاهد آخر وهو «شربة» إذ منعت للعلمية والتأنيث.

وورد ذكرها في «جمهرة أشعار العرب» في البيت التالي:

مِنْ رَمْل عِرْنانَ أَوْ مِنْ رَمْلِ أَسْنُمةٍ ... جَعْدَ الثرى بات في الأمطار مَدْجُونا[2]

وجاء أيضاً «زبان» عند أحد الشعراء وهو «زبان بن سيار» حيث يقول:

ألم يَنْهَ أولادَ اللقيطةِ عِلْمُهم ... بزَبَّانَ إذ يهجونَه وَهْو نائمُ[3]

ومن الأعلام المزيدة «حرانٌ» الذي جاء ذكره عند «طرفة بن العبد» إذ يقول:

بحرانَ ما قضى الملوكُ أمورَهم ... فلا أسمعُكَ ما أقمتَ بواديكا[4]

كما جاء ذكره في «جمهرة أشعار العرب» حيث يقول «تميم بن أبي ابن مقبل»:

فاستَبْهل الحربَ مِنْ حَرّانَ مُطَّرِدٍ ... حتى يظلَّ على الكفَّينِ مَرْهونا[5]

وورد في «شرح الهذليين» إذ يقول «المتنخل»:

---

(١) ديوان امرئ القيس ١٠١.

(٢) الجمهرة ٢/٨٦٠.

(٣) الأصمعيات ٢١١ المفضليات ٣٥٣.

(٤) ديوان طرفة ١٤٧.

(٥) الجمهرة ٢/٨٦٣.

فـبـتُّ أُنـهْـنِـهُ الـسِّـرْحـانَ عـنـي كـلانـا واردٌ حـرانَ سـاطـي[1]

ومنها «دودان» الذي ذكر عند شاعرين من الجاهليين امرئ القيس والنابغة الذبياني، أما امرؤ القيس فيقول:

قُـولا لـدُودانَ عـبـيـدِ الـعـصـا مـا غـرّكـم بـالأَسَـدِ الـبَـاسِـلِ[2]

ودودان: قبيلة من بني أسد.

وأما «النابغة الذبياني» فيقول:

حَوْلي بنو دودانَ ألا يعصونني وبنو بغيضٍ كلُّهم أنصاري[3]

ومنها «سليمان» الذي ذكره «النابغة الذبياني» بقوله:

إلا سُـلـيـمـانَ إذْ قـال الإلـهُ لـه قُمْ في البريةِ فاحددْها عن الفندِ[4]

وقد ذكر هذا البيت في «الجمهرة»[5] منسوباً للنابغة أيضاً مع تغيير بسيط وهو جعل «المليك» بدلًا من «الإله» في الشطر الأول.

كذلك ورد «صفوان» في «الأصمعيات» إذ يقول «عوف بن عطية»:

وحِصْناً ظَؤوراً جَوْنَةً خُلّتِ اسْتُها وَصَفوانَ زَلْقاً فوقَهُ الماءُ دائماً[6]

وذكر في «شرح الأشعار الهذليين» قول «البريق بن عياض»:

ووالله لولا نعمتي وازدريْتَها للاقيت مالاقى ابنُ صفوانَ بالنجدِ[7]

---

(١) شرح الهذليين ١٢٧٢/٣.

(٢) ديوان امرئ القيس ١١٩.

(٣) ديوان النابغة الذبياني ٦١.

(٤) ديوان النابغة الذبياني ٣٣.

(٥) الجمهرة ٧٥/١.

(٦) الأصمعيات ١٦٩.

(٧) شرح الهذليين ٧٥٤/٢.

وجاء في «المفضليات» قول «متمم بن نويرة»:

لاقَى على جَنْبِ الشريعةِ لاطِئًا صَفْوانَ في نامُوسِهِ يَتَطَلَّعُ[1]

كما ذكر «همدان» في «جمهرة أشعار العرب» إذ يقول «عروة بن الورد»:

وجَمْعُ هَمْدَانَ لهم لجُبَةٌ ورايةٌ تهوي هُوِيَّ الأبوق[2]

كما ورد هذا البيت:

من مولدٍ في قُرى همدا نَ بها لك التي اسمُها خَمْرُ[3]

ومنه قول «مالك بن حريم الهمداني»:

فأصبحْنَ لم يَتْرُكْنَ وِتْراً علمتَهُ لهَمْدانَ في سعد وأصبحن طُلَّعا[4]

ومنها «جلذان» وهو علم على موضع قرب الطائف. وقد ذكر هذا العلم مرتين في «الأصمعيات» ولشاعر واحد هو «خفاف بن ندبة» إذ يقول فيها:

تجاوزتِ الأغراضَ حتى توسَّنَتْ وِسَادِي ببابٍ دون جِلذانَ مُغْلَقِ[5]

وقوله أيضاً:

سَرَت كلَّ وادٍ دونَ رهوة دافعٍ وجِلْذانَ أَوْ كَرْمٍ بليّةَ مُخدِقِ[6]

ووردت مجموعة كبيرة من الأعلام المزيدة بالألف والنون، ولكنها قليلة الورود إذ لم يتجاوز عدد مرات ورودها على الواحدة. وسأبدأ بالكلمات التي

---

(١) المفضليات ٥٠.

(٢) الجمهرة ٢/٥٧٤.

(٣) الجمهرة ١/٥٩.

(٤) الأصمعيات ٦٦.

(٥) الأصميعات ٢٢.

(٦) الأصمعيات ٢٢.

وردت عند الشعراء الجاهليين، فنلاحظ مجيء «أبان» مصروفاً عند «عنترة» بقوله:

إذا لاقيتُ جمعَ بني أبانٍ فإني لائمٌ للجعدِ لاحى[1]

ورد «زيدان» عند «امرئ القيس» بقوله:

أبعد زيدانَ أمسى قرقرا جلدا وكان من جندل أصمّ منضودا[2]

وفيه أيضاً كلمة «أصم» ومنعت للوصفية ووزن الفعل «أفعل» وذكر عند «زهير بن أبي سلمى» كلمتان هما «عيلان» و «مران» وذلك في البيتين التاليين:

إذا ابتدرتْ قيسُ بنُ عيلانَ غايةً من المجدِ مَنْ يَسْبقْ إليها يُسَوَّدِ[3]

ويقول أيضاً:

كأنها من قطا مَرّانَ جانئة فالجد منها أمام البربر السُّرَعِ[4]

وجاء عند «طرفة بن العبد» عيلان وذلك في البيت التالي:

ولكن دعي من قيس عيلان عصبة يسوفون في أعلى الحجاز البرائرا[5]

وورد عند «أمية بن أبي الصلت» وذلك بقوله:

نَفَوْا عَنْ أرْضِهم عدنانَ طُرًّا وكانوا بالرَّبابَةِ قاطنينا[6]

كما ذكر في «جمهرة أشعار العرب» مجموعة من الكلمات التي وردت

---

(١) ديوان عنترة ٤٠.

(٢) ديوان امرئ القيس ٢٠٢.

(٣) ديوان زهير ٢٣٤.

(٤) ديوان زهير ٢٣٩.

(٥) ديوان طرفة بن العبد ١٣٧.

(٦) الجمهرة ٥١٣/٢.

بصورة مفردة وذلك من مثل «عفان» التي ذكرت في قول «مالك بن الريب»:

ألـم ترني بعتُ الضلالة بالـهدى وأصبحتُ في جيشِ ابن عفانَ غازيا[1]

كما ورد عند «مالك بن الريب» أيضاً «خراسان» إذ يقول:

لعمري لئن غالتْ خراسانَ هامتي لقد كنْتُ عن بابَيْ خراسانَ نائيا[2].

ومنها «عمران» التي ذكرت عن «متمم بن نويرة» حيث يقول:

وبَلّغ أخي عمرانَ بُرْدي ومِئْزَري وبَلّغ عجوزي اليومَ ألّا تدانيا[3]

كما جاء عند «عمرو بن أحمر» كلمة «تيهان» وذلك بقوله:

ثم استمرّت كِبَرْقِ الليل وانحسرت عنها الشقائقُ من تَيْهانَ والظَّفَرُ[4]

ومن الأعلام التي وردت عند «عمرو بن أحمر» أيضاً «عثمان» وذلك حين يقول:

خبّى فليس إلى عثمانَ مُرْتَجَعٌ إلا الـعـداءُ والّا مُـكْـنَـعٌ ضـررُ[5]

وهناك ثلاث كلمات أخرى وردت في «جمهرة أشعار العرب» وهي «ريمان وميسان ونهران» وذلك في الأبيات التالية:

لم تَسْرِ ليلى ولم تطرقْ لحاجتها من أهل ريمانَ إلا حاجةً فينا[6]

لتميم بن أبي بن مقيل.

وقول الفرزدق:

---

(١) الجمهرة ٢/٧٥٩.

(٢) الجمهرة ٢/٧٦٠.

(٣) الجمهرة ٢/٧٦٧.

(٤) الجمهرة ٢/٨٤٥.

(٥) الجمهرة ٢/٨٤٧.

(٦) الجمهرة ٢/٨٥٤.

على ريح عبْدٍ ما أتى مثلَ ما أتى   مُصَلٌ ولا مِنْ أهلِ مَيْسانَ أَقْلَفُ[1]

وكقول «الرماح بن حكيم»:

قلّ في شَطِّ نهروانَ اغتماضي   ودعاني هَوَى العيونِ المِراضِ[2]

وجاء في «شرح أشعار الهذليين» مجموعة أخرى من الأعلام المزيدة بالألف والنون وذلك مثل «صوران» الذي ورد ذكره في بيت «الصخر الغي» يقول فيه:

مآبُهُ الرومُ أو تَنوخُ أو الآطامُ مِنْ صَوَّرانَ أَوْ زَبَدُ[3]

وصوران: جبل في طرف البرية مما يلي الريف ببلاد الروم.

ومنها «ريعان» حيث أورده «ربيعة بن الكودن» في بيت يقول فيه:

ومنها أصحابي بريعانَ مَوْهِناً   تَلَألُؤُ بَرْقٍ في سَنًا متألِّقِ[4]

وكذلك «حيان» الذي جاء في شعر «عبد مناف بن ربع» حيث يقول:

كانَتْ على حَيّانَ أولُ صولةٍ   مني فأخضِبُ صفحتيهِ بالدَّمِ[5]

ومنها «أهبان» وقد ذكره «أبو بثينة» إذ يقول:

ألا يالَيْتَ أُهْبانَ بْنَ لُغْطٍ   تَلَفَّتَ نحوَهُمْ حين استُثِيرُوا[6]

ويقول «أبو صخر الهذلي» الذي أورد «عروان»:

---

(١) الجمهرة ٨٨٧/٢.
(٢) الجمهرة ٩٩٩/٢.
(٣) شرح الهذليين ٢٥٤/١.
(٤) شرح الهذليين ٦٥٥/٢.
(٥) شرح الهذليين ٦٨٨/٢.
(٦) شرح الهذليين ٧٢٨/٢.

فَألْحَقْنَ مَحْبوكاً كأن نشاطهُ مناكبُ مِنْ عَزْوانَ بِيضُ الأهاضبِ[1]

وفيه شاهد آخر وهو «مناكب» إذ منع من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

ومن الكلمات التي ذكرت قليلًا كلمة «عسفان» وذلك في قول الشاعر «مليح بن الحكم».

ونحن صَبَحْنا جَمْعَ كعْبٍ ولِفَّهُمْ بعُسْفانَ مِنَّا سَلَّةٌ لم تُبَرِّقِ[2]

ومنها «ريحان» الذي يقول «مليح بن الحكم»:

وَرَيًّا يَلَنْجُوجٍ تَطَلَّلَ مَوْهِناً ونشوةِ رَيْحانٍ غَذَتْهُ الجداولُ[3]

وقد صرف «ريحان».

وقد جاء في المفضليات مجموعة أخرى من الكلمات المزيدة بالألف والنون وذلك من مثل «مكران بفتح الميم موضع، أما الضم فبلدة بفارس» وقد ذكر هذا العلم «الجميح» إذ يقول:

كأنّ واعِيَنا يَحْدو بها حُمُرا بيت الأبارقِ مِنَ مكرانَ فاللوب[4]

ومنها «رغوان» الذي أورده «الفرزدق» بقوله:

بسيف أبي رَغْوانَ سيفِ مُجاشع ضَرَبْتَ ولم تضرِبْ بسيف ابن ظالم[5]

ومنها «جِلّان» الذي ذكره «ربيعة بن مقروم» بقوله:

فصبَّحَ مِنْ بني جِلّانَ صِلًّا عطيفَتُهُ وأسْهُمُهُ المَتَاعُ[6]

---

(١) شرح الهذليين ٢/٩١٩.

(٢) شرح الهذليين ٣/١٠٠٤.

(٣) شرح الهذليين ٣/١٥٩.

(٤) المفضليات ٣٥.

(٥) الجمهرة ١/١١٥.

(٦) المفضليات ١٨٩.

وبنو جلان: من عنترة وهو يوصَفون بالرمي.

كما جاء ذكر «جيلان» عند «المرقش الأصغر» إذ يقول:

سَباها رجالٌ من يَهودَ تباعَدُوا لجيلانَ يُدْنيها من السوق مُرْبِحُ[١]

وجيلان بالكسر بلد من بلاد العجم.

ومن الأعلام أيضاً «رمان» بفتح الراء: بلد بين غني وطيء.

وقد ذكرها «عمير بن جعل» بقوله:

ليالِيَ إذْ أنتُمْ لِرَهْطِيَ أَعْبُدٌ بِرَمّانَ لَمَّا أَجْدَبَ الْحَرَمانِ[٢]

ومنها «حطان» وقد أورده «الأخنس بن شهاب التغلبي» حيث يقول:

لابنة حطانَ بن عوف منازل كما رقش العنوان في الرق كاتب[٣]

ثم أخيراً كلمة «عدوان» وقد ذكرها «حرثان بن السموأل» إذ يقول:

عَذِيرَ الحَيِّ مِنْ عَدْوا ن كانوا حَيَّةَ الأرضِ[٤]

ومنها «حمران» الذي يوقل «الأسعر الجعفي».

أَبْلِغْ أبا حُمْرانَ أن عشيرَتِي ناجَوْا وللقومِ المناجينَ التَّوىَ[٥]

ومنها «عدان» الذي أوردها «دوسر بن ذهيل القريعي» بقوله:

وحَنَّت قَلوصِي من عَدَانَ إلى نجدِ ولم يُنْسِها أوطانَها قِدَمُ العهدِ[٦]

عدان: موضع.

---

(١) المفضليات ٢٤٢.

(٢) المفضليات ٢٥٩.

(٣) المفضليات ٣٠٤.

(٤) الأصمعيات ٧٢.

(٥) الأصمعيات ١٤.

(٦) الأصمعيات ١٥٠.

الأعلام المزيدة بالألف والنون

عدد الأبيات ٥٨١ بيتاً موزعة على النحو التالي:

١	٤٤	بيتاً من شرح أشعار الهذليين
٢	٣٦	بيتاً من المفضليات
٣	٣٠	بيتاً من جمهرة أشعار العرب
٤	٢٤	بيتاً من الأصمعيات
٥	١١	بيتاً من ديوان امرئ القيس
٦	١٠	أبيات من النابغة الذبياني
٧	٦	أبيات من ديوان طرفة بن العبد
٨	٤	أبيات من ديوان زهير بن أبي سلمى

جدول بالأسماء التي وردت مصروفة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	لقمان	١	أفنون التغلبي
٢	شيبان	١	عنترة

* * *

الفصل الخامس

الأعلام التي على وزن الفعل

آراء النحاة:

إن الاسم الذي على وزن الفعل يمنع من الصرف بشروط وهي:

١) أن يكون الوزن خاصاً بالفعل بأن لا يوجد في الاسم إلا في علم منقول من الفعل أو في أعجمي معرّب.

٢) أو يكون الوزن غالباً في الفعل، أو مشتركاً بينهما، وسنتكلم عن كل قسم بالتفصيل فيما بعد.

٣) أن يكون لازماً ليخرج نحو «امرئ وابنم» علمين، فإنهما على لغة الاتباع رفعاً ونصباً وجراً.

٤) أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليخرج نحو: «ردْ وقيل» إذا سمي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم.

٥) أن يكون مع الوزن علمية «كخضم» اسم لعنبر بن عمرو بن تميم و «بدر» اسم بئر، و «عثر» اسم واد بالعقيق، وأحمد وزيد ويشكر وأجمع وأخواته في التوكيد، أو وصفية (وسنتكلم عنها بالتفصيل).

صور أوزان الفعل التي ترد عليها الأسماء:

يمنع الاسم للعلمية ووزن الفعل إذا كان على صورة من صور ثلاث وهي:

١) أن يكون الاسم العلم على وزن خاص بالفعل، سواء كان هذا

الوزن للفعل الماضي، كالماضي الذي على وزن (فعّل) بالتشديد نحو: كلّم - فهّم، وكالماضي المجهول نحو: ضُورب، عُوفى، كُرِّم. وأيضًا الماضي المبدوء بهمزة وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة نحو: انطلق - استخرج - تسابق - تقاتل - تبين فهذه الأفعال إذا صارت أعلامًا منقولة دون فاعلها فإنها تمنع من الصرف وجوبًا للعلمية ووزن الفعل. ويجب في همزة الوصل أن نقطعها وننطق بها. أو أن يكون الاسم على وزن خاص بالمضارع، أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثي نحو: يدحرج، ينطلق، يستخرج، ونحو - دحرج، انطلق، استخرج إلا أن الأمر من الفعل الدال على المفاعلة، فإنه ليس خاصًا بالفعل ولا غالبًا فيه نحو، قاوم - قاتل - عارض.. فنظائره من الأسماء كثرة على هذا الوزن نحو: راكب - فاضل - صاحب..

ولا يُخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلًا في غيره كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن: «فعل» علمًا، نحو: «خضّم» علم رجل تميمي، و«شمّر» علم فرس.

أو استعملوها نادرًا بصيغة المبني للمجهول نحو: «دُئِل» علم قبيلة أو بصيغة المضارع نحو: «يَنْجَلب» لخرزة، و«تبشر» لطائر.. و«تعز» لمدينة في اليمن.

وكذلك لا يُخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم مثل «رند» علم فتاة و«طُسِج» علم ثبات و«بَقَّم» علم صِبْغ، و«يُجقّب» علم رجل رسام[1].

---

(١) النحو الوافي ١٨٨/٤.

ويقول سيبويه: «وإذا سميت رجلًا بأضرِبْ أو أُقْتُلْ أو إذْهَبْ لم تصرفها وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنه قد غيّرتها عن تلك الحال ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها إلا أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي تشبِّهها بها نحو، إِثْمِدٍ وإِصْبَعٍ وأُبْلُمٍ»[1].

وأشار سيبويه إلى أنه إذا سمي بفعل ثلاثي مضعف مثل ضَرّب، وضُرِّب فإنه لا يصرف قال: «فإن سميت رجلًا ضَرَّبَ أو ضُرِّبَ لم تصرف، فأما فَعَّل فهو مصروف، ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ لا تصرفه، لأنه لا يشبه الأسماء»[2].

ومن الأمور التي أشار إليها سيبويه التسمية بامرئ حيث يقول: «وليس شيء من هذه الحروف بمنزلة امرِئٍ؛ لأن ألف امْرِئٍ كأنك أدخلتها حين أسكنتَ الميم على «مرء ومرا ومرء» فلما أدخلت الألف على هذا الاسم حين أسكنت الميم تركت الألف وصلًا كما تركت ألف ابن وكما تركت ألف «اضرب» في الأمر»[3] ولكنه أشار إلى التسمية دَحْرَجَ ودُحْرِجَ وأنهما لا ينصرفان لأنهما لا يشبهان الأسماء[4].

وقد أشرنا إلى هذه النقطة ضمن شروط منع العلم الذي على وزن الفعل في مسألة لزوم الوزن. وبيّنا أن هذا الاسم و«ابنم» غير ممنوعين لأن وزنهما يتغير إذ يتغير الحرف الأخير وما قبله رفعًا ونصبًا وجرًا لأنهما على لغة الاتباع.

---

(١) سيبويه ٢/٤.
(٢) سيبويه ٢/٧.
(٣) سيبويه ٢/٤.
(٤) سيبويه ٢/٧.

وجاء في المقتضب بهذا الخصوص قوله: «فإذا سميت بِفِعْلٍ لم تسم فاعله لم تصرفه، لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضُرِب، ودُحْرِج، وبوطر، إلا أن يكون معتلًا أو مدغمًا، فإن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قيل، وبيع، وردّ، وما كان مثلها، لأن (رَدّ) بمنزلة «كَرٍّ»، وبرد، ونحوهما، وقيل بمنزلة، فيل، وديك. وكذلك إن سميت بمثل «قطّع» و«كسّر» لم ينصرف في المعرفة، لأن الأسماء لا تكون على «فعل»[1].

وأشار إلى أن ورود اسمين أو ثلاثة على صيغة «فعل» لا يناقض هذه القاعدة بل أرجع مثل هذه الأسماء إلى أصولها وقال: «فإن قلت قد جاء مثل (بَقَّمَ) فإنه أعجمي. وليست الأسماء الأعجمية بأصول إنما داخلة على العربية.

فأما قولهم: (خَضَّمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم وخضم بعد إنما هو فعل[2].

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا سميت رجلًا ضُرِبّ» لم تصرفه في المعرفة لأنه اجتمع فيه: شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة فهو أجدر ألا ينصرف»[3].

ثم أشار في موضع آخر إلى التسمية بفعل الأمر المبدوء بهمزة الوصل والماضي الزائد على ثلاثة أحرف المبدوء بهمزة الوصل فقال: وإذا سميت

---

(١) المقتضب ٣/٣١٤.

(٢) نفس المصدر ٣/٣١٥.

(٣) ما ينصرف/٥.

«رجلًا» «أضرب» أو «استضرب» أو «احرنجم» ومعنى «احرنجم» اجتمع، فإنك تقطع الألف فتقول: «هذا «إِضْرِبُ قد جاء» وتمنعه الصرف، لأنه على وزن الفعل وهو معرفة»[1].

وتطرق إلى مسألة التسمية بامرئ فبيّن بأنه يصرف وإن كان على وزن «افْعِلِ» أو «افَعُلُ» وإنما انصرف، لأن الفعل لا يكون ما قبل آخره متغيرًا[2].

وجاء في «الأصول» قوله: فما جاء من الأسماء على «أَفْعَلُ» أو «يَفْعَلُ» أو «نَفْعَلُ» أو «فَعَلَ» وَيَفْعِلُ. وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف[3].

ويقول في موضع آخر: فإذا سميت باضْرِب أو اقْبِل قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا إضْرِبُ قد جاء، وإِذْهَبُ وإِقْبَلُ قد جاء، لأنو ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضرابًا - وانطق انطلاقًا»[4].

وورد في شرح الكافية: «أن الأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو اسْتَفْعَلَ واسْتُفْعِلَ واسْتَفْعِلْ، واستبرق أعجمي، ومنا تفاعَلَ وتَفَوْعَلَ وتُفاعِلْ ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ، وافتَعَلَ وافْتُعِلَ وافْتِعَلْ، وكذلك انْفَعَل وانْفُعِلَ وانْفَعِلْ وغير ذلك»[5].

---

(١) نفس المصدر ١٩.

(٢) انظر نفس المصدر ١٨.

(٣) الأصول ١/٨١.

(٤) الأصول ٢/٦٣.

(٥) شرح الكافية ١/٦٣.

والقواعد التي أوردناها من حيث الوزن الخاص بالفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم فعل أمر نجد أن هناك شبه اتفاق عليها من العلماء.

وعلمنا مما مضى أن الوزن الخاص بالماضي هو المبدوء بهمزة الوصل أو تاء المطاوعة نحو استخرج وانطلق تقاتل - تكلم. وكذلك المبني للمجهول مثل: حوكم، ضورب. والخاص بالمضارع أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثي مثل يدحرج ينطلق ويستغفر، والأمر منها ادحرج، انطلق، استغفر.

وعلمنا أن هناك أسماء قليلة وردت على بعض هذه الأوزان ولكن هذا الأمر لا يغير من القاعدة شيئًا لأنها إما «في علم أو أعجمي أو ندور، فالعلم (كخَضَّم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علمًا لمكان وقال الجوهري: اسم لعنبر بن عمرو بن تميم. وقد غلب على القبيلة. قال: «لولا الإله ما سكنا خضمًا» أي بلا خضم.

و(وشمّر) بالشين المعجمة، وتشديد الميم علمًا (لفرس) والأعجمي كبقّم لصبغ وبذر لماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دُئِل) اسمًا (لقبيلة) فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل. فالاختصاص فيه باق[1].

٢) الوزن المشترك بين الفعل والاسم ولكنه في الفعل أكثر كصيغة

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢/٢٢٠ - ٢٢١، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٥٨.

«اِفْعِلْ» مثل: اثمد – اجلس، وكصيغة «أَفْعُلْ». مثل: «أَبْلُم» «اُكتُبُ».
وكصيغة «إِفْعَلْ» نحو: إِصْبَع – إِسْمَع فإذا سمي شخص بإحدى هذه الصيغ وجعل علمًا عليه منع من الصرف للعلم ووزن الفعل، لأن هذه الصيغ أكثر استعمالًا في الفعل عنه في الاسم.

جاء في الكتاب لسيبويه: «وإذا سميت رجلًا باثمد» لم تصرفه، لأنه يشبه «اِضْرِبْ» وإذا سميت رجلًا «بإصبع» لم تصرفه، لأنه يشبه اصنع، وإن سميته «بأبلم» لم تصرفه، لأنه يشبه «اقتل»[1].

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه وحكمت بأن «الهمزة» زائدة، نحو «أُبْلُم» وهو خوص المُقْل واحدته «أُبْلُمَةٌ» فهذا يحكم عليه بأنه «أَفْعُلُ» على وزن «أَقْتُلُ» فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإن لم يعلم بالاشتقاق أنه فيه زيادة». وذكر في موضع آخر: «فإذا سميت رجلًا «اثمد» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة[2] فالوزن الغالب هو ما أوله زيادة من حروف «نأيت» وهو منقول من فعل نحو «يشكر». والغير المنقول من فعل نحو «أفكل» و«يرفع»[3].

وجاء في شرح المفصل قوله: «وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو «أفكل» وهو اسم للرعدة، و«أبدع» وهو صبغ و«أرمل وأكلب وإصبع، ويرمع» وهي حجارة دقاق تلمع، و«يعمل»

---

(١) سيبويه ٢/٣.

(٢) ما ينصرف ١٤.

(٣) الارتشاف ١/٩٣.

وهو «جمع يعملة» وهي الناقة السريعة، و«يلمق» وهو من أسماء القباء، فهذه الأبنية في الأسماء وإن كانت صالحة العدة، فهي في الأفعال أعم وأغلب لأن في أولها هذه الزوائد. وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة، فكان البناء للفعل لذلك، «فأفكل وأبدع وأرمل» بمنزلة «أذهب وأشرب» من الأفعال «وأكّلُبٌ» بمنزلة «أقتل»، «واخْرجَ واصبع» بمنزلة «اعلم واسمع» في الأمر، وفي المضارع فيمن بكر حرف المضارعة ما عدا الياء، «ويَرْبَع ويعمل ويَلْمَق» بمنزلة «يذهب ويركب» فإذا سُمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لأنه لما غلب في الفعل كان البناء له، والأسماء دخيلة عليه[1].

ونحو «يزيد ويشكر ونرجس» خواص لعدم هذه الأوزان في أجناس أسماء العربية، «فيزيد ويشكر» في الأسماء منقولان، «ونرجس» أعجمي ونحو.. «تنضب ويرمع وأعصر واصبع وتدرأ وأثمد..» من الغالبة في الفعل[2].

وفي حاشية الصبان على الأشموني حدد الوزن الغالب بقوله:

«والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كأثمد، وإصبع وأبلم، فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة على معنى في الفعل دون الاسم كأفعل وأكلب، فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أَفْعَلُ وأَفْعُلُ تدل على معنى في الفعل نحو «أذهب وأكتب» ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح

(١) شرح المفصل ٦١/١.
(٢) الكافية ٦١/١.

بأحدهما من الأفعال أصلًا، للمفتتح بأحدهما من الأسماء، وقد يجتمع الأمران نحو «يرمغ وتنضب» فإنهما «كأثمد» في كونه على وزن يكثر في الأفعال، ويقل في الأسماء. و«كأفكل» في كونه مفتتحًا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم»[1].

والخلاصة أن الوزن المشترك غير الغالب في الفعل «وقد بيّن في شرح الصبان أن التعبير بالوزن الأولى بالفعل أجود من الغالب»[2] هذا الوزن حدد معالمه وبيّن ضوابطه بما يلي:

١) إما أن يكثر في الفعل دون الاسم كأثمد وإصبع وأبلم أي صيغ «إِفعِل وإِفعَل وأَفعُلُ» فإن هذه الأوزان موجودة في الأفعال والأسماء ولكنها في الأفعال أكثر.

وقوله (لكثرته) يُرَد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتَم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع، ومن غير الغالب قد لا تقتضيه[3].

٢) والميزة الثانية التي تميز الوزن الغالب هي أن يكون في أول الصيغة زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كالهمزة في نحو «أفكل وأكلب» فإن وجودها في هاتين الصيغتين يدل على معنى في الفعل دون الاسم.

---

(١) الصبان ٣/٢٥٨ – ٢٥٩، وانظر التصريح ٢/٢٢٠.

(٢) انظر الهمع ١/٣٠.

(٣) حاشية الصبان ٣/٢٥٩.

وقد اجتمع هاتان الميزتان «كثرة ورود الوزن في الفعل ووجود زيادة خاصة به في أول الكلمة» في نحو «يَرْمِعُ وتَنْضَبُ» فإنهما على وزن يكثر في الفعل ويقل في الاسم كما أن في أولهما زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم.

ووزن الفعل الغالب والمختص بالفعل بشروطه يمنع الصرف هذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور(١).

٣) ثالثًا: الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح أحدهما على الآخر فإن الرأي الذي عليه الجمهور هو صرف هذا النوع من مثل «ضَرَبَ ودَحْرَجَ» مسمى بهما الرجل، فإنهما مصروفان لأنهما على صيغة مشتركة وليس فيهما ما يرجح أحد الطرفين.

قال سيبويه: «زعم يونس أنك إذا سميت رجلًا بضارِب من قولك ضارِبْ وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضارَبَ وكذلك ضَرَبَ وهو قول الخَليل وأبي عمرو، وذلك لأنها حيث صارت اسمًا وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء التي هي في الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارِبٍ الذي هو اسم وبمنزلة حَجَر وتابل كما أن يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تَنْضُبٍ ويَعْمَلٍ إذا صارت اسمًا.

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب، سمعناهم

(١) الارتشاف ١/٩٣. وانظر الهمع ١/٣٠.

يصرفون الرجل يسمى «كعسبا» وإنما هو «فَعَل» من «الكعسبة» وهو العدو الشديد مع تداني الخطا، والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل من يربوع:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية»[1].

ويقول المبرد: «اعلم أنك إذا سميت رجلًا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء فهو منصرف في المعرفة والنكرة، فمن ذلك: ضرب وما كان مثله، وكذلك عَلِمَ وَكَرُمَ، وما بهما، لأن «ضرب» على مثال: جمل، وحجر، و«علم» على مثال: فَخِذ. «وكَرُم» على مثال: رَجُل وعَضُد.

وكذلك ما كثر عدته وكان في هذا الشرط الذي ذكرنا، فمن ذلك: دحرج لأن مثاله: جعفر، وحوقل، لأن مثاله كوثر، والملحق بالأصل بمنزلة الأصلي»[2].

وجاء في «ما ينصرف وما لا ينصرف» بخصوص الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح بأن أكثر قول البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها، وذلك نحو رجل سميته بـ «ضارِبْ» من قولك «ضارب زيدًا» أو «ضارَبَ» من قولك «قد ضارب زيد عمرًا» لأن «ضارب» مثل «حاجز» و«ضارب» مثل «تابل» و«خاتم» فليس هذا المثال بأحق بالأفعال منه بالأسماء، وكذلك «ضرب».

---

(١) سيبويه ٦/٢ - ٧.

(٢) المقتضب ٣١٤/٣.

إلا أن عيسى بن عمر كان لا يصرف شيئًا من هذا اسم رجل، ويحتج بقول الشاعر:

أنـا ابـن جـلا وطـلاع الـثـنـايـنـا متى أضع العمامة تعرفوني[1]

وقد عرفنا فيما مضى أن سيبويه خطأ هذا الرأي عن طريق السماع من العرب بصرف «كعسب» مسمى به.

وقال ابن السراج في أصوله: «وإن سميته بضرب صرفته، لأنه مثل حجر وجمل وليس بناؤه بناء يخص الأفعال، ولا هي ألوى به من الأسماء، بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة، وهو كثير فيها جميعًا»[2].

وقسّم هذه الأوزان إلى أضربها الثلاثة الخاص والغالب والمشترك ونجد هذا التقسيم كذلك في شرح المفصل: «وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر»[3]. ويقول في موضع آخر: «وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل ضَرَب وعَلِمَ وظَرّف فإنه منصرف كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال منَ غير غلبة فنظير «ضرب» في الأفعال من الأسماء جَبَل وقَلَم ونظير عَلِم كَتِف.. ونظير ظَرُف عَضُد ويَقُظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببًا»[4].

إذن فالوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له

(١) ما ينصرف ٢٠.
(٢) الأصول ٨١/٢.
(٣) شرح المفصل ٦٠/١.
(٤) نفس المصدر ٦١/١.

بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقًا خلافًا ليونس فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقًا سواء غلب على الفعل أو لم يغلب فمنع الصرف في نحو جَبَل وعَضُد وكَتِف[1].

فالوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافًا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرف تمسكًا بقوله:

أنا ابن جلا وطلّاعُ الثنايا

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجلا جملة من «فعل وفاعل» فهو محكيّ لا ممنوع من الصرف كقوله:

نبئت أخوالي بني يزيد

والذي يدلّ على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعْسَبَ إذا أسرع[2].

فقد رد على عيسى بن عمر بردين وجدنا أحدهما عند سيبويه وهو إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعب بمعنى أسرع.

والرد الآخر هو اعتبار «جلا» جملة فعلية من فعل وفاعل وقعت نعتًا لمنعوت مقدر هو «رجل» ولم يعتبره اسمًا مسمى به.

وذُكر في «حاشية الصبان على الأشموني» رأي للفراء قريب من رأي

---

(١) الكافية ٦٤/١.

(٢) الصبان ٢٥٩/٣ - ٢٦٠.

عيسى: قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو «رجل» اسمه «ضَرَب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسمًا للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو «رجل مسمى بحجر» لأنه يكون فعلًا تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم»[١].

فإن كان الوزن مشتركًا، ونُقل من فعل صُرف نحو «ضَرَب» مسمى به خلافًا لعيسى بن عمر والفراء[٢].

وإذا سأل سائل ما الفرق بين مذهب عيسى بن عمر ومذهب الفراء؟ أجاب في الحاشية بقوله: «إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسمًا وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلًا، ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن»[٣].

وبما أنناقد تكلمنا عن الشرط الأول «وهو كون الوزن خاصًا بالفعل أو غالبًا فيه أو مشتركًا مع الاسم «بشيء من التفصيل، فإنه يجدر بنا أن نذكر شيئًا عن الشرط الثاني: وهو كون الوزن لازمًا وإن كنا قد تطرقنا من خلال حديثنا عن الأوزان إلى الكلام عن بعض هذه الكلمات التي يتطرق إليها هذا الشرط من مثل كلمة «امرئ وابنم» و«قيل ورد»، والتسمية بواحدة من هذه الكلمات.

قلنا إن الشرط هو أن يكون الوزن لازمًا أصليًا، ولا تتغير صورة

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦٠ – ٢٦١.
(٢) الارتشاف ١/٩٣.
(٣) حاشية الصبان (الهامش) ٣/٢٦٠.

الكلمة المسمى بها تبعًا لتغير الحالة الإعرابية، فمثلًا كلمة «امرئ» لا تمنع من الصرف عند التسمية بها لأنها لا تلزم صورة واحدة بل تتغير صورة الحرف قبل الأخير «الراء» تبعًا لتغير الحرف الأخير الهمزة رفعًا «جاء امرؤ القيس» ونصبًا «رأيت امرأ القيس» وجرًا «نظرت إلى امرئ القيس» فقد أخذت الراء حركة الحرف الأخير فتغيرت حركتها تبعًا لتغير حركة الحرف الأخير، وهذا ما جعل العلماء يذهبون إلى صرفه كما رأينا في النصوص التي أوردناها عنهم. ومن الأسماء التي تصرف كذلك بالرغم من أنها على وزن فعل من الأفعال كلمة «قفل» و«ديك» فإنهما تصرفان مع موازنتها للفعل «رد»، والفعل «قيل» والسبب في ذلك هو أن وزن الفعل الذي نُزّل منزلته ليس وزنًا أصليًا بل هو وزن متغير عن وزن آخر سابق له، فمثلًا «رد» الأصل فيه فك الإدغام «ردد» ثم يدخل الحرفان لأنهما من جنس واحد فصارت «رد» فرد إذن ليس أصليًا بل تابعًا للأصل، ولذلك صرف «قفل» لأنه نُزّل منزلةَ تابعٍ وليس منزلة أصل وهو ضعيف لا يستدعي المنع. وكذلك «ديك» يصرف لأنه على وزن «قيل وبيع» وصيغة هذين الفعلين ليست أصلية إذ أصل «قيل» «قول» وأصل «بيع» «بُيع» ثم غيرنا الضمة كسرة لتناسب ما بعدها فقلبت الواو ياء في «قول» فصارت «قيل» و«بيع» إذن فصورتها الحالية جاءت بعد سابقتها مع أننا في الميزان الصرفي نرجع إلى الأصل. ولذلك صرف «ديك» لتنزيله منزلة صيغة تابعة وليست صيغة أصلية.

أما كلمة «ألبب» مسمى بها وهي علم مخالف للطريقة العائدة في الفعل والتي تستوجب الإدغام في مثل هذه الصيغ التي فيها حرفان من جنس واحد مثل «أعد وأرد وأصد» المدغمة والأصل فيها الفك «أَعْدُدُ

وأردد وأصدد» ففيها خلاف بالنسبة للصرف وعدمه، فبعض النحاة ذهب إلى الصرف على أساس أن صيغة «ألبب» مخالفة لصيغ مثل هذه الأفعال التي يجب فيها الإدغام.

بينما ذهب سيبويه إلى المنع لأن فك الإدغام ليس غريبًا عن الفعل بل يدخل فيه وجوبًا كما في التعجب مثل: «اشدد بهذا الولد». ففك الإدغام هنا واجب.

أو جوازًا كما في فعل الأمر: إذ تقول: «اردد ورد» وكذلك في مضارعه المنفي بلم «لم يردد ولم يرد».

ومن هنا فإن سيبويه وأتباعه ذهبوا إلى منع «ألبب» إذ إن فك الإدغام ليس أمرًا غريبًا عن الفعل بل موجودًا فيه كما جاء في شرح الكافية: «وأما «ألبب» علمًا فممنوع من الصرف لكونه منقولًا من جمع «لب»، والفك شاذ ولم يأت في الكلام فعل حتى يكون ملحقًا به»[1].

ويقول السيوطي في الهمع: «ويجريان أيضًا في «ألبب» عدمًا فعن الأخفش صرفه لمباينة الفعل بالفك، والأصح وعليه سيبويه منعُه، ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل «اسْتَحْوَذَ» وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعًا، فكذا الفك، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشدد في التعجب ولم يردد، وألبُب السقاء فلم يباينه»[2].

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» بخصوص التسمية «بألبب»

---

(١) الكافية ٦٢/١.

(٢) الهمع ٣١/١.

قوله: «ولو سميت رجلًا بألبب بالضم جمع «لب» لم تصرفه، لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك»[1].

حكم ما أوله التاء أو النون:

هناك كلمات رباعية مبدوءة بالتاء أو بالنون، فإذا كانت هذه الكلمات على أوزان تشبه أوزان الفعل وأوزان الاسم، فهل هذه التاء أو النون زائدة أم أنها أصلية؟ وهل هذه الكلمات مصروفة؟ أم ممنوعة من الصرف؟.

ونجد أن الخليل وسيبويه ذهبا إلى أننا لا نستطيع أن نحكم على زيادتها أو أصليتها إلا بدليل، والدليل غالبًا يكون بالاشتقاق. ومن هذه الكلمات: «تولب» للحمار الصغير، فالتاء أصلية ووزنها «فَوْعل» قال سيبويه: «وأما ما جاء مثل تولب ونهشل، فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمر يبينه، وكذلك فعلت به العرب لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليس كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين لكثرتهما»[2].

ويوضح هذا الكلام فيقول: «ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك أنك لو سميت رجلًا نهشلًا أو نهضلًا أو نهسرًا صرفته، ولم تجعله زائدًا كالألف في «أفكل» ولا كالياء في «يرمع» لأنها لم تمكّن في الأبنية والأفعال كالهمزة أولًا ولا كالياء وأختها في الكلام لأنهن أمهات الزوائد،

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦١.

(٢) سيبويه ٢/٣.

ولو جعلت نون «نهشل» زائدة لجعلت نون جِعْثِن زائدة، ونون عنتر زائدة وزرنب، فهؤلاء من نفس الحرف»[١].

ويؤكد المبرد هذا الكلام بقوله: «فأما النون والتاء فيحكم بأن كل واحد منهما أصل حتى يجيء أمر يبين زيادتها، فمن ذلك قولك: نهشل ونهسر الذئب يدلك على أصليهما أنك تقول: نهشلت المرأة، ونهشل الرجل[٢]، وأنه ليس في الكلاك كجعفر[٣].

ومنها «تُرْتُب» وهي مصروفة، لأنها وإن كان في أولها زيادة إلا أنها خرجت من شبه الأفعال كما يقول سيبويه[٤]. أما «ترتب» فلا نصرفها إذا سمينا بها رجلًا لأن صياغتها صيغة الفعل، والترتب. هو العيش، المقيم، فاشتقاقه من «ترَتب» إذا أقام، لولا الاشتقاق لكان حكمه حكم «تدرأ»[٥].

ومن الكلمات المبدوءة بالنون كلمة «نَرْجِس» فلو سمينا بها رجلًا لامتنعت من الصرف للعلمية والوزن لأنها على وزن «نَضْرِب» وليس في الأسماء شيء على مثال «فَعْلِل» ولو كان فيها «فَعْلِل» لصرفنا «نَرْجِس» إذا سمينا به[٦].

فأما من كسر فقال «نِرجِس» فهو أيضًا لا يصرفه في المعرفة لأن الكسر يقع تابعًا للكسر، وقد ثبت أولًا أنه «نفعل» فصار بمنزلة «تُنْفُل» المضمون الأول من «تَنفل» المفتوح الأول[٧].

---

(١) سيبويه ١/ ٣٤٩ - ٣٥٠.
(٢) انظر المقتضب ٣١٧/٣، وما ينصرف/١٧.
(٣) انظر سيبويه ٣/٢ ما ينصرف ص ١٧.
(٤) سيبويه ٣/٢.
(٥) سيبويه ٣/٢، ما ينصرف ص ١٧.
(٦) المقتضب ٣١٨/٣، ما ينصرف ص ١٨، الأصول ٨١/٢ - ٨٢.
(٧) ما ينصرف ص ١٨.

هذا بالنسبة للأسماء المبدوءة بالتاء أو بالنون. فإن كان في أول الاسم زيادة ولكن لم يكن هذا الاسم على وزن الفعل فإنه مصروف وذلك نحو «إصليت وأسلوب وينبوت وتغضوض وكذلك هذا المثال إذا اشتققته من الفعل نحو: يضروب أو إضريب وتضريب، لأن ذا ليس بفعل وليس باسم على مثال الفعل: ألا ترى أنك تصرف «يربوعًا»، فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه[1] أما التسمية بهراق فإنها تمنعها من الصرف لأن الهاء بمنزلة الألف زائدة، وكذلك «هَرِقْ» بمنزلة أقم[2].

وجاء في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» نقلًا عن الكتاب قوله: «زعم سيبويه والخليل أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف، وكانت في أوله التاء وكان ذلك الوزن يشبه وزن الفعل ووزن الاسم لم تحكم بأنها زائدة إلا وكذلك حكم النون، فمن ذلك قولهم للحمار الصغير «تَوْلَب». التاء فيه أصل، وتقديره «فوعل» قال امرؤ القيس:

فيومًا على بقع دقاقٍ صدورها ويومًا على بيدانة أم تولب

فإذا سميت به رجلًا انصرف في المعرفة والنكرة»[3].

ويقول ابن السراج في أصوله: «فأما تولب، إذا سميت به فمصروف لأنه مثل (جعفر)»[4].

ومن هذه الكلمات كذلك «تَألب» فإذا سميت بها رجلًا لم تصرفه في

---

(١) انظر سيبويه ٢/٤.

(٢) نفس المصدر ٢/٤.

(٣) المقتضب ٣/٣٤٧.

(٤) ما ينصرف ١٦.

(٥) الأصول ٢/١.

المعرفة وصرفته في النكرة، وهي على وزن «تفعل» فالتاء فيها زائدة بدليل قولهم للحمار: أَلَبَ يَأْلِبُ، وهو طرده[1].

ومنها أيضًا: «تُدْرَأُ والتُّدْرَأُ» الرجل الشديد الدفع في الخصوبة وغيرها، فإذا سمينا رجلًا بهذا الاسم منع من الصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

والدليل على أن التاء زائدة قولهم «درأت» أي دفعت. وتقدير «التُّدْرَأُ» كما يقول سيبويه «التَّدَرُّؤ» فإنما هو من «دَرَأْت»[2].

ومن الكلمات المبدوءة بالتاء «تنفل» فإذا سميت بها رجلًا منعتها في المعرفة وصرفتها في النكرة، وحكمت بأن التاء زائدة لأنه ليس الكلام اسم على مثال «فعلل».

وكذلك «التُّنْفَل» ويدلك على ذلك قول بعض العرب التُّنْفَل.

وهناك عدة مسائل متعلقة بهذا الفصل وهي:

١) أن العلم الموازن لأحد أوزان الفعل يصرف إذا زالت علميته كقولنا: مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخرَ.

وهذه النقطة ليست جديدة في الموضوع بل تذكر في كل الأسباب التي تمنع من الصرف بحيث لو زالت العلمية من أحدها صرف الاسم.

٢) هناك سكون عارض يرد بعض الأفعال التي سمي بها مثل: ضَرَبَ. بأن نقول فيه ضَرْب.

---

(١) انظر سيبويه ٣/٢، ما ينصرف ص ١٦، الأصول ٨١/٢.

(٢) سيبويه ٣/٢، ما ينصرف ص ١٦.

فما الموقف بالنسبة لصرفه أو منعه؟ لأن السكون يؤدي بالتأكيد إلى تغيير في الوزن فتختل إحدى العلتين تبعًا لذلك.

والحقيقة أن هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، والخلاف ناشئ من لزوم السكون أو عدم لزومه. «فمذهب سيبويه أنه أي السكون كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرّد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولًا واحدًا»[1].

فمن ذهب إلى الصرف لأن الوزن قد زال بالسكون ولا يهم بعد ذلك إن كان لازمًا أو عارضًا والأصل في الأسماء هو الصرف. فالرجوع إليه أفضل.

وجاء في شرح المفصل تعليقًا على رأي المازني والمبرّد قوله: «ولأبي العباس فيه تفصيل ما أحسنه، وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له، ومصيره إلى زنة الاسم نحو قفل وبرد، وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إذ الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل، فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها»[2].

٣) والمسألة الثالثة هي مسألة التصغير وتأثيره على الاسم الموازن للفعل هل يبقى على منعه؟ أم يصرف؟

والحقيقة أن المسألة مرتبطة بنقطة أساسية وهي، هل يبقى الاسم مع

---

(١) الصبان ٣/٢٦٢.

(٢) شرح المفصل ١/٦٠.

تصغيره على وزن الفعل؟ أم أن الوزن يختلف بحيث يصير الاسم على وزن لا يخص الفعل ولا يغلب فيه؟.

فمحور الحكم إذن مرتبط بالصورة التي سيصير عليها الاسم بعد التصغير فأحيانًا يُبعد التصغير الاسم عن وزن الفعل فيُصرف تبعًا لذلك مثل كلمة «أحمد» إذا صغرناها تصغير ترخيم فقلنا «حميد» فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف.

وكذلك كلمة «خضّم» إذا صغرناها على «خُضَيْضم» صرفناها لأنها تصير على وزن لا يخص الفعل. قال سيبويه بها الخصوص «ولا يصرفون خضّم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم، فإن حقرت هذه الأسماء صرفناها، لأنها تشبه الأسماء»[1].

وذكر سيبويه أيضًا «وإن سميت رجلًا ببَقَّم أو شَلَّم وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة، لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنه أشبه فعلًا... فإن حقرته صرفته»[2].

وأحيانًا يكون للتصغير تأثير عكسي بأن يجعل الاسم المنصرف ممنوعًا من الصرف لأنه يصير على وزن الفعل فيجتمع فيه علتان العلمية ووزن الفعل فمثلًا إذا سميت رجلًا بـ «تضارب» فإنه مصروف لأنه على وزن مشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح لأحدهما على الآخر. فإذا صغرناه وقلنا «تضيرب» لم نصرفه لأنه صار على وزن يخص الفعل فخرج بذلك من دائرة الأسماء المصروفة إلى دائرة

---

(١) سيبويه ٢/٨.

(٢) سيبويه ٢/٨.

الأسماء الممنوعة من الصرف. قال سيبويه: «وإذا سميت رجلًا بتفاعُلٍ نحو «تضارُبٍ» ثم حقرته فقلت: «تُضَيْرِب» لم تصرفه، لأنه يصير بمنزلة قولك في «تغلب» ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج «هند» في التحقير إذا قلت «هنيدة» على ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات. وكذلك «أجادل» اسم رجل إذا حقرته، لأنه يصير «أجيدل» مثل أميلح[1].

ويقول ابن السراج: «فإن صغرته (أي تضارب) وهو معرفة قلت: «تضيرب» فلم تصرفه، لأنه قد ساوى تصغير «تضرب» وأنت لو سميت رجلًا «بتضرب» ثم صغرته وأنت تريد المعرفة لم تصرفه»[2] فقد علل بأنه سبب منع صرف «تضارب» عند التصغير هو تساويه مع تغير «تضرب» وبما أن «تضرب» عند التصغير مسمى به يمنع فكذلك ما يساويه.

وهكذا يتضح لنا أن التصغير له تأثير في الأسماء بالنسبة لصرفها أو لمنعها، فتارة يؤدي التغير الناشئ عن التصغير إلى صرف الممنوع، وتارة أخرى يؤدي تغييره إلى منع المصروف كما رأينا.

والضابط في كلتا الحالتين هو الوزن الجديد الذي يؤول إليه الاسم بعد التصغير فإن كان من أوزان الفعل مُنع، وإن كان وزنًا مشتركًا صرف.

* * *

---

(١) سيبويه ٢/٤.

(٢) الأصول ٢/٨٣.

وكذلك قلّ مجيء هذا النوع من الأعلام في الشعر بخلاف الوصفية ووزن الفعل التي وردت كثيرًا كما سيأتي إن شاء الله. ومما ذكر «أسود» الذي هو في الأصل صفة إلا أنه استعمل علمًا وذلك في قول «عنترة»:

عـمـرو بـن أسـودَ فـا زبّـاء قـاربـةٍ   ما الكُلاب عليها الظّبى معناقِ(١)

ومنها كلمة «يثرب» التي ذكرها امرؤ القيس بقوله:

تـنـوّرتُـهـا مـن أَذْرِعـاتٍ وأهـلُـهـا   بـيـثـرِبَ أدنى دارِهـا نـظرٌ عـالِ(٢)

وجاء عنده أيضًا «يشكر» حيث يقول:

لـه الـويـلُ إنْ أمسَى ولا أُمُّ هـاشِـمٍ   قريبٌ ولا البَسْباسةُ ابنةُ يَشْكُرا(٣)

ومنها «يزيد» وقد ذكره «امرؤ القيس» أيضًا بقوله:

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علِمْتَ مكانَه   وأبـو يـزيـدٍ ورهـطُـهُ أَعْـمـامـي(٤)

وفيه أيضًا «كبشة» الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

كما جاء ذكر «يزيد» في «شرح الهذليين» على لسان «أبي الرعاس» حيث يقول:

---

(١) ديوان عنترة ١١٠.

(٢) ديوان امرئ القيس ٣١.

(٣) ديوان امرئ القيس ٦٨.

(٤) ديوان امرئ القيس ١١٨.

وأبو يزيدٍ قائمٌ كالمؤتَمَهْ[1]

ومنها «أيدع» وهو علم على شجر تصبغ به الثياب أورده «أبو ذؤيب» بقوله:

فنما لها بِمُذَلَّقَيْنِ كأنما بهما من النَّضْحِ المُجَدَّحِ أَيْدَعُ[2]

ومن هذه الأعلام أيضًا «تنوخ» الذي هو علم على حاضري حلب، ذكر «صخر الغي» بقوله:

مآبَهُ الرومُ أو تنوخُ أو الآ طامُ من صَوَّرانَ أو زَبَدُ[3]

وفيه كذلك «صوران» حيث منع للعلمية وزيادة الألف والنون كما مرَّ سابقًا. وورد أيضًا «أخنس» وهو علم على الأسد، ذكره «أبو عامر بن أبي الأخنس» الفهمي إذ يقول:

أقائِدَ هذا الجيشِ بطُرْفَةٍ ولكن علينا جِلْدُ أَخْنَسَ قَرْثَعِ[4]

* * *

(١) شرح الهذليين ٢/٧٨٧.
(٢) شرح الهذليين ١/٢٨.
(٣) شرح الهذليين ١/٢٥٤.
(٤) شرح الهذليين ٢/٦٠٤.

خامسًا: الأعلام التي على وزن الفعل

عدد الأبيات ٨ أبيات موزعة على النحو التالي:

١	٤	أبيات	من شرح أشعار الهذليين
٢	٣	أبيات	من ديوان امرئ القيس
٣	١	بيت واحد	من ديوان عنترة

وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف إلا «يزيد» فقد صرف.

* * *

الفصل السادس

(الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا)

آراء النحاة:

ضابط المركب المزجي هو كل اسمين ضم أولهما إلى الثاني وجعلا اسمًا واحدًا لا عن طريق الإضافة ولا الإسناد وذلك نحو حضرموت ومعد يكرب، وبور سعيد.

ويفهم من ذلك أن شرطه العلمية، وأن لا يكون تركيبه عن طريق الإضافة ولا عن طريق الإسناد. فبدون هذين الشرطين يُصرف الاسم ما لم توجد علة أخرى مانعة.

وقد سماه سيبويه «باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس»[١].

وسماه المبرد باب «الاسمين اللذين يُجعلان اسمًا واحدًا نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعد يكرب»[٢].

ويقول: «اعلم أن كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا على غير جهة الإضافة فإن حكمهما أن يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحًا، وأن

---

(١) سيبويه ٢/٤٩.

(٢) المقتضب ٤/١٠ وانظر الأصول ٢/٩٤.

يكون الإعراب في الثاني. فنقول: هذا حضرموتُ يا فتى، وبعلبك فاعلم وكذلك رامهرمز»[1].

وضابطه كما قلنا كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا لا بالإضافة ولا بالإسناد بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ومعد يكرب[2] وحكمه كما قلنا هو المنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي. حيث جُعل الاسمان اسمًا واحدًا وأُعطيا حكم الاسم الواحد على الرأي المشهور.

علّـة المنـع:

ويقول سيبويه في علة منعه من الصرف: «وإنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء، يدلك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه، فلما لم يكن هذا البناء أصلًا ولا متمكنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي»[3]. فسبب المنع عنده هو جعل الاسمين اسمًا واحدًا بالمزج وهذا يُعدّ خروجًا عن الأصل، والاسم الحاصل من مزج الاسمين يُعَدّ فرعًا بالنسبة للأصل وهو الاسمان قبل مزجهما. وقلنا في بداية الكلام عن أسباب منع الاسم إن الاسم لا يمنع إلا إذا كان على حال يُعد فرعًا بالنسبة لغيره فمثلًا التأنيث فرع التذكير، والعجمة فرع العربي، والتركيب فرع الاسم العادي والاسم المزيد بالألف والنون فرع للخالي منهما وهكذا.

---

(١) المصدر السابق ٤/٢٠.

(٢) الهمع ٣٢/١، وانظر الصبان ٢٤٩/٣.

(٣) سيبويه ٢٠/٥٠.

ومثل هذا الرأي نجده عند أبي إسحاق الزجاج حيث يقول:

«وإنما منع الصرف لأنه معرفة وأنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا وليس ذلك في الأسماء التي تدلُّ على النوع نحو «رجل وفرس» فلما خرج عن بنية أصول أسماء وجعل معرفة منع الصرف كما منع «حمزة وطلحة» الصرف لأنك ضممت الهاء إلى «طلح وحمز»[(١)].

بينما نرى جماعة أخرى من العلماء يذهبون إلى أن علة المنع في المركب المزجي أن الاسمين جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث كما ذهب إليه المبرد في قوله: «ولا يصرف (أي المركب المزجي)، لأنهما جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث، لأن الهاء ضمت على اسم كان مذكرًا قبل لحاقها، فترك آخره مفتوحًا، نحو: حمزة وطلحة»[(٢)].

ويقول ابن السراج في موجزه «الاسمان اللذان يجعلان اسمًا واحدًا الأول منهما مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة شُبّه بما فيه الهاء، وذلك نحو: حضرموت وبعلبك ورامهرمز ومارسرجس»[(٣)].

ويقول في الأصول: «وهو شُبّه بما فيه الهاء، لأن ما قبله مفتوح كما أن ما قبل الهاء مفتوح، وهو مضموم إلى ما قبله كما ضمت الهاء إلى ما قبلها»[(٤)] فسبب المنع عندهم هو أنهم شبهوا ضم الاسم الأول إلى الاسم

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢.

(٢) المقتضب ٤/٢٠.

(٣) الموجز ٧٣.

(٤) الأصول ٢/٩٤ وانظر حاشية الصبان ٣/٢٤٩ والتصريح ٢/٢١٦.

الثاني، بضم تاء التأنيث إلى الاسم المجرد منها فكما أن التاء بجانب العلمية تَمْنع الاسم من الصرف كما في «فاطمة وطلحة وحمزة» فكذلك الاسم المركب تركيبًا مزجيًا.

وتبعهم السيوطي وبيّن أوجه الشبه بين التاء وعجز المركب فقال: «ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يُحذف في الترخيم كما تُحذف، وأن صدره يُصغّر كما يُصغّر ما هي فيه ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها»[1].

فوجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه:

١ - **الوجه الأول**: أنه عند الترخيم تحذف تاء التأنيث فنقول: يا فاطمَ على لغة من ينتظر، ويا فاطمُ على لغة من لا ينتظر كما يحذف عجز المركب فنقول: يا معدي.

٢ - **الوجه الثاني**: أن التصغير في المؤنث بالتاء يشمل ما قبل التاء فنقول في «حمزة وطلحة حميزة وطليحة». كما أن التصغير في المركب يشمل الصدر فنقول في «حضرموت» «حضيرموت».

٣ - **أما الوجه الثالث**: فهو أن الحرف الذي قبل تاء التأنيث مفتوح، كما أن آخر الصدر مفتوح على الرأس المشهور فنقول رامهرمز وحضرموت وبعلبك.

ولأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي رأي في هذا الموضوع فبيَّن أنَّ المركّب امتنع للعلمية والتركيب، وأنه امتنع عن التنوين للاستغناء عنه

(١) الهمع ٣٢/١.

«لأنه قلّما يضاف اسم مركّب فيُقال: بعلبك زيد. فلما قلّ ذلك استغنى عن التنوين، وما لا يُنون لا يُخفض أبدًا مع أنه غير مَنقول من شيء كان منونًا قبل التّسمية فهو كالأعجمي والمُرتجل»[1].

فقد بيّن أنه أعطى المركّب حُكم الممنوع من الصرف لاستغنائه عن التنوين لأنه قليل الإضافة، ومتى امتنع عن الإضافة امتنع عن التنوين، فقد ربط بين الإضافة والتنوين وأنّ ما لا يضاف لا يُنون، والتنوين والإضافة هما محور باب الممنوع من الصرف.

القول في الأسماء المركّبة:

الرأي المشهور هو أن يُجْعل الاسمان اسمًا واحدًا ويُترك الاسم الأول على حاله من الحركة أو السكون ولا ينظر إليه على أنه اسم على حدة بل يُنظر إليه على أنه جزء من كلمة غير مستقل عن الجزء الآخر، ويجري الإعراب على الجزء الثاني فيعرف إعراب الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة ويُنصب بالفتحة ويُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ولكن هناك رأي بإضافة الجزء الأول إلى الثاني، فيكون الأول معربًا مضافًا غير ممنوع لإضافته، ويكون الجزء الثاني مضافًا إليه ثم ينظر إليه فإن كان مما يستحق الصرف صرف نحو «بك» في قولنا «بعل بك» وإن كان مما يستحق المنع مُنع مثل «رام هرمز» لأنه اسم أعجمي فهو ممنوع للعلمية والعجمة.

قال سيبويه: «وذلك نحو حضرموت وبعلبك، ومن العرب من

---

(١) أمالي السهيلي.

يضيف «بعل إلى بك» كما اختلفوا في «رام هرمز» فجعله بعضهم اسمًا واحدًا وأضاف بعضهم «رام» إلى «هرمز» وكذلك «مارسرجس» وقال بعضهم: «مارسرجس لا قتالا».

وبعضهم يقول في بيت جرير:

لقيتم بالجزيرة خيل قيس فقلتم مارسرجس لا قتالا[1]

فالشاهد أن الشاعر نظر إلى كلمة «مارسرجس» على أنها كلمة واحدة وجعل الإعراب على آخر الجزء الثاني ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب، أما في الرأي الآخر فقد أضاف «مار» إلى «سرجس» ومنع سرجس للعجمة والعلمية.

وأما «معد يكرب» ففيه لغات منهم من يقول «معد يكرب» فيضيف ويصرف ومنهم من يقول «معد يكرب» فيضيف ولا يصرف بجعل «كرب» اسمًا مؤنثًا. ومنهم من يقول «معد يكرب» فيجعله اسمًا واحدًا[2] وجاء في شرح المفصل: «وأما معد يكرب ففيه الوجهان التركيب والإضافة فإن ركّبتهما جعلتهما اسمًا واحدًا وأعربتهما إعراب ما لا ينصرف فتقول «هذا معد يكربُ ورأيت معد يكربَ ومررت بمعد يكربَ» كما نقول: هذا طلحةُ ورأيت طلحةَ ومررت بطلحةَ».

وإذا أضفت كان لك في الثاني منعُ الصرف وصرفُه، فإذا صرفته اعتقدت فيه التذكير، وإذا منعته الصرف اعتقدت فيه التأنيث[3] .

إذن ففي «معد يكرب» ثلاث لغات:

---

(1) سيبويه ٢/٤٩ - ٥٠ وانظر المقتضب ٤/٢٣ وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٢.

(2) سيبويه ٢/٥٠، ما ينصرف ص ١٠٣، الموجز ٧٣ - ٧٤، الأصول ٢/١٤ - ١٥. المفصل ٢/٦٥.

(3) المفصل ٢/٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/٢٥٠.

١) الأولى جعلهما اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب.

٢) أن يضاف «معدي» إلى «كرب» ويصرف «كرب» على أنه مذكّر.

٣) أن يضاف «معدي» إلى «كرب» ويمنع «كرب» من الصرف إذا اعتقدنا فيه التأنيث فيكون ممنوعًا للعلمية والتأنيث.

ويرى المبرد أن النظر إليهما على أنهما اسم واحد أجود من الإضافة لأن الإضافة إنما حقها التمليك، نحو قولك: «هذا غلام زيد، ومولى زيد» فيكون موصولًا بزيد ببعض ما ذكرنا، أو تضيف بعضًا إلى كل نحو قولك: هذا ثوبُ خَزٍّ وخاتَمُ حديدٍ، ونحو ذلك. وأنت إذا قلت: «حضرموت» فليس «حضر» شيئًا تضيفه إلى «موت» على شيء من هذه الجهات. وإنما صلحت فيه الإضافة على بعد، لأنه على وزن المضاف؛ لأنك ضممت اسمًا إلى اسم كما تفعل ذلك في الإضافة»[1].

فحق هذه الأسماء أن نعتبرها اسمًا واحدًا ونُجري عليها الأحكام لأنها وجدت هكذا فإن العربي لم يجمع كلمتين ومزجهما ليخرج منهما كلمة واحدة. وإنما التركيب المزجي أمر تصوره علماء النحو لاطراد القاعدة ومهما يكن فالتركيب أجود وأقرب إلى المواقع من الإضافة لأن الإضافة كما قال المبرد قائمة على معنى التمليك، أو إضافة الجزء إلى الكل، وليس شيء من هذه الأسماء فيه هذا المعنى والخلاصة أن الرأي المشهور في مثل هذه الأسماء هو أنها اسم واحد ولا يلتفت إلى

---

(١) المقتضب ٤/٢٤.

الجزء الأول على أنه جزء من الثاني الذي يكمله فهو إذن على حاله من السكون أو الحركة وتَجْري الأحكام الإعرابية من رفع ونصب وجرّ على الجزء الثاني الذي يُنزّل منزلةَ التأنيث في نحو «طلحة وحمزة» وقلنا إنه يجوز أن يضاف الجزء الأول إلى الثاني. وعلى هذا فالأول معرب غير ممنوع لأنه مضاف أما الجزء الثاني فينظر إليه إن كان فيه علة مانعة منع الاسم من الصرف كما في «كرب» الذي قلنا فيه أنه يمنع للعلمية والتأنيث فنقول «معدي كرب» وكالعجمة في «هرمز» من قولنا «هذه رام هرمز» فالعجمة تمنعهما من الصرف.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يُنظر إلى الحرف الأخير من الاسم الأول فإن كان صحيحًا فإنه تظهر عليه الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجر حسب موقعه من الإعراب كما في «حضرموت»، «ورام هرمز» فالراء والميم حرفان صحيحان من الممكن أن تظهر عليهما الحركات الإعرابية.

أما إن كان الحرف الأخير من الجزء الأول معتلًا مثل «معدي» في «معد يكرب»، و«نيويورك» و«حادي شمر» فإن الحركات تقدر عليها.

هنا نقطة جديرة بالوقوف، وهي أن المنقوص يقدر على يائه الضمة والكسرة أما الفتحة فتظهر لخفتها فلِمَ لم يعامل أمثال «معدي» هذه المعاملة في حالة النصب كأن نقول مثلًا «رأيت معدي كرب» شأنها في ذلك شأن القاضي والداعي والرامي في قولنا: «رأيت القاضي والداعي والرامي» فنرى ظهور الفتحة؟!

وأشار سيبويه إلى هذه النقطة بقوله: وسألت الخليل عن اليآت لِمَ لَمْ

تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا وذلك قولك: «رأيت معد يكربِ» واحتملوا أيادِيَ سَبًا. فقد: شبهوا هذه اليآت بألف مثنًى حيث عرّوها من الرفع والجر، فكما عرَّوُا الألف منهما عرَّوْها من النصب أيضًا فقالت الشعراء حيث اضطروا (وهو رؤبة):

سَوَّى مساحيهِنَّ تَقْطيطَ الحُقَقْ

وقال بعض السعْدِيّين:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أثافيها

ونحو ذلك. وإنما اختُصّت هذه اليآت في هذا الموضع بذلك لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا فتكون الياءُ غير حرف الإعراب، فيسكّنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو يا دَرْدَبيسٍ ومفاتيحَ[١].

والشاهد في البيتين هو إسكان الياء في «مساحيهن» و«أثافيهن» عند الضرورة مع أن الأصل ظهور الفتحة لخفتها وإنما جاز ذلك عند الضرورة حملًا لها على أختها ألف المثنى وحيث إن الفتحة لا تظهر على الألف لسكونها فكذلك الياء.

ولهذا نرى في شرح المفصل أنه قال: «واعلم أن في «معد يكرب» شذوذين أحدهما: من جهة البنية لأنهم قالوا «معدي» بالكسر على زنة مَفْعِل والقياس مَفْعَل بالفتح نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على مَفْعِل بالكسر نحو المورِد والموضِع فهذا وجه من الشذوذ.

---

(١) سيبويه ٢/٥٥.

والوجه الثاني (والذي نحن بصدده) سكون الياء من «معد يكرب» وهو في موضع حركة. ألا ترى أنك إذا ركّبت فقلت: «هذا معد يكرب» كانت الياء بإزاء الراء من «حضرموت» واللام من «بعلبك» وكلاهما مفتوح.

وإذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر، وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو: هذا قاضي زيد ومررت بقاضي زيد، ورأيت قاضي زيد، ولم يجز الأمر في معد يكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك لأنهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوًا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في «دردبيس» والياء في «عيضموز»[١].

الأعلام المختومة بويه:

نحو «سيبويه، عمرويه، خالويه» فالغالب أنها أسماء مبنية على الكسر رفعًا ونصبًا وجرًا وتلزم حالة واحدة.

ولكن ذهب جماعة من العلماء إلى أنها ممنوعة من الصرف ولذا أدخلتها في هذا الباب، وإلا فحقها البناء.

يقول سيبويه: «وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجميّ وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية وألزموا آخره شيئًا لم يُلْزَم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت.. وعمرويه عندهم بمنزلة

(١) المفصل ٦٦/١.

«حضرموت» في أنه ضُمّ الآخرُ إلى الأول. وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منوّن»[1].

وجاء في المقتضب: «وأما قولهم «عمرويه» وما كان مثله فهو بمنزلة «خمسة عشر» في البناء إلا أن آخره مكسور، فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك»[2].

فالمشهور في هذه الأسماء هو البناء على الكسر وقد جوّز بعض النحاة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أما البناء فلأن «ويه» اسم صوت. وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.. واعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر، وأما الجرمي فجوّز إعرابه إعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان: «وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا»[3].

فمذهب الجمهور إذن في هذه الأسماء هو بقاؤها على حالها مبنية[4] على الكسر، وهو الصحيح إذ إنّ «ويه» صوت لا تظهر فيه الحركات الإعرابية.

المركّب المزجي وموقفه من ظاهرتي التنكير والتصغير:

في الحقيقة أن للتنكير تأثيرًا في ظاهرة المنع من الصرف لأن العلمية تدخل جزءًا أساسيًا في الأعلام الممنوعة من الصرف بجانب ست علل تكلمنا عنها فإذا فُقدت العلمية من أحدها صرف الاسم، ومن هذه

---

(١) سيبويه ٢/٥٢ - ٥٣.

(٢) المقتضب ٤/٣١.

(٣) حاشية الصبان ٣/٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) الارتشاف ١/٩٥.

الأعلام التي يؤثر التنكير في منعها المركب المزجي «وهو مصروف في النكرة كما تركوا صرف إسماعيل وإبراهيم، لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمرَ، وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع نحو مساجدَ ومفاتيحَ وليس بزيادة لحقت لمعنى كألف حُبْلى، وإنما هي كلمة كهاء التأنيث فثقُلتْ في المَعرفة إذ لم يكن أصلَ بناء الواحد؛ لأن المعرفة أثقل من النكرة»(١) فالمركب من الأقسام التي تلعب المعرفة دورًا أساسيًا في منعها من الصرف وبزوالها يزول المنع لبقاء الاسم على علة واحدة خاصة باللفظ وهي التركيب المزجي. وهي لا تكفي وذلك بخلاف بعض الأقسام التي تمنع من الصرف ولا تؤثر المعرفة أو النكرة فيها مثل الوصفية والوزن «أحمر وأصفر - أبيض» ومثل صيغة منتهى الجموع «مساجد، مفاتيح، مصابيح» فمثل هذه الأصناف تمنع سواء كانت معرفة أو نكرة، إذ إنّ التعريف لا يدخل طرفًا في منعها من الصرف.

جاء في شرح المفصل: «فإن نكرته صرفته تقول: هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الأول الصرف لأنه معرفة، وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف»(٢).

وفي التصريح جاء فصل ذكر فيه الأشياء التي تجعل غير المصروف مصروفًا منها (أن يكون أحد سببه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو إما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة(٣).

---

(١) سيبويه ٢/٥٠.

(٢) شرح المفصل ١/٦٥.

(٣) التصريح علىا لتوضيح ٢/٢٢٧.

هذا بالنسبة للتنكير. أما التصغير فإنه لا يُزيل علة منعه ولذلك يظل المركّب ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب المزجي؛ لأن التركيب لا يزول بالتصغير بل يظل باقيًا؛ ولأن المركّب من الأسماء التي تمنع من الصرف مصغرةً أو مكّبرةً فنقول في «حضرموت وبعلبك ومعد يكرب». «حضيرموت وبعيلبك ومعيد يكرب» إذن فالعلَم المركب ممنوع من الصرف مع وجود التصغير لبقاء علتي المنع وهما العلمية والتركيب المزجي.

* * *

الأعلام المركّبة تركيبًا مزجيًا

الواقع اللغوي:

هذا النوع من الأعلام قليل الورود في الشعر العربي فمن خلال رجوعي إلى المصادر الشعرية التي اعتمدت عليها وقفت على سبعة أبيات، كل بيت فيه كلمة من هذا النوع، خمسة منها جاءت في كتاب «شرح أشعار الهذليين»، وبيتان لشاعرين من الجاهلية وهما «امرؤ القيس» و«عنترة» أما «امرؤ القيس» فقد جاءت عنده «بعلبك» في البيت التالي وهو قوله:

لقَدْ أنْكَرَتْني بعلبكُ وأهلُها ... وَلَابنُ جُريجٍ في قُرى حِمْصَ أَنكرَ[1]

وفيه كلمة أخرى ممنوعة من الصرف وهي «حمص» لأنها من الأعلام المؤنثة.

وأما «عنترة» فقد ذكر كلمة «خندريس» إذ يقول:

تطوف عليهم خَنْدريس مُدامةٌ ... تَرَى حبباً من فوقها حين تُمْزَجُ[2]

خندريس: الخمر القديمة - معربة.

وأما الكلمات التي وردت في شرح أشعار الهذليين، فهي: «قسطنطين» وذلك في قول «أبي العيال»:

---

(١) ديوان امرئ القيس ٦٨.

(٢) ديوان عنترة ٣٥.

أقام لدى مدينةِ آل قسطنطينَ وانقلبوا[1]

ومنها «قيسرون» إذ يقول: «حبيب أخو بني عمرو بن الحارث»:

ولقد نظرْتُ ودون قومي مَنْظَرٌ مِنْ قَيْسَرُونَ فَبَلْقَعٌ فَسَلابٌ[2]

وأما «حضرموت» فقد أوردها «أبو صخر الهذلي» في قوله:

حَدَتْ مُزْنَهُ من حَضْرَمَوْتَ مُرِبَّةٌ ضُجوعٌ له منها مُدِرٌّ وَحالِبُ[3]

وذكر «ساعدة بن جؤية» كلمة «شمنصير» حيث يقول:

مستأرضًا بين بطنِ الليتِ أيمَنُهُ إلى شَمَنْصيرَ غيثًا مُرْسَلًا مَعِجا[4]

* * *

(١) شرح الهذليين ١/٤٢٦.

(٢) شرح الهذليين ٢/٨٧٠.

(٣) شرح الهذليين ٢/٩٤٨.

(٤) شرح الهذليين ٣/١١٧٣.

الأعلام المركّبة تركيبًا مزجيًا

عدد الأبيات ٧ أبيات موزعة على النحو التالي:

١	٥	أبيات	من شرح أشعار الهذليين
٢	١	بيت	واحد من ديوان امرئ القيس
٣	١	بيت	واحد من ديوان عنترة

وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف.

* * *

الباب الثاني

الصفـــــات

الفصل الأول : الصفات المعدولة

الفصل الثاني : الصفات المزيدة بالألف والنون.

الفصل الثالث : الصفات التي على وزن الفعل

الفصل الأول

« الصفات المعدولة»

آراء النحاة:

وبعد أن تكلمنا عن الأعلام المعدولة وعرفنا جوانب كثيرة منها يجدر بنا أن ننظر إلى الصور الواردة في الأوصاف المعدولة وهي:

١) ألفاظ الأعداد شرط أن تكون أحد أعداد العشرة الأولى، ولها صيغتان «فُعال» و«مفعل» وذلك نحو: أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى وثُلاث ومَثْلَث إلى عُشار ومَعْشَر. وهي ممنوعة من الصرف لدلالتها على الوصف؛ ولكونها معدولةً عن تكرار العدد فمثلًا الأصل في أُحاد واحد واحد، وأصل ثُناء اثنين اثنين وهكذا.

قال سيبويه: «وسألته عن أُحاد وثُناء ومَثْنى وثُلاث ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخَرَ إنما حدُّه واحدًا واحدًا واثنين اثنين فجاء محدودًا عن وجهه، فتُرِك صرفه. قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: «أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع» صفة كأنك قلت أولى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدة بن جؤيّة:

وعـاوَدَنـي دِيـنـي فـبِـتُّ كَـأَنّـمـا ... خلالَ ضُلوعِ الصدرِ شَرْعٌ مُمَدَّدُ

ثم قال:

ولـكـنَّـمـا أهـلي بـوادٍ أنـيـسُـه ... ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مثنى ومَوْحَدُ[1]

والشاهد في البيت هو: «مثنى وموحد» فهما صفتان على زنة «مَفْعَل» ممنوعان من الصرف للوصفية والعدل عن اثنين اثنين وواحد واحد.

ويقول المبرد بهذا الخصوص: «ومن المعدول قولهم: مَثْنى وثُلاث وَرُباع، وكذلك ما بعده. وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث. وكذلك أحاد، وإن شئت قلت: موحد[2]، كما قلت مثنى. قال الله عزَّ وجل: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[3] وقال عزَّ وجل: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾[4]. وقال الشاعر:

مَـنَـتْ لَكَ أن تـلاقـيـنـي الـمـنـايـا ... أُحـادَ أُحـادَ فـي شَـهْـرٍ حـلال

وقال الآخر:

ولـكـنـمـا أهـلي بـوادٍ أنـيـسُـهُ ... ذئابٌ تَبَغيَّ الناسَ مثنى وموحد[5]

والشاهد في الآيتين والبيتين هو ورود أحاد ومثنى وثلاث ورباع أعدادًا ممنوعة من الصرف لعدولها ولكونها صفات.

السماع والقياس في مَفْعَل وفُعال:

ولكن هل يرد فعال ومفعل في كل الأعداد من واحد إلى عشرة، وهل

---

(١) سيبويه ٢/١٥.
(٢) المقتضب ٣/٣٨٠ - ٣٨١.
(٣) سورة فاطر، الآية: ١.
(٤) سورة النساء، الآية: ٣.
(٥) المقتضب ٣/٣٨٠ - ٣٨١. والتبيان غير منسوبين، وانظر شرح ابن يعيش ١/٦٢، والمخصص ١٧/١٤.

هناك خلاف في ذلك؟ وهذا ما سنعرفه حين نعرض آراء النحاة، فلو نظرنا إلى ما جاء عند سيبويه مثلًا لرأينا أنه اقتصر على ذكرها من واحد إلى أربعة قال: «وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع»[1] ولم يتطرق إلى الأعداد الباقية مما يدل على أنه غير مقتنع بها لعدم ورودها عن العرب، وإن كان قد ورد لفظ «عشار» عند الكميت كما سنرى بينما ذهب المبرد إلى جواز مجيء بقية الأعداد على هذين الوزنين بقوله: «ومن المعدول قولهم: مثنى وثلاث ورباع وكذلك ما بعد، وإن شئت جعلت مكان مثنى وثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث، وكذلك أحاد»[2] فعبارته واضحة، وتفيد أنه يجوز قياس فعال ومفعل إلى العدد عشرة.

وذهب الزجاج مذهبًا آخر حيث رأى أن القياس هو مجيء الأعداد من واحد إلى عشرة على صيغة «فُعال». بينما مجيئها على صيغة مَفْعَل يكون قياسًا إلى العدد ثمانية حيث لم يسمع «متسع ومعشر» فهو يقول: «وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو «عشار» و«تُساع» و«خُماس» و«سُداس» ولكن «مثنى» و«موحد» لم يجيء في مثل «معشر» تريد به «عشار» وكذلك «مُتْسَع» يراد به «تساع» إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب»[3].

وقد أشار ابن جني في خصائصه إلى صيغة «فعال» ومجيء الأعداد

---

(١) سيبويه ١٥/٢.
(٢) المقتضب ٣٨٠/٣.
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤.

عليها إلى العدد عشرة، لكنه لم يشر إلى الصيغة الثانية وهي «مفعل» قال: «ألا ترى أن فعالًا أيضًا مثال قد يؤلف العدد، نحو أحاد وثناء وثلاث ورباع، وكذلك إلى عشار قال[1]:

ولم يستريثوك حتى علو ... ت فوق الرجال خصالا عشارا[2]

و«قالوا موحد كمثنى ومثلث، فأما مثلث ومربع إلى العقد فقياس ولم يسمع ونظر ثلاث ورباع في الصفة والوزن أحاد وثناء، وقد سمعا. قال الشاعر:

منت لك أن تلاقيني المنايا ... أحاد أحاد في شهر حلال

وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع، والقياس لا يدفعه. على أنه قد جاء في شعر الكميت: «خصالًا عشاراً»[3]. فالمسموع هو إلى رباع أما ما بعد هذا العدد فلم يسمع به إلا «عشار» في شعر الكميت مع أن القياس يجيزه.

وورد في شرح الكافية للرضي: «وقد جاء فُعال وَمَفْعل في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقًا، وجاء من عشرة في قول الكميت:

ولم يستريثوك حتى علو ... ت فوق الرجال خصالا عشارا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس، والسماع مفقود، بل يُستعمل على وزن «فُعال» من واحد إلى

---

(١) البيت للكميت بن زيد من قصيدة يمدح بها أبان بن الوليد.

(٢) الخصائص ٣/١٨١.

(٣) شرح المفصل ٦٢/١.

عشرة مع يائي النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي[1].

ويفهم من ذلك أن السماع مقصور على رباع ومربع، ولم يسمع بالبقية في حين ذهب المبرد كما رأينا وكذلك الكوفيون إلى جواز القياس في الأعداد الباقية. وأورد جزءًا لا يخص المنع من الصرف، وهي إلحاق ياء النسب بصيغة «فُعال» في الأعداد مثل الخماسي والسداسي.. إلخ ويقول ابن سيده في مخصصه: «وقد ذكر الزجاج أن القياس لا يُمنع أن يبنى منه إلى العشرة على هذين البناءين فيقال خماس ومخمس وسداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن وتساع ومتسع وعشار ومعشر وقد صرح به كثير من اللغويين منهم ابن السكيت والفراء وبعض النحويين»[2]. بينما ذكر في موضع آخر أن الفراء يرى أنه لا قياس فيما بعد رباع. يقول: «وقال الفراء العرب لا تجاوز رباع غير أن الكميت قد قال:

فلم يستريثوك حتى رميـ ... ـت فوق الرجال خصالا عشارا

فجعل «عشار» على مخرج «ثلاث» وهذا مما لا يقاس. وقال في مثلث ومثنى ومربع «إن أردت به مذهب المصدر لا مذهب الصرف جرى كقولك ثنيتهم مثنى، وثلثتهم مثلثًا وربعتهم مربعًا»[3].

وذكر أن المتفق على سماعه من هذه الأعداد هي: «أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار

(١) شرح الكافية ٤١/١.

(٢) المخصص ١٢٠/١٧.

(٣) المخصص ١٢٥/١٧.

ومعشر»[1] فهي إذن اثنا عشر لفظًا، قال السيوطي إنها مسموعة عن العرب لكننا نرى أن الأمر يختلف عند ابن يعيش في الأشموني حيث يبين أن المسموع المتفق عليه ثمانية ألفاظ هي «موحد وأحاد ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث، ومربع ورباع، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليه ولهذا اقتصر عليها. قال في شرح الكافية ورُوى عن بعض العرب مخمس، وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك»[2]. هذا الحكم بالنسبة للمسموع من العرب سواء باتفاق أو باختلاف.

لكن ما هو الموقف بالنسبة لغير المسموع؟ هل يجوز أن نقيسها على المسموع أم لا؟.

وللرد على هذه الأسئلة فقد بيّن السيوطي وابن يعيش اختلاف المدارس النحوية فيها، حيث قسّماها إلى ثلاثة مذاهب:

١) مذهب البصريين القائل بمنع القياس عليها والاقتصار على المسموع من العرب إذ لو أرادوها لنطقوا بها. فالقياس هنا يؤدي إلى إيجاد لفظ لم تتكلم به العرب.

٢) مذهب الكوفيين ومعهم الزجاج، وهو مذهب يدعو إلى جواز القياس لسهولة الأمر، وعدم حاجته إلى تكلف أو بعد عن الواقع اللغوي، وأرى في هذا الرأي ليونة ومرونة يقتضيها تطور اللغة، وحاجته إلى مثل هذه الألفاظ، خاصة أن القياس هنا لا يؤدي إلى مخالفة لغوية، بل يدعو إلى توسعة اللغة مع مراعاة الأصل. «ووافقهم الناظم» يعني ابن مالك «في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها»[3].

---

(١) الهمع ٢٦/١.

(٢) حاشية الصبان ٢٤٠/٣.

(٣) الصبان ٢٤٠/٣.

٣) أما المذهب الثالث فقد فرّق في القياس بين صيغة «فُعال» فدعا إلى القياس عليها لكثرتها، وبيّن صيغة «مَفْعَل» التي لم يجز أن يقاس عليها لقلتها.

يقول السيوطي: «وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في التسهيل. وذكر في شرح الكافية أن «خماس» لم يسمع، وذكر أبو حيان أن سداس وما بعده، مسموع أيضًا فقال في شرح التسهيل: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة حكى أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيباني «مَوْحَدًا إلى مَعْشَر» وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل، ويعقوب ابن السكيت أحاد إلى عشار. قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز لا نعلمهم قالوا فوق «رباع» فمن علم حجة عليه»[1].

فخلاصة الأمر أن المسموع من هذه الألفاظ ثمانية ألفاظ اتّفاقًا وهي من واحد إلى أربعة بالصيغتين «فُعال - مَفْعَل» وهناك لفظان اُخْتُلف فيهما هما «خماس، عشار» أيضًا بالصيغتين فمجموعها اثنا عشر لفظًا. أما الحكم فيما لم يسمع به عن العرب فقد علمنا موقف المدارس والعلماء منها من المنع والجواز والجواز بالتخصيص أي جواز القياس على «فعال» لكثرته، ومنعه من «مفعل» لقلته.

الآراء في علّة منعها من الصرف:

اختلف في علة منع الأعداد من الصرف فيقول الزجاج مثلاً: «اعلم أن جميع ما جاء معدولًا من هذا الباب لا ينصرف في النكرة، وإنما ترك

(١) انظر الهمع ٢٦/١، والصبان ٢٤٠/٣.

صرفه، لأنه عُدِل به عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى، وأنه صفة لا يستعمل معدولًا إلا صفة»[١].

وجاء في مشكل إعراب القرآن للقيسي قوله: «وقال الفراء، لم ينصرف لأنه معدول عن معنى الإضافة، وفيه تقدير دخول الألف واللام، وأجاز صرفه في العدد علة أنه نكرة»[٢].

وقال الأخفش: «إن سميت به صرفته في المعرفة والنكرة، لأنه قد زال عنه العدل وقيل لم ينصر ف، لأنه معدول عن لفظه وعن معناه»[٣]. وقيل امتنع من الصرف، لأنه معدول ولأنه صفة»[٤].

«وقيل امتنع من الصرف لأنه معدول ولأنه جمع».

«وقيل امتنع لأنه معدول ولأنه عدل على غير أصل العدل، لأن الأصل العدل إنما هو للمعارف، وهذه نكرة بعد العدل»[٥].

ومما ورد قولهم: «قوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ هذه أعداد معدولة في حالة تنكيرها، فتعرفت بالعدل، فمنعت من الصرف للعدل والتعريف[٦]. وجاء في الكشّاف قوله: (مثنى وثلاث ورباع) معدولة عن صيغها وعدلها عن تكررها[٧].

---

(١) ما ينصرف ٤٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٧٩، الهمع ١/٢٦.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٨٠.

(٤) سيبويه ٢/١٥، تفسير القرطبي ٥/١٥، حاشية الصبان ٣/١٣٨.

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٢١٤، شرح الكافية ١/٤١.

(٧) الكشاف ١/٤٩٦.

وجاء في تفسير القرطبي «قوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ وموضعها من الإعراب نصب على العدل من «ما» وهي نكرة لا تنصرف لأنها معدولة وصفة، كذا قال أبو علي»[1].

ونسب الرضي في «شرح الكافية» مسألة المنع للتعريف والعدل إلى الكوفيين وابن كيسان كما في عمر. ورد على هذا الرأي بأنه لو كان معرفة لما وقع حالًا نحو جاءني القوم مثنى[2].

ومن العلل الواردة في منعها من الصرف ما جاء في (الهمع) إذ يقول السيوطي: «وذهب الأعلم إلى أنها لم تنصرف، للعدل ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت أحمر»[3].

وغير ذلك من العلل الكثيرة التي لا تخلو في غالبها من الجدل وشيء من التكلف ولو اكتفوا بالسماح لجنبوا أنفسهم كثرة النقاش الذي لا يجدي في مثل هذه المسائل.

ففي النص الوارد في كتاب «مشكل إعراب القرآن للقيسي» عدة آراء كل منها تدور حول العلة التي منعت الأعداد من الصرف، من ذلك رأي الفراء القائل بعدله عن معنى الإضافة مع تقدير دخول الألف واللام.

وذهب الأخفش إلى صرفه عند التسمية به سواء كان معرفة أو نكرة لأن التسمية أذهبت عنه صفة العدل فصرف.

والقول الذي عليه سيبويه والجمهور هو أنه ممنوع للوصفية حيث تدل

---

(١) تفسير القرطبي ١٥/٥.

(٢) شرح الكافية ٤١/١ - ٤٢.

(٣) همع الهوامع ٢٧/١.

على صفدة العدد، وللعدل لأنها معدولة عن اللفظ المكرر، وهذا التعليل أقرب للواقع والصحة.

وأما القول بأنها منعت للعدل، ولأنها عدلت على غير أصل العدد فإنه يطرح سؤالًا في هذا المجال، وهو أنه ما دام الضابط في باب العدل هو السماع، فلماذا نجعل الأصل في العدل هو المعارف مع أنه ورد عن العرب العدل في النكرات وهي هذه الأعداد المعدولة؟ ولماذا لا نقول بأنه قد ورد العدل في القسمين المعرفة واتلنكرة، إلا أن دائرة المعارف في العدل أوسع من دائرة النكرات، ولا داعي إلى مسألة الأصل والفرع لكي نتجنب مثل هذه المسائل الجدلية التي لا تجدي.

تسمية الرَّجل بها:

ما حُكم هذه الأعداد عند تسمية الرَّجل بها؟ هل تبقى ممنوعة من الصرف؟ أم تصرف؟.؛

ونلاحظ أن هذه المسألة فيها خلاف شأنها شأن بقية المسائل التي لا تخلو من جدال ونقاش يدل على عمق الفكر والتأمل والبحث ولكنه أحيانًا يجر إلى التكلف والجدل العقيم.

وحين ننظر إلى رأي سيبويه نجد أنه أشار ضمنا إلى الصرف في قوله حين سأل الخليل: «قلت أفتصرفه في النكرة قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة»[1].

فحصر السؤال في النكرة، وأنه يبقى على منعه من الصرف فيها وعدم

(١) سيبويه ١٥/٢.

ذكر الحكم في المعرفة دليل صرفه حين يسمى به رجل لأنه يصير معرفة بالعلمية، فكأنه أشار ضمنًا إلى هذا الحكم. ومثل هذه الإشارة الضمنية نجدها عند أبي إسحاق الزجأاج حين يقول: «اعلم أن جميع ما جاء معدولًا من هذا الباب لا ينصرف في النكرة»[1] فكأنه قال: ولكنه ينصرف في المعرفة، والإشارة الصريحة بالصرف عند تسمية الرجل بهذه الأعداد وردت في «شرح المفصل لابن يعيش» الذي يقول: «فإن سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع، ونظائرها انصرف في المعرفة فنقول فيه: هذا مثنى وثلاث، بالتنوين، لأن الصفة قد زالت وزال العدل أيضًا لزوال معنى العدل بالتسمية، وحدث فيه سبب آخر غيرهما، وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد»[2].

ويقول الأستاذ عباس حسن في «النحو الوافي» وإذا زالت الوصفية وحل محلها العلمية بقي على منع الصرف كتسمية إنسان «مثنى» أو «ثلاث» أو نحوهما مما كان في أصله وصفًا معدولًا ثم صار علمًا باقيًا على حاله»[3].

والظاهر أن المذهب الذي يدعو إلى الصرف حال تسمية المذكر بهذه الأعداد هو المذهب البصري.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى بقاء العدد ممنوعًا والحالة هذه، كما ورد في «شرح المفصل» حيث قال: «وحكى ابن كيسان قال: قال أهل

---

(١) ما ينصرف ٤٤.

(٢) شرح المفصل ٦١/١ - ٦٢.

(٣) النحو الوافي ١٧٣/٤.

الكوفة: «مثنى وموحد» بمنزلة عمر، وأن هذا الاسم معرفة، فإذا سميت به رجلًا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل»[(١)].

وحكمهم هذا راجع إلى علة منعه من الصرف، فقد رأينا كما ورد في شرح الكافية[(٢)] أن الكوفيين يرون أن هذه الأعداد المعدولة منعت من الصرف للعدل والتعريف فعند تسمية الرجل بها تبقى العلتان كما هما دون تغيير. أما قول سيبويه والبصريين بصرفها حال التسمية فهذا راجع أيضًا إلى علة المنع حيث ذهبوا إلى أنها منعت للوصفية والعدل، فعند التسمية تزول الوصفية فيصرف الاسم فمرد الحكم هنا إذن هو علة المنع.

وهناك مسألة أخرى مبنية على هذه المسألة وهي أنه إذا نُكِّر الاسم بعد التسمية فما هو الحكم؟ هل يرجع إلى حكمه السابق قبل النقل؟ أم يبقى على حكمه الجديد؟

والجواب على ذلك هو أن الجمهور لا يصرفه إذا نُكِّر بعد التسمية لأنه يرجع إلى الحالة التي كان عليها قبل النقل وهي المنع. بينما ذهب الأخفش إلى صرفه مشبهًا إياه بـ «أُخَر» في هذه النقطة والتي قال في علة صرفها «لأن العدل قد زال لكونه مخصوصًا بحمل الوصف فلا يؤثر في غيره»[(٣)].

قال السيوطي: «معدول العدد إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الأخفش أيضًا إلى صرفه وخالفه الجمهور»[(٤)].

---

(١) شرح المفصل ١/٦٣.
(٢) الكافية ١/٤١ - ٤٢.
(٣) الهمع ١/٣٦.
(٤) الهمع ١/٣٦.

وجاء في شرح المفصل: «فإنه (أي مثنى وثلاث ورباع) بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه، لأنه أشبه حاله قبل النقل، وينصرف على قياس أبي الحسن لخلوه من سبب البتة»[١].

كلمة «أخر» وما فيها من آراء:

كلمة «أخر» جمع مفرده: أخرى، وأخرى مؤنث مذكره آخر ومعناها: المغايرة، كما جاء في لسان العرب: «والآخر بمعنى «غير» رجل آخر، وثوب آخر، وأصله «أفعل» من التأخر فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا فأبدلت الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح الأولى قبلها»[٢] ويقول في موضع آخر: «وأخر جمع أخرى وأخرى تأنيث آخر، وهو غير مصروف.. فلما جاء معدولًا وهو صفة منع الصرف»[٣].

وقد ربط النحاة بين «العدل» و«أخر» وبين «أفعل التفضيل» فيما إذا كان مجردًا من «أل» و«الإضافة» والقاعدة تقول: إذا كان أفعل التفضيل مجردًا من أل والإضافة، فإنه يجب فيه الإفراد والتذكير وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تأتي العرب بكلمة «أخر» مخالفة لهذه القاعدة بأن تكون جمعًا ومؤنثًا؟ إذ هي جمع مفرده: «أخرى» مؤنث «آخر» ووزنه «أفعل» أي «أأخر».

يقول السيوطي: «وكان مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل أن

(١) شرح المفصل ٦٣/١.
(٢) اللسان. حرف الراء. فصل الهمزة ٦٩/٥.
(٣) اللسان ٧١/١.

يلازمه في التنكير لفظ الإفراد، والتذكير، وأن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفًا كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى وكان بذلك معدولًا عما هو به أولى فلذلك منع من الصرف»[1].

ورد في الكتاب أن سيبويه سأل الخليل عن أخر فقال: فما بال «أخر» لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكون صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة.. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف «لُكع»[2].

فسبب المنع عند سيبويه هو العدل عن الألف واللام، وهذا ما صرح به كما هو واضح من النص السابق، ولم يُشر إلى الوصفية بشكل صريح، ولكن يُفهم من مضمون الكلام كما في قوله: «لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهذه المعرفة».

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «وهذا الباب إنما أصله «أفعل منك» تقول: «مررت برجل أفضل منك» «ومررت بامرأة أفضل منك» فإذا حذفت «منك» قلت: «مررت بالرجل الأفضل والمرأة الفضلى». وقال: ألا ترى أنك لا تقول «نسوة فضل» ولا «قوم أصغار» إنما تقول: «الأصغار» و«الفضل» فلما كان «أخر» يستعمل بغير «منك» جاز أن يستعمل جمعه بغير ألف ولام. فاجتمع في «أخر» شيئان: أنها معدولة عن الألف واللام، وأنها صفة»[3].

---

(١) الهمع ٢/١٠٤.

(٢) سيبويه ٢/١٤.

(٣) ما ينصرف ٤١.

وكأن هذا الكلام تفسير للكلام الوارد عند سيبويه لأن أفعل التفضيل، لا يكون جمعًا إلا بشرط تحليته بالألف واللام، والأصل في هذا كله هو وجود حرف الجر «من» وعدم وجوده، فإذا وجد هذا الحرف مع صيغة أفعل التفضيل فإنه يجب فيه الإفراد والتذكير، وإذا حذف فإنه تجب فيه المطابقة من حيث الإفراد والتثنية والجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا فكلمة «أخر» بالرغم من كونها جمعًا تأتي مجردة من «أل» ويعقب الزجاج على هذا بقوله: «والذي أذهب إليه من «أخر» اجتمع فيها: أنها استعملت بغير ألف ولام، وأدت عن حقيقة «أخر منك» فأدت عن معنى الصفة وهذا كأنه شرح لمذهب سيبويه»[1].

ويقول المبرّد: «فأما» «أخر» فلولا العدل انصرفت، لأنها جمع أخرى فإنما هي بمنزلة الظلم، والنقب، والحذر، ومثلها مما هو على وزنها: الكبرى والكبر، والصغرى والصغر.. وذلك أن «أفعل» الذي معه من كذا وكذا، لا يكون إلا موصولًا بمن، أو تلحقه الألف واللام نحو قولك: «هذا أفضل منك، وهذا الأفضل وهذه الفضلى.. فكان حق (آخر) أن يكون معه (من) نحو قولك: جاءني زيد ورجل آخر.. فلما جمعناها فقلنا: «أخر» كانت معدولة عن الألف واللام فلذلك الذي منعها الصرف. قال الله عزَّ وجل: «وأخر متشابهات» وقال: «فعدة من أيام أخر»[2].

وجاء في كتاب «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج أن الخليل وسيبويه

---

(١) ما ينصرف ٤١.

(٢) المقتضب ٣/٣٧٦ - ٣٧٧.

زعما أن «أُخَر» فارقت أخواتها والأصل الذي عليه بناء أخواتها، لأن «أخر» أصلها أن تكون صفة بالألف واللام. كما تقول الصغرى والصغر والكبرى والكبر، فلما عدلت عن مجرى الألف واللام، وأصل «أفعل منك» فمخالفتها لأخواتها أنها جردت من «أل» وأنها لم تجر مجرى الصفة فتتبع «بمن» ولذا منعت الصرف. وذكر في كتاب «البيان في إعراب غريب القرآن: «وأخر جمع أخرى وهي فعلى أفعل التي للتفضيل وهي صفة أيام، ولا ينصرف للوصف والعدل عن أخر.

وقيل: للوصف والعدل عن الألف واللام فاجتمع فيها العدل والوصف فلم ينصرف»[(١)].

ويقول في موضع آخر من الكتاب: و«أخر»[(٢)]، لا ينصرف للوصف والعدل، فمنهم من قال: هو معدول عن آخر من كذا ومنهم من قال: هو معدول عن الألف واللام لأنه على وزن فعل وفعل إذا كان صفة جمع فعلى مؤنث أفعل، فالأصل ألا يستعمل إلا بالألف واللام، أو ما يجري مجراها نحو: الصغر والكبر في جمع الصغرى والكبرى، فلما لم يستعملوا «أخرى» بالألف واللام، والأصل فيها ذلك، فقد عدلت عن الألف واللام. والقول الأول في العدل أقوى القولين»[(٣)] وأرى أنه لا داعي للقول برأيين في علة المنع لأن ذلك يوحي أن الرأيين يدوران حول نقطة واحدة وحالة واحدة، مع أن الأمر يختلف وكل رأي من الاثنين خاص بحالة من حالات أفعل التفضيل وقد علمنا أنه إذا كان

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٧/١.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري ١٤٣/١.

(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ١٩١/١ - ١٩٢.

مجردًا من «أل»، و«الإضافة» فإنه يجب أن يجر بمن، و«أخر» لم يجر «بمن» وفي هذه الحالة لا بد من الإفراد والتذكير. ولذلك نقول إنها معدولة عن «أفعل منك».

أما إذا كانت الصفة جمعًا كما في «أخر» فلا بد من تحليتها بأل و«أخر» مجردة منها، ولذلك نقول إنها معدولة عن «أل» فالحالتان مختلفتان، وكل تعليل من التعليلين السابقين خاص بصورة من الصورتين السابقتين الخاصتين بأفعل التفضيل. إذن لا داعي لترجيح أحد القولين على الآخر كما رأينا عند ابن الأنباري لأنهما لا يخصان شيئًا واحدًا حتى تكون بينهما المفاضلة بل شيئين مختلفين.

وجاء في شرح الكافية: «وأما أخر فإنه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر وهو أفعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران، آخرون وأواخر، وأخرى أخريات وأخر مثل الأفضل الأفضلان الأفضلون والأفاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى «آخر» في الأصل أشد تأخرًا وكان في الأصل معنى جاءني زيد ورجل آخر أشد تأخرًا من زيد، في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى غير». ويتابع كلامه فيقول: «قيل: الدليل على عدل آخر أنه لو كان مع «من» المقدرة كما في «اللّٰه أكبر» للزم أن يقال بنسوة آخر على وزن أفعل، لأن أفعل التفضيل ما دام «بمن» ظاهرة أو مقدرة، لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب إفراده، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات أو مع ساد مسد المضاف إليه وهو التنوين كما في «حينئذٍ» و«كلاًّ آتينا»، أو مع دلالة ما أضيف إليه

تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله: الإعلالة أو بداهة سابح.. أخذا من استقراء كلامهم. فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام»[1].

ويقول أبو حيان في الارتشاف: «والعدل يمنع مع الصفة في «أخر» جمع أخرى تأنيث آخر. وتحرير القول أنها منعت الصرف للوصف والعدل عن لفظ «أخرى» كما يفهم من كلام النحاة، إذ «آخر» من باب «أفعل التفضيل» خلافاً للأخفش إذ يزعم أنه ليس من بابه»[2].

ونعود إلى كلام السيوطي الذي يقول بخصوص «أخر»: «أخر» جمع «أخرى» تأنيث آخر بالفتح المجموع على «آخرين» أما كونه صفة فلكونه من باب «أفعل التفضيل» تقول: مررت بزيد ورجل آخر، أي أحق بالتأخير من زيد في الذكر، لأن الأول قد اعتنى به في التقدم في الذكر وأما عدله فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلا مقرونًا بهما كالكبر والصغر، فعدل عن أصله وأعطى من الجمعية مجردًا ما لا يعطى غيره إلا مقرونًا، فهذا عدل عن الألف واللام لفظًا ثم عدل عن معناهما، لأن الموصوف به لا يكون إلا نكرة وكان حقه إذا عدل عن لفظهما أن ينوي معناهما مع زيادة كما نرى معنى اثنين في «مثنى» مع زيادة التضعيف، فلما عدل آخر ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولًا عدلًا ثانيًا»[3].

فالسيوطي يرى أن في «أخر» عدلين عدلًا لفظيًا وهو العدل عن الألف واللام، وهذا ما رأينا عند العلماء، وعدلًا معنويًا وهو كما يرى

---

(١) شرح الكافية ٤٢/٢.

(٢) الارتشاف ٩٦/١.

(٣) الهمع ٢٥/١ - ٢٦.

أنه لما كان يوصف به نكرة، وكان حقه إذا عدل عن لفظهما أن ينوي معناهما مع زيادة كما رأينا الزيادة في «مثنى» بمعنى اثنين اثنين فلما لم تكن فيه زيادة فكأن هذا كان عدلًا ثانياً. والحقيقة أن هذا تكلف لا داعي له، فمتى كان يعرف العربي الفصيح مثل هذه الأمور الطبيعية في اللغة التي نشأ عليها؟.

«وقال ابن مالك: التحقيق أنه معدول عن «آخر» مرادًا به جمع المؤنث لأن الأصل في «أفعل التفضيل» أن يستغنى فيه بأَفْعَل عن فُعَل لتجرده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها «فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا» فعل «موقع» أفعل فكان ذلك عدلًا من مثال إلى مثال وتابعه أبو حيان وقال: فأخر» على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق وهو «آخر» لاطراد الإفراد في «أفعل» يراد بها المفاضلة في حال التفكير. قال، وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة»[1] فالعدل في نظر ابن مالك وأبي حيان هو عدل «أُخَر» عن «آخر» لأن الأصل أن يستغنى بأفعل عن «فُعَل».. وأيد أبو حيان قولهما هذا بأنه عدل عن نكرة إلى نكرة.

«وقال ابن جني هو معدول عن «أفعل» مع مصاحبة «من» لأنه إذا صحبته صَلُح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع كقولك: مررت بنسوة أخر، من غير «من» فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ «آخر» وجرى وصفًا بالنكرة، لأن المعدول عنه نكرة»[2].

---

(١) الهمع ٢٦/١.

(٢) نفس المصدر ٢٦/١.

وجاء في حاشية الصبان: «وأما» «أخر» فهو جمع أخرى أنثى «آخَر» بفتح الخاء بمعنى «مغاير». فالمانع له أيضًا العدل والوصف أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين أنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب «أفعل التفضيل» فحقه ألا يجمع إلا مقروونًا بأل. والتحقيق أنه معمول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناهن وذلك أن «آخر» أفعل التفضيل، فحقه أن لا يثني ولا يجمع ولا بلفظ يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة، فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أُخَر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر الوصفية والعدل إلا في «أخر» لأنه معرب بالحركات بخلاف «آخران» و«أخرون» وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف «أخرى» فإن فيها أيضًا ألف التأنيث فلذلك خص «أخر» بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف «أخر» كونه صفة معدولة عن «أخر» مرادًا به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعَل لتجرده من «أل» كما يستغنى بأكبر عن «كبر» في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها»[1]؟

وهكذا نرى أن الآراء المتعلقة بمنع «أخر» من الصرف تدور حول الوصفية وهذه لا خلاف فيها، والعدل، وقد عرفنا كيف ذهب

(١) الصبان ٢٣٨/٣ - ٢٣٩. انظر التصريح على التوضيح ٢١٥/٢.

بعضهم إلى العدل عن آخر، وبعضهم ذهب إلى العدل عن الألف واللام، ثم رأينا الخلافات القائمة حول هذا الموضوع والتي جاءت نتيجة قول النحاة بمسألة الوصفية والتفضيل، وكيف أنهم أتوا بكل تلك التعليلات حتى يسايروا القاعدة ويجعلوها مطردة والحقيقة أننا لو أبعدنا مسألة التفضيل، واكتفينا بالسماع لكانت المسألة أسهل من هذه التعقيدات:

وهناك مسألتان تتعلقان «بأخر»:

١) **مسألة تسمية رجل به،** هل يبقى على حاله ممنوعًا من الصرف؟ أم أنه يصرف نظرًا للحالة الطارئة؟.

والواقع أن هذه المسألة كغيرها لم تسلم من الخلاف بين العلماء فمنهم من ذهب إلى بقائه ممنوعًا من الصرف، ويرى أن العلمية قد حلت محل الوصفية فمنعه من الصرف بالاشتراك مع العدل.

ومنهم من ذهب إلى صرفه لأنه يرى أن العدل يزول بزوال الوصفية ولكل دليل وحجة.

فيذهب سيبويه مثلًا إلى أن «أخر» يبقى على عدله كما حكى عنه المبرد[١] وأنه يتغير بالتصغير لا بالتسمية فهو يقول: فإن حقَّرتَ «أُخَرَ» اسمَ رجل صرفته، لأن فُعَيْلًا لا يكون بناءً لمحدود عن وجهه فلما حقرت غيرت البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه»[٢] ويفهم من هذا أن التسمية لا تزيل العدل بل التصغير يزيله، وعليه فأخر يبقى على منعه عند التسمية به إذ تحل العلمية محل الوصفية.

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٧.

(٢) سيبويه ٢/١٤ - ١٥.

وجاء في المقتضب للمبرد: «فإن سميت به رجلًا فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به. لأنه يصرف أحمر «إذا كان نكرة اسم رجل لأنه قد زال عنه الوصف، وكذلك هذا قد زال عنه العدل وصار بمنزلة «أصغر» لو يسمى به رجلًا»[1].

فالمبرد بيّن رأيي البقاء على المنع والصرف، دون إشارة إلى موقفه من هذه النقطة، لكن قد يكون رأيه الصرف بدليل تقديمه رأي الأخفش على رأي سيبويه وكما أشار أبو حيان في الارتشاف أن المبرّد يذهب إلى الصرف في قوله: «ولو سمي بأخر الممنوع الصرف فمذهب أبي الحسن والمبرد والكوفيين أنه يصرف، وإنما سيبويه على منع صرفه لا في معرفة ولا نكرة»[2] فقد وضع المبرد ضمن القائلين بالصرف.

بينما نرى أن السيوطي لم يذكره ضمنهم بل اقتصر على ذكر الأخفش في قوله: «أخر» إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية، ذهب الأخفش أيضًا إلى صرفه، لأن العدل قد زال لكونه مخصوصًا بحمل الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله»[3] ونرى أن السيوطي قد زاد نقطة أخرى وهي التنكير بعد التسمية. ولم نر إشارة إلى هذه النقطة عند المبرد ولا عند أبي حيان في الارتشاف، مع أنها مسألة جديرة بالإشارة لأنها تؤدي إلى تغيير في الحكم.. ولهذا فقد علق الشيخ ياسين في حاشيته فقال: «(قوله خلفتها العلمية) فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٧.

(٢) الارتشاد ٢/٩٦.

(٣) الهمع ١/٣٦.

وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها، وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية»[١].

والخلاصة أن في هذه المسألة رأيين مختلفين:

١) البقاء على حاله ممنوعًا من الصرف وهو رأي البصريين الذين يمثلهم الخليل وسيبويه.

٢) رأي الكوفيين والأخفش والمبرد كما أشار أبو حيان في الارتشاف، وهو الرأي القائل بالصرف لتغير العدل وزواله. بزوال الوصفية، ويسري هذان الرأيان عند التنكير بعد التسمية حيث ذهب الخليل وسيبويه إلى رد «أخر» إلى حال كان لا ينصرف فيها، وحجة الكوفيين والأخفش أن الوصفية قد زالت عنه بإحلال العلمية محلها.

٢) **المسألة الثانية المتعلقة «بأخر»** هي وجوب التفريق بين «أخر» هذه التي نحن بصددها والتي هي جمع «أخرى» مؤنث «آخر» وبين «أخر» جمع «أخرى» بمعنى آخرة، «فأخر» الأولى ممنوعة الصرف لوجود العدل بجانب العلمية، أما «أخر» الثانية فهي مصروفة لانتفاء العدل عنها لأنها ليست من باب «أفعل التفضيل» فأما «أخر» جمع «أخرى» بمعنى آخرة فمصروف»[٢].

وجاء في التصريح على التوضيح: «(وإن كانت أخرى بمعنى «آخرة») بكسر الخاء وهي المقابلة للأولى (نحو قالت) أخراهم لأولاهم وقالت (أولاهم لأخراهم جمعت على «أخر» مصروفًا) لأنه غير معدول، ذكر

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٤٠، وانظر التصريح على التوضيح ٢/٢١٥ - ٢١٦.

(٢) الارتشاف ١/٩٦.

ذلك الفراء و(لأن مذكرها آخِر بالكسر) مقابل أول (بدليل: وأن عليه النشأة الأخرى) أي الآخرة بدليل (ثم اللّٰه يُنشئ النشأة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل)[1].

والفرق أن أنثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك: عندي رجل وآخر وآخر، وعندي امرأة وأخرى وأخرى.

وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مذكرها كذلك»[2].

* * *

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢١٥، حاشية الصبان ٣/٢٣٩.

(٢) نفس المصدرين ٢/٢١٥، ٣/٢٣٩، وانظر النحو الوافي ٤/١٧٤.

الفصل الثاني

الصفات المزيدة بالألف والنون

آراء النحاة:

يقول النحاة إنه من المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف هو الأوصاف المزيدة بالألف والنون.

شروط المنع:

وورد عن النحاة كذلك أنه يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن «فَعْلان» – بفتح الفاء وسكون العين – بشرط أن تكون وصفيته أصيلة (غير طارئة)، وأن يكون تأنيثه بغير التاء إما لأن لا مؤنث له، لاختصاصه بالذكور – وإما لأن علامة تأنيث الشائعة تاء التأنيث – كأن يكون، بألف التأنيث.. فمثال ما ليس له مؤنث «لحيان» لطويل اللحية، ومثال الآخر: عطشان – غضبان – سكران – فإن أشهر مؤنثاتها: عطشى – غضبى – سكرى. ومن الأمثلة قولهم:

كان أبو بكر لحيان، تزيده لحيته وقارًا وهيبة، كثير الصمت، واقر الحلم ما رآه الناس غضبان إلا حين يُحمد الغضب.

فإن كان الغالب على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف نحو: سيفان، للرجل الطويل الممشوق القامة، ومصان، للرجل

اللئيم فإن مؤنثهما: سيفانة ومصانة، وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيلة فإنه لا يمنع من الصرف ككلمة: «صفوان» في قولهم: يئس رجل صفوان قلبه. وأصل الصفوان الحجر[1].

يقول سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة: وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، والمؤنث سكران - بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء .على حدة فلما ضارع «فعلاءَ» هذه المضارعةَ وأشبهها فيما ذكرت لك أُجرى مُجْراها»[2].

ويقول المبرد: «وإنما امتنع (أي فعلان الذي له فعلى) من ذلك (أي الصرف)؛ لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك حمراء، وصفراء.

والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة»[3].

وجاء في الموجز لابن السراج قوله: «اعلم أنهما (أي الألف والنون الزائدتين) تشابها في ألفي التأنيث إذا كانتا زائدتين معًا، كما زيدت ألفا

---

(١) النحو الوافي ١٦٧/٤.
(٢) سيبويه ١٠/٢.
(٣) المقتضب ٣٣٥/٣.

التأنيث معًا، وإن كانتا لا يدخل عليهما حرف ثالث وذلك نحو: سكران وغضبان لا تقول: سكرانة ولا غضبانة. وإنما تقول: سكرى وغضبى فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث»[١].

وفي شرح المفصل: «واعتباره أن يكون فعلان ومؤنثه فعلى نحو قولك في المذكر عطشان، وفي المؤنث عطشى، وسكران وفي المؤنث سكرى، وغرثان وفي المؤنث غرثى.

لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى:

وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازًا من فعلان آخر لا فعلى له في الصفات قالوا: رجل سيفان، للطويل الممشوق. وقالوا: امرأة سيفانة، ولم يقولوا سيفى.

وقالوا: رجل ندمان وامرأة ندمانة، ولم يقولوا: ندمى. فهذا ونحوه مصروف لا محالة[٢].

ونخلص إلى أن الشرط في امتناع نحو: «سكران وعطشان وشبعان» وغيرها من الصفات التي تأتي على هذا الوزن شرط امتناعها من الصرف هو: الوصفية. وقد عرفنا أن شرطها أن تكون صفة أصيلة لا طارئة لنخرج نحو «صفوان» التي هي في الأصل حجر.

والشرط الثاني: هو أن يكون تأنيثه بغير التأنيث. واشترط فيه هذا الشرط لتخرج الصفات التي تأتي مؤنثاتها مختومة بالتاء نحو «سيفان»

---

(١) الموجز لابن السراج ٧٠.

(٢) شرح المفصل ٦٦/١ - ٦٧.

التي مؤنثها سيفانة. وكذلك: «ندمان» لأن مؤنثها ندمانة. ومن هنا صرف هذان الاسمان وإن كانا وصفين.

ونلاحظ أن صيغة هذا الشرط مختلف فيها، فبعضهم يقول: «بشرط أن يكون مؤنثه على «فعلى» كسكران سكرى وريان ريا.

وقيل: الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فعلى أم لا»(١).

وإنما اختلف في صياغة هذا الشرط لأنه يبنى عليه مسألتان كما يقول السيوطي:

الأولى : لازم التذكير كرحمن ولحيان لكبير اللحية. على الأول يصرف لفقد فَعْلى فيه، إذ لا مؤنث له. وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر. قال أبو حيان: أو الصحيح فيه الصرف لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله أن الغالب فيما وجد من فعلان الصفة المنع. فكان الحمل عليه أولى.

الثانية : علة منع الألف والنون على الأولى لشبهها بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث. وقيل كون النون التي بعد الألف مُبْدَلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب في النسب إلى صنعاء وبهراء، صنعاني وبهراني، وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفي التأنيث(٢).

---

(١) الهمع ١/٣٠، شرح الكافية ١/٦٠ - ٦١.

(٢) الهمع ١/٣٠.

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني تعليقًا على مسألة الخلاف في صرف «لحيان ورحمان» ومنعهما من الصرف قوله:

«ذاكرًا سبب منع هذه الصفات من الصرف» إما لأن مؤنث «فعلى» كسكران وغضبان وندمان من الندم، وهذا متفق على منع صرفه، وإما لأن لا مؤنث له نحو «لحيان» لكبير اللحية. وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه أيضًا، لأنه وإن لم يكن له «فَعْلى» وجودًا فله «فعلى» تقديرًا، لأنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان «فعلى» أولى به من «فعلان» لأن باب «فعلان فعلى» أوسع من باب «فعلان فعلانة» والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكمر» و«آدر» مع أنه لا مؤنث له. ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر، لكن حمله على «أحمر» أولى لكثرة نظائره»[1].

فهو يرجح منع صرف نحو هذين الاسمين لأنه وإن لم يكن لهما فَعْلى حقيقة ولكن في التقدير حملًا على الأكثر لأن باب «فعلان فعلى» أوسع من باب «فعلان فعلانة» فصرف «رحمان ولحيان» ومنعهما من الصرف مبنيان على صيغة الشرط الثاني هل هي الاشتراط بوجود مؤنث على فعلى فيصرفان؟ أم هي الاشتراط بعدم وجود مؤنث على فعلانة فيمنعان؟

وأورد السيوطي الكلمات التي على زنة «فعلان» ولكنها تصرف لأن مؤنثاتها بالتاء وبيّن أن عددها أربع عشرة كلمة لا غير وهي:

«ندمان وسيفان» للرجل الطويل.

---

(١) الصبان ٣/٢٣٢.

و «حبلان» للممتلئ غضبًا.

ويوم «دخنان» فيه كدرة في سواد.

ويوم «سخنان» حار.

ويوم «صحيان » لا غيم فيه.

وبعير «صوحان» يابس الظهر.

ورجل «علان» صغير حقير.

ورجل «قشوان» ر قيق الساقين.

ورجل «مصان» لئيم.

ورجل «موتان الفؤاد» أي غير حديده.

ورجل «نصران» أي نصراني.

ورجل «خَمْصان» بالفتح لغة في خمصان.

وكبش «أليان»[1].

فهذه الكلمات الأربع عشرة مصروفة وإن كانت صفات على زنة «فعلان» لأن مؤنثها بالتاء.

سبب المنـع:

قلنا إن سبب منع الصفات التي على وزن «فعلان» هو الوصفية وزيادة الألف والنون. وإنما كانت زيادة الألف والنون سببًا لمنع الصفات من الصرف لشبهها بألف التأنيث كما يقول النحاة، وسنبين أوجه الشبه بينهما التي منها عدم دخول تأنيث عليها. وقد ذكرنا نصًا لسيبويه نعيده لنبيّن رأيه في سبب المنع إذ يقول: «وذلك نحو عطشان وسكران

(١) همع الهوامع ١/٣٠.

وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكّر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، والمؤنث سكران بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة، فلما ضارع فَعلاءَ هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت ذلك أجرى مجراها»[1].

ويقول المبرد: «وإنما امتنع، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: حمراء وصفراء. والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف والزيادة وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها. فأما بدل النون من الألف فقولك في «صنعاء، وبهراء: صنعاني، وبهراني. وأما بدل الألف منها فقولك - إذا أردت ضربت زيدًا، فوقفت قلت: ضرب زيدًا»[2].

في هذا النص نجد أن المبرد شبه النون بالهمزة في حمراء (أي الألف اللاحقة بعد ألف التأنيث) بينما نجد للمبرد نصًا آخر في الجزء الأول من المقتضب بيّن فيه أن سبب المنع هو أنه شبّه الألف والنون بألفي حمراء وقال: «والنون تكون بدلًا من ألف التأنيث في قولك: غضبان وعطشان إنما النون والألف في موضع «ألفي حمراء» يا فتى ولذلك لم تقل غضبانة ولا سكرانة، لأن حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث، فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلًا منه»[3].

---

(1) سيبويه ٢/١٠.

(2) المقتضب ٣/٣٣٥.

(3) نفس المصدر ١/٦٤.

ذكر في شرح الكافية أن المبرّد قال: جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه في صنعاني بهراني في النسب إلى صنعاء - وبهراء ورد عليه بقوله: وليس بوجه إلا مناسبة بين الهمزة والنون[1] فهنا قد شبّه الألف والنون الزائدتين بألفي التأنيث. والحقيقة أن الاختلاف في التشبه، وهذا الاضطراب ليس مهمّا ولا يترتب عليه مخالفة في القاعدة.

وجاء في الأصول: «اعلم أنهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين زيدا معًا، كما زيدت ألف التأنيث معًا، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث كما لا يدخل على ألفي التأنيث تأنيث، وذلك نحو: سكران وغضبان؛ لأنك لا تقول: سكرانة ولا غضبانة. إنما تقول: غضبى وسكرى»[2]. وقال في شرح الكافية: «اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا»[3]. ويقول في حاشية الصبان على الأشموني: «إنما مُنع نحو «سكران» من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه: أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود، وأما فرعية اللفظ، فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو «حمراء» في أنهما في بناء يخص المذكر، كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، وأن لا تلحقهما التاء فلا يقال: سكرانة. كما لا يقال: حمراءة مع أن الأول من كلٍّ ألفٌ، والثانيَ حرف يعبّر به عن المتكلم في أفعل ونفعل، فلما اجتمع في نحو: سكران المذكور الفرعيتان امتنع عن الصرف»[4].

---

(١) الكافية ٦٠/١.

(٢) الأصول ٨٧/٢.

(٣) شرح الكافية ٦٠/١.

(٤) الحاشية ٢٣٣/٣.

ومما تقدّم نستنتج أن سبب المنع في مثل هذه الصفات هو الوصفية وزيادة الألف والنون ولكون الزائدتين يشبهان ألفي التأنيث في نحو «حمراء» وهذا المذهب هو مذهب سيبويه والجمهور، بينما ذهب المبرّد إلى أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، ومذهب الكوفيين أنهما مُنعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفي التأنيث[1].

وللسهيلي رأي مخالف في هذا الموضع حيث يقول في أماليه: «وأما سكران وغضبان فلا ينصرف، قال النحويون: لأنه مضارع لباب حمراء وصفراء، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة شيئًا، وأما اللفظ فبعيد أيضًا لأن آخر هذا ألف ونون، وآخر هذا ألف وهمزة، والهمزة بعيدة المخرج من النون.

والمانع عندنا من صرفه مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما اللفظ فبيّن، لأنها ألف ونون كما نقول: الزيدان بألف ونون، وأما المعنى، فالتثنية إنما هي تثنية الواحد فنقول في زيد وزيد زيدان، لأن أصل العدد قد تضاعف فنقول: غاضب وعاطش فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل: غضبان وعطشان فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعته لحمراء، وإذا ثبت هذا فَنونُ الاثنين لا تُنَوَّن لأنها كالعوض من التنوين فكما لا تقول: زيدانٌ، فلا تقول: غضبانٌ لوجود المضارعة فيه لفظًا ومعنى[2]..

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/٢٣٤.

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٧.

فقد بيّن السهيلي أن السبب في تأثير الألف والنون على الصرف والمنع ليس للشبه بألفي حمراء كما رأينا عند النحاة، وذكر أن الشبه بين الطرفين بعيد من ناحية اللفظ ومن ناحية المعنى.

والسبب عنده هو شبههما بالتثنية، لأن اللفظ في الكلمتين متشابهان كما أن المعنى في رأيه قريب لأن التثنية تضاعف في المعنى كما أن صيغة «فعلان» تضاعف في المعنى.

على كل حال فإن هذه الأمور الجدلية لا تقدم ولا تؤخر شيئًا في الموضوع والمهم في ذلك هو أن الغالب في صيغة «فعلان» المنع من الصرف، وقليل منها مصروف لوجود التاء في مؤنثها وقد عرفنا الألفاظ الأربعة عشر التي ذكرها السيوطي، أما مسألة الشبه وفرضيتها فهذه أمور ثانوية، وحتى الشبه الذي ذكره السهيلي فإني أراه ناقصًا شيئًا مهمًا وذلك أنّ الشبه بين الطرفين يفتقد شيئًا أساسيًا وهو أن المشبه به وهو المثنى لا يدخل في باب الممنوع من الصرف وهو أساس البحث فكيف نشبه به «فعلان» ونحن نريد الوصول إلى علة المنع؟ بينما المشبّه به عند النحاة وهو المختوم بألف التأنيث الممدودة نحو «حمراء» داخل في باب الممنوع من الصرف فالتشبيه بينهما على افتراضه قوي ويجمعهما شيء أساسي وهو المنع.

ويجدر بنا ونحن نتكلم عن الشبه بين الألف والنون الزائدتين.

أن نبيّن أوجه الشبه بين الطرفين:

هناك أوجه شبه ذكرها النحاة بين الألف والنون في صيغة «فعلان» وبين ألف التأنيث في صيغة «فعلاء» ولنعد للنص السابق لسيبويه حيث يقول: «وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم

جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف «حمراء»؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر. ولمؤنث سكران بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة»[1].

فهما مشابهان بعضهما البعض الآخر في عدد الحروف وفي الحركات والسكون، وهناك نقطة أساسية وهي أن المؤنث عنده هو لفظ المذكر مع إضافة تاء التأنيث عليه، وهذا هو الأصل، بينما الأمر مختلف فللمؤنث في صيغة فعلان صيغة خاصة وهي «فعلى»، كما أن لمذكر «حمراء» صيغة خاصة وهي «أحمر». ومن هنا كان الشبه بينهما.

وأضاف المبرد نقطة شبه أخرى وهي «أن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها، فأما بدل النون من الألف فقولك في صنعاء وبهراء: صنعاني، وبراني. وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت ضربت زيدًا - فوقفت قلت: ضربت زيدا»[2].

وجاء في «شرح المفصل» بهذا الخصوص قوله: «ووجه المضارعة بين الألف والنون في «سكران وبابه» وبين «ألفي التأنيث» في «حمراء وقصباء» أنهما: زيدتا زيدًا معًا، كما أنهما في «حمراء» كذلك.

- وأنّ الأول من الزائدين في كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر منهما مخالفة لصيغة المؤنث.
- وأنّ الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا

(١) سيبويه ٢/١٠.
(٢) المقتضب ٣/٣٣٥.

تقول في - حمراء وصفراء «حمراءة وصفراءة» كذلك لا تقول في «عطشان عطشانة». ولا في «غضبان غضبانة» بل تقول في المؤنث غضبى وعطشى.

وقولنا في «اللغة الفصحى» احتراز عما رُوي عن بعض بني أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة لا بالصيغة، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول: هذا عطشانٌ، ورأيت عطشانًا، ومررت بعطشانٍ[1].

فهذه أربعة أوجه للمشابهة بينهما وهي:

١) أن الزائدتين في كل منهما زيدتا معًا.

٢) وأن أول الزائدتين في كلا الطرفين ألف.

٣) وأن المذكّر في كل منهما مخالف للمؤنّث.

٤) وأنه يمتنع دخول تاء التأنيث على مؤنثيهما.

وجاء في شرح الكافية: «اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

وتشابهها أيضًا بوجوه أخر لا يضر فواتها نحو: تساوي الصدرين وزنًا فـ «سَكْر» من سكران كـ «حَمْر» من حمراء.

وكون الزائدين في نحو «سكران» مختصين بالذكر، كما أن المزيدين في نحو «حمراء» مختصان بالمؤنث. وكون المؤنث في نحو «سكران»

(١) شرح المفصل ٦٧/١.

صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو «حمراء» كذلك..
وتشابهها أيضًا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما: زيادة الألف والنون معًا، كزيادة زايدي، «حمراء» معًا. وكون الزايد الأول في الموضعين ألفًا[1].

وقد أضاف هذا النص وجهين آخرين من أوجه الشبه وهما:

١) تساوي الصدرين في الوزن.
٢) كون الزائدين في مثل «سكران» مختصين بالمذكر، كما أن الزائدين في مثل «حمراء» مختصين بالمؤنث.

وهذا هو رأي الجمهور، والقائل بمنع الصفات التي تأتي على صيغة «فعلان» متى ما توفرت فيها الشروط التي ذكرنا سابقًا عرفنا أوجه الشبه بين الألف والنون الزائدتين وبين ألفي التأنيث في نحو «بيضاء» وقلنا إن هذا هو رأي الجمهور في حين ذهب السهيلي إلى تشبيههما بصيغة المثنى.

وبصفة عامة فصيغة «فعلان» ممنوعة من الصرف عند الطرفين سواء لشبهها بصيغة «فعلاء» أو شبهها بصيغة المثنى.

بينما نرى أن جماعة من العرب وهم بنو أسد يصرفون صيغة «فعلان» لأنهم يلحقون تاء التأنيث بمؤنثها فيقولون:

سكران: للمذكر مصروفًا، وسكرانة للمؤنث بإلحاق التاء فيها[2].

* * *

---

(١) شرح الكافية ١/٦٠.
(٢) انظر الارتشاف ١/٩٣، وحاشية الصبان ٣/٢٣٤.

الواقع اللغوي

وهذا هو النوع الثاني من الصفات الممنوعة من الصرف وقد جاءت أبيات كثيرة وردت فيها صفات من هذا النوع وذلك من مثل «نشوان» التي ذكرها «امرؤ القيس» حيث يقول:

فظللت في دِمَن الديار كأنني ... نشوان باكره صبوح مدام[1]

ويقول «عنترة»:

زار الخيال خيال عبلة في الكرى ... لثيم نشوان محلول العرى[2]

وفي البيت أيضًا ذكر «عبلة» الممنوعة للعلمية والتأنيث كما سبق ذكره.

وورد في «شرح الهذليين» البيت التالي، لـ «عامر بن سدود» يقول فيه:

يعظَلُ بها الداعي الهديلَ كأنَّهُ ... على الساقِ نَشوانٌ تميلُ بِهِ الخمْرُ[3]

وفيه صرف «نشوان» ولذلك نونه.

ومما جاء أيضًا كلمة «ظمآن» وقد ذكرها «عنترة» مصروفة في قوله:

---

(١) ديوان امرئ القيس ١١٥.

(٢) ديوان عنترة ٩١.

(٣) شرح الهذليين ٨٢٧/٣.

فدونك يا عمرو بنَ وُدٍّ ولا تحل فرمحِيَ ظمآنٌ لدم الأشاوس[١]

وذكرها أيضًا «المخبل السعدي» بقوله:

وَتُريكَ وَجْهًا كالصحيفةِ لا ظمآنُ مُختلَجٌ ولا جَهْمُ[٢]

وقال «الجميح أخو بني ظفر»:

فيا لِوَلِيعٍ لَوْ هداكَ مُحَرِّثٌ إلى قومِهِ لم تُمْسِ ظمآنَ جائِعَا[٣]

ومثل «ظمآن» «عطشان» حيث أوردها «عبدالله بن جندب» مصروفة بقوله:

قَدْ ساغ فيه لها وَجْهُ النهارِ كما ساغ الشرابُ لعطشانٍ إذا شربا[٤]

ومنها «ريان» التي ذكرها «متمم بن نويرة» في قوله:

ضافي السبيبِ كأنَّ غُصْنَ أباءَةٍ رَيّانَ ينفُضُها إذا ما يُقْدَعُ[٥]

وقال «المزرد الشيباني»:

وَأنّي أَرُدُّ الكَبْشَ والكبْشُ جامِحٌ وأُرْجِعُ رُمْحي وَهْوَ رَيّانُ ناهِلُ[٦]

وقال المنتخل:

لَوْ أنّه جاءني جَوْعانُ مهتك مِنْ بُؤْسِ الناسِ عنه الخيرُ محجوزُ[٧]

---

(١) ديوان عنترة ٩٤.

(٢) المفضليات ١١٥.

(٣) شرح الهذليين ٢/٨٧٤.

(٤) شرح الهذليين ٢/٩١٠.

(٥) المفضليات ٥١.

(٦) المفضليات ٩٥.

(٧) شرح الهذليين ٣/١٢٦٣.

وهو شاهد على منع «جوعان» للوصفية وزيادة الألف والنون.

ومنها «حظلان» أي أن يحظل في مشيه أي يكف منه. وقد أوردها المرار بن منقذ بقوله:

وحَشَوْتُ الغَيْظَ في أَضْلاعِهِ فَهْوَ يَمْشي حَظْلانًا كالنَّقِرْ[1]

وقد صرفها.

ومنها «ثكلان» التي أوردها «الحرث بن ظالم» بقوله:

قِفَا فاسمَعا أُخْبِرْكُما إِذْ سَأَلْتُما محاربٌ مولاهُ وَثَكْلانُ نادِمُ[2]

ومن هذه الصفات «غضبان» قال «الأخطل»:

فانصاعَ كالكوكبِ الدُّرّيِّ مَيْعَتُه غَضْبانَ يخلِطُ مِنْ مَعْجٍ وإِحضار[3]

وقال «شمر بن عمرو الحنفي»:

غضبانُ ممتلِئًا عليَّ إهابُهُ إِنّي وربِّكِ سُخْطُهُ يُرْضيني[4]

ومنها «جذلان» فرح، والمصدر الجذل، قال «ذو الرمة»:

ولّى يهذّ انهزامًا وَسْطَها زَعِلًا جَذْلانَ قد أفرخَتْ عن رُوعِهِ الكُرَبُ[5]

وقال «تميم بن أبي بن مقبل»:

ثم انصرفتُ به جذلانَ مبتهجًا كأنّه وَقْفُ عاجٍ بات مكنونا[6]

---

(١) المفضليات ٨٧.
(٢) المفضليات ٣١٢.
(٣) الجمهرة ٢/٩٠٤.
(٤) الأصمعيات ١٢٦.
(٥) الجمهرة ٢/٩٦٩.
(٦) الجمهرة ٢/٨٥٩.

ويقول أمية بن أبي عائذ:

وَأَضْحَى شَفيقًا بقَرْنِ الفَلا ةِ جَذْلانَ يأمنُ أهلَ النِّبالِ[1]

ويقول: «يزيد بن الخذاق الشني» الذي أورد كلمة «حيران» في قوله:

وأردتَ خطةَ حازمٍ بطلٍ حيرانَ أوبقَهُ الذي يُسْدِي[2]

وأوردها كذلك «حبيب أخو بني عمرو بن الحارث» بقوله:

وَلَقَد سَرَيْتُ اللّيلَ في متهالِكٍ حيرانَ لا تسري به الأتبابُ[3]

ويقول «دريد بن الصمة»:

وأنتَ امْرؤٌ جَعْدُ القَفا مُتْعَكِّسٌ من الأقِطِ الحولي شبعانُ كانِبُ[4]

وفيه شاهد على منع «شبعان» من الصرف للعلة ذاتها وهي الوصفية والزيادة.

وأورد «النابغة الذبياني» كلمة «عجلان» ممنوعة من الصرف في قوله:

أَمِنْ آلِ ميّةَ رائحٌ أو مغتدي عجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مزوَّدِ[5]

وفيه شاهد آخر وهو «مية» حيث منع للعلمية والتأنيث كما مرّ سابقًا.

ويقول أيضًا:

إن القفولَ إلى حيٍّ وإن بَعُدُوا أسوا، ودونهم ثهلان فالير[6]

---

(١) الهذليين ٢/٥١٢.

(٢) المفضليات ٢٩٦.

(٣) الهذليين ٢/٨٧٠.

(٤) الأصمعيات ١١٣.

(٥) الجمهرة ١/٧٨.

(٦) ديوان النابغة ٧١.

وهو شاهد على منع «ثهلان» من الصرف.

وأما «عبيد الراعي» فيقول:

كَدُخَانِ مُرْتَجِلٍ بأعلى تَلْعَةٍ   غَرْثَانَ ضَرَّمَ عَرْفَجًا مَبْلولا [(١)]

وفيه منع «غرثان» للوصفية والزيادة.

وأورد «عبدة بن الطبيب» كلمة «حران» أي الشديد التلهب، يغلي جوفه من حرارة الغيظ، والأنثى حَرَى وذلك في قوله:

حَرَّانَ لا يَشْفِي غَلِيلَ فُؤادِهِ   عَسَلٌ بماءٍ في الإِناءِ مُشَعْشَعُ [(٢)]

وورد في «شرح أشعار الهذليين» مجموعة من الأبيات التي ذكر في كل بيت منها شاهد على الوصفية وزيادة الألف والنون، والأبيات هي:

فَوافَى بها عُسْفانَ ثم أتى بها   مَجَنَّةَ تعصْفُو في القِلالِ ولا تَغْلِي [(٣)]

والبيت «لأبي ذؤيب» والشاهد فيه هو عسفان.

وأما البيت الآخر فهو «لأبي ذؤيب» أيضاً إذ يقول فيه:

وَنَهْنَهتُ أُولَى القومِ عنكم بضربةٍ   تَنَفَّسَ منها كُلُّ حَشْيانَ مُجْحَرِ [(٤)]

وشاهده هو «حشيان» وهو الذي امتلأ جوفه حشيًا نفسًا من العدو والكرب.

وأما قول «مالك الخناعي»:

---

(١) الجمهرة ٩٢٥/٢.

(٢) المفضليات ١٤٧.

(٣) شرح الهذليين ٩٤/١.

(٤) شرح الهذليين ٣٥٧/١.

كَأَنَّ بِذي دَوْرانَ والجِزْعِ حَوْلَهُ   إلى طَرَفِ المِقْراةِ راغِيَةَ السَّقْبِ[1]

فقد جاء فيه «دوران».

ويقول «أبو شهاب المازني»:

وَإِنّا لَنَبْغِي كَاهِلًا وعِصِيُّنا الـ   ـسُّيُوفُ وكلُّ القومِ حَرَّانُ ثائِرُ[2]

وهو شاهد على منع حزان من الصرف.

ويقول «عبدالله بن جندب»:

أَهْذِي بِها وَلْهانَ مُتَّلَها   في النّومِ واليَقَظات والشُّعْرِ[3]

وفي البيت «ولهان» وهي من الصفات التي نحن بصددها.

وأما «أبو صخر الهذلي» فقد أورد كلمة «ثريان» في قوله:

كأنّ كِلّتَها تَدْنُو إذا قُصِرتْ   على مهاةِ حِمَى ثَرْيانَ مَعْهودِ[4]

أورد «ساعدة بن جؤية» وصفين ممنوعين وهما «وسنان» أي مسترخٍ، كأنه نائم من الضعف وليس بنائم. و«أسوان» أي حزين من الأسى. وذلك في البيتين التاليين:

وَسْنانُ ليسَ بقاضٍ نومَهُ أبدًا   لولا غَداةُ يَسيرُ الناسُ لَمْ يقمْ[5]

وقوله:

---

(١) شرح الهذليين ٤٦٦/١.

(٢) شرح الهذليين ٦٩٦/٢.

(٣) شرح الهذليين ٩١١/٢.

(٤) شرح الهذليين ٩٢٦/٢.

(٥) شرح الهذليين ١١٢٣/٣.

ماذا هُنالِكَ من أَسْوانَ مُكْتَئِبٍ وساهِفٍ ثَمِلٍ في صَعْدةٍ حِطَمِ[1]

ومن الصفات الواردة أيضًا «عريان» وقد صرفها «أبو خراس» في قوله:

سَمْحٌ من القومِ عُرْيانٌ أَشاجِعُهُ خَفٌّ النواشِرُ مِنْهُ والظنابيبُ[2]

* * *

(١) شرح الهذليين ٣/١١٣٥.
(٢) شرح الهذليين ٣//١٢٣٣.

الصفات المزيدة بالألف والنون

عدد الأبيات ٣٤ بيتًا موزعة على النجو التالي:

١	١٥	بيتًا	من شرح أشعار الهطليين
٢	٩	أبيات	من المفضليات
٣	٥	أبيات	من جمهرة أشعار العرب
٤	٢	بيتان	من الأصمعيات
٥	١	بيت واحد	من ديوان عنترة
٦	١	بيت واحد	من ديوان النابغة الذبياني
٧	١	بيت واحد	من ديوان امرئ القيس

* * *

جدول الأسماء المصروفة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	نشوان	٢	١ - عامر بن سدوس
			١ - البريق بن عياض
٢	ظمآن	١	عنترة
٣	عطشان	١	عبدالله بن جندب
٤	خطلان	١	المرار بن منقذ
٥	عريان	١	أبو خراس

* * *

الصفات التي على وزن الفعل

والوصفية تحل هنا محل العلمية، وباجتماعها مع الوزن تمنع من الصرف. ولكن بشروط، أو بالأحرى شرطين ذكرهما العلماء وهما:

١) أن يكون مؤنثها مجردًا من تاء التأنيث.

٢) أن تكون وصفيتها أصيلة غير طارئة.

وبالإضافة إلى هذين الشرطين يشترط كذلك تصدير هذه الصفات بالزيادة التي تخص الأفعال.

ونلاحظ سبب اشتراط عدم وجود التاء في المؤنث موضحًا في شرح الكافية: «وإنما اشترط مع هذا الشرط أن لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث، ولا يكون عرضة له، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التاء في الجر إذ الوزن في الاسم الزيادة لجواز إلحاق التاء نحو أرملة ويعملة. أما إلحاق التاء بأسودة في الحية فلا يضر؛ لأن هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه سوداء»[1] وجاء في «حاشية الصبان»: «ويمنع الصرف أيضًا اجتماع

(١) شرح الكافية ٦٣/١.

الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء، إمّا لأن مؤنثه «فَعْلاء» كأشهل أو «فُعْلى» كأفضل، أو لأنه لا مؤنث له كأكمر وآدر، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان ذلك أصلًا في الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى»[1].

ويقول المبرّد بخصوص وجود التاء: «فأما أرمل فإنه اسم نُعِتَ به والدليل على ذلك أن مؤنثه على لفظه. تقول للمرأة: أرملة ولو كان نعتًا في الأصل لكان مؤنثه فعلاء، كما تقول أحمر وحمراء»[2]. إذًا فإنه يُنظر إلى كلمة «أرمل» على أنها اسم يُذكّر ويُؤنَّث ودللّ على اسميتها بتأنيثها على لفظها بدخول تاء التأنيث، ومن هنا فإنه يصرفها لا لوجود التاء في مؤنثها بل لاسميتها، ثم يقول وكان الأخفش لا يصرف أرمل ويزعم أنه نعت في الأصل»[3].

وجاء في الارتشاف: «فإن عرض فيه الوصفية نحو «مررت برجل أرنب» أي ذليل «ونسوة أربع، وبرجل أرمل» انصرف لأن مؤنثه أرملة، خلافاً للأخفش في «أرمل» بمعنى «فقير» فإنه يمنعه الصرف لجريه مجرى «أحمر» لأنه صفة وعلى وزن أفعل»[4].

---

(١) الصبان ٣/٢٣٥، انظر التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

(٢) المقتضب ٣/٣٤١.

(٣) المقتضب ٣/٣٤٢.

(٤) الارتشاف ١/٩٣.

وورد في الارتشاف أيضًا: «وأما قولهم «وعام أرمل» فغير مصروف، لأن يعقوب حكى فيه «سنة رملاء» فصار «كأحمر حمراء»[1].

وجاء في التصريح: «وإنما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لأن ما تلحقه من الصفات كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه»[2].

فالسبب في عدم وجود التاء في المؤنث هو أن وجودها يُبعد الشبه بين الصفة وبين الفعل من أجل هذا التشبيه امتنعت من الصرف وعدم التاء يقربها إلى الأفعال فيقوّى الشبه بينهما.

فإذا فُقد شرط من هذين الشرطين صُرف وذلك نحو كلمة «أرمل» فإنها مصروفة لوجود التاء في مؤنثها فنقول «أرملة»، جاء في حاشية الصبان «فإن أُنث بالتاء انصرف نحو «أرمل» بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى «أحمر» لأنه صفة وعلى وزنه»[3] والمسألة فيها خلاف من ناحية صرف «أرمل» لوجود التاء في مؤنثها أو منعها على اعتبار الوصفية والوزن دون النظر إلى وجود التاء في مؤنثها أو عدم وجودها.

جاء في الهمع قوله: «الثاني (أي الشرط الثاني) أن لا يقبل تاء التأنيث احترازًا من نحو «مررت برجل أباتر وأدابر، فإنهما مصروفان، وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليها في «امرأة أباترة

---

(١) الارتشاف ٩٤/١.

(٢) التصريح ٢١٣/٢، وانظر الهمع ٣١/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٣٥/٣.

وأدابرة». . قال أبو حيان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من «أفعل»، وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو «أرمل وأرملة» فمذهب الجمهور صرفه، ومنعه الأخفش كأحمر»[1].

وكذلك إذا فقد الشرط وهو كون الصفة أصيلة غير طارئة فإن الاسم يصرف مثال ذلك كلمة «أرنب» على الرجل الجبان. فإن هذه الكلمة بالرغم من كونها صفة ومؤنثها غير مختوم بالتاء إلا أنها تصرف لأن وصفيتها ليست أصيلة إذ كانت في الأصل اسمًا للحيوان المعروف، ثم استخدمت استخدام الصفات ولهذا نرجع إلى الأصل فنصرفها.

«ومما فقد الشرطين معًا كلمة «أربع» في مثل: قضيت في النزهة ساعات أربعًا، لأن مؤنثها يكون بالتاء فنقول: سافرت أيامًا أربعة؛ ولأن وصفيتها طارئة عارضة، إذ الأصل فيها أن تستعمل اسمًا للعدد المخصوص في نحو: الخلفاء الراشدون أربعة. ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفًا، فوصفيتها ليست أصيلة، وبسبب هذين الشرطين وجب صرف الكلمة»[2].

قال المبرد في المقتضب: «وكذلك أربع» إنما هو اسم للعدد وإن نُعِت به في قولك: هؤلاء نسوة أربع. لا اختلاف في ذلك.

وإنما جاز أن يقع نعتًا وأصله الاسم، لأن معناه: معدودات كما تقول: مررت برجل أسر، لأن معناه: شديد[3].

---

(١) الهمع ٣١/١.

(٢) النحو الوافي ١٦٩/٤.

(٣) المقتضب ٣٤١/٣.

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «فأما «أربع» في قولك «مررت بنسوة أربع» فمصروف، لأن أربعًا ليس بصفة إنما هو اسم للعدد، فإن وصفت به فإنما وضعته في موضع الصفة، لأنك إذا قلت «مررت بنسوة أربع» فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير، فلهذا جاز أن تصف به، وأصله التسمية، ألا ترى أنك تقول «جاءني أربع نسوة وخمس نسوة» كما تقول «جاءني بعض نسوة». فإنما هو اسم كما وصفنا»[1].

ويقول السيوطي مشيرًا إلى اشتراط أصلية الصفة: «بخلاف العارضة» «كمررت برجل أرنب أي ذليل، وبنسوة أربع» فإنهما مصروفان[2] وبعرض هذه الآراء التي أوردناها لمجموعة من النحاة نجد أنهم اشتركوا جميعًا في الرأي القائل بصرف «أربع» بالرغم من وصفيتها الحالية لأن الأصل فيها هو الاسم.

ويلاحظ أن كلمة «أربع» تستعمل اسمًا من الناحية النحوية بمعنى يصح استعمالها مبتدأ أو خبرًا فنعطيها صفة الأسماء، لكن لو نظرنا إلى المعنى الحقيقي لها لشممنا فيها رائحة الصفة لأننا لما نقول «جاءني أربع نسوة وخمس نسوة» فإنها مع استعمالها اسمًا إلا أنها لا شك أدت معنى الصفة ووصفت النساء وصفًا معنويًا بكونهن أربعًا فدلالتها على العدد فيها صفة، كما تقول «رجل كريم» فكلمة كريم استعملت خبرًا، وتحمل معنى الوصف ألا وهو صفة الكرم. وهناك نقطة أخرى في كلمة «أربع» أشار

(١) ما ينصرف ١٢.

(٢) الهمع ٣١/١.

إليها العلماء الذين أوردنا رأيهم فيها، ألا وهي كون مؤنث «أربع» مختومًا بالتاء فإننا نقول: «نساء أربع»، و«رجال أربعة» بوجود التاء في مؤنثها وهذا ما يخالف أحد الشرطين السابقين في منع هذه الصفات من الصرف. لذلك فقد اجتمع في كلمة «أربع» انعدام الشرطين:

١) أصلية الصفة.

٢) وجود التاء في المؤنث منها.

وأرى أن وجود التاء في المؤنث هو الذي أدى إلى صرف كلمة «أربع» وليست أصلية الصفة لأن الصفة موجودة فيها أصلًا، وهناك إشارة في حاشية الصبان إلى فقدان الشرط الثاني بقوله: «في نحو مررت بنسوة أربع» فإنه اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرًا للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية، وأيضًا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل، لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية[1].

* * *

(١) حاشية الصبان ٣/٢٣٦.

كلمات الأصل فيها الاسمية وقد تستعمل صفات

مثال ذلك «أجدل» و«أخيل» و«أفعى».

فهذه الكلمات الثلاث الأصل فيها الاسمية ولهذا تصرف. ثم طرأت عليها الوصفية فمنعت من الصرف لهذه الوصفية. وقد سمى سيبويه باب هذه الكلمات بأنه باب «ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام»[١] واختلفت العرب في «أجدل وأخيل وأفعى» فجعلها أكثرهم أسماء فصرفها، «فأفكل وأيدع» لوحظ فيها معنى الصفة في بعض اللغات فمنعت الصرف، لوحظ في «أجدل» معنى شديد، وفي «أخيل الخيلان»، وفي «أفعى» معنى خبيث[٢].

فهذه الكلمات ينظر إليها على أنها أسماء وهو الأساس كما يقول سيبويه وذلك لأن أجدل اسم للصقر، وأخيل اسم لطائر ذي خيلان وهي النقط المخالفة في لونها سائر البدن. وأفعى اسم للحية. وعلى هذا تُصرف، ويمكن منعها من الصرف على اعتبار تصور الوصفية فيها.

يقول عباس حسن: «فالأجدل: يلحظ فيه القوة، لأنه مشتق من الجدل (بسكون الدال) بهذا المعنى. والأخيل: يلحظ فيه التلون، لأنه من الخيلان بهذا المعنى. والأفعى يلحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به، واقترن باسمها. وعلى أساس التخيل والملاحظة المعنوية يجوز منع

---

(١) سيبويه ٢/٥.

(٢) الارتشاف ٩٤/١.

الصرف ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء لغلبة الاسمية عليها[1]، وجاء في المقتضب أن هذه الكلمات «أجدل، أخيل، أفعى» اختلف فيها هل هي أسماء تصرف؟ أم أنها صفات فتمنع؟ فمن ذهب إلى أنها أسماء صرفها، ومن ذهب إلى كونها صفات منعها الصرف. والأجود على رأي المبرد كونها أسماء منصرفة في النكرة، لأنها وإن كان أصلها ما ذكرنا، فإنما تدل على ذات شيء بعينه[2].

ويقول السيوطي: «أجدل للصقر، وأخيل لطائر ذي خيلان وأفعى للحية أسماء لا أوصاف فأكثر العرب تصرفها، وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ في «أجدل» معنى شديد، و«أخيل» أفعل من الخيلان و«أفعى» معنى خبيث منكر، وقيل إنه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار أفعى»[3].

فقد نظر إليها على أنها أسماء أصلًا، وقد يلاحظ فيها جانب الوصفية ولهذا فالأصل فيها الصرف، وقد تمنع إذا لوحظ الجانب الآخر. وهو الوصفية المتخيَّلة، وفي حاشية الصبان على الأشموني ما يفيد أنها «أسماء في الأصل والحال كما في التوضيح. قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقته نحو «أربع» فإن «أربع» اسم في الأصل وصف في الحال، وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يُتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف «أربع» أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقُبل»[4].

---

(١) النحو الوافي ١٦٩/٤.

(٢) المقتضب ٣٣٩/٣.

(٣) الهمع ٣١/١.

(٤) حاشية الصبان ٢٣٦/٣.

وبين كذلك أن هذه الأسماء يتخيل فيها الوصفية لا تعرض لها وفرّق بين التخيل والعروض.

والحقيقة أن هذا الكلام لا يخلو من الجدل العقلي المحض، لأننا ما دمنا قد بيّنا معاني وصفية في هذه الأسماء فلماذا لا نقول بوجود الوصفية فيها بجانب الاسمية بدلًا من التخيل لأن التخيل أمر تصوري وذلك واقع والواقع في اللغة أفضل من التصور.

* * *

كلمات الأصل فيها الوصفية وقد تستعمل أسماء

وذلك نحو «أدهم» و«أرقم» و«أسود» وغيرها مما سنذكره فيما بعد. فهي عكس الكلمات التي ذكرناها سابقًا، فقد كانت الاسمية هي الأصل ثم جاءتها الوصفية (أو كما يقول بعضهم الوصفية المتخيلة) أما هنا فالوصفية هي الأصل ثم تأتيها الاسمية.

فالأساس منعها من الصرف لوصفيتها وقد تصرف للاسمية الطارئة.

يقول سيبويه: «وأما «أدهم» إذا عنيت القيد، و«الأسود» إذا عنيت الحية، و«الأرقم» إذا عنيت الحية فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ولم تختلف في ذلك العرب»[1].

ويتابع كلامه فيقول: «ولكن الصفة ربما كثُرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء»[2].

وجاء في المقتضب: «فأما الأسود إذا عنيت الحية، والأدهم إذا أردت القيد، والأرقم إذا عنيت الحية فنعوت غير منصرفة في معرفة ولا نكرة لأنها تحلية لكل ما نُعت بها غيرُ دالة على لون بعينه»[3].

ويقول أبو إسحاق الزجاج بهذا الخصوص: «وقد سماه باب أفعل

---

(١) سيبويه ٢/٥.

(٢) نفس المصدر ٢/٥.

(٣) المقتضب ٣/٣٤٠.

الذي استُعمل صفةً لا غير وإن كانوا أجروه في الجمع مُجْرىٰ الأسماء» ولذلك قولهم للقيد «أدهم» وللحية «أسود» فالعرب لا تصرف هذا ألبتة، تقول «لسعه أسودَ يا هذا» وتقول: «جُعِلَ في رجله أَدْهَمُ يا هذا» غير مصروف ألبتة. ومثل ذلك «أرقم» إذا أردت به الحية، غير مصروف تقول «مررت بأرقمَ يا هذا»[1].

وجاء في الارتشاف نفس القول السابق لسيبويه من أن العرب لا تصرفها كما لا تصرف «أبطح وأبرق وأجرع» وأن كل العرب لم تختلف في منع هذه الأبنية من الصرف[2] لما فيها من الوصفية، ويكاد الرأي يتفق في مثل هذه الأسماء التي هي صفات أصلًا مما يؤهلها للمنع من الصرف[3]. يقول عباس حسن: (ومثل أبطح) وأصله وصف للشيء المرتمي على وجهه ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق، ومثل: أبرق، وأصله وصف لكل شيء لامعٍ برّاق، ثم صار اسمًا للأرض الخشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين[4]. وقد تستعمل استعمالَ الأسماء إذا جرت مجراها فتصرف، شأنها في ذلك شأن بقية الأسماء ما لم يوجد فيها أسباب أخرى تمنعها.

وهكذا نعرف أن هذه الكلمات عكس ما قبلها من حيث الاسمية والوصفية، فبينما نرى أن المنع هنا هو الأساس لما فيها من الوصفية

(١) ما ينصرف ١١.
(٢) الارتشاف ١/٩٤.
(٣) انظر الهمع ١/٣١ وانظر حاشية الصبان ٣/٣٣٧.
(٤) النحو الوافي ٤/١٧٠.

الأصلية، نجد أن الصرف هو الأساس في نحو «أجدل وأخيل وأفعى» لأنها أسماء أصلًا.

كلام حول «أجمع وأكتع وأخواتهما»:

نحو «أبصع وأبتع» وهي ألفاظ على وزن «أفعل» تفيد التوكيد ويوصف بها المعارف نقول «جاء الفصل كله أجمع» ولها ترتيب خاص حيث يبدأ بأجمع ويثنى بأكتع ويثلث بأبصع.

وهي ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، كما أن نحو أحمر وأبيض ممنوع للوصفية والوزن أيضًا. ولكن الفرق بينهما أن أحمر يوصف بها النكرة إذا سميت بها ازداد ثقلًا، و«أجمع» لم يكن نكرة إنما هو معرفة.

قال سيبويه: «وأما أجمع وأكتع فإذا سميت رجلًا بواحد منهما لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة. وليس واحد منهما في قولك مررت به أجمع أكتع بمنزلة «أحمر» لأن أحمر صفة للنكرة. وأجمع وأكتع إنما وصفت به معرفة فلم ينصرفا، لأنهما معرفة فأجمع ههنا بمنزلة «كُلُّهُم»[1]».

ويقول المبرّد: «فأما أجمع وأكتع فمعرفة ولا يكون إلا نعتًا، فإن سميت بواحد منهما رجلًا صرفته في النكرة. والفصل بينه وبين أحمر وجميع بابه، أن «أحمر» كان نعتًا وهو نكرة، فلما سميت به ازداد

---

(١) سيبويه ٢/٥.

ثقلًا، و«أجمع» لم يكن نكرة، إنما هو معرفة ونعت، فإذا سميت به صرفته في النكرة لأنك لست ترده إلى حال كان فيها لا ينصرف»[١].

وجاء في شرح الكافية قوله: «ولو سميت رجلًا بأجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته ألبتة إجماعًا لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعل التفضيل لأنه كان بمعنى «كل» قبل العلمية وأنحى عنه معنى الوصف»[٢].

فالفرق بين «أجمع وأخواتها» وبين بقية الصفات التي على وزن «أفعل» من جهتين:

الأولى: أن «أجمع» يوصف بها المعرفة، وتلك يوصف بها النكرة، ولذا فإننا إذا سمينا رجلًا بأجمع، أو أكتع أو أبصع، ثم نكّرناها فإنها تصرف، لأن أصل وصفها حال المنع هو كونها نعتًا لمعرفة، فإذا خرجت عن هذا الأصل صرف.

أما بقية الصفات نحو «أحمر وأبيض وأسود» فإنها في الأصل كانت صفات لنكرات ومنعت من الصرف في حالها هذه.

أما الجهة الثانية: فتتلخص في أن الوصفية ظاهرة واضحة في نحو «أحمر وأبيض وأخواتهما» ومتنوعة كذلك إذ إن كل صيغة تدل على معنى وصفي مغاير للآخر. أما «أجمع وأخواتها» فإن الوصفية خافية فيها ومحصورة في معنى وصفي واحد وهو التوكيد، ولهذا فإنها ليست

(١) المقتضب ما لا ينصرف، الأصول ٣/٣٤٢، ص ١٢، ٢/٨٣، ١٠٣.
(٢) شرح الكافية ١/٦٩.

أصلًا في هذا الباب بل محمولة على نحو «أحمر وأبيض» في المنع من الصرف.

أما من ناحية التسمية بالصفات نحو «أحمر وأسود وأصفر» فقد «زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة (أي أحمر وأسود) إذا سميت بها رجلًا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة»[١].

«وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلًا نحو «أحمر» لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة»[٢]. فالمسألة التي فيها خلاف هنا هي هل المنع ساري المفعول معرفة وتنكيرًا؟ أم أن الأمر مقصورعلى التعريف دون التنكير؟ وقد رأينا الرأي في ذلك وخلاف العلماء.

ومن المسائل التي تلحق بموضوع الوصفية والوزن هي «أفعل التفضيل» وذلك لأنها صفات، ومنها صور تأتي على وزن الفعل ولهذا تمنع من الصرف، ولكن لما كان لهذه الصيغة وأعني بها «أفعل التفضيل» صور متعددة وليست صورة واحدة، وبالتأكيد فليس كل صورها على هذه الزنة، لذا فقد أفردت لها الكلام، وكما نعلم فإن لأفعل التفضيل صورًا أربع هي:

المحلى بأل، والمضاف إلى نكرة، والمضاف إلى معرفة أو أن يكون المفضل عليه مجرورًا بمن، وما يهمنا من هذه الأنواع هو ما تلحقه «من»

---

(١) ما ينصرف ٦.

(٢) نفس المصدر ٦.

الجارة للمفضل عليه أما بقية الأنواع فخارجة عن دائرة المنع من الصرف لوجود الإضافة أو التحلية «بأل»، وكلاهما يخرج الاسم إلى دائرة الصرف.

يقول سيبويه: «اعلم أنك إنما تركت صرف «أفعل منك» لأنه صفة فإن سميت رجلًا «بأفعل» هذا بغير «منك» صرفته في النكرة وذلك نحو «أحمر» وأصفر وأكبر، لأنك لا تقول هذا رجل «أصفر» ولا «هذا رجل أفضل منك» وإنما هذا صفة «بمنك» فإن سميته «أفضل منك» لم تصرفه على حال»[1].

ويقول ابن السراج بهذا الخصوص: «وإن سميت رجلًا بأفضل وأعلم بغير «منك» لم تصرف في المعرفة وصرفته في النكرة، فإن سميته «بأفعل منك» كله لم تصرفه على حال، لأنك تحتاج إلى أن تحكي ما كان عليه»[2].

ويقول في موضع آخر: «و «أفعل منك» لا يصرف نحو: أفضل منك وأظرف منك، لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فإن زال ونون الفعل انصرف، ألا ترى أن العرب تقول: «هو خير منك وشر منك» لما زال بناء «أفعل» صرفوه»[3].

إذن «فأفعل التفضيل» غير مصروف في المعرفة سواء كان بمن أو مجردًا منه. أما في حالة التنكير فإنه يشترط لمنعه من الصرف وجود

(١) سيبويه ٢/٥.
(٢) الأصول ٢/١٠٣.
(٣) نفس المصدر ٢/٨٣.

«من» جارة المفضل عليه والسبب في ذلك أن أفعل التفضيل لم يمنع من الصرف إلا لوجود الوصفية فيه، وهو لم يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة. ولم يشترط ذلك في المعرفة عند التسمية لأن وجود المعرفة كفيل بالمنع بجانب وزن الفعل. ولهذا جاء في شرح الكافية قوله: «وأما أفعل التفضيل نحو «أعلم» فإنك إذا سميت به ثم نكرته فإن كان مجردًا من «من التفضيلية» انصرف إجماعًا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو «أحمر» وإن كان مع «من» لم يصرف إجماعًا»[1].

وتكلم السيوطي عن التنكير بعد العلمية فبيّن أنه لا ينصرف كذلك بعد التنكير «واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجردًا من «من» فإنه إذا سُمي به ثم نُكّر انصرف بإجماع لأنه لم يبق فيه صفة الوصف إذ لم يستعمل صفة إلا به «مِنْ» ظاهرةً أو مقدرةً»[2] فبيَّن أن السبب هو أن «أفعل التفضيل» لم يستعمل صفة إلا مقترنًا بـ «من».

كلمة «أول» وموقعها من الوصفية والوزن:

لكلمة «أول» ثلاثة استعمالات وهي:

١) أن تكون «أفعل التفضيل» إذا ذكرت معها «من» أو قدرت.

٢) أن تكون اسمًا منصوبًا وذلك عند حذف «من» وعدم تقديرها.

٣) أن تكون ظرفًا منصوبًا أو مبنيًا على الضم.

وما يهمنا هو القسم الأول منها لأنه داخل في الممنوع من الصرف

---

(١) شرح الكافية ٦٨/١.

(٢) الهمع ٣٦/١.

ولا ينصرف لكونه صفة على وزن «أفعل». قال سيبويه: «وأما أول فهو «أفعل» يدلك على ذلك قولهم: هو أولُ منه ومررت بأولَ منه»[١].

فوجود «مِنْ» أو تقديرها عند الحذف شرط لمنعها من الصرف لأن وصفيتها إنما كانت بوجود «من» أو تقديرها. كما ذكر في موضع آخر من الكتاب حيث يقول: «وسألت الخليل عن قولهم «مذ عامٌ أولُ ومذ عامٍ أول. فقال «أول» ههنا صفة. وهو أفعل من «عامك» ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافًا فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك»[٢] «فأول» شرطه في المنع كشرط أفعل التفضيل. لا يمنع إلا مع «من» ظاهرة أو مقدرة. والفرق أن أفعل التفضيل كما عرفنا يمنع بغير «من» في المعرفة فقط دون النكرة، أما أول فوجود «من» ضروري لمنعه.

ويقول كذلك: «وإذا قلت «عامٌ أولُ» فإنما جاز هذا الكلام لأنك تُعلِم به أنك تعني العام الذي يليه عامُك كما أنك إذا قلت: أولُ من أمس أو بعد غد» فإنما تعني «الذي يليه أمس» والذي يليه غد. وأما قولهم «أبدأ به أولُ وأبدأ بها أولُ» فإنما تريد أيضًا أول من كذا. ولكن الحذف جائز جيد كما تقول: «أنت أفضل» وأنت تريد «من غيرك» إلا أن الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه»[٣].

جاء في المقتضب: «أما (أول) فهو يكون على ضربين: يكون اسمًا. ويكون نعتًا موضولًا به من كذا. وأما كونه نعتًا فقوله: هذا رجل أول

---

(١) سيبويه ٣/٢.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٤ - ٤٦.

(٣) سيبويه ٤٦/٢.

منك، وجاءني هذا أول من مجيئك، وجئتك أول من أمس. وأما كونه اسمًا فقوله: ما ترك له أولًا ولا آخرًا، كما يقول: ما تركت له قديمًا ولا حديثًا. وعلى أي الوجهين سميت به رجلًا انصرف في النكرة لأنه على باب الأسماء بمنزلة «أفكل»، وعلى باب النعوت بمنزلة «أحمر»[(١)].

وورد في الخزانة: «قال صاحب المصباح: «ونقول عامٌ أولُ» إن جعلته صفة لم تصرفه لوزن الفعل والصفة، وإن لم تجعله صفة صرفته»[(٢)] ويقول: «و«من» التفضيلية محذوفة، أي من عام أول من هذا العام». وقال أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش فيما كتبه على نوادر أبي زيد قوله «ومن عام أولا يريد من عام زمان أول أو دهر أول» فأقام الصفة مقام الموصوف»[(٣)].

«وإنما تظهر وصفية «أول» بسبب تأويله بالمشتق وهو «أسبق» فصار مثل «مررت برجل أسد» أي جريء. فلا جرم. لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرًا نحو «يومًا أول، أو ذكر «من» التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على أن أفعل ليس اسمًا صريحًا كأفكل وأيدع، فإن خلا منهما معًا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مرَّ، وذلك كقول علي رضي الله عنه «أحمده أولا باديا» ويقال «ما ترك له أولاً ولا آخرًا» ويجوز حذف المضاف إليه وبناؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظرف الزمان نحو قوله:

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٠، ارجع إلى ما ينصرف ص ٩٣ وابن يعيش ٩٧/٦.

(٢) خزانة الأدب ٣٤٢/٢.

(٣) خزانة الأدب ٣٤٢/٢.

لَعَمْرُكَ لا أدري وإني لأوجل　　على أينا تغدو المنية أولُ

أي: أول أوقات غدوها».

ويقال: «ما لقيته مذ عام أولُ» برفع «أول» صفة لعام. أي عام أول من هذا العام. وبعض العرب يقول: مذ عام أولَ «بفتح» وهو قليل. حكى سيبويه عن الخليل أنهم جعلوه ظرفًا كأنه قيل مذ عام قبل عامك»[1].

وبعد ذكر آراء النحاة يتلخص لنا أن لأول - كما سبق أن قلنا - ثلاثة استعمالات:

١) أن يكون «أفعل تفضيل» وسبب الوصفية تأويله بالمشتق وهو أسبق وشرط وصفيته وجود «من» التفضيلية ظاهرة أو مقدرة.

أو يشترط في وصفيته ذكر الموصوف قبله ظاهرًا نحو «يومًا أول».

٢) وقد يكون اسمًا منصرفًا عند فقدان الشرطين السابقين.

٣) أو ظرفًا منصوبًا، أو مبنيًا على الضم.

التصغير وتأثيره:

سبق أن قلنا إن للتصغير تأثيرًا في الأسماء. فتارة يؤدي التصغير إلى المنع وتارة أخرى إلى الصرف، وتارة ثالثة لا يكون له تأثير في هذه الظاهرة لأن الضابط كما قلنا هو بقاء علة المنع أو ذهابها مع التصغير.

والحقيقة أن التصغير لا يؤثر في الأوصاف الموزونة إذ إن علة المنع لا تزال قائمة مع التصغير.

قال سيبويه: «فإذا حقرت قلت: أخيضر وأحيمر، فهو على حاله قبل

---

(١) شرح الكافية ٢/٢١٨

أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البقاء ثابتة وأشبه هذا من الفعل: «ما أميلح زيدًا» كما أشبه أحمر أذهب»[1]. فالتصغير لَم يُزِل علة المنع في نحو «أحمر وأخضر» كما أن التصغير في نحو «أميلح» لَم يُزِل فعليته. على الرغم من أن التصغير ظاهرة خاصة بالأسماء.

فإن قال قائل: إنما منع (أفعل) من الصرف، لأنه على مثال الفعل نحو: أذهب، وأعلم. فإذا قلت: أحيمر، وأحميد. فقد زال عنه شبه الفعل، فما بالك لا ترده إلى الصرف، كما تصرف تتفلا، لأن زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة، وكما تصرف يربوعًا، لأن زيادته لا تبلغ به مثال الأفعال؟

قيل له: إنه قد صرف العلم مصغرًا، فكما أشبه أحمر أذهب، أشبه أحيمر قولهم: ما أميلح هذا وما أحيسنه والمانع قائم بعد معه فجعله هذا، أنه كل ما صغر، فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف وما كانت العلة قائمة فيه فترك الصرف له لازم[2].

ويقول ابن السراج في «الموجز»: «فإن صغرت «أحمر» أيضًا لم ينصرف»[3]. فالصفة التي على وزن الفعل من الكلمات تمنع من الصرف مصغرة ومكبرة إذ إن الضابط هو وجود العلة المانعة، والعلة موجودة هنا سواء كانت الصفة مصغرة أم مكبرة.

* * *

---

(١) سيبويه ٢/٣.

(٢) المقتضب ٤/١٨.

(٣) الموجز ٦٨.

الواقع اللغوي

الأوصاف التي على وزن الفعل:

وبعد أن انتهينا من عرض الأبيات التي كانت شواهد على الصفات التي تمنع من الصرف، سننظر الآن في الأبيات التي وردت فيها الصفات الممنوعة من الصرف، ومعلوم أن الصفة تمنع إذا كانت على وزن الفعل أو فيها ألف ونون زائدتان أو كانت صفة معدولة. وسنبدأ بالوصفية ووزن الفعل لكثرة الشواهد الواردة فيها، وسنبدؤها بصفات الألوان، وذلك من مثل «أسود» وقد وردت هذه الصفة عند «دريد بن الصمة» إذ يقول:

فطاعنت عنه الخيلَ حتى تبددت   وحتى علاني حالُك اللون أسودُ[(١)]

وجاء ذكر «أسود» كثيرًا عند «عنترة» وذلك راجع لسواد لونه وما كان يعانيه من قومه وعشيرته نتيجة لذلك، قد صرفها في الأبيات التي وردت فيه حيث يقول:

لئن أكُ أسودًا فالمسكُ لوني   وما لسوادِ لوني من دواءِ[(٢)]

ويقول:

وإن كان جلدي يُرى أسودًا   فلي في المكارم عِزٌّ وَرُتْبه[(٣)]

---

(١) الأصمعيات ١٠٩.

(٢) ديوان عنترة ٧.

(٣) ديوان عنترة ٩.

ويقول:

وإن كان لوني أسودًا فخصائلي بياض ومن كفي يستنزل القطر[1]

ويقول أيضًا:

ومن قال إني أسودٌ ليعيبني أريه بفعل أنه أكذب الناس[2]
طفاها أسود من آل عَبْسٍ بأبيضَ صارم حسن الصقال[3]

وفي هذا البيت صرف «عبس»، ولكنه منع «أبيض» من الصرف.

ويقول:

بنواظرَ زُرقٍ ووجهٍ أسودٍ وأظافرَ يشبهن حدَّ المنجل[4]

فبينما صرف «أسود» نرى أنه منع «نواظر وأظافر» لصيغة منتهى الجموع. وممن ذكرها زامرؤ القيس» بقوله:

وفرع يغشّى المتن أسودَ فاحم أثبت كقنو النخلة المتعثكل[5]

وقد جاء ذكر هذا البيت في «جمهرة أشعار العرب»[6] و«شرح القصائد السبع الطوال»[7] وجاء قوله أيضًا:

---

(١) ديوان عنترة ٨٩.
(٢) ديوان عنترة ٩٣.
(٣) ديوان عنترة ١٣٧.
(٤) ديوان عنترة ١٣٨.
(٥) ديوان امرئ القيس ١٦.
(٦) ١/١٤٥.
(٧) ٦٢.

بـأسـودَ مـلـتـف الـغـدائـر وارد　　وذي أُشُـر تـصـوغـه وتَـغُـوص[1]

ويقول «طرفة بن العبد»:

ألا إنـنـي شـربْـتُ أسـودَ حـالـكًـا　　ألا بَجَلى من الشراب ألا بَجَل[2]

وجاء في «المفضليات» قول «ذي الإصبع العدواني»:

ثـم كـسـاهـا أحَـمَّ أسـودَ فَـيْـ　　ـنـانًـا وكـان الـثـلاثَ والـتَّـبَـعـا[3]

ومعنى أحم: ريشًا أسود.

وجاء أيضًا قول «ثعلبة بن عمرو العبدي»:

ولـو كنتُ في غُمْدانَ يحرُسُ بابَهُ　　أراجـيـلُ أُحْـبـوشٍ وأسـودُ آلِفُ[4]

وذكر في «شرح أشعار الهذليين» قول «أبي ذؤيب»:

عـلى أنـهـا قـالـت رأيـتُ خُـويـلدًا　　تَـنَـكَّرَ حتى عاد أسودَ كالجذل[5]

وقول «أبي ضب»:

فـتـركـت مـسـعـودًا عـلى أحـشـائـه　　حـرِيٌّ يـعـانـدهـا بـخـيـعٌ أسـودُ[6]

ومن الصفات التي على وزن «أفعل» أسحم ويعني بها السحاب الأسود أو اللون الأسود. وقد ذكره «امرؤ القيس» بقوله:

---

(١) ديوان امرئ القيس ٨٩.
(٢) ديوان طرفة ٨٩.
(٣) المفضليات ١٥٥.
(٤) المفضليات ٢٨٣.
(٥) شرح الهذليين ٩١/١.
(٦) شرح الهذليين ٧٠٤/٢.

ديارٌ لسلمى غافياتٌ بذي خالِ ألحَّ عليها كُلُّ أسحمَ هَطّالِ[1]

ويقول أيضًا:

تحاماه أطرافُ الرماحِ تحامِيًا وجاد عليه كُلُّ أسحمَ هَطّالِ[2]

ومنه قوله:

وأسحمُ ريانُ العسيبِ كأنه عثاكيلُ قنوٍ من سُميحة مُرْطِبِ[3]

كما ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

نجاءٌ مُجدٌّ ليس فيه وتيرةٌ وتذبيبُها عنها بأسحمَ مِذوَدِ[4]

ويقول «طرفة بن العبد»:

أربّت بها نآجة تزدهي الحصى وأسحمُ وكاف العَفي هطول[5]

وذكرها صاحب «المفضليات» على لسان «ثعلبة بن صعير» إذ يقول:

لعِداتِ ذي أَرَبٍ ولا لمواعِدِ خُلُفٍ ولو حَلَفَتْ بأسحمَ مائرِ[6]

وعلى لسان «الخصفي المحاربي»:

لقد لَقِيَتْ شَوْلٌ بجنبَيْ بُوانَةٍ نَصِيًّا كأعرافِ الكوادنِ أَسْحَما[7]

---

(١) ديوان امرئ القيس ٢٧.

(٢) ديوان امرئ القيس ٣٧.

(٣) ديوان امرئ القيس ٤٨.

(٤) ديوان زهير ٢٢٩.

(٥) ديوان طرفة ٧٧.

(٦) المفضليات ١٢٨.

(٧) المفضليات ٣٢٠.

كما ذكر في «شرح الهذليين» إذ يقول «ساعدة بن جؤية»:

واقَتْ بأسحَمَ فاحِمٍ لا ضَرَّهُ قِصَرٌ ولا حَرِقُ المفارقِ أشْيَبُ[1]

ومن الصفات التي تدلُّ على السَّواد «أدكن» وقد ذكرها «لبيد» في معلقته إذ يقول:

أُغْلي السِّباءَ بكُلِّ أدكَنَ عاتقٍ أو جَوْنةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها[2]

كما جاء ذكرها في «المفضليات» الشاعر «الحادرة»:

فَسُمّي ما يُدْريكِ أن رُب فتيةٍ باكَرْتُ لَذَّتَهم بأدكنَ مُتْرَعِ[3]

ومنها أيضًا «أسفع» وتعني الأسود أو المتغير. وقد ذكرها «أبو ذؤيب» بقوله:

حَمِيَتْ عليه الدرعُ حتى وَجْهُهُ مِنْ حَرِّها يومَ الكريهةِ أسفعُ[4]

وذكرها «أبو زبيد الطائي» بقوله:

فقلتُ لها طولُ الأسى إذا سألتني ولوعةُ حزنٍ تتركُ الوجهَ أسفعَا[5]

ومنها «أحوى» أي الأسود، وقد جاء ذكرها عند «مالك بن حريم الهمداني» بقوله:

وأقبلَ إخوانُ الصَّفاءِ فأوضَعُوا إلى كُلِّ أَحْوَى في المقامةِ أَفْرَعا[6]

---

(١) الهذليين ٣/١١٠٦.

(٢) الجمهرة ١/٣٢٠.

(٣) المفضليات ٤٦.

(٤) الجمهرة ٢/٦٨٣، والمفضليات ٤٢٧، والهذليين ١/٣٣.

(٥) الجمهرة ٢/٧٤٩.

(٦) الأصمعيات ٦٣.

في البيت كذلك «أفرع» التام الشعر.

وقد جاء عند الشاعر نفسه كلمة «أدرع» وتعني ما فيه بياض وسواد إذ يقول:

وقد وَعَدُوه عُقْبَةً فمشىٰ لها ... فما نالها حتى رأى الصُّبْحَ أدرعا[١]

ومن الصفات الواردة «أسمر» حيث ذكرها «عمرو بن أحمر» بقوله:

شيخٌ شَموسٌ إذا ما عزّ صاحبُه ... شَهْمٌ وأسمرُ محبوكٌ له عُذُرُ[٢]

وذكرها كذلك «أبو قيس بن الأسلت» بقوله:

صَـدْقٍ حُسامٍ وادِقٍ حَدُّه ... وَمُجْنَأٍ أسمرَ قَرَّاعِ[٣]

ووردت في «الأصمعيات» حيث يقول «حجلة بن نضلة»:

ومُقارَبُ الكعبين أسمرُ عاتِرٌ ... فيه سِنانٌ كالقدامى مِنْجَلُ[٤]

ويقول «عامر بن الطفيل»:

إلا بكل أحم نهد سابح ... وعلالة من كل أسمر مِذْود[٥]

وهذا البيت جاء ذكره في «المفضليات» منسوبًا إلى شاعر آخر هو «عوف بن الأحوص»[٦] وجاء في المفضليات أيضًا قول «راشد ابن شهاب اليشكري»:

---

(١) الأصمعيات ٦٥.

(٢) الجمهرة ٢/٨٤٦.

(٣) الجمهرة ٢/٦٥٤.

(٤) الأصمعيات ١٣٩.

(٥) الأصمعيات ٢١٢.

(٦) المفضليات ٣٦٤.

وَمُطَّرِدُ الكعبينِ أسمرُ عاتِرٌ وذاتُ قَتِيرٍ في مواصلِها دَرَمْ[1]

وقول «الحصين بن الحمام المري»:

بكل رُقاقِ الشفرتين مُهَنَّدٍ وأسمرَ عَرَّاضِ المهَزَّةِ أزْقَبا[2]

وقول «ربيعة بن مقروم الضبي»:

وأسمرَ خَطِّيٍّ كَأَنَّ سنانَهُ شِهابُ غَضًا شَيَّعْتُهُ فتلهَّبَا[3]

وجاء في «شرح أشعار الهذليين» قول «صخر الغي»:

أحاط بِه حتَّى رماهُ وقَدْ دنا بأسمرَ مفتوقٍ من النَّبْلِ صائِبِ[4]

ومن الصفات التي تدل على الألوان «أبيض» التي جاءت كثيرًا في الشعر العربي، ومن الشعراء الذين أوردوها «امرؤ القيس» في قوله:

وأبيضَ كالمِخْراقِ بلَّيْتُ حدَّه وهبَّته في الساق والقَصَراتِ[5]

«وطرفة بن العبد» في قوله:

بدلته الشمس من منبته بردا أبيضَ مصقولَ الأشر[6]

وفي قوله أيضًا:

وأهوى بأبيضَ ذي عُلَّةٍ حشيت يريدُ به مفرقي[7]

---

(١) المفضليات ٣٠٨.

(٢) المفضليات ٣١٧.

(٣) المفضليات ٣٧٦.

(٤) شرح الهذليين ١/٢٥٠.

(٥) ديوان امرئ القيس ٨٢.

(٦) ديوان طرفة ٥١.

(٧) ديوان طرفة ١٤٣.

وقد وردت في ديوان «عنترة» وذلك في الأبيات التالية:

تتابَعَ لا يبتغي غيرَها ... بأبيضَ كالقَبَس المَلْتَهب[1]

وقوله:

ناديتُ عَبْسًا فاستجابوا بالقَنا ... وبكل أبيضَ صارمٍ لم يَنْجَلِ[2]

وقوله:

فرأيتَنا ما بيننا من حاجز ... إلا المِجَنُّ ونصلُ أبيض مِقْصَلِ[3]

وقد ورد في «جمهرة أشعار العرب» الأبيات التالية شواهد على منع «أبيض» من الصرف قال «أحيحة بن الجلاح»:

طويلُ الرأسِ أبيضُ مُشْمَخِرًّا ... يَلوحُ كأنه سيفٌ صَقِيلُ[4]

وقال «أبو قيس بن الأسلت»:

أحفِزُها عني بذي رَوْنقِ ... أبيضَ مثلِ الملح قَطّاعِ[5]

وقال «الفرزدق»:

ولا زاد إلا فضلتانِ سُلافةٌ ... وأبيضُ من ماءِ الغَمامة قَرْقفُ[6]

وقال «جرير»:

دفع المطيَّ بكل أبيضَ شاحِبِ ... خَلَقِ القميصِ تخالُهُ مُختالا[7]

---

(١) ديوان عنترة ١٩.

(٢) ديوان عنترة ١١٩.

(٣) ديوان عنترة ١٢٢ وانظر ديوانه ١٣٧. وقد ورد في لون «أسود».

(٤) الجمهرة ٢/٦٥٠.

(٥) الجمهرة ٢/٦٥٤.

(٦) الجمهرة ٢/٨٧١.

(٧) الجمهرة ٢/٨٩٢.

وجاء في «المفضليات» البيتان التاليان:

وَصَفراءُ من نبعِ سِلاحٌ أُعِدُّها وأبيضُ قَصّالُ الضريبةِ جائِفُ[1]

وفيه شاهد آخر وهو «صفراء» لوجود ألف التأنيث الممدودة:

والبيت «لثعلبة بن عمرو العبدي». وأما البيت الآخر فهو «لعلقمة بن عبدة» يقول فيه:

أبيضُ أبرَزَهُ للضِّحِّ راقِبُهُ مُقَلَّدٌ قُضُبَ الرَّيحانِ مَفغومُ[2]

كما ذكرت هذه الصفة أيضًا في «شرح أشعار الهذليين» في الأبيات التالية:

وصارِمٌ أُخلِصتْ خشيبَتُهُ أبيضُ مَهْوٌ في مَتْنِهِ رُبَدُ[3]

وقال «ساعدة بن العجلان»:

فلقد بكيتُكَ يومَ رَجْلِ شُواحِطٍ بمعابِلٍ صُلْعٍ وأبيضَ مِقْطَعِ[4]

وقال «ربيعة بن الكودن»:

وأبيضَ يهديني وإنْ لم أنادِهِ كفَرْقِ العروس طولُه غيرُ مُخْرِقِ[5]

وقال «عبيد الله بن أبي ثعلب»:

وأبيضُ مُنتَجعٌ خَيرُهُ إذا ما الجبالُ كُسينَ القَتامَا[6]

---

(١) المفضليات ٢٨٢.

(٢) المفضليات ٤٠٢.

(٣) الهذليين ١/٢٥٧.

(٤) الهذليين ١/٣٤٠.

(٥) شرح الهذليين ٢/٦٥٧.

(٦) شرح الهذليين ٢/٨٨٩.

وقال «المتنخل»:

أبـيـضُ كـالـرَّجْـعِ رَسُـوبٌ إذا ... ما ثاخَ في مُحْتَفَلٍ يَخْتلي[1]

ومما يدل على اللون الأبيض من الصفات التي على وزن «أفعل» كلمة «أزهر» التي أوردها «عنترة» في قوله:

بـزجـاجـةٍ صـفـراءَ ذاتِ أسـرَّةٍ ... قُرنتْ بأزهرَ في الشمالِ مُفَدَّمِ[2]

كما ذكرها «ذو الرمة» بقوله:

ولاح أزهـرُ مـعـروفٌ بـنُـقْـبـتِـهِ ... كـأنه حين يَغْلو عـاقرًا لَهَبُ[3]

ويعني «بأزهر» هنا الثور الأبيض، وقد صرفها كما هو واضح من التنوين. وجاء ذكرها أيضًا في «المفضليات» حيث يقول «المسيب بن علس»:

أو صَـوْبِ غـاديـةٍ أدرَّتْـهُ الـصـبـا ... ببزيـلِ أزهـرَ مُـدْمَـجٍ بسَـيـاعِ[4]

ويقول «عمرو بن الأهتم»:

فَجُرَّ إلـيـنـا ضَـرْعُـهـا وسـنـامُـهـا ... وأزهـرُ يَحْـبـو لـلقيام عَـتـيـقُ[5]

ويقول «عبده بن الطبيب»:

والكُوبُ أزهـرُ معصوبٌ بقُلَّتِهِ ... فوقَ السِّياع من الريعان إكليل[6]

---

(١) شرح الهذليين ١٢٦٠/٣.

(٢) ديوان عنترة ١٤٩ والجمهرة ٤٥٢/٢.

(٣) الجمهرة ٩٦٣/٢.

(٤) المفضليات ٦١.

(٥) المفضليات ١٢٧.

(٦) المفضليات ١٤٤.

ومن صفات «الألوان» «أحمر» وقد ذكرها «النابغة الذبياني» إذ يقول:

وتخضب لحيةٌ غدرتْ وخانت   بأحمرَ من نجيع الجوف آني[1]

وذكرها كذلك «النابغة الجعدي» بقوله:

تمرُّنُ فيه المضرحيّةُ بعدما   رَوِينَ نَجيعًا من دم الجوف أحمرا[2]

وفي «المفضليات» ورد البيت التالي وهو «للحادرة» إذ يقول:

فرفعت عنه وهو أحمر فاتر   قد بان عني غير أن لم يقطع[3]

كما ورد في «شرح الهذليين» البيت التالي «لعبد مناف بن ربع»:

ولقَدْ أتاكم ما تَصُوبُ سيوفُنا   بَعْدَ الهوادةِ كُلَّ أحمرَ صِمْصِمِ[4]

وجاءت أيضًا كلمة «أشقر» وهي من صفات الألوان ذكرها «النابغة الجعدي» بقوله:

أشقّ مُسامِيًا رُباعي جانبٍ   وقارح جَنْبٍ سل أقرح أشقرا[5]

وقوله:

ونُنْكِرُ يومَ الروع ألوانَ خيلِنا   من الطعنِ حتى تحسبَ الجونَ أشقرا[6]

وقال «مالك بن الريب»:

وَأَشْقَرَ خِنْذيذ يجرُّ عنانَه   إلى الماء لم يتركْ له الدّهرُ ساقِيًا[7]

---

(١) ديوان النابغة ١٢٠.
(٢) الجمهرة ٢/٧٨٤.
(٣) المفضليات ٤٨.
(٤) الهذليين ٢/٦٨٧.
(٥) الجمهرة ٢/٧٧٨.
(٦) الجمهرة ٢/٧٨٥.
(٧) الجمهرة ٢/٧٦١.

وذكر البيت في «المفضليات»:

وَرْدًا وأشقرَ لم يُنْهِئْهُ طابِخُهُ   ما غَيَّر الغَلْيُ مِنْهُ فَهْوَ مأكولُ[1]

وأما اللون «أخضر» فقد ورد فيه البيتان التاليان وهما: «للنابغة الجعدي» إذ يقول:

وكل مَعَدٍّ قد أَحَلَّتْ سيوفُنا   جوانبَ بَحْرٍ ذي غواربَ أخضرا[2]

وفيه شاهد آخر على المنع وهو «غوارب» لصيغة منتهى الجموع و«للفرزدق» حيث يقول:

بأخضرَ من نَعمانَ ثم جلت به   عِذابَ الثنايا طيبًا يُتَرشَّفُ[3]

وفي البيت أيضًا «نعمان» الذي ورد ذكره في الأعلام الممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وورد عند «طرفة بن العبد» هذا البيت شاهدًا على اللون «أصفر» إذ يقول:

وأصفر مضبوح نظرتُ حِوارَه   على النار واستودعْتُه كفَّ مُجْمِدِ[4]

ومن الصفات التي على وزن «أفعل» كلمة «أغبر» التي أوردها «النابغة الجعدي» بقوله:

وولّت به رُوحٌ خِفافٌ كأنها   خذاريفُ تُزْجِي ساطعَ اللون أغبرَا[5]

---

(١) المفضليات ١٤١.

(٢) الجمهرة ٢/٧٨٥.

(٣) الجمهرة ٢/٨٦٩.

(٤) الجمهرة ١/٤١٨.

(٥) الجمهرة ٢/٧٧٧.

وفيه شاهد آخر وهو «خذاريف» لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «المتنخل الهذلي»:

وَخَـرْقٍ تَـعْـزِفُ الـجِـنَّـانُ فـيـه بعيدِ الجَوْفِ أغبرَ ذي انخِراطِ[1]

وجاء في «المفضليات» قول «ربيعة بن مقروم الضبي»:

وواردةٍ كـأنـهـا عُـصَـبُ الـقَـطـا تُثيرُ عَجاجًا بالسنابك أَصْهَبا[2]

وأصهب: يعني الغبار في «لونه».

ومن الصفات أيضًا «أدهم» وقد جاء ذكرها عند «عنترة» إذ يقول:

تُمسي وتُصبحُ فَوْقَ ظهرِ حشيّةٍ وأبيتُ فوق سراةِ أدهمَ مُلْجَمِ[3]

ويقول أيضًا:

أدهـمٌ يـصـدع الـدُّجـى بـسـوادٍ بـيـن عـيـنـيـه غُـرّةٌ كـالـهـلالِ[4]

ونلاحظ أنه قد صرف «أدهم» كما صرف من قبل «أسود».

ويقول «تأبط شرًا»:

عـاري الـظـنـابـيـب مـمـتـد نـواشـرُه مدلاج أدهم واهي الماء غساق[5]

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

فَـجَـرَّ على سيف العِراقِ فَفَرْشِهِ فأعلامِ ذي قوسٍ بأدهمَ ساكبِ[6]

---

(١) الجمهرة ٦٠٧/٢.

(٢) المفضليات ٣٧٦.

(٣) ديوان عنترة ١٤٥. والجمهرة ٤٤٢/٢.

(٤) ديوان عنترة ١٣٦.

(٥) المفضليات ٢٩.

(٦) شرح الهذليين ٩٢٠/٢.

ومن الصفات التي جاءت مصروفة عند «عنترة» «أشهب» بقوله:

من كُلِّ أدهمَ كالرياح إذا جرى   أو أشهبٍ عالي المطار وأشقر[1]

وجاء في «المفضليات» قول «الحصين بنِ الحمام المري»:

ولما رأيتُ الصبرَ ليس بنافعي   وَأنْ كان يومًا ذا كواكبَ أشهبا[2]

وفيه أيضًا «كواكب» الممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

ومنه قوله «عمارة بن أبي طرفة»:

ورأسُهُ أشهبُ مِثْلُ الليفِ   أنت تجيبُ دعوةَ المضوفِ[3]

ومن الصفات «أكلف» أي الذي يخالط بياضه سواد عنى به الفارس. وقد أوردها «بشر بن أبي خازم» بقوله:

يخرُجْنَ مِنْ خَلَلِ الغُبارِ عوابسا   خَبَبَ السباع بكل أكلفَ ضَيْغَمِ[4]

وفيه صرف «عوابس» مع أنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

وقال أيضًا:

ورأوا عُقابَهُمُ المُدِلَّةَ أصبحَتْ   نُبِذَتْ بأفضحَ ذي مخالِبَ جَهْضِم[5]

---

(١) ديوان عنترة ٨٨.

(٢) المفضليات ٣١٧.

(٣) الهذليين ٢/٨٧٧.

(٤) المفضليات ٣٤٧.

(٥) المفضليات ٣٤٧.

الصفات الدالة على سمة في الإنسان:

ومنها «أجش» أي الصوت الخشن، وقد جاءت في قول «أبي ذؤيب»:

وَهَما هِمّا من قانِصٍ مُتَلَبِّبٍ   في كَفِّهِ جَشْءٌ أَجَشُّ وأَقْطُعُ[(١)]

وفيه أيضًا «أقطع».

وجاء أيضًا في قول «عنترة»:

بَرَكَتْ على ماء الرِّداعِ كأنما   بَرَكَتْ على قَصَبٍ أَجَشَّ مُهَضَّمِ[(٢)]

وقال «الجميح»:

يَغدو به قارحٌ أَجَشُّ يَسُو   دُ الخيلَ نَهْدٌ هُشاشُهُ زَهِمُ[(٣)]

وقال «المزرد الشيباني»:

أَجَشُّ صريحيٌّ كأن صهيله   مزاميرُ شَرْبٍ جاوبَتْها جلاجِلُ[(٤)]

وفي البيت أيضًا «جلاجل» لصيغة منتهى الجموع.

وقال «أبو ذؤيب»:

وتميمةٌ من قانصٍ متلبِّبٍ   في كفه جَشْءٌ أَجَشُّ وأقطُعُ[(٥)]

وهو البيت الذي ذكر قبل في «الجمهرة» وللشاعر نفسه مع تغيير بسيط

---

(١) الجمهرة ٢/٦٧٦.

(٢) الجمهرة ٢/٤٤٧.

(٣) المفضليات ٤٢.

(٤) المفضليات ٩٥.

(٥) المفضليات ٤٢٤.

في أوله وهو جعل «وتميمة» بدلًا من «وهماهما» وقد ذكر هذا البيت في «شرح الهذليين»[1]، وجاء فيه أيضًا يقول «صخر الغي»:

أجـشُّ رِبَـحْـلًا لـه هـيْـدَبٌ يُكَشِّفُ لِلْخَالِ رَبْطًا كَشيفا[2]

وقال «أبو العيال»:

أجش مقلَّصُ الطرفين في أحشائه قَبَبُ[3]

وقال «أمية بن أبي عائذ»:

منيف مسانيف الرباب أمامه لواقح يحبوها أجشُّ مجلجل[4]

وفيه أيضًا «اللواقح» لصيغة منتهى الجموع.

ومن الصفات الممنوعة من الصرف «أشعث» أي البائس الفقير، وقد جاءت في شعر «متمم بن نويرة» إذ يقول:

وأرملةٍ تسعى بأشعثَ ممثل كفرخ الحبارى رأسُهُ قد تصدَّعا[5]

وذكرها الحادرة بقوله:

ولدى أشعثَ باسطٍ ليمينه قسمًا لقد أنضجت لم يتورع[6]

وقال «الجميح الأسدي»:

أو لأشعثَ بعل أرملة مثل البلية سملة الهدم[7]

---

(١) شرح الهذليين ١/٢١.

(٢) شرح الهذليين ١/٢٩٤.

(٣) شرح الهذليين ١/٤٣١.

(٤) شرح الهذليين ٢/٥٣٣.

(٥) الجمهرة ٢/٧٤٥.

(٦) المفضليات ٤٦.

(٧) المفضليات ٣٦٨.

وقد ذُكر هذا البيت في «الأصمعيات» مع تغيير بسيط في الشطر الأول إذ يقول فيه «أم مّنْ لأشعثَ لا ينام وأرمل»[1].

ويقول «عمرو بن الأهتم»:

يـؤوب إلـيـك أشـعـثَ جـرفـتـه عـوان لا يـنـهـنـهـهـا الـفـتـور[2]

وورد في «شرح أشعار الهذليين» البيتان التاليان حيث يقول «أبو ذؤيب»:

وأشعث بوئس شفينا أُحاحه غداة ثئٍذ ذي جردة متماحل[3]

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

وغيرَ أشعثَ قد بلّ الزمان به مقلّدٍ في حديد اللُّبِّ موقودُ[4]

ومنها «أروع» وهو الرجل الكريم ذو الجسم والجهارة والفضل والسؤدد والجمال. ذكرها «عنترة» في شعره حيث يقول:

كفى حاجة الأضياف حتى يريحها على الحي مناكل أروع ماجذ[5]

ويقول أيضًا:

مـن كـل أروعَ لـلـكـمـاة مـنـازل نـاجٍ من الغمرات كالرئبال[6]

---

(١) الأصمعيات ٢١٦.

(٢) المفضليات ٤١٠.

(٣) الهذليين ١/١٦٠.

(٤) الهذليين ٢/٩٢٤.

(٥) ديوان عنترة ٥٠.

(٦) ديوان عنترة ١٣١.

وذكرها «طرفة بن العبد» بقوله:

وأروعُ بـنـاضٍ أخـذ مـلـمـلـم   كمرداة صخر من صفيح مصمّد[1]

ويقصد بالأروع هنا: القلب الحديد المرتاع لحدثه.

وذكرت مرتين في «الأصمعيات» في بيتين «لسعدى بنت الشمردل» تقول فيهما:

وَيْـلـمّـه رجـلًا يـلـيـذ بـظـهـره   إبـلا ونـسّـال الـفـيـافـي أروع[2]

وتقول:

إن تـأتـه بـعـد الـهـد ولـحـاجـة   تدعو بحبك لها نجيب أروع[3]

ومن الصفات الممنوعة من الصرف «أحسن» التي أوردها «المرار بن منقذ» بقوله:

وهـوى الـقـلـب الـذي أعـجـبـه   صورة أحسن من لاث الخمر[4]

وقال «أبو ذؤيب»:

بأحسن منها حيث قامت فأعرضت   تواري الدموع حين جَدًّا انحدارها[5]

وقال أيضًا:

بـأحـسـن مـنـهـا يـوم قـالـت تـدللاً   أتصرمُ حبلى أم تدوم على وصلي[6]

---

(١) ديوان طرفة ٢١.

(٢) الأصمعيات ١٠٤.

(٣) الأصمعيات ١٠٤.

(٤) المفضليات ٨٩.

(٥) الهذليين ١/٧٣.

(٦) الهذليين ١/٩٠.

وجاء في «شرح الهذليين» كذلك قول «الداخل بن حرام»:

بأحسن مضحكا منها وجيدا غداةَ الحجر مضحكها بليج[1]

ومنها «أغر» التي ذكرها «سوار بن الضرب» في قوله:

وشق الصبح أخرى الليل شقا جماح أغَرَّ منقطعِ العِنان[2]

وقال «أبو ذؤيب»:

يضيء سناه راتقٌ متكفِفٌ أغَرُّ كمصباح اليهود دلوجُ[3]

وقال «أمية بن أبي عائذ»:

فتصطنع القومَ الذين تنويهم إذا راعكم يوم أغر محجَّل[4]

ومن هذه الصفات التي تدل على خصلة في الإنسان «أشجع» وقد أوردها «دريد بن الصمة» في شعره إذ يقول:

وأشجعَ قد أدركنهم فتركنهم يخافون خطف الطير من كل جانب[5]

وقال «الأعشى» في معلقته:

وشجاع فأنت أشجع من ليـ ـث عرين ذي لبدة وصيال[6]

وقال «أبو زيد الطائي»:

فتًى كان أحيى من فتاة حيية وجشجَعَ من ليث إذا ما تمنَّعا[7]

---

(١) الهذليين ٢/٦١٢.

(٢) الأصمعيات ٢٤٣.

(٣) الهذليين ١/١٢٩.

(٤) الهذليين ٢/٥٣٨.

(٥) الأصمعيات ١١٢.

(٦) الجمهرة ١/٢٦٨.

(٧) الجمهرة ٢/٧٤٩.

وقال «المسيب بن علس»:

ولأنت أشجع في الأعادي كلها   من مخدر ليث معبد وقاع[1]

ومنها «أشنع» وهي تفضيل قصد به الوصف أي شنيع. وقد ذكرتها «سُعْدىٰ بنت الشمرْدَل» حيث تقول:

جاد ابن مجدعة الكمي بنفسه   ولقد يرى أن المكرّ لأشنع[2]

وتقول أيضًا:

غادرتُه يوم الرصاف مجدًّلا   خبر لعمرك يوم ذلك أشنع[3]

وجاء في بيت شعر «لأبي ذؤيب» ذكر بثلاث روايات مختلفة، فقد ورد في «الجمهرة» بهذا الشكل:

يتحاسبان المجدَ كلّ واثقٌ   ببلائه فاليوم يوم أشنع[4]

ويقصد بأشنع هنا: القبيح.

بينما تغير في رواية «شرح الهذليين» إذ يبدأ البيت بـ «يناهبان» بدلًا من «يتحاميان»[5].

وأما رواية «المفضليات» فيبدأ البيت بـ «محاميين» بدلًا من «يتحاميان»[6] وجاء في المفضليات أيضًا قول «عبدة بن الطبيب»:

---

(١) المفضليات ٦٣.

(٢) الجصمعيات ١٠٢.

(٣) الجصمعيات ١٠٤.

(٤) الجمهرة ٦٨٦/٢.

(٥) الهذليين ٣٨/١.

(٦) المفضليات ٤٣٨.

ومـقـام خـصـم قـائـم ظـلفـاتـه مـن زل طـار لـه ثـنـاء أشـنـع[1]

ومن هذه الصفات كذلك «أبلج» وتعني بوجه أبلح، والأبلج الواضح الحسن وقد ذكرها «عنترة» ثلاث مرات في الأبيات التالية:

فـدونـكـم يـا آلَ عَـبْـسٍ قـصـيـدة يلوح لها ضوءٌ من الصبح أبلجُ[2]

وقال أيضًا:

فـلهـب أبـلج مـثـل بـعـلـك بـادن ضخم على ظهر الجواد مهبّل[3]

وقال في موضع آخر:

أغـنُّ مـلـيـحُ الـدل أَحْـوَرُ أَكْـحَـلُ أزجّ بـقـي الـخـد أبـلـجُ أدعَـجُ[4]

وفي البيت أكثر من صفة ممنوعة من الصرف لوزن الفعل وهي «أغن، أحور، أكحل، أزج، أبلج، أدعج».

وممن ذكر «أبلج» «بشر بن أبي خازم» في قوله:

وأبـلـجُ مـشـرقُ الـخـديـن فـخـر يُـسـنُّ عـلـى مـرامـيـه الـقـسـامُ[5]

ويذكر «أكحل» عند «عنترة» تتبعه ببيت آخر وردت فيه هذه الصفة وهو لـ «ضابئ بن الحارث» يقول فيه:

شـديـدٌ سـوادُ الـحـاجـبـين كـأنـمـا أسف صلى نارًا فأصبح أكحلا[6]

---

(١) المفضليات ١٤٨.

(٢) ديوان عنترة ٣٨.

(٣) ديوان عنترة ١٢١.

(٤) ديوان عنترة ٣٣.

(٥) المفضليات ٣٣٤.

(٦) الأصمعيات ١٨٣.

ومنها «أبرع» أي أكمل وأتم، ذكرها «أبو ذؤيب» بقوله:

فكبا كما يكبو فتيقٌ تارز ... بالخبت إلا أنه هو أَبْرَعُ[1]

وللبيت روايتان أخريان لم تختلفا عن هذه إلا في كلمة «الخبت» فقد وردت في الجمهرة[2] «بالجنب» وفي «شرح الهذليين»[3] «بالخبت».

ومنها «أطيب» وقد ذكرها «المرقش الأصغر» حيث يقول:

بأطيب من فيها إذا جئت طارقًا ... من الليل فوها ألذُّ وأنضحُ[4]

وفيه أيضًا «ألذ، وأنضح».

وقد ذكر في «شرح الهذليين» بيتان «لأبي ذؤيب» شبيهان ببيت «المرقش الأصغر» هذا في الشطر الأول، ولكنهما مختلفان في الشطر الثاني، والبيتان هما:

بأطيب من فيها إذا جئت طارقًا ... من الليل والتفّت عليّ ثيابُها[5]

ويقول في البيت الثاني:

بأطيب من فيها إذا جئت طارقًا ... ولم يتبين ساطع الأفق المجلى[6]

ومنها «أضلع» أي أقوى وأغلظ، وقد أوردها «أبو ذؤيب» في قوله:

وكأنما هو مِدْوَسٌ متقلب ... في الكف إلا أنه هو أضلع[7]

---

(١) المفضليات ٤٢٧.

(٢) الجمهرة ٦٨٢/٢.

(٣) الهذليين ٣٢/١.

(٤) الجمهرة ٥٤٨/٢ والمفضليات ٢٤٢.

(٥) الهذليين ٥٤/١.

(٦) الهذليين ٩٧/١.

(٧) الجمهرة ٦٧٤/٢ والمفضليات ٤٢٤ وشرح الهذليين ١٩/١.

ومن هذه الصفات «أصم» أي ليس بأجوف. وقد ذكرها «أبو مهدية» في شعره إذ يقول:

قد كاد يقتلني أصم مرقّش من جب كَلْثَمَ والخطوبُ كثيرُ[1]

وقال «المزرد الشيباني»:

أصمُّ إذا ما هُزَّ مارت سراتُه كما مار ثعبانُ الرمال الموائلِ[2]

ومنها «أعز» كما جاءت فيقول «النابغة الجعدي»:

فما وجدت من فرقة عربية كفيلا دنا منا أعزَّ وأنصرا[3]

وقال الفرزدق:

تثاقل أركانٌ عليه ثقيلةٌ كأركان سلمى أو أعزُّ وأكْثَفُ[4]

وفي البيت شاهد آخر وهو «أكثف» للصفة التي على وزن الفعل. ومنها «أسلح» التي أوردها «أوس بن غلفاء الهجيمي» بقوله:

وهم تركوك أسلحَ من حباى رأت صقرًا وأشرد من نعام[5]

و«أشأم» التي ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

فتنتج لكم ظمآن أشأم كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم[6]

---

(١) الأصمعيات ١٢٣.

(٢) المفضليات ٩٩.

(٣) الجمهرة ٢/٨٧٣.

(٤) الجمهرة ٢/٨٨٦.

(٥) الأصمعيات ٣٣ والمفضليات ٣٨٨.

(٦) الجمهرة ١/١٩٦.

وقال «الخصفي المحاربي»:

فما إن شهدنا خمرَكم إذ شربتُمُ   على دهش، والله شربةَ أشأما[1]

ومن الصفات «أعف» ذكرها «عنترة» بقوله:

هديُّكُمْ خيرٌ أباً من أبيكم   أعفّ وأوفى بالجوار وأحمدُ[2]

وقال «المزرد بن ضرار الذبياني»:

فردُّوا لِقاحَ الشعلبيِّ أداؤُها   أعفُّ وأتقى من أذى غيرِ واحدِ[3]

ومنها «أبرح» أي أشد، ذكرها «المرقش الأصغر» بقوله:

فولّت وقد بثّت تباريحَ ما ترى   ووجْدي بها إذ تحدُرُ الدَمْعَ أبرحُ[4]

وقال في بيت آخر:

على مثلِهِ آتي النديَّ مخايِلًا   وأغمِزُ سِرًّا أيُّ أَمحريَّ أبرحُ[5]

وهو شاهد على منع كلمة «أبرح» من الصرف للعلة ذاتها أي الوصفية ووزن الفعلْ. ومنها كلمة «أهون» قال «طرفة بن العبد»:

أبا منذر أفنيتَ فاستبقِ بعضَنا   حنانيك بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ[6]

وهناك أوصاف كثيرة وردت في الشعر العربي بجانب ما ذكرناه ولكنها

---

(١) المفضليات ٣١٩.

(٢) ديوان عنترة ٤٧.

(٣) المفضليات ٧٨.

(٤) الجمهرة ٥٤٧/٢، والمفضليات ٢٤٢.

(٥) المفضليات ٢٤٣.

(٦) ديوان طرفة ١٤٢ والجمهرة ١٥/١.

جاءت قليلة بل في بيت واحد من الشعر، وذلك طبقًا لمصادر الشعر التي عدت إليها وسأبدأ بذكر الصفات التي ذكرت عند الشعراء الجاهليين المعروفين فمثلًا جاء عند «امرئ القيس» الكلمات التالية «أشت وأنأى، أوطف، أشنب، أعزل» وذلك في الأبيات التالية:

فلله عينا من رأى من تفرُّقٍ أشتَّ وأنأى من فِراق المحصَّبِ[1]

وقال:

وغبثٍ كألوان الفَنَاقَدْ هبطتُه تعاوَرَ فيه كلُّ أوطفَ حَنَّانِ[2]

والأوطف: سحاب دان من الأرض كأن له خيلًا لكثافته وأصل الوطف في العين وهو كثرة هدب شعرها وطوله.

وقال أيضًا:

بثغر كمثل الأقحوان منور تقي الثنايا أشنب غير أثعل[3]

الشنب: عذوبة في الأسنان ورقتها.

الثعل: تراكب الأسنان بعضها فوق بعض، يصف جمال ثغرها.

وقال في موضع آخر من معلقته:

ضليع إذا استدبرته سد فرجه بضافٍ فويق الأرض ليس بأعزل[4]

وأما «عنترة» فقد ورد عنده الأوصاف التالية «أقتم، أحب، أحد» وذلك فيما يأتي من أبيات:

---

(١) ديوان امرئ القيس ٤٣.

(٢) ديوان امرئ القيس ٩١.

(٣) الجمهرة ١/١٣٥.

(٤) الجمهرة ١/١٦٠.

والجو أقتمُ والنجومُ مضيئةٌ ... والأفقُ مغبر العناق الأربدِ[1]

ويقول أيضًا:

أحبُّ إليّ من قرع الملاهي ... على كأس وإبريقٍ وزهرِ[2]

وأمّا أحدّ فقد ذكرها في هذا البيت:

جفون العذارى من خلال البراقع ... أحدُّ من البيض الرقاق القواطع[3]

وأما «طرفة بن العبد» فقد وردت في شعره مجموعة كبيرة من هذه الصفات من مثل «أكف، . أروغ، أعوج، أزعر، أربد، أغيد» وذلك فيما يلي من أبيات:

تريع إلى صوت المهيبِ وتتّقي ... بذي خُصَلٍ روعات أكلفَ مُلْبِدِ[4]

ويقول:

كُلُّهُمُ أروغُ من ثعلبٍ ... ما أشبهَ الليلةَ بالبارحة[5]

ويقول:

إذا ما استوى أمري يَعْوجّ أمره ... وأعوج أحيانًا فيبدو استواؤه[6]

ويقول:

جماليّةٌ وجناءُ تُرْدي كأنها ... سفنّجةٌ تبري لأزعرَ أربدِ[7]

---

(١) ديوان عنهترة ٧١.
(٢) ديوان عنترة ٩٠.
(٣) ديوان عنترة ٩٦.
(٤) ديوان طرفة ١٣.
(٥) ديوان طرفة ١١٤.
(٦) ديوان طرفة ١٣٥.
(٧) ديوان طرفة ١٥١ والجمهرة ١/٣٨١.

وفي البيت شاهدان آخران وهما «وجناء» حيث ألف التأنيث الممدودة و«أربد» حيث الصفة ووزن الفعل. والأربد: الذي فيه ربدة وهي لون إلى الغبرة.

ويقول في موضع آخر:

تربّعتِ القُفَّينِ في الشَّوْلِ تَرْتَعي حـدائقَ مَـوْلـيِّ الأسـرَّةِ أَغْـيَـدِ[1]

الأغيد: الناعم.

وورد عند «النابغة الذبياني» «أثلم» في قوله:

رماد ككحل العين لأْياً أبينه ونَؤْي كجذم الحوض أثلمُ خاشِعُ[2]

وأما الأعشى. فقد ذكر في بيت له كلمة «أجود» إذ يقول:

وجواد فأنت أجودُ من سيلٍ تداعى من سبل هطال[3]

وهذا البيت من معلقته.

ويقول «أمية بن أبي الصلت»:

فُضولٌ أراها في أديميَ بعدما يكون كفا اللحمِ أو هو أفضلُ[4]

فهو شاهد على منع «أفضل» من الصرف.

ويقول «عمرو بن معد يكرب» الذي ذكر كلمة «أوجع»:

بأوجعَ لوعةً مني ووجدا غداةَ تحمل الأنس الجميع[5]

---

(١) الجمهرة ٣٨٢/١.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٧٩.

(٣) الجمهرة ٢٦٤/١.

(٤) الجمهرة ٥٢٦/٢.

(٥) الأصمعيات ١٧٦.

ووردت كلمة «أفلح» عند المرقش الأصغر» إذ يقول:

على مثلِهِ تأتي النَّدِيَّ مخايِلًا وتعبُر سرًا أي أمريك أفلحُ[1]

وقال «كعب بن زهير»:

شُجَّت بذي شَبَمٍ من ماءِ مَحْنيةٍ صافٍ بأبطحَ أضحى وهو مشمولُ[2]

وجاء في «جمهرة أشعار العرب» مجموعة من الأبيات التي ورد فيها من أمثال هذه الصفات الممنوعة من الصرف وذلك من مثل قول «عَبيد بن الأبرص»:

ورأوا عُقابَهم المدلةَ أصبحت نُبِذَت بأفضحَ ذي مخالبَ جهضم[3]

وفي البيت شاهد آخر وهو «مخالب» حيث منع لصيغة منتهى الجموع. والأفضح: الذي في لونه شهبة تعلوها حمرة.

ومن الأبيات التي جاءت في الجمهرة مجموعة لا بأس بها للفرزدق حيث ذكر في كل بيت صفة ممنوعة للعلة ذاتها، والأبيات هي:

فأرسل في عينيه ماء علاهما وقد علموا أني أطبُّ وأعرفُ[4]

فهو شاهد على منع «أطب وأعرف».

وقال:

كلانا به عرٌّ يُخافَ قِرافُه على الناس مطليُّ المساعر أخشفُ[5]

(١) الجمهرة ٢/٥٤٩.

(٢) الجمهرة ٢/٤٧٨.

(٣) الجمهرة ٢/٥٠٢.

(٤) الجمهرة ٢/٧٨٠.

(٥) الجمهرة ٢/٨٧١.

وهو شاهد على «أخشف».

كما جاء عنده أيضًا «أدنف» في البيت التالي:

ولو شرِب الكَلْبَي المِراضُ دماءَنا شفتها وذو الخَبْل الذي هو أدنفُ[1]

ومما جاء ذكره عند «الفرزدق» أيضًا «أعجف» وذلك في قوله:

وشيخين قد زارا ثمانين حجة أتانيهما هذا كبيرٌ وأعجفُ[2]

ومنها «أكشف» التي وردت بقوله:

قصيرٌ كأن الترك فيه وجوههم خنوف كأعناق الجرادين أكشفُ[3]

وأما «جرير» فقد ذكر في بيت له «أكرم وأطول» إذ يقول:

فَلَنحن أكرم في المنازل منكم خيلا وأطولُ في الجِبال جِبالا[4]

وورد في «الجمهرة» البيت التالي وهو لقرة بن هبيرة بن عامر بن سلمة من قصيدة طويلة خاطب بها النبي ﷺ إذ يقول:

فما حملت من ناقة فوق رحلها أبرَّ وأوفى ذمة من محمد[5]

ففي البيت «أبر وأوفى» الممنوعتان من الصرف ويقول «أبو زبيد الطائي»:

بأوجدَ مني يوم فارقت مالكا وقام به النائي الرفيعُ فأسمعا[6]

---

(١) الجمهرة ٢/٨٧٦.

(٢) الجمهرة ٢/٨٧٩.

(٣) الجمهرة ٢/٨٨٦.

(٤) الجمهرة ٢/٨٩٧.

(٥) الجمهرة ١/٣٥.

(٦) الجمهرة ٧/٧٥١.

وأما الأبيات التي وردت في «المفضليات» والتي فيها شواهد على هذا النوع من الصفات فهي، بيت للحادرة يقول فيه:

بغريضِ ساريةٍ أدَرَّتْه الصَّبا من ماءِ أسجرَ طيبِ المستنقع(١)

وهو شاهد على «أسجر» والماء الأسجر هو الذي فيه كدرة لم يصف كل الصفو.

وبيت لـ «متمم بن نويرة» يقول فيه:

وكأنه فوت الجوالب حانئا رئْمٌ تضايفه كلابٌ أخضعُ(٢)

فهو شاهد على منع «أخضع» من الصرف.

ومنه بيت «للحصين بن الحمام المري» يقول فيه:

يفلّقن هاما من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعقَّ وأظلما(٣)

وفي البيت وصفان ممنوعان من الصرف وهما «أعق وأظلم» وقال «المخبل السعدي»:

وتُضِلُّ مِذراها المواشط في جَعْدٍ أغمَّ كأنه كرم(٤)

وفيه «أغم» ممنوعة لأنها صفة على وزن الفعل.

ومما ورد في «المفضليات» قول «المثقب العبدي» وهو شاهد على منع «أبح» إذ يقول فيه:

---

(١) المفضليات ٤٤.
(٢) المفضليات ٥١.
(٣) المفضليات ٦٥.
(٤) المفضليات ١١٦.

تـصـك الـحـالـبـيـن بـمُـشْـفَـيَـرٍ لـه صـوت أبَـحُ مـن الـرنـيـن[1]

ويقول «الحصين بن الحمام المري»:

متى تنتسب تلقوا أبانا أباكم ولن تجدونا للفواحش أقربا[2]

وفيه شاهد على منع «أقرب».

و«للحصين المري» البيت التالي أيضًا:

فما فَزِعوا إذ خالط القومُ أهلَهم ولكن رأوا صِرْفًا من الموت أصهبا[3]

وفيه شاهد على منع «أصهب».

وقال «عبد قيس من خفاف»:

وإذا لقيتَ القومَ فاضرب فيهُمُ حتى يروك طِلاءَ أجربَ مهمل[4]

وهو شاهد على منع «أجرب» للعلة نفسها.

وقال «خراشة بن عمرو العنسي»:

وأكـثـرُ مـنـا سـيـدًا وابـن سـيـد وأجدرُ منا أن يقول فيفعلا[5]

وفيه «أكثر وأجدر».

ويقول في بيت آخر:

وأطـول فـي دار الـحـفـاظ إقـامـة وأربط أحلامًا إذا البقل أجهلا[6]

---

(١) المفضليات ٢٩٠.
(٢) المفضليات ٣١٧.
(٣) المفضليات ٣١٧.
(٤) المفضليات ٣٨٥.
(٥) المفضليات ٤٠٥.
(٦) المفضليات ٤٠٥.

وفي البيت «أطول وأربط» أي أثبت.

وأما «الأصمعيات» فقد وردت فيها الأبيات التالية وفي كل بيت شاهد على المنع من الصرف لكونها صفات على وزن الفعل، والأبيات هي:

ونخلع نعل العبد من سوء قوده   لكيما يكونَ العبدُ للسهل أضرعا[1]

والبيت «لمالك بن حريم الهمداني» وفيه شاهد وهو «أضرع» أي أدنى أو أقبل.

وتقول «سعدى بنت الشمردل»:

متحلبُ الكفين أميثُ بارع   أنف طوال الساعدين سُميدع[2]

والأميث: هو اللين السهل، يعني سمح العطاء.

و«لضابئ بن الحارث» عدة أبيات وردت في «الأصمعيات» وفي كل بيت شاهد على هذه النقطة، والأبيات هي:

سوى أنني قد قلت: يا ليت أهلها   بها والمُنى كانت أضلَّ وأجهلا[3]

وفيه «أضل وأجهل».

ويقول في بيت آخر:

وتصبحُ عن غِبِّ السرى وكأنها   فنيقٌ تناهى عن رحال فأرقلا[4]

وأرقل: أسرع.

---

(١) الأصمعيات ٦٥.
(٢) الأصمعيات ١٠٤.
(٣) الأصمعيات ١٨٠.
(٤) الأصمعيات ١٨١.

ويقول:

وبات وبات الساريات يُضِفْنَه إلى نَعِجٍ من ضائن الرمل أهيلا[1]

الأهيل: المنهال الذي لا يثبت.

ويقول أيضًا:

يوائل من قطفاءَ لم ترَ ليلةً أشدَّ أذى منها عليه وأطولا[2]

وفيه «قطفاء» لألف التأنيث الممدودة و(أشد وأطول) للوصفية والوزن ويقول:

يهز سلاحًا لم يرَ الناسُ مثلَه سلاحَ أخي هيجا أدقَّ وأعدلا[3]

والبيت شاهد على «أدق وأعدلف».

ومما ورد في «الأصمعيات» أيضًا قول «العباس بن مرداس»:

على قلص نعلو بها كلَّ سَبْسَبٍ تخال به الحِرْباءَ أشمطَ جالسا[4]

ويقول أيضًا في بيت آخر:

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانسا[5]

فالبيت الأول شاهد على منع «أشمط» والثاني على منع «أكر، أحمى، أضرب» ويقول «أوس بن غلفاء»:

---

(١) الأصمعيات ١٨٢.

(٢) الأصمعيات ١٨٢.

(٣) الأصمعيات ١٨٣.

(٤) الأصمعيات ٢٠٥.

(٥) الأصمعيات ٢٠٥.

وهـم تـركـوك أسـلحَ مـن حـبـارى رأت صـقـرًا وأشـردَ مـن نـعـام[1]

وفي البيت صفتان ممنوعتان للوصفية ووزن الفعل وهما «أسلح، أشرد».

وكذلك ورد في كتاب «شرح أشعار الهذليين» مجموعة أخرى من هذه الصفات كما في الأبيات التالية:

وكـلاهـمـا فـي كـفـه يـزنـيـةٌ فـيـهـا سـنـانٌ كـالـمـنـارة أصـلعُ[2]

والبيت «لأبي ذؤيب» وهو شاهد على «أصلع» ويقول في بيت آخر:

كأني خِلافَ الصارخ الألَّفَ واحد بأجرعَ لم يغضب لديه نصيرُ[3]

وفيه كلمة «أجرع» وله بيت ثالث في هذا المجال وهو قوله:

فـجـاء بـهـا بـعـد الـكـلال كـأنـه من الأين مِخْراسٌ أقذُّ وسحيجُ[4]

والأقذ: المتريش.

وورد «لصخر الغي» الأبيات التالية وفي كل بيت صفة أو صفات ممنوعة للعلة ذاتها وأبياته هي:

فـيـخـبـرَه بـأن الـعـقـل عـنـدي جُـرازٌ لا أفـلُّ ولا أنـيـثُ[5]

ففي البيت «أفل» أي الذي به تكسر وفلول، وأنيث: المصنوع من حديد غير ذكر.

---

(١) الأصمعيات ٢٣٣.

(٢) الهذليين ٣٨/١ والمفضليات ٤٢٨.

(٣) الهذليين ٦٧/١.

(٤) الهذليين ١٣٤/١.

(٥) الهذليين ٢٦٢/١.

ويقول أيضًا:

وكـنـتُ إذا سـمِـعْـتُ دعـاة داعٍ   أجـبـتُ فـلا أَلَفُ ولَا مَـكِـيـثُ[1]

وهو شاهد على منع «ألف» ومعناها: ثقيل.

ويقول في بيت ثالث:

كـلا الـعِـلْجَيـن أصْعَـرُ صَيْعَـرِيٌّ   تَـخـالُ نـسـيـلَ مـتـنـيـهِ الثُّـغـامَـا[2]

أصعر: فيه اعتراض من البغي والنشاط من (الصعر).

وقال «أبو العيال»:

وزجـرتَ عـنـي كـل أبـلخَ كـاشـح   ترِعِ الـمـقـالـة شـامـخ الـعـرنـيـن[3]

أبلخ: أهوج فخور.

و«لأمية بن أبي عائذ» مجموعة من الأبيات التي تصلح شواهد بما نحن بصدده وهي قوله:

فَـضْـهـاءِ أظـلـمَ فـالـنُّـورِ فـصـائـفٍ   فـالـثُّـمْـرِ فـالـبُـرَقـاتِ فـالأنـحـاصِ[4]

ففي البيت «أظلم» وهو ممنوع من الصرف.

ويقول في بيت آخر:

إذا أزبـدتْ مـن تـبـارِي الـمَـطِـيِّ   خِـلْـتَ بـهـا أَخْـيَـلًا أَوْ جُـنُـونَـا[5]

---

(١) الهذليين ٢٦٣/١.

(٢) الهذليين ٢٨٩/١.

(٣) الهذليين ٤٨٧/٢.

(٤) الهذليين ٤٨٧/٢.

(٥) الهذليين ٥١٦/٢.

والبيت شاهد على صرف ما يستحق المنع وهو «أخيل» الذي هو من الخيلاء وهو النشاط.

ويقول أيضًا:

بعُوجٍ نواجٍ كالنعام استزله يمامة مَوحليٌّ جُذوبٌ وأمحُلُ[١]

ففيه كلمة «أمحل».

ووردت عنده «أحصد» وذلك في البيت التالي:

له حرشف بالليل سد فروجه بأحصدَ لا يمشي به المتغلِّل[٢]

وجاءت كلمة «أصحم» عند «البريق بن عياض» في هذا البيت:

فلا والله لا ينجو نجائي غداة الجَوْز أصحمُ ذو ندوب[٣]

كما وردت كلمة «أحم» عند «أبي الحنان زياد السهمي» بقوله:

لها عينا مهاةٍ أمِّ طفل وجيد أحمَ مختلس البغام[٤]

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

وصفٌ أحدبَ شقته وليدتها تبادر السهلَ بالمسحاة مخدود[٥]

وهو شاهد على منع «أحدب» من الصرف.

وقال «مليح بن الحكم»:

غدوا بعدما هموا بأن يتهجّدوا بليل وزمُّوا كل أعيسَ مُخْنِق[٦]

---

(١) الهذليين ٢/٥٣٥.

(٢) الهذليين ٢/٥٣٨.

(٣) الهذليين ٢/٧٧٢.

(٤) الهذليين ٢/٨٩٧.

(٥) الهذليين ٢/٩٧٤.

(٦) شرح الهذليين ٣/٩٩٩.

وفي البيت شاهد على المنع من الصرف وهو «أعيش» لنفس العلة السابقة.

الصفات الدالة على أشياء عضوية في الإنسان:

وبعد أن بيّنا الصفات المعنوية سنذكر الأبيات التي فيها كلمات تدل على صفات عضوية في الإنسان والتي تأتي على وزن «أفعل» وذلك من مثل «أفرع» والأفرع: هو الكثير شعر الرأس. وقد ذكرها «أبو زبيد الطائي» بقوله:

تقول ابنة العمري مالك بعدما أراك قديمًا ناعم الوجه أفرعا[1]

وقد نسب هذا البيت في «المفضليات» إلى شاعر آخر هو «متمم ابن نويرة» مع تغيير بسيط في الشطر الثاني حيث يقول:

تقول ابنة العمري مالَكَ بعدما أراك حديثًا ناعم البال أفرعا[2]

ومن هذه الصفات «أخنس» أي القصير الأنف، وقد ذكرها «امرؤ القيس» في البيت الثاني:

فَجَالَ الصِّوارُ واتَّقَيْنَ بقَرْهبٍ طويل القرا والرَّوْقِ أَخْنَسَ ذَيّالِ[3]

وأوردها كذلك «بشر بن أبي خازم» في قوله:

كأخنس ناشط باتت عليه بحربة ليلةٌ فيها جَهام[4]

---

(١) الجمهرة ٧٤٩/٢.

(٢) المفضليات ٢٦٨.

(٣) ديوان امرئ القيس ٣٧.

(٤) المفضليات ٣٣٥.

وفيه شاهد آخر وهو «حربة» حيث إنه علم مؤنث.

وقال «ضابئ بن الحارث»:

كأني كسوتُ الرَّحْلَ أخنسَ ناشطًا   أحمَّ الشوىٰ فردًا بأجمادِ حَوْمَلا[1]

ويريد بأخنس هنا الثور: والخنس: قصر الأنف ولصق بالوجه والبقر كلها خنس.

ومنها كذلك «أجدع» أي المقطوع الأنف. قال «أبو زبيد الطائي»:

لعلك يومًا أن تلِمّ مُلِمّةٌ   عليك من اللائي يَدَعْنك أجدعا[2]

وقد نسب هذا البيت في «المفضليات» إلى شاعر آخر وهو «متعمم ابن نويرة» دون أي تغيير في البيت.

هناك بيت «لأبي ذؤيب» فيه ذكر «أجدع» وقد ورد في ثلاثة كتب وكل كتاب فيه تغيير بسيط عن رواية الكتاب الآخر، ففي الجمهرة ورد البيت بهذا الشكل:

فانصاع من حذر فسد فروجه   غضف صوار دافيان وأجدع[3]

ورواية «شرح أشعار الهذليين» تقول:

فانصاع من فزع وسد فروجه   غُبرٌ ضوارٍ وافيان وأجدع[4]

وأما رواية المفضليات فيقول فيها:

فاهتاج من فزع وسد فروجه   غُبْرٌ ضَوارٍ وافيان وأجدع[5]

---

(١) الأصمعيات ١٨٢.

(٢) الجمهرة ٢/٧٥٤.

(٣) الجمهرة ٢/٦٨٠.

(٤) الهذليين ١/٢٨.

(٥) المفضليات ٤٢٦.

ومن الصفات «أشمط» أي الذي خالطه الشيب، وقد ذكرها «النابغة الذبياني» بقوله:

لو أنها عرضت لأشمط راهب   عبد الإله صرورة متعبد[1]

وذكر هذا البيت في «جمهرة أشعار العرب»[2] مع تغيير بسيط إذ جعله «يدعو الإله» بدلًا من «عبد الإله» وذلك في الشطر الثاني:

ومن هذه الصفات «أجثم» أي العريض في غلظ وارتفاع. قال النابغة الذبياني:

فإذا لمست لمست أجثم جاثما   متحيزًا بمكانه ملء اليد[3]

وذكرت كلمة «أعور» عند «عامر بن الطفيل» حيث يقول:

فبئس الفتى إن كنت أعورَ عاقرا   جبانا فما عذري لدى كل محضر[4]

وقال «المرقش الأصغر»:

أسيل نبيل ليس فيه معابة   كميتٌ كلون الصِّرْف أرجل أقرح[5]

أقرح: ذو قرحة وهي بياض في الوجه مثل الدرهم.

وقال «علقمة بن عبدة»:

فوه كشقِّ العصا لأْيا تبيِّنُهُ   أَسَكُّ ما يسمعُ الأصواتَ مَصْلومُ[6]

---

(١) ديوان النابغة ٤١.
(٢) الجمهرة ٧١/١.
(٣) الجمهرة ٧٩/١ وديوان النابغة ٤١.
(٤) المفضليات ٣٦٢ والأصمعيات ٢١٥.
(٥) المفضليات ـ٤٣.
(٦) المفضليات ٣٩٩.

أسك: أصم، أو صغير الأذن لاصقها بالرأس.

وقال «طرفة بن العبد»:

وأروع نباض أحذُّ ململم ... كمرداة صخر من صفيح مصمد[1]

ففي البيت وصفان ممنوعان للوزن وهما «أروع، وأحذ» والأحذ: هو الأملس وقيل هو الخفيف الذكي.

ويقول أيضًا:

وأتلعُ نهاضٌ إذا صَعَّدَتْ به ... كسكان بوصيٍّ بدجلة مصعد[2]

والأتلع: المشرف الطويل، وفيه أيضًا «دجلة» حيث منع للعلمية والتأنيث كما مرّ سابقًا ويقول «المتلمس»:

وما كنت إلا مثل قاطع كفه ... بكف له أخرى فأصبح أجذما[3]

الأجذم: المقطوع إحدى يديه.

ويقول «النابغة الجعدي»:

فظل يجاريهم كأن هويه ... هوي قطامي من الطير أمعرا[4]

والأمعر: هو القليل الشعر.

وقال «أبو ذؤيب»:

فنحا لها بمذلّقين كأنما ... بهما من النضج المجدع أَيْدَعُ[5]

---

(١) ديوان طرفة ٢١.

(٢) ديوان طرفة ١٧ والجمهرة ١/٣٨٩.

(٣) الأصمعيات ٢٤٥.

(٤) الجمهرة ٢/٧٨٠.

(٥) المفضليات ٤٢٦.

والأيدع: هو صبغ أحمر. والغريب أنه لم يرد هذا في «شرح أشعار الهذليين» مع أن «أبا ذؤيب» هذلي.

وقال «حجلة بن نضلة»:

إنْ تلقني لا تلق نُهزة واحد لا طائش رَعِشٌ ولا أنا أعزل[١]

صفات الحيوان:

وأعني بها الكلمات الدالة على أوصاف في الحيوانات وذلك من مثل «أشم وهو الطويل، وأفيح: وهو بعيد ما بين الخطوتين يريد أنه واسع الجري إذا ذكر به عند وقته». وقد ذكرهما «المرقش الأصغر» في البيت التالي:

كما انتفجت من الظباء جداية أشمُّ إذا ذكرته الشد أفيح[٢]

وقال «جرير»:

ولو أن خندف زاحمت أركانها جبلًا أشَمَّ من الجبال لزالا[٣]

ووردت هذه الصفة «أشم» في أبيات أخرى ولكن بمعنى يختلف وذلك كقول «معاوية بن مالك»:

إني امرؤ من عصبة مشهورة حُشُدٌ لهم مجد أشم تليد[٤]

---

(١) الأصمعيات ١٣٩.
(٢) الجمهرة ٢/٥٥٢. والمفضليات ٢٤٣.
(٣) الجمهرة ٢/٨٩٦.
(٤) المفضليات ٣٥٥.

وكقول «سبيع بن الخطيم التيمي»:

ترمي أمام الناظرين بمقلة خوضاءَ يرفعها أشمُّ منيف[1]

وفي رواية «الأصمعيات» «وشوشاء يرفعها» بدلًا من «خوضاء»[2] ويعني بالأشم: عنقا.

ومن هذه الصفات «الأقب» أي الضامر البطن من الخيل قال «امرؤ القيس»:

أقبُّ رباعٌ من حمير عمايةٍ يمُجُّ لعاع البقل في كل مشرب[3]

وفي البيت شاهد آخر هو «حمير» حيث منع للعلمية والتأنيث، ويقول في بيت آخر:

وإن أُمسِ مكروبًا فيا رُبّ غارة شهدْتُ على أقبِّ رِخْوِ اللبان[4]

ويقول «بشر بن أبي خازم»:

يضمر بالأصائل فهو نهد أَقَبُّ مقلص فيه اقورار[5]

ويقول «الأعلم» في «شرح الهذليين»:

يُعزى جذيمة والرداء كأنه بأقب قارب[6]

---

(١) المفضليات ٣٧٣.

(٢) الأصمعيات ٢٢٣.

(٣) ديوان امرئ القيس ٤٥.

(٤) ديوان امرئ القيس ٨٦.

(٥) المفضليات ٣٤٤.

(٦) شرح الهذليين ٣١٣/١.

ومن الصفات أيضًا «أجرد» والأجرد: أي قصير الشعر، وقد ذكرها «عنترة العبسي» في شعره إذ يقول:

صُبُر أعدّوا كل أجرد سابح ونجيبة ذبلت حشاها[1]

ويقول في بيت آخر:

والخيل تقتحم الغبار عوابسًا ما بين شيظمةٍ وأجرد شَيْظم[2]

ويقول «معد يكرب» في هذين البيتين:

وأجرد ساط كشاة الأرا ن ريع فَعَنَّ على الناجش[3]

ويقول:

وأجرد مطردًا كالرِّشاءِ وسيفَ سلامة ذي فائش[4]

وفيه شاهد آخر على المنع وهو «سلامة» للعلمية والتأنيث.

ويقول «الحصين بن الحمام المري»:

وأجرد كالسرحان يضربه الندى ومحبوكة كالسِّيد شَقَّاءَ صلدما[5]

ويقول «عبدالله بن سلمة»:

وأجرد كالهراوة صاعدي يزين فقاره مَتْنٌ لحيبُ[6]

---

(١) ديوان عنترة ١٨٣.
(٢) الجمهرة ٢/٤٦٤.
(٣) الأصمعيات ١٧٧.
(٤) الأصمعيات ١٧٧.
(٥) المفضليات ٦٦.
(٦) المفضليات ١٠٤.

ويقول «مرة بن همام»:

لبعثت في عرض الصراخ مفاضة وطوت أجردَ كالعسيب مشوَبا[1]

ومن الصفات الدالة على الحيوانات «أحقب» أي حمار الوحش وقد ذكرها «امرؤ القيس» في بيتين من الشعر وهما:

كأني ورَحْلي فوق أحقب فارح بشربةَ أوطاو بعرنان موجس[2].

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد على المنع من الصرف وهي «أحقب» للوصفية ووزن الفعل، «شربة» للعلمية والتأنيث، و«عرنان» للعلمية وزيادة الألف والنون.

يقول في البيت الآخر:

وظل غلامي يضجع الرمحَ حوله لكل مهاة أو لأحقبَ سَهْوَق[3]

ومن الصفات التي أوردها «طرفة بن العبد» في شعره «أحوى» بقوله:

وفي الحي أحوى ينفض المردّ شادن مظاهر سِمْطَيْ لؤلؤ وزبرجد[4]

والأحوى: الذي في لونه سواد وهي الظبية.

ومن صفات الظباء «الأعفر» أي الأبيض يخالط بياضه حمرة، وقد ذكرها «امرؤ القيس» حيث يقول:

ولا مثل يوم في قذاران ظِلْتُه كأني وأصحابي على قرن أعفرا[5]

---

(١) المفضليات ٢٠٣.

(٢) ديوان امرئ القيس ١٠١.

(٣) ديوان امرئ القيس ١٧٥.

(٤) الجمهرة ٣٧٨/١.

(٥) ديوان امرئ القيس ٧٠.

وذكر «لبيد» كلمة «أحقب» ويعني الحمار في حقيبته بياض، وقيل بل لدقة حقوبة، وذلك في بيت شعر ضمن معلقته يقول فيه:

أو مُلْمعٌ وسقت لأحقب لاحه   طرد الفحول وضربها وكدامها[1]

وأورد «ذو الرمة» كلمة «الأجدل» أي الصقر، سمي بذلك لشدة فتله في خلقه.

وذلك في البيت التالي:

كأنهن خوافي أَجْدَلٍ قَرِمٍ   ولّى ليسبقه بالأمعز الخرْبُ[2]

وفي البيت أمران وهما:

1) صقر أجدل.
2) يمكن أن تعتبر في هذه الكلمة العلمية والزيادة.

ومن صفات الحيوانات «أعضب» أي الذي لا قرن له يقول أما بعد هذا كالكبش الذي لا قرن له. والعرب تتشاءم منه. وقد ذكرها «مالك ابن الريب» حيث يقول:

فأنا اليوم قرن أعضب منهم   لا أرى غير كائد ومكيد[3]

كما ذكرها زربيعة بن مقروم الضبي» بقوله:

ويوم جراد استلحمت أسلاتنا   يزيد ولم يمرر لنا قرن أعضبا[4]

---

(١) الجمهرة ٣٠١/١.
(٢) الجمهرة ٩٥٣/٢.
(٣) الجمهرة ٧٣٥/٢.
(٤) المفضليات ٣٧٨، الأصمعيات ٢٢٥.

صفات متفرقة:

وذلك مثل «أوبر» أي ذو الوبر، ويريد به عثنونها وهو الشعر تحت حنكها، وذلك في البيت التالي وهو «لبشامة بن عمر» حيث يقول:

وحادرة كَتِفيها المسيـ ـح تنضح أَوْبَر شثا غليلا[1]

ومنها «أصمع» وهو الحديد المجتمع ليس بمنتشر. وقد ذكر «عبدة ابن الطبيب» بقوله:

فإذا مضيت إلى سبيل فابعثوا رجلًا له قلبٌ حديدٌ أصمعُ[2]

كما ذكرها «أبو المثلم» إلا أنه صرفها حيث يقول:

مشمر وله بالكف مُجْدَلةٌ وأصمعٌ نصله في القِدْح معتدل[3]

ومن الصفات أيضًا «أمعز» وهي الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة قال «خفاف بن ندبة»:

* * *

---

(١) المفضليات ٥٧.

(٢) المفضليات ١٤٨.

(٣) الهذليين ١/٢٧٤.

الصفات التي على وزن الفعل

عدد الأبيات ٢٥٥ بيتاً موزعة على النحو التالي:

١ - ٦٤ بيتاً من المفضليات
٢ - ٥٩ بيتاً من جمهرة أشعار العرب
٣ - ٤٩ بيتاً من شرح أشعار الهذليين
٤ - ٣٢ بيتاً من الأصمعيات.
٥ - ٢٣ بيتاً من ديوان عنترة.
٦ - ١٤ بيتاً من ديوان امرئ القيس
٧ - ١١ بيتًا من ديوان طرفة
٨ - ٣ أبيات من ديوان النابغة الذبياني

جدول الكلمات المصروفة

الرقم	الكلملة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١ -	أسود	٥	عنترة
٢ -	أدهم	١	عنترة
٣ -	أشهب	١	عنترة
٤ -	أصيل	١	أمية بن أبي عائذ

* * *

الباب الثالث

الأسماء الممدودة والمقصورة

الفصل الأول

الأسماء المؤنثة الممدودة

ألف التأنيث بنوعيها الممدودة والمقصورة من العلل التي تنفرد وحدها بمنع الاسم من الصرف، فهي من العلل تقوم مقام العلتين. ونبدأ بالأسماء المنتهية بألف التأنيث الممدودة.

تعريفها:

«الاسم المعرف الذي آخره همزة على ألف زائدة كصحراء وحمراء»[1] وقد أسماه سيبويه «بباب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة»[2].

وذلك نحو «صحراء» وزكرياء، أصدقاء، وحمراء.. إلخ وتعرب بضمة ظاهرة رفعًا، وبفتحة ظاهرة نصبًا، وبفتحة ظاهرة نيابة عن الكسرة جرّا. كل ذلك دون تنوين لمنعها من الصرف بالشرطين المعروفين لمنع الاسم الصرف وهما: خلو الاسم من «أل» ومن «الإضافة».

والأصل في الهمزة أنها ألف وقعت بعد ألف زائدة فقلبت همزة إذ لا يلتقي ساكنان ولم تحذف إحداهما؛ لأن في حذف إحداهما إضاعة

(١) شذا العرف ٩٦ ط ١٦.

(٢) سيبويه ٩/٢.

للغرض من ذكرها، إذ لو حذفت الألف الأولى الزائدة لضاع الغرض من المد، ولو حذف الألف الثانية لضاع الغرض من التأنيث، ولالتبس «حمراء» بحبلى، فتختلط الألف الممدودة بالمقصورة[1].

يقول سيبويه: «والألف إذا كانت بعد ألف مثلُها إذا كانت وحدها إلا أنك همزت الآخرة للتحرك، لأنه لا ينجزم حرفان فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة»[2].

علة المنع:

قلنا إن ألف التأنيث الممدودة تقوم مقام علتين في منع الاسم من الصرف وهنا نطرح سؤالًا هو: إذا كانت الألف للتأنيث والتاء للتأنيث فلماذا لا تعامل التاء معاملة الألف في قيامها مقام العلتين فتمنع الاسم من الصرف؟

وقد أجاب النحاة عن هذا التساؤل بأن الألف تبنى كأنها جزء من الكلمة التي هي فيها بخلاف التاء، ولهذا كانت صورة الكلمة التي فيها ألف التأنيث يخالف مذكرها المؤنث مثل أحمر - حمراء - عطشان - عطشى عكس ما فيه الوصف فإنه لا تختلف صورة المذكر عن المؤنث إلا بالتاء فنقول: جميل وجميلة، كبير وكبيرة. ولهذا السبب فإن الألف تقوم مقام العلتين وكأن العلة الواحدة قد تكررت، ومن هنا فإن الاسم المنتهي بألف التأنيث لا ينصرف في المعرفة والنكرة بخلاف ما فيه

---

(١) انظر ما ينصرف ص ٣٢.

(٢) سيبويه ٢/١٠.

التاء. قال سيبويه: «اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة. قلت: فما باله انصرف في النكرة، وإنما هذه للتأنيث، هلا تُرك صرفه في النكرة كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث، قال من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فجُعلا اسمًا واحدًا نحو حضرموت.. ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط ولا الأربعةَ بالخمسة لأنها بمنزلة «عَشَرَ ومَوْتَ وَكَرِبَ» في «معد يكرب» وإنما تُلْحَق بناءَ المذكر ولا يُبْنَى عليها الاسمُ»(1).

ويقول المبرد: «إن الفصل بينهما أن ما كان فيه الهاء فإنما لحقته، وبناؤه بناء المذكر، نحو قولك: جالس، كما تقول: جالسة، وقائم ثم تقول: قائمة. فإنما تخرج إلى التأنيث من التذكير والأصل التذكير.

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع التأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل، ألا ترى أن «حمراء» على غير بناء «أحمر» وكذلك عطشى على غير بناء عطشان(2).

وجاء في «شرح المفصل» قوله: «وإنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف؛ لأن الألف للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه، ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى، وأحمر وحمراء، فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر. وليست التاء كذلك إنما تدخل الاسم المذكر

---

(1) سيبويه ١٢/٢.

(2) المقتضب ٣٢٠/٣.

من غير تغير بنيته دلالة على التأنيث نحو «قائم» و«قائمة» ويؤيد عندك ذلك وضوحًا أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو «حبلى وحبالى، وسكرى وسكارى»، كما تثبت الراء في حوافر والميم في دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح، وجفنة وجفان، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث عليه ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان»[1].

فميزة الألف أنها بمنزلة الجزء من الكلمة لا يقدر انفصالها عنها بخلاف التاء ولذا فكأن فيها علتين الأولى دلالتها على التأنيث، والثانية ميزتها عن التاء بكونها كالجزء من الاسم، كما يقول ابن سيده: «فالاسم مبني عليها فهي جزء منه، فكما لا يُنوى بجزء من أجزاء الاسم انفصال من الاسم كذلك لا ينوى بالألف انفصال من الاسم الذي هي فيه»[2].

إذن فقد استقلّت ألف التأنيث بالمنع، لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال، «ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء»[3] ولذا فقد استطاعت أن تقوم وحدها بمنع الاسم من الصرف.

ومن هذه الأسماء التي تمنع لوجود ألف التأنيث الممدودة فيها

---

(١) شرح المفصل ١/٥٩.

(٢) المخصص ١٦/٨٤.

(٣) الصبان ٣/٢٣٠.

«حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء ونفساء وعشراء وقوباء وفقهاء وسابياء وحاوياء وكبرياء، ومنه عاشوراءُ ومنه أيضًا أصدقاءُ وأصفياءُ، ومنه زِمِكّاءُ وبروكاء وبَراكاءُ ودبوقاء وخنفساء وعُنْظُباءُ وعَقْرَباء وزكرياء، فقد جاءت في هذه الأبينة كلها للتأنيث»[1].

أشياء:

ومن هذه الأسماء أيضًا «أشياء» لكن فيه اختلافًا بين العلماء في أصله مما يترتب عليه اختلافهم في صرفه أو منعه من الصرف.

ويلاحظ أن سيبويه لم يذكره ضمن هذه الأسماء إلا أنه تحدّث عنه في موضوع آخر وهو القلب المكاني والذي أسماه «بباب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو»[2] فهو يقول: «وكان أصل أشياء شيئاء فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو»[3].

فأشياء على زنة «فعلاء» ولذا فهو ممنوع من الصرف عند الخليل وسيبويه والجمهور.

وذكره المبرّد أيضًا في باب القلب وبيّن رأي الخليل وسيبويه فيه بقوله: «ومن ذلك «أشياء» في قول الخليل: إنما هي عنده «فعلاء» وكان أصلها «شيئاء» يا فتى فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهةَ ألفين بينهما همزة. بل كان هذا أبعدَ، فصارت اللام التي هي همزة في أوله، فصار تقديره من الفعل «لفعاء»

(١) سيبويه ٩/٢.
(٢) سيويه ٣٠/١.
(٣) المصدر السابق ٣٧٩/٢.

ولذلك لم ينصرف، قال الله عزّ وجَل ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[1] ولو كان «أفعالًا» لانصرف كما ينصرف أحياء وما أشبهه.

وكان الأخفش يقول: «أشياء أفعلاء» يا فتى، جُمع عليها «فَعْل» كما جُمع سَمْح على سُمْحَاء، وكلاهما جمعٌ لفعيل، كما تقول في نصيب: أنصباء وفي صديق: أصدقاء، وفي كريم كرماء، وفي جليس: جُلَساء فَسَمْح وَشَيّ على مثال «فَعْل» فخرج إلى مثال «فعيل»[2].

ويرى الكسائي: «أن «أشياء» على وزن «أفعال» ومنع الصرف للتوهم بأن الهمزة للتأنيث»[3] وقال: «أشبه آخرها آخر حمراء ووزنها عنده أفعال وكذا فلم تصرف»[4].

وقد أجمع البصريون، وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا وألزموه ألا يصرف أنباء وأسماء.

وقال الأخفش - سعيد بن مسعدة - والفراء: أصلها «أفعلاءَ» كما تقول هَيْن وَأَهْوِنَاء إلا أنه كان الأصلُ أشياءَ على وزن «أَشْبِعاع» فاجتمعت همزتان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى، وهذا غلط أيضًا؛ لأن «شيئًا» فَعْلٌ، وفَعْلٌ لا يُجمع على «أفعلاء».

فأما هَيْن فأصله أَهْيِنُ، فجُمع على أفعلاء، كما يُجمع فعيل على أفعلاء، مثل نصيب وأنصباء[5].

---

(١) المائدة/ ١٠١.

(٢) المقتضب ٣٠/١.

(٣) المقتضب الهامش ٣٠/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٣/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٤/٢، وانظر الإنصاف ٨١٢.

والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور من أن أصل أشياء شيئاء على وزن «فعلاء» إلا أن وجود همزتين في آخره وبينهما ألف مع كثرة استعماله أدى إلى قلب لام الاسم وهي الهمزة وجعلت قبل الفاء فصار وزنه «لفعاء» وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة. وهو عندهم اسم جمع وليس بجمع أما ما ذهب إليه الكسائي من أن «أشياء» على وزن «أفعال» ومنع من الصرف لشبهه حمراء حيث يجمع على أشياءات كما يجمع حمراء على حمراءات فهذا ليس دليلًا ولا قاعدة مطردة وإلا لوجب منع صرف أسماء وأنباء لقول العرب في جمعهما: أسماءات وأنباءات. ومع ذلك فهما مصروفان، وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كبيت وأبيات فظاهر البطلان، لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفًا كأسماء وأنباء. وأما قوله «إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث قلنا: فكان يجب أن لا تجرى نظائره نحو أسماء وأنباء، وما كان من هذا النحو على وزن أفعال لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر أسماء وأنباء[1].

والذي يدل على بطلان الرأي القائل بأن أصل أشياء «أشيئاء» على وزن «أفعلاء» أمران:

١) لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فعالى لأنه ليس في كلام العرب فعلاء جمع على فعالى[2].

فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع[3].

---

(١) الإنصاف ٨١٩.

(٢) الإنصاف ٨١٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٤٢/١.

٢) الأمر الثاني الذي يدل على البطلان هو «التصغير» فإنه يلزمهم أن يصغروا «أشياء» على «شويات» أو على «شئيات» وذلك لم يقله أحده إنما تصغيره «أُشياء» وإنما يلزمهم ذلك في التصغير لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد فحكمه في التصغير أن يرد إلى واحد، ثم يصغر الواحد ثم يجمع مصغرًا بالألف والتاء وبالواو والنون إن كان مما يعقل[١].

زكريـــاء:

هذه الكلمة فيها ثلاث لغات فهي إما بالمد، أو بالقصر معربًا غير منون أو بالقصر مع التنوين. أما أنها غير منونة فلأنها ممنوعة من الصرف لوجود ألف التأنيث فيها سواء كانت ممدودة أو مقصورة وقال بعضهم إنها لم تصرف لأنها أعجمي «وما كانت فيه ألف التأنيث فهو سواء في العربية والعجمية، لأن ما كان أعجميًا فهو ينصرف في النكرة، ولا يجوز أن تصرف الأسماء التي فيها ألف التأنيث في معرفة ولا نكرة، لأن فيها علامة التأنيث، وأنها مصوغة مع الاسم صيغة واحدة فقد فارقت هاء التأنيث فلذلك لم تصرف في النكرة»[٢].

فزكرياء ممنوعة لوجود ألف التأنيث بالمد أو بالقصر، وقد عدّها سيبويه ضمن هذه الأسماء[٣] ولذا فهي ممنوعة في التعريف والتنكير ولو كان السبب في منعها العلمية والعجمة لانصرفت عند التنكير[٤].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٤٢/١، وانظر الإنصاف ٢٤٧/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٥/١ - ٤٠٦.

(٣) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٠١/١.

(٤) انظر سيبويه ٩/٢.

وجاء في مشكل إعراب القرآن: «ولا يجوز أن تكون للإلحاق، لأنه ليس في أصل الأبنية مثال على وزنه فيكون ملحقًا به، ولا يجوز أن تكون منقلبة، لأن الانقلاب لا يخلو أن يكون حرف من نفس الكلمة أو من حرف الإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الكلمة، لأن الياء والواو لا يكون أصلًا فيما كان على أربعة أحرف. ولا يجوز أن يكون من حرف الإلحاق، إذ ليس في أصول الأبنية بناء يكون هذا ملحقًا به، فلا يجوز أن تكون الهمزة إلا للتأنيث[1].

إذن فلا يجوز في هذه الألف أن تكون للإلحاق لانتفائها من ناحية البناء، ولا منقلبًا عن الياء أو الواو لأن حرف الانقلاب لا يخلو عن كونه حرفًا من نفس الكلمة وهذا لا يجوز لأن الياء والواو لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرف. فانحصرت الألف في كونها ألف تأنيث.

غــوغــاء:

من الكلمات المختلف في حكمها، فقد ذهب بعضهم إلى المنع إذا قلنا إنها مؤنثة فهي بمنزلة عوراء، وذهب آخرون إلى الصرف لتصور التذكير فيها فهي بمنزلة خضخاض وفضفاض.

قال سيبويه: «وأما «غوغاء» فمن العرب من يجعلها بمنزلة «عوراء» فيؤنث ولا يصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة فضفاض فيذكر ويصرف»[2].

ومنها **قوباء**: فهي كسابقتها تمنع من الصرف إذا قلنا إنها ملحقة

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٧.
(٢) سيبويه ٢/١٠.

بالمؤنث كعشراء ورخصاء، وتصرف إذا ألحقناها بالمذكر نحو طومار.
يقول سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: «هذا قوباء» كما ترى، وذلك أنهم أرادوا أن يُلحقوه بباب قسطاس والتذكير، يدلك على ذلك الصرف»(١).

وهناك أسماء ظاهرها أن في آخرها ألف التأنيث الممدودة إلا أنها في الحقيقة منقلبة عن أصل، وذلك نحو «علباء» و«حرباء» إذ الأصل في همزتيها الياء ولذا فهما مصروفان كما يقول سيبويه: «وأما علباء وحرباء اسم رجل فمصروف في المعرفة والنكرة من قبل أنه ليست بعد هذه الألف نون فيُشبَّه آخرُه بآخر غضبان كما شُبّه آخرُ عَلْقى بآخر شَرْوى، ولا يُشْبِهُ آخر حمراء لأنه بدل من حرف لا يؤنث به كالألف وينصرف على كل حال فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللتين من نفس الحرف»(٢).

فالسبب في صرفهما أن الهمزة منقلبة عن الياء فيجب أن تعامل معاملة الياء والياء لا تَمْنع من الصرف فكذلك الحرف المنقلِب عنه.

فألف التأنيث من العلل القائمة بذاتها والتي تمنع الاسم من الصرف دون حاجة إلى علة أخرى، وعرفنا الفرق بينها وبين تاء التأنيث فمع اشتراكهما في الدلالة على التأنيث إلا أن الألف تُنزَّل منزلةَ الجزء من الكلمة بخلاف التاء، ولهذا فإن لفظ المذكر يختلف عن المؤنث في الألف عكس التاء التي تفرق بين لفظ المذكر والمؤنث مع أن لفظيهما واحد. وهذه الميزة أعطت الألف قوة مكنتها من القيام وحدها بالمنع.

---

(١) سيبويه ٢/١٠، المقتضب ٢/٢٦٨، ما ينصرف/٣٤.

(٢) سيبويه ٢/١٢، ما ينصرف ص/ ٣٣.

الواقع اللغوي

وقد وردت أسماء كثيرة في الشعر العربي من هذا الصنف ولذلك قمت بتقسيمها كما مرَّ في غيرها تسهيلًا للأمر حيث جعلت كلمتي «أسماء وأشياء» في البداية، ثم الصفات التي تدلُّ على الألوان، ثم الكلمات التي تدلُّ على صفات في الحيوانات، ثم صفات المرأة وأخرتها لكثرتها.

وما ورد من هذه الأسماء في المصادر الشعرية قليل وقسّمتها إلى ما جاء عند الشعراء الجاهليين، وما جاء في المفضليات، وما جاء في الأصمعيات وما جاء في جمهرة أشعار العرب، وأخيراً ما جاء في «شرح أشعار الهذليين».

١) أشـــياء :

وهي من الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة وقد وردت ممنوعة من الصرف كما أنها جاءت مصروفة أيضًا، لكن المنع أكثر، وذلك في الأبيات التالية حيث يقول «زهير بن أبي سلمى»:

قلت لها يا اربعي أقل لك في أشياء عندي من علمها خبر[1]

وقد منعها هنا كما هو واضح في البيت.

ومن المنع أيضًا قول «مُليح بن الحكم»:

---

(١) ديوان زهير ٣١٤.

وخبّرتُها أشياءَ تعلمُ أنها كذاكِ فقالت كُلُّ ما قال نعرفُ[1]

ويقول في بيت آخر:

تَمْحَى الرسومَ وتُبدي من معارفها أشياء فيها لذي الأشواق تهييجُ[2]

وقد صرفها «الأعلم» في البيت التالي:

جزى اللّه حُبشيًا بما قال أَبْؤُسًا بما رام أشياءَ بنا لا نرومُها[3]

٢) أسماء:

وقد جاءت ضمن أبيات كثيرة وسنبدأ بأبيات الشعراء الجاهليين «كدريد بن الصمة» إذ يقول:

قتلتُ بعبد اللّه خير لِداتِهِ ذؤابَ بنَ أسماءَ بنِ زيدِ بنِ قاربِ[4]

ويقول «زهير بن أبي سلمى»:

إن الخليط أجَدَّ البين فانغرقا وعُلِّقَ القلبُ من أسماءَ ما عَلِقا[5]

ويقول أيضًا:

كم للمنازل من عامٍ ومن زمنٍ لآل أسماءَ بالقفَّيْن فالرُّكُن[6]

ويقول «المرقِّش الأكبر»:

قل لأسماءَ أنجزي الميعادا وانظري أن تزدوي منكِ زادا[7]

ويقول في بيتين آخرين:

---

(١) شرح الهذليين ١٠٤٥/٣.
(٢) شرح الهذليين ١٠٦٢/٣.
(٣) شرح الهذليين ٣٢٧/١.
(٤) الأصمعيات ١١١.
(٥) ديوان زهير ٣٣.
(٦) ديوان زهير ٣٣.
(٧) المفضليات ٤٣١.

أعـرِفُـهـا دارًا لأسـمـاءَ فـالــ ـدمعُ على الخدين سَحٌّ سَجَمْ[1]
أَمِنَ آل أسماءَ الطُّلولُ الدّوارِسُ يُخَطِّطُ فيها الطيرُ قفرٌ بَسابِسُ[2]

ويقول «النابغة الذبياني»:

أهاجك من أسماءَ رسم المنازل بروضة نُعْمِي فذات الأجاول[3]

ويقول «عامر بن الطفيل»:

ولَتَسْأَلَنْ أسماءُ وَهْيَ حَفِيَّةٌ نُصحاءَها: أَطُرِدْتُ أم لم أُطْرَدِ[4]

ويقول «أعشى باهلة»:

أصبْتَ في حَرَمٍ منا أخا ثِقَةٍ هندَ بنَ أسماءَ لا يَهْنِئْ لك الظفَرُ[5]

ويقول «الحارث بن حلزة»:

آذنتنا ببينها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ[6]

أما «طرفة بن العبد» فيقول:

كما أحرزتْ أسماءُ قلبَ مرقَّشٍ بحبٍّ كلمع البرق لاحت مخايلُهْ[7]

وأما الأبيات التي جاءت في الأصمعيات والتي فيها ذكر «الأسماء» فهي قول «خفاف بن ندبة»:

ألا طرقَتْ أسماءُ في غيرِ مَطْرَقِ وأَنَّى إذا حلَّت بنجرانَ نَلْتَقي[8]

---

(١) المفضليات ٢٢٩.
(٢) المفضليات ٢٢٤
(٣) ديوان النابغة ٩٢.
(٤) المفضليات ٣٦٣.
(٥) الأصمعيات ٩٢.
(٦) شرح القصائد السبع الطوال ٤٣٣.
(٧) ديوان طرفة ١١٨.
(٨) الأصمعيات ٢١.

وفيه شاهد آخر وهو كلمة «نجران» حيث العلمية وزيادة الألف والنون.

ويقول في بيت آخر:

طرقَتْ أسيماءُ الرِّحالَ ودونَنا ... من فَيْدِ غيقةَ ساعدٌ فكثيبُ[1]

وهنا صغر «أسماء» كما أنه ذكر كلمة أخرى ممنوعة وهي «غيقة» للعلمية والتأنيث كما مرّ.

ويقول «سلامة بن جندل»:

لأسماءَ إذ تهوىٰ وِصالَكَ إنها ... كذي جُدَّةٍ من وحش صاحَةَ مُرْشِقِ[2]

ويقول «عباس بن مرادس»:

لأسماءَ رسمٌ أصبح اليومَ دارسًا ... وأقفرَ منها رَحْرحانَ فراكِسَا[3]

وأما الأبيات التي وردت في «المفضليات» شواهد على «أسماء» فهي قول «سلمة بن الخرشب الأنماري»:

فِدىً لأبي أسماءَ كلُّ مقصِّرٍ ... من القوم من ساعٍ بوتْرٍ وواتِرِ[4]

وقد ورد «العمرو بن الأهتم» هذان البيتان:

وهان على أسماءَ أن شطّتِ النّوى ... يَحِنُّ إليها والهٌ وَيَتُوقُ[5]

ويقول:

ألا طرقتْ أسماءُ وهي طَروقُ ... وبانت على أنّ الخيال يَشوقُ[6]

(١) الأصمعيات ٢٧.
(٢) الأصمعيات ١٣٢.
(٣) الأصمعيات ٢٠٤.
(٤) المفضليات ٣٧.
(٥) المفضليات ١٢٥.
(٦) المفضليات ١٢٥.

ويقول «الأسود بن يعفر»:

قد أصبح الحبلُ من أسماءَ مصرومًا بعد ائتلافٍ وحبٌّ كان مكتومًا[1]

وأما «شرح أشعار الهذليين» فقد وردت فيه الأبيات التالية:

إذ يقول «أبو ذؤيب»:

أبالصُّرَم من أسماءَ حدَّثكَ الذي جرى بيننا يوم استقلَّتْ رِكابُها[2]

ويقول في بيت ثان:

ألا زعمت أسماءُ أنْ لا أحِبَّها فقلتُ بلى لولا ينازعُني شُغْلِي[3]

و«لأبي صخر الهذلي» ورد هذان البيتان:

فلولا الذي حُمِّلتُ من لاعجِ الهوى بفيض اللِّوى غِرًّا وأسماءُ كاعِبُ[4]

وقوله:

لأسماء لم تهتَجْ لشيءٍ إذا خلا فأدبر ما اختبّت بلَفْتِ ركائِبُ[5]

وفيه شاهد ثان وهو «ركائب» الممنوعة لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «المتنخل»:

هل هاجَكَ الليلُ كَليلٌ على أسماءَ من ذي صُبُرٍ مُخْيِلِ[6]

---

(١) المفضليات ٤١٨.
(٢) شرح الهذليين ٤٢/١.
(٣) شرح الهذليين ٨٨/١.
(٤) شرح الهذليين ٢//٩٤٥.
(٥) شرح الهذليين ٩٤٥/٢.
(٦) شرح الهذليين ١٢٥٤/٣.

٣) الصفات الدالة على الألوان:

ونبدأ بكلمة «سوداء» التي ذكرها «امرؤ القيس» حيث يقول:

وإذْ هي سوداءُ مثلُ الفحيم تغشّي المطانِبَ والمَنْكِبا[١]

ويقول «النابغة الذبياني»:

أو أضَعُ البيتَ في سوداءَ مظلمةٍ تقيّد العَيْرَ لا يَسْري بها الساري[٢]

وجاء ذكره في «الجمهرة»[٣]

ويقول في بيت آخر:

له بفِناءِ البيت سوداءُ فخمةٌ تَلَقَّمُ أوصالَ الجزور العراعرِ[٤]

ويقول «زهير بن أبي سلمى»:

أنا ابنُ رياحٍ وابن خاليَ جوش ولم أُختَمل في حجر سوداءَ ضمَحِ[٥]

أما «عنترة العبسي» فيقول:

ولقد هممتُ بغارةٍ في ليلةٍ سوداءَ حالكةٍ كلونِ الأَدْلَمِ[٦]

ويقول «ذو الرمة»:

هَجَنَّعٌ راحَ في سوداءَ مُخْمَلةٍ من القطائف أعلى ثوبِهِ الهُدُبُ[٧]

ويقول «الأخطل»:

---

(١) ديوان امرئ القيس ١٢٩.

(٢) ديوان النابغة ٥٦.

(٣) الجمهرة ١/٢٣٧.

(٤) ديوان النابغة ٧٥.

(٥) ديوان زهير ٣٢٤.

(٦) ديوان عنترة ١٥٣.

(٧) الجمهرة ٢/٩٧٣.

ليستْ بسوداءَ من مَيْثاءَ مظلمةٍ ولم تعذَّب بإدناءٍ من النارِ[1]

ويقول «مالك الخناعي»:

ألم ترَ أنا أهلُ سوداءَ جَوْنَةٍ وأهلُ حِجابٍ ذي حجازٍ ومَوْقِرِ[2]

ويقول «عمرو بن هميل»:

لدى سوداءَ عارٍ مِغْصماها سَرَغْرَعةٍ لها نَعَمٌ مُصِيتُ[3]

ومن الصفات التي فيها «لون السوداء» «سفعاء» مأخوذ من السفعة وهي سواد يضرب إلى الحمرة، وقد ذكرها «الحارث بن وعلة» بقوله:

خُذاريَّةٌ سفعاءُ لَبَّدَ ريشَها من الطل يومٌ ذو أهاضيبَ ماطِرُ[4]

وفيه «أهاضيب» حيث منعت من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «الأعلم»:

عَنَّتْ لَهُ سَعْفاءُ لُكَّتْ بالبضيع لها الخنائِبْ[5]

ومن الصفات الواردة «سمراء» ويقول «عنترة»:

وقد كنتَ تُخفي حب سمراءَ حِقْبَةً فبُح لان منها بالذي أنت بائحُ[6]

ويقول «أبو مهدية»:

ويُديرُ عيناً للوقائع كأنها سمراءُ طاحت من نفيضِ بَريرِ[7]

---

(١) الجمهرة ٩٠٧/٢.

(٢) شرح الهذليين ٤٥٤/١.

(٣) شرح الهذليين ٨٢١/٢.

(٤) المفضليات ١٦٥.

(٥) شرح الهذليين ٣١٣/١.

(٦) ديوان عنترة ٤٢.

(٧) الأصمعيات ١٢٣.

ومن الصفات أيضًا «بيضاء» وقد ذكرها «امرؤ القيس» بقوله:

مهفهفةٌ بيضاءُ غيرُ مفاضةٍ ترائبُها مصقولةٌ كالسَّجَنْجَلِ[1]

ويقول أيضًا:

دخلتُ على بيضاءَ جُمٍّ عظامُها تعفِّي بذيل الدرع إذ جئتَ مَوْدِقي[2]

ويقول «زهير بن أبي سلمى»:

أمك بيضاءُ من قضاعةَ في الـ بيت الذي يستكَنّ في طُنُبه[3]

وفيه شاهد آخر وهو «قضاعة» الممنوعة للعلمية والتأنيث.

ويقول «عنترة»:

أضرمها بيضاء تهتز كالغصن إذا ما انثنى بمر النسيم[4]

وأما «الأعشى» فيقول:

وبيضاءَ كالنَّهْي موْضونةٍ لها قَوْنسٌ مثلُ جيب البدن[5]

وورد هذا البيت «لعمرو بن معد يكرب» يقول فيه:

صَبَحْتُهُمْ بيضاءَ يَبْرُقُ بيضُها إذا نظرَتْ فيها العيونُ ازمهرّتِ[6]

ويقول «قيس بن الخطيم»:

صبحناكم بيضاءَ يبرقُ بيضُها تُبينُ خلاخيلَ النساءِ الهواربِ[7]

---

(١) ديوان امرئ القيس ١٥ والجمهرة ١/١٤٣ وشرح القصائد السبع الطوال ٥٨.

(٢) ديوان امرئ القيس ١٧١.

(٣) ديوان زهير ٥٢.

(٤) ديوان عنترة ١٦١.

(٥) الجمهرة ١/١١.

(٦) الأصمعيات/١٢٢.

(٧) الجمهرة ٢/٦٤١.

ويقول «المزرد الشيباني»:

وبيضاءُ فيها للمخالم صَبْوةٌ ... ولهوٌ لمن يرنو إلى اللهو شاغلُ[1]

ويقول في بيت آخر:

موشحةٌ بيضاءُ دانٍ حبيكُها ... لها حَلَقٌ بعد الأنامل فاضِلُ[2]

ومما ورد في المفضليات أيضًا «قولُ سلامة بن جندل العبدي»:

وعندنا قينةٌ بيضاءُ ناعمةٌ ... مثلُ المَهاةِ من الحُورِ الخراعيبِ[3]

ويقول «ثعلبة بن عمرو العبدي»:

بِبيضاءَ مثلِ النِّهيِ ريحَ ومَدَّهُ ... شآبيبُ غيثٍ يَحْفِشُ الأُكْمَ صائِفُ[4]

وأما الأبيات الواردة في «شرح أشعار الهذليين» فهي قول «أبي ذؤيب»:

وما ضَرَبٌ بيضاءُ يأوي مليكُها ... إلى طُنُفٍ أعيا بِراقٍ ونازل[5]

ويقول «أمية بن أبي عائذ»:

بيضاءُ صافيةُ المدامع هُولةٌ ... للناظِرين كَدُرَّةِ الغَوَّاصِ[6]

ويقول «ساعدة بن حؤية»:

وما ضَرَبٌ بيضاءُ يسعى دَبوبَها ... دُفاقٌ وعَرْوانُ الكَراثِ فضيمُها[7]

---

(١) المفضليات ٩٤.
(٢) المفضليات ٩٨.
(٣) المفضليات ١٢٠.
(٤) المفضليات ٢٨٢.
(٥) شرح الهذليين ١٤٢/١.
(٦) شرح الهذليين ٤٨٩/٢.
(٧) شرح الهذليين ١١٣٨/٣.

وأما «خضراء» فقد ذكرت في البيتين التاليين، وهما قول «الحارث بن حلزة»:

ثم حجرا أعني ابنَ أم قطام ... وله فارسية خضراءُ[1]

ويقول «مليح بن الحكم»:

صبحناهم والشمس خضراءُ غنية ... بذات اللطاحد السِّنان المحرِّق[2]

ومما ذكر قليلًا من الصفات الدالة على الألوان «حمراء» وذلك في البيتين التاليين وهما «لامرئ القيس» إذ يقول:

مكلَّلةً حمراءَ ذات أسِرّة ... لها حُبُكٌ كأنها من وصائلِ[3]

ولـ «طرفة بن العبد» إذ يقول:

إنا إذا ما الغيمُ أمسى كأنه ... سماحيقُ ثوبٍ وهي حمراءُ حرجفُ[4]

وأما «صفراء» فقد جاء ذكرها في الأبيات التالية:

يقول «النابغة الذبياني»:

صفراءُ كالسِّيَراء أكمل خلقها ... كالغصن في غُلَوائه المتأود[5]

ويقول «عنترة»:

بزجاجةٍ صفراءَ ذاتِ أسرّة ... قُرنت بأزهرَ في الشمال مقدم[6]

وأما «ذو الرمة» فيقول:

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٤٩٦.

(٢) شرح الهذليين ١٠٠٤/٣

(٣) ديوان امرئ القيس ٩٦.

(٤) ديوان طرفة ١٢٦.

(٥) ديوان النابغة ٣٩.

(٦) ديوان عنترة ١٤٩، والجمهرة ٤٥٢/٢.

كحلاءُ في دعج صفراءَ في برج كأنها فضة قد شابها ذهب[1]

ففي البيت بجانب «صفراء» فهناك «كحلاء» أيضًا وهي تعني سوداء العين.

ويقول «الشماخ»:

مُطلًّا بزرقٍ ما يداوى رميها وصفراءَ من نبع عليها الجلائز[2]

وجاء في «المفضليات» الأبيات التالية شواهد على «صفراء» وهي قول «المرار بن منقذ»:

عَبَقَ العنبَرِ والمِسْكِ بها فَهْيَ صفراءُ كعُرْجون العُمُرْ[3]

وقال «المزرد الذبياني»:

لنَغْتِ صباحيٍّ طويلٍ شقاؤُهُ له رقميّاتٌ وصفراءُ ذابِلُ[4]

وقول «ثعلبة بن عمرو العبدي»:

وصفراءَ من نبعِ سِلاحٌ أُعِدُّها وأبيضُ وقّصالُ الضريبة جائِفُ[5]

وأما الأبيات الواردة في «شرح الهذليين» فهي قول «صخر الغي»:

وَسَمْحَةٌ من قِسِيٍّ زارةَ صفـ ـراءُ هَتوفٌ عِدادُها غَرِدُ[6]

ويقول «ربيعة بن الكودن»:

وصفراءَ تلتذُّ اليدان بِشارَها بَغِيٍّ رجالٍ حاصِنٍ لم تُذَوَّقِ[7]

---

(١) الجمهرة ٢/٩٣٦.

(٢) الجمهرة ٢/٨٣١.

(٣) المفضليات ٩٢.

(٤) المفضليات ١٠١.

(٥) المفضليات ٢٨٢.

(٦) شرح الهذليين ١/٢٥٨.

(٧) شرح الهذليين ٢/٦٥٧.

ويقول «خالد بن زهير»:

صَبَرْتُ له نفسي بصفراءَ سَمْحةٍ ولا غَوْثَ إلا أسهُمي وقضيبي[1]

ومن هذه الصفات «الصهباء» وهي التي تقرب إلى البياض لعتقها.

وقد أوردها «النابغة الذبياني» بقوله:

فصبّحْهُم بها صهباءَ صرفا كأن رؤوسهُمْ بيضُ النعام[2]

ويقول «عنترة»:

لَقِينا يومَ صهباءٍ سريَّةْ حناظلةً لهم في الحرب نيَّةْ[3]

وفيه صرف عنترة كلمة «صهباء»:

ويقول «المرقش الأصغر»:

وما قهوة صهباء كالمسك ريحُها تُعَلّى على الناجود طورا وتُقْدَح[4]

ويقصد بالصهباء هنا: الشعراء أو الحمراء.

ومن الشعراء الجاهليين الذين ذكروها في شعرهم «لبيد» حيث يقول ضمن بيت شعر من معلقته.

فلها هباب من الزمام كأنها سهباءُ راح مع الجنوب جِسامُها[5]

ويقصد بصهباء هنا: السحابة التي لم يكن فيها ماء هاهنا.

ويقول «الأخطل»:

صهباء قد كَلِفَتْ من طول ما خُبِئَتْ في مُخْدعٍ بين جَنّاتٍ وأنهارِ[6]

---

(١) الهذليين ٢/٨٣٩.
(٢) ديوان النابغة ١١٤.
(٣) ديوان عنترة ١٨٩.
(٤) المفضليات ٢٤٢.
(٥) الجمهرة ١/٣٠٠.
(٦) الجمهرة ٢/٩٠٧.

وأما ما ورد في «المفضليات» من أبيات فهي، قول «ربيعة بن مقروم الضبي»:

سخاميةَ صهباءَ صرفا، وتارة   تعاوَرَ أيديهم شواء مضَهَّبا[1]

ويقول «علقمة بن عبدة»:

قد أشهد الشرب فيهم مزهر رنم   والقوم تصرعهم صهباءُ خرطوم[2]

ويقول «الأسود بن يعفر»:

حتى تناولها صهباءَ صافيةً   يرشو التُّجَارَ عليها والتراجِيمَا[3]

ومما ورد في «صهباء» قول عوف بن عطية:

سلافةَ صَهْبَاءَ ماذِيَّةً   يَفُضُّ المسابِئُ عنها الجِرارَا[4]

وقال «أبو ذؤيب»:

فجاء بها سُلافًا ليس فيها   قَذًى صهباءَ تَسْبِقُ كُلَّ ريقِ[5]

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

كأن مُعْتَقَةً في الدّنِّ مُغْلَقَةً   صَهْباءَ مِضْعَقَةً رانئ رَذِمِ[6]

صفات الحيوانات:

وقد جاء في أشعار العرب مجموعة كبيرة من الصفات التي على وزن «فعلاء» ومختومة بألف التأنيث الممدودة وهي تدل على صفات الحيوانات

---

(١) المفضليات ٣٣٦، والأصمعيات ٢٢٥.
(٢) المفضليات ٤٠٢.
(٣) المفضليات ٤١٨.
(٤) المفضليات ٤١٣.
(٥) الهذليين ١٨١/١.
(٦) الهذليين ٩٦٩.

وذلك من مثل «أدماء» وهي الناقة البيضاء، وقد أوردها «امرؤ القيس» بقوله:

بـأدمـاءَ حُـرْجُـوجٍ كـأن قُـتـودَهـا　　على أبلقِ الكشحَيْنِ ليس بمُغْرَبِ[1]

ويقول زهير في «أدماء»:

فـأمـامـا فـويـق الـعـقـد مـنـهـا　　فـمـن أدمـاءَ مـرتـعُـهـا الـخـلاءُ[2]

ويقول «الأعشى»:

ظـبـيـةٌ مـن ظـبـاءِ وجـرةَ أدمـا　　ءَ تَسَفُّ الكباثَ تحت الهَدالِ[3]

وفيه بجانب أدماء كلمة وجرة التي سبق ذكرها في العلمية والتأنيث.

ويقول في بيت آخر:

وعَـسـيـرٍ أدمـاءَ حـادرةِ الـعَـيْـ　　ـنِ خَـنـوفٍ عـيـرانـةٍ شِـمْـلالِ[4]

ويقول «أبو قيس بن الأسلت»:

فـتـلـك أفـعـالـي وقـد أقـطـع الـ　　ـخَـرْقَ عـلـى أدمـاءَ هـلـواعِ[5]

وهو يصف ناقته السريعة.

ويقول «ضابئ بن الحارث»:

بـأدمـاءَ حُـرجـوجٍ كـأن بِـدَفِّـهـا　　تهاويلَ هِرٍّ أو تهاويلَ أَخْيَلا[6]

ويقول «عمرو بن الأهتم»:

بـأدمـاءَ مـربـاعِ الـنـتـاجِ كـأنـهـا　　إذا عَرَضَتْ دون العِشارِ فَنِيقُ[7]

---

(١) ديوان امرئ القيس ٤٥.

(٢) ديوان زهير ٦٢.

(٣) الجمهرة ١/٢٤٧.

(٤) الجمهرة ١/٢٥٠.

(٥) الجمهرة ٢/٦٥٧.

(٦) الأصمعيات ١٨١.

(٧) المفضليات ١٢٦.

ويقول «ربيعة بن مقروم»:

فـعـــدّيـــتُ أدمـــاءَ عَـيْـــرانـــةً عُـذافِـرةً لا تـمـلُّ الـرَّسِـيـمـا[1]

وأما «بشر بن عمرو» فيقول:

أدمـاءَ مُـفْـكِـهَـةً وفَـحْـلًا بـازلًا أو قارحاً مثلَ الهِراوةِ سَرْحَبَا[2]

ويقول «أبو قيس بن الأسلت الأنصاري»:

وأقـطـع الـخـرق يُـخـاف الـردى فـيــه عــلى أدمــاء هــلواع[3]

ويقول «أبو ذؤيب»:

وسـود مـاءُ الـمـرد فـاهـا فـلونـه كلون النؤور فَهْيَ أدماء سارها[4]

وأما «صخر الغي» فيقول:

فخاتَتْ غزالاً جاثِماً بصُرَتْ به لدى سَلَماتٍ عندَ أدماءَ سارِبِ[5]

ويريد بأدماء هنا: ظبية.

ومن الصفات الواردة في الحيوانات «صكاء» وأصلها صفة للنعامة لتقارب ركبتيها يصك بعضها بعضًا فشبه بها «المسيب بن علس» ناقة وذلك حين يقول:

صـكـاءَ ذِعْـلِـبَـةٍ إذا اسـتـدبـرْتَـهـا حَـرَجٍ إذا اسـتـقـبـلتَـهـا هِـلْواعِ[6]

ومنها «الشقاء» أي الطويلة مذكرها أشق، وقد ذكرها «الحصين بن الحمام المري» بقوله:

---

(1) المفضليات ١٨١.
(2) المفضليات ٢٧٧.
(3) المفضليات ٢٨٦.
(4) الهذليين ٧٣/١.
(5) الهذليين ٢٥١/١.
(6) المفضليات ٦١.

وأَجْرَدَ كالسّرحانِ يضربُهُ الندى　　ومحبوكةً كالسِّيدِ شقاءَ صِلْدِما[1]

ومنها «ورقاء» أي الحمامة. ويقول «المرار بن منقذ»:

ما أنا الدهرَ بناسٍ ذكرَها　　ما غدت ورقاءُ تدعو ساق حر[2]

وورد في الشقاء أيضًا قول «جابر بن حنى التغلبي»:

ليـنتزعَنْ أرماحَنا فأزالـهُ　　أو حَنَشٍ عن ظهرِ شَقَّاءَ صِلْدِم[3]

ووردت كلمة «قرعاء» وهي النعام كلها قرع، وذلك في البيت التالي وهو لـ «بشامة بن الغدير»:

بزفيف نقنقة مصلحة　　قرعاءَ بين نقانق فرع[4]

ومن الصفات «عوجاء» وتعني الناقة الضامرة.

قال النابغة الذبياني:

فلا بد من عوجاءَ تهوي براكب　　إلى ابن الجُلاحِ سَيْرُها الليلَ قاصدِ[5]

ويقول «طرفة بن العبد»:

وإني لأمضي الهم عند احتضاره　　بعوجاءَ مِرْقالٍ تروحُ وتغتدي[6]

ومن الكلمات الدالة على أوصاف في الحيوانات والتي هي مختومة بألف التأنيث الممدودة كلمة «دعماء» وتعني ناقة، وإنما جعلها دهماء لأن الدهم أقوى الإبل.

يقول «علقمة بن عبدة»:

---

(١) المفضليات ٦٦.
(٢) المفضليات ٩٣.
(٣) المفضليات ٢١٢.
(٤) المفضليات ٤٠٧.
(٥) ديوان النابغة ٤٥.
(٦) ديوان طرفة ١٠.

فالْعَيْنُ مني كَأَنْ غَرْبٌ تحطُّ به   دَهْماءُ حارِكُها بالقِتْب محزومُ[1]

ويقول «أبو ذؤيب»:

يا بيت دهماءَ الذي أتجنب   ذهب الشبابُ وحُبُّها لا يذهبُ[2]

ومما جاء في «شرح أشعار الهذليين» قول «صخر الغي»:

إني بدهماءَ عزما أجد   عاودني من حبابها الزُّؤدُ[3]

ومنها أيضًا «عرفاء» والعرفاء هي المشرفة موضع العرف من الفرس قال المرقش الأكبر:

عرفاءُ كالفحل جمالية   ذاتُ هبابٍ لا تشكّى السأم[4]

ويقول «متمم بن نويرة»:

يا لهفَ من عرفاءَ ذاتِ قليلة   جاءت إليَّ على ثلاث تخمع[5]

ومنها «صبحاء» وهي اللبؤة، وقد أوردها «أمية بن أبي عائذ» بقوله:

ينفرن من وقع السياط كأنما   ينفرن من صبحاءَ ذاتِ حصاص[6]

أوردها كذلك «قيس بن العيرازة» بقوله:

أَلْفيتَهُ يحمي المُضافَ كأنه   صبحاءُ تحمي شِبْلَها وتَحِيدُ[7]

ومن الصفات التي تستخدم أيضًا في بيان أوصاف الحيوانات كلمة «خنساء» وتعني البقرة الوحشية كما في قول «زهير بن أبي سلمى»:

كخنساءَ سَفْعاءِ الملاطم حُرّةٍ   مسافرةٍ مزءودةٍ أمّ فرقدِ[8]

---

(١) المفضليات ٣٩٨.
(٢) الهذليين ١/٢٠٥.
(٣) الهذليين ١/٢٥٤.
(٤) المفضليات ٢٢٩.
(٥) المفضليات ٥٢.
(٦) الهذليين ٢/٤٩٢.
(٧) المفضليات ٢/٥٩٩.
(٨) ديوان زهير ٢٢٥.

ويقول «النابغة الذبياني»:

بهـا كُـلُّ ذيـالٍ وخنسـاءَ ترعـوى   إلى كل رَجّافٍ من الرمل فاردِ[1]

وذكره أيضًا «لبيد» في معلقته بمعنى قصيرة الأنف وذلك في قوله:

خنساءُ ضعيت الفرير فلم يرم   عرض الشقائق طوفُها وبُغامُها[2]

وأما «طرفة بن العبد» فيقول:

كـأنـهـا مـن وحـشٍ أنـبـطـه   خنسـاء يخنـو خلفهـا جَوْذَر[3]

ويقول «مالك بن الريب»:

يا ابن خنساء شِقّ نَفْسي يا لَجْـ   ـلاج خلّيتني لأمر شـديـد[4]

ومنها أيضًا «وجناء» وهي الناقة الغليظة الضخمة الوجنات.

وقد أوردها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

فـلمـا رأيـت أنـهـا لا تـجـيـبـنـي   نهضت إلى وجناءَ كالفحل جلعد[5]

ويقول «طرفة بن العبد»:

جـمـاليـة وجنـاءَ حـرف تـخـالـهـا   بأنساعها والرحل صرحا مُمَرَّدًا[6]

وجاء «لطرفة» هذا البيت في «الجمهرة» إذ يقول:

جـمـالـيـة وجـنـاءُ تـروى كـأنـهـا   سـفـنـجّـة تـبـري لأزعـرَ أربـد[7]

ويقول «سلامة بن جندل»:

وشـد كـورٍ عـلى وجـنـاءَ نـاجـيـة   وشد حرج على جرداءَ سرحوب[8]

---

(١) ديوان النابغة ٤٣.
(٢) الجمهرة ١/٣٠٨.
(٣) ديوان طرفة ١٥٤.
(٤) الجمهرة ٧٣٣.
(٥) ديوان زهير ٢٢٠.
(٦) الجمهرة ١/١٥.
(٧) الجمهرة ١/٣٨١.
(٨) المفضليات ١٢٤.

وفيه أيضًا كلمة «جرداء» حيث منعت للعلة ذاتها وهي ألف التأنيث الممدودة:

ويقول «ثعلبة بن صعير»:

وجناءَ مجفرة الضلوع رجيلة ولقى الهواجر ذات خلق حادر[1]

ويقول «مرة بن همام»:

طال الثواء فقر بالي بازلا وجناءَ تقطع بالردافي السبسبا[2]

وورد هذا البيت في كتاب «شرح الهذليين» وهو «لأبي الحنان»:

فكم من جَسْرةٍ وجناءَ حرف مؤللةٍ نعوبٍ في الزمام[3]

ومما ورد أيضًا من هذه الصفات كلمة «خرقاء» حيث أوردها «ذو الرمة» بقوله:

أعَنْ لو سمت من خرقاءَ منزلة ماء الصبابة من عينيك مجوم[4]

ويقول «عوف بن عطية»:

فلقد زجرت القدم إذ هبّت صبا خرقاءُ تقذف بالخطار المسند[5]

أما «علقمة بن عبدة» فيقول:

صعل كأن جناحيه وجؤجُؤَه بيت أطافت خرقاءُ مهجوم[6]

ومن الصفات أيضًا «فتخاء» وهي العقاب اللينة الجناح. ذكرها «عنترة» بقوله:

---

(١) المفضليات ١٢٩.

(٢) المفضليات ٣٠٣.

(٣) الهذليين ٨٩٨/٢.

(٤) الجمهرة ١١٣/١.

(٥) الأصمعيات ١٧٠.

(٦) المفضليات ٤٠٠.

وكل سبوح في الغبار كأنها   إذا اغتسلت بالماء فتخاءُ كاسر[1]

وورد أيضًا قول «سلمة بن الخرشب الأنماري»:

خُدارية فتخاءَ ألثق ريشُها   سحابة يوم ذي أهاضيبَ فاطر[2]

وفيه أيضًا «أهاضيب» الممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

وهناك صفات جاءت قليلة وسنبدأ بذكر بيت ورد في «الجمهرة» وهو قول «أبي ذؤيب» إذ يقول فيه:

تعدو به خوصاءُ يَفْصِمُ جَرْيُها   حَلَقَ الرِّحالةِ فهي رِخْوٌ تمزَعُ[3]

والخوصاء: هي الفرس التي تنظر بمؤخر عينيها نشاطًا.

ومما جاء في «خوصاء» قول «سلمة بن الخرشب»:

فلم تنجُ إلا كل خوصاءَ تدعى   بذي شرفات كالفنيق المخاطر[4]

ويقول «سبيع بن الخطيم التيمي»:

تَرْمي أمام الناظرتين بمُقْلةٍ   خوصاءَ يرفعها أشمُّ منيف[5]

وفيه أيضًا «أشم»:

ومنها «كدراء» وهي ما في لونها كدرة وهي الغبرة ومعظم القطاكدر.

قال الحكم الخضري:

فجاءت مع الإشراق كَدْراء رادةً   فحامت قليلًا في معانٍ ومَشْرَبِ[6]

---

(١) ديوان عنترة ٧٩.
(٢) المفضليات ٣٧.
(٣) الجمهرة ٢/٦٨٣.
(٤) المفضليات ٤٢٧.
(٥) الهذليين ١/٣٣.
(٦) الأصمعيات ٣٣.

ويقول «ضابئ بن الحارث»:

تدافع في ثني الجديل وتنتحي　　إذا ما غدت دفواءَ في المشي عيهلا[1]

وفيه دفواء، والدفواء هي الناقة التي تمشي في جانبها، وهي أسرع لها. ومنها «عبساء» التي أوردها «أبو ذؤيب» في قوله:

لعمرك ما عبساءُ تنسأ شادناً　　يعِنُّ لها بالجِزْع من نخب النجل[2]

ويريد بعيساء ظبية بيضاء.

وهناك صفات أخرى من مثل «عراء: أي التي لا سنام لها، وصلباء التي لا أذنين لها، وريداء: نعامة سوداء إلى الغبرة» وذلك في الأبيات التالية وهي كلها من مصدر واحد وهو كتاب «شرح أشعار الهذليين».

يقول «أبو ؤذيب»:

وكانوا السنام اجتُبَّ أمس فقومُهُم　　كعرّاءَ بعد النَّيِّ راث ربيعها[3]

ويقول «أبو العيال»:

فاجتثت الأُذُنان منها فانتهت　　صلباءَ ليست من ذوات قرون[4]

ويقول «أبو خراش»:

فواللّه ما ربداء أو علج عانة　　أقبّ وما إن تيسُ رَبْلٍ مصمم[5]

ومما جاء من هذه الصفات القليلة الورود كلمة «رغاء» رغاء الخيل والإبل، وذلك ضمن بيت «للحارث بن حلزة» يقول فيه:

من منادٍ ومن مجيب ومن تصـ　　ـهال خيلٍ خلال ذاك رغاءُ[6]

---

(١) الأصمعيات ١٨١.
(٢) الهذليين ٨٩/١.
(٣) الهذليين ٢٢٥/١.
(٤) الهذليين ٤٢٢/١.
(٥) الهذليين ١٢١٨/٣.
(٦) القصائد السبع ٤٥٣.

وذكر «عنترة» كلمة «قبلاء» حيث يقول:

سلسُ العنانِ إلى القتال مفيته قبلاءُ شاخصةٌ كعين الأحول[1]

ومما ورد كثيراً من هذه الصفات «جرداء» أي القصيرة الشعر، يقول «زهير بن أبي سلمى»:

وقد أراني أمام الحي تحملني جَرْداءُ لا فحجٌ فيها ولا صككُ[2]

ويقول «لبيد» في معلقته:

أسهَلَتْ وانتصبتْ كجِذْعِ مُنيفةٍ جَرْداءَ يَحْصَرُ دونَها جُرّامُها[3]

وتقول «الخرنق» أخت طرفة بن العبد:

ألا سِيّانِ عمرو مُشيحًا على جرداءَ مِسْحلها عَلوكا[4]

وقول «الفردزق»:

كان الهديلُ يقودُ كلَّ طِمِرّةٍ جَرْداءَ مقرَّبةٍ وكلَّ حصانِ[5]

وجاء في «الأصمعيات» الأبيات التالية شواهد على «جرداء» وهي قول «سلامة بن جندل»:

لدن غدوة حتى أتى الليلُ دونهم ولم ينجُ إلا كلُّ جرداءَ خفيق[6]

وقول «المفضل النكري»:

يُهَزْهِزُ صَعْدةً جَرْداءَ فيها سِنانُ الموتِ أَوْ قَرْنٌ مَحِيقُ[7]

وقول «زبان بن سيار»:

---

(١) ديوان عنترة ١٢٣.
(٢) ديوان زهير ١٦٩.
(٣) الجمهرة ٣٢٣/١.
(٤) الجمهرة ١٠٠/١.
(٥) الجمهرة ١٠٩/١.
(٦) الأصمعيات ١٣٥.
(٧) الأصمعيات ٢٠١.

وإذا فَزِعتْ غَدَتْ ببَزّي نَهْدَةٌ جَرْداءُ مُشرفةُ القَذالِ دؤول[1]

وقول «سبيع الخطيم»:

ولقد شهدتُ الخيلَ تحمِلُ شِكّتي جَرْداءُ مُشْرِفَةُ السَّراةِ سَلوفُ[2]

وقال الجميح:

أما إذا حَرَدَتْ حَرْدي فمُجْرِيةٌ جَرْداءُ تَمْنَعُ غِيلًا غيرَ مَقْروبِ[3]

ويقول «الجميح» أيضًا:

جَرْداءُ كالصَّعْدةِ المُقامةِ لا قُرٌّ زَوى مَتْنَها ولا حَرِمُ[4]

ويقول «المزرد الشيباني»:

وسَلْهَبَةٌ جَرْداءُ باقٍ مَريسُها مُوَثَّقةٌ مِثْلُ الهراوَةِ حائِلُ[5]

ويقول «سلامة بن جندل»:

وشَدَّ كورٍ على وَجْناءَ ناجيةٍ وَشَدَّ سَرْجٍ على جَرْداءَ سُرْحوبِ[6]

وفيه ذكر وجناء التي منعت لنفس العلة:

وجاء هذان البيتان في «شرح أشعار الهذليين» وهما «لأبي ذؤيب»:

ومُدَّعَسٍ فيه الأنيضُ اختفيتَهُ بجرداءَ ينتابُ الثَّمِيلَ حمارُها[7]

---

(١) الأصمعيات ٢١٠.

(٢) الأصمعيات ٢٢٣.

(٣) المفضليات ٣٥.

(٤) المفضليات ٤٢.

(٥) المفضليات ٩٧.

(٦) المفضليات ١٢٤.

(٧) الهذليين ١/٨٥.

وبيت آخر «لأبي صخر الهذلي»:

شيت بموهبة من رأس مرقبة جرداء مَهيسة في حالق شَمَم[1]

وعكس «جرداء» «قوداء» وهي الطويلة الشعر، وقد ذكرها «كعب بن زهير» بقوله:

حَرْفٌ أخوها أبوها من مُهَجَّنةٍ وعَمُّها خالُها قوداءُ شِمْليلُ[2]

ويقول «عبيد بن الأبرص»:

تحتي مسوّمةٌ قوداءُ عِجْلزةٌ كالسهم أرسله من كفّه الغالي[3]

ومما ورد فيها قول «أبي ذؤيب»:

تَدَلّى عليها بين سِبٍّ وخَيْطَةٍ بجرداءَ مثلِ الوكْفِ يكبو غُرابُها[4]

ومنها «عوجاء» أي التي تركب رأسها يقول «أبو ذؤيب» أيضًا:

فنَكِرْنَه فَنَفَرْنَ وامْتَرَسَتْ به عوجاءُ هاديةٌ وهادٍ جُرْشُعُ[5]

وجاء في «الجمهرة» للشمّاخ بن ضرار:

وعوجاءَ مِجْذامٍ وأمرٍ صريمةٍ تركتُ بها الشكَّ الذي هو عاجِزُ[6]

ويقول «قيس بن العيزارة»:

وحُبِسْنَ في هزم الضريع فكُلُّها حدباءُ باديةُ الضلوعِ جَدودُ[7]

ويقول «كعب بن زهير»:

كُلُّ ابن أنثى وإن طالت سلامتُهُ يومًا على آلةٍ حدباءَ محمولُ[8]

---

(١) الهذليين ٢/٩٦٩.
(٢) الجمهرة ٢/٧٩٢.
(٣) الجمهرة ١/١٦.
(٤) الهذليين ١/٥٣.
(٥) الهذليين ١/٢٢ والجمهرة ٢/٦٧٦.
(٦) الجمهرة ٢/٨٢٧.
(٧) الهذليين ٢/٥٩٨.
(٨) الجمهرة ٢/٧٩٦.

ويقول «الحصين بن الحمام المري»:

لأقسمتُ لا تنفكُّ مني مُحارِبٌ   على آلة حدباءَ حتى تندَّما[1]

ويقول «الطرماح بن حكيم»:

فهي قوداءُ نفجت عَضُداها   عن زحاليفِ صفصفٍ ذي دِحاضِ[2]

ويقول «ربيعة بن مقروم»:

يقلّبُ سَمْحَجًا قَوْداءَ طارت   نَسيلَتُها بها بِنَقٍ لِماعُ[3]

ويقول «المثقب العبدِي»:

غدتْ قوداءَ مُنْشقًا نَساها   تَجاسَرُ بالنُّخاعِ وبالوَتينِ[4]

صفات المرأة وما في حكمها:

وذلك من مثل «حسناء» حيث يقول «أبو دواد»:

في نظامٍ ما كنتُ فيه فلا يَحْـ   ـزُنْك شيءٌ لكل حسناءَ ذامُ[5]

ويقول «أبو ذؤيب»:

كأنها كاعِبٌ حسناءُ زَخْرَفَها   حَلْيٌ وأتْرَفَها طُعْمٌ وإصْلاحُ[6]

ومنها «غيداء» حيث يقول «أبو صخر الهذلي»،:

ريا المعاصم مملوءٍ مخلخلُها   غيداءَ هيلكةٍ من بُدَّنٍ غيدِ[7]

---

(١) المفضليات ٦٧.

(٢) الجمهرة ١٠٠٢/٢.

(٣) المفضليات ١٨٨.

(٤) المفضليات ٢٩١.

(٥) الأصمعيات ١٨٦.

(٦) الهذليين ١٦٦/١.

(٧) الهذليين ٩٢٥/٢.

ويقول «حسان بن ثابت»:

لَحَلَّيْتُهُم طوقَ الحمامةِ إذ أَتَوْا   بزباءَ قد طمّتْ مياهَ المناقبِ[(١)]

ويعني بزباء: داهية.

ويقول «أبو قلابة»:

وشريجةٌ جَشّاءُ ذاتُ أزاملٍ   يُخطي الشّمالَ بها ممرٌّ أملسُ[(٢)]

ويعني بجشاء: التي في صوتها بحة.

ومنها «فقماء» أي التي في فمها عوج أي قبيحة المنظر. يقول «أبو جندب»:

وكنتُ إذا قومٌ بَغَوْني أتيتُهُمْ   بمسقِطة الأحبال فَقْماءَ قِنْطِرِ[(٣)]

وورد البيت التالي «لسارية بن زنيم» حيث يقول:

فإنا يومَ أغرارٍ فَعَلْنا   بكم فَقْماءَ واضحة المُثُولِ[(٤)]

ومن الصفات أيضًا «جَدّاء» أي التي لا لبن بها. يقول «بدر بن عامر»:

ومنحتني جَدّاءَ حين مَنَحْتني   شَحَصًا بمالئةِ الحِلَابِ لَبونِ[(٥)]

ويقول «أبو ذؤيب»:

هذا ومرقبةٍ عَيْطاءَ قُلَّتُها   شَمّاءُ ضاحِيةٌ للشمس قِرْواحُ[(٦)]

وعيطاء: أي طويلة العنق.

---

(١) الهذليين ٢/٧٨١.
(٢) الهذليين ٢/٧١٦.
(٣) الهذليين ١/٣٥٩.
(٤) الهذليين ٢/٧٣٣.
(٥) الهذليين ١/٤١٣.
(٦) الهذليين ١/١٦٩.

ويقول «عمر بن أبي ربيعة»:

وَهْيَ زهراءُ قد تحيّر منها ... في أديم الخدين ماءُ الشباب[1]

ومن صفات المرأة «جيداء» يقول: «إياس بن سهم»:

ومسكاً وكافوراً إذا هبّت الصبا ... تَعُلُّ به أبدانُ جيداءَ مُغزل[2]

وقال «عبدة بن الطيب»:

تُذرى حواشِيَهُ جيداءُ آنِسَةٌ ... في صَوْتِها لسماع الشَّرْب ترتيلُ[3]

والجيداء: طويلة الجيد.

يقول «المرار بن منقذ»:

جَعْدَةٌ فرعاءُ في جُمْجُمةٍ ... ضخمةٍ تفرُقُ عنها كالضُّفُرْ[4]

يقول «النابغة الذبياني»:

كأن الشذرَ والياقوتَ منها ... على جيداءَ فاترةِ البغام[5]

ويقول «ساعدة بن جؤية»:

وقَدّمَ في عَيْطاءَ في شُرُفاتِها ... نعائمُ منها قائِمٌ وهزيمُ[6]

والعيطاء: الطويلة.

ويقول: «مليح بن الحكم»:

غَرّاءُ فرعاءُ مِبْهاجُ لِمَضْحَكِها ... ريًا كريًا الخُزامَى بَلّها الثَّأْدُ[7]

---

(١) الهذليين ١/٤٣.
(٢) شرح الهذليين ٢/٥٣٠.
(٣) المفضليات ١٤٥.
(٤) المفضليات ٩٠.
(٥) ديوان النابغة ١١١.
(٦) شرح الهذليين ٣/١١٥٩.
(٧) شرح الهذليين ٣/١٠١٥.

وجاء في «المفضليات»: وقول «عبدة بن الطيب»:

قرواءُ مقذوفةٌ بالنحض يشعفُها   فرطُ المراح إذا كَلَّ المراسيلُ[1]

ويعني بقرواء: طويلة بقرو هو الظهر.

ويقول أيضًا:

يأوي إلى سلفعٍ شعثاءَ عاريةٍ   في مجرها تولبٌ كالفرد مبزول[2]

والشعثاء هي المتلبدة الشعر لا تدهنه.

ومنها «رعشاء» التي أوردها «عبدة بن الطيب» أيضًا بقوله:

رعشاءُ تنهضُ بالذِّفْرَى مُواكبةٌ   في مِرْفقَها من الدّفّيْنِ تفتيل[3]

ومن الصفات أيضًا «هيفاء» وقد ذكرها «عنترة» إذ يقول:

خَـوْدٌ رداحٌ هـيـفـاءُ فـاتـنـةٌ   تُخْجلُ بالحسن بهجَةَ القمرِ[4]

والهيفاء: هي الضامرة البطن. ويقول «المرار بن منقذ»:

فَهْيَ هيفاءُ هضيمٌ كشحُها   فخمةٌ حيث يُشَدُّ المؤتزر[5]

ومنها أيضًا «بداء» أي بعيدة ما بين الفخذ بين مع كثرة الشحم.

قال «المرار بن منقذ»:

وَهْـيَ بـدّاءُ إذا مـا أقـبـلت   ضخمةُ الجسم رَداح هيدكر[6]

ويقول «جبيهاء الأشجعي»:

رَعَتْ عُشُبَ الجَوْلانِ ثم تصيّفت   وَضيعةَ جَلْسٍ فَهْيَ بَدّاءُ راجِحُ[7]

---

(١) المفضليات ١٣٦.

(٢) المصدر السابق ١٣٨.

(٣) المصدر السابق ١٣٧.

(٤) ديوان عنترة ٩٥.

(٥) المفضليات ٩٠.

(٦) المفضليات ٩١.

(٧) المفضليات ١٦٩.

ومنها «شوهاء» وقد ذكرها «بشر بن عمرو» بقوله:

أو قـارحـاً مـثـلَ الـفـتـاة طِـمِـرّةً　　شوهاءَ تعتبط المدلَّ الأحقبا[(١)]

ويقول «قعلبة بن عمرو العبدي»:

وشوهاءَ لم توشم يداها ولم تذل　　فقاظت وفيها بالوليد تقاذفُ[(٢)]

ويقول «زبان بن سيار البري»:

شـوهـاءُ مـركـضـةٌ إذا طـأطـأتـهـا　　مرطى إذا ابتلّ الحزام نشول[(٣)]

ويقول «عبدالله بن أبي ثعلب»:

عـلى كـل شـوهـاءَ قـنـاصـةٍ　　ونَهْدِ المراكل يشري اللُّجاما[(٤)]

ويقول «ساعدة بن جؤية»:

مـن كـل فَـجٍّ يـسـتـقـيـم طِـمِـرّةٌ　　شَوْهاءُ أو عَبْلُ الجُزارةِ مِنْهَبُ[(٥)]

ومنها «شنعاء» أي قبيحة. قال «زهير»:

ومن يلتمسْ حُسْنَ الثناءِ بماله　　يَصُن عرضه من كل شنعاءَ موبقِ[(٦)]

ويقول أيضًا:

وأن يُـعـلَّلَ ركبـانُ الـمـطـيِّ بكـم　　بكـل قـافـيـةٍ شـنـعـاءَ تـشـتـهـرُ[(٧)]

ويقول «جابر بن حني التغلبي»:

وعَـمـرُو بنُ هَـمّـامٍ صعقنا جبينَهُ　　بشنعاءَ تشفي صَوْرَةَ المتظلِّمِ[(٨)]

ومنها «الشقاء» أي الطويلة. يقول «مرة بن همام»:

---

(١) المفضليات ٢٧٧.

(٢) المفضليات ١٨٢.

(٣) المفضليات ٣٥٢ والأصمعيات ٢١٠.

(٤) شرح الهذليين ٢/٨٨٩.

(٥) شرح الهذليين ٣/١١١٦.

(٦) ديوان زهير ٢٥٢.

(٧) ديوان زهير ٣٠٨.

(٨) المفضليات ٢١٢.

وكأنها بِلِوَى مليحة خاضِبٌ   شَقّاءُ نِقْنِقَةٌ تباري غَيحَهَبا[1]

وأما «سطفاء» فهي طويلة العنق، قال «علقمة بن عبدة»:

تَحَقُّهُ هِقْلَةٌ سَطْعاءُ خاضعةٌ   تجيبُهُ بزِمارٍ فيه تَرْنيمُ[2]

فنَكِرْنَه ونَفرحنَ وامترسَتْ به   سطعاءُ هادِيةٌ وهادِ جُرْشُعُ[3]

والبيت «لأبي ذؤيب الهذلي».

ومنها «بلهاء» أي عن الفواحش والخنا لأنها لا تعرفه. قال «المرقش الأصغر»:

لا تصطلي النار بالليل ولا   تُوقِظُ للزاد بلهاءُ نَؤُومْ[4]

ومنها «ميلاء» أي أغصانها مائلة يقول «ذو الرمة»:

مَيْلاءَ من معدِن الصِّيران قاصِيةً   أبعارُهُنَّ على أهدافها كُثَبُ[5]

كما جاء عند «ذي الرمة» أيضًا «لمياء وهي السمراء الشفة، والمصدر اللمى» وذلك في البيت التالي:

لَمْياءُ في شفتيها حُوّةٌ لَعَسٌ   وفي اللِّثاتِ وفي أنيابها شنبُ[6]

ويقول أيضًا:

عجزاء ممكورةٌ خُمْصانَةٌ قَلِق   عنها الوِشاحُ وتم الجسمُ والقَصَبُ[7]

والعجزاء: هي عظيمة العجز.

كما ذكر «عنترة» كلمة عجزاء في هذا البيت وهو:

---

(١) المفضليات ٣٠٣.
(٢) المفضليات ٤٠١.
(٣) المفضليات ٤٢٤.
(٤) المفضليات ٢٤٨.
(٥) الجمهرة ٩٥٦/٢.
(٦) الجمهرة ٩٣٦/٢.
(٧) الجمهرة ٩٣٧/٢.

كَمدلَّةٍ عجزاءَ تَلحَمُ ناهضًا   في الوكر موقِعُها الشظاءُ الأرفعُ[1]

ويقول «طرفة بن العبد»:

وعجزاء دَقّت بالجناح كأنها   مع الصبح شيخٌ في بجادٍ مُقَنَّعُ[2]

ومن صفات المرأة أيضًا «شعثاء» أي التنيرة بالهزال وسوء الحال.

وقد ذكرها «طرفة بن العبد» في قوله:

ألقَوْا إليكَ بكل أرْمَلةٍ   شعثاءَ تحمل مَنْقَعَ البُرْمِ[3]

ومنها «شمطاء» وقد أوردها «عمرو بن كلثوم» بقوله:

ولا شَمْطاءُ لم يَتْرُكْ شَقاها   لها من يَسْعَةٍ إلا جَنينا[4]

وجاء في «الجمهرة» قول «مالك بن الريب»:

تركتُ بها شمطاءَ قد دقّ عظمُها   تعُدُّ إذا ما غبتُ عنها اللياليا[5]

قول «الأخطل»:

ما بزمزمَ من شمطاءَ مُخلَقةٍ   وما بيثربَ من عون وأبكارِ[6]

وفي البيت ثلاثة كلمات ممنوعة ولكن لعلل مختلفة وهي «مزم للعلمية والتركيب المزجي، وشمطاء لألف التأنيث الممدودة ويثرب للعلمية ووزن الفعل.

ويقول «كعب بن زهير»:

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً   لا يُشْتَكىٰ قِصَرٌ منها ولا طُولُ[7]

---

(1) ديوان عنترة ١٠٤.
(2) ديوان طرفة ١٥٦ والجمهرة ١/٩٧.
(3) ديوان طرفة ٩٣.
(4) الجمهرة ١/٣٤٣.
(5) الجمهرة ٢/٧٦٢.
(6) الجمهرة ٢/٩١٠.
(7) الجمهرة ٢/٧٨٩.

وفي البيت أيضًا هيفاء.

ومن الصفات أيضًا «عمياء»:

وتنوفةٍ عمياءَ لا يجتازها إلا المشيَّع ذو الفؤاد الهادي[(١)]

ويقول «الحارث بن حلزة»:

أتلهَّى بها الهواجرَ إذْ كـ ـلُّ ابنِ همٍّ بليّةٌ عمياءُ[(٢)]

ويقول «عبيد الراعي»:

حتى إذا نزلتْ عمايةُ فتنةٍ عمياء كان كتابُها مَفْعولا[(٣)]

ويقول «مالك بن الريب»:

وسعَوْا بالمطي والذبّل السمـ ـر لعمياءَ في مَفارِط بِيدِ[(٤)]

ومنها «عوجاء» ويقال بهوجاء، وهي الضامرة. يقول «طرفة بن العبد»:

وإني لَأُمضِي الهمَّ عند احتضاره بعوجاءَ مِرْقالٍ تروح وتغتدي[(٥)]

وهناك بيت «لزهير بن أبي سلمى» وردت فيه مجموعة من هذه الصفات وهو قوله:

كبداءُ مقبلةً وركاءُ مدبرةً قوداءُ فيها إذا استحرضتها خضعْ[(٦)]

كبداء: ضخمة الوسط. وركاء: عظيمة الوركين. قوداء: طويلة العنق. وجاءت كلمة «صرماء» وهي قليلة اللبن، وذلك في البيت التالي وهو «لعروة بن الورد» يقول فيه:

---

(١) ديوان زهير ٣٣٠.

(٢) القصائد السبع ٤٤٤.

(٣) الجمهرة ٢/٩٢٩.

(٤) الجمهرة ٢/٧٣٨.

(٥) الجمهرة ١/٣٨٠.

(٦) ديوان زهير ٢٣٧.

ومُستثبِتٌ في مالك العامَ إنني   أراك على أقتاد صَرْماءَ مُذْكِرِ[1]

ومنها «عذراء» حيث يقول «عنترة»:

رمتِ الفؤادَ مليحةٌ عذراءُ   بسهام لَحْظٍ ما لهن دواءُ[2]

وجاء عند «الأخطل» أيضًا حيث يقول:

عَذْراءُ لم تجتلِ الخُطّابُ بَهْجَتَها   حتى اجتلاها عِباديّ بدنيار[3]

ومنها «خرساء» إذ يقول «عنترة»:

خرساءَ ظاهرة الأداة كأنها   نار يُشَبُّ وقودُها بلظاها[4]

ومن الصفات المذكورة «عوراء» كما في بيت «طرفة بن العبد» إذ يقول:

وعوراءُ جاءت من أخٍ فرددتُها   بسالمةِ العينين طالبةً عذرا[5]

كما ذكرت في هذا البيت وهو «الكعب بن سعد الغنوي» يقول فيه:

وعوراءَ قد قيلت فلم أستمع لها   وما الكِلْمَةُ العوراءُ لي بقبول[6]

وذكر عند «طرفة بن العبد» كلمة «بدّاء» وذلك في البيت التالي:

فَهْي بَدّاءُ إذا ما أقبلتْ   فخمةُ الجسم رادحٌ هيدكر[7]

ويقول «كعب بن زهير»:

قنواء في حُرَّتَيْها للبصير بها   عِتقٌ مُبينٌ وفي الخدّين تسهيلُ[8]

---

(١) الأصمعيات ٤٤.
(٢) ديوان عنترة تحقيق عبدالمنعم شلبي.
(٣) الجمهرة ٢/٩٠٧.
(٤) ديوان عنترة ١٨٣.
(٥) ديوان طرفة ١٥٣.
(٦) الأصمعيات ٧٥.
(٧) ديوان طرفة ١٥٣.
(٨) الجمهرة ٢/٧٩٣.

وقنواء: أي في أنفها قنا.

وورد في «جمهرة أشعار العرب» الصفات التالية وهي حدراء وكلفاء وذلك في الأبيات التالية:

عزفْتَ بأعشاشٍ وما كِدْتَ تعزفُ　　وأنكرتع من حَدْراءَ ما كنتَ تعرِفُ[1]

والبيت للفرزدق الذي يقول في بيت آخر:

وإنْ نُبّهتْ حَدْراءُ من نومةِ الضحىٰ　　دَعَتْ وعليها مِرْطُ خزٍّ ومِطْرَفُ[2]

ويقول «الأخطل»:

آلت إلى النصف من كَلْفاءَ أترعها　　عِلْجٌ ولَثّمَها بالجصّ والقارِ[3]

ومنها «حوراء» التي ذكرها «الحادرة» في قوله:

وبمُقْلتَيْ حوراءَ تَحْسِبُ طَرْفَها　　وَسْنانَ، حُرّةِ مُسْتَهَلِّ الأَدمُعِ[4]

والحوار من الحور: وهي شدة سواد العين مع شدة بياضها.

ومنها «ظمياء» وقد ذكرها «مالك بن خالد الخناعي» بقوله:

لِظَمْياءَ دارٌ قد تعفّتْ رسومُها　　قِفارٌ وبالمَنحاةِ منها مَساكِنُ[5]

وفيه أيضًا «مساكن» الممنوعة لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «المعطل الهطلي»:

ألا أصبَحَتْ ظمياءُ قد نزحتْ بها　　نوىً خَيْتعورٌ طَرْحُها وشَتاتُها[6]

---

(١) الجمهرة ٢/٨٦٦.
(٢) الجمهرة ٢/٨٦٨.
(٣) الجمهرة ٢/٩٠٧.
(٤) المفضليات ٤٤.
(٥) الهذليين ١/٤٤٤.
(٦) الهذليين ٢/٦٣٤.

صفات متنوعة:

وذلك ككلمة «بيداء» التي ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

وقفتُ بها رَأْدَ النحاة مطيتي أُسائِلُ أعلامًا ببيداء قرددِ[1]

وذكرها «أعشى باهلة» أيضًا بقوله:

يمشي ببيداءَ لا يمشي بها أَحَدٌ ولا يُحَسُّ - خلا الخافي - بها أَثَرُ[2]

وجاء هذا البيت في «الأصمعيات» وهو «للحكم الخضري» إذ يقول:

إذا استودعَتْ فرخين بيداءَ قَلّصتْ سماويّةَ المُمْسىٰ نَجاةَ التقلُّبِ[3]

ويقول «مليح بن الحاكم»:

تَعاوَى بها ليلًا ويضْبَحُ بعضُها لبعضٍ على الحسْرى ببيداءَ سَمْلَقِ[4]

ومنها «شماء» وذلك كما جاء في قول «الحارث بن حلزة»:

بعد عهدٍ لها ببُرقةِ شمّا ءَ فأدنى ديارِها الخَلْصاءُ[5]

ووردت ست مرات في «شرح أشعار الهذليين» وذلك في الأبيات الآتية:

قال «صخر الغي»:

لِشَمجاءَ بعد شَتاتِ النَّوَى وقد بِتُّ أُخْيَلْتُ بَرْقا وَلِيفَا[6]

ويقول «الأعلم»:

وهم منعوا الطريق وأسلكوكم على شماءَ مَهْواها بعيدُ[7]

---

(١) ديوان زهير ٢٢٠.

(٢) الجمهرة ٢/٧١٤.

(٣) الأصمعيات ٣٣.

(٤) الهذليين ٣/١٠٠٦.

(٥) القصائد السبع ٤٣٤.

(٦) الهذليين ١/٢٩٤.

(٧) الهذليين ١/٣٣٦.

ويقول «ساعدة بن العجلان»:

فطلعتُ من شِمْراخِهِ تَيْهورةً   شَمجاءَ مُشْرِفةً كرأس الأصلعِ[1]

ويقول «مليح بن الحكم»:

تشوفتَ إثْرَ الظاعن المتفرِّقِ   وشمّاءُ باتت في الرعيل المُشَرِّقِ[2]

ويقول أيضًا:

تزودت من شمَّاءَ نظرة عاشقٍ   بها هائمٍ مَنْ يُخطِرِ القلبَ يَغْلَقِ[3]

ويقول «المتنخل»:

ربّاءُ شمّاءُ لا يأوي لقُلّتها   إلا السحابُ وإلا الأَوْبُ والسَّبَلُ[4]

وفي البيت أيضًا كلمة رباء.

والشماء: هي العقبة الطويلة في الجبل.

ومنها: «زرواء» يقول «امرؤ القيس»:

عارضٍ زوراءَ من نَشَمٍ   غيرِ أناة على وتره[5]

ويقول «عنترة»:

شرِبَتْ بماء الدُّحْرُضينِ فأصبحت   زوراءَ تَنْفِرُ عن حِياض الدَّيْلَمِ[6]

وزوراء: أي عوجاء عن النشاط.

ويقول «النابغة الذبياني»:

وتُسْقىٰ إذا ما شئتَ غيرَ مُصَرَّدٍ   بزوراءَ في حافاتها المسكُ كانِعُ[7]

---

(١) الهذليين ١/٣٤٢.
(٢) الهذليين ٣/٩٩٩.
(٣) الهذلين ٣/١٠٠١.
(٤) الهذليين ٣/١٢٨٥.
(٥) ديوان امرئ القيس ١٢٣.
(٦) ديوان عنترة ١٤٧ والجمهرة ٢/٤٤٥.
(٧) ديوان النابغة ٨٢.

ويقصد «ربيعة بن مقروم»:

وبـالـكـف زَوْراءُ جِـرمِـيَّـةٌ   من القُضْبِ تُعْقِبُ عَزْفاً نئيمَا[1]

ويريد بزوراء هنا: القدس.

وأما «أمية بن أبي عائذ» فيقول:

على عِجْسِ هَتّافَةِ المِذْرَوينِ   زوراءَ مضجَعةٍ في الشِّمالِ[2]

ومما ورد من الصفات المختومة بألف التأنيث الممدودة «عشواء» إذ يقول:

«زهير بن أبي سلمى»:

رأيتُ المنايا خَبْطَ عشواءَ من تُصِبْ   تُمِتْه ومن تُخْطِئْ يخعَمَّرْ فَيَهْرَمِ[3]

ومنها أيضًا «تيماء» أرض ويقال: بلد. وقد ذكرها «امرؤ القيس» بقوله:

وتيماءَ لم يعتُرْكْ بها جِذْعَ نَخلةٍ   ولا أُطُماً إلا مَشِيدًا بجَنْدَلِ[4]

ويقول «عامر بن الطفيل»:

فإذا تعذّرتِ البلادُ فأَمْحَلَتْ   فمجازُها تيماءُ أو بالأَثْمُدِ[5]

ومنها «بهراء» كما جاء في قول «الأخنس بن شهاب التغلبي»:

وَبَهْراءُ حَيٌّ قد علِمْنا مكانَهم   لهم شَرَكٌ حولَ الرُّصافةِ لاحِبُ[6]

وبهراء كما جاء في «شرح المفضليات» هو ابن عمرو بن الحاف بن قضاعة بن مالك.

---

(١) المفضليات ١٨٢.
(٢) شرح الهذليين ٢/٥٠٨.
(٣) ديوان زهير ٢٩.
(٤) الجمهرة ١/١٧٠.
(٥) الأصمعيات ٢١٦.
(٦) المفضليات ٢٠٦.

ويقول «جابر بن حني التغلبي»:

وقد زعمتْ بهراءُ أن رماحَنا ... رماحُ نصارى لا تخوضُ إلى الدَّمِ[1]

ومنها «ظماء» أي عطاش وقد وردت مصروفة في هذا البيت، وهو «لأبي جندب الهذلي» يقول فيه:

إلى أيٍّ تُساقُ وقد بلغْنا ... ظِماءً عن سميحةَ ماء بَثْرِ[2]

وفيه شاهد ثان على المنع من الصرف وهو «سميحة» حيث منعت للعلمية والتأنيث وقد ذكرهما البيت في «شرح أشعار الهذليين» مرتين:

ومنها أيضًا كلمة «شهباء» وقد ذكرت في هذا البيت وهو «لامرئ القيس»:

جئنا بها شهباءَ ملمومةً ... مثل بشام القُلة الجافلِ[3]

وشهباء: بمعنى بيضاء من بريق الحديد.

ويقول «عنترة»:

وكتيبةٍ لَبَّسْتُها بكتيبةٍ ... شهباءَ باسِلةٍ يُخافُ رداها[4]

ويقول «النابغة الذبياني»:

باتتْ له ليلةٌ شهباءُ تسفَعُهُ ... بحاصبٍ ذات شفّانٍ وأمطارِ[5]

وليلة شهباء: أي تهب فيها ريح باردة.

ويقول «مالك بن نويرة»:

بملمومةٍ شَهْباءَ يَبْرُقُ خالُها ... ترى الشمسَ فيها حين ذَرَّتْ تَوَقَّدُ[6]

---

(١) المفضليات ٢١١.

(٢) الهذليين ١/١٧ والهذليين ١/٣٦٩.

(٣) القصائد السبع ٩.

(٤) ديوان عنترة ١٨٣.

(٥) ديوان النابغة ٥٢ والجمهرة ١/٢٢٩.

(٦) الأصمعيات ١٩٣.

والشهباء هنا: أي بيضاء.

ويقول «بشر بن أبي خازم»:

عَطَفْنا لهم عَطْفَ الضَّروسِ من الملا   بشهباءَ لا يمشي الضّراءَ رقيبُها[١]

والشهباء يقصد بها: الكتيبة التي علتها ألوان الحديد.

وورد هذا البيت لـ «عامر بن سدوس» حيث يقول:

بشَهْباءَ تغلِبُ مَنْ ذواها   لدى متْنٍ وازِعِها الأَوْرَمُ[٢]

ومنها «غبراء» وقد أوردها «الحارث بن حلزة» في قوله:

أسَدٌ في اللقاء وَرْدٌ هَموسٌ   وربيعٌ إن شنَّعتْ غَبْراءُ[٣]

ويقصد بالغبراء في هذا البيت السنة القليلة المطر.

ويقول «طرفة بن العبد»:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنْكرونني   ولا أهلُ هذاك الطرافِ المُمَدَّدِ[٤]

بني غبراء: يعني المحتاجين والفقراء، والغبراء الأرض والفقير ينسب إليها كأنه لا يملك شيئًا إلا التراب.

ويقول «المرقش الأكبر»:

ودَوِّيةٍ غبراءَ قد طال عهدُها   تهالَكُ فيها الوِرْدُ والمرءُ ناعِسُ[٥]

ويقول «عبدة بن الطيب»:

ولقد عَلِمْتُ بأن قصريَ حُفْرةٌ   غَبْراءُ يَحْمِلُني إليها شَرْجَعُ[٦]

وجاء في «الأصمعيات» قول «الأسعر الجعفي»:

---

(١) المفضليات ٣٣١.
(٢) الهذليين ٢/٨٣٠.
(٣) القصائد السبع ٤٩٦.
(٤) ديوان طرفة ٢٧ والجمهرة ١/٤٠٢.
(٥) المفضليات ٢٢٥.
(٦) المفضليات ١٤٨.

ومـن الـليـالـي لـيـلةٌ مَـزْءودةٌ غبراءُ ليس لمن تجشّمها هُدَى[1]

ومنها «نجلاء» التي ذكرها «زهير» بقوله:

كـرّ فـفـرّج أولاهـا بـنـافـذة نجلاءَ تُتْبِع رَوْقَيْه دمًا دفقًا[2]

ويقول «عمرو بن الأهتم»:

بـضـربـةِ سـاقٍ أو بـنـجـلاءَ ثَـرَّةٍ لـهـا من أمام المنكِبَيْنِ فتيقُ[3]

والنجلاء: الطعنة الواسعة.

وورد كذلك «جأواء» التي ذكرها «سلامة بن جندل» بقوله:

مِنَ الحُمْسِ إذ جاؤوا إلينا بجمعهم غَـداةَ لـقـيـنـاهـم بـجـأواءَ فَـيْلَقِ[4]

والجاؤاء: الكتيبة الكثيرة الدروع المتغيرة الألوان لطول الغزو مأخوذ من الجؤوة، وهي حمرة تضرب إلى السواد.

وقال «المثقب العبدي»:

وجَأْواءَ فيها كوكبُ الموتِ فَخْمةٍ يُقَمِّصُ في الأرض الفضاءِ وَئِيدُها[5]

ويقول «الأخنس بن شهاب التغلبي»:

بـجَـأْواءَ يـنـفـي وِرْدُهـا سَـرَعـانَـهـا كأن وضيحَ البَيْضِ فيها الكواكبُ[6]

ومنها: نكباء أي متنكبة مائلة عن الطريق. يقول «زهير بن أبي سلمى»:

وراجـيـتـهـا نـكـبـاءَ تـحـسِـبُ أنـهـا طُليت بقارٍ أو كـحَبْـل مُـعْـقـد[7]

---

(١) الأصمعيات ١٤٣.

(٢) ديوان زهير ٤٨.

(٣) المفضليات ١٢٧.

(٤) الأصمعيات ١٣٤.

(٥) المفضليات ١٥٢.

(٦) المفضليات ٢٠٧.

(٧) ديوان زهير.

ويقول «ذو الرمة»:

سَيْلًا من الدِّعْصِ أغشَتْهُ معارِفَها نَكْباءُ تسحَبُ أعلاه فينسحبُ[1]

ويقول «الفرزدق»:

إذا احمرَّ آفاقُ السماءِ وهَتَّكَتْ كسور بيوت الحي نكباءُ حَرْجَفُ[2]

ويقول «أمية بن أبي عائذ»:

عَفَتْها صَبًا ترمي السراديحَ بالحصا ومُسْتَنَّةٌ بالمُورِ نَكْباءُ شَمْأَلُ[3]

ومما ورد أيضًا «علياء» وقد ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

فآض عليَّ كأنَّهُ رَجُلٌ سَليبٌ على عَلْياءَ ليس له رِداءُ[4]

ويقول «جبيهاء الأشجعي»:

فإنك إن أدّيتَ غمرةَ لم تَزَلْ بعلياءَ عندي ما بغي الريحَ رابحُ[5]

والعلياء: الرفعة: أي لا تزال على رفعة مني وإكرام لأدائك الأمانة.

ويقول «عوف بن عطية»:

إذا ما اجتبينا جَبَى مَنْهَلٍ شَبَبْنا لحربٍ بعلياءَ نارا[6]

العلياء: المكان المرتفع.

ورد هذا البيت في «الأصمعيات» وهو لـ «سهم بن حنظلة» حيث يقول:

سائِلْ بنا حيَّ عَلْياءٍ فقد شَرِبُوا منا بكأس فلم يَسْتَمْرِئوا الشُّرُبا[7]

---

(١) الجمهرة ٢/٩٣٣.
(٢) الجمهرة ٢/٨٧٥.
(٣) الهذليين ٢/٥٣٣.
(٤) ديوان زهير ٧٠.
(٥) المفضليات ١٦٧.
(٦) المفضليات ٤١٥.
(٧) الأصمعيات ٥٦.

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

يَمُجُّ خُزاماها النَّدى وَعَرارُها بعلياءَ لم يُؤْثِرْ بها جَرْسُ وارِدِ[1]

فقد منع في أربعة أبيات وصرف في بيت واحد.

ومنها «عسراء» حيث يقول «سوار بن المضرب»:

وما سلمى بسيّئةِ المُحَيَّا ولا عَسْراءَ عاسيةِ البَنانِ[2]

ومنها «قرواء» وتعني سفينة طويلة القراء وهو الظهر يقول «المثقب العبدي»:

كأنّ الكورَ والأنساعَ منها على قَرْواءَ ماهرةٍ دَهينِ[3]

ويقول «عوف بن عطية»:

شَرِبْنا بحوّاءَ في ناجِرٍ فَسِرْنا ثلاثاً فأُبنا الجِفارا[4]

ويعني بحواء هنا موضعًا.

وأوردها كذلك «البريق بن عياض» بقوله:

رَفَعْتُ بني حواءَ إذْ مالَ عرشُهم وذلك مَنٌّ في صريحِ مُقَلَّلُ[5]

ويقول «قيس بن الخطيم»:

حوراءُ جيداءُ يُستضاءُ بها كأنها خُوطُ بانَةٍ قَصِفُ[6]

وفيه ذكر صفتين وهما «حوراء» أي شدة بياض العين وشدة سوادها. كذلك «جيداء» أي طويلة العنق وقد مرّت.

---

(١) الهذليين ٢/٩٣٢.
(٢) الأصمعيات ٢٤٣.
(٣) المفضليات ٢٩١.
(٤) المفضليات ٤١٦.
(٥) الهذليين ٢/٧٤٦.
(٦) الأصمعيات ١٩٧.

ومنها «ملساء» التي أوردها «المسيب بن علس» بقوله:

وكأن قَنْطرةً بموضع كورِها مَلْساءُ بين غوامض الأنساعِ[1]

يذكر أول «ملساء»:

ومما ورد في ملساء قول «عنترة» إذ يقول:

نَهْدِ القَطاةِ كأنها من صخرةٍ مَلْساءَ يغشاها المَسيلُ بمَحْفلِ[2]

ويقول «طرفة بن العبد»:

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أسِرَّةٍ وكشحانِ لم ينقُضْ طِواءَهما الحَبَلْ[3]

ويقول «ذو الرمة»:

تُريكَ سنةَ وجهٍ غيرَ مُقْرِفةٍ مَلْساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ[4]

كما ذكرت أيضًا في بيت «لمليح بن الحكم» يقول فيه:

وداوِيَةٍ ملساءَ يُمْسي سباعُها بها مِثْلَ عُوّادِ السقيم المُغَفَّقِ[5]

ومنها «جهراء» التي ذكرها «أبو العيال» بقوله:

جَهْراءُ لا تألوا إذا هِيَ أظهرت بَصَرًا ولا من عَيْلة تُغْنيني[6]

وجهراء: لا تبصر في الشمس.

ومنها «صبواء» وقد ذكرها «عبد مناف بن ربع» بقوله:

تركنا ابنَ حَبْواءَ الجعور مجدلًا لدى نفر رؤوسهم كالفياشل[7]

---

(١) المفضليات ٦١.

(٢) ديوان عنترة ١٢٢.

(٣) ديوان طرفة ٨٦.

(٤) الجمهرة ٢/٩٣٧.

(٥) الهذليين ٣/١٠٠٦.

(٦) الهذليين ١/٤١٥.

(٧) الهذليين ٢/٦٨٥.

وكذلك «فيحاء» يقول «أمية بن أبي عائذ»:

ويَـخْـفـى بـفـيـحـاءَ مـغـبّـرةٍ تَخالُ القَتامَ بها الماجُشونا[1]

ومنها «خلقاء» وهي صخرة ملساء. قال «زهير بن أبي سلمى»:

من مرقب في ذرى خلقاءَ راسيةٍ حُجنُ المخالب لا يغتاله الشِّبَع[2]

ويقول «طرفة بن العبد»:

كـأن عُـلوب النِّسْع في دَأَياتـهـا مواردُ من خلقاءَ في ظَهْرِ قَرْدَدِ[3]

وفيه شاهد آخر على الممنوع وهو «موارد» لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «سويد بن أبي كاهل اليشكري»:

إذ رأى أن لـم يَـضِـرْهـا جَـهْـدُهُ ورأى خَـلْـقـاءَ مـا فـيـهـا طَـمَـعْ[4]

ومن الأسماء المختومة بالهمزة التي قبلها مد زائد كلمة «درماء» وقد استعلمها «امرؤ القيس» علمًا وذلك بقوله:

نزلت على عمرِو بنِ درماءَ بُلْطَةً فيا كَرْمَ ما جارٍ ويا حُسْنَ ما محل[5]

وعمرو بن درماء: من بني ثقل.

كلمات وردت متفرقة:

وسأبدأ بذكر تلك الكلمات التي جاءت في أبيات شعرية لشعراء جاهليين وذلك من مثل كلمة «صرماء» أي المفازة وقد ذكرها «عروة بن الورد» بقوله:

---

(١) الهذليين ٢/٥١٩.

(٢) ديوان زهير ٢٤٣.

(٣) ديوان طرفة ١٧ والجمهرة ١/٣٨٨.

(٤) المفضليات ٢٠٠.

(٥) ديوان امرئ القيس ١٩٧.

ومُسْتَثْبِتٌ في مالِكَ العامَ إنني أراكَ على أقتادِ صَرْماءَ مُذْكِري[1]

ويقول «مهلهل بن ربيعة»:

ستَحْمِلُ الراكبَ منها على سِيساءَ جِذْبيرٍ من الشَّرْفُوقِ[2]

وسيساء: هو الحارك.

كما جاء عند «امرئ القيس» الكلمات التالية وهي حناء، ميثاء، تيماء، وذلك في الأبيات التالية:

كأن دماءَ الهادياتِ بنَحْرِهِ عُصارةُ حِنّاءٍ بشَيْبٍ مُرَجَّلِ[3]

وقد صرف كلمة حناء «هناء».

ويقول أيضًا:

وتحسَبُ سلمى لا تزالُ ترى طلًا من الوحش أو بيضًا بمَيْثاء مِحْلالِ[4]

وقد ذكر فيه كلمة «ميثاء» وهي مسيل الوادي وقيل: هي الطريق العظيم إلى الماء وذكر كلمة «تيماء» في البيت التالي:

وتيماءَ لَمْ يترك بها جذع نخلة ولا أجمُما إلا مشيدا بجندل[5]

كما ذكر «زهير بن أبي سلمى» كلمة «ورقاء، حلياء، جهلاء» وذلك فيما يأتي:

لولا ابنُ ورقاءَ والمجدُ التليدُ له كانوا قليلًا فما عزوا وما كروا[6]

ويقول:

---

(١) الجمهرة ٥٦٣/٢.
(٢) الجمهرة ٥٧٨/٢.
(٣) الجمهرة ١٦٥/١.
(٤) ديوان امرئ القيس ٢٨.
(٥) القصائد السبع ١٠٥.
(٦) ديوان زهير ٣٠٢.

حلماءُ في النادي إذا ما جئتم جهلاء يوم عجاجة ولقاء[1]

وفيه أورد كلمتي «حلماء وجهلاء».

ويقول «عنترة»:

ركبت فيه صعرة هندية سحماءَ تلمع ذات حلد لَهْذَم[2]

وقد أورد فيه كلمة «سحماء».

ويقول «النمر بن تَوْلب»:

تأبّد من أطلالِ عمرة مَأْسَلُ وقد أقفرت منها شَراءُ فَيَذْبُلُ[3]

وقد أورد فيه «شراء» بمعنى موضع.

ويقول «ذو الرمة»:

تبري له صَعْلَةٌ خرجاءُ خاضِعةٌ فالخَرْقُ دون بنات البيض مُنْتَهَبُ[4]

والخرجاء: هي التي فيها سواد وبياض.

ويقول أيضًا:

وفراءَ غرفيّةٍ أَثْأَى خِوارِزَها مُشَلْشَلٌ ضَيَّعَتْهُ بينها الكُتَبُ[5]

وفيه كلمة وفراء.

ويقول «طرفة بن العبد»:

قد تبطّنتُ بطِرْفٍ هيكلٍ غيرِ مَرباءٍ ولا جَأْبٍ مُكَدْ[6]

وفيه ذكر كلمة «مرباء».

---

(١) ديوان زهير ٣٨١.
(٢) الجمهرة ٢/٤٦٤.
(٣) الجمهرة ٢/٥٢٣.
(٤) الجمهرة ٢/٩٧٧.
(٥) الجمهرة ١/١١.
(٦) ديوان طرفة ١٣٠.

ويقول «الحارث بن حلزة»:

بـزفـوفٍ كـأنـهـا هـقـلـةٌ أ ... مُّ رِئـالٍ دَوِّيَّـةٌ سَـقْـفـاءُ[1]

كما ورد عند «الحارث بن حلزة» مجموعة من هذه الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة وذلك من مثل «ضوضاء، قعساء، صماء، رجلاء، رعلاء، عبلاء، دفواء» وذلك في الأبيات التالية:

أجـمـعـوا أمـرهـم بـلَيْـلٍ فـلـمـا ... أصبحوا أصبحت لهم ضوضاءُ[2]

فـبَـقِـيـنـا عـلى الـشـنـاءة تـنـمـيـ ... ـنـا حُـصـونٌ وَعِـزةٌ قَـعْـسـاءُ[3]

والقعساء: هي الثابتة المصمنة.

ويقول:

مُـكـفـهـرًا عـلى الـحـوادث لا تَـرْ ... تُـوه لـلـدهـر مُـؤيـدٌ صَـمَّـاءُ[4]

وصماء: معناه لا جهة لها لشدتها وامتناعها.

ويقول أيضًا:

لـيـس يُـنـجـي مُـوائِلًا مـن حِـذارٍ ... رأسُ طَـوْدٍ وحَـرَّةٌ رَجْـلاءُ[5]

والرجلاء: فيها قولان، قال بعضهم: هي حجارة سود وما يلي الجبل. أبيض وهي مع ذلك صعبة شديدة.

وقال آخرون: الرجلاء هي التي يرتجل الناس فيها لشدته

ويقول أيضًا:

---

(١) القصائد السبع ٤٤١.

(٢) القصائد السبع ٤٥٢.

(٣) القصائد السبع ٤٥٦.

(٤) القصائد السبع ٤٦٣.

(٥) القصائد السبع ٤٧٣.

وَصَتِيتٍ من العواتكِ ما تنـ ـهاهُ إلا مُبْيضةٌ رَغْلاءُ[1]

ويقول «الحارث بن حلزة» كذلك:

حول قيسٍ مستلئمين بكبشٍ قرظيٍّ كأنه عَبْلاءُ[2]

وفيه ذكر كلمة «عبلاء» وتعني هضبة بيضاء».

ومنه قوله:

ومع الجَوْنِ جونِ آل بني الأو س عَنودٌ كأنها دَفْواء[3]

ويقصد بالدفواء ها هنا كتيبة منحنية على من تحتها

وبعد الأبيات التي جاءت عند شعراء جاهليين نذكر أبياتًا أخرى ذكر فيها أمثال هذه الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة ومن مصادر شعرية متعددة، ونبدؤها بكتاب «جمهرة أشعار العرب» يقول «الفردزق»:

وبنيان بيتِ اللهِ نحن وُلاتُه وبيتٌ بأعلى إيلياءَ مُشَرَّفُ[4]

ويقصد بأعلى إيلياء: بيت المقدس:

ويقول «عبيد الراعي»:

أخليفةَ الرحمٰنِ إنا مَعْشَرٌ حُنَفاءُ نسجدُ بُكْرةً وأصيلَا[5]

وفيه منع «حنفاء» من الصرف.

وأما «الكميت» فيقول:

فأين سواكم أين لا أين مذهب وهل ليلة قمراءُ ناجٍ طَلِيبهُا[6]

---

(١) القصائد السبع الطوال ٤٩٤.
(٢) القصائد السبع ٤٩٤.
(٣) القصائد السبع ٤٩٨.
(٤) الجمهرة ٢/٨٧٧.
(٥) الجمهرة ٢/٩٢٢.
(٦) الجمهرة ٢/٩٩٦.

وفيه ذكر لكلمة «قمراء».

ويقول «أبو النشناش النهشلي اللص»:

وداويةٍ يَهْماءَ يُخشى بها الرَّدى   سرتْ بأبي النشناشِ فيها ركائبُهْ[1]

يهماء: الفلاة التي لا ماء فيها ولا علم فيها ولا يهتدى لطرقها.

ويقول «سلامة بن جندل»:

له فَخْمَةٌ ذفراءُ تَنْفي عَدُوَّهُ   كَمَنْكِبِ ضاحٍ من عَمايةَ مُشْرِقِ[2]

وفيه ذكر «فراء» وهي سهيلة من ريح الحديد التي عليها كما أنه منع «عماية» من الصرف للعلمية والتأنيث وقد سبق ذكرها.

ويقول «الأسعر الجعفي»:

أحذيْتُ رُمحي عائطًا ممكورةً   كوماءَ أطرافُ العِضاهِ لها حُلَى[3]

ويقول «ضابئ بن الحارث»:

يُوائِلُ من وَطْفاءَ لم ير ليلةً   أشدَّ أذًى منها عليه وأَطْوَلَا[4]

والوطفاء: السحابة التي فيها استرخاء في جوانبها لكثرة الماء.

ويقول أيضًا:

وَكَرَّ وما أدركْنَه غيرَ أنه   كريمٌ عليه كبرياءُ فأقبلا[5]

وفيه ذكر كلمة «كبرياء»:

وأما «سبيع بن الخطيم» فيقول:

ترمي أمامَ الناظرين بمُقْلةٍ   شوساءَ يرفعُها أَشَمُّ مُنِيفُ[6]

---

(1) الأصمعيات ١١٨.

(2) الأصمعيات ١٣٧.

(3) الأصمعيات ١٤٣.

(4) الأصمعيات ١٨٢.

(5) الأصمعيات ١٨٣.

(6) الأصمعيات ٢٢٣.

وفيه ذكر كلمتين ممنوعتين أولاهما «شوساء» لألف التأنيث الممدودة التي نحن بصددها الآن، وأشم للوصفية والوزن التي سبق ذكرها.

ويقول «صحير بن عمير»:

وهل علمتِ فُحَشاءَ جَهَلَهْ[1]

وفحشاء: جمع فاحش كجاهل وجهلاء.

وأما ما ورد في «المفضليات» فهي قول «الكلحبة»:

تسائلني بنو جُشَمَ بنِ بكرٍ ... أغرّاءُ العَرادةُ أم بَهِيمُ[2]

والغراء: مؤنث الأغر، وهو الذي جبهته بياض.

ويقول «المرار بن منقذ»:

فَهْيَ خَذْواءُ بعيشٍ ناعمٍ ... بَرَدَ العيشُ عليها وقُصِرْ[3]

خذواء: ناعمة متثنية.

ويقول: «المزرد الشيباني»:

سُحامٌ ومِقْلاءَ القنيصِ وسَلْهَبٌ ... وجَدْلاءُ والسِّرْحانُ والمُتناوِلُ[4]

وفيه كلمتان فيهما وهما «مقلاء وجدلاء».

وأما «المثقب العبدي» فيقول:

فنهنهتُ منها والمناسِمُ ترتمي ... بمَعزاءَ شتى لا يُرَدُّ عَنودُها[5]

والمعزاء: بفتح الميم هي الأرض ذات الحصى الصغار.

---

(١) الأصمعيات ٢٣٦.
(٢) المفضليات ٣٣.
(٣) المفضليات ٩١.
(٤) المفضليات ١٠١.
(٥) المفضليات ١٥١.

وجاء في «المفضليات» قول «ثعلبة بن صعير»:

فتذكّرتْ ثَقَلًا رَثِيدًا بعدما ... ألقت ذُكاءُ يمينَها في كافرِ[1]

والذكاء بضم الدال اسم للشمس.

كما جاء أيضًا قول «عوف بن الأحوص»:

وإني والذي حجّت قريشٌ ... محارِمَهُ وما جمعتْ حِراءُ[2]

حراء: اسم جبل قريب من مكة.

ويقول «راشد بن شهاب اليشكري»:

مُضاعَفةٌ جَدْلاءُ أو حُطَمِيّةٌ ... تُغَشّي بنانَ المَرْءِ والكَفَّ والقدَمْ[3]

وفيه ذكر كلمة «جدلاء».

وأما «الحصين بن الحمام المري» فيقول:

مواليَ مواليـنا لِيَسْبوا نساءنا ... أثَعْلَبَ قد جئتم بنكراءَ ثعلبا[4]

ووردت كلمة «أفرقاء» جمع فريق ضمن بيت «لعوف بن عطية بن الخرع» يقول فيه:

فهُمْ ثلاثةُ أفرقاءَ فسابِحٌ ... في الرمح يعثُرُ في النجيع الأحمرِ[5]

ووردت كلمة «طلاء» في البيت التالي وهو لعبد قيس بن خفاف يقول فيه:

وإذا لقيتَ القومَ فاضربْ فيهم ... حتى يروكَ طِلاءَ أجربَ مُهْمَلِ[6]

---

(1) المفضليات ١٣٠.

(2) المفضليات ١٧٤.

(3) المفضليات ٣٠٩.

(4) المفضليات ٣١٧.

(5) المفضليات ٣٢٧.

(6) المفضليات ٣٨٥.

وفيه كلمة أخرى ممنوعة من الصرف وهي «أجرب» للوصفية والوزن.

ويقول «أوس بن غلفاء الهجيمي»:

فإنا لم يكن ضَبَاءُ فينا ... ولا ثَقْفٌ ولا ابنُ أبي عصامِ[1]

وضباء: رجل من بني أسد كان جارًا لبني جعفر فقتله بنو أبي بكر بن كلاب غدرًا فلم يدرك بنو جعفر بثأره ولم يدوا دينه.

ويقول «علقمة بن عبدة»:

وما أنتَ أمْ ما ذِكْرُها رَبَعِيَّةً ... يُخَطُّ لها من ثَرْمداءَ قَلِيبُ[2]

وثرمداء: قرية.

فإذا تعذرتِ البلادُ فأمحلتْ ... فمَجازُها تَيْماءُ أو بالأَثْمُدِ[3]

وقد ذكرت هذه الكلمة ضمن بيت شعر لأحد الشعراء الجاهليين سبق ذكره ألا وهو امرؤ القيس.

وأما الكلمات التي وردت في «شرح أشعار الهذليين» فهي:

«جراء، كوساء، طلاء، صعداء، حداء، صرماء، حصاء، صلواء، ضباء، حبواء، سناء، زيزاء، سطعاء، انباء، عجفاء، شعواء، غثاء، خدباءي» وذلك في الأبيات التالية:

يقول «أبو ذؤيب»:

يُقَرِّبُهُ للمستضيفِ إذا دعا ... جِراءٌ وشَدٌّ كالحريق ضَرِيحُ[4]

---

(١) المفضليات ٣٨٩.

(٢) المفضليات ٣٩٢.

(٣) المفضليات ٣٦٤.

(٤) شرح الهذليين ١٣٩/١.

وفيه ذكر كلمة «جراء» وهي من الجري.

ويقول «أبو ذؤيب»:

إذا ذكرتْ قتلى بكوساءَ أشعلتْ كواهيةِ الأخراب رثٌّ صُنوعُها[1]

ويقول «صخر الغي»:

فذاك السِّطاعُ خِلافَ النجا ءِ تحسِبُهُ ذا طِلاءٍ نتيفا[2]

ذا طلاء: أي تحسب السطاع حين سكنت عنه السماء وانكشف مكانه بعيدًا قد طلى ونتف. وقد صرفها حيث نونها.

ومنها كلمة «صعداء» أي ارتفاع يقول «الأعلم»:

وإن سيادةَ الأقوام فاعلم لها صُعَداءُ مطلعُها طَويلُ[3]

ومنها «حداء» يقول «أبو جندب»:

بَغَيتُهُمُ ما بين حَدّاءَ والحشا وأوردتُهم ماء الأُثَيْلِ فَعاصِمَا[4]

وحداء: طريق جدة.

ومما ورد كلمة «صرماء» التي ذكرها «مالك الخناعي» بقوله:

فبعضَ الوعيدِ أنها قد تكشفتْ لأشياعها عن فَرْجِ صَرْماءَ مُذكِرِ[5]

ويقول «مالك الخناعي» أيضًا:

تالله ما هِقْلةٌ حَصّاءُ عَنَّ لها جَوْنُ السراةِ هِجَفٌ لَحْمُهُ زِيَمُ[6]

---

(1) شرح الهذليين ١/٢٢٥.
(2) الهذليين ١/٢٩٧.
(3) شرح الهذليين ١/٣٢٣.
(4) شرح الهذليين ١/٣٥٣.
(5) شرح الهذليين ١/٤٥٣.
(6) شرح الهذليين ١/٤٦١.

وفيه منع حصاء للعلة ذاتها والتي نحن بصددها وهي ألف التأنيث الممدودة وأما «أمية بن أبي عائذ» فيقول:

وَنَعمانُ يومًا ما أَشَدَّ حرارةً لنفسك من صَلْداءَ تُضْبَى وتُشْمَلُ[1]

وفيه كلمتان ممنوعتان وهما نعمان حيث العلمية وزيادة الألف والنون «وصلداء» حيث ألف التأنيث الممدودة.

وجاءت كلمة «ضباء» مصروفة في هذا البيت وهو لـ «ربيعة بن الكودن» يقول فيه:

فظل صِحابي راصدين طريقَها وظَلَّتْ لديهم في خِباءٍ مُرَوَّقِ[2]

وأما «حبواء، وسناء، زيزاء، سطعاء، انباء» فقد جاءت ضمن أبيات «لمليح بن الحكم» والأبيات هي:

قَتَلْنا ابنَ حَبْواءَ الذي كان خَيْرَهُمْ وزدنا عليه خالدًا وابنَ مُعْتِقِ[3]

ويقول:

فإنْ أفتخرْ أبلُغْ مدى المجدِ كُلَّهُ وإن أقتصرْ أبلُغ سَناءً وأَصْدُقِ[4]

وفيه صرف «سناء».

ويقول أيضًا:

تذكرتُ ليلى يومَ أصبحْتُ قافلًا بزيزاءَ والذكرى تَشُوقُ وتَشْغَفُ[5]

وذكر «سطعاء» في البيت التالي:

وَسَطْعاءَ لم تُجنِنْ حُوارًا ولم تُرَعْ لهذرٍ ولم تَغْمُمْ يَدَيْها الزَّوامِلُ[6]

---

(١) الهذليين ٢/٥٣٨.
(٢) الهذليين ٢/٦٥٧.
(٣) الهذليين ٣/١٠٠٤.
(٤) الهذليين ٣/١٠٠٥.
(٥) الهذليين ٣/١٠٤٢.
(٦) الهذليين ٣/١٠٥٩.

ومنه قوله:

مأطورةُ الرِّجْلِ في أنسائها شَنَجٌ ... وفي الذِّراعينِ إِنْباءٌ وتَفْريجُ[1]

وذكر «أبو كبير» هاتين الكلمتين «عجفاء، شعراء» وذلك في البيتين التاليين:

أَخْرجْت منها سِلْقَةً مهزولَةً ... عَجْفاءَ يَبْرُقُ نابُها كالمِغْوَلِ[2]

يهدي السِّباعَ لها مُرِشٌّ جَدِيَّةٍ ... شَعْواءُ مُشعَلةٍ كَجَرِّ القَرْطَفِ[3]

ويقول «أبو خراش»:

إذا ابتَلّت الأقدامُ والتفَّ تحتها ... غُثاءٌ كأجواز المقرَّنَةِ الدُّهمِ[4]

وفيه صرف كلمة «غناء».

وأما «المتنخل» فيقول

منتخبِ اللُّبِّ له ضَرْبةٌ ... خَذْباءُ كالعَطِّ من الخِذْعِلِ[5]

* * *

---

(1) الهذليين ١٠٦٣/٣.
(2) الهذليين ١٠٧٧/٣.
(3) شرح الهذليين ١٠٨٩/٣.
(4) شرح الهذليين ١٢٠٢/٣.
(5) شرح الهذليين ١٢٦٠/٣.

الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة

عدد الأبيات ٣٨٢ بيتًا موزعة على النحو التالي:

١	٩٦	ببيتًا	من المفضليات
٢	٩٢	بيتًا	من شرح أشعار الهذليين
٣	٧٢	بيتًا	من جمهرة أشعار العرب
٤	٣٢	بيتًا	من الأصمعيات
٥	٢١	بيتًا	من ديوان زهير
٦	١٧	بيتًا	من شرح القصائد السبع الطوال
٧	١٥	بيتًا	من ديوان عنترة
٨	١٤	بيتًا	من ديوان طرفة بن العبد
٩	١٠	أبيات	من ديوان النابغة الذبياني
٨	٨	أبيات	من ديوان امرئ القيس

جدول الكلمات المصروفة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	حناء	١	امرؤ القيس
٢	صهباء	١	عنترة
٣	مرباء	١	طرفة بن العبد
٤	ظماء	١	أبو جندب الهذلي
٥	علباء	١	سهم بن حفظلة
٦	جراء	١	أبو ذؤيب
٧	طلات	١	صخر الغي
٨	خباء	١	ربيعة بن الكوند
٩	غثلء	١	أبو خراش
١٠	أشياء	١	الأعلم
١١	أبناء	١	مليح بن الحكم
١٢	سناء	١	مليح بن الحكم

الأسماء المؤنثة المقصورة

آراء النحاة:

ألف التأنيث المقصورة كسابقتها الممدودة في دلالتها على التأنيث إلا أن هذه لا تسبقها ألف زائدة وذلك نحو «حبلى وحبارى وجَمَزَى ودِفْلى وشَرْوى وغضبى»[1] وهي علة قائمة بذاتها في منع الاسم من الصرف، وما قيل عن الألف الممدودة يقال عن المقصورة حيث إن الألف المقصورة تُنزل منزلة الجزء من الكلمة ويختلف لفظ المذكر من المؤنث، بخلاف المؤنث بالتاء كما سبق أن ذكرنا، ولذا فإن مثل هذه تمنع من الصرف في حالتي التعريف والتنكير وإنما منعهم من صرف «دفلى وشروى» ونحوهما في المعرفة والنكرة أن ألفهما حرف يكسر عليه الاسم إذا قلت حبالى ولا تدخل في التأنيث لمعنى يخرج منه ولا تلحق به أبدًا بناءً ببناء[2].

يقول الزجاج: «اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو «سكرى وغضبى وعطشى.. وإنما لم ينصرف هذا الباب في معرفة، ولا نكرة لأن فيه ألف التأنيث وهو مع ذلك مبني على الألف»[3].

---

(١) سيبويه ٢/٨.

(٢) سيبويه ٢/٩، وانظر المقتضب ٣/٣٨٥.

(٣) ما لا ينصرف ص ٢٧.

وجاء في «شرح المفصل» قوله: «وإنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف؛ لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يُبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير»[1].

وفي موضع آخر: «وإنما مَنعت الصرفَ لأنها لازمة للتأنيث، وقد بُنيت الكلمة عليها فتُنزل منزلةَ الجزء منها، فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى»[2].

وجاء في الارتشاف قوله: «فألف التأنيث تمنع الصرف مقصورةً كان الاسم مفردًا أو جمعًا، مصدرًا أو صفة أو علماً نحو بُهمى وشكاوى، وذِكرى وفرسى ولُبنى وسَلمى»[3].

ألف الإلحاق المقصورة:

وهي ألف زائدة تأتي لإلحاق الثلاثي بالرباعي، والرباعي الاسم بالخماسي. وهي تمنع من الصرف لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين:

الأول: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء[4].

---

(١) شرح المفصل ٥٩/١.
(٢) نفس المصدر ٧١/١.
(٣) الارتشاف ٩٣/١. وانظر الصبان ٢٣٠/٣.
(٤) الصبان ٢٦٢/٣، ٢٦٣.

تعريف الإلحاق:

يقول السيوطي في تعريف الإلحاق: «الإلحاق أن تبنى مثلًا من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول فيسمى ذلك الحرف حرفَ الإلحاق»[1].

يقول المبرد: «وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصروف في النكرة، لأنه ملحق بالأصول وممنوع من الصرف في المعرفة لأن ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، فموضعه من حبلى وأخواتها كموضع أفكل من أحمر، وكموضع عثمان من عطشان»[2].

وتكلم ابن السراج عن مشابهة هذه الألف ألف التأنيث فقال: «وتضارع هذه الألف الألف التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سَمّيتَ بما يكون فيه، وذلك نحو: ألف ذفرى وعلقى فيمن قال: علقاة، وحبنطى فإن سميت بشيء منها لم تصرفه، لأنها ألف زائدة، كما أن ألف التأنيث زائدة. وحق كل ألف تجيء رابعة، فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها زائدة[3].

وقد ذُكر في شرح المفصل وجه شبه آخر بألف التأنيث وهو عدم إلحاق تاء التأنيث بها فقال: «فإن سميت به رجلًا لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث»[4].

---

(١) الهمع ١/٣٢.

(٢) المقتضب ٣/٣٣.

(٣) الأصول ٢/٨٥.

(٤) شرح المفصل ١/٦٠.

إلا أننا نرى أنه يجوز دخول تاء التأنيث على ألف الإلحاق وقد أورد ذلك سيبويه فقال: «وكذلك قبعثرى لأنك لم تلحق هذه الألف للتأنيث، ألا ترى أنك تقول قبعثراة، وإنما هي زيادة لحقت بنات الخمسة كما لحقتها الباء في دردبيس»[١].

وجاء في حاشية الصبان ما يؤكد أن التاء تدخل على ألف الإلحاق بل يُعدّ ذلك من الأوجه التي تخالف فيها ألف الإلحاق ألف التأنيث. ومن هنا انصرف ما فيه ألف الإلحاق في حالة التنكير. فقال معلقًا على وجهي الشبه: «لا من كل وجه فإنها تفارقها من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيث، وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الأسماء منونًا بجعل ألفه للإلحاق، وغير منون بجعل ألف التأنيث نحو «تترى»»[٢].

ومن هنا فإن ألف الإلحاق لا تستقل وحدها في منع الاسم من الصرف لأنها أقل من ألف التأنيث وإنما تمنع مع العلمية وتصرف في «النكرة نحو هذا أرطىً ورأيت أرطىً ومررت بأرطىً فتنوينه دليل على تذكيره وصرفه»[٣].

ومن أمثلة الأسماء التي فيها ألف الإلحاق «تترى ومعزى» يقول سيبويه: «وكذلك تترى فيها لغتان، وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة تُنَوَّن في النكرة»[٤].

وجاء في «مشكل إعراب القرآن» للقيسي: «قوله تعالى ﴿تَتْرَا﴾[٥] في

---

(١) سيبويه ٩/٢.

(٢) حاشية الصبان (الهامش) ٢٦٢/٣.

(٣) المفصل ٦٠/١.

(٤) سيبويه ٩/٢، والمقتضب ٢٢٨/٣، وانظر ما ينصرف ٢٨ - ٢٩، والأصول ٨٥/٢.

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٤٤.

موضع نصب على المصدر أو الحال من «الرسل» أي: أرسلنا رسلًا متواترين أي متتابعين.

ومن نونه وهو أبو عمرو جعله على أحد وجهين إما أن يكون وزنه نَعْلًا من وزن «فعل» وهو مصدر داخل التنوين (فيه) على فتحة الراء وهي لام الفعل، أو يكون ملحقًا بجعفر، والتنوين فيه دخل على الإلحاق مثل «أرطى» فإذا وقف على هذا الوجه جازت الإمالة لأنك تنوي أنك تقف على الألف التي دخلت للإلحاق، لا على ألف التنوين فتميلها إن شئت.

وإذا وقفت على الوجه الأول (الذي لا إلحاق فيه) لم تجز الإمالة لأنك في هذا تبدل من التنوين ألفًا، فهي عوض من التنوين في المنصوب ومن لم ينونه جعله مصدرًا لحقه ألف التأنيث، والمصادر كثيرًا ما يلحقها ألف التأنيث كالدعوى من «دعا»، والذكرى من «ذكر» فلم ينصرف «تترى» للتأنيث وللزومه»[1].

فتترى يجوز فيها الصرف عند التنكير إذا اعتبرنا الألف للإلحاق، والمنع إذا اعتبرنا الألف للتأنيث.

أما «معزى» فيقول عنها سيبويه بأن فيها لغة واحدة وهي التنوين عند التنكير[2].

وتكلم المبرد عن ألف الإلحاق فبيّن أنها تصرف في النكرة لأنها ملحقة بالأصول، وممنوعة من الصرف في المعرفة لأن ألفها زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، وجعل منها «معزى» وألحقها بهجرع

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/١٠٩ - ١١٠. (٢) سيبويه ٢/٩.

ودرهم[1]. وجاء في الأصول بخصوص «معزى» قوله: «وإن سميت رجلًا بمعزى لم تصرفه، وإن صغرته لم تصرفه أيضًا، لأنه اسم لمؤنث، فأما من ذَكّر معزى فهو يصرفه»[2].

وعلل أبو إسحاق الزجاج منع معزى من الصرف وصرفه: فقال: «وإنما لم ينصرف في المعرفة، لأن فيه ألفًا تشبه ألف التأنيث في الزيادة وأنه معرفة. فإذا نُكّر انصرف في النكرة ليفْرِق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين التأنيث»[3].

وهذا التعليل صالح لكل الأسماء التي فيها ألف الإلحاق فهي تمنع عند التعريف لشبهها بألف التأنيث وتصرف في النكرة للفرق بين هذه الألف وألف التأنيث. ومن الأسماء أيضًا التي فيها ألف الإلحاق «أرطى، وحبنطى، ودلنظى، علقى» وغيرها، وهي كما قلنا جائز فيها الأمران المنع في حالة التعريف للعلة السابقة وهي شبهها بألف التأنيث. والصرف في التنكير لكي نفرق بين الألفين، ولإلحاقها بمذكر.

ومنها كذلك «ذفرى» التي قال عنها سيبويه بأن العرب قد اختلفت فيها «فقالوا هذه ذَفرىً أسيلة فنوّنوا، وهي أقلهما وقالوا ذِفْرَى أسيلة، وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألفَ تأنيث، فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع كما أن واو جدول بتلك المنزلة»[4].

(1) المقتضب ٣/٣٣٨.

(2) الأصول ٢/٨٥.

(3) ما ينصرف ٣٠ - ٣١.

(4) سيبويه ٢/٨ - ٩.

ألف التكثير:

وهي كألف الإلحاق تلحق الاسم لأجل تكثير عدد حروفه وتلحقها بتاء التأنيث مثل ألف الإلحاق أيضًا، وهي تمنع الاسم من الصرف مع العلمية، أي أنها لا تستقل بنفسها في منع الاسم، بل لا بد من وجود علة أخرى وذلك نحو: قَبَعْثَرى وقد قال فيها سيبويه: «وكذلك قبعثرى، لأنك لم تُلْحق هذه الألف للتأنيث، ألا ترى أنك تقول «قبعثراة» وإنما هي زيادة لحقت بنات الخمسة كما لحقتها الياء في «دردبيس»[1] فقد نون «قبعثرى» لأن ألفها ليست للتأنيث وإنما هي للتكثير وهي تمنع من الصرف مع العلمية إذا جُعلت علمًا.

وجاء في الهمع «قال أبو حيان: ما فيه ألف التكثير أيضًا إذا سُمي به مُنع الصرفَ نحو «قبعثرى» لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر، لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أن ألف التأنيث كذلك»[2].

وقد بيّن في حاشية الصبان المقصود بألف التكثير فقال: «أي التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثراة»[3].

وحكم هذه الألف كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية.

---

(١) سيبويه ٩/٢.

(٢) الهمع ٣٢/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٦٣/٣. وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢٢٢/٢.

ألف الإلحاق الممدودة:

إذن فالأحكام السابقة متعلقة بألف الإلحاق المقصورة وعرفنا أنها تمنع الاسم في حالة التعريف وتصرف في التنكير مما يدل على أن هذه الألف ليست كألف التأنيث التي تستقل وحدها في المنع. فألف الإلحاق لها نصيب في المنع، إذ إنها لا تمنع الاسم من الصرف سواء في التعريف أو التنكير وذلك نحو الألف في «علباء وحرباء».

قال سيبويه: «فإن قلت: ما بال علباء وحرباء مصروفة فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء كالياء التي في دِرْحاية وأشباهها، فإنما جاءت هاتان الزيادتان هنا لتُلحقا علباءَ وحرباءَ بسرداح وسربال»[1].

ويقول الزجاج: «فإن قال قائل: إذا سميت رجلًا بـ «علباء» ما بالك تصرفه وقد أشبهت أَلفُه وهمزتُه حمراءَ وهمزتَها، كما أنك إذا سميت رجلًا «أرطى» لم تصرفه لأن ألفه أشبهت ألف سكرى».

فالجواب في هذا: أن ألف «أرطى» ألف زيدت ألفًا لم تُبدل من شيء وهمزة «حمراء» بدل من ألف التأنيث، فإنما عوملت همزة حمراء معاملة ما هي بدل منه فكذلك يجب أن تعامل همزة «علباء» معاملة ما هي بدل منه وهي بدل من ياء، والياء لا تمنع الصرف[2].

إذن سبب صرف «علباء وحرباء» أن الهمزة ليست للتأنيث وإنما هي منقلبة عن الياء والياء لا تمنع من الصرف بينما همزة «حمراء» للتأنيث كما قلنا لأنها منقلبة عن ألف التأنيث وهي تمنع. ولذلك يقول السيوطي في

---

(١) سيبويه ٢/١٠.

(٢) ما لا ينصرف ٣٣.

الهمع مبينًا سبب منع ألف الإلحاق المقصورة وعدم منع الممدودة منها فيقول: ألف الإلحاق المقصورة تمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة.

أحدهما: أن كلًا منهما زائدة ليست معدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء.

الثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كأرطى فهو على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى. والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لألف التأنيث الممدودة[1].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني «معلقًا على قول صاحب الكتاب (بخلاف الممدودة) أي ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة، لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف، وأيضًا همزة التأنيث منقلبة عن مانع، وهو الألف فتمنع، وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع»[2].

فألف الإلحاق الممدودة لا تمنع الاسم من الصرف لأنها منقلبة عن حرف لا تأثير له في منع الصرف وهو الياء والمنقلب كما قلنا يُعامل معاملة الأصل فإن كان يَصْرف صُرف وإن كان يَمْنع مُنع.

---

(١) الهمع ٣٢/١.

(٢) حاشية الصبان ٢٦٢/٣. وانظر التصريح ٢٢٢/٢.

والخلاصة في مسألة الألف:

أن ألف التأنيث بنوعيها الممدودة والمقصورة تمنع الاسم من الصرف سواء في التعريف أو التنكير وهي علة قائمة مقام علتين والسبب كما قلنا إن ألف التأنيث قد نزلت منزلة الجزء من الكلمة وبنيت عليها الكلمة وهناك اختلاف بين لفظي المذكر والمؤنث فيما فيه ألف التأنيث كعطشان وعطشى وسكران وسكرى، أحمر حمراء.. إلخ، بخلاف التاء التي تعتبر منفصلة عن الاسم، بدليل أنه لا خلاف بين المذكر والمؤنث إلا بالتاء كذكي وذكية وراكب وراكبة.. إلخ.

وانتقلنا بعد ذلك إلى ألف الإلحاق المقصورة فعرفنا أنها تمنع الاسم في حالة التعريف فقط دون التنكير وأنها لا تقوم بالمنع وحدها، بل لا بد من علة أخرى وهي العلمية لاختلافها عن ألف التأنيث لأنها أقل رتبة منها، كما بيّنا، ثم تكلمنا عن ألف الإلحاق الممدودة فعرفنا أن لا تأثير لها في منع الاسم من الصرف لأنها منقلبة عن حرف لا تأثير له في المنع فتعامل معاملة هذا الحرف بخلاف ألف التأنيث التي لها تأثير وحدها في المنع.

* * *

الواقع اللغوي

ألف التأنيث المقصورة:

وقد وردت أبيات شعرية كثيرة فيها شواهد على ذلك فمثلًا كلمة «ليلى» نراها في الأبيات التالية وهي قول «عبدالله بن عنمة الضبي»:

لياليَ ليلى إذْ هِيَ الهَمُّ والهوى يريد الفؤادُ هَجْرَها فيُصادُها[1]

ويقول أيضًا:

سنلهو بليلي والنوى غَيْرُ غَرْبةٍ تضمَّنها من رامتين جِمادُها[2]

ويقول:

أشتَّ بليلى هجرُها وبِعادُها بما قد تُواتينا وينفعُ زادُها[3]

وهناك أبيات أخرى جاءت في «شرح أشعار الهذليين» من مثل قول «البريق بن عياض»:

ألم تَسْلُ عن ليلى وقد ذهب الدهرُ وقد أوحشتْ منها الموازِجُ والحَضْرُ[4]

وقد ذُكر بيت شبيه بهذا البيت مع تغيير بسيط، ونسب إلى شاعر آخر هو «عامر بن سدوس» يقول فيه:

ألم تَسْلُ عن ليلى وقد نفِدَ العمرُ وأوحشَ من ليلى الموازِجُ فالحَضْرُ[5]

---

(1) المفضليات ٣٧٩.
(2) الأصمعيات ٢٢٦.
(3) الأصمعيات ٢٢٦.
(4) الهذليين ٢/٧٤٨.
(5) الهذليين ٢/٨٢٧.

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

لياليَ إذ ليلى تدانَى بها النوىَ ولما تَرُغْنا بالفراق الروائِغُ[1]

ويقول أيضًا:

لظلَّ صَدَى صوتي ولو كنتُ رِمّةً لِصَوْتِ صدى ليلى يَهَشُّ ويَطْرَبُ[2]

ووردت كذلك في بيتين «المليح بن الحكم» وهما:

وحبُّ ليلى ولا تخشى مَحونَتَه صَدْعٌ بقلبك مما ليس يُنْتَفِدُ[3]

ولكنَّ ليلى أهلكتني بقولها نَعَمْ ثُمّ ليلى الماطِلُ المتبلِّخُ[4]

ومنها «سلمى» التي ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

لعمرك ما هَرِمَ بنُ سلمى بملحِيٌّ لنا اللُّؤماء ليموا[5]

ويقول «عمرو بن معد يكرب»:

فكم مِنْ غائطٍ من دون سَلْمى قليلِ الأُنس ليس به كَتيعُ[6]

ويقول «الفردزق»:

تَثاقَلُ أركانٌ عليه ثقيلةٌ كأركان سلمى أو أعزُّ وأكتَفُ[7]

وفيه شاهدان آخران وهما «أعز، وأكتف» حيث الوصفية ووزن الفعل. ووردت كلمة «سلمى» في «المفضليات»، أيضًا وذلك في الأبيات التالية:

فِدىً لسلمى ثوبايَ إذْ دَنِسَ الـ ـقومُ وإذْ يَدْسُمونَ ما دَسَمُوا[8]

---

(١) شرح الهذليين ٢/٩٣٤.

(٢) شرح الهذليين ٢/٩٣٨.

(٣) شرح الهذليين ٣/١٠١٦.

(٤) شرح الهذليين ٣/١٠٣٩.

(٥) ديوان زهير ٢٠٩.

(٦) الأصمعيات ١٧٦.

(٧) الجمهرة ٢/٨٨٦.

(٨) المفضليات ٤٢.

ويقول «المسيب بن علس»:

أَرَحلْتَ من سلمى بغيرِ مَتاعِ قبل العُطاسِ ورُعْتَها بوَداعِ[1]

ويقول «مزرد بن ضرار الذبياني»:

ألا يالقومِ والسَّفاهةُ كاسْمِها أعائدتي من حُبِّ سلمى عوائدي[2]

ويقول «المزرد أخو الشماخ» شاعر مخضرم:

صحا القلبُ عن سلمى ومَلَّ العواذِلُ وما كاد لأْيًا حُبُّ سلمى يُزايِلُ[3]

وجاء في «الأصمعيات» البيت التالي وهو لـ «عباس بن مرداس»:

ليالي سلمى لا أرى مثلَ دَلِّها دلالًا وأُنسًا يُهْبِطُ العُصْمَ آنسا[4]

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

بأطيبَ نَشْواً من سليمى وغِرَّةً إذا ما سقى كأسُ الكرى كلَّ راقدِ[5]

وفيه وردت كلمة «سلمى» وهي تصغير سلمى.

ومن الأعلام المختومة بألف التأنيث المقصورة كلمة «لبنى» وقد أوردها «أمية بن أبي الصلت» حيث يقول:

يربِّبُها الترعيبُ والمحضُ خِلْفَةً ومِسْكٌ وكافورٌ ولُبْنى تأكلُ[6]

وكما جاء في «جمهرة أشعار العرب» أن الشاعر قصد من «لبنى» هنا شجرة لها لبن كالعسل وأورد الشاعر نفسه «أمية بن أبي الصلت» في بيت آخر كلمة «لبينى» تصغير لبينى، ويقصد بها امرأة، إذ يقول:

---

(١) المفضليات ٦٠.

(٢) المفضليات ٧٥.

(٣) المفضليات ٩٣.

(٤) الأصمعيات ٢٠٥.

(٥) شرح الهذليين ٢/٩٣٢.

(٦) الجمهرة ٢/٥٢٤.

فـإمـا تـسـألـي عـنـي لُبَـيْـنـىٰ وعـن نـسـبي أُخبِّـركِ الـيـقـيـنـا[1]

يقول «أبو خراش»:

فَقَدْتُ بني لبنى فلما فقدتُهم صبرتُ ولم أَقْطَعْ عليهم أبا جلى[2]

ومن الأعلام المؤنثة المختومة بالألف المقصورة «أوفى وحبلى» وذلك في البيتين الآتيين، إذ يقول «زهير بن أبي سلمى» في معلقته:

أمِـن أم أوفـى دمـنـة لـم تَـكَـلّمِ بـحـومـانـة الـدراج فـالـمـتـثـلّمِ[3]

ويقصد بأم أوفى: اسم المرأة.

وفيه شاهد آخر سبق ذكره في العلمية والتأنيث وهو «حومانة» وأما «حبلى» فقد ذكرها «امرؤ القيس» بقوله:

فمثلُكِ حُبْلى قد طرقتُ ومُرْضِعٍ فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْوِلِ[4]

وفيه شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «تمائم» حيث منعت لصيغة منتهى الجموع.

ومنها أيضًا «سعدى» حيث يقول «مليح بن الحكم»:

فلم أنصرفْ من دار سُعْدى ولم أُفِقْ من الوجد حتى كادتِ النفسُ تخرُجُ[5]

وجاءت أيضًا كلمة «أَجَلى» وهي اسم موضع، وذلك في بيت «لأوس ابن غلفاء الهجيمي» يقول فيه:

---

(١) الجمهرة ٢/٥٠٩.

(٢) الهذليين ٣/١١٩٥.

(٣) الجمهرة ١/١٧٨ وانظر ديوانه ٤، دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ/ ١٩٤٤م.

(٤) الجمهرة ١/١٣٥.

(٥) الهذليين ٣/١٠٣١.

جلبنا الخيلَ من جنبيْ أريكٍ ... إلى أجَلىْ إلى ضِلَعِ الرِّجامِ[1]

ويقول «المزرد بن ضرار الذبياني»:

أتاني وأهلي في جُهينةَ دارُهمْ ... بِنِضعِ فَرَضوَى من وراء المَرابِدِ[2]

وفيه كلمة «رضوى » وهي جبل بالقرب من المدينة.

ومنها أيضًا «بصرى» وهي من أعمال دمشق وهي قصبة حوران وقيل إنها بلدة ينسب إليها جياد السيوف، وقد ذكرها «عدي بن رعلاء الغساني» بقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل ... دون بُصْرى وطعنة نجلاء[3]

ويقول «الحصين بن الحمام المري»:

صَفائحَ بُصْرىٰ أخلصَتْها قُيونُها ... ومُطَّرِدًا من نسجِ داوودَ مُبْهَما[4]

وفي كل بيت من هذين البيتين شاهد آخر، حيث وردت كلمة «نَجْلَاء».

في البيت الأول وهي ممنوعة لصيغة منتهى الجموع كما سيأتي ذكرها وجاءت كلمة «داوود» في البيت الثاني وهي ممنوعة للعلمية والعجمة وقد سبق ذكرها.

ويقول «أبو صخر الهذليب»:

تحمّلَ آلُ بُصْرىَ مِنْ وَحاهُ ... وأهلُ الحوفِ هَمُّوا بارتحالِ[5]

---

(١) المفضليات ٣٨٧.
(٢) المفضليات ٧٦.
(٣) الأصمعيات ١٥٢.
(٤) المفضليات ٦٦.
(٥) الهذليين ٩٦٤/٢.

ومما ورد أيضًا «عجلى» وهي اسم فرس، وقد ذكرها «المرقش الأصغر» بقوله:

فأعددتُ عَجْلَى لحُسْنِ الدوا ءِ لم يتلمس حَشاها طبيبٌ[1]

ومنها «حبارى» إذ يقول «الفرزدق»:

وأَشلاءُ لحمٍ من حُبَارى يَصيدُها إذا نحن شئنا صاحِبٌ مُتألِّفُ[2]

ويقول «أوس بن غلفاء»:

وهم تركوك أَسْلَحَ من حُبارَى رأتْ صقرًا وأَشْرَدَ من نَعامِ[3]

وفيه أيضًا شاهد ثان وهو «أشرد» حيث منع للوصفية ووزن الفعل.

* * *

(١) المفضليات ٢٥٤.

(٢) الجمهرة ٨٧٢/٢.

(٣) الأصمعيات ٢٣٣ والمفضليات ٣٨٨.

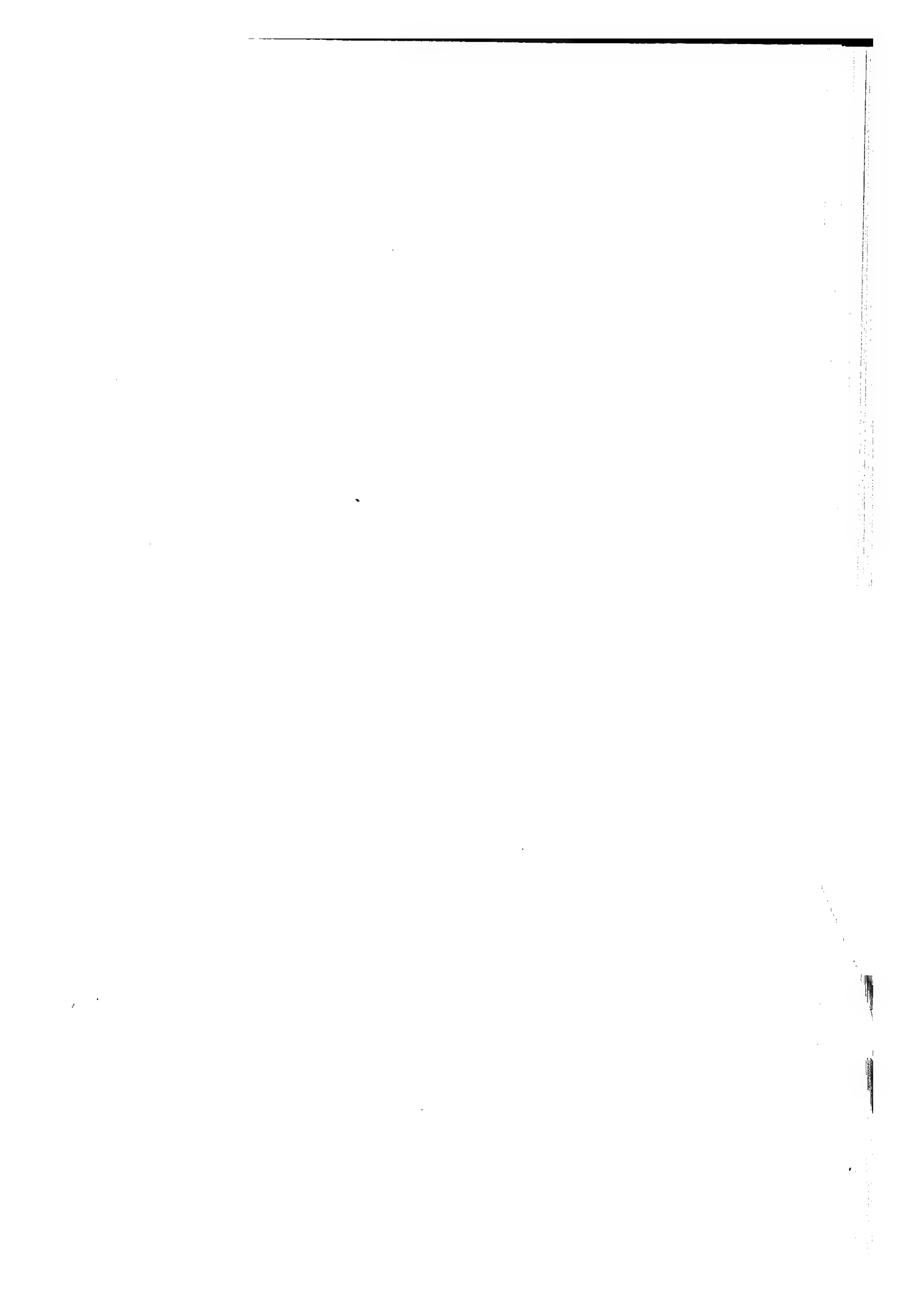
ألف التأنيث المقصورة

عدد الأبيات ٢٩ بيتًا موزعة على النحو التالي:

١	١٠	أبيات	من شرح أشعار الهذليين
٢	٩	أبيات	من المفضليات
٣	٦	أبيات	من الأصمعيات
٤	٢	بيتان	من ديوان زهير.
٥	٢	بيتان	من جمهرة أشعار العرب

كل الكلمات المختومة بألف التأنيث المقصورة جاءت ممنوعة من الصرف.

* * *



الباب الرابع

صيغ منتهى الجموع

الفصل الأول

آراء النحاة

تعريفها: التعريف المتّفق عليه لهذه الصيغة: أنها كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ومثال ما بعد الألف حرفان نحو «مساجد، معابد، تجارب». ومثال ما بعد ألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن «عصافير، مفاتيح، مناديل».

وهي ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع. أي الجمع الذي ليس بعده جمع، وهي علة قائمة بذاتها لا تحتاج إلى علة أخرى كما مرَّ في العلمية، وفي الوصفية.

ويقول النحاة إن منتهى الجموع هي جمع تكسير مماثل لصيغتي مفاعل ومفاعيل، ولهذا سمى سيبويه هذا الباب بباب «ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل»[1]. وليس المراد بالمماثلة هنا أن تكون الكلمات التي نسميها: منتهى الجموع أن تكون جارية على قواعد وأسس الميزان الصرفي الذي يراعي فيه عدد الحروف وأصليتها وزيادتها وحركاتها وسكناتها، مع بقاء الحرف الزائد في الميزان فمثلًا استخرج نقول في وزنها (استفعل) فنقابل الزوائد بالزوائد والأصول بالأصول.

وإنما المقصود بالمماثلة هنا هو كون الكلمة خماسية أو سداسية ثم مشابهتها في أمور أخرى وهي حركة الحرف الأول سواء كان ميمًا أم

(١) سيبويه ١٥/٢. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦.

غيره[1] (لأن صيغة منتهى الجموع تشمل كلمات لا يشترط أن يكون أولها ميمًا) ووجه الشبه الثاني هو وجود ألف ثالثة زائدة، ثم كسر الحرف الأول من الحرفين بعدها أو من الحروف الثلاثة بشرط سكون الأوسط، ولهذا فقد ذهب بعض العلماء إلى تعريف آخر لهذه الصيغة فيه كثير من الشروط والضوابط كما نجده في حاشية الصبان على الأشموني حيث يقول: «يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحاً وثلاثة ألفًا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به، وبما بعده الانفصال، فإن الجمع متى كان هذه الصفة كان فيه فرعية بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية باستحقاق منع الصرف»[2].

وذكر في الحاشية محترزات هذا التعريف والتي يظهر من خلالها شروط هذا الجمع لكي يمنع: «قوله أو في كون أوله مفتوحًا» خرج به نحو غدافر، وبقوله (ثلاثة ألفًا غير عوض) أي من إحدى ياءي النسب تحقيقًا أو تقديرًا نحو: يمان وشآم، ونحو تهام وثمان. وبقوله (يليها كسر) خرج نحو براكاء وتدارك، وبقوله (غير عارض) خرج نحو «تردان» وتوان وبقوله (أوسطها ساكن) خرج ملائكة. وبقوله (غير منوي به وبما بعده الانفصال) أي بأن يكون غير ما يرى النسب بأن يكون الثالث غير باء كمصابيح، أو باء من بنية الكلمة بأن يكون سابقًا على ألف التكسير

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/٢٤٣.

(٢) الصبان ٣/٢٤١.

ككرسي وكراس، خرج نحو رباحي وجواري وجملة الشروط ستة.. وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل في موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود لأن موضوع المسألة الجمع، والأمور المخرجة مفردات.

والجواب: ما علم مما مرّ أن الجمع مثال لا قيد. والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين»[1].

والتعريف الثاني لا يختلف كثيرًا عن التعريف الأول إلا من حيث ذكر صفات أكثر لهذا الجمع ليكون التعريف جامعًا مانعًا بصورة أكبر، وهذا لا يعني الإقلال من الأول بل هو الأسهل والأقرب، لكن الثاني كما قلنا شامل، وفيه شروط كثيرة لإخراج ما لا ينطبق عليه هذه الشروط.

ضابط هذا الجمع: أن يكون شبيهًا بوزن «مفاعل أو مفاعيل» وجهة الشبه كما قلنا هي وجود الفتحة في أولها سواء كان ميمًا أم غيره.

وثانيًا: أن يكون ثالثه ألفًا زائدة ولذا قلنا غير عِوَض.

أما الوجه الثالث فهو أن يكون بعد الألف الثالثة حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن[2].

هذه هي ضوابط هذا الجمع، فالكلمة التي لا تشملها هذه الضوابط لا تنطبق عليها قاعدة المنع.

ويشترط فيها بعد ذلك عدم إلحاق تاء التأنيث في آخرها نحو صياقلة وصيادلة فإنهما يصرفان لأن التاء تقربها إلى صورة المفرد والأصل في هذا الموضوع هو الجمع، قال سيبويه: «اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٤١.

(٢) انظر شرح الكافية ١/٥٤.

المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكنًا وهو الأول»[١]. ويشير إلى إلحاق التاء فيقول: «قلت أرأيت صياقلة وأشباهها لم صرفت؟ قال: من قبل أن هذه الهاء إنما ضُمّت إلى صياقل كما ضُمّت.. «موت» إلى «حضر» و«كرب» إلى «معدي» في قول من قال «معديكرب» وليست الهاء من الحروف التي تكون زائدة في هذا البناء كالياء والألف في صياقلة.. فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بباب طلحة وتمرة كما تلحق هذا بباب تميمي كما أخرجته الهاء إلى باب طلحة»[٢].

وجاء في المقتضب قوله: «فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف على ما وصفت لك في الهاء أولًا لأن كل ما كانت فيه فمصروف في النكرة، وممتنع من الصرف في المعرفة لأن الهاء علم تأنيث، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب طلحة وحمدة وذلك نحو: صياقلة وبطارقة.

فإن قال قائل: «فما باله انصرف في النكرة، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها؟ فالجواب في ذلك: أنه قد خرج إلى مثال يكون للواحد»[٣].

إذن فالسبب في صرف نحو «صياقلة» أن التاء قد أخرجته إلى مثال الواحد كما أن ياء النسب يخرجه إلى باب النسب حين نقول في «مدائن» مدائني والفرق بين ما آخره تاء التأنيث وما آخره ياء النسب أن ما آخره التاء

---

(١) سيبويه ٢/١٥ - ١٦.

(٢) المصدر السابق ٢/١٦.

(٣) المقتضب ٣/٣٢٧. انظر ما ينصرف ٤٧، الأصول ٢/٩٢، الموجز ٧٢، الهمع ١/٢٥.

يمنع في المعرفة للعلمية والتأنيث، وما آخره ياء النسب مصروف في المعرفة والنكرة إذ لا مانع موجود والحالة هذه.

ومن الكلمات التي تخرجها تلك الضوابط كلمة «أجمال وفلوس» لأنهما ليستا من صيغ منتهى الجموع ولا مشبهتين مفاعل أو مفاعيل وأما أجمال وفلوس فإنها تنصرف وما أشبهها لأنها ضارعت الواحد ألا ترى أنك تقول أقوال وأقاويل وأعراب وأعاريب وأيد وأيادٍ فهذه الأحرف تَخْرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل إذا كُسِّر للجمع كما يخرج إليه الواحد إذا كسر للجمع. وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسّر فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية فلما ضارعت الواحد صرفت[1].

وجاء في حاشية الصبان: «مع أن أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد إلا أنهما مصروفان للأسباب التالية:

١) أن أفعالًا يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان، فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما.

٢) الثاني أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا على الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران.

٣) الثالث: أن كلا من «أفعال وأفعل» له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف، فأفعال نظيره في فتح أوله، وزيادة الألف رابعة تفعال

---

(١) سيبويه ١٦/٢ - ١٧، المقتضب ٣٢٩/٣.

نحو تجوال وتطواف، وفاعال نحو ساباط وخاتام، وفعلال نحو صلصال وخزعال[1].

ولما كان الجمع هو أساس هذا الموضوع كما قلنا وبالضوابط السابقة خرجت عن دائرتها كلمات أخرى وصرفت «وإنما صرفت مقاتلًا وعذافرًا لأن هذا المثال يكون للواحد»[2].

«فأما سراري وبخاتي وكراسي فغير مصروف في معرفة ولا نكرة، لأن الياء ليست للنسب وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكرسي»[3].

«وما كان من الجمع على مثال (فِعال) فمصروف وذلك نحو: كتاب وكلاب، لأنه بمنزلة الواحد نحو: حمار وكتاب»[4].

كسر ما بعد ألف الجمع:

يظهر من خلال التعريف السابق أنه يشترط كسر ما بعد الألف وهو المذهب الذي سار عليه سيبويه والجمهور «وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ولا يُعتدّ في هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتقاز فإن الكسرة فيها محولة عن ضمة لاعتلال الآخر إذ أصله تفاعل بضم العين مصدر تفاعل»[5].

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٤٤.

(٢) سيبويه ٢/١٦.

(٣) المقتضب ٣/٣٢٨.

(٤) المقتضب ٣/٢٣٠، ما ينصرف ٤٧، الموجز ٧٢، الأصول ٢/٩٣، حاشية الصبان ٣/٢٤٣.

(٥) الهمع ١/٢٥.

«اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور قال في الارتشاف وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في «تكسير» هي أن يقال هباي بالإدغام أي ممنوعًا من الصرف. قال: وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها»[1].

علة المنع: نعلم أن الأساس في باب الممنوع من الصرف هو أنه قائم على الأصلية والفرعية، فالأصل مصروف والفرع ممنوع منه، فمثلًا المذكر أصل مصروف والمؤنث فرع ممنوع، والعربي أصل مصروف والأعجمي فرع ممنوع، والواحد أصل والجمع فرع، وهكذا فلما كان الأصل أشد تمكنًا من الفرع صرف بخلاف الفرع الذي هو أقل تمكنًا منه ولهذا يقول سيبويه: «واعلم أن الواحد أشد تمكنًا من الجمع؛ لأن الواحد الأول، ومن ثَمّ لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح»[2].

وفي المقتضب قوله: «وإنما امتنع الصرف فيهما، لأنه على مثال لا يكون الواحد، والواحد هو الأصل فلما باينه هذه المباينة وتباعد هذا التباعد في النكرة امتنع من الصرف فيها وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد»[3].

ويقول ابن السراج: «وإنما منع الصرف، لأنه جمعٌ لا جمعَ بعده ألا ترى أن أكلبا جمع كلب فإن جمعت أكلبا قلت: أكالب فهذا قد جمع مرتين»[4].

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٤٢.
(٢) سيبويه ١/٧.
(٣) المقتضب ٣/٣٢٧، وانظر ما ينصرف ص ٤٦.
(٤) الأصول ٢/٩٢، الموجز ٧٢.

فالسبب في منعه إذن من ناحيتين:

١) كونه جمعًا فهو فرع الواحد لأن الواحد أشد تمكنًا كما قلنا.

٢) كونه جمع الجمع الذي لا جمع بعده. وهذا ما نجده في شرح المفصل الذي يرى أن في جمعه مرتين تكراراً للعلة فكأن في الجمع علتين بدلًا من العلة الواحدة، وكذلك نحو «مساجد ومصابيح» وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد، وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيًا فتكررت العلة»[1].

وللسهيلي رأي بهذا فهو يقول: «وأما باب مساجد ودراهم وكل جمع على عدة هذا الجمع فإنه جمع ليس له نظير في الواحد فيُشبَّه به فهو بناء مخصوص بالجمع، كما أن بنية الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضًا ونونه لا تنون أبدًا كنون التثنية، فكان آخر هذا الجمع لا ينون أبدًا، لأنه بناء مخصوص بالجمع، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد، وتشبيهه به. ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد»[2].

فهو يرى أنه لم يصرف وينون لأنه مشبه بالجمع السالم الذي لا ينون ومن هنا صرف الجمع المتناهي إذا دخلت عليه تاء التأنيث لأنها تقربها إلى المفرد إذ إن التاء لا تدخل على نون الجمع. كما لا تدخل على نون التثنية بل تدخل على المفرد.

---

(١) شرح المفصل ١/٧١.

(٢) أمالي السهيلي ص ٣٨ - ٣٩.

وقلنا إن صيغة منتهى الجموع تقوم مقام العلتين في منع الاسم من الصرف، ولكن يبدو أن جماعة من العلماء تخيلوا في الجمع علة أخرى مساندة ويظهر هذا الأمر جليًا فيما ورد في «حاشية الصبان على الأشموني» إذ يقول: «اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية: فقال أبو علي هي خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأي هو الراجح، وهو معنى قولهم أن هذه الجمعية قائمة مقام علتين.

وقال قوم: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقًا أو تقديرًا، فالتحقيق نحو: أكالب وأراهط، إذ هما جمع أكلب وأرهط. والتقدير نحو: مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعًا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر، أعني «أكالب وأراهط» فكأنه أيضًا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب»[1].

ما ينطبق عليه حكم الجمع المتناهي:

الأصل في الموضوع أن تكون الكلمة جمعًا مشبهة مفاعل أو مفاعيل مع الضوابط والشروط التي ذكرناها نحو: منابع، مخارج، مساجد، قنابل، دوافع.. إلخ من الجموع التي على وزن يشبه مفاعل سواء كان أولها ميمًا كما في الكلمات الثلاث الأولى، أم لا كما في «قنابل» دوافع».

وكذلك نحو مصابيح، مناديل، قناديل، صناديل، وغيرها من الجموع التي على زنة مفاعيل، بدأت بميم أو غيرها.

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٤٣.

وهذا هو الأساس هنا ولذا قلنا عنها بأنها الجموع ا لتي لا جمع بعدها، أي التي لا تجمع بعد هذا الجمع.

ولكن هناك مفردات لها حكم الجمع المتناهي لأنها على وزنه ويطلق عليها ملحقة بهذا الجمع، وهو: كل اسم جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد سواء أكان هذا الاسم عربيًا أصيلا أم، غير أصيل، علمًا مرتجلًا أم منقولًا، فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل «هوازن» اسم قبيلة عربية، ومثال العلم المعرب «شراحيل» وقد استعمله العرب علمًا سمي به عدة رجال ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علمًا «سراويل» بصورة الجمع اسم نكرة مؤنث للإزار المفرد.

ومثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة «كشاجم»[1] علم رجل و«بهادر» علم مهندس هندي و«صنافير» علم قرية مصرية وكذا «أعانيب» فكل اسم من هذه الأسماء ونظائرها يعتبر ملحقًا بصيغة منتهى الجموع يجري عليه حكمها بشرط أن يكون دالًا على مفرد وجاريًا على وزن من أوزانها لا فرق في هذا بين العلم وهو الأكثر وغير العلم[2].

كلمة «سراويل»:

جاء في لسان العرب: «أما سراويل فليس بعربي صحيح، والسراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يَعْرِف الأصمعي فيها إلا التأنيث قال قيس ابن عبادة:

---

(١) هو شاعر متوفي في عام ٣٥٠ هـ فهو من شعراء القرن الرابع واسمه محمود بن حسين انظر الأعلام.

(٢) النحو الوافي ٤/١٦٤ - ١٦٥.

أردتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنها سراويلُ قيسٍ والوفودُ شهودُ
وأن لا يقولوا غاب قيسٌ وهذه سراويلُ عادي نَمَتْه ثمودُ

.. قال الليث: السراويل: أعجمية أعربت وأنثت. والجمع سراويلات قال سيبويه ولا يكسر، لأنه لو كسر لم يرجع إلا إلى لفظ الواحد فترك.

وقد قيل: سراويل: جمع سروالة قال:

عليه من اللؤم سِرْوالةٌ فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وسروله فتسرول ألبسه إياها فلبسها. الأزهري جاء السروايل على لفظ الجماعة وهي واحدة قال: وقد سمعت غير واحد من الأعراب يقول: سروال.

وفي حديث أبي هريرة أنه كره السراويل المخفجة. قال أبو عبيدة: هي الواسعة الطويلة.

الجوهري: قال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. فهي مصروفة في النكرة قال ابن بري قوله «فهي مصروفة في النكرة»[1] ليس من كلام سيبويه.

الرأي الأول:

وقد اختلف فيها، فذهب سيبويه إلى أنها كلمة مفردة أعجمية الأصل

(١) لسان العرب ٣٥٥/١٣ - ٣٥٦ فصل السين - حرف اللام.

عربت، ولما كان وزنها مشبهًا أحد أوزان منتهى الجموع منعت من الصرف[1].

«فأما (سراويل) فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف، وإنما هي بالفارسية «شَرْاول» فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها فإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل[2].

وفي شرح الكافية قوله: «واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد عُرّب كما عُرّب الآجر ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو قناديل فحُمل على ما يناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففاً لأن جمع ما وازنه ليس ممنوعًا من الصرف»[3].

فالرأي الأول بالنسبة لكلمة «سراويل» أنها اسم أعجمي مفرد عرب ومنع من الصرف لمشابهته لأحد أوزان صيغة منتهى الجموع «مفاعيل» إذ هو على زنة «مصابيح وقناديل».

فقد أتاه المنع إذن عن طريق المشابهة وهذا هو رأي سيبويه والجمهور، «قال الشاعر وهو ابن مقبل»:

يمشى بها ذَبُّ الرياد كأنه فتى فارسي في سراويلَ رامح[4]

فقد جاء «سراويل» ممنوعًا من الصرف.

(١) انظر سيبويه ٢/١٦، المقتضب ٣/٣٤٥، ٣٢٦.

(٢) ما ينصرف ٤٦، انظر شرح المفصل ١/٦٤.

(٣) الكافية ١/٥٧، وانظر حاشية الصبان، ٣/٢٣٦ - ٢٤٧، التصريح ٢/٢١٢.

(٤) المفصل ١/٦٤.

الرأي الثاني:

أنه «سراويل» اسم عربي وهي جمع مفرده «سروالة». كما ورد عند المبرد في قوله: «ومن العرب من يراها جمعًا واحدها سروالة وينشدون:

عليه من اللؤم سروالة

فمن رآها جمعًا يقال له: إنما هي اسم لشيء واحد فيقول: جعلوه أجزاء كما تقول: دخاريص القميص والواحد دِخْرصة، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة»[1].

فالمبرد هنا يرى أن «سراويل» اسم عربي وهو جمع لسروالة بينما نراه في مكان آخر من كتاب المقتضب يذهب إلى أنه «أعجمي معرب» إذ يقول: «وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة، لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو: «قناديل ودهاليز» فكانت لمّا دخلها الإعراب كالعربية»[2].

ولم تجد للمبرد ترجيحاً لأحد الرأيين على الآخر فهنا يذهب مذهب سيبويه وهناك يخالفه، والرأي المخالف هو الذي نسبه إليه العلماء إذ بينوا أنه خالف سيبويه في هذا الرأي[3].

وعلى هذا الرأي لا ينصرف «سراويل» كذلك لشبهه بقناديل الممنوعة سواء كانت معرفة أم نكرة «يمكن تقدير الجمع في «سراويل» مطلقًا صرف أو لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) المقتضب ٣/٣٢٦.

(٣) شرح المفصل ١/٦٤، شرح الكافية ١/٥٧.

إلى ذلك المقدر، ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد»[1] كما يقول السيوطي: «وقال آخرون بالمنع في الحالتين وأنه جمع سروالة»[2].

ولكن لم يسلم هذا الرأي من الاعتراض عليه فقد ورد في حاشية الصبان على الأشموني قوله معترضًا على هذا الرأي: «ومن النحويين من زعم أن «سراويل» عربي وأنه في التقدير جمع «سروالة» سمي به المفرد، ورد بأن سروالة لم يسمع. وأما قوله:

« عليه من اللؤم سروالة»

فمصنوع لا حجة فيه. وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول: «سروالة» ويرد هذا القول أمران:

أحدهما: أن «سروالة » لغة في «سراويل»، لأنها بمعناه فليس جمعًا لها كما ذكره في شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام[3].

ولعلّ هذا يدلّنا على رأي آخر وهو أن «سراويل» و«سروالة» مترادفهان وأن «سروالة» لغة في «سراويل» كما جاء في شرح السيرافي على كتاب سيبويه إذ يقول «وينبغي على مذهب الأخفش أن ينصرف إذا لم يكن جمعًا، وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه ومن الناس من

---

(١) شرح الكافية ٥٧/١.

(٢) الهمع ٢٥/١، انظر التصريح ٢١٢/٢، وانظر ابن عقيل ٢٥٥/٢.

(٣) الصبان ٢٤٧/٣ - ٢٤٨. وهناك رد على هذا الرد في حاشية الصبان ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وأرى أنه لا داعي لذكره.

يجعله جمعًا لسروالة فيكون جمعًا لقطع الخرق، واعتمد هذا المذهب أبو العباس، والذي عندي أن سروالة لغة في سراويل[1]، فقد بين السيرافي رأيه في هذه النقطة في السطر الأخير.

وأضاف بعضهم إلى «سراويل» بعدًا آخر يرجأح كفة المنع ألا وهو التأنيث خاصة وأن عدد حروفه أكثر من ثلاثة أحرف كما قال ابن السراج في موجزه: «وأما «سراويل» فهو واحد أعجمي أعرب نكرة فهو منصرف في النكرة وهو مؤنث، فإن سميت به لم تصرفه، لأنه معرفة وأنه مؤنث وهو على أكثر من ثلاثة أحرف»[2].

وفي شرح ابن يعيش إشارة إلى رأي أبي علي بأن الصحيح «أن لا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد»[3].

وأشار الرضي في شرحه للكافية إلى التأنيث المعنوي في «سراويل» وأنه من العوامل التي ترجح منعه من الصرف[4] ولهذا قال شارح الأشموني في الصبان: «قال في شرح الكافية: وينبغي أن يعلم أن «سراويل» اسم مؤنث فلو سُمي به مذكر ثم صُغّر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ولولا التأنيث لصرف كما يصرف «شراحيل» إذا صغر، فقيل: «شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير»[5].

ولهذا أيضًا فقد جاء في الحاشية أن الفارسي زاد في تعريفه لكلمة «سراويل» بالإضافة إلى أنها اسم مفرد أعجمي أضاف أنها نكرة مؤنث[6].

---

(١) سيبويه ١٦/٢ (الهامش).

(٢) الموجز ٧٠، الأصول ٨٩٨/٢.

(٣) شرح المفصل ٦٥/١.

(٤) الكافية ٥٧/١.

(٥) حاشية الصبان ٢٤٨/٣.

(٦) نفس المصدر ٢٤٦/٣.

إذن فإن جانب التأنيث في «سراويل» يؤكد كما قلنا منعه من الصرف، حتى لو صُغر وزالت صيغة الجموع[1] عنه فإن التأنيث مع العلمية (عند التسمية به) كفيلان بمنعه.

ويتلخص لنا في «سراويل» ما يلي:

١) أنه اسم مفرد أعجمي الأصل عُرّب، ومنع من الصرف لشبهه لصيغة الجمع المتناهي. وهو رأي سيبويه والجمهور.

٢) أنه اسم عربي وهو جمع مفرده «سروالة» وهو رأي المبرد كما نسبه إليه بعض النحاة، مع أننا كما قلنا لم نجد ترجيحًا له لأحد الرأيين على الآخر مع إشارته لهما. وعليه فهو ممنوع من الصرف أيضًا لشبهه بقناديل.

٣) وأما الرأي الثالث وهو رأي السيرافي فقد رأى أن سروالة لغة في سراويل.

٤) مما يؤكد منعه الصرف تصور التأنيث فيه وخاصة أنه على أكثر من ثلاثة أحرف، فهو يشبه من هذه الجهة كلمة «سعاد وزينب» مثلًا.

٥) أن التصغير لا يؤثر في منع «سراويل» إذا كان اسمًا لرجل لأنه أعجمي الأصل ومؤنث وهما من العوامل المساعدة على المنع «فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل»[2].

ويقول عباس حسن: «ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير»[3].

---

(١) انظر الأصول ٢/٨٩.

(٢) سيبويه ٢/١٦، الصبان ٣/٢٤٨.

(٣) النحو الوافي ٤/١٦٤.

كلمة «شراحيل»: جاء في اللسان: «وقال ابن بري في ترجمة «شراحيل» قال «شراحيل» اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة وينصرف عند الأخفش في النكرة، فإن حقرته انصرف عندهما لأنه عربي وفارق السراويل أنها أعجمية»(١).

يقول سيبويه: «شراحيل» من الكلمات الملحقة بمنتهى الجموع «وقد استعمله العرب علمًا سُمي به عدة رجال..»(٢).

وعند سيبويه أن الفرق بين «شراحيل» و«سراويل» هو أن «شراحيل» عربي و«سراويل» أعجمي الأصل. ومن هنا فإن التصغير يؤثر في «شراحيل» فيصرفه بخلاف «سراويل» قال: «وأما «شراحيل» فتحقيره ينصرف لأنه عربي»(٣).

ويقول أبو إسحاق الزجاج: فأما «شراحيل» فمن الجمع والواحد «شرحال» فهو غير مصروف(٤).

«فشراحيل» إذن على صيغة منتهى الجموع ولذلك فهو ممنوع من الصرف وهو عربي الأصل، جمع مفرده شرحال، وقد استعمل علمًا للمفرد(٥) وقلنا كذلك إن التصغير يؤثر عليه فيصرفه(٦) إذ يزيل مانعه وهي صيغة الجمع المتناهي، فلا يبقى بجانب العلمية علة أخرى بخلاف سراويل إذ فيه العجمة بجانب العلمية، وفيه التأنيث المعنوي.

---

(١) اللسان ٣٥٦/١٣، فصل السين - حرف اللام.

(٢) سيبويه ١٦/٢.

(٣) ما ينصرف ص ٣٧.

(٤) انظر الهمع ٢٥/١.

(٥) انظر الأصول ٨٩/٢.

(٦)

وكما أن التصغير يؤثر على «شراحيل» فيصرفه لإزالة علة المنع فكذلك يؤثر على الجموع المتناهية نحو «منابر» و«دفاتر» وكذلك «مساجد» على فرض تصغيره لأنه من الكلمات التي لا يجوز تصغيرها إجلالًا للمساجد إذ الأصل في التصغير هو التحقير. قال ابن السراج: «فإن صغرته صرفته فقلت: مسيجد، لأنه قد عاد البناء إلى ما يكون في الواحد مثله وصار عييسر»[1].

المعتل الآخر من صيغ منتهى الجموع: ؛

صيغ منتهى الجموع التي تكلمنا عنها كانت صحيح الآخر، أما إذا كان الحرف الأخير منها حرف علة (ياء) وكان مجردًا من (أل) والإضافة فإن الياء تحذف في حالتي الرفع والجر ويعوض عنها بتنوين العوض. بينما تظهر الفتحة على الياء عند النصب لخفة الفتحة وذلك نحو جواري، غواشي. تقول: مررت بجوار وغواشٍ، وجاءت جوارٍ وغواشٍ. (الرفع والجر) ورأيت جوارِيَ وغواشِيَ (النصب).

فظهور الفتحة على الياء أمر لا خلاف فيه، أما التنوين في حالتي الرفع والنصب فالمسألة فيها خلاف سنذكره إن شاء الله.

والأصل في «جوار» قبل الحذف «جواري» بوجود الياء وحذف الياء منها على اعتبارين: (جواريٌ).

١) إما أن الحذف سابق على منع الصرف، استثقلت الضمة على الياء فحذفت. فصارت «جوارِيْنْ» فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت

---

(١) الأصول ٢/٨٩، الموجز ص ٧٠.

الياء للتخلص من التقاء الساكنين فصارت الكلمة (جوارن) بالتنوين، ثم حذف التنوين لأنها ممنوعة من الصرف، وحل تنوين العوض محله ليكون عوضاً من الياء المحذوفة وليمنع رجوعها عند النطق فصارت «دواع».

٢) الاعتبار الآخر هو أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل جواريٌ (جوارين) حذف التنوين لأن الاسم ممنوع من الصرف، فصارت الكلمة «جوارى» ثم حذفت الياء للخفة وعوض عنها بتنوين العوض ولمنع رجوعها[١].

وهذا التنوين الذي جئنا به عوضًا عن المحذوف هل هو عوض عن الياء المحذوفة؟ أم عوض عن الحركة التي كانت على الياء وحذفت معه؟ المسألة فيها خلاف، فقد ذهب سيبويه إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة استثقالًا؛ لأنهم لما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في «قصاع وجفان» لأنه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك إذا عدت إلى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك «هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ» كقولك هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ أرادوا أن يوافقه في النصب لئلا يختلف حالاهما[٢].

«وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هنا إذا كان معرفة كيف حال

---

(١) انظر هامش النحو الوافي ١٦٢/٤.

(٢) انظر سيبويه ٥٦/٢ - ٥٧، وشرح المفصل ٦٣/١.

نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواري قد جاء. ومررت بجواري قبل»[1].

فهو ينظر إلى معتل الآخر ويعامله معاملة نظيره من صحيح الآخر معرفة دون أن يحذف الياء كما رأينا.

وقد بيّن الخليل خطأه بقوله: «هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يُلزموه الرفع والجر إذا صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأن ترك التنوين في الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة»[2].

«وقال أبو العباس في المعرفة والنكرة على حال واحدة».

«وقال أبو العباس رحمه الله - قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد، والكسائي ينظرون إلى جوار وبابه، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفوه، وإلا لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة، وهو قول أهل بغداد»[3].

قال سيبويه: «إن التنوين دخل هذا الباب عوضًا عن الياء»[4] وقال محمد بن يزيد (المبرد): «التنوين عندي عوض من حركة لا غير،

(١) سيبويه ٢/٥٨.

(٢) سيبويه ٢/٥٨.

(٣) الأصول ٢/٩٣، وانظر ابن يعيش ١/٦٤.

(٤) ما لا ينصرف ١١٢، وانظر شرح الكافية ١/٥٧.

وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة»[١].
هذا النص (الذي أشار فيه المبرد بوضوح إلى أن التنوين عوض من حركة الياء لا غير) هذا النص أورده الزجاج كما بيّنا. إلا أن المبرد لم يشر بهذا الوضوح وإنما قال: فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض، لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين، وكذلك «قاض» فاعلم. لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض لأن التنوين يدخل عوضًا مما حذف منه»[٢].

والمحذوف شيئان هما الياء والحركة (ضمة أو كسرة)، فهل يقصدهما معًا؟ أم يقصد الياء وحدها؟ أم يقصد الحركة وحدها؟ ومما يؤيد أن المبرد أراد أن التنوين عوض عن حركة الياء ما ورد في شرح الكافية من أن المبرد قال إن «التنوين عوض من حركة الياء»[٣].

ومن الذين ذهبوا هذا المذهب أبو إسحاق الزجاج[٤].

وجاء في «معاني القرآن وإعرابه» قوله: «ومن فوقهم غواش». . وقوله «غواش» زعم سيبويه والخليل جميعًا أن النون ههنا عوض من الياء، لأن غواش لا تنصرف، والأصل فيها «غواشي» بإسكان الياء فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضًا منها[٥].

وورد في «مشكل إعراب القرآن» أن «غواش» في قوله تعالى ﴿فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[٦] مبتدأ، والمجرور خبرها، وأصلها ألا تنصرف لأنها على

---

(١) ما لا ينصرف ١١٢.
(٢) المقتضب ١/١٤٣.
(٣) شرح الكافية ١/٥٨.
(٤) انظر ما لا ينصرف ١١٢.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٧٣ - ٢٧٤.
(٦) سورة الأعراف، الآية ٤١.

فواعل مثل «سلاسل» في ترك الصرف، وواحدتها «غاشية» إلا أن التنوين دخلها عوضًا من ذهاب حركة الياء المحذوفة، فلما التقي ساكنان سكون الياء لثقل الضمة عليها، والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار التنوين تابعاً للكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة»[١].

بينما يقول السيوطي عن التنوين في «غواشٍ» و«ليالٍ» أنه عوض عن الياء المحذوفة بحركتها تخفيفًا[٢].

وأرى أن الأفضل أن يكون التنوين عوضًا عن الياء المحذوفة لأنها حرف وجزء من كلمة، فهو أحق بالتعويض من الحركة (ضمة أو كسرة) لأنها حركة، فهي أقل شأنًا من الحرف، بل لا يكون ظهورها إلا على الحرف، فالحرف إذن أحق لأنه أصل وجزء.

ويترتب على مسألة التعويض هل هو تعويض عن الحرف؟ أم تعويض عن حركة الحرف؟ أمر آخر وهو: هل الإعلال مقدم على منع الصرف أم العكس؟ وهو أمر فيه خلاف أيضًا لأنه مترتب على ما قبله فقد فسّر أكثر النحاة مذهب سيبويه على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرًا ظاهرًا محسوسًا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية[٣].

وأيد السيرافي هذا التفسير وبيّن أن أصل جواري بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف[٤].

---

(١) مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣١٥/١.

(٢) الهمع ٣٥/١ - ٣٦. انظر الصبان ٢٤٥/٣.

(٣) حاشية الصبان ٢٤٥/٣.

(٤) انظر شرح الكافية ٥٨/١.

وقلنا إن أكثر النحاة فسّروا مذهب سيبويه على هذا النحو؛ لأن بعضهم فسر قول الخليل وسيبويه أن التنوين عوض عن الياء أن منع الصرف مقدم على الإعلال[١] وعليه سار الزجاج[٢].

وقال المبرّد: التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال[٣]. «وحصل التنوين قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرّد جواري بترك التنوين، حذفت ضمة الياء لثقلها وأتي بالتنوين عوضًا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما»[٤].

وقد اعترض عليه في شرح الكافية بقوله: «واعتراض عليه (يقصد سيبويه في الرأي القائل بتقديم المنع على الإعلال) وعلى مذهب المبرد أنه لو كان منع الصرف مقدَّمًا على الإعلال لوجب الفتح في قولك «مررت بجواري» كما في اللغة القليلة الخبيثة، وذلك لأن منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحاً، وأيضًا يلزم أن يقال جاء في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لا تخف بالألف واللام، وثقل الفرعية باق[٥].

إذن يتلخص لنا بالنسبة للحذف والتعويض عدة أمور:

١) أنه في حالتي الرفع والجر في المعتل الآخر من صيغ الجمع المتناهي إذا كان مجردًا من أل والإضافة، وكان ما قبل حرف العلة مكسورًا

---

(١) نفس المصدر ١/٥٨.

(٢) نفس المصدر ١/٥٨.

(٣) الكافية ١/٥٨.

(٤) الصبان ٣/٢٤٥.

(٥) شرح الكافية ١/٥٨.

فإن الياء تحذف ويعوض عنها بتنوين يسمى تنوين عوض عن حرف.

٢) عرفنا أن هناك خلافًا حول التعويض هل هو عوض من الياء أم من حركة؟ وعلمنا مذهب العلماء في هذا الأمر.

٣) يترتب على مسألة التعويض مسألة أخرى وهي، هل الإعلال مقدم على المنع من الصرف؟ أم العكس؟

٤) يخرج عن القواعد السابقة إذا كان ما قبل الياء أو الواو ساكنًا «فهو بمنزلة غير المعتل وذلك نحو قولك ظبي ودلو»[(١)].

وأما إذا كان ما قبلها مفتوحاً فإن الياء تقلب ألفًا «وذلك قولك عَذارى وصَحارى فهي الآن بمنزلة مَداري ومعايا لأنها مَفاعِل وقد أُتِمّ وقلبت ألفًا»[(٢)].

«وتنقلب الياء ألفًا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصيلة لمنتهى الجموع، وأن يكون مفرده اسمًا محضًا على وزن «فَعْلاء» الدالة على مؤنث ليس له – في الغالب – مذكر كصحراء وصحار، فيقول فيها صحاري.. رفعًا ونصبًا وجرًا بغير تنوين»[(٣)].

وجاء عند الزجاج قوله: «ومن قال إن التنوين عوض من الحركة أيضًا لم يلزمه أن يدخل التنوين في «عذارا» و«مدارا»، لأن الحركة لم تثبت قط مع هذه الألف، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة. والحركات كلها تدخلها الياء، فلذلك صار التنوين عوضًا من الحركة فيما كان من هذا الباب بالياء، وامتنع مما لفظه الألف»[(٤)].

---

(١) سيبويه ٥٧/٢.
(٢) سيبويه ٥٧/٢.
(٣) النحو الوافي ١٦٣/٤ (الهامش).
(٤) ما ينصرف ١١٥.

كل هذه الأمور كما قلنا في حالتي الرفع والجر إذا كان الاسم مجردًا من أل والإضافة، أما في حالة النصب فإن الفتحة تظهر دون تنوين كقولنا: رأيت جواري.

أما في حالتي الإضافة والتحلية بأل فإنه يعرب بحركات مقدرة على الآخر إلا الفتحة التي تظهر كذلك لخفتها.

مسألتان في هذا الموضوع: وهما:

١) ما الحكم إذا صار الاسم الذي على صيغة الجمع المتناهي علمًا فهل يمنع للعلمية وشبه العجمة (لأنه ليس بين أوزان المفرد العربي الأصيل ما يكون على هذا الوزن)؟ أم أن المانع هو صيغة منتهى الجموع؟ والمسألة فيها رأيان: رأي يقول لصيغة منتهى الجموع، وعليه فلو صار علمًا لمفرد ثم أزيل علميته للتنكير فإنه ممنوع من الصرف لبقاء صورته الأصلية. وذهب آخرون إلى أن سبب المنع في حال التعريف هو التعريف وشبه العجمة وعليه فإنه يصرف عند التنكير لزوال العلمية.

يقول المبرد: «فإن سميت رجلًا بمساجد وقناديل، فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة، ولا نكرة ويجعلون حاله وهو اسم الواحد كحاله في الجمع»[١].

ويقول ابن السراج: «فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلًا نحو «مساجد» لم تصرفه وقلت: «هذا مساجد قد جاء» إنما لم يصرف لأنه معرفة، وأنه مثال لا يكون في الواحد فأشبه الأعجمي المعرفة»[٢].

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٥.

(٢) الأصول ٢/٨٩ الموجز ص ٧٠.

وقال الأخفش: «الجمع الذي لا ينصرف إذا سميت به إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضًا»[1].

فالأخفش إذن لا يصرفه بعد التنكير كما أورده ابن السراج، بينما نرى أن السيوطي يقول رأيًا آخر بالنسبة لهذا العالم: «الجمع المتناهي إذا سمي به ثم نكر ذهب الأخفش أيضًا إلى صرفه وخالفه الجمهور»[2].

فأي الرأيين أصح؟ ولكن قد يزول هذا الاستفهام حين نرى ما جاء في حاشية الصبان على الأشموني إذ يقول: «قال المرادي: قلنا: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح»[3].

ولو رجعنا إلى المبرد في المقتضب لرأينا أنه قد بيّن أن الأخفش قد ذهب إلى صرفه بعد التنكير وقد أيّده في ذلك وبيان أنه هو القياس إذ يقول: «إلا أن أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلًا أو امرأة صرفه في النكرة، فهذا عندي هو القياس، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع. وكان يقول: الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة، وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة، لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد»[4]. فسيبويه إذن يذهب إلى المنع حتى بعد التنكير

---

(١) الأصول ٨٩/٢.
(٢) الهمع ٣٦/١.
(٣) الصبان ٢٤٩/٣.
(٤) المقتضب ٣٤٥/٣.

لبقاء الصورة المانعة بينما ذهب الأخفش والمبرّد إلى الصرف بعد التنكير لزوال العلة المانعة.

المسألة الرابعة:

تتعلق بأوجه الاتفاق والاختلاف بين المنقوص الذي هو صيغة منتهى الجموع، والمنقوص المفرد نحو داع وقاض وساع.

والحقيقة أن الطرفين متفقان من جهة أنه في حالتي التجرد من الإضافة وأل. فإن حرف العلة يحذف (رفعًا وجرًا) ويعوض عنها بالتنوين ويتشابهان كذلك في ظهور الفتحة في حالة النصب. ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافة يلحقه التنوين في حالة النصب أيضًا. وتنوينه في حالاته الثلاث تنوين «أمكنية» وليس تنوين عوض أما المنقوص الذي هو صيغة منتهى الجموع فيجب تنوينه عند صرف يائه رفعاً وجرًا فقط، كما سبق وتنوينه عوض «عن الياء المحذوفة» وليس تنوين أمكنية، ولا يجوز تنوينه في حالة النصب.

ويختلفان كذلك في الجر فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة على الياء المحذوفة لأنه ممنوع من الصرف. ويختلفان كذلك في أن حذف الياء في صيغته منتهى الجموع هو للخفة أو للتخلص من التقاء الساكنين على خلاف في ذلك، أما في المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين[١].

* * *

(١) النحو الوافي ١٦٢/٤ (الهامش).

الواقع اللغوي
صيغة منتهى الجموع

وقد وردت كلمات كثيرة من هذا النوع بالصيغتين المعروفتين مفاعل ومفاعيل وما على منوالهما وسأقوم بذكر الأبيات التي وردت فيها الكلمة الواحدة كثيرًا. ثم أبدأ بذكر ما ورد عند الشعراء الجاهليين، ثم ما ورد في مصادر الشعر العربي كالجمهرة، والمفضليات، والأصمعيات، وشرح أشعار الهذليين وذلك بالنسبة للكلمات القليلة الورود.

فمن الكلمات الكثيرة الورود كلمة «فوارس» التي يلاحظ أنها قد صرفت كثيرًا ولهذا سأبدأ بذكر الأبيات التي صرفت فيها، كما يلاحظ أن عنترة قد ذكرها مصروفة وذلك في البيتين التاليين إذ يقول:

فإن يك عبدُالله لاقى فوارسًا   يَرُدُّون خالَ العارض المتوقدِ[1]

ويقول أيضًا:

وفوارسٍ لي قد علمتهم   صُبُر على التَّكرار والكَلْمِ[2]

ومن الأبيات التي صرفت فيها، قول «عبيد بن الأبرص»:

منا بشَجْنةَ والذنابِ فوارسٌ   وعُتائدٍ مثلُ السواد المظلمِ[3]

وفي هذا البيت صرف فوارس كما صرف عنائد. وقد نسب هذا البيت لسنان بن أبي حارثة[4] ويقول «المنخل اليشكري»:

---

(١) ديوان عنترة ٤٦.

(٢) ديوان عنترة ١٥٥.

(٣) الجمهرة ٢/٥٠٦.

(٤) الأصمعيات ٢٠٨ والمفضليات ٣٤٩.

وعـلى الـجـيـاد الـمـضـمـرا تِ فـوارسٌ مـثـلُ الـصـقـورِ[1]

ويقول أيضًا:

وفـــوارسٍ كـــأُوارِ حَـــرِّ الـنـار أحـلاسِ الـذكـورِ[2]

ويقول «سلامة بن جندل»:

فَخَرْتُم علينا أن طردتم فوارسًا وقولُ فراس هاجَ فعلي ومنطقي[3]

ويقول «العباس بن مرداس»:

فلم أر مثل الحي حيًا مُصبَّحًا ولا مِثْلَنا لمّا التقينا فوارسا[4]

وأما الأبيات التي جاءت فيها «فوارس» ممنوعة من الصرف فهي قول «النابغة الذبياني»:

فـوارسُ مـن مَـنولـةَ غـيرُ مـيـلٍ ومُرَةَ فـوق جـمـعـهِـمُ الـعـقـابُ[5]

ويقول «عمرو بن كلثوم»:

أخـذن عـلى فـوارسـهـن عـهـدًا إذا لاقَـوْا فـوارسَ مُـعْـلـمـيـنـا[6]

ويقول «طريف العنبري»:

حولي فوارسُ من أُسيِّدَ شِجْعَةٌ وإذا غَضِبْتُ فَحَوْلَ بيتِيَ خَضَّمُ[7]

وأوردها كذلك «العباس بن مرداس» بقوله:

وأحـصـنـنـا منهـم فـمـا يَبْلُغُوننا فوارسُ منا يَحْبِسون المَحابِسا[8]

ويقول «عبدة بن الطبيب»:

---

(١) الأصمعيات ٥٩.

(٢) الأصمعيات ٥٩.

(٣) الأصمعيات ١٣٦.

(٤) الأصمعيات ٢٠٥.

(٥) ديوان النابغة ٢٠.

(٦) الجمهرة ١/٣٦٥.

(٧) الأصمعيات ١٢٨.

(٨) الأصمعيات ٢٠٦.

يقارعون رؤوس العُجْمِ ضاحيةً   منهم فوارسُ لا عُزْلٌ ولا مِيلُ(١)

وجاء في «شرح أشعار الهذليين» هذان البيتان:

لعل فتاةً منهُمُ أن يسوقها   فوارسُ منا وهْيَ بادٍ شَوارُها(٢)

والبيت لأم عمرو امرأة خذام الخزاعي:

وجاء هذا البيت وهو «للأبح بن مرة» يقول فيه:

رأيتَهُمُ فوارسَ غيرَ مِيلٍ   إذا شَرِقَ المقاتِلُ بالكُلومِ(٣)

ومما جاء من صيغ منتهى الجموع «عوابس» وقد صرفت كثيرًا، وقد أوردها عنترة مصروفة في الأبيات التالية:

وغَداةَ صَبَّحْنَ الجِفارَ عوابسًا   يَهدي أوائِلَهنَّ شُعثٌ شُزَّبُ(٤)

ويقول أيضًا:

ألفى صدورَ الخيل وَهْيَ عوابسٌ   وأنا ضحوكٌ نَحْوَها وبَشُوشُ(٥)

ومنه قوله:

والخيلُ تقتحمُ الخَبارَ عوابساً   ما بين شَيْظمةٍ وأَجْرَدَ شيظمِ(٦)

وفيه أيضًا كلمة «أجرد» حيث منعها للوصفة ووزن الفعل.

ويقول: .

مُنِعْتُ الكَرى إن لم أَقُدْها عوابسًا   عليها كرامٌ في سروجِ كرامِ(٧)

ويقول كذلك:

---

(١) المفضليات ١٣٥.
(٢) الهذليين ٣٩٦/١.
(٣) الهذليين ٦٦٧/٢.
(٤) ديوان عنترة ٢٦.
(٥) ديوان عنترة ٩٥.
(٦) ديوان عنترة ١٥٤ والجمهرة ٤٦٤/٢.
(٧) ديوان عنرتة ١٦٦.

يعدون بالمستلئمين عوابسًا ... قُودًا تشكّى أينها وَوَجاها[1]

ومن الأبيات التي صرفت فيها هذا البيت وهو «للنابغة الذبياني» يقول فيه:

على عارفاتٍ للطعان عوابسٍ ... بهِنّ كُلُومٌ بين دامٍ وجالب[2]

وورد هذان البيتان في «الأصمعيات» وهما «لعمرو بن الأسود» إذ يقول:

والخيل يَضْبِزْنَ الخَبارَ عوابسًا ... وعلى مَناسِجِها سَبائِبُ من دمِ[3]

وفي هذا البيت صرف عوابس ومنع سبائب مع أن العلة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

وأما البيت الثاني الذي جاء في «الأصمعيات» فهو «للأسعر الجعفي» إذ يقول فيه:

يَخْرجْنَ من خَلَلِ الغُبارِ عوابسًا ... كأصابع المَقْرورِ أقعى فاصطلى[4]

وقد نسب هذا البيت في «المفضليات» لشاعر آخر وهو «بشر بن أبي خازم» مع تغيير الشطر الثاني إذ يقول:

يخرجن من خلل الغبار عوابسًا ... خَبَبَ السباع بكل أكلفَ ضَيْغَمِ[5]

وفي كل ما مرّ من أبيات فقد جاءت كلمة «عوابس» بينما منعت من الصرف في البيت الثاني وهو «لجرير» يقول فيه:

حملَتْ عليك حُماةُ قيسٍ خَيْلَهم ... شُعْثًا عوابسَ تحمل الأبطالا[6]

---

(١) ديوان عنترة ١٨٤.
(٢) ديوان النابغة ١١.
(٣) الأصمعيات ٨٠.
(٤) الأصمعيات ١٤٢.
(٥) المفضليات ٣٤٧.
(٦) الجمهرة ٢/٨٩٤.

ومنها «كتائب» قال «عنترة»:

كـتـائِبَ شُـهُـبًـا فـوق كـل كـتـيـبـةٍ   لِواءٌ كظل الطـائـر المـتـصـرفِ[1]

وكتائب شهب: بيض من لمعان السلاح.

ويقول «النابغة الذبياني»:

وَثِقْتُ له بالنصر إذ قيل قد غَزتْ   كـتـائِبُ من غـسـانَ غيرُ أشـائـبِ[2]

وبجانب كتائب هناك كلمة أخرى ممنوعة من الصرف وهي غسان للعلمية وزيادة الألف والنون أما «عمرو بن كلثوم» فيقول:

ألـمّـا تـعـرفـوا مـنـا ومـنـكُـمْ   كـتـائِبَ يـطّـعِـنَّ ويـرتـمـيـنـا[3]

وجاء في «الأصمعيات» قول «عمر بن حني التغلبي»:

فـإذا دَعَـوْا بـأبـي ربـيـعـةَ أقـبَـلُوا   بـكـتـائـبَ دون الـنـسـاء تـلـمَّـمـوا[4]

و«ربيعة» ممنوع أيضًا للعلمية والتأنيث كما مرّ سابقًا.

ويقول «عوف بن الأحوص»:

أُتـيـحـتْ لـنـا بـكـرٌ وتـحـتَ لِوائِها   كتائِبُ يرضاها العزيزُ المفاخِرُ[5]

وجاء في «المفضليات» قول «الأخنس بن شهاب التغلبي»:

وغَـسـانُ حَـيٌّ عِـزُّهُـمْ فـي سِـواهُـمُ   يُـجـالِـدُ عـنـهـم مِـقْـنَـبٌ وكـتـائِـبُ[6]

وفيه أيضًا كلمة «غسان» بجانب كتائب.

وورد في «شرح أشعار الهذليين» هذا البيت وهو «لساعدة بن جؤية» يقول فيه:

---

(١) ديوان عنترة ١٠٧.

(٢) ديوان النابغة ١٠.

(٣) الجمهرة ١/٣٦٠.

(٤) الأصمعيات ١١٦.

(٥) الأصمعيات ٢١٧، والمفضليات ٣٦٥.

(٦) المفضليات ٢٠٥.

لا يُكْتَبون ولا يُكَتُّ عويدهم حفلت بجيشهم كتائبُ أو عبوا[١]

وكما رأينا فإن «كتائب» جاءت ممنوعة من الصرف في كل الأبيات السابقة بينما نراها مصروفة في البيت التالي وهو «لمالك بن نويرة» يقول فيه:

فما برحوا حتى علَتْهم كتائب إذا لقيت أقرانها لا تعرِّد[٢]

ومنها «معابل» وقد ذكرها «امرؤ القيس» في قوله:

ونَحَتْ له عن أرزنا لية قِلْقِ فِراجِ معابل طُحَل[٣]

والمعالم: نصال عراض.

ويقول «المتنخل الهذلي»:

شَنَقْتُ بها مَعابِلَ مُرْهَفاتٍ مُسالاتِ الأغِرَّةِ كالقِراطِ[٤]

ويقول «المسيب بن علس»:

وإذا رماه الكاشحون رماهُمُ بمَعابِلَ مذروبةٍ وقِطاعِ[٥]

ويقول «ساعدة بن العجلان»:

فلقد بكيتُكَ يومَ رَجْلِ شُواحِطٍ بمعابلٍ صُلْعٍ وأبيضَ مِقْطَعِ[٦]

ويقول «أبو كبير الهذلي»:

ومَعابِلاً صُلْعَ الظُّباتِ كأنها جَمْرٌ بمَسْهَكةٍ تُشَبُّ لمُصْطلي[٧]

وقد صرف في الأبيات الثلاثة الأخيرة. أما «البريق بن عياض» فقد

---

(١) الهذليين ١١١٨/٣.
(٢) الأصمعيات ١٩٤.
(٣) ديوان امرئ القيس ٢٠٣.
(٤) الجمهرة ٦٠٦/٢ والهذليين ١٢٧٤/٣.
(٥) المفضليات ٦٣،
(٦) الهذليين ٣٤٠/١.
(٧) الهذليين ١٠٧٨/٣.

منعه في قوله:

فـأَوْمَـأْتُ الـكِـنـانَـةَ إن فـيـهـا   معـابـلَ الـجـحـيـم لـهـا لَظـاهْ[1]

ومنها كلمة «منازل» وهي كسابقاتها ذكرت ممنوعة من الصرف كما أنها وردت مصروفة وسنلاحظ ظاهرة مرة أخرى عند «عنترة» إذ يقول:

مَـنـازِلٌ تَـطْـلُعُ الـبـدورُ بـهـا   مُبْرقـعـاتٍ بـظُـلْـمـةِ الـشَّـعَـرِ[2]

ويقول «عبدالله بن عنمة»:

فـلـم يَـبْـقَ إلا دِمْـنَـةٌ ومـنـازلٌ   كما رُدَّ في خط الدَّواةِ مِدادُها[3]

وقد صرفها، كما صرفها «أبو قلابة» في البيت التالي:

أَمِـنَ الـقَـتُـولِ مـنـازلٌ ومُـعَـرَّسُ   كالوَشْمِ في ضاحي الذّراعُ يُكَرَّسُ[4]

وأما الأبيات التي وردت فيها «منازل» ممنوعة من الصرف فهي قول «القطامي».

كـانـت مـنـازلُ مـنـا قـد يُـحـل بـهـا   حتى تغير دَهْرٌ خائنٌ خَبِلُ[5]

ويقول «معاوية بن مالك»:

فـإن لـهـا مـنـازلَ خـاويـاتٍ   على نَمَلىٰ وَقَفْتُ بها الرِّكابا[6]

ومما ورد كذلك من الأسماء التي هي على صيغة منتهى الجموع كلمة «جماجم» ونلاحظ أنها قد صرفت وأن صرفها أكثر من منعها أنها صرفت في أربعة ومنعت في بيت واحد، وذلك من خلال الأبيات وقفت عليها ومن أوائل من صرفها «عنترة» وذلك في قوله:

---

(١) الهذليين ٧٥٦/٢.
(٢) ديوان عنترة ٨٩.
(٣) الأصمعيات ٢٢٦ والمفضليات ٣٧٩.
(٤) الهذليين ٧١٤/٢.
(٥) الجمهرة ٨٠٤/٢.
(٦) الأصمعيات ٢١٣، والمفضليات ٣٥٧.

وعاد بي فرسي يمشي فتعثُرُهُ جماجمٌ نُثرتْ بالبيض والأسلِ[1]

وصرفها «ذو الرمة» في قوله:

كأنها فُلِقتْ عنها ببَلْقَعَةٍ جماجمٌ يُبَّسٌ أو حَنْظَلٌ خَرِبُ[2]

كما أوردها «عمرو بن امرئ القيس» بقوله:

أو تصدرُ الخيلُ وهي حامِلةٌ تحت صُواها جماجمٌ جفُفُ[3]

ويقول «مالك الخناعي»:

فزال بذي دَوْرانَ منكم جَماجِمٌ وَهامٌ إذا ما جَنَّهُ الليلُ صاخِبُ[4]

وأما البيت الذي منعت فيه فهو قول «عوف بن عطية»:

مَهاريسَ لا تشكو الوُجومَ ولو رَعَتْ جِمَادَ خُفافٍ أو رَعَتْ ذا جماجما[5]

وفيه بجانب «جماجم» كلمة مهاريس. وقد منعها أيضًا من الصرف.

ومنها «عناجيج» وقد صرفها «عنترة» أيضًا بقوله:

عناجيجٍ تَخُبُّ على رَحاها تُثِيرُ النقع بالموتِ الزؤامِ[6]

كما صرفها «تميم بن أبي بن مقبل» إذ يقول:

ومُقربات عناجيجًا مطهّمة من آل أعوجَ ملحوفًا ومَلْبونا[7]

والعناجيج: هي الطوال من الخيل. واحدها عنجوج.

بينما منعها «زهير بن أبي سلمى» كما هو واضح في البيت التالي:

عناجيجَ في كل رَهْوٍ ترى رعالًا سواها تُبارى رَعيلا[8]

---

(١) ديوان عنترة ١٣٣.
(٢) الجمهرة ٢/٩٨٠.
(٣) الجمهرة ٢/٦٦٤.
(٤) الهذليين ١/٤٦٩.
(٥) الأصمعيات ١٦٨.
(٦) ديوان عنترة ١٥٨.
(٧) الجمهرة ٢/٨٦٣.
(٨) ديوان زهير ٢٠٣.

كما منعت من الصرف في الأبيات التالية وهي قول: «الخصفي المحاربي»:

ويومَ رُجَيْجٍ صبحَتْ جمَع طيّئٍ   عَناجيجُ يحمِلْنَ الوشيجَ المُقَّوما[1]

وقول «سهم بن أسامة»:

وقلتُ لهم عُوجوا من العِيسِ واربعوا   عليّ فعاجوا من عناجيجَ ذُبّلِ[2]

ويقول «مليح بن الحكم»:

فلمّا تَركْنَ الدارَ وَحْشًا ووَجّهَتْ   عناجيجُ تَغْشىٰ ذا حَرِيبٍ مُسَوَّقِ[3]

ويقول أيضًا:

سَمَوْنَ بأمثالِ القَنا شُجِرَتْ بها   عناجيجُ يخْبِذْنَ اطّرادَ الجدائِلِ[4]

ومنها أيضًا كلمة «لوامع» وصرفها «عنترة» كذلك في قوله:

وبوارقُ البيضِ الرقاقِ لوامعٌ   في عارضٍ مثلِ الغَمامِ المُرعدِ[5]

بينما منعها في هذا البيت:

فيها لوامعُ لو شَهِدْتِ زُهاءَها   لَسَلَوْتِ بعد تخضُّبٍ وتكحلِ[6]

كما أنها منعت في الأبيات التالية، قال «المثقب العبدي»:

وصاحتْ صواديحُ النهارِ وأَعْرَضَتْ   لوامِعُ يُطْوىٰ رَبْطُها وبُرودُها[7]

ويقول «الممزق العبدي»:

وقد جاوزَتْها ذاتُ نيريْنِ شارِفٌ   مُحَرَّمةٌ فيها لوامِعُ تَخْفِقُ[8]

---

(١) المفضليات ٣١٩.
(٢) الهذليين ٥٢٢/٢.
(٣) الهذليين ١٠٠١/٣.
(٤) الهذليين ١٠٢٩/٢.
(٥) ديوان عنترة ٧٠.
(٦) ديوان عنترة ١٢١.
(٧) المفضليات ١٥٠.
(٨) المفضليات ٤٣٣.

ويقول «مليح بن الحكم»:

غَداةَ ازدجَرْتُ الطيرَ لما جَرى لنا … بما خِفْتُ من سُعْدىٰ لوامعُ شُحَّجُ[1]

ووردت كذلك كلمة «ظعائن» مصروفة أكثر من كونها ممنوعة من الصرف وذلك في الأبيات التالية يقول «امرؤ القيس»:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ … سوالك نقمًا بين حزمَيْ شعبعب[2]

ويقصد بالظعائن النساء في الهوداج.

ويقول أيضًا:

ولـم ينْسَنِ ما قد لقيتُ ظعائنًا … وخَمْلًا لها كالقرِّ يومًا مُخَدَّرا[3]

ويقول «زهير بن أبي سلمى»:

تبصرَ خليلي هل ترى من ظعائنٍ … تَحمِلْنَ بالعلياءِ من فوق جُرثُم[4]

ويقول أيضًا:

تبصر خليلي هلى ترى من ظعائن … كما زال في الصبح الإشاءُ الحوامِلُ[5]

ويقول في بيت آخر:

تبين خليلي هلى ترى من ظعائنٍ … بـمنـعـرج الـوادي فُـويـقَ أبـان[6]

ويقول «المرقش الأصغر»:

تبصرْ خليليّ هل ترى من ظعائنٍ … خرجن سراعًا واقتعدْنَ المفائما[7]

ونلاحظ أن الصور متشابهة في الأبيات الخمسة السابقة إلا أن أحد

---

(١) الهذليين ٣/١٠٣١.
(٢) ديوان امرئ القيس ٤٣.
(٣) ديوان امرئ القيس ٦٢.
(٤) ديوان زهير ٩٠.
(٥) ديوان زهير ٢٩٤.
(٦) ديوان زهير ٣٥٨.
(٧) المفضليات ٢٤٥.

أبيات «زهير» بدأه بكلمة «تبين».

كما أنها صرفت في البيت التالي وهو «لأبي دواد» يقول فيه:

هـل تـرى مـن ظـعـائـنٍ بـاكـرات　　　كـالـعَـدَوْلـيّ سـيـرُهُـنَّ انـقـحـامُ[١]

بينما منعت في البيتين التاليين وهما «لعمرو بن كلثوم» الذي يقول فيه:

ظـعـائِنُ من بـني جُـشَـم بـن بـكـر　　　خـلطـن بـمِـيـسَـمٍ حَـسَـباً وديـنـا[٢]

والعبيد الراعي الذي يقول:

وإذا قــريــشٌ أوقــدتْ نــيــرانَــهــا　　　وبَـلَـتْ ظعـائـنُ بـيـنـهـا وَذُحُـولا[٣]

ومنها «نواعم» التي جاءت ممنوعة من الصرف أكثر من سابقاتها بينما لم يصرف إلا في بيت ورد في «شرح أشعار الهذليين» وأما الأبيات التي منعت فيها فهي قول «دريد بن الصمة»:

فَـحُـورٍ قـد لـهـوتْ بـهِـنّ حـيـنـا　　　نواعمَ في المُروط وفي الرِّياطِ[٤]

ويقول «امرؤ القيس»:

نواعمُ يُتبعن الهوى سُبُلَ الردى　　　يقلن لأهل الحلم ضَلًّا بتَضْلال[٥]

ويقول أيضًا:

نـواعـمُ تـجـلو عـن مـتـونٍ نـقـيـةٍ　　　عبيرا ورَنْطا جاسدا وشقائقا[٦]

وأما «النابغة الذبياني» فيقول:

نـواعـمُ مـثـل بـيْـضـاتٍ بـمَـحْـنـيـة　　　يـحـفُّـهُـنَّ ظـليـمٌ فـي نَـقـىً هـارِ[٧]

---

(١) الأصمعيات ١٨٦.
(٢) الجمهرة ١/٣٦٥.
(٣) الجمهرة ٢/٩٢٨.
(٤) الجمهرة ٢/٥٩٦.
(٥) ديوان امرئ القيس ٣٥.
(٦) ديوان امرئ القيس ١٩٦.
(٧) الجمهرة ١/٢٢٥.

ويقول «المرقش الأكبر»:

نـواعـمُ لا تُـعـالِجُ بـؤسَ عـيشٍ   أوانِـسُ لا تُـراح ولا تَـرُودُ[١]

وقد ورد في هذا البيت كلمتان منعتا للعلة ذاتها وهي «نواعم وأوانس» التي سيأتي ذكرها فيما بعد.

ويقول «المرقش الأكبر» أيضًا:

نـواعِـمُ أبـكـارٌ سـرائِرُ بُـدَّنٌ   حِسانُ الوجوهِ ليِّناتُ السوالِفِ[٢]

ويقول «عمرو بن الأهتم»:

وأبـكـارٌ نـواعِـمُ ألـحـقـتـنـي   بـهـن جُـلالـةُ أُجُـدٌ عَـسِـيـرُ[٣]

ووردت مرتين في «شرح أشعار الهذليين» مرة ممنوعة وذلك في قول «المتنخل»:

فَـحُـورٍ قـد لَهوْتُ بـهـن وحـيـنًـا   نـواعـمَ في المـروط وفي الرِّياط

وقد سبق ذكر هذا البيت منسوبًا «للدريد بن الصمة»[٤]:

بينما صرف في البيت التالي وهو «لسويد بن عمير» الذي يقول فيه:

وكُـنَّ يُـراكِـلْنَ الـمُـروطَ نـواعِـمًـا   يُمَشّهين وَسْطَ الدارِ في كل مُنْعَلِ[٥]

ومن الأسماء الممنوعة لصيغة منتهى الجموع «كواكب» وقد ذكرها «عنترة» عدة مرات وذلك في الأبيات:

لـقـد كـنـتـم فـي آل عـبسٍ كـواكـبـا   إذا غاب عنها كوكبٌ لاح كوكبُ[٦]

---

(١) المفضليات ٢٢٣.
(٢) المفضليات ٢٣١.
(٣) المفضليات ٤٠٩.
(٤) انظر الجمهرة ٢/٥٩٦.
(٥) الهذليين ٢/٨١٧.
(٦) ديوان عنترة ١٣.

ويقول أيضًا:

أَبَـذْنـا جـمـعَـهـم لـمـا أتَـوْنـا تـمـوجُ كـواكـبًا إنـسًـا وجِـنّـا[1]

ففي هذين البيتين صرفهما بينما منعها في البيت التالي حيث يقول:

إذا أشرعـوهـا لـلطعـان حسبتَـهـا كـواكـبَ تُـهـديـهـا بـدور تـمـام[2]

وورد هذا البيتان في المفضليات وهما «للحصين بن الحمام المري» إذ يقول:

لـمـا رأيـت الـوُدَّ لـيـس بـنـافـعـي وإن كان يومًا ذا كواكبَ مظلما[3]

ويقول أيضًا:

لـمـا رأيتُ الـصـبرَ لـيـس بنافعي وإن كان يومًا ذا كواكبَ أشهبا[4]

فالبيتان في الحقيقة بيت واحد خاصة وأنهما منسوبان لشاعر واحد ولكن التغير في كلمتين وذلك بجعل «الصبر» بدلًا من «الود» وجعل «أشهبا» بدلًا من «مظلما».

ومنها «مغانم» التي ذكرها «زهير بن أبي سلمى» ممنوعة في البيت التالي الذي يقول فيه:

فأصبح يجري فيهم من تِلادِكم مغانِمُ شتى من إفالِ الـمـزنَّـم[5]

وقد ذكر هذا البيت منسوبًا لزهير وذلك في «جمهرة أشعار العرب» مع تغيير بسيط وهو أن «المزنم» قد ذكرت مجردة من أل التعريف.

---

(١) ديوان عنترة ١٧٦.

(٢) ديوان عنترة ١٦٦.

(٣) المفضليات ٦٥.

(٤) المفضليات ٣١٧.

(٥) ديوان زهير ١٧، والجمهرة ١/١٩٢.

وأوردها «عنترة» بقوله:

فأرى مغانمَ لو أشاءُ حويتُها   فيصُدُّني عنها كثيرُ تحَشُّمي[1]

ومنها «جوانح» وقد وردت ممنوعة من الصرف ومصروفة أيضًا، أما أبيات المنع فهي قول «زهير بن أبي سلمى»:

جوانحَ يخْلجن خلجَ الدِّلا   ء يركضْن ميلًا وينزعن ميلا[2]

وجوانح: أي مائلة في العدو.

وقول «أبي قلابة»:

صفا جوانحَ بين التوأمات كما   صف الوقوعَ حمامُ المَشْرَب الحاني[3]

وأما أبيات الصرف فهي قول «سلامة بن جندل» الذي يقول:

بضَرْبٍ تظلُّ الطيرُ فيه جوانِحاً   وطعْن كأفواهِ المَزادِ المفتَّقِ[4]

وقول «أبي قلابة»:

فَهُنَّ كعِقْبانِ الشَّرَيْفِ جوانحٌ   وهم فوقَها مستلئِمو حَلَقِ الجَدْلِ[5]

وقد ورد كلمة «مناسم» مصروفة في بيت «لامرئ القيس» الذي يقول فيه:

تطاير ظخرّانَ الحصى بمناسِمٍ   صِلابِ العُجى ملثومُها غيرُ أمعرا[6]

بينما منعت في البيتين التاليين وهما «للمخبل السعدي» الذي يقول:

ولها مناسِمُ كالمواقع لا   مُغْرٌ أشاعِرُها ولا دُزْمُ[7]

---

(1) ديوان عنترة ١٦٠.
(2) ديوان زهير ٢٠٤.
(3) الهذليين ٧١١/٢.
(4) الأصمعيات ١٣٦.
(5) الهذليين ٩٢/١.
(6) ديوان امرئ القيس ٦٤.
(7) المفضليات ١١٧.

والثاني لشبيب بن البرصاء الذي يقول فيه:

إذا هَبَطَتْ أرضًا عَزازًا تحاملتْ مناسِمُ منها راعِفٌ وشَجيجُ[1]

والمناس: جمع منسم وهو طرف خف البعي.ر

ومنها كلمة «قصائد» وقد ذكرها «عنترة» ممنوعة بقوله:

قصائدُ من قيلِ امرئٍ يحتذيكم بني العُشَراءِ فارتدوا وتقلّدوا[2]

كما منعها «أبو صخر الهذلي» بقوله:

قصائِدُ لا يصلحْنَ إلا لمثله يشيعُ له منها قوافٍ غرائبُ[3]

وفيه غرائب الممنوعة للعلة ذاتها.

بينما ذكرها «النابغة الذبياني» مصروفة في البيت التالي:

فَلَتأتِيَنْكَ قصائدٌ وليدفَعَنْ جيشٌ إليك قوادِمَ الأكوارِ[4]

ومما ذكر كلمة «أحاديث» التي أوردها «عروة بن الورد» في قوله:

أحاديثُ تبقىٰ والفتى غيرُ خالدِ إذا هو أمسى هامةً تحت صُبَّرِ[5]

ويقول «طرفة بن العبد»:

يا خليليّ قفا أخبرْكما بأحاديث تفتشني وَهَمْ[6]

ويقول «الفرزدق»:

ويبذلن بعد اليأس من غير ريبة أحاديث تشفى المدنفين وتَشْغِفُ[7]

ومنها «مآكل» وقد ذكرها «المزرد الشيباني» بقوله:

---

(١) المفضليات ١٧١.

(٢) ديوان عنترة ٤٨.

(٣) الهذليين ٢/٩٤٧.

(٤) ديوان النابغة ٥٩.

(٥) الأصمعيات ٤٤ والجمهرة ٢/٥٦٤.

(٦) ديوان طرفة ١٤٧.

(٧) الجمهرة ٢/٨٦٧.

يهزون عِرْضي بالمَغيب ودونه لِقَرْمِهم مندوحةٌ ومَآكِلُ[1]

وصرفت في البيت التالي وهو «الشمر بن عمرو الحنفي» الذي يقول فيه:

لي في ذَراه مآكلٌ ومشاربٌ جاءت إليَّ منيتي تبغيني[2]

وفيه ذكر كلمة «مشارب» أيضًا:

ومنها «جأدائد» التي ذكرها «أبو ذؤويب» بقوله:

والدهر لا يبقىٰ على حَدَثانه جَوْنُ السراةِ له جدائدُ أربعُ[3]

والجدائد: جمع جدود، وهي الأتن اللاتي خفت ألبانهن.

ومنها «بوادر» التي ذكرها «سبيع الخطيم التيمي» بقوله:

واعتادها لما تضايق شِرْبُها بِلوِى نوادرَ مَرْبعٌ ومَصِيفُ[4]

ويقول «أبو شهاب»:

ومعتَرَكٌ فيه نجيعٌ ورِمَّةٌ وأيدٍ أَتَرَّتْها السيوفُ نوادِرُ[5]

ومنها «بوادر» التي أوردها «النابغة الجعدي» وهو يخاطب النبي ﷺ بقوله:

ولا خير في حلم إذا لم يكن له بوادرُ تحمى صفوَه أن يكدَّرا[6]

ومنها «رواكد» أي الأثافي. قال «عنترة»:

إلا رواكدَ بينهن خصائصٌ وبقيةٌ مِنْ نُؤَيِها المُجْرَنْثِمِ[7]

---

(١) المفضليات ١٠٠.
(٢) الأصمعيات ١٢٦.
(٣) الجمهرة ٢/٦٧٠.
(٤) المفضليات ٣٧٣ والأصمعيات ٢٢٢.
(٥) الهذليين ٢/٦٩٦.
(٦) الجمهرة ٢/٧٨٦.
(٧) الجمهرة ٢/٤٣٢.

ويقول عبد بن أبي ثعلب:

تـرى الـخـيـلَ حـول مَـناديـهِـم رواكِـدَ مُـشْـتَـجِـراتٍ صـيـامـا[1]

ويقول «لبيد»:

فضلًا وذو كرمٍ يعين على الندى سَمْحٌ كسوبُ غَنائمٍ غَنّامُها[2]

وفيه أورد كلمة «غنائم» ومنعها من الصرف.

وأوردها «الكميت» أيضًا بقوله:

غـنـائـم لـم تـجـمـع ثـلاثًـا وأربـعـا مسائلَ بالإلحاف شتى ضُروبُها[3]

وفيه ذكر «غنائم ومسائل» ومنعهما من الصرف للعلة ذاتها.

وأورد «الشماخ» كلمة «نواجز» في قوله:

فـقـال: إزارٌ شَـرْعَـبِـيٌّ وأربـع من الشِّيزىٰ وآواقِ تِبْرٍ نـواجِزُ[4]

ونواجز أي حواجز.

ويقول «مقاس العائذي»:

فِـدًى لأنـاس ذكّـروهـم مـعـيـشـةً ترى للشريد الوردِ فيها نواجِزَا[5]

ونواجز: يخزون فيه من كثرته، يأكلونه فيدخل في أنوفهم من كثرة أكلهم يتهكم بهم ويسخر إذ جعلهم فداء لمن أعاد لهم حالتهم الأولى من السلامة ولذاذة العيش.

ويقول «النابغة الجعدي»:

وولـت بـه رُوحٌ خِـفـافٌ كـأنـهـا خَذاريفُ تُزْجي ساطعَ اللونِ أغبرا[6]

---

(1) الهذليين ٨٨٨/٢.

(2) الجمهرة ٣٢٩/١.

(3) الجمهرة ٩٩٥/٢.

(4) الجمهرة ٨٣٤/٢.

(5) الأصمعيات ٥٧ والمفضليات ٣٠٦.

(6) الجمهرة ٧٧٧/٢.

وأورد فيه كلمة «حذاريف» ومنعها لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «الأخطل»:

وإذا تعاظمت الأمورُ لدارمٍ　　طأطأتَ رأسَك عن قبائلَ صِيدِ[1]

وفيه ذكر لكلمة «قبائل» وأوردها كذلك «عوف بن عطية» بقوله:

وأَبْلِغ قبائِلَ لم يَشْهدوا　　طَحَا بِهِمُ الأمرُ ثم استدارا[2]

ووردت كلمة «تباريح» عند «المرقش الأصغر» الذي يقول:

فولّت وقد بثّت تباريحَ ما ترى　　وَوَجْدي بها إذ تَحْدُرُ الدّمْعُ أبرح[3]

والتباريح: شدة الوجد.

ومنها «أرامل» يقول «عبد مناف بن ربع»:

وخالداً الذي تأوي إليه　　أرامِلُ لا يَؤُبْنَ إلى حَميمِ[4]

وذكرت أيضًا ضمن بيت «السريطة بنت عاصية»:

حُلْوٌ ومرٌّ جميع الأمر مُجْتَمِعٌ　　مَأْوى أرامِلَ لم تُغْفَ عَقارِيَها[5]

ومنها «خوالد» وقد ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

وغيرَ ثلاثٍ كالحمام خوالدٍ　　وهابٍ مُحيل هامدٍ مُتَبَّدِ[6]

وقد صرف خوالد. وخوالد: أي مقيمات بواق.

ويقول «لبيد»:

فوقفتُ أسألُها وكيف سُؤالُنا　　صُمّاً خوالدَ ما يبينُ كلامُها[7]

---

(١) الجمهرة ١/١١٠.
(٢) المفضليات ٤١٤.
(٣) الجمهرة ٢/٥٤٧ والمفضليات ٢٤٢.
(٤) الهذليين ٢/٦٧٨.
(٥) الهذليين ٢/٨٦٥.
(٦) ديوان زهير ٢٢٠.
(٧) الجمهرة ١/٢٩٤.

وصرفها أيضًا «المخبل السعدي» بقوله:

إلا رَمادًا هامِدًا دَفَعت عند الرياح خوالدٌ سُخْمُ(1)

ويقول «أمية بن أبي عائذ»:

كقنبلة القرح أو شابهت مِراحًا جوافِلَ في النفر عونا(2)

ويقول أيضًا:

جوافل قبلٌ وأعناقهن سوما يسارون ما ينتحينا(3)

دَرَأْتُ على أوابدَ ناجياتٍ يَحُفُّ رياضَها قَضَفٌ ولُوبُ(4)

وقد ذكرها «المزرد الشيباني» مصروفة في البيت التالي:

زَعيمٌ لمن قاذَفْتُهُ بأوابدٍ يغني بها الساري وتُحْدىٰ الرواحلُ(5)

ومنها «أوانس» الواحدة آنسة وهي الطيبة النفس. قال «النابغة»:

فآبَ بأبكارٍ وعونٍ عقائلٍ أوانِسَ يحميها امرؤٌ غيرُ زاهدِ(6)

ويقول «المرقش الأكبر»:

نَواعِمُ لا تُعالِجُ بُؤسَ عيشٍ أوانسُ لا تُراحُ ولا تَرودُ(7)

وفيه كلمتان من هذا الصنف وهما «نواعم» و«أوانس»:

ومنها «نوالفذ» التي ذكرها زعنترة» مصروفة في البيت التالي:

وغير نوافذٍ يخرجن منهم بطعن مثل أشطان الرَكيّ(8)

كما صرفها «أبو ذؤيب» إذ يقول:

---

(1) المفضليات ١١٤.
(2) الهذليين ٥١٦/٢.
(3) الهذليين ٥١٧/٢.
(4) المفضليات ١٠٤.
(5) المفضليات ١٠٠.
(6) ديوان النابغة ٤٤.
(7) المفضليات ٢٢٣.
(8) ديوان عنترة ١٩١.

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذ العُبُط التي لا تُرْقَع[1]

والنوافذ جمع نافذة وهي الطعنة التي تنفذ.

وذكر «امرؤ القيس» كلمة «شماريخ» في البيتين التاليين وهما قوله:

فلما تنازعنا الحديث وأسمحتْ هصَرْتُ بغصنٍ ذي شماريخَ ميّالِ[2]

وقوله أيضًا:

أعِنّي على برقٍ أراه وميضِ يضيء حَبِيًّا في شماريخَ بِيضِ[3]

ومنها أيضًا «قوارص» أي الكلام القبيح. قال «عبد قيس بن خفاف»:

وإذا أتتك من العدو قوارصٌ فاقرُصْ كذاك ولا تقل لم أفعلِ[4]

ما ورد من هذه الصيغ عند الشعراء الجاهليين:

وبالإضافة إلى ما ذكر من الأبيات التي فيها أسماء ممنوعة لصيغة منتهى الجموع ونظرًا لكثرتها وقلة ورودها فقد رأيت أن أصنفها إليم جموعات وقد ذكرت فيها بعض الأسماء التي ذكرت أكثر من مرة بينما سأبدأ بذكر الأسماء التي وردت في بيت ولذا فقد صنفتها إليم جموعات، وسأبدأ بذكر ما ورد عند الشعراء الجاهليين فقد جاء عند «عروة بن الورد» مقاعد وكواسع وذلك في البيتين التاليين:

وإن فاز سهمي كفَّكم عن مَقاعدِ لكم خَلْفَ أدبار البيوت ومَنْظَرِ[5]

وقوله:

(١) الجمهرة ٢/٦٨٧.

(٢) ديوان امرئ القيس ٣٢.

(٣) ديوان امرئ القيس ٧٢.

(٤) الأصمعيات ٢٣٠ والمفضليات ٣٨٥.

(٥) الجمهرة ٢/٥٦٢.

سيُفْزِعُ بعد اليأس من لا يخافُنا كواسِعُ في أخرى السَّوامِ المُنَفَّرِ[1]

و «كواسع» خيل تطرد إبلًا تكسعها في آثارها:

وجاء عند «أمية بن أبي الصلت» شواحط، وجوافل، وخضارم» وذلك فيما يأتي:

أُكلِّفُ قتلى العيصِ عيصِ شُواحطٍ وذلك أمْرٌ لا يثفى لكم قِدْري[2]

ويقول:

أذَعْنَ بها جوافلُ مُعْصِفاتٌ كما تذري المُلَمْلِمَةُ الطحونا[3]

والجوافل: الرياح السريعة المر.

ويقول أيضًا:

فأنبتنا خضارِمَ فاخراتٍ يكونُ نتاجُها عِنَبًا وتينا[4]

وأما «امرؤ القيس» فقد جاء عنده هذه الكلمات وهي «غرائر، صفاصف، مرابط، شمائل، بواكر، زوائد» وذلك في الأبيات التالية:

غرائرُ في كِنٍّ وصونٍ ونعمةٍ يُحلَّيْنَ ياقوتًا وشذرًا مُفَقَّرا[5]

والغرائر: الغوافل عن الذهر لصيانتهن وتنعمهن.

وقوله:

وَأَضْحىٰ يَسُحُّ الماءَ من كل فِيقَةٍ يحوزُ الضِّبابَ في صفاصِفَ بِيضِ[6]

ويقول:

---

(١) الأصمعيات ٤٦.

(٢) الجمهرة ٢/٥٢١.

(٣) الجمهرة ٢/٥٠٧.

(٤) الجمهرة ٢/٥١٠.

(٥) ديوان امرئ القيس ٥٩.

(٦) ديوان امرئ القيس ٧٣.

لَعمري لَقومٌ قد نرى أمسِ فيهمُ   مَرابِطَ للأمْهار والعَكَرِ الدَّثِرْ[1]

ويقول:

وتَعـرِفُ فـيـه مـن أبيـهِ شـمـائـلًا   ومن خاله ومن يزيدَ ومن حُجُرْ[2]

وشمائلًا: تعني خلائق وغرائز. وقد صرفها في هذا البيت.

ويقول:

أوَمـا تـرى أظـعـانَـهُـنَّ بـواكِـراً   كالنخل من شَوْكانَ حين صِرامِ[3]

وقد صرف «بواكر».

وقوله:

كـأني ورَحْلي والقِرابُ ونُمْرُقي   عـلى يَـرْفَئِيٍّ ذي زوائـدَ نِقْـنِقِ[4]

وفيه ذكر كلمة «وائد» ومنعها من الصرف.

وأما «زهير بن أبي سلمى» فقد جاء عنده الكلمات التالية وهي «هجائن، قوائم، لواجب، دوارس، مسامير، خراطم، صفائح، مآقط، قنابل»:

يقول «زهير»:

كـأن أوابـدَ الـثـيـرانِ فـيـهـا   هـجائنُ في مغانيها الطِّلاءُ[5]

الهجائن: إبل بيض كرام، وكل هجان كريم.

ويقول أيضًا:

قد عُولِيَتْ فهي مرفوعٌ جواشنُها   على قوائمَ عوجٍ لحمُها زِيَمُ[6]

---

(1) ديوان امرئ القيس ١١٢.

(2) ديوان امرئ القيس ١١٣.

(3) ديوان امرئ القيس ١١٥.

(4) ديوان امرئ القيس ١٧٠.

(5) ديوزان زهير ٥٨.

(6) ديوان زهير ١٥٤.

ويقول:

مِثلُ النعامِ إذا هيّجتها ارتفعتْ على لواحبَ بيضٍ بينها الشَّرَكُ[1]

ومنه قوله:

خَشيتُ الديارَ بالبقيع فَثَهْمَدِ دوارسَ قد أَقْوَيْنَ من أم معبدِ[2]

ويقول أيضًا:

سديسٍ كباري تشط نُسوعُه أطبطَ رماحٍ ذي مساميرَ مغلقِ[3]

ويقول:

تحطم عنها قيضُها عن خراطم وعن حَدَقٍ كالبنج لم تتفق[4]

والخراطم: أولاد النعام، وقد صرفها الشاعر.

ويقول كذلك:

منعوا الخزاية عن بيوتهِمُ بأسنةٍ وصفائحٍ خُذْمِ[5]

وقد صرف «صفائح» أيضًا.

ويقول:

فإن لكم مآقطَ عاسيات كيوم أضرَّ بالرؤساء إير[6]

والمآقط: مضايق الحروب، والواحد مأقط.

ويقول أيضًا:

عَكَرًا إذا ما راج سَرْبُهم وثَنواْ عروج قنابلٍ دهم[7]

(1) ديوان زهير ١٦٨.
(2) ديوان زهير ٢١٩.
(3) ديوان زهير ٢٤٥.
(4) ديوان زهير ٢٤٩.
(5) ديوان زهير ٢٥٤.
(6) ديوان زهير ٣٣٧.
(7) ديوان زهير ٣٨٣.

وقنابل: أي جماعات خيل.

وأما ما جاء في شعر «النابغة الذبياني» من هذا الصنف فهي «جوانح، عقائل، غرائر، براغز، حبائل، خوارج، مأشير، مصايفن، خطاطيف، رعابيب ضوارب، شوارب، سماحيق، دوارس، مداهن، صوادر، لواقح» وذلك فيما يأتي من أبيات:

جوانحَ قد أيقنَّ أن قبيلَه إذا ما التقى الجمعانِ أولُ غالبِ[1]

ويقول:

فآبَ بأبكارٍ وعونٍ عقائلٍ أوانسَ يحميها امرؤٌ غير زاهدِ[2]

وفيه كلمتان «عقائل» حيث صرفها، «وأوانس» حيث منعها، والعقائل: الواحدة عقيلة، الكريمة المخدرة من النساء.

وورد له بيت آخر في «عقائل» وهو قوله:

فقلت لهم: لا أعرفنَّ عقائلاً رعابيبَ من جنبَيْ أريكٍ وعاقل[3]

وفيه «عقائل» مصروفة أيضًا كالبيت السابق، و«رعابيب» ممنوعة من الصرف ومنه قوله:

غرائرُ لمَ يَلْقَيْنَ بأساءَ قبلها لدى ابنِ الجُلاحِ ما يثقنَ بوافدِ[4]

ويقول:

ويَضرِبْنَ بالأيدي وراء براغزٍ حِسَانِ الوجوهِ كالظِّباءِ العواقدِ[5]

---

(١) ديوان النابغة ١٠.

(٢) ديوان النابغة ٤٤.

(٣) ديوان النابغة ٩٣.

(٤) ديوان النابغة ٤٤.

(٥) ديوان النابغة ٤٤.

وقد صرف «براغز» والبراغز: الواحد برغز ولد البقرة إذا مشى مع أمه.

ويقول:

لولا حبائلُ من نُعمٍ عَلَقْتُ بها لأقصر القلبُ عنها أيَّ إقصارِ[(١)]

والحبائل: الواحدة حبالة أي الشرك.

وأما كلمة «خوارج» فقد جاءت مصروفة في البيت التالي:

بُرُزُ الأكفِّ من الحذام خوارجٌ من فرج كل وصيلةٍ وإزارِ[(٢)]

وأما «مآشير» أي مناشير فقد ذكرها في البيت التالي:

من حِسِّ أطلسَ تسعى تحته شِرَعٌ كأن أحناكها السفلى مآشيرُ[(٣)]

ويقول:

فمجتمعُ الأشراجِ غَيَّرَ رسمَها مصايِفُ مرت بعدنا ومرابعُ[(٤)]

وفيه وردت «مصايف ومرابع»

وأما خطاطيف فقد جاءت في البيت التالي:

خطاطيفُ حُجْنٌ في حبالٍ متينةٍ تَمُدُّ بها أيدٍ إليك نوازعُ[(٥)]

وذكر أيضًا كلمة «نوازع» وأما الخطاطيف فالواحد خطاف: حديدة حجناء في جانبي البكرة فيها المحور.

وردت «ضوارب» في البيت التالي:

ضواربَ بالأيدي وراء بواغزٍ حِسانٍ كآرام الصريم الخواذلِ[(٦)]

---

(١) ديوان النابغة ٤٩.

(٢) ديوان النابغة ٦١.

(٣) ديوان النابغة ٧٢.

(٤) ديوان النابغة ٧٨.

(٥) ديوان النابغة ٨٢.

(٦) ديوان النابغة ٩٣.

ويقول:

شـوازبَ كـالأجـلام قـد آل رِمُّـهـا سماحيقَ صُفْرًا في تَليلِ وفائِلِ[1]

وشوارب: الضامرة اليابسة.

والسماحيق: الرقيق من لاشحم، الواحد مسحوق.

ويقول أيضًا:

فـأمـواهِ الـذنـا فـعـويـرضـاتٍ دوارسَ بـعـد أحـيـاء حِـلالِ[2]

دوارس: متغيرات.

ويقول:

فـأضـحـت فـي مـداهِـنَ بـاردات بمنطلَق الجنوب على الجَهام[3]

والمداهن: الحجارة يكون فيها ماء قليل.

وأما «صوادر، لواقح» فقد وردا في البيتين التاليين وهما:

وأعـيـارٍ صـوادر عـن حـمـاتـي لبين الكفر والبرق والدواني[4]

وقوله:

ويـكـاد يـنـزع خـلـوه عـن مـلـة فيها لواقحُ كالحريق الموقد[5]

وأما «عنترة وفقد ورد عند هذه الكلمات وهي «عجائب، أقارب، قوارير، عبابيد، مناصل، ذوابل، ذوامل، غطاريف، صوارم، سلاسل،

(١) ديوان النابغة ٩٤.

(٢) ديوان النابغة ٩٦.

(٣) ديوان النابغة ١١٢.

(٤) ديوان النابغة ١٢٥.

(٥) ديوان النابغة ١/٨٥.

بخانق، معالم، سوالف، معاطف، مقاوز، صوارم، مهالك، جوافر، كواعب، نواهل، دمادم، شدائد، أوابد، مناعس، جوافل، خصائص، جوانب» وذلك في الأبيات التالية:

فلئن بقيت لأصنعن عجائبًا ولأُبكمنَّ بلاغةَ الفصحاءِ[1]

وفيه صرف «عجائب».

ويقول:

خَدَمْتُ أناسًا واتخذتُ أقاربًا لِعَوْني ولكن أصبحوا كالعقاربِ[2]

وقد صرف «أقارب».

ويقول:

أراعي نجومَ الليل وهي كأنها قواريرُ فيها زئبق يترَجْرجُ[3]

وفيه ذكر كلمة «قوارير».

وأورد مجموعة من هذه الصيغ في البيت التالي وقد صرفها جميعًا إذ يقول:

حَفّت بهن مناصلٌ وذوابلٌ ومشت بهن ذواملٌ ونواجي[4]

فقد صرف «مناصل»: جمع منصل: السيف. وصرف ذوابل اللاصقة الليط، وكذلك «ذوامل» أي النوق التي ارتفع سيرها عن التزيد الواحدة ذاملة.

ويقول:

---

(١) ديوان عنترة ٧.

(٢) ديوان عنترة ٢٥.

(٣) ديوان عنترة ٣٥.

(٤) ديوان عنترة ٤٨.

فحَلوا لها عُوذَ النساء وحببوا　　عبابيدَ منهم مستقيمٌ وجامِحُ[1]

ويقول:

ولا عاش إلا من يصاحب فتية　　غطاريفَ لا يعنيهم النحسُ والسعد[2]

فقد جاء في البيتين «عبابيد وغطاريف» ممنوعين من الصرف، بينما صرف «صوادم، سلاسل، بخانق، معالم، سوالف، معاطف، مفاوز، صوارم، وذوابل، مهالك، كراعب، نواهل، شدائد، أوابد، حوافل، خصائص كما هو واضح في الأبيات التالية:

فكأنما تلك الجُسوم صوادمٌ　　نحت الحمام من اللحود عمودها[3]

فحز الرجال سلاسلٌ وقيودُ　　وكذا النساءُ بخانقٌ وعقودُ[4]

في أيمن العلمين درسٌ معالم　　أوهى بها جلَدِي وبان تجلّدي[5]

يطلعن بين سوالفٍ ومعاطفٍ　　وقلائدٍ من لؤلؤ وزبرجدِ[6]

كم مهمهٍ قفر بنفس خضته　　ومفاوزٍ جاوزتها بالأبجر[7]

محجوبةٌ بصوارمٍ وذوابلٍ　　سُمْر ودون خبائها أُسْدُ الشّرى[8]

ويقول أيضًا:

وما هالني يا عبلُ فيكِ مهالكٌ　　ولا راعني هولُ الكَمِيِّ الممارسِ[9]

وكواعبٍ مثلِ الدُّمى أصبيتُها　　ينظرنَ في خفر وحسن دلال[10]

---

(١) ديوان عنترة ٤٤.

(٢) ديوان عنترة ٥٩.

(٣) ديوان عنترة ٦١.

(٤) ديوان عنترة ٦٤.

(٥) ديوان عنترة ٦٨.

(٦) ديوان عنترة ٧٠.

(٧) ديوان عنترة ٨٧.

(٨) ديوان عنترة ٩١.

(٩) ديوان عنترة ٩٤.

(١٠) ديوان عنترة ١٣٠.

ولقد ذكرتُك والرماحُ نواهلٌ ... مني وبيض الهند تقطرُ من دمي[(١)]

ولقد لقيتُ شدائدًا وأوابدًا ... حتى ارتقيت إلى أعز مقام[(٢)]

يعرن في نفع النجيع جوافلًا ... ويطأن من حَمْي الوغى صِرعاها[(٣)]

إلا رواكد بينهن خصائصٌ ... وبقية من نؤيها المجريم[(٤)]

وبالإضافة لما مرّ من الكلمات التي منعت من الصرف فهناك ثلاث كلمات أخرى وذلك في الأبيات التالية:

وله حوافرُ موثق تركيبها ... صم النسور كأنها من جندل[(٥)]

ويقول أيضًا:

يحملن فتيانًا مداعِسَ بالقنا ... وقرا إذا ما الحربُ خف لواذُها[(٦)]

ويقول أيضًا:

وكأن رُبّاً أو كُحَيْلًا مُعْقَداً ... حَشَّ الوقودُ به جوانبَ قمقمِ[(٧)]

وأما «المرقش الأكبر» فقد جاء عنده الكلمات الآتية: شرائر، فواحش، مشابيط، دواخل» وذلك في الأبيات التالية:

نواعمُ أبكارٌ سرائِرُ بُدَّنٌ ... حِسانُ الوجوهِ لَيِّناتُ السوالفِ[(٨)]

وفيه بجانب «سرائر» كلمة «نواعم» التي سبق ذكرها.

ويقول:

---

(١) ديوان عنترة ١٥٠.

(٢) ديوان عنترة .

(٣) ديوان عنترة ١٨٥.

(٤) ديوان عنترة ٤٣٢/٢.

(٥) ديوان عنترة ١٢٣.

(٦) ديوان عنترة ١٨٤.

(٧) الجمهرة ٤٤٧/٢.

(٨) المفضليات ٢٣١.

إذا يسروا لم يورثِ اليَسْرُ بينهُمْ　　فواحشَ ينعى ذكرُها بالمصايفِ[1]

ومنه قوله:

عِظامُ الجِفانِ بالعَشِيّاتِ والضحى　　مَشاييطُ للأبدان غيرُ التوارفِ[2]

ويقول:

عامَ تَرى الطيرَ دواخِلَ في　　بيوت قومٍ معهم تَرْتَمْ[3]

ويقول «عمرو بن كلثوم»:

وتحملنا غَداةَ الروع جُرْدٌ　　عُرِفْنَ لنا نقائِذَ وافتُلينا[4]

نقائذ: أي استنفذناهن في الحرب.

ويقول أيضًا:

بسُمْرٍ من قَنا الخطّيّ لُدْنٍ　　ذَوابلَ أو ببيض يعتلينا[5]

الذوابل: التي تنثني.

ويقول:

كأن سيوفَنا فينا وفيهم　　مَخاريقٌ بأيدي لاعبينا[6]

المخاريق: الذي يلعب به الصبيان يشبهونه بالسيوف بالحديد:

وأما «طرفة بن العبد» فقد ذكر الكلمات التالية «موارد، بنائق، صفائح، مقاليت، مساميح، يعابيب، ملاطيس، عجائز، خرانق، وسائل، نوائب، عواقب، عواطس، خوالد، حدائق» وذلك فيما يلي من أبيات:

---

(١) المفضليات ٢٣٣.
(٢) المفضليات ٢٣٣.
(٣) المفضليات ٢٤٠.
(٤) الجمهرة ١/٣٦١.
(٥) الجمهرة ١/٣٤٨.
(٦) الجمهرة ١/٣٤٩.

كأن عِلوبَ النسعِ في دَأَياتها ... مواردُ مِنْ خَلْقاءَ في ظهر قَرْدَدِ[1]

ويقول:

تلاقى وأحيانًا تَبِينُ كأنها ... بنائقُ غرٌّ في قميص مُقَدَّدِ[2]

ويقول:

ترى جُثْوتين من ترابٍ عليهما ... صفائحُ صُمٌّ من صفيح مُنَضَّدِ[3]

الصفائح: الحجارة العراض.

ويقول أيضًا:

لا تلمني! إنها من نسوةٍ ... رُقَّدِ الصيف مقاليتٍ نُزُرْ[4]

مقاليت: جمع مقلات وهي التي لا يعيشن لها ولد. والقلت: الهالك.

ويقول:

ولقد تَعْلمُ بكرٌ أننا ... آفةُ الجُزرِ مساميحُ يُسُرْ[5]

المساميح: السمحاء السهلة أخلاقهم.

ومنه قوله:

من يعابيبَ ذكورٍ وُقُحٍ ... وهِضَبّاتٍ إذا ابتلّ العُذُرْ[6]

واليعابيب: جمع يعبوب وهو الطويل الجسم من الخيل وهو الشديد العدو.

وذكر كلمة «ملاطيس» في البيت التالي:

---

(١) الجمهرة ١/٣٨٨ وديوانه ١٧.

(٢) ديوان طرفة ١٧.

(٣) ديوان طرفة ٣١.

(٤) ديوان طرفة ٥٢.

(٥) ديوان طرفة ٦١.

(٦) ديوان طرفة ٦٤.

جـافـلات فـوق عُـوجٍ عُـجُـلٍ   رُكّبَتْ فيهـا مـلاطيسُ سُمُرْ[1]

المـلاطيس: جمع ملطاس وهو معول يكسر به الصخر.

وأما «عجائز» فقد ذكرت في قوله:

عُـجُـزٌ، شَـمْـطٌ، مَـعًـا، لـكُـمُ   تـصـطـلي نـيـرانَـهُ خَـدَمُـهْ[2]

ومنه قوله:

إذا جلسوا خيلت تحت ثيابهم   خرانِقَ توفى بالضغيب لها نذرا[3]

والخرانق: أولاد الأرانب.

ويقول:

وأنّى اهتدتْ سلمى وسائلَ بيننا   بشاشةُ حُبٍّ باشرَ القلبَ داخلُهْ[4]

الوسائل: جمع وسيلة وهي القربة والمنزلة.

ويقول:

إن الـتـبـالِيَ فـي الـحـيـاة ولا   يُـغْـنـي نـوائـبَ مـاجـدٍ عُـذَرُهْ[5]

ووردت كلمة «عواقب» في البيت التالي:

ويغمره حلمي ولو شئتُ ناله   عواقبُ بترى اللحم من كل مَض[6]

ووردت كلمتا «عواطس وحدائق» في هذين البيتين:

لعمري لقد مرّت عواطسٌ جمة   ومرّ قبيل الصبح ظبيٌ مصمع[7]

والعواطس: ما يتشاءم به.

---

(١) ديوان طرفة ٦٤.

(٢) ديوان طرفة ٧٢.

(٣) ديوان طرفة ١١٣.

(٤) ديوان طرفة ١١٧.

(٥) ديوان طرفة ١٢٥.

(٦) ديوان طرفة ١٣٨

(٧) ديوان طرفة ١٥٦ والجمهرة ١/٩٧.

تربعتِ القُفَّينِ في الشَّوْلِ ترتعي حَـدائِقَ مَـوْلِيِّ الأسِـرَّةِ أَغْـيَـدِ[1]

وقد منع طرفة كل الكلمات السابقة بينما صرف كلمة «خوالد» في البيت التالي:

إلا رمــادًا هــامــدًا دفــعــت عــنــد الــريــاحَ خــوالــدٌ سُــحْــمُ[2]

وأما «ذو الرمة» فقد وردت عنده الكلمات التالية «لوائح تنائف نخائس سماحيج» يقول «ذو الرمة»:

إلـى لـوائـحَ مـن أطـلالِ أَحْـوِيَّـةٍ كـأنـهـا خِـلَلٌ مـوشِـيَّـةٌ قُـشُـبُ[3]

ويقول:

أخا تـنـائِفَ أغـفـى عـنـد سـاهِـمَـةٍ بأحلق الدَّفِّ من تصديرها جُلَبُ[4]

والتنائف: جمع تنوفة وهي القفر من الأرض.

ويقول:

يحدو نحائصِ أشباهاً مُحَمْلَجةً وُرْقَ السرابيلِ في أحشائها قَبَبُ[5]

النحائص: جمع نحوص وهي الأتان التي لم تحمل قط، وهي سمينة. ويقول:

تـنـصَّـبـتْ حـولـه يـومًـا تـراقـبـه صُحْرُ سماحِيجُ في أحشائها قَبَبُ[6]

السماحيج: جمع سمحج وهي الطوال.

وأما «الأعشى» فإنه يقول:

---

(١) الجمهرة ٣٨٢/١.

(٢) ديوان طرفة ص ١٥٩.

(٣) الجمهرة ٩٣٤/٢.

(٤) الجمهرة ٩٤١/٢.

(٥) الجمهرة ٩٤٤/٢.

(٦) الجمهرة ٩٤٦/٢.

غيرُ مِيلٍ ولا عواوير في الهيـ ـجا ولا عُـزَّلٍ ولا أكـفـالِ[1]

العواوير: جمع العوار أي الضعيف.

ويقول أيضًا:

أخو رغائبَ يُعطيها ويسألُها يأبى الظُّلامةَ منه النوفَلُ الزُّفَرُ[2]

والرغائب: العطايا الكثيرة.

وأما «الطرماح بن حكيم» فيقول:

ومخاريجَ من شِفارٍ ومن غيـ ـلٍ غماليلَ مُدْجِناتِ الغِياضِ[3]

وفيه غماليل: يعني شجر الغيل. ومخاريج.

ويقول:

نَصْرٌ للذليل في ندوة الحـ ـي مرائيبُ للثأي المُنْهاضِ[4]

المرائيب: هم المصلحون.

وأما «تأبط شرًّا» فقد كذر في شعره «قراقر، مصادن مخاصر» وذلك حيث يقول:

به من سيول الصيف بِيضٌ أَقَرَّها جُبارٌ لِصُمِّ الصخر فيه قراقرُ[5]

قرار: أصوات، جمع قرقرة، أراد أن السيل عظيم قد قلع الصخر من مواضعه وأنت صوته.

ويقول:

بـه سَمَلاتٌ من مياهٍ قديمةٍ مواردُها ما إنْ لهن مصادِرُ[6]

---

(١) الجمهرة ٢٧٩/١.
(٢) الجمهرة ٧١٤/٢ والأصمعيات ٧١٤/٢.
(٣) الجمهرة ١٠٠٤/٢.
(٤) الجمهرة ١٠٠٧/٢.
(٥) الأصمعيات ١٢٥.
(٦) الأصمعيات ١٢٥.

ويقول في بيت ثالث:

وَشِعْبِ كَشلِّ الثوبِ شكسٍ طريقُهُ مجامِعُ صُوحَيْهِ نِطافٌ مُخْاصِرُ[1]

وفيه ذكر كلمة «مخاصر» جمع «مخصر» وهو اسم مكان.

وأما «لبيد» فقد منع من الصرف «كواسب، دواجن» وذلك في البيتين التاليين:

لِمُعَفَّرٍ قَهْدٍ تنازَعَ شِلْوَهُ غُبْسٌ كواسِبُ ما يُمَنُّ طعامُها[2]

كواسب: تكتسب ما تأكل.

ويقول:

حتى إذا يَئِسَ الرماةُ وأَرسلوُا غُضْفاً دواجِنَ قافِلًا أعصامُها[3]

وصرف «صمائد، حبائل، شوارع» وذلك في الأبيات التالية:

عَلِهَتْ تَلدَّدُ في نِهاءِ صُعائدٍ سَبْعَا تُؤاماً كامِلًا أيامُها[4]

الصعائد: جمع صعود، وهو المكان المرتفع.

ويقول:

أولم تكن تدري نَوارُ بأنني وَصّالُ عَقْدِ حبائلٍ صَرّامُها[5]

وفيه شاهد آخر على العلمية والعدل وهو «نوار».

ويقول:

ويُكَلِّلون إذا الرياحُ تناوَحَتْ خُلُجاً تُمَدُّ شوارِعاً أيتامُها[6]

---

(١) الأصمعيات ١٢٥.
(٢) الجمهرة ٣٠٩/١.
(٣) الجمهرة ٣١٥/١.
(٤) الجمهرة ٣١٣/١.
(٥) الجمهرة ٣١٩/١.
(٦) الجمهرة ٣٢٨/١.

شوارع: جمع شارعة وهي من صفات الأيدي أي ممدودة أيديهم للأكل.

وأما «الشماخ» فقد ذكر الكلمات التالية وهي «نواكر، هوادج، حراز، خوازن، كوانز، دوائر، هزاهز، نحائز» فهو يقول:

وظَلّتْ بأعرافٍ كأن عيونها   إلى الشمس هل تدنو رُكِيٌّ نواكِرُ[1]

النواكر: جمع ناكر وهو الماء القليل.

ويقول:

عليها الدُّجي المستنشَآتُ كأنها   هوادجُ مشدودٌ عليها الجَزائِزُ[2]

الهوادج: جمع هودج، وهو من مراكب النساء.

ويقول:

تخيَّرها القَوّاس من فرع ضالةٍ   لها شَذْبٌ من دونها وحَرائِزُ[3]

ويقول:

كأن عليها زَعْفرانًا تَميرُهُ   خوازِنُ عَطّارٍ يَمانٍ كوانِزُ[4]

الخوازن: جمع خازنة.

الكوانز: جمع كانزة.

ويقول:

فلما دعاها من أباطحِ واسِطٍ   دوائِرُ لم تُضْرَبْ عليها الجرامِزُ[5]

الدوائر: الفلوات التي يستنقع فيها الماء.

---

(١) الجمهرة ٢/٨٢٧.

(٢) الجمهرة ٢/٨٢٩.

(٣) الجمهرة ٢/٨٣١.

(٤) الجمهرة ٢/٨٣٦.

(٥) الجمهرة ٢/٨٣٧.

ومنه قوله:

يَلِهْنَ بِمِذارنَ من الليل مَوْهِنًا على عَجَلٍ وللفريص هَزاهِزُ[1]

ويقول:

وقابلها من بطنِ ذروةَ مصعدا على طُرُقٍ كأنهم نحائِزُ[2]

النحائز: ثياب مخططة.

وأما «النابغة الجعدي» فيقول:

كُهولًا وشباناً كأن وجوهَهم دنانيرُ مِمَّا شِيفَ في أرضِ قيصرَا[3]

فقد ذكر «دنانير» ممنوعًا من الصرف.

كما ذكر «غوارب» في قوله:

وكلُّ معَدٍّ قد أحلّتْ سيوفُنا جوانِبَ بحرٍ ذي غواربَ أخضرا[4]

وفيه أيضًا كلمة «أخضر» الممنوعة للوصفية ووزن الفعل.

وأورد كلمة «نواقيس» في قوله:

سمعت صياحَ فراريجِها وصَوْتَ نواقيسَ لم تُضْرَبِ[5]

ما جاء في جمهرة أشعار العرب:

وذلك بصرف النظر عن الأبيات التي نسبت إلى الشعراء الجاهليين ونبدأ بما ورد عن «كعب بن زهير» من أبيات فيها كلمات من هذا الصنف لأنه أقرب شعراء الجاهلية فقد جاء عنده الكلمات التالية

---

(١) الجمهرة ٢/٨٣٨.

(٢) الجمهرة ٢/٨٤٠.

(٣) الجمهرة ٢/٧٧٢.

(٤) الجمهرة ٢/٧٨٥.

(٥) شرح الهذليين ١/٣٦.

«يعاليل، ذوابل، رعابيل، مثاكيل، مواعيظ، خراذيل، معازيل، سرابيل، مجازيع». وقد صرف كلًا من «مواعيظ»، مجازيع» كما هو واضح في البيتين التاليين:

مَهْلًا هَداك الذي أعطاك نافلةَ الـ ـقرآنِ فيها مواعيظٌ وتَفْصِيلُ[1]

ويقول:

لا يفرحون إذا نالت رماحُهم قومًا وليسوا مجازيعًا إذا نيلوا[2]

بينما منع بقية الأسماء كما هو واضح في الأبيات التالية:

تنفي الرياحُ القَذَى عنه وأفرطه من صوب ساريةٍ بيضٌ يَعاليلُ[3]

اليعاليل: النفاخات التي تكون فوق الماء.

يمشي القُرادُ عليها ثم يُزْلِقُهُ منها لَبانٌ وأَقْرابٌ زَهالِيلُ[4]

زهاليل: ملس.

تَخْدِي على يَسَراتٍ وهي لاحِقةٌ ذَوابِلٌ وَقعُهُنّ الأرضَ تَحْلِيلُ[5]

ذوابل: يعني قوائمها.

ويقول:

تَفْرِي اللبان بكفّيها ومِدْرَعُها مُشَقَّقٌعن تراقيها رَعابِيلُ[6]

الرعابيل: القطع.

---

(١) الجمهرة ٧٩٦/٢.
(٢) الجمهرة ٨٠٠/٢.
(٣) الجمهرة ٧٨٩/٢.
(٤) الجمهرة ٧٩٢/٢.
(٥) الجمهرة ٧٩٤/٢.
(٦) الجمهرة ٢٩٥/٢.

ويقول:

شَدَّ النهارِ ذراعًا عَيْطَلٍ نَصَفٍ ... قامت فجاوبَها وُرْقٌ مَثاكيلُ[1]

ومنه قوله أيضًا:

يغدو فيلْحَمُ ضِرْغامين عَيْشُهما ... لَحْمٌ من القوم معفورٌ خَراذيلُ[2]

الخراذيل: القطع.

وقوله:

زالوا فما زال أنكاسٌ ولا كُشُفٌ ... عند اللقاء ولا مِيلٌ مَعازيلُ[3]

وفيه ذكر «معازيل».

ويقول:

شُم العرانين أبطال، لبوسهم ... من نسج داوود في الهيجا سرابيلُ[4]

وفيه كلمتان ممنوعتان وهما «سرابيل» لصيغة منتهى الجموع و«داوود» للعلمية والعجمة.

ويقول «عمرو بن الإطنابة الأنصاري»:

لأدفع عن مكارمَ صالحاتٍ ... وأحمي بعدُ عن حَسَبٍ صريح[5]

ويقول «جرير»:

ترى لهم ليل كأن نجومَهُ ... قناديلُ فيهن الذُّبالُ المُفَتَّلُ[6]

---

(1) الجمهرة ٢/٢٩٥.

(2) الجمهرة ٢/٧٩٨.

(3) الجمهرة ٢/٧٩٩.

(4) الجمهرة ٢/٧٩٩.

(5) الجمهرة ١/٣٨.

(6) الجمهرة ١/١١٥.

وأما «عبيد بن الأبرص» فيقول:

فلا أنا بِدْعٌ من حوادثَ تعتري رجالًا عرَتْ من بعد بُؤسَى وأَسْعُدِ[1]

ويقول:

ولاقيتُ لذّاتِ الغِنَى وأصابني قَوارِعُ من يصبِرْ عليها يُخلَّدِ[2]

ويقول:

ورأوا عُقابَهم المُدِلَّةَ أصبحت نُبِذَتْ بأفضحَ ذي مخالِبَ جَهْضَمِ[3]

ففي هذه الأبيات أورد الكلمات التالية وهي «حوادث، قوارع، مخالب» وهي من صيغ منتهى الجموع، كما ورد فيها كلمة «أفضح» وهي ممنوعة للوصفية والوزن.

ويقو «المتنخل الهذلي»:

تُمَدُّ له حوالبُ مُشْعَلاتٌ يُجَلِّلهنَّ أَقْمرُ ذو انعطاط[4]

وفيه ذكر كلمتي «حوالب» لصيغة منتهى الجموع و«أقمر» للوصفية والزن.

و«حوالب» بمعنى زوائد.

وأورد «عبدالله بن رواحة» كلمة «خوادر» مصروفة وذلك في البيت:

يَمْشون فيها إذا لقيتُهُمو خَوادِراً والرماحُ تختلِفُ[5]

وخوادر: جمع خادر وهو الداخل الخدر.

ويقول «قيس بن الخطيم»:

---

(١) الجمهرة ٢/٤٨٩.
(٢) الجمهرة ٢/٤٩٤.
(٣) الجمهرة ٢/٥٠٢.
(٤) الجمهرة ٢/٦٠٢.
(٥) الجمهرة ٢/٦٣١.

ولـم أَرَهـا إلا ثـلاثـاً عـلى مِـنًـى وعَهْدي بها عذراءُ ذاتُ ذوائِبِ[1]

وذكر فيه كلمتي «ذوائب» وهي من الصنف الذي نحن بصدده وهو صيغ منتهى الجموع و«عذراء» المختوم بألف التأنيث الممدودة كما سبق ذكره.

وهناك كلمة «عرانين» التي جاءت في قول «أبي قيس بن الأسلت»:

بـيـن يَـدَيْ فَـضْـفـافـةٍ فَـخْـمـةٍ ذاتِ عَــرانــيــنَ وَدُفّــاعِ[2]

وأما «أبو زبيد الطائي» فقد ذكر كلمة «روائم» مصروفة في البيت التالي:

ومـا وَجْـدُ أَظْـآرٍ ثـلاثٍ روائـمٍ رأين مَجَرّاً من حُوارٍ ومَصْرَعا[3]

والروائم: جمع رائم وهو العاطف.

ويقول «عمرو بن أحمر»:

فلم تجد في سواد الليل رائحة إلا سماحيقَ مما أحرز العفر[4]

وذكر في البيت «سماحيق» بينما ذكر «تميم بن أبي بن مقبل» كلمة «مناكب» في البيت التالي:

كـانـت تـدوّم إرقـالا فـتـجـمَـعُـهُ إلى مناكِبَ يَدْفَعْنَ المذاعِينا[5]

المناكب: أي أكنافها.

أما «الفرزدق» فقد ذكر الكلمات التالية «موانع، حراجيج، ضوامن، منازيل، عصائب» وذلك في الأبيات التالية:

---

(١) الجمهرة ٢/٦٣٤.
(٢) الجمهرة ٢/٦٥٣.
(٣) الجمهرة ٢/٧٥٠.
(٤) الجمهرة ٢/٨٤٥.
(٥) الجمهرة ٢/٨٥٨.

مـوانـع لـلأسـرارِ إلا لأَهْـلِهـا ويُخْلِفْنَ ما ظن الغيورُ المشَفْشَفُ[(١)]

ويقول:

إذا ما أُنِيخَتْ قاتلتْ عن ظُهورِها حرَاجيجُ أمثالُ الأسنَّةِ شُتَّفُ[(٢)]

حراجيج: أي طويلة ضامرة.

ويقول:

وقـد عـلم الـجيـرانُ أنّ قُـدورَنـا ضَوامِنُ للأزراق والريحُ زَفزَفُ[(٣)]

ويقول:

منازيلُ عَنْ ظهرِ القعليلِ كثيرُنا إذا ما دعا ذو الثوْرَةِ المُتَردِّفُ[(٤)]

وكلتاهُـما فينا لنا حين تلتقي عَصائِبُ لاقى بينهن المعرَّفُ[(٥)]

وأما «عبيد الراعي» فقد أورد كلمتي «لواقح، هماهم» وقد صرف الأول منع الثاني، وذلك في هذا البيت:

طَرَقَا فتـلك هَـمـاهـمٌ أَقْرِيهُـما قُلُصاً لواقحِ كالقِسِيِّ وَحُولا[(٦)]

«هماهم» مصروفة و«لواقح» ممنوعة مع أنهما من صيغ منتهى الجموع، كما أنه ذكر الكلمة التالية «مظالم» في هذا البيت:

فـادفَـعْ مَـظـالِمَ عَـيَّـلَتْ أبـنـاءنـا عَـنّا وَأَنْـقِـذْ شِـلْوَنـا الـمأكـولا[(٧)]

وأما «الكميت» فقد أورد «ذوارف، عواتم، لهاميم، مغاوير، مساعير، جراجيج» وذلك فيما يلي من أبيات:

---

(١) الجمهرة ٢/٨٦٨.

(٢) الجمهرة ٢/٨٧٤.

(٣) الجمهرة ٢/٨٨٠.

(٤) الجمهرة ٢/٨٨٤.

(٥) الجمهرة ٢/٨٨٤.

(٦) الجمهرة ٢/٩١٣.

(٧) الجمهرة ٢/٩٢٧.

فأرحامُنا لا تطلبنَّكم فإنها عَواتِمُ لم يَفْجَعْ بِلَيْلٍ طليبُها[1]
ستذكرنا منكم نفوسٌ وأعينٌ ذوارفُ لم تضنن بدفع غُروبُها[2]
لَهامِيمُ أشرافٌ بها ليلُ سادةٌ إذا السنَةُ الشهباءُ عَمّ سغوبُها[3]
مغاويرُ أبطالٍ مساعيرُ في الوغى إذا الخيلُ لم تَثْبُتْ وفَرَّ أريبُها[4]
وأسكت درّ الفَحل واسترعفتْ به حراجيجُ لم تلقَحْ كشافًا سلوبُها[5]

وقد سبق أن جاء كلمة «حراجيج» عند الفردزق كما مرّ قبل قليل.

ما جاء في «الأصمعيات»:

وقد جاء في الأصمعيات مجموعة من الكلمات من هذا النوع وهو صيغة منتهى الجموع ذلك من مثل: «مخارج، مناقب، رواغب، ركائب، محامر، سبائب، تهاويل، مهاريس، سماهيج، عرانس، مغاوير، سراحين» وقد منعت جميعًا من الصرف وذلك في الأبيات التالية:

قال «سهم بن حنظلة»:

بذي مَخارجَ وَضّاحٍ، إذا نُدِبُوا في الناس يومًا إلى المَخْشِيّة إنتدَبَا[6]

ويقول «مالك بن حريم الهمداني»:

فإنْ يَكُ شابَ الرأسُ مِنّي فإنني أَبَيْتُ على نفسي مَناقِبَ أربعا[7]

ويقول «مالك بن حريم الهمداني»:

---

(١) الجمهرة ٢/٩٩٠.
(٢) الجمهرة ٢/٩٩٣.
(٣) الجمهرة ٢/٩٩٧.
(٤) الجمهرة ٢/٩٩٧.
(٥) الجمهرة ٢/٩٩٨.
(٦) الأصمعيات ٥٥.
(٧) الأصمعيات ٦٤.

وأَوْسَعْنَ عَقْبَيْهِ دِماءً فأصبحت أصابِعُ رجليه رواعفِ دُمَّعا[1]

رواعف دمع: يتقاطر منها الدم كما يتقاطر الرعاف من الأنف والدمع من العين.

ويقول «الأجدع بن مالك الهمداني»:

تلك الرّزيّةُ لا ركائِبُ أُسْلِمَتْ بِرِحالها مشدودةَ الأنساع[2]

ويقول «أبو الفضل الكناني»:

ضعيفُ القُوىٰ رِخْوُ العظامِ كأنها حِبالٌ نَضَتْهُ مُبْطِئاتٌ مَحامِرُ[3]

محامر: جمع محمر، أراد أن هذا الفرس من ضعفه تسبقه ضعاف الخيل.

ويقول «عمرو بن الأسود»:

والخيلُ يَضْبِرنَ الخَبارَ عَوابِسًا وعلى مناسِجِها سَبائِبُ من دَمِ[4]

السبائب: الطرائق.

ويقول «الممزق العبدي»:

ترى أو تراءى عند مَعْقِدِ غَرْزِها تهاويلَ من أجلادِ هِرٍّ مُعَلَّقِ[5]

التهاويل: جمع تهويل وهو ما هول به.

ويقول «عوف بن عطية»:

مَهاريسَ لا تشكو الوُجومَ ولو رَعَتْ جِمَادَ خُفافٍ أَوْ رَعَتْ ذا جماجِمَا[6]

---

(١) الأصمعيات ٦٦.
(٢) الأصمعيات ٦٩.
(٣) الأصمعيات ٧٧.
(٤) الأصمعيات ٨٠.
(٥) الأصمعيات ١٦٥.
(٦) الأصمعيات ١٦٨.

المهاريس من الإبل: التي تقضم العيدان إذا قل الكلأ وأجدبت البلاد فتبلغ بها كأنها تهرسها بأفواهها هرسًا أي تدقها.

وفيه أيضًا «جماجم» التي ورد ذكرها فيما مضى.

ويقول «العباس بن مرداس»:

ولو مات منهم مَنْ جَرَحْنا لأصبحت ... ضِباعٌ بأكناف الأَراكِ عرائسا[1]

ويقول «ربيعة بن مقروم»:

مَغاويرُ لا تَنْمي طريدةُ خيلِهِم ... إذ أوهن الذُّعْرُ الجبانَ المركّبا[2]

ويقول أيضًا:

فلما انجلى عَنّي الظلامُ دفعتُها ... يشبهها الرائي سَراحِينَ لُغَّبا[3]

بينما وردت كلمتا «سباسب وغوارب» مصروفتين في هذين البيتين:

وتقول سعدى بنت الشمردل:

فلتَبْكِ أسعَدَ فِتْيةٌ بسَباسبٍ ... أقْوَوْا وأصبح زادُهم يُتَمزَّعُ[4]

وسباسب: جمع سبسب وهي المفازة.

ويقول «سلامة بن جندل»:

يُقعمِّص بالبوصِيِّ فيه غواربٌ ... متى ما يَخُضْها ماهرُ اللُّجِّ يَغْرَقِ[5]

غوارب: أعالي الماء يعني الموج.

---

(١) الأصمعيات ٢٠٦.

(٢) الأصمعيات ٢٢٥.

(٣) الأصمعيات ٢٢٥.

(٤) الأصمعيات ١٠٢.

(٥) الأصمعيات ١٣٦.

ما جاء في «المفضليات»:

يقول «المرار بن منقذ»:

فـإنّ لـنـا حَـظـائِرَ نـاعـمـاتٍ   عَـطـاءَ اللهِ ربِّ الـعـالـمـيـنـا[1]

وفيه «خطائر».

وأورد «المزرد بن ضرار الذبياني» في قوله:

مَعاهِدُ ترعى بينها كلُّ رملةٍ   غرابيبُ كالهند الحوافي الحوافِدِ[2]

كلمتي «معاهد، غرابيب» كما أورد كلمة «مصاليت» في قوله:

مَصاليتُ كالأسيافِ ثم معصِيرُهم   إلى خَفِراتٍ كالقَنا المُترائِدِ[3]

ومصاليت: جمع مصلات وهو الرجل الماضي في الأمور.

ويقول «المرار بن منقذ»:

بـيـن أفـراسٍ تَـنـاجَـلْنَ بـه   أعْوَجِيّاتٍ مَحاضِيرَ ضُبُرْ[4]

محاضير: جمع محضار، وهو الشديد العدو.

ويقول أيضًا:

وتـرى الـرَّيـطَ مـواديـعَ لـهـا   شُعُراً تَلْبَسُها بعد شُعُرْ[5]

مواديع: جمع ميدع بكسر الميم وهو الثوب يصان به الثوب وهي المباذل أيضًا.

ويقول «المزرد الشيباني»:

---

(١) المفضليات ٧٣.

(٢) المفضليات ٧٦.

(٣) المفضليات ٨٠.

(٤) المفضليات ٨٥.

(٥) بالمفضليات ٩١.

خَروجُ أضاميمِ وأَحْصَنُ مَعْقِلٍ ... إذا لم تكن إلا الجيادَ معاقِلُ[1]

وقد صرف كلمة «أضاميم» ومنع كلمة «معاقل»:

كما وردت عند «المزرد الشيباني» مجموعة أخرى من الكلمات التي على هذا المنوال وذلك مثل «جلاجل، حواجل، أزامل، عضائل» كما يتضح من هذه الأبيات:

أَجَشُّ صَريحيٌّ كأن صهيلَهُ ... مَزاميرُ شَرْبٍ جاوبَتْها جَلاجِلُ[2]

إذا الخيل من غِبِّ الوجيف رأيتها ... وأعينها مثل الثلات حواجل[3]

حواجل: جمع حاجلة من قولهم «حجلت عينه، إذا غارت، أو جمع حوجلة وهي القارورة شبه عيونها في الغؤور بالقلات.

ويقول أيضًا:

مُذَكَّرةٍ تُلْقَىٰ كثيراً رُواتُها ... ضَواحٍ لها في كل أرض أزامِلُ[4]

أزامل: جمع أزمل، وهو كل صوت مختلط.

ويقول:

فَدَعْ ذا ولكن ما ترى رَأْيَ عُصْبةٍ ... أتتنِيَ منهم مُنديات عضائِلُ[5]

العضائل: الشدائد.

ويقول «المخبل السعدي»:

بِلِبانِهِ زَيْتٌ وأَخْرَجَها ... من ذي غوارِبَ وَسْطَهُ اللُّخُمُ[6]

---

(١) المفضليات ٩٥.

(٢) المفضليات ٩٥.

(٣) المفضليات ٩٦.

(٤) المفضليات ١٠٠.

(٥) المفضليات ١٠٠

(٦) المفضليات ١١٥.

والغوارب: أعلى الأمواج، أراد بذي الغوارب البحر.

وجاء عند «عمرو بن الأهتم» الكلمتان التاليتان وهما «نوائب، مكارم» حيث يقول:

وإنـي كـريـمٌ ذو عـيـالٍ تُـهِـمُّـنـي نـوائبُ يغشى رُزْؤُها وحُقوقُ[1]

ويقول:

مكارمُ يجعلن الفتى في أُرومَةٍ يَفاعٍ، وبَعْضُ الوالدين دقيقُ[2]

وأما «عبدة بن الطبيب» فقد وردت عنده الكلمات الآتية وهي «صلاصيل، معازيل، تهاويل، تماثيل، مآثر، قنافذ» وذلك في الأبيات التالية وهي:

وَقَلَّ ما في أساقي القوم فانجَرَدُوا وفي الأداوىٰ بقيّاتٌ صلاصِيلُ[3]

الصلاصيل: البقايا من الماء القليلة، الواحدة صَلصَلة، بفتح الصادين وضمهما.

ويقول:

إذْ أشرفَ الديكُ يدعو بعضَ أسرتِهِ لدى الصباح وهم قومٌ معازيلُ[4]

المعازيل: العزل من السلاح.

ويقول:

حتى اتّكأنا على فُرْشٍ يزيّنُها من جَيّدِ الرقم أزواجُ تهاويلُ[5]

---

(١) المفضليات ١٢٦.
(٢) المفضليات ١٢٧.
(٣) المفضليات ١٣٧.
(٤) المفضليات ١٤٣.
(٥) المفضليات ١٤٤.

التهاويل: الألوان المختلفة واحدها تهوال بالفتح أراد أن فيها صورًا.

وأورد «تماثيل» في البيت التالي:

فيها الدجاجُ وفيها الأُسْدُ مُخْدِرَةٌ   من كل شيء يُرى فيها تماثيلُ[1]

ويقول أيضًا:

فلئن هَلَكْتُ لقد بَنَيْتُ مَساعياً   تبقى لكم منها مآثرُ أربعُ[2]

ويقول:

قومٌ إذا دَمَسَ الظلامُ عليهمُ   حَدَجوا قنافِذَ بالنميمة تَمْزَعُ[3]

ويقول «المثقب العبدي» الذي أورد كلمة «يعاسيب» في قوله:

وأَمكنَ أطرافَ الأسنةِ والقَنا   يعاسيبُ قودٌ كالشِّنانِ خُدودُها[4]

ويعسوب: كل شيء أفضله، أراد باليعاسب كرام الخيل.

وأما «الحارث بن وعلة» فيقول:

فمنْ يكُ يرجو في تميمٍ هوادةً   فليس لجَزمٍ في تميمٍ أواصرُ[5]

ويقول «شبيب بن البرصاء»:

فلا وَصْلَ إلا أن تُقرِّبَ بيننا   قلائصُ يَنجذِبْنَ المثانِيَ عُوجُ[6]

والقلائص: جمع قلوص وهي الشابة من الإبل.

ويقول «ربيعة بن مقروم»:

---

(١) المفضليات ١٤٤.
(٢) المفضليات ١٤٦.
(٣) المفضليات ١٤٧.
(٤) المفضليات ١٥٢.
(٥) المفضليات ١٦٦.
(٦) المفضليات ١٧١.

فأوردَها مع ضَوْءِ الصَّباحِ شرائعَ تَطْحَرُ عنها الجَميما[1]

الشرائع: جمع شريعة وهي مثل الفرضة في النهر.

ويقول «سويد بن أبي كاهل اليشكري»:

ومَساميحُ بما ضُنَّ به حاسرو الأنفسِ عن سوء الطمَعْ[2]

مساميح: أجواد.

ويقول أيضًا:

حسَنُو الأوجه بِيضٌ سادةٌ ومراجيحُ إذا جَدّ الفزَعْ[3]

مراجيح: راجحو القلوب، ثابتون لا يستخفهم الفزع، ليسوا بجبناء.

وأما «الأخنس بن شهاب التغلبي» فقد أورد هذه الكلمات «خواطب، برازيق، مذاهب، أشائب» وذلك في الأبيات التالية:

تظل بها رُبْدُ النعام كأنها إماءٌ تُزَجّىٰ بالعَشِيِّ حواطبُ[4]

الحواطب: اللائي يحملن الحطب.

ويقول:

وغارت إيادٌ في السواد ودونَها برازيقُ عُجْمٌ تبتغي مَنْ تُضارِبُ[5]

برازيق: مواكب وكتائب واحدها «برزق».

وصارت تميمٌ بين قُفٍّ ورملةٍ لها من حبالٍ مُنتأًىٰ ومذاهبُ[6]

ويقول:

---

(١) المفضليات ١٨٢.
(٢) المفضليات ١٩٤.
(٣) المفضليات ١٩٤.
(٤) المفضليات ٢٠٤.
(٥) المفضليات ٢٠٦.
(٦) المفضليات ٢٠٥.

فـوارسُـهـا مـن تـغـلـبَ ابـنـةِ وائـلٍ　　حُماةٌ، كُماةٌ ليس فيها أَشائِبُ[1]

والأشائب: هي الأخلاط، واحدها أشابة - بضم الهمزة.

ويقول «متمم بن نويرة»:

ومـا وَجْـدُ أظـآرٍ ثـلاثٍ روائـمٍ　　أَصَبْنَ مَجَرّاً من حُوارٍ ومَصْرَعا[2]

الروائم: جمع رائم وهن المحبات.

وأورد ثعلبة بن عمرو العبدي كلمة «صحائف» في قوله:

لِمَـنْ دَمِـنٌ كـأنـهـن صـحـائِفُ　　قفارٌ خلا منها الكثيبُ قواحِفُ[3]

وصحائف: أراد ما فيها من النقش والكتابة.

ويقول «بشر بن عمرو العبدي»:

أَمِـنْ حَـذَرٍ آتـي الـمَـهـالِكَ سـادِراً　　وأيّةُ أرضٍ ليس فيها مَتالِفُ[4]

وأما «أبو قيس بن الألت الأنصاري» فقد ذكر كلمتين هما «عرانين، أساهيج» وذلك في هذين البيتين:

نـذودهـم عـنـا بـمُـسْـتَـنَّـةٍ　　ذاتِ عـرانـيـنَ وَدُفّـاعِ[5]

وقوله:

ذاتِ أَسـاهـيـجَ جُـمـالـيَّـةٍ　　حُـشَّـتْ بِـحـارِيٍّ وأقـطـاعِ[6]

أما عرانين: فهم رؤساؤهم ومتقدموهم في الفضل والشجاعة، وأما أساهيج فهن فنون من السير.

---

(١) المفضليات ٢٠٦.
(٢) المفضليات ٢٧٠.
(٣) المفضليات ٢٨١.
(٤) المفضليات ٢٨٣.
(٥) المفضليات ٢٨٥.
(٦) المفضليات ٢٨٦.

ويقول «المثقب العبدي»:

فـلا تَـعِـدي مـواعـدَ كـاذبـاتٍ   تمرُّ بـهـا رياحُ الصيفِ دونـي[1]

وفيه ذكر كلمة «مواعد».

وأورد «عبد المسيح بن عسلة العبدي» «خواطم» وذلك حيث يقول:

تـمكّـكَ أطـرافَ الـعـظـامِ غُـدَيّـةً   ونـجـعـلهنَّ لـلأنـوف خَـواطِـمـا[2]

خواذم: أي خطمنا أنوفهم بهذه الواقعة أي صيرنا بها عارًا عليهم كالعلامة على أنوفهم.

ويقول «راشد بن شهاب اليشكري»:

مَنح مُبْلِغٌ فِتحيانَ يشكُرَ أَنّني   أرى حِقْبَةً تُبدي أماكنَ للصبرِ[3]

وفيه كلمتان ممنوعتان لكن تختلف العلة إذ العلة في «يشكر» العلمية ووزن الفعل والعلة في «أماكنت» هي صيغة منتهى الجموع والتي نحن بصددها الآن.

ويقول أيضًا:

رأيـتَ دمـاءَ أَسْـهَـلَتْـهـا رِمـاحُـنـا   شآبيبَ مِثْلَ الأُرْخوانِ على النَّحْرِ[4]

ويقول «ضمرة بن ضمرة النهشلي»:)

تـــلك سَـــرايـــاهُ وأمـــوالُهُ   بـيـن مـواريـثَ بِـكَـسْـرٍ تُـبـاعْ[5]

وفيه ذكر كلمة «مواريث» وذكر أيضًا كلمتي «طوارد وشماطيط» في

---

(١) المفضليات ٢٨٨.

(٢) المفضليات ٣٠٤.

(٣) المفضليات ٣١٠.

(٤) المفضليات ٣١٠.

(٥) المفضليات ٣٢٤.

البيت التالي:

شَماطيطُ تهوي للسَّوامِ كأنها إذا هبطَتْ غُوطًا كِلابٌ طوارِدُ[1]

شماطيط: منقطعة، طوارد: قوانص.

وأما «بشر بن أبي خازم» فقد ذكر الكلمات التالية وهي «سنابك، مخالب» حيث يقول:

كأن ظِباءَ أَسْنُمَةٍ عليها كَوانِسَ قالِصاً عنها المَغارُ[2]

الكوانس: ظباء دخلن الكناس.

وذكر كوانس كذلك «عمرو بن الأهتم» حيث يقول:

كأنَّ على الجمالِ نعاجَ قَوٍّ كوانِسَ حُسَّراً عنها السُّتورُ[3]

الكوانس: داخلات في كنسهن.

ويقول:

وبُدِّلَتِ الأباطِحُ من نُمَيْرٍ سَنابِكَ يُستثارُ بها الغُبارُ[4]

والسنابك: جمع سنبك، أي صار بالأباطح بعد نمير خيل تثير الغبار.

ويقول أيضًا:

ورأَوْا عُقابَهُمُ المُدِلَّةَ أصبحتْ نُبِذَتْ بأفضحَ ذي مخالبَ جَهْضَمِ[5]

ويقول «ربيعة بن مقروم الضبي»:

مَغاويرَ لا تَنْمِي طريدةُ خَيْلِهِمْ إذا أَوْهلَ الذعرُ الجبانَ المُركَّبا[6]

---

(١) المفضليات/٣٢٥.
(٢) المفضليات ٣٣٩.
(٣) المفضليات ٤٠٩.
(٤) المفضليات ٣٤٢.
(٥) المفضليات ٣٤٧.
(٦) المفضليات ٣٧٧.

المغاوير: جمع مغوار، وهي كثر الغارات.

ويقول «علقمة بن عبدة»:

وَعِيسٍ بَرَيْناها كأن عيونها   قواريرُ في أدهانِهِنَّ نُضُوبُ[1]

وذكر فيه كلمة «قوارير».

وأورد «بشامة بن الغدير» كلمة «مصاليب» في قوله:

مَصاليبُ ضَرّابونَ في حَومةِ الوَغا   إذا الصارخُ المَكْروبُ عَمّ وخَلّلا[2]

المصاليب: الظاهر والغر.

ويقول «عوف بن عطية»:

بكُلّ مكانٍ ترى منهمُ   أرامِلَ شتّى وَرَجْلِيّ جِرَارَا[3]

ووردت كلمة «قراقر» في قول «الممزق العبدي»:

تَطالَعُ ما بين الرَّجى فَقُراقِرٍ   عَلَيهن سِرْبالُ السّرابِ يُرَقْرِقُ[4]

قراقر: موضع.

والأبيات التي ذكرناها والتي وردت في «المفضليات» رأينا أن الأسماء كلها جاءت ممنوعة من الصرف.

وأما الأبيات التي وردت فيها أسماء مصروفة وكان الأصل فيها المنع فهي قول «المثقب العبدي»:

أَرَيْنَ مَحاسِنًا وكَنَنَّ أخرى   من الأجياد والبشرِ المَصُونِ[5]

---

(1) المفضليات ٣٩٢.
(2) المفضليات ٤٠٦.
(3) المفضليات ٤١٧.
(4) المفضليات ٤٣٣.
(5) المفضليات ٢٨٩.

ويقول «المزرد الشيباني»:

وعهدي بكم تستنقعون مشافرًا ... من المحضِ بالأضيافِ فوق المناضدِ[1]

ويقول «سلمة بن الخرشب»:

مُـقَـرَّنُ أفـراسٍ لـه بِـرَواحـلٍ ... فَغاوَلْنَهُم مستقبلاتِ الـهواجرِ[2]

ووردت عند «المزرد الشيباني» كذلك كلمة «مشافر»:

خَروجُ أضاميمٍ وأحصنُ مَعْقِلٍ ... إذا لم تكن إلا الجيادَ معاقِلُ[3]

وأما «عبدالله بن سلمة» فيقول:

فَتَراهُ كالمشعوفِ أعلى مَرْقَبٍ ... كصفائحٍ من حُبْلَةٍ وسُلُوسِ[4]

ويقول:

في مُزْبِلاتٍ رَوَّحتْ صَفَريَّةٍ ... بنواضحٍ يَقْطُرْنَ غيرَ وَريسِ[5]

ففي البيتين أورد «صفائح ونواضح» مصروفين.

نواضح: من قولهم نضح الشجر حين يتقطر بالورق أي يتشقق عنه الورق. وأورد كلمة «مسائح» مصروفة في قوله:

تُغْلىٰ عليه مَسائحٌ من فِضَّةٍ ... وتَرى حَبابِ الماءِ غيرُ يَبيسِ[6]

المسائح: جمع المسيح والمسيحة، وهي القطعة من الفضة.

وأما «الأخنس بن شهاب التغلبي» فيقول:

---

(١) المفضليات ٨١.
(٢) المفضليات ٣٨.
(٣) المفضليات ٩٥.
(٤) المفضليات ١٠٦
(٥) المفضليات ١٠٦.
(٦) المفضليات ١٠٦.

فَيُغْبَقْنَ أَحْلاباً ويُصْبِحْنَ مثلَها ... فعهُنَّ من التَّعْداءِ قُبٌ شَوازِبُ[1]

والشوازب: الضوامر.

ويقول «الخصفي المحاربي»:

وإنّا لَنَثْني الخيلَ قُبًّا شوازبًا ... على الثَّغرِ نُغْشيها الكَمِيَّ المُكلَّما[2]

وفيه صرف «شوازب» أيضًا.

ويقول «عوف بن عطية»:

ولَنِعْمَ فتيانُ الصباحِ لَقِيتُمُ ... وإذا النساءُ حواسِرٌ كالعُنْقرِ[3]

وأما «أبو ذؤيب» فيقول:

فَتَحالَسا نَفْسَيْهما بنواقِدٍ ... كنوافذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ[4]

ومما جاء في «المفضليات» كلمة «أهاضيب» وذلك في الأبيات التالية:

ويقول «سلمة بن الخرشب الأنماري»:

خُداريهِ فَتْخاءَ أَلْثَقَ ريشَها ... سَحابةُ يومٍ ذي أهاضيبَ ماطرِ[5]

ويقول «أبو الفضل الكناني»:

شتيم أبو شبلين أخضل متنه ... من الدجن يوم ذو أهاضيبَ ماطر[6]

أهاضيب: دعات من المطر.

ويقول «الحارث بن وعلة»:

---

(1) المفضليات ٢٠٦.

(2) المفضليات ٣١٩.

(3) المفضليات ٣٢٧.

(4) المفضليات ٤٢٩.

(5) المفضليات ٣٧.

(6) المفضليات ٧٧.

خُـدارِيّـةٌ سَـفْـعـاءُ لَبَّـد ريـشَـهـا   من الطَّلّ يومٌ ذو أهاضيبَ ماطِرُ[1]

ما جاء من «أشعار الهذليين»:

وسنبدأ بما ذكر من صيغ منتهى الجموع في شعر «أبي ذؤيب» فقد جاء عنده مجموعة كبيرة من هذا النوع من الأسماء وذلك من مثل «جدائد، مواضيع، مطاعيم، مطاليح، حناتم، مخاريق، مطافيل، بطارق، نظائر، قعائد، مصارع، مصاعيب، ملائك» وذلك إلى الأسماء التي سنذكرها مع الأسماء المصروفة وقد كانت تستحق المنع. وأما الأبيات التي أورد فيها الأسماء السابقة الممنوعة فهي:

والـدهـرُ لا يـبـقـىٰ عـلـى حَـدَثـانِـهِ   جَـوْنُ الـسَّـراةِ لـه جَـدائـدُ أربـعُ[2]

الجدائد: جمع «جدود» وهي الأتن التي خفت ألبانها.

ويقول:

يظَلُّ على الثَّمْراءِ منها جَوارِسٌ   مَراضيعُ صُهْبُ الريشِ زُغْبٌ رِقابُها[3]

وقد صرف «جوارس» ومنع «مراضيع».

مراضيع: حديثات عهد بالتفريخ.

ويقول:

مَـطـاعـيـمُ لـلـضـيـف حِـيـنَ الـشِّـتـا   ءِ شُـمُّ الأنـوفِ كـثـيـرو الـفَـجَـرْ[4]

ويقول:

---

(١) المفضليات ١٦٥.

(٢) الهذليين ١/١١.

(٣) الهذليين ١/٥١.

(٤) شرح الهذليين ١/١١٨.

ثم إذا الشَّوْلُ راحتْ بالعشِيِّ لها خلفَ البيوتِ رَذِيّاتٌ مطاليحُ[1]

ومنه قول:

سقى أمَّ عمرٍو كُلَّ آخرِ ليلةٍ حَناتِمُ سودٌ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ[2]

الحناتم: الجرار الخضر.

وقوله:

أَرِقْتُ له ذاتَ العِشاءِ كأنّه مَخاريقُ يُدْعىٰ تحتهن خَريجُ[3]

وذكر «مطافيل» في قوله:

مطافيلَ أبكارٍ حديثٍ نِتاجُها تُشابُ بماءٍ مثلِ ماءِ المفاصلِ[4]

وذكر «بطارق» في قوله:

هُمُ رَجَعُوا بالعَرْجِ والقومُ شُهَّدٌ هوازنَ تحدوها حماةٌ بَطارِقُ[5]

وبجانب «بطارق» فقد منع هوازن للعلمية وزيادة الألف والنون.

ويقول أيضًا:

فذاك تِلادُهُ ومُسَلْجَماتٌ نَظائِرُ كلُّ خَوّارٍ بَروقِ[6]

ويقول:

له من كَسْبِهِنَّ مُعَذْلَجاتٌ قَعائِدُ قد مُلِئْنَ من الوَشيقِ[7]

والقعائد: مثل الغرائر واحدها «قعيدة».

---

(١) شرح الهذليين ١/١٢٢.

(٢) شرح الهذليين ١/١٢٨.

(٣) شرح الهذليين ١/١٣٠.

(٤) شرح الهذليين ١/١٤١.

(٥) شرح الهذليين ١/١٥٨.

(٦) شرح الهذليين ١/١٨١.

(٧) شرح الهذليين ١/١٨٢.

وأورد كلمة «مصارع» في قوله:

فـقـال أَمَـا خَـشِـيـتَ ولـلـمـنـايـا مَـصارعُ أن تُـخَـرِّقَـكَ الـسـيـوفُ[1]

وجاءت كلمة «مصاعيب» في البيت التالي وهو قوله:

كـأنَّ مَـصـاعـيـبَ زُبَّ الـرؤو سِ في دارِ صِرْمٍ تلاقىٰ مُرِيحا[2]

المصاعيب: الإبل الصعاب لا يحمل عليها.

وأورد كلمة «ملائك» في قوله:

فأبلغْ لـديكَ معقلَ بنَ خويلدٍ ملائِكَ يُهْدِيها إليك هداتُها[3]

وجاء في شعر «أمية بن أبي عائذ» مجموعة أخرى من الأسماء التي هي على صيغة منتهى الجموع من مثل «جوافل» التي ذكرها في قوله:

يَـجـيـشْنَ عـلَـيْـهِـنَّ جَـيَّـاشُـهُ وَهُـنَّ جـوافـلُ مـنـه جَـوالِي[4]

و«مراضيع» التي جاءت في قوله:

لـه نِـسْـوةٌ عـاطـلاتُ الـصـدو رِ عُوجٌ مراضيعُ مثلُ السعالي[5]

وجاءت كلمة «صراصر» في قوله:

وَلَـيْـلاً كـأن أفـانـيـنَـهُ صَراصِرُ جُلِّلْنَ دُهْـمَ الـمَظالي[6]

صراصر: إبل مولدة نبطية.

ومنه قوله:

---

(١) شرح الهذليين ١/١٨٨.
(٢) شرح الهذليين ١/١٩٨.
(٣) شرح الهذليين ١/٢٢١.
(٤) شرح الهذليين ٢/٥٠٣.
(٥) الهذليين ٢/٥٠٧.
(٦) الهذليين ٢/٥١٢.

وَسَيْرَ الودائقِ مُسْتقبِلٌ   سمائِمَ تَضمَحُ منه الشُّؤونَا[1]

ويقول:

مَطاريحَ بالوغثِ مَرّ الحُشُو   رِ هاجَرْنَ رَمَّاحةً زَيْزَفونا[2]

وأورد كلمة «شماريخو في قوله:

لِيَعْلَمَ سَهْمٌ أنني من ورائِهِ   كأفنادِ رَضْوىٰ أو شماريخَ يَذْبُل[3]

وجاءت كلمة «لواقح» في قوله:

مُنِيفٌ مَسانِيفُ الرَّبابِ أمامَهُ   لواقحُ يحبوها أجشُّ مُجَلْجِلُ[4]

وفي البيت كلمة أخرى وهي أجش للوصف ووزن الفعل ومما جاء عند «أمية بن أبي عائذ» قوله:

على أنّ أطلالاً غَشِيتُ رُسومَها   دَوارِسُ وَحْشٌ بعد أهلٍ تَبدّلوا[5]

وأما «إياس بن سهم بن أسلمة» فقد وردت مجموعة أخرى في شعره من مثل «أوابد، عوارق، مياسير، كرائم، مصاليت، عقائل، خوالب، مصالق» حيث يقول:

فَأَقْصِرْ ولم تَجْرِ القصائدُ بيننا   أوابدُ إلّا تَحْبِسوها تغَلْغَلِ[6]

وأما «عوارق، مياسير» فقد جاءتا ضمن البيت التالي:

عَوارِقُ لا تُبْقي على العَظْمِ مُزْعةً   مَياسيرُ للسُّجّاعِ والمتعلّلِ[7]

---

(١) الهذليين ٢/٥١٧.

(٢) الهذليين ٢/٥١٩

(٣) الهذليين ٢/٥٣١.

(٤) الهذليين ٢/٥٣٣.

(٥) الهذليين ٢/٥٣٣.

(٦) الهذليين ٢/٥٢٧.

(٧) الهذليين ٢/٥٢٧.

وجاءت كلمة «كرائم» في قوله:

وكلناهم تبني لبيتٍ دعَائِمًا كرائِمَ من عادِيَّةٍ لم تَبَدَّلِ[1]

كما وردت فيه كلمة «دعائم» مصروفة.

ومنه قوله:

متى تَدْعُوَا صُبْحًا وقِرْداً يُجِبْهما مَصاليتُ يُرْوُون القَنا غيرَ عُزَّلِ[2]

وذكرت كلمتا «عقائل، خوالب» في قوله:

عَقائِلُ من ذُرى الفَرْعين غرٌ خَوالِبُ إنْ وَعَدْنَ فلا يَفِينا[3]

وجاءت كلمة «مصالق» في قوله:

مَصالِقَ بالمقالة غَيْرَ بُكْمٍ إذا أحزى المُخِيلُ مُقَدَّمينا[4]

وأورد «أبو صخر الهذلي» مجموعة أخرى من هذه الأسماء في شعره حيث يقول:

قِصارِ الخُطىٰ شُمٌ شُموسٍ عن الخَنا جِذالِ الشَّوى فُتخِ الأكُفِّ خَراعِبِ[5]

وفيه أورد كلمة «خراعب».

وجاءت كلمة «مطافيل» في قوله:

تَحُوزُ مفاتيجَ الغَمامِ وتمتري مَطافيلَ لم يُنْدِبْ بها صَرُ حالبِ[6]

وقد سبق أن أوردنا بيتًا لأبي ذؤيب ذكرت فيه هٰذه الكلمة.

وأورد كلمة «مناكب» في قوله:

---

(١) الهذليين ٢/٥٢٩

(٢) الهذليين ٢/٥٢٩.

(٣) الهذليين ٢/٥٤٢.

(٤) الهذليين ٢/٥٤٣.

(٥) الهذليين ٢/٩١٦.

(٦) الهذليين ٢/٩١٩.

فَأَلْحَقْنَ مَحْبوكًا كأن نشاطه مناكبُ من عَرْوانَ بيضُ الأهاضبِ[1]

ويقول:

فَعُجِّلْتُ رَيْحانَ الجِنَانِ وعُجِّلوا زَمازيمَ فَوّارٍ من النارِ شاهِبِ[2]

ويقول:

إلى قلائِصَ لم تُطْرَحْ أَزِمَّتُها حتى وَنَيْنَ ومَلَّ العُقْبَةَ الحادي[3]

ويقول أيضًا:

تقودُ نُعاماهُ حَناتِمَ أُتْرِعَتْ من الماء يتلوهُنَّ أسحَمُ ساكِبُ[4]

ويقول:

دعائِمُ مِنْ أُمَيَّةَ راسياتٌ ثَبَتْنَ وفرعُهُنَّ أشمُّ عالي[5]

ويقول:

أُؤَمِّلُ جَهْلًا أن تَرِيعَ النَّوىٰ بِهِمْ وَهُنَّ بهم شُذَّفٌ صَوادِرُ عن شَغْبِ[6]

وفي الأبيات الخمسة الأخيرة جاءت هذه الكلمات «زمازيم، قلائص، حناتم، أسحم، دعائم، أمية، أشم، صوادر» وكلها جاءت ممنوعة من الصرف والسبب في «مازيم، قلائص، حناتم، دعائم، صونادر» هو صيغة منتهى الجموع، و«أسحم وأشم» للوصفية والزن، وأمية للعلمية والتأنيث.

وأما «مليح بن الحكم» فقد جاء عنده الكلمات التالية وهي: «مشافر،

---

(١) الهذليين ٢/٩١٩.
(٢) الهذليين ٢/٩٢٣.
(٣) الهذليين ٢/٩٤١.
(٤) الهذليين ٢/٩٤٩.
(٥) الهذليين ٢/٩٦٣.
(٦) الهذليين ٢/٩٧١.

أنابيب، هوادج، مدامع، مراكب، هماليج، معاويذ» كما يتضح من الأبيات الآتية حيث يقول:

وإنْ جاشَ من أجوافِها نفحَتْ بِهِ مَشافِرُ هُدْلٌ فوق هامِ مُنَطَّقِ[١]

ويقول:

كما اهْتَزَّ أَثْلٌ تحت ريحٍ تَمُدُّهُ أنابيبُ جُوفٌ بين نَخْلٍ وخَنْدَقِ[٢]

ويقول:

فلمّا أَنْ أُنِخْنَ وباشرتْها هوادجُ فوقَها رَقْمٌ حَبيرُ[٣]

ويقول:

يَزينُ مواكِفَ العَبَراتِ منها مَدامِعُ ساكناتُ الطَّرفِ حُورُ[٤]

ومنه قوله:

فَلَمَّا دنتْ مِلأرضِ عُولِيَ فوقَها مراكبُ من مَيْسٍ وبيضٌ مُدَبَّجُ[٥]

وقوله:

وَهُنَّ على مَسْلوعَةٍ زِيَمِ الحَصَى تُنيرُ وتَغْشاها هَماليجُ طُلَّحُ[٦]

الهماليج: الإبل.

وأما «معاويذ» فقد ذكر في البيت التالي وهو قوله:

فقالوا قليلًا ثم شَدُّوا رِحالَهُمْ على ضُمَّرٍ ظَلَّتْ مَعاويذَ تَضرِفُ[٧]

---

(١) الهذليين ٣/١٠٠٠.
(٢) الهذليين ٣/١٠٠١.
(٣) الهذليين ٣/١٠٠٨.
(٤) الهذليين ٣/١٠٠٩.
(٥) الهذليين ٣/١٠٣٣.
(٦) الهذليين ٣/١٠٤١.
(٧) الهذليين ٣/١٠٤٨.

معاويذ: بروك في موضع واحد.

وأورد «ساعدة بن جؤية» مجموعة أخرى في شعره وذلك من مثل «جوارس، صوافن، خراديل» حيث يقول:

منـهـا جَـوارِسُ لـلسَّـراةِ وتَـأْتَـري كـرَبـاتِ أَمْسِـلَةٍ إذا تـتَـصـوَّبُ[1]

ويقول:

ظَـلَّتْ صَـوافِـنَ بـالأَرْزانِ صـاوِيـةً في ماحِقٍ من نهارِ الصيفِ مُحْتَدِمِ[2]

ويقول:

يُـجَـدِّلـون مـلوكًـا فـي طـوائـفـهـم ضَرْبًا خَراديلَ كالتشقيقِ في الأَدَمِ[3]

خراديل: إذا قطعها إربًا.

ويقول «بدر بن عامر»:

عُـصُـلاً قَـواطِـعَ إن تـكـادُ لَـبَـعْـدَمـا تُفْرِي صَرِيعَ عِظامِها تُفْريني[4]

وفيه ذكر «قواطع».

وأورد «أبو العيال» «مآقط» إذ يقول:

مآقِطُ مُخْضَةٌ وحِفاظَ ما تأتي به الرِّيَبُ[5]

مآقط: مشاهد منه في «مضايق».

ويقول «مالك بن خالد الخناعي»:

لِظَـمْـيـاءَ دارٌ قـد تـعـفَّـتْ رُسـومُـهـا قِفارٌ وبـالـمَـنْـجاةِ منها مَـساكِنُ[6]

---

(١) الهذليين ٣/١١٠٨.
(٢) الهذليين ٣/١١٢٨.
(٣) الهذليين ٣/١١٣٥.
(٤) الهذليين ١/٤٢١.
(٥) الهذليين ١/٤٢٦.
(٦) الهذليين ١/٤٤٤.

وفي البيت كلمتان ممنوعتان وهما «ظمياء» لألف التأنيث الممدودة و«مساكن» لصيغة منتهى الجموع.

ويقول «عمرو ذو الكلب»:

بفِتْيانٍ عمارِطَ من هذيلٍ ... هُمُ يَنْفونَ آناسَ الحِلالِ[(١)]

عمارط. يقال: لص أمرط، وعمروط. إذا كان خبيثًا.

وأورد «قيس بن العيزارة» كلمتي «شماطيط وقبائل» وذلك في البيتين التاليين:

كأنّ ابن بَلْثٍ حين رُحْنا عَشِيَّ ... أهابَ بنَقّازٍ شَماطِيطَ مُفْرِعِ[(٢)]

شماطيط: فِرعق.

وَكادَ يُوالينا ولَسْنا بأرضِهِمْ ... قبائلُ من فَهْمٍ وأَثْرَىٰ وثابِرُ[(٣)]

ويقول «الداخل بن حرام»:

عَلَيْهِ مِنْ أباهِرَ ليِّناتٍ ... يَزِنُّ القِدْحَ ظُهْرانٌ دُموجُ[(٤)]

ويقول «المعطل الهذلي»:

تَركْتَ سَدوسًا وَهْوَ سيدُ قومِهِ ... بمُسْتَنِّ سَيْلٍ ذي غَوارِبَ أَغْرَفا[(٥)]

وقد وردت فيه كلمة «غوارب». ويقول «عمرو بن جنادة»:

لقد أَسْرفَتْ حِينَ كَسَوْتُ ثوبي ... مَزابِدَ بالحِجازِ لها كَتِيتُ[(٦)]

ويقول «الجموح أخو بني ظفر»:

---

(١) الهذليين ٢/٥٦٧.
(٢) الهذليين ٢/٦٠٣.
(٣) الهذليين ٢/٦٠٦.
(٤) الهذليين ٢/٦١٦.
(٥) الهذليين ٢/٦٣٧.
(٦) الهذليين ٢/٨١٩.

ثـأرت مـحـرَثـا وعـلمـت فـيـه   مـنـافـعَ لـلعـشـيـرةِ ذاتِ فـضـلِ[1]

أما «عبدالله بن أبي ثعلب» قد جاء في شعره «شواحب، نوابع» حيث يقول:

شَـواحِـبَ مـثـلَ نِـصـالِ الـسـيـو   فَ يطْحَرُ عنها الجِلاءُ الحُساما[2]

وقوله:

فَـهُـنَّ تـوابـعُ سُـذفُ الـرؤو   سِ يرجُمْنَ رَجْما يَشُجُّ الإكاما[3]

ويقول «أبو كبير الهذلي»:

إلا عَـواسِـلُ كـالـمِـراطِ مُـعـيـدةٍ   بـالـلـيـل مَـوْرِدَ أَتِّـمٍ مُـتَـغـضِّـفِ[4]

عواسل: يعني تَعْسِل في مَشْيها، تمر مرًا سريعًا، وإنما يعني ذئابًا.

ويقول «المتنخل»:

تَـمُـدُّ لـه حَـوالِـبُ مـشـعَـلاتٌ   يُـجَـلّلهُـنّ أقـمـرُ ذو انـعـطـاطِ[5]

حوالب: دوافع.

وأما «أسامة بن الحارث» فقد ذكر كلمتي «بواذخ، طرائد» في قوله:

أقـامـوا صُـدورَ مُـسِـنّـاتِـهـا   بَـواذِخَ يَـعْـتَـسِـرون الـصِّـعـابـا[6]

ويقول:

أَسِيتُ على جِذْم العشيرةِ أصبحتْ   تُـقَـوَّرُ مـنـهـا حَـافَـةٌ وطَـرائـدُ[7]

---

(١) الهذليين ٢/٨٨٨.

(٢) الهذليين ٢/٨٨٨.

(٣) الهذليين ٢/٨٨٩.

(٤) الهذليين ٣/١٠٨٥.

(٥) الهذليين ٣/١٢٧١.

(٦) الهذليين ٣/١٢٩١.

(٧) الهذليين ٣/١٢٩٦.

طرائد: أتباع.

وجاء في «الهذليين» أيضًا قول «أسامة بن الحارث»:

وكـانـوا ذَوِي دارَيْـن حـجـازهـم   شـماريخُ حافَتْها شُجونٌ صوادعُ

الشماريخ: رؤوس الجبال.

وقد جاءت في كتاب «شرح أشعار الهذليين» مجموعة من الأسماء التي على صيغ منتهي الجموع مصروفة مع أن الأصل فيها المنع وسأبدأ بذكر من وردت عنده مجموعة كبيرة من هذه الأسماء فمثلًا «أبو ذؤيب» قد ذكر في شعره طائفة من الأسماء التي كانت تستحق المنع ومع ذلك صرفت وذلك من مثل «نوافد، جوارس، مطارب، حواسر، محارم، قرائن، مواثب، غراتئق» كما يتضح من الأبيات التالية:

فـتـخـالَسـا نـفـسـيـهـمـا بـنـوافـذٍ   كنوافِذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ[1]

وقوله:

يَظَلُّ على الثَّمْراءِ منها جوارسٌ   مَراضيعُ صُهْبُ الرِّيشِ زُغْبٌ رِقابُها[2]

الجوارس: أواكل، أراد أن تأكل من النحل.

ويقول:

ومَتْلَفٍ مِثْلِ فَرْقِ الرأسِ تَخْلِجُهُ   مُـطـارِبٌ زُقُـبٌ أمـيـالُـهـا فِـيـحُ[3]

مطارب: طرق.

---

(١) الهذليين ١/٤٠.

(٢) الهذليين ١/٥١.

(٣) الهذليين ١/١٢٥.

ومما ورد أيضًا قول «مهلهل بن ربيعة»:

ويقُمْنَ ربّاتُ الخُدورِ حَواسِرًا   يَمْسَحْنَ عَرْضَ ذوائبِ الأيتامِ[1]

وقد صرف كلمة «حواسر» وحواسر: كاشفات الرؤس.

كما صرف عامر بن الطفيل عوارض في هذا البيت.

فعلأَبْغينّكُمُ المَلَا وعَوارِضاً   ولأُهْبِطَنّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[2]

ويقول:

سَأَبْعَثُ نَوْحًا بالرجيع حَواسِرًا   وهَلْ أنا مِمّا مَسّهنّ ضَرِيحُ[3]

وقد صرف كلمة «حواسر» كما صرفها في البيت التالي الذي يقول فيه:

وقام بَناتي بالنّعالِ حَواسِرًا   فألصَقْنَ وَقْعَ السبتِ تحتَ القلائدِ[4]

حواسر: مكشفات الشعور والأذرع.

ويقول:

به رُجُماتٌ بينهُنّ مَخارِمٌ   نُهوجٌ كَلَبّاتِ الهجائنِ فِيحُ[5]

وصرف كلمة «قرائن» في البيت التالي:

وما أنفسُ الفِتْيانِ إلا قَرائنٌ   تَبِينُ ويَبْقَى هامُها وقُبورُها[6]

قرائن: أصحاب، أنفسهم مقترنة مجتمعة.

ويقول:

---

(١) الأصمعيات ١٥٦.
(٢) الأصمعيات ٢١٦.
(٣) الهذليين ١/١٤٩.
(٤) الهذليين ١/١٩١.
(٥) الهذليين ١/١٥٤.
(٦) الهذليين ١/٢١٠.

بـمُـطَّـردٍ تَـخـالُ الأَثْـرَ فـيـه مَدَبَّ غَـرانِـقٍ خاضَتْ نِـقـاعَـا[1]

وقد صرف كلمة «غرانق» وهي طير يشبه الكركي، الواحد غرنوق.

وأما «أمية بن أبي عائذ» فقد وردت عنده الكلمات التالية مصروفة وهي:

«مساجد» إذ يقول:

لا تَـسْـتـبـيـن الـعَـيْـنُ من آيـاتِـهـا إلا سـطـورَ مَـسـاجـدٍ وعِـراصِ[2]

و«لوامح» في البيت الذي يقول فيه:

يَتَرقَّب الخُطَّبُ السّواهِمُ حولها بـلوامـحٍ كـحـوالِك الإنـجـاصِ[3]

لوامح: عيون.

ومما صرف أيضًا «مصاليت» حيث يقول:

ونحْنُ مَصاليتٌ إذا الحرْبُ شَمَّرتْ وسـالَمَ رنّـانُ الـمَـعَـدَّيْـنِ بَـهْـدَلُ[4]

وأما «أبو صخر الهذلي» فقد صرف ما يلي« قوادم، محافل، غبائب، غياطل، لذائذ، زلازل، عوامد، سلاهب، مصالت، قلائص، رواجع، بسابس» وذلك في الأبيات التالية:

فـلَمّـا عَـلَتْ شِـعْـرِيْـنِ مـنـه قـوادِمٌ ووازَنَّ من أعلامِها بالـمـناكـبِ[5]

ويقول:

فَأصْبَحَ مأمونُ المَناجي مَحافِلاً لأعراقِ طَمَّاح القوانس لاحِبِ[6]

---

(١) الهذليين ٢٣١/١.

(٢) الهذليين ٤٨٨/٢.

(٣) الهذليين ٤٩١/٢.

(٤) الهذليين ٥٣٨/٢.

(٥) الهذليين ٩٢٠/٢.

(٦) الهذليين ٩٢١/٢.

ويقول:

وَعَـنـائِبِ غَـذَوِيّـةٍ تَـنْـدَىٰ ضُـحًـى   وغَـيـاطِـلٍ لِلّهْـوِ بـعْـدَ غَـيـاطِـلِ[1]

ويقول:

ولـذائـذٍ مَـعْـمـولـةٍ فـي ريـقـةٍ   وصِبًى لنا كَدِجانِ يومٍ هاطِلِ[2]

ويقول:

أَنْ سوفَ تُخْتَبَرُ السرائرُ فاعلموا   للهِ قـبـلَ مَـخـافـةٍ وزلازِلِ[3]

وصرف كلمة «عوامد» في البيت التالي وهو قوله:

عَـوامِـدًا لِنَـدى الـعِـيـصـيِّ قـاربـةً   وِرْدَ القـطـا فَضَـلاتٍ بعد وُرَّادِ[4]

عوامد: يعني إبلا.

كما صرف «سلاهب» في البيت الذي يقول فيه:

يُعْطي المَهارَى وشَفْعَ الخيلِ مُقْرَبةً   سَـلاهِـبًـا سُـلُبـا أو ذات أولادِ[5]

ومنه قوله:

وصَرَّحَ الموتُ عن غُلْبٍ رِقابُهمُ   مَـصـالِتٍ كـأُسُـودِ الـخـلّ أَنْجادِ[6]

وفيه صرف كلمة «مصالت» كما صرف «قلائص» حيث يقول:

لِتَـبْـكِـكَ يـا عـبـدَالـعـزيـز قـلائِصٌ   أَضَرَّ بِها طولُ المنصّةِ والزجرُ[7]

كما صرف زرواجع، بسابس» في البيتين التاليين وهما:

---

(1) الهذليين ٢/٩٢٧.
(2) الهذليين ٢/٩٢٧.
(3) الهذليين ٢/٩٣٠.
(4) الهذليين ٢/٩٤٢.
(5) الهذليين ٢/٩٤٣.
(6) الهذليين ٢/٩٤٣.
(7) الهذليين ٢/٩٥٢.

أَلَيْسَ عشياتُ الحِمَى برواجِعٍ لنا أبداً ما أَوْرَقَ السَّلَمُ النَّضْرُ[1]
فسُمْيٌ فأعناء الرجيع بسابسٌ إلى عنق المضياع من ذلك الْهُبِ[2]

ويقول «صخر الغي»:

أَبْلِغْ كبيرًا عني مُغَلْغَلَةً تَبْرُقُ فيها صَحائِفٌ جُدُدُ[3]

وفيه صرف كلمة «صحائف».

كما صرف «أبو المثلم» كلمة «مطاعم» في قوله:

مَصاليتُ في يوم الهِيَاجِ مطاعِمٌ مطاعينُ في جَنْبِ الفِئامِ المُرَزَّمِ[4]

فقد صرف «مطاعم» ومنع «مصاليت ومطاعين» من الصرف.

ومصاليت: منصلتون، منجردون.

ويقول: «الأعلم» صارفًا كلمة «سحاليل»:

سُودٍ سَحاليلٍ كأن جلودهُنَّ ثيابُ راهِبْ[5]

سحاليل: جمع السحلال وهي العظام البطون.

وأما «أبو جندب» فقد صرف «صوائق، غوارز» وذلك في هذين البيتين:

وقَدْ عَصَّبْتُ أهلَ العَرْجِ منهُمْ بِأَهْلِ صُوائقٍ إذ عَصَّبُوني[6]
بِطَعْنٍ كرَمْجِ الشَّوْلِ أمْسَتْ غَوارِزًا جَواذِبُها تأبىٰ على المُتَغَيِّرِ[7]

---

(1) الهذليين ٩٥٨/٢.
(2) الهذليين ٩٧٠/٢.
(3) الهذليين ٢٥٦/١.
(4) الهذليين ٢٦٨/١.
(5) الهذليين ٣١٤/١.
(6) شرح الهذليين ٣٥٥/١.
(7) شرح الهذليين ٣٦٠/١.

كما صرف «مالك الخناعي» «مواثب، طوائف» في قوله:

صَعْبُ البديهةِ مِشبوبٌ أظافِرُهُ مُواثِبٌ أَهْرَتُ الشّدْقينِ نبراسُ[1]

وقوله:

فَأَيُّ هذيلٍ وَهْيَ ذاتُ طوائفٍ يوازِنُ من أعدائِنا ما نُوازِنُ[2]

ويقول «إياس بن سهم»:

وكلتاهما تَبْني لبيتٍ دعائمًا كرائِمَ من عادِيَّةٍ لم تَبدَّلِ[3]

وفيه صرف «دعائم» كما صرف «المعطل الهذلي» كلمة «زوائد» في قوله:

ودارٍ من الأعداءِ ذاتِ زوائدٍ طَرَقْنا فلم يكبُرْ علينا بياتُها[4]

ذات زوائد: أي ذات حي له فصول كثيرة.

وصرف «عروة بن مرة» كلمة «خرادل» إذ يقول:

ودافعَ أخرى القوم ضَرْبًا خَرادلاً ورَمْيَ نبالٍ مثل وَكْعِ الأساوِدِ[5]

وصرف «ربيعة بن الكودن» كلمة «شوابك» إذ يقول:

نَميْتُ إليها والنجومُ شوابكٌ تداركتُها قُدّامَ صُبْحٍ مُصَدِّقِ[6]

وأما «عبد مناف بن ربع» فيقول:

ولِلْقِسِيِّ أزاميلٌ وغَمْغَمَةٌ حِسَّ الجَنوب تسوقُ الماءَ والبَرَدا[7]

---

(١) شرح الهذليين ١/٤٤٣.

(٢) شرح الهذليين ١/٤٤٦.

(٣) شرح الهذليين ٢/٥٢٩.

(٤) شرح الهذليين ٢/٦٣٥

(٥) الهذليين ٢/٦٦٣.

(٦) الهذليين ٢/٦٥٦.

(٧) الهذليين ٢/٦٧٥.

وقد صرف «أزاميل».

ويقول «أبو قلابة» صارفًا «مطارد»:

هل يُنسِيَنْ حُبَّ القَتولِ مَطارِدٌ   وأَفَلُّ يختضِمُ الفَقارَ مُسَلَّسُ[1]

ومطارد: رماح.

ويقول «عبد بن حبيب»:

مَطاعيمٌ إذا قَحَطَتْ جُمادَى   ومَسّاحو المَغائِظِ بالجنوبِ[2]

ويقول «الجموح أخو بني ظفر» وقد صرف «عصاويد» في قوله:

لما رأيتُهُمُ لا دَرْءَ دونَهُمُ   يدعون لِحْيانَ في شُعْثٍ عَصاويدِ[3]

بينما منع «لحيان» للعلمية وزيادة الألف والنون.

وأما «مليح بن الحكم» فقد صرف «خراعب، حواجب» وذلك في البيتين التاليين:

وقام خَراعِبٌ كالمَوْزِ هزّتْ   ذَوائِبَهُ يَمانيةٌ زَخورُ[4]

ويقول:

بمثلِ أعينِ غِزلانِ الصريمِ لها   حواجبٌ زانها طَرٌّ وتزجيجُ[5]

ويقول أبو قلابة:

وصفراءُ البُريَةِ فَرْعُ نبعٍ   تَبَطَّنُها أساريعٌ نُهوجُ[6]

وفيه صرف كلمة «أساريع».

---

(١) الهذليين ٢/٧١٦.
(٢) الهذليين ٢/٧٧٣.
(٣) الهذليين ٢/٨٧١.
(٤) الهذليين ٣/١٠٠٨.
(٥) الهذليين ٣/١٠٦٢.
(٦) الهذليين ٢/٧٢١.

كما صرف «أبو قلابة» كلمة «أزامل» في قوله:

وشـريـجـةٌ جَـشّـاءُ ذاتُ أزامـلٍ ... يُخْطِي الشمالَ بها مُمَرٌّ أملسُ[1]

أزامل: أصوات مختلفة.

ويقول «أبو كبير الهذلي»:

وتَـبَـوّأَ الأبـطـالُ بـعـدَ حـزاجِـزٍ ... هَكْعَ النواجزِ في مُناخِ الموْجِفِ[2]

وأما «ساعدة بن جؤية» فقد صرفه «حوافر، شراذم» حيث يقول:

وحَـوافِـرٌ تـقـعُ الـبَـراحَ كـأنّـمـا ... أَلِفَ الزِّماعَ بـهـا سِـلامٌ صُـلَّبُ[3]

ويقول:

فَخَرَّتْ وألقتْ كلَّ نَعْلٍ شَراذِماً ... يَلوحُ بضاحي الجلدِ منها حُدورُها[4]

المعتل الآخر من صيغ منتهي الجموع:

وقد وردت مجموعة لا بأس بها من هذا النوع وسنبدأ بذكر ما ورد عند الشعراء الجاهليين فمثلًا ذكر «زهير بن أبي سلمى» كلمة «مخازي» في قوله:

فَـمَـهْـلًا آلَ عـبـدِالله عَـدُّوا ... مَخازِيَ لا يُدَبّ لـهـا الـضَّـرَاءُ[5]

وذكر «النابغة الذبياني» كلمة «قوافي» حيث يقول:

قـوافِـيَ كـالـسِّـلامِ إذ اسـتـمـرّتْ ... فـليس يَـرُدّ مـذهـبَـهـا الـتـظنّـي[6]

(١) الهذليين ٢/٧١٦.

(٢) الهذليين ٣/١٠٨٨

(٣) الهذليين ٣/١١١٧.

(٤) الهذليين ٣/١١٨١.

(٥) ديوان زهير ٨٤٠.

(٦) ديوان النابغة ١٢٣.

وقد ذكرها أيضًا «بدر بن عامر» بقوله:

ولـقـد نـطـقـتْ قـوافـيـا أَنَـسِـيَّـةً ... ولقدْ نطقتْ قوافِيَ التجنينِ[1]

وأما «عنترة» فقد ورد عنده كلمة «معاني، عوالي» حيث يقول:

وخذي كلامًا صغتُه من عَسْجَدٍ ... ومعانيًا رصَّعْتُها بالجوهرِ[2]

وقد صرف «معاني» كما هو واضح.

ويقول:

عَـواليَ زُرقًـا مـن رماح رُدَيْـنـةٍ ... هَريرَ الكلابِ يَتَّقِينَ الأفاعِيَا[3]

وجاءت كلمة «ليالي» عند «طرفة بن العبد» إذ يقول:

ليالي أقتادُ الصِّبىٰ ويقودُني ... يجولُ بنا ريعانُه ويحاولُهْ[4]

وكلمة «ليالي» جاءت في أبيات كثيرة من مثل بيت «سوار بن المضرب» الذي يقول فيه:

فلا أنسىٰ ليالِيَ بالكَلَنْدَىٰ ... فَنِينَ وكلُّ هذا العيشِ فانِ[5]

ومن الأبيات التي وردت في «المفضليات» والتي فيها ذكر لكلمة «ليالي» قول «المزرد الشيباني»:

لياليَ إذ تُصْبِي الحليمَ بدلِّها ... ومَشْيٍ خزيلِ الرجعِ فيه تَفاتُلُ[6]

ومنه قول «عميرة بن جعل»:

---

(١) الهذليين ١/٤٢٠.

(٢) ديوان عنترة ٨٧.

(٣) ديوان عنترة ١٩٢.

(٤) ديوان طرفة ١١٦.

(٥) الأصمعيات ٢٤٠.

(٦) المفضليات ٩٤.

لَيالِيَ إذْ أنْتُمْ لرهطِيَ أعبُدٌ   بِرَمَّانَ لمّا أجدبَ الحَرَمانِ[1]

ويقول «بشر بن أبي خازم»:

ليالِي لا أُطاوِعُ من نَهانِي   ويضفو فوق كَعْبِيَّ الإزارُ[2]

وأما «عبد الله بن عنمة الضبي» فيقول:

ليالِيَ ليلىٰ إذ هي الهمُّ والهوى   يريدُ الفؤادُ هجرَها فَيُصادُها[3]

ويقول «أبو ذؤيب»:

رعى خالدٌ سرّي ليالِيَ نفسُهُ   تَوالَى على قصدِ السبيلِ أُمورُها[4]

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

لياليَ إذا ليلَى تدانَى بها النَّوى   ولمّا ترُعْنا بالفراق الروائِعُ[5]

ويقول أيضًا:

تعلقْتُها بِكْرًا لذيذا حديثُها   لياليَ لا تُغْدَى ولا هي تُحْجَبُ[6]

وقد وردت مصروفة في قول «أبي خراش»:

ولم أَنسَ أيامًا لنا ولياليًا   بحَلْيةَ إذ نلقى بها من نُحاوِلُ[7]

بينما منع «حلية» للعلمية والتأنيث.

ومما ورد أيضًا من الأسماء المعتلة الآخر كلمة «ضواري» فقد ذكرها «زهير بن أبي سلمى» في قوله:

---

(١) المفضليات ٢٥٩.

(٢) المفضليات ٣٤٠.

(٣) المفضليات ٣٧٩.

(٤) الهذليين ١/٢١٠.

(٥) الهذليين ٢/٩٣٤.

(٦) الهذليين ٢/٩٣٨.

(٧) الهذليين ٣/١٢٢٢.

وَيُنغِضُ لي يوم الفِجارِ وقد رأى خيولًا عليها كالأسودِ ضَواري[1]

ويقول «عبدة بن الطبيب»:

يُشلي ضوارِيَ أشباهًا مُجَوَّعةً فليس منها إذا أُمْكِنَّ تهليلُ[2]

الضواري: التي تعودت الأخذ، أراد كلاب الصائد.

وذكرها «أبو ذؤيب» في قوله:

أمسَى وأمسَيْن لا يخشين بائجةً إلا ضوارِيَ في أعناقها القِدَدُ[3]

ويقول «قيس بن العيزارة»:

حتى أُشِبّ لها أعغَيْبِرُ نابلق يغرى ضواريَ خلفها ويَصِيدُ[4]

وجاءت كلمة «صوادي» عند «عبيد الراعي» حيث يقول:

فسقَوْا صوادي يسمعون عَشِيّةً للماء في أجوافهن صليلا[5]

ويقول «ربيعة بن مقروم»:

فظلّت صوادِيَ خُزْرَ العيونِ إلى الشمس من رهبةٍ أن تغيما[6]

الصوادي: العطاش.

وردت أيضًا كلمة «دواهي» في بيت «العبيد الراعي» يقول فيه:

إن السعاةَ عصَوْك يوم أمرتهم وأتَوْا دواهِيَ لو علمتَ وَغُولا[7]

وجاءت كلمة «معاري» عند «المتنخل الهذلي» حيث يقول:

---

(١) الجمهرة ١/٩.
(٢) المفضليات ١٣٩.
(٣) الهذليين ١/٦١.
(٤) الهذليين ٢/٦٠٠.
(٥) الجمهرة ٢/٩١٧.
(٦) المفضليات ١٨٢.
(٧) الجمهرة ٢/٩٢٢.

أبـيـتُ عـلى مـعـارِيَ فـاخـراتٍ بِـهِـنَّ مُـلَوَّبٌ كَـدَمِ الـعِـبَـاطِ[1]

المعاري: الوجوه. واحدها معرى، وهو ما خلا الوجه من الجسد.

ووردت كلمة «موالي» عند «الحصين بن الحمام المري» إذ يقول:

أثعلبَ لو كنتمْ مواليَ مثلِها إذًا لمنعْنا حَوْضَكم أن يُهَدَّما[2]

ويقول «ربيعة بن مقروم»:

طـوامِـيَ خُـضْـراً كـلونِ الـسـمـاءِ يَـزِينُ الـدرارِيُّ فـيـهـا الـنـجـومـا[3]

الطوامي: المرتفعة لكثرة مائها.

ومنها أيضًا كلمة «عواني» التي أوردها «عمرو بن هميل» حيث يقول:

فـأصبـحْـنَ أخـلامَ الـعـبـادِ عـوانِـيـاً يُرَسَّفْنَ شَتَّى في الحديدِ المسلسلِ[4]

وقد صرف «عواني» ولذلك نونها.

بينما أورد «عبدالله بن أبي ثعلب» كلمة «نوادي» إذ يقول:

وكُـنَّ نـوادِيَ فـي نـغـمـةٍ لَو أن نـعـيـمًـا عـلـيـهـنّ داما[5]

* * *

(١) الجمهرة ٥٩٧/٢. الهذليين ١٢٩٨/٣.
(٢) المفضليات ٦٦.
(٣) المفضليات ١٨٢.
(٤) الهذليين ٨١٥/٢.
(٥) الهذليين ٨٨٨/٢.

صيغ منتهى الجموع

عدد الأبيات ٥٤٤ بيتًا موزعة على النحو التالي:

١	١٥٤	بيتًا	من شرح أشعار الهذليين
٢	١١٣	بيتًا	من المفضليات
٣	١٠٩	أبيات	من جمهرة أشعار العرب
٤	٥٠	بيتًا	من الأصمعيات
٥	٤٣	بيتًا	من ديوان عنترة
٦	٢٣	بيتًا	من ديوان النابغة الذبيان
٧	٢٠	بيتًا	من ديوان زهير
٨	١٧	بيتًا	من ديوان طرفة
٩	١٥	بيتًا	من ديوان امرئ القيس

* * *

جدول الكلمات المصروفة

الرقم	الكلمة المصروفة	عدد مرات الصرف	اسم الشاعر
١	فوارس	٧	٢ عنترة
			٢ المتنخل اليشكري
			١ عبيد بن الأبرص
			١ سلامة بن جندل
			١ العباس بن مرداس
٢	عوابس	٩	٥ عنترة
			١ النابغة الذبياني
			١ عمرو بن الأسود
			١ الأسعر الجعفي
			١ بشر بن أبي حازم
			ومنعت في بيت واحد لجرير
٣	كتائب	١	مالك بن نويرة
٤	معايل	٤	١ امرؤ القيس
			١ المسيب بن علس
			١ مساعدة بن العجلان
			١ أبو كبير الهذلي
٥	مغازل	٢	١ عبدالله بن عنترة
			١ أبو قلابة
٦	جماجم	٤	١ عنترة
			١ ذو الرمة

			١ عمرو بن امرئ القيس
			١ مالك الخناعي
			ومنعت في بيت واحد لعوف ابن عطية
٧	عناجيج	٢	١ عنترة
			١ تميم بن أبي بن مقيل
٨	لوامع	١	عنترة
٩	ظمائن	٧	٢ امرؤ القيس
			٣ زهير بن أبي سلمى
			١ المرقش الأصغر
			١ أبو دؤاد
١٠	نواعم	١	سويد بن شمير
١١	مواكب	١	عنترة
١٢	كواكب	١	عنترة
١٣	جوانح	٢	١ سلامة بن جندل
			١ أبو ضب
١٤	متاسم	١	امرؤ القيس
١٥	قصائد	١	النابغة الذبياني
١٦	مآكل ومشارب	١	شمر بن عمرو الحنفي
١٧	خوائد	٣	١ زهير بن أبي سلمى
			١ المخبل السعدي
			١ طرف بن العبد
١٨	أوابد	١	المزرد الشيباني
١٩	نوافذ	٢	١ عنترة

			١١ أبو ذؤيب
٢٠	قوارص	١	عبد قيس بن خفاف
٢١	مقاعد	١	عروة بن الورد
٢٢	شواحط	١	أمية بن أبي الصلت
٢٣	شمائل	١	امرؤ القيس
٢٤	خراطم	١	زهير بن أبي سلمى
٢٥	صفائح	٢	١ - زهير بن أبي سلمى ١ - عبدالله بن سلمة
٢٦	قنابل	١	زهير
٢٧	عقائل	١	النابغة الذبياني
٢٨	براغز	١	النابغة الذبياني
٢٩	خوارج	١	النابغة الذبياني
٣٠	عجائب	١	عنترة
٣١	أقارب	١	عنترة
٣٢	مناصل	١	عنترة
٣٣	ذوابل	١	عنترة
٣٤	ذوامل	١	عنترة
٣٥	صوادم	١	عنترة
٣٦	سلاسل	١	عنترة
٣٧	بخانق	١	عنترة
٣٨	معالم	١	عنترة
٣٩	سوالف	١	عنترة
٤٠	معاطف	١	عنترة
٤١	مفاوز	١	عنترة

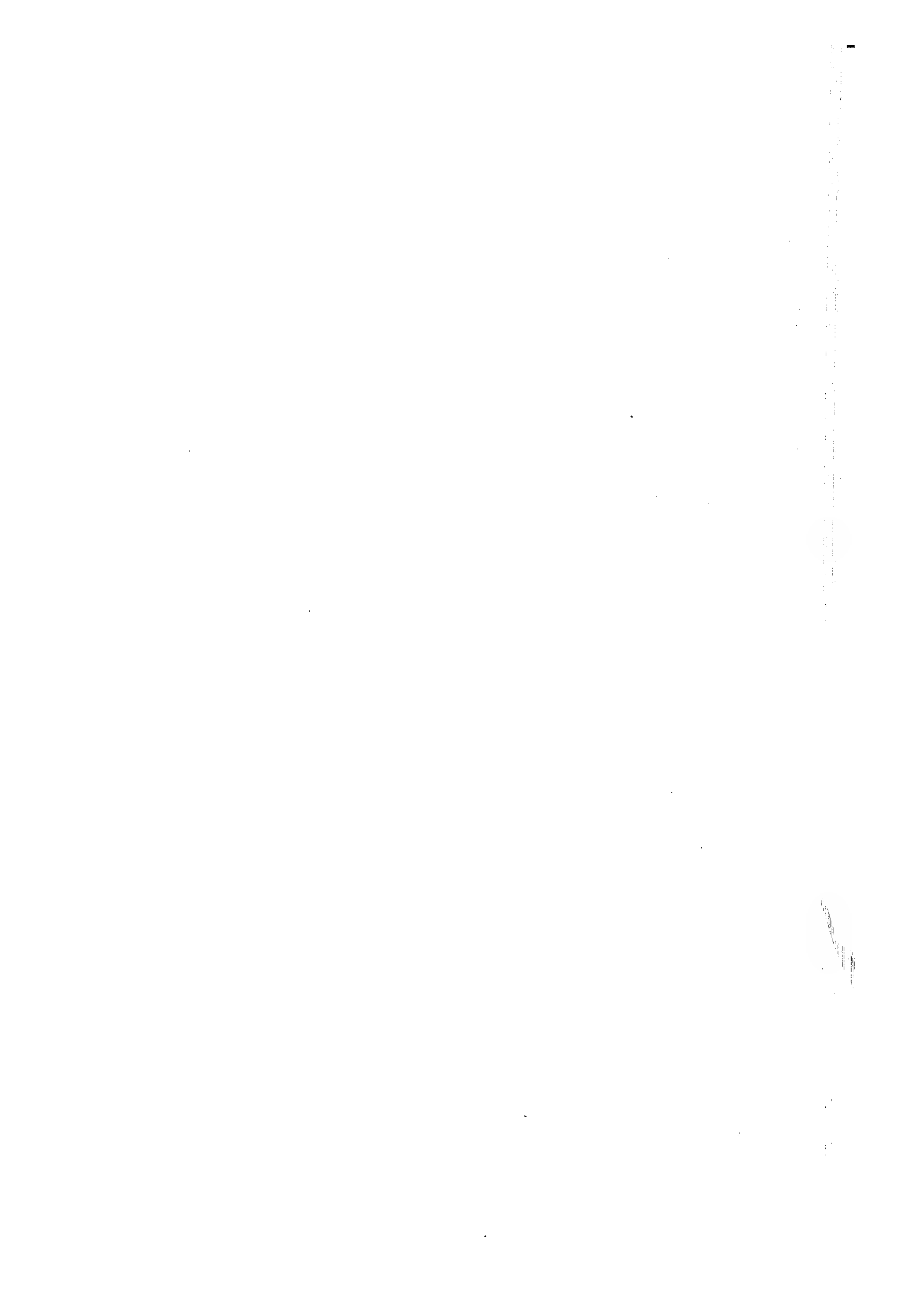
٤٢	صوارم	١	عنترة
٤٣	مهالك	١	عنترة
٤٤	شدائد	١	عنترة
٤٥	أوابد	١	عنترة
٤٦	جوافل	١	عنترة
٤٧	خصائص	١	عنترة
٤٨	عجائز	١	طرفة بن العبد
٤٩	صفائد	١	لبيد
٥٠	حبائل	١	لبيد
٥١	شوارع	١	لبيد
٥٢	مواعيظ	١	كعب بن زهير
٥٣	مجازيع	١	كعب بن زهير
٥٤	ذوابل	١	كبعب بن زهير
٥٥	خوادر	١	عبدالله بن رواحة
٥٦	روائم	١	أبو زبيد الطائي
٥٧	هماهم	١	عبيد الراعي
٥٨	سباسب	١	سعدى بنت الشمردل
٦٠	أضاميم	١	المزرد الشيباني
٦١	برازيق	١	الأخنس بن شهاب التغلبي
٦٢	روائم	١	متمم بن نويرة
٦٣	محاسن	١	المثقب العبدي
٦٤	مشافر	١	المزرد الشيباني
٦٥	رواحل	١	سلمة بن الخرشب
٦٦	نواضج	١	عبدالله بن سلمة

٦٧	مسائح	١	عبدالله بن سلمة
٦٨	شوازب	١	١ الأخنس التغلبي
			١ الخصفي المحاربي
٦٩	نوافذ	١	أبو ذؤيب
٧٠	جوارس	١	أبو ذؤيب
٧١	دعائم	١	إياس بن سهم بن أسامة
٧٢	حواسر	١	١ أبو ذؤيب
			١ عوف بن عطية
			١ مهلهل بن ربيعة
			١ عامر بن الطفيل
٧٣	مخازم	١	أبو ذؤيب
٧٤	قرائن	١	أبو ذؤيب
٧٥	مطارب	١	أبو ذؤيب
٧٦	غرانق	١	أبو ذؤيب
٧٧	مساجد	١	أمية بن أبي عائذ
٧٨	لوامح	١	أمية بن أبي عائط
٧٩	مواثب	١	أمية بن أبي عائط
٨٠	مصابت	٢	أمية بن أبي عائط
			المثلم
٨١	قوادم	١	أبو صخر الهذلي
٨٢	محافل	١	أبو صخر الهذلي
٨٣	عنائب	١	أبو صخر الهذلي
٨٤	غياظل	١	أبو صخر الهذلي
٨٥	لذائذ	١	أبو صخر الهذلي

٨٦	زلازل	١	أبو صخر الهذلي
٨٧	عوامد	١	أبو صخر الهذلي
٨٨	سلاهب	١	أبو صخر الهذلي
٨٩	مصالت	١	أبو صخر الهذلي
٩٠	قلائص	١	أبو صخر الهذلي
٩١	راجع	١	أبو صخر الهذلي
٩٢	بسابس	١	أبو صخر الهذلي
٩٣	صحائف	١	صخر الغي
٩٤	مطاعين	١	صخر الغي
٩٥	سحاليل	١	صخر الغي
٩٦	صوائق	١	صخر الغي
٩٧	غوارز	١	صخر الغي
٩٨	مواثب	١	مالك الخناعي
٩٩	طوائف	١	مالك الخناعي
١٠٠	زوائد	١	المعطل الهذلي
١٠١	خرادل	١	عروة بن مرة
١٠٢	سوابك	١	ربيعة بن الكودن
١٠٣	أزاميل	١	عبد مناف بن ربع
١٠٤	مطارد	١	أبو قلابة
١٠٥	مطاعيم	١	عبد بن حبيب
١٠٦	عصاويد	١	الجموح أخو بني ظفر
١٠٧	خراعب	١	مليح بن الحكم
١٠٨	حواجب	١	مليح بن الحكم
١٠٩	أساريع	١	أبو قلابة

١١٠	حزاحز	١	أبو كبير الهذلي
١١١	قوافس	١	بدر بن عامر
١١٢	ليالي	١	أبو خراش
١١٣	عواني	١	عمرو بن هميل

* * *



الخاتمة

وهي تشمل على جزئين:

الجزء الأول: فيه مقارنة بين ما جاء عند النحاة وما ورد في الواقع اللغوي.

والجزء الثاني: يتطرق إلى عدة قضايا رأيت أنه من الضروري ذكرها: وعلى كل حال فقد جعلت الخاتمة بصورة مركزة.

الجزء الأول: المقارنة:

وبعد أن وقفنا على آراء النحاة وبعد أن بيَّنا نماذج من الشعر العربي فإنه يجدر بنا مقارنة بين الطرفين لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف.

الأعلام المؤنثة

أوجه الاتفاق:

١) أسماء المناطق والأماكن.

٢) الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث.

٣) الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث.

٤) الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا (أي غير المختومة بالتاء كسعاد وزينب).

٥) جواز المنع والصرف في العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهند وعبس.

أوجه الاختلاف:

ما جاء عند النحاة ولم نجده في الواقع اللغوي:

١) العلم الثلاثي المتحرك الوسط كسقر وسحر.

٢) تسمية المؤنث باسم مذكر كسعد، وزيد، وقيس.

٣) العلم المؤنث الثنائي كيد وفم.

٤) تسمية المذكر بالمؤنث.

ما جاء في الواقع اللغوي ولم نجده عند النحاة:

١) صرف كلمة «قريش، وتميم».

٢) ورود كلمات تستحق المنع وجوبًا مصروفة في بعض الأبيات كعبلة، وحليمة، زبيبة.

الأعلام المزيدة بالألف والنون

أوجه الاتفاق:

١) ورود أعلام من هذا القبيل سواء كانت للأشخاص كعثمان وذبيان أو بلدان كعمان وحوران.

٢) مجيئها ممنوعة من الصرف.

أوجه الاختلاف:

ما جاء عند النحاة ولم نجده في الواقع اللغوي:

١) مسألة الاختلاف في أصالة الألف والنون أو زيادتهما كما في سرحان وسلطان.

٢) مسألة إبدال النون باللام في نحو «أصيلان».

٣) مسألة تصغير الاسم المزيد بالألف واللام.
٤) جاء عند النحاة أسماء الأشهر كشعبان ورمضان.

ما جاء في الواقع اللغوي:

١) منع حسان في كل المصادر الشعرية التي رجعت إليها كأشعار الجاهليين أمثال «عروة بن الورد» و«طرفة بن العبد» والمخضرمين أمثال «النابغة الجعدي» كما ذكر ممنوعًا من الصرف في «الأصمعيات» و«جمهرة أشعار العرب» و«شرح أشعار الهذليين». وكذلك بالنسبة لغسان حيث وردت ممنوعة من الصرف في الأبيات التي وقعت عليها. ولم ألاحظ مسألة الأصالة والزيادة التي قالها النحاة وبنوا عليها منع نحو حسان وغسان من الصرف أو صرفهما. وما قالوه يتلخص بأننا لو اعتبرنا التضعيف أصلًا فيكون الألف والنون زائدتين فيمنع الاسم من الصرف. أما إذا اعتبرنا التضعيف زيادة فتكون النون أصلية وعليه فيصرف الاسم.

وما ورد من أبيات شعرية يؤكد منع نحو «غسان وحسان من الصرف.

٢) ورود أسماء كثيرة من هذا النوع سواء كانت أعلام أشخاص أم قبائل أم أماكن وأحياء.
٣) ورود اسم «سليمان» عند النابغة الذبياني.
٤) يلاحظ أن هذه الأسماء قد منعت في كل الأبيات التي وردت فيها.

٥) منع «لحيان» في كل الأبيات الواردة.

الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا

أوجه الاتفاق:

نظراً لقلة الأبيات التي وردت فيها أسماء مركبة فإن لنا ملاحظات قليلة نسجلها أما بالنسبة لأوجه الاتفاق بين ما جاء عند النحاة وفي الواقع اللغوي فإن أقربها هو منع هذه الأعلام من الصرف.

أ - ما جاء عند النحاة:

١) مسألة إضافة الصدر إلى العجز كإضافة «بعل» إلى «بك».

٢) ورود الأعلام المختومة بويه، فقد علمنا أن للنحاة فيها رأيين، البناء على الكسر، أو إعرابها إعراب ما لا ينصرف.

٣) مسألة التكبير والتصغير، فقد سبق أن ذكرنا أن تنكير هذه الأعلام يصرفها لإزالته إحدى العلتين وهي العلمية. بعكس التصغير الذي لا يؤثر على منعها من الصرف لعدم إزالته أي علة من العلتين.

ب - ما جاء في الواقع اللغوي:

١) ندرة الأبيات التي فيها أعلام مركبة.

٢) لم نلاحظ ورود علم مركب مشهور وهو معديكرب.

٣) كما لم يلاحظ مجيء الأعلام المختومة بويه.

٤) «أما» التصغير والتنكير والإضافة، فلم نجد لها أبياتًا تمثلها وربما يكون قد وردت فيها روايات نثرية نقلًا عن العرب، إذ يجوز في

الأعلام المركبة التصغير والتنكير والإضافة، إلا أننا لم نقف على أبيات فيها هذه الظواهر لنعرف مدى تأثيرها على المنع وعدمه.

٥) وأخيراً نلاحظ المنع في كل الأسماء التي جاءت في الشعر.

الأعلام الأعجمية

أ - أوجحه الاتفاق:

١) المنع من الصرف.

٢) الزائدة على ثلاثة أحرف.

٣) الثلاثي ساكن الوسط.

٤) أسماء الأنبياء.

٥) أسماء الملائكة:

ب - ما جاء في الواقع اللغوي:

١) قلة الأبيات التي وردت فيها أسماء أعجمية قياسًا إلى الأقسام الأخرى كالعلمية والتأنيث مثلًا.

٢) ندرة ذكر أسماء الأنبياء الأعجمية، بل عدم ورودها أحيانًا وذلك مثل يعقوب ويوسف وإسماعيل وإسحاق.

٣) عدم ذكر أسماء الملائكة. ولعل مرجع ذلك هو ورود هذه الأسماء في القرآن الكريم أو في غيره من الكتب السماوية التي من الممكن عدم اطلاعهم عليها.

٤) عدم ورود العلم الثلاثي متحرك الوسط.

الأعلام المعدولة

أوجه الاتفاق:

١) منع الاسم المعدول.
٢) الأعلام التي على وزن فعل وفعال.

ما جاء عند النحاة:

١) الأعلام التي على وزن فعل.
٢) الأعلام التي على وزن فعال مع الاختلاف الذي جاء بالنسبة للعلم المختوم بالراء والاختلاف الذي ورد بين الحجازيين وبني تميم.
٣) ورود ألفاظ التوكيد مثل «كُتَع، بُصَع، جُمَع» إلخ.
٤) الأعداد المعدولة مثل ثلاث ومثلث، رباع ومربع.. إلخ.
٥) الاختلاف الذي ورد في كلمة «أمس».
٦) شروط منع «سحر» من الصرف.

ما جاء في الواقع اللغوي:

١) يلاحظ قلة الأبيات التي وردت فيها أسماء معدولة.
٢) عدم ذكر أعلام مشهورة معدولة كعُمَر وزُفَر.
٣) لم أجد في الشعر ما يؤيد الآراء التي وردت في إعراب الأعلام المؤنثة التي على وزن «فعال» وخاصة ما يتعلق باختلاف الحجازيين وبني تميم.

الأعلام التي على وزن الفعل

أ - أوجه الاتفاق:

١) منعها من الصرف.

٢) مجيء أعلام على زنة «يفعل» أو «أفعل».

٣) ورود أعلام أشخاص كيزيد وأعلام أماكن كيثرب.

ب - أوجه الاختلاف:

ما جاء عند النحاة:

١) شروط هذه الأعلام.

٢) صور أوزان الفعل التي ترد عليها الأسماء.

ما جاء في الواقع اللغوي:

١) قلة ورود الأعلام التي على وزن «أفعل».

٢) قلة مجيء هذا النوع من الأعلام في العينة التي عدت اركبها.

ثانياً: الصفات:

الصفات التي على وزن الفعل

أوجه الاتفاق:

١) منع الصرف بالنسبة للأوصاف التي ترد على أوزان تخص أو تكثر بالفعل كأفعل ويفعل.

٢) ورود صفات كثيرة من هذا النوع الذي يشترط في مؤنثه أن يكون على وزن فعلاء وتشمل صفات المرأة، والحيوانات، والألوان.

أوجه الاختلاف:

أ - ما جاء عند النحاة:

١) الكلام حول «أكتع وأبصع».

٢) التصغير وأثره على المنع وعدمه.

ب - ما جاء في الواقع اللغوي:

١) كثرة ما جاء في الشعر العربي من أوصاف ع لى وزن أفعل.

٢) يلاحظ صرف كثير من الصفات وخاصة عند «عنترة العبسي» الذي يكثر عنده صرف الممنوع في مواضع كثيرة من مواضع المنع.

٣) جاءت كلمة «أربع» مصروفة في كل الأبيات التي وقفت عليها.

٤) لم ألاحظ ورود «أكتع وأبصع».

الصفات المزيدة بالألف والنون

أوجه الاتفاق:

١) منع الصفات المزيدة بالألف والنون من الصرف.

٢) مجيء كثير من هذه الصيغ مصروفة.

أوجه الاختلاف:

ما جاء عند النحاة:

١) شروط المنع.

٢) أوجه الشبه بين الألف والنون وبين ألفي التأنيث في «حمراء».

ما جاء في الواقع اللغوي:

١) قلة ما جاء من أبيات فيهات صفات مزيدة بالألف قياسًا إلى الوصفية ووزن الفعل، وعلى عكس ما يتصوره المرء من كثرة ورودها.

٢) تكثر ظاهرة صرف الممنوع من الصرف.

٣) لم تأت أبيات موضحة للاختلاف الذي ذكره النحاة في إعراب «لحيان، ورحمان».

الصفات المعدولة

لم أقف على أبيات فيها أوصاف معدولة.

ألف التأنيث المقصورة:

١) ورود أسماء فيها ألف التأنيث المقصورة.

٢) جاء عند النحاة ألف التأنيث المقصورة للإلحاق والتكثير والذي ورد في الواقع اللغوي يؤيده في بعض الجوانب دون البعض الآخر، حيث لم يرد ما فيه ألف التكثير.

٣) جاء عند النحاة أن ما فيه ألف الإلحاق يصرف عند التنكير.

ألف التأنيث الممدودة:

١) كثرة ورود هذا النوع من الأسماء في الشعر العربي.

٢) بالنسبة لكلمتي «أشياء وأسماء» من حيث منعهما وصرفهما فإننا نلاحظ ورود كلمة «أشياء» ممنوعة من الصرف إلا في بيت للأعلام ورد في «شرح الهذليين»:

أما «أسماء» فقد جاءت ممنوعة من الصرف في كل الأبيات التي وردت فيها حتى ولو كانت مصغرة.

٣) كل الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة جاءت ممنوعة من الصرف ما عدا كلمة «أشياء» والكلمات التالية «صهباء» وقد صرفها عنترة مرة واحدة كما صرف «امرؤ القيس» كلمة «حناء» وصرف «طرفة بن العبد» «مرباء» وجاءت كلمتا «سناء وأبناء» مصروفتين عند «مليح بن الحكم».

كما ورد كلمة «خباء» مصروفة عند «ربيعة بن الكودن» و«غثاء» عند «أبي خارش» و«طلاء» عند «صخر الغي» و«جراء» عند «أبي ذؤيب» و«علياء» عند «سهم بن حنظلة» و«ظباء» عند «أبي جندب الهذلي» فجميع الكلمات المصروفة التي وردت في الشعر العربي من خلال المصادر التي رجعت إليها والتي كانت تستحق المنع هو اثنتا عشرة كلمة.

الجمــوع

١) ورود كلمات على صيغتي «مفاعل ومفاعيل» وما على منوالهما ممنوعة من الصرف.

٢) كثرة الأبيات التي وردت فيها كلمات من هذا القبيل.

٣) مجيء كلمات معتلة الآخر.

٤) صرف أسماء كثيرة من هذه الصيغ مما تستحق المنع.

الجزء الثاني:

قضايا عامة:

١) صرف الممنوع من الصرف إذا أضيف أو حُلّي بأل.

٢) ما حكم الوصف المسمى به رجل كـ «أحمر» علمًا على شخص ثم نكر؟ يبين النحاة أن فيه أربعة آراء وهي:

أ - منع الصرف رجوعًا إلى أصله «الوصفة» وهو مذهب الجمهور وسيبويه.

ب - الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه.

جـ - إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

د - أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه[١].

٣) أما بالنسبة لتنكير «فأفعل التفضيل» بعد التسمية به فإن حكمه يتغير تبعاً لتغير نوع «أفعل التفضيل» فإن سميت به دون «من» صرفته بعد التنكير، أما إن كان مقترنًا «بمن» فإننا نمنعه من الصرف بعد التنكير[٢].

٤) وأما بالنسبة لتنكير الصفات المزيدة بالألف والنون فالرأي مختلف فيه بالنسبة لحكمها، فقد ذهب سيبويه إلى المنع لرجوعها إلى الوصفية

---

(١) شرح الهمع ٣٦/١ وحاشية الصبان ٢٧١/٣.

(٢) انظر سيبويه ٥/٢، وشرح الكافية ٦٨/١ - ٦٩، والصبان ٢٧٢/٣.

بعد التنكير، ولهذا فهو يقول «هذا باب ما لحقته نون وألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة»[1].

وذهب الأخفش إلى الصرف بعد التنكير لأن الوصفية تزول بعد التسمية بنحو «عطشان وسكران». وهي من المسائل التي خالفها الأخفش سيبويه.

٥) التصغير وأثره على الممنوع من الصرف:

يتوقف تأثير التصغير على إزالته لعلة المنع وعدم إزالته لها ولذلك فإنه يؤثر في بعض الأقسام دون البعض الآخر إما بصرف الممنوع أو بوجوب المنع. كما يتضح في الحالات التالية:

أ - نحو بعلبك، وطلحة، ويزنب، وحمراء، وسكران، وإسحٰق، وأحمر، ويزيد، مما لا يزول سبب منعها في تكبير ولا تصغير.

ب - نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلامًا، وهذه الأسماء يزول سبب منعها بالتصغير.

جـ - تملؤ، وتوسط، وترتب، ويهبط أعلامًا فإنها بالتصغير يكتمل سبب منعها من الصرف.

د - نحو هند وهنيدة، فلك فيه مكبرًا وجهان، وليس لك فيه مصغراً إلا منع الصرف[2].

---

(١) سيبويه ٢م ١٠.

(٢) سيبويه ٢/٢، سيبويه ١٤/٢، سيبويه ١٥/٣، التصريح ٢٢٧/٢، الصبان ٢٧٦/٣، الكافية ٦٩/١ - ٧٠، النحو الوافي ٢٠٨/٤.

٦) التناسب والضرورة:

وهما نقطتان تؤديان إلى صرف الممنوع إحداهما راجعة إلى التناسب في الألفاظ لكي تكون الكلمات على وتيرة واحدة ليزيد من الموسيقا والأخرى راجعة إلى الضرورة.

أ - ما يصرف لأجل التناسب كقوله تعالى: **﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرًا﴾** فقد نون «سلاسلا» في بعض القراءات، أي أنه صرفها، وليس من داع لصرفها سوى إرادة التناسب بين أواخر الألفاظ. وكقوله تعالى: **﴿ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا، قواريرا من فضة﴾**[1].

ب - الضرورة:

وهي من المواضع التي يجوز فيها صرف الممنوع.

وقد ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومنهم من قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره.

وقد بيّن الآلوسي رد الشاطبي على الرأي القائل بأنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة بعدة أمور وهي:

١) إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر

---

(١) الهمع ٣٧/١، التصريح ٢٢٧/٢.

القياسي جملة جملة ولو كان معتبراً لنبهوا عليه.

٢) أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا يمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل.

٣) أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة تلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال. ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ.

٤) أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره، أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك. وقال أبو حيان: لم يفهم ابن مالك فمعنى قول النحويين في ضرورة، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، نفهم أن الضرورة في اصطلاحهم هذا الإلجاء إلى الشيء، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا، لأن ما من ضرورة إلا يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب.

وقد جاء في كتاب سيبويه باب خاص من «ما يحتمل الشعر» ذكر فيه مجموعة من الأبيات التي فيها ضرورة سواء كانت الضرورة حذفًا أو زيادة أو تغييرًا أو ما إلى ذلك من صور الضرورة إلا أن سيبويه لم يبحث هذا الأمر مفصلًا..

ومن الأمثلة التي فيها ضرورة بكسر الممنوع قول الشاعر:

إذا ما غزوا بالجيش حلق فوقهم ... عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس:

ويوم دخلت الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ... فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وقال بعضهم إن صرف ما لا ينصرف لغة واردة عن العرب «قال الأخفش» وكأن هذه لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام[1].

* * *

(١) انظر الصبان ٢٧٥/٣، الضرائر ٦، سيبويه ٣٠٨/١، التصريح على التوضيح ٢٢٧/٢.

مصادر البحث ومراجعه

أولاً: القرآن الكريم وما يتعلق به من مصادر.

القرآن الكريم

الأنباري **(أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ)**
البيان في غريب إعراب القرآن
تحقيق الدكتور طه عبدالحميد/ القاهرة ١٩٦٩م.

الزجاج **أبو إسحاق الزجاج ٧٣٠ - ٣١١هـ)**
١ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج
تحقيق إبراهيم الأبياري/ القاهرة ١٩٦٣م.
٢ - معاني القرآن وإعرابه.

الزمخشري: **تفسير الكشاف**

الفراء: **معاني القرآن - مصر ١٩٥٥ وما بعدها.**

القرطبي **(أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى ٦٧١هـ)**
تفسير الجامع لأحكام القرآن. ط دار الكتب المصرية (د. ت)

القيسي **(مكي بن أبي طالب القسي)**
١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:
تحقيق محيي الدين رمضان - دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٢ - مشكل القرآن:
حاتم صالح الضامن - دمشق ١٩٧٥م.

ثانيًا: مصادر النحو واللغة:

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى ٣٩٢هـ)
الخصائص/ تحقيق الأستاذ محمد علي النجار.
دار الهوى للطباعة والنشر/بيروت (د. ت).

ابن السراج (أبو بكر بن السراج النحوي).
١) الأصول/ تحقيق عبدالحسين الفتلي ١٩٣٣هـ - ١٩٧٣م.
٢) الموجز في النحو/ تحقيق مصطفى الشويجي وابن سالم دامرجي ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.

ابن سيده: المخصص في اللغة ط بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١هـ.

ابن عقيل: (بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي)
شرح ابن عقيل
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ١٩٦٧ - ١٩٧٤م.
المكتبة التجارية الكبرى

ابن منظور (المتوفى ٧١١هـ)
لسان العرب ط بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧هـ.

ابن هشام (أبو عبدالله محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري المتوفى ٧٦١هـ)
١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد/ الطبعة الخامسة ١٩٦٦.
المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
٢ - شذور الذهب/ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ١٩٦٩ القاهرة.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي المتوفى ٦٤٣هـ)
شرح المفصل/ إدارة المطبعة المنيرية بمصر (د. ت)

أبو حيان **(محمد بن يوسف بن علي الغرناطي)**
ارتشاف الضرب من لسان العرب
مخطوط دار الكتب ١١٠٦ نحو.

الأزهري **(خالد بن عبدالله الأزهري)**
التصريح على التوضيح (د. ت).

الألوسي **(محمود شكري الألوسي البغدادي)**
الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر.

الأنباري **(أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ.**
الإنصاف في مسائل الخلاف
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد/ القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م.

البغدادي **(عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ)**
خزانة الأدب ولب لباب العرب.
تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ١٩٦٧ - ١٩٦٩م.

الحملاوي **(أحمد الحملاوي)**
شذا العرب في فن الصرف - ط السابعة.

الرضى **(الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن النحوي ٢٨٦هـ)**
شرح الكافية (د. ت).

الزجاج **(أبو إسحاق الزجاج ٢٣٠ - ٣١١هـ)**
ما ينصرف وما لا ينصرف
تحقيق/ هدى محمود قراعة/ القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

السهيلي **(أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي ٥٠٨هـ - ٥٨١هـ.**
الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه - تحقيق/ محمد إبراهيم البنا.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن قمبر)
١ - الكتاب - ط بولاق المطبعة الأميرية - الطبعة الأولى ١٣١٦ - ١٣١٧هـ).
٢ - الكتاب تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون.

السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ).
همع الهوامع/ طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان (د. ت)

الصبان (محمد بن علي الصبان)

عباس حسن النحو الوافي - الطبعة الثانية/ القاهرة ١٩٦٤م.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢١٠ - ٢٨٥هـ)
١ - المقتضب/ تحقيق الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة/ القاهرة ١٣٨٨هـ.
٢ - الكامل في اللغة والأدب/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة/ القاهرة ١٩٥٦م.

ثالثًا: مصادر الشعر:

ابن الأنباري (أبو بكر بن الأنباري)
شرح القصائد السبع الطوال
تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ١٩٦٩م.

الأصمعي (عبدالملك بن قريب الأصمعي)
الأصمعيات تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون.
الطبعة الثالثة/ دار المعارف ١٩٦٤م.

السكري شرح أشعار الهذليين
تحقيق الأستاذ عبدالستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥م.

المفضل **(المفضل بن يعلى الضبي)**
المفضليات تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون - الطبعة الثالثة/ دار المعارف ١٩٦٤م.

القرشي **(أبو زيد القرشي)**
جمهرة أشعار العرب/ تحقيق علي محمد البجاوي/ القاهرة ١٩٦٨م.

الدواوين:

١ - ديوان امرئ القيس:
تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف/ الطبعة الثانية.

٢ - ديوان زهير بن أبي سلمى/ دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.
شرح الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني ثعلب.

٣ - ديوان طرفة بن العبد/ تحقيق درية الخطيب ولطفي السقال/ دمشق ١٩٧٠م.

٤ - ديوان عنترة:
تحقيق عبدالمنعم عبدالرؤوف شلبي، إبراهيم الأبياري/ المكتبة التجارية بالقاهرة.

٥ - ديوان النابغة الذبياني.



ردمك ٩٩٩٠٦-١-٠٣٦-٣



...e Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

...f Arts & Education Bulletin (1972-1979). Journal of the Social Sciences 1973. Kuwait Journal ...e and Engineering 1974. Journal od the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975. Authorship ...on and Publication Committee 1976. Journal of Law 1977. Annals of the Faculty of Arts 1980. Arab Journal for the Humanities 1981. The Educational Journal 1983. Journal of Sharia and Islamic Studies 1983. Medical Principles and Practices 1988. Arab Journal of Administrative Science 1991.